الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣

المجلد الثالث

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والثلاثون
الملحق رقم ٦ (A/33/6/Rev.1)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣

المجلد الثالث

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والثلاثون

الملحق رقم ٦ (A/33/6/Rev.1)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٧٩

Digitized by UNOG Library

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

وقد قسمت الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٣ الى أربعة مجلدات ويحتوى المجلد الحالي على الفصول ١٧ الى ٢٠* ؛ وتظهر الفصول ١ الى ١٢ في المجلد الأول ، والفصول ١٣ الى ١٦ في المجلد الثاني والفصول ٢١ الى ٢٨ في المجلد الرابع .

---

* ظهرت هذه الفصول في طبعات منسوخة بالاستنسل في شكل وثائق منفصلة تحت الرموز A/33/6 (Part 17) الى A/33/6 (Part 20) ، وصدرت في الفترة من ٦ تموز/يوليه الى ٢٤ آب/اغسطس ١٩٧٨ .

Digitized by UNOG Library

[الاصـــــل : بالانكليزيـــة]
[١٥ شباط/فبرايـــر ١٩٧٩]

المحتويات

المجلد الأول

الفصـــل		الفقـــرات
	الجزء الاول ــ مادة منظورية وتقديمية	
١ ــ مشاكل واستراتيجيات الأمم المتحدة في المستقبل المتوسط الأجل	١	١ ــ ١٨٧
٢ ــ عملية التخطيط في الأمم المتحدة	٢	١ ــ ٤٥
٣ ــ البيانات المالية	٣	١ ــ ١٨
	الجزء الثاني ــ البرامج الرئيسية	
	ألف ــ الانشطة السياسية والقانونية والانسانيـــة	
٤ ــ انشطة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن	٤	١ ــ ١١٨
٥ ــ الشؤون السياسية الخاصة والبعثات الخاصة.....	٥	١ ــ ٢٦
٦ ــ العدل والقانون الدوليان	٦	١ ــ ١٦٠
٧ ــ الوصاية وانهاء الاستعمار.....	٧	١ ــ ٥٣
٨ ــ الاغاثة في حالات الكوارث	٨	١ ــ ٣٤
٩ ــ حقوق الانسان.....	٩	١ ــ ١٠٧
١٠ ــ المراقبة الدولية للمخدرات	١٠	١ ــ ٩١
١١ ــ الحماية والمساعدة الدوليتان للاجئين.....	١١	١ ــ ٦١
	باء ــ الاعـــلام	
١٢ ــ الاعلام	١٢	١ ــ ٩٦

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات
	المجلد الثاني	
	جيم — الانشطة الاقتصادية والاجتماعية	
١٣	قضايا التنمية وسياساتها	١٣-١ — ١٣-٣٢٠
١٤	البيئة	١٤-١ — ١٤-٢٤٩
١٥	الأغذية والزراعة	١٥-١ — ١٥-٢٠٥
١٦	المستوطنات البشرية	١٦-١ — ١٦-٣١٥
	المجلد الثالث*	
١٧	التنمية الصناعية	١٧-١ — ١٧-٤٠٨
١٨	التجارة الدولية	١٨-١ — ١٨-٤٨٠
١٩	الموارد الطبيعية والطاقة	١٩-١ — ١٩-٣٢٤
٢٠	اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات	٢٠-١ — ٢٠-٧٠
	المجلد الرابع	
٢١	السكان	٢١-١ — ٢١-٢٣٧
٢٢	الادارة العامة والمالية العامة	٢٢-١ — ٢٢-٩٢
٢٣	العلم والتكنولوجيا	٢٣-١ — ٢٣-١٦٠
٢٤	الاحصاء	٢٤-١ — ٢٤-٢٦٧
٢٥	الشركات عبر الوطنية	٢٥-١ — ٢٥-٦٤
٢٦	النقل	٢٦-١ — ٢٦-٢٨٣
٢٧	التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية	٢٧-١ — ٢٧-٢٥٧
٢٨	البرامج الرئيسية التي تنفرد بها اللجان الاقليمية	٢٨-١ — ٢٨-١٠١

* للاطلاع على البيان التفصيلي بمحتويات المجلد الثالث، انظر الصفحات "د" الى "ر" أدناه.

Digitized by UNOG Library

بيان تفصيلي بالمحتويات

المجلد الثالث

الجزء الثاني ـ البرامج الرئيسية (تابع)

جيم ـ البرامج الاقتصادية والاجتماعية (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
١٧ ـ التنمية الصناعية	١٧-١ ـ ١٧-٤٠٨	١
منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية	١٧-١ ـ ١٧-١٧٦	١
ألف ـ التنظيم	١٧-١ ـ ١٧-٧	١
باء ـ التنسيق	١٧-٨ ـ ١٧-١٢	٣
جيم ـ تخصيص الموارد للبرامج	١٧-١٣	
البرنامج ١ ـ منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية : تنسيق السياسات	١٧-١٤ ـ ١٧-٦٧	٦
ألف ـ التنظيم	١٧-١٤ ـ ١٧-٢٠	٦
باء ـ التنسيق	١٧-٢١ ـ ١٧-٢٣	٨
جيم ـ تخصيص الموارد للبرامج	١٧-٢٤	٩
دال ـ سرد البرامج الفرعية	١٧-٢٥ ـ ١٧-٦٧	١١
البرنامج الفرعي ١ ـ وضع البرامج وتقييمها	١٧-٢٥ ـ ١٧-٣٣	١١
البرنامج الفرعي ٢ ـ تدابير خاصة لأقل البلدان نموا	١٧-٣٤ ـ ١٧-٤٣	١٣
البرنامج الفرعي ٣ ـ التعاون فيما بين البلدان النامية من أجل التصنيع	١٧-٤٤ ـ ١٧-٥٣	١٦
البرنامج الفرعي ٤ ـ نظام المشاورات المستمرة بشأن التوزيع العادل للصناعة العالمية	١٧-٥٤ ـ ١٧-٦٧	١٩
البرنامج ٢ ـ منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية : الدراسات والابحاث الصناعية	١٧-٦٨ ـ ١٧-١٢٣	٢٣
ألف ـ التنظيم	١٧-٦٨ ـ ١٧-٧٥	٢٣

Digitized by UNOG Library

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
١٧ — التنمية الصناعية (تابع)		
باء — التنسيق	١٧-٧١ — ١٧-٧٨	٢٥
جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٧-٧٩	٢٦
دال — سرد البرامج الفرعية	١٧-٨٠ — ١٧-١٢٣	٢٨
البرنامج الفرعي ١ — الدراسات والبحوث العالمية والنظرية	١٧-٨٠ — ١٧-٨٨	٢٨
البرنامج الفرعي ٢ — الدراسات والبحوث الاقليمية والقطرية	١٧-٨٩ — ١٧-٩٧	٣١
البرنامج الفرعي ٣ — الدراسات والبحوث القطاعية	١٧-٩٨ — ١٧-١٠٥	٣٣
البرنامج الفرعي ٤ — استحداث ونقل التكنولوجيا	١٧-١٠٦ — ١٧-١١٤	٣٥
البرنامج الفرعي ٥ — المعلومات الصناعية والخدمات الاستشارية	١٧-١١٥ — ١٧-١٢٣	٣٨
البرنامج ٣ — منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية : العمليات الصناعية	١٧-١٢٤ — ١٧-١٧٦	٤١
ألف — التنظيم	١٧-١٢٤ — ١٧-١٢٩	٤١
باء — التنسيق	١٧-١٣٠ — ١٧-١٣٢	٤٣
جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٧-١٣٣	
دال — سرد البرامج الفرعية	١٧-١٣٤ — ١٧-١٧٦	٤٥
البرنامج الفرعي ١ — عمليات التخطيط والبرمجة	١٧-١٣٤ — ١٧-١٤٦	٤٥
البرنامج الفرعي ٢ — بناء المؤسسات وعمليات التدريب	١٧-١٤٧ — ١٧-١٥٧	٤٧
البرنامج الفرعي ٣ — العمليات المتصلة باستحداث ونقل التكنولوجيا	١٧-١٥٨ — ١٧-١٦٨	٥٠

Digitized by UNOG Library

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
١٧ — التنمية الصناعية (تابع)		
البرنامج الفرعي ٤ — أنشطة ماقبل الاستثمار	١٧—١٦٩ — ١٧—١٧٦	٥٢
البرنامج ٤ — اللجنة الاقتصادية لافريقيا	١٧—١٧٧ — ١٧—٢٤٤	٥٥
ألف — التنظيم	١٧—١٧٧ — ١٧—١٧٩	٥٥
باء — التنسيق	١٧—١٨٠ — ١٧—١٨٢	٥٦
جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٧—١٨٣	٥٦
دال — سرد البرامج الفرعية	١٧—١٨٤ — ١٧—٢٤٤	٥٨
البرنامج الفرعي ١ — انماء السياسات وبناء المؤسسات	١٧—١٨٤ — ١٧—١٩٨	٥٨
البرنامج الفرعي ٢ — تنمية الصناعات الاساسية	١٧—١٩٩ — ١٧—٢١٤	٦١
البرنامج الفرعي ٣ — الصناعات المرتبطة بالزراعة والقائمة على الحراجة	١٧—٢١٥ — ١٧—٢٣٢	٦٤
البرنامج الفرعي ٤ — الصناعات الصغيرة	١٧—٢٣٣ — ١٧—٢٤٤	٦٧
البرنامج ٥ — اللجنة الاقتصادية لاوروبا	١٧—٢٤٥ — ١٧—٢٨٠	٦٩
ألف — التنظيم	١٧—٢٤٥ — ١٧—٢٤٧	٦٩
باء — التنسيق	١٧—٢٤٨	٧٠
جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٧—٢٤٩	٧٠
دال — سرد البرامج الفرعية	١٧—٢٥٠ — ١٧—٢٨٠	٧٢
البرنامج الفرعي ١ — التخطيط المتوسط الاجل والتخطيط الطويل الاجل	١٧—٢٥٠ — ١٧—٢٥٧	٧٢
البرنامج الفرعي ٢ — تبادل المعلومات ..	١٧—٢٥٨ — ١٧—٢٦٤	٧٣
البرنامج الفرعي ٣ — دراسة بعض المشاكل المختارة	١٧—٢٦٥ — ١٧—٢٧٢	٧٤

Digitized by UNOG Library

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
١٧ — التنمية الصناعية (تابع)		
البرنامج الفرعي ٤ — مشاكل البيئة والاقتصاد في استخدام الموارد	١٧—٢٧٣ — ١٧—٢٨٠	٧٦
البرنامج ٦ — اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية	١٧—٢٨١ — ١٧—٣١٨	٧٨
ألف — التنظيم.....	١٧—٢٨١ — ١٧—٢٨٤	٧٨
باء — التنسيق	١٧—٢٨٥ — ١٧—٢٨٧	٧٩
جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية.....	١٧—٢٨٨	٧٩
دال — سرد البرامج الفرعية.....	١٧—٢٨٩ — ١٧—٣١٨	٨١
البرنامج الفرعي ١ — مستقبل التنمية الصناعية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ..	١٧—٢٨٩ — ١٧—٢٩٨	٨١
البرنامج الفرعي ٢ — التعاون الاقليمي في فروع محددة من الصناعة.....	١٧—٢٩٩ — ١٧—٣٠٧	٨٣
البرنامج الفرعي ٣ — التكامل الصناعي في امريكا الوسطى	١٧—٣٠٨ — ١٧—٣١٨	٨٤
البرنامج ٧ — اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	١٧—٣١٩ — ١٧—٣٦٥	٨٧
ألف — التنظيم.....	١٧—٣١٩ — ١٧—٣٢١	٨٧
باء — التنسيق	١٧—٣٢٢ — ١٧—٣٢٤	٨٧
جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية.....	١٧—٣٢٥	٨٨
دال — سرد البرامج الفرعية.....	١٧—٣٢٦ — ١٧—٣٦٥	٩٠
البرنامج الفرعي ١ — التنسيق الاقليمي في الميدان الصناعي	١٧—٣٢٦ — ١٧—٣٣٨	٩٠
البرنامج الفرعي ٢ — تنمية فروع صناعية مختارة	١٧—٣٣٩ — ١٧—٣٤٧	٩٢
البرنامج الفرعي ٣ — تنمية القوى العاملة في الميدان الصناعي	١٧—٣٤٨ — ١٧—٣٥٥	٩٤

Digitized by UNOG Library

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
١٧ ـ التنمية الصناعية (تابع)		
البرنامج الفرعي ٤ ـ استعراض وتقييم التنمية الصناعية وامكانياتها وتخطيطها وتنفيذها	١٧-٣٥٦ ـ ١٧-٣٦٥	٩٥
البرنامج ٨ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١٧-٣٦٦ ـ ١٧-٤٠٨	٩٨
ألف ـ التنظيم	١٧-٣٦٦ ـ ١٧-٣٧٣	٩٨
باء ـ التنسيق	١٧-٣٧٤ ـ ١٧-٣٧٨	١٠١
جيم ـ تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٧-٣٧٩	١٠٢
دال ـ سرد البرامج الفرعية	١٧-٣٨٠ ـ ١٧-٤٠٨	١٠٤
البرنامج الفرعي ١ ـ التخطيط والبرمجة في الميدان الصناعي	١٧-٣٨٠ ـ ١٧-٣٩٣	١٠٤
البرنامج الفرعي ٢ ـ التعاون الصناعي ونقل التكنولوجيا	١٧-٣٩٤ ـ ١٧-٤٠٨	١٠٧
١٨ ـ التجارة الدولية	١٨-١ ـ ١٨-٤٨٠	١١١
البرنامج ١ ـ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : النقد والتمويل والتنمية	١٨-١ ـ ١٨-٤٧	١١١
ألف ـ التنظيم	١٨-١ ـ ١٨-٦	١١١
باء ـ التنسيق	١٨-٧ ـ ١٨-٨	١١٣
جيم ـ تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٨-٩	١١٤
دال ـ سرد البرامج الفرعية	١٨-١٠ ـ ١٨-٤٧	١١٦
البرنامج الفرعي ١ ـ التمويل الخارجي والتنمية	١٨-١٠ ـ ١٨-٢٦	١١٦
البرنامج الفرعي ٢ ـ الامكانيات التجارية والاحتياجات الرأسمالية	١٨-٢٧ ـ ١٨-٣٤	١٢٠

Digitized by UNOG Library

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
١٨ — التجارة الدولية (تابع)		
البرنامج الفرعي ٣ — ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي : استعراض وتقييم توصيات السياسات العامة	١٨—٣٥ — ١٨—٤٢	١٢٣
البرنامج الفرعي ٤ — الاحصاءات وخدمات تجهيز البيانات	١٨—٤٣ — ١٨—٤٧	١٢٥
البرنامج ٢ — مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : السلع الأساسية	١٨—٤٨ — ١٨—٧٣	١٢٩
ألف — التنظيم	١٨—٤٨ — ١٨—٥٣	١٢٩
باء — التنسيق	١٨—٥٤ — ١٨—٥٦	١٣١
جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٨—٥٧	١٣٢
دال — سرد البرامج الفرعية	١٨—٥٨ — ١٨—٧٣	١٣٤
البرنامج الفرعي ١ — البرنامج المتكامل للسلع الاساسية	١٨—٥٨ — ١٨—٦٥	١٣٤
البرنامج الفرعي ٢ — الانشطة الجارية ..	١٨—٦٦ — ١٨—٧٣	١٣٦
البرنامج ٣ — مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : المصنوعات وشبه المصنوعات	١٨—٧٤ — ١٨—١١٣	١٣٨
ألف — التنظيم	١٨—٧٤ — ١٨—٧٨	١٣٨
باء — التنسيق	١٨—٧٩ — ١٨—٨١	١٤٠
جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٨—٨٢	١٤١
دال — سرد البرامج الفرعية	١٨—٨٣ — ١١٣—١٨	١٤٣
البرنامج الفرعي ١ — الحواجز التعريفية.	١٨—٨٣ — ١٨—٩١	١٤٣
البرنامج الفرعي ٢ — الحواجز غير التعريفية والجوانب ذات الصلة	١٨—٩٢ — ١٨—٩٩	١٤٦

Digitized by UNOG Library

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
١٨ ـ التجارة الدولية (تابع)		
البرنامج الفرعي ٣ ـ الممارسات التجارية التقييدية والهياكل السوقية والتسويق والتوزيع	١٨ـ١٠٠ ـ ١٨ـ١٠٦	١٤٩
البرنامج الفرعي ٤ ـ التنمية الصناعية والتعاون التجاري	١٨ـ١٠٧ ـ ١٨ـ١١٣	١٥١
البرنامج ٤ ـ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية: النقل البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط	١٨ـ١١٤ ـ ١٨ـ١٥٠	١٥٤
ألف ـ التنظيم	١٨ـ١١٤ ـ ١٨ـ١١٦	١٥٤
باء ـ التنسيق	١٨ـ١١٧ ـ ١٨ـ١١٩	١٥٦
جيم ـ تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٨ـ١٢٠	١٥٧
دال ـ سرد البرامج الفرعية	١٨ـ١٢١ ـ ١٨ـ١٥٠	١٥٩
البرنامج الفرعي ١ ـ سياسة النقل البحري	١٨ـ١٢١ ـ ١٨ـ١٢٧	١٥٩
البرنامج الفرعي ٢ ـ تطوير الموانئ	١٨ـ١٢٨ ـ ١٨ـ١٣٥	١٦١
البرنامج الفرعي ٣ ـ النقل المتعدد الوسائط والتنمية التكنولوجية	١٨ـ١٣٦ ـ ١٨ـ١٤٣	١٦٣
البرنامج الفرعي ٤ ـ التشريع البحري ...	١٨ـ١٤٤ ـ ١٨ـ١٥٠	١٦٦
البرنامج ٥ ـ الاونكتاد : نقل التكنولوجيا ...	١٨ـ١٥١ ـ ١٨ـ١٨٣	١٦٨
ألف ـ التنظيم	١٨ـ١٥١ ـ ١٨ـ١٥٤	١٦٨
باء ـ التنسيق	١٨ـ١٥٥ ـ ١٨ـ١٥٧	١٧٠
جيم ـ تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٨ـ١٥٨	١٧١
دال ـ سرد البرامج الفرعية	١٨ـ١٥٩ ـ ١٨ـ١٨٣	١٧٣
البرنامج الفرعي ١ ـ التشريع الوطني والدولي	١٨ـ١٥٩ ـ ١٨ـ١٦٦	١٧٣

Digitized by UNOG Library

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
١٨ ـ التجارة الدولية (تابع)		
البرنامج الفرعي ٢ ـ وضع وتنفيذ سياسات التكنولوجيا	١٨ـ١٦٧ ـ ١٨ـ١٧٦	١٧٥
البرنامج الفرعي ٣ ـ الخدمات الاستشارية	١٨ـ١٧٧ ـ ١٨ـ١٨٣	١٧٨
البرنامج ٦ ـ الاونكتاد : التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	١٨ـ١٨٤ ـ ١٨ـ٢٢٠	١٨٠
ألف ـ التنظيم	١٨ـ١٨٤ ـ ١٨ـ١٨٧	١٨٠
باء ـ التنسيق	١٨ـ١٨٨ ـ ١٨ـ١٩٠	١٨١
جيم ـ تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٨ـ١٩١	١٨٣
دال ـ سرد البرامج الفرعية	١٨ـ١٩٢ ـ ١٨ـ٢٢٠	١٨٥
البرنامج الفرعي ١ ـ التعاون التجاري فيما بين البلدان النامية	١٨ـ١٩٢ ـ ١٨ـ٢٠١	١٨٥
البرنامج الفرعي ٢ ـ التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	١٨ـ٢٠٢ ـ ١٨ـ٢١٠	١٨٨
البرنامج الفرعي ٣ ـ طرائق أخرى للتعاون الاقتصادي	١٨ـ٢١١ ـ ١٨ـ٢٢٠	١٩١
البرنامج ٧ ـ الأونكتاد : التجارة بين البلدان ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	١٨ـ٢٢١ ـ ١٨ـ٢٣٦	١٩٤
ألف ـ التنظيم	١٨ـ٢٢١ ـ ١٨ـ٢٢٣	١٩٤
باء ـ التنسيق	١٨ـ٢٢٤ ـ ١٨ـ٢٢٦	١٩٥
جيم ـ تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٨ـ٢٢٧	١٩٦
دال ـ سرد البرنامج الفرعي	١٨ـ٢٢٨ ـ ١٨ـ٢٣٦	١٩٦
البرنامج الفرعي ـ التجارة بين البلدان ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	١٨ـ٢٢٨ ـ ١٨ـ٢٣٦	١٩٦

Digitized by UNOG Library

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
١٨ —	التجارة الدولية (تابع)		
	البرنامج ٨ — الاونكتاد : أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية	١٨—٢٣٧ — ١٨—٢٥٠	٢٠٠
	ألف — التنظيم	١٨—٢٣٧ — ١٨—٢٣٩	٢٠٠
	باء — التنسيق	١٨—٢٤٠ — ١٨—٢٤٢	٢٠٢
	جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٨—٢٤٣	٢٠٢
	دال — سرد البرنامج الفرعي	١٨—٢٤٤ — ١٨—٢٥٠	٢٠٣
	البرنامج الفرعي : أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان النامية الجزرية	١٨—٢٤٤ — ١٨—٢٥٠	٢٠٣
	البرنامج ٩ — الاونكتاد : التأمين	١٨—٢٥١ — ١٨—٢٦٤	٢٠٦
	ألف — التنظيم	١٨—٢٥١ — ١٨—٢٥٣	٢٠٦
	باء — التنسيق	١٨—٢٥٤ — ١٨—٢٥٦	٢٠٧
	جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٨—٢٥٧	٢٠٧
	دال — سرد البرنامج الفرعي	١٨—٢٥٨ — ١٨—٢٦٤	٢٠٨
	البرنامج الفرعي : التأمين	١٨—٢٥٨ — ١٨—٢٦٤	٢٠٨
	البرنامج ١٠ — الاونكتاد : تيسير التجارة	١٨—٢٦٥ — ١٨—٢٧٨	٢١٠
	ألف — التنظيم	١٨—٢٦٥ — ١٨—٢٦٧	٢١٠
	باء — التنسيق	١٨—٢٦٨ — ١٨—٢٧٠	٢١١
	جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٨—٢٧١	٢١١
	دال — سرد البرنامج الفرعي	١٨—٢٧٢ — ١٨—٢٧٨	٢١٢
	البرنامج الفرعي — تيسير التجارة	١٨—٢٧٢ — ١٨—٢٧٨	٢١٢

Digitized by UNOG Library

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
١٨ — التجارة الدولية (تابع)		
البرنامج ١١ — اللجنة الاقتصادية لافريقيا :		
التجارة الدولية	١٨—٢٧٩ — ١٨—٣٢٠	٢١٤
ألف — التنظيم	١٨—٢٧٩ — ١٨—٢٨١	٢١٤
باء — التنسيق	١٨—٢٨٢ — ١٨—٢٨٥	٢١٥
جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٨—٢٨٦	٢١٧
دال — سرد البرامج الفرعية	١٨—٢٨٧ — ١٨—٣٢٠	٢١٩
البرنامج الفرعي ١ — التجارة بين البلدان الافريقية والمالية	١٨—٢٨٧ — ١٨—٢٩٦	٢١٩
البرنامج الفرعي ٢ — التجارة مع البلدان غير الافريقية	١٨—٢٩٧ — ١٨—٣١٠	٢٢٤
البرنامج الفرعي ٣ — السياسات المالية والنقدية الدولية	١٨—٣١١ — ١٨—٣٢٠	٢٢٨
البرنامج ١٢ — اللجنة الاقتصادية لاوروبا :		
التجارة الدولية	١٨—٣٢١ — ١٨—٣٧٥	٢٣١
ألف — التنظيم	١٨—٣٢١ — ١٨—٣٢٣	٢٣١
باء — التنسيق	١٨—٣٢٤ — ١٨—٣٢٦	٢٣٢
جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٨—٣٢٧	٢٣٣
دال — سرد البرامج الفرعية	١٨—٣٢٨ — ١٨—٣٧٥	٢٣٥
البرنامج الفرعي ١ — اتجاهات التجارة وسياساتها ومشاكلها في منطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا	١٨—٣٢٨ — ١٨—٣٣٥	٢٣٥
البرنامج الفرعي ٢ — ازالة العقبات التي تعترض طريق التجارة داخل المنطقة وتشجيع التجارة وتنويعها	١٨—٣٣٦ — ١٨—٣٤٣	٢٣٦
البرنامج الفرعي ٣ — التعاون في الميدان الصناعي	١٨—٣٤٤ — ١٨—٣٥١	٢٣٨

Digitized by UNOG Library

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
١٨ — التجارة الدولية (تابع)		
البرنامج الفرعي ٤ — تحسين الاجراءات والممارسات التجارية الدولية	١٨—٣٥٢ — ١٨—٣٦٧	٢٣٩
البرنامج الفرعي ٥ — المشاكل التجارية للبلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لاوروبا النامية من وجهة النظر الاقتصادية	١٨—٣٦٨ — ١٨—٣٧٥	٢٤٢
البرنامج ١٣ — اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية : التجارة الدولية	١٨—٣٧٦ — ١٨—٤٠٦	٢٤٤
ألف — التنظيم	١٨—٣٧٦ — ١٨—٣٧٨	٢٤٤
باء — التنسيق	١٨—٣٧٩ — ١٨—٣٨١	٢٤٥
جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٨—٣٨٢	٢٤٥
دال — سرد البرامج الفرعية	١٨—٣٨٣ — ١٨—٤٠٦	٢٤٧
البرنامج الفرعي ١ — امريكا اللاتينية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد	١٨—٣٨٣ — ١٨—٣٨٨	٢٤٧
البرنامج الفرعي ٢ — العلاقات التجارية لامريكا اللاتينية مع المناطق الرئيسية في العالم	١٨—٣٨٩ — ١٨—٣٩٤	٢٤٨
البرنامج الفرعي ٣ — النظام النقدي والمالي	١٨—٣٩٥ — ١٨—٤٠٠	٢٤٩
البرنامج الفرعي ٤ — التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي بين البلدان النامية	١٨—٤٠١ — ١٨—٤٠٦	٢٥١
البرنامج ١٤ — اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا : التجارة الدولية والتنمية	١٨—٤٠٧ — ١٨—٤٢٥	٢٥٣
ألف — التنظيم	١٨—٤٠٧ — ١٨—٤١٠	٢٥٣
باء — التنسيق	١٨—٤١١ — ١٨—٤١٣	٢٥٤

Digitized by UNOG Library

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
١٨ — التجارة الدولية (تابع)		
جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٨—٤١٤	٢٥٤
دال — سرد البرنامج الفرعي	١٨—٤١٥ — ١٨—٤٢٥	٢٥٦
البرنامج الفرعي — توسيع التجارة وتنويعها	١٨—٤١٥ — ١٨—٤٢٥	٢٥٦
البرنامج ١٥ — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: التجارة الدولية	١٨—٤٢٦ — ١٨—٤٨٠	٢٦٠
ألف — التنظيم	١٨—٤٢٦ — ١٨—٤٢٨	٢٦٠
باء — التنسيق	١٨—٤٢٩ — ١٨—٤٣١	٢٦١
جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٨—٤٣٢	٢٦٢
دال — سرد البرامج الفرعية	١٨—٤٣٣ — ١٨—٤٨٠	٢٦٤
البرنامج الفرعي ١ — التوسع التجاري والتعاون النقدي	١٨—٤٣٣ — ١٨—٤٤١	٢٦٤
البرنامج الفرعي ٢ — تنشيط التجارة وتنميتها	١٨—٤٤٢ — ١٨—٤٥١	٢٦٦
البرنامج الفرعي ٣ — المواد الاولية والسلع الاساسية	١٨—٤٥٢ — ١٨—٤٥٩	٢٦٩
البرنامج الفرعي ٤ — تدابير تيسير التدفق التجاري الدولي والتعاون في التأمين واعادة التأمين	١٨—٤٦٠ — ١٨—٤٦٨	٢٧٠
البرنامج الفرعي ٥ — أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية ...	١٨—٤٦٩ — ١٨—٤٨٠	٢٧٢

Digitized by UNOG Library

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
١٩ ـ الموارد الطبيعية والطاقة	١٩ ـ ١ ـ ١٩ ـ ٣٢٤	٢٧٦
البرنامج ١ ـ ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية	١٩ ـ ١ ـ ١٩ ـ ٦١	٢٧٦
ألف ـ التنظيم	١٩ ـ ١ ـ ١٩ ـ ٥	٢٧٦
باء ـ التنسيق	١٩ ـ ٦ ـ ١٩ ـ ٨	٢٧٨
جيم ـ تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٩ ـ ٩	٢٧٩
دال ـ سرد البرامج الفرعية	١٩ ـ ١٠ ـ ١٩ ـ ٦١	٢٨١
البرنامج الفرعي ١ ـ الطاقة	١٩ ـ ١٠ ـ ١٩ ـ ١٩	٢٨١
البرنامج الفرعي ٢ ـ المعادن	١٩ ـ ٢٠ ـ ١٩ ـ ٢٧	٢٨٤
البرنامج الفرعي ٣ ـ الموارد المائية	١٩ ـ ٢٨ ـ ١٩ ـ ٥٣	٢٨٦
البرنامج الفرعي ٤ ـ المسح ، واعداد الخرائط والتعاون الدولي في علم رسم الخرائط	١٩ ـ ٥٤ ـ ١٩ ـ ٦١	٢٩٢
البرنامج ٢ ـ ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية	١٩ ـ ٦٢ ـ ١٩ ـ ٩٣	٢٩٥
ألف ـ التنظيم	١٩ ـ ٦٢ ـ ١٩ ـ ٦٤	٢٩٥
باء ـ التنسيق	١٩ ـ ٦٥ ـ ١٩ ـ ٦٧	٢٩٦
جيم ـ تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٩ ـ ٦٨	٢٩٧
دال ـ سرد البرامج الفرعية	١٩ ـ ٦٩ ـ ١٩ ـ ٩٣	٢٩٩
البرنامج الفرعي ١ ـ الطاقة	١٩ ـ ٦٩ ـ ١٩ ـ ٧٦	٢٩٩
البرنامج الفرعي ٢ ـ المعادن	١٩ ـ ٧٧ ـ ١٩ ـ ٨٤	٣٠١
البرنامج الفرعي ٣ ـ الموارد المائية	١٩ ـ ٨٥ ـ ١٩ ـ ٩٣	٣٠٢
البرنامج ٣ ـ اللجنة الاقتصادية لافريقيا	١٩ ـ ٩٤ ـ ١٩ ـ ١٤٢	٣٠٥
ألف ـ التنظيم	١٩ ـ ٩٤ ـ ١٩ ـ ٩٨	٣٠٥

Digitized by UNOG Library

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
١٩ — الموارد الطبيعية والطاقة (تابع)		
باء — التنسيق	١٩—٩٩ — ١٩—١٠١	٣٠٧
جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٩—١٠٢	٣٠٧
دال — سرد البرامج الفرعية	١٩—١٠٣ — ١٩—١٤٢	٣٠٩
البرنامج الفرعي ١ — الموارد المعدنية	١٩—١٠٣ — ١٩—١١٠	٣٠٩
البرنامج الفرعي ٢ — الموارد المائية	١٩—١١١ — ١٩—١١٨	٣١١
البرنامج الفرعي ٣ — الطاقة	١٩—١١٩ — ١٩—١٢٦	٣١٤
البرنامج الفرعي ٤ — رسم الخرائط والاستشعار عن بعد	١٩—١٢٧ — ١٩—١٣٤	٣١٨
البرنامج الفرعي ٥ — موارد البحر	١٩—١٣٥ — ١٩—١٤٢	٣٢١
البرنامج ٤ — اللجنة الاقتصادية لأوروبا	١٩—١٤٣ — ١٩—١٩٧	٣٢٤
ألف — التنظيم	١٩—١٤٣ — ١٩—١٤٥	٣٢٤
باء — التنسيق	١٩—١٤٦ — ١٩—١٤٨	٣٢٥
جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٩—١٤٩	٣٢٥
دال — سرد البرامج الفرعية	١٩—١٥٠ — ١٩—١٩٧	٣٢٧
البرنامج الفرعي ١ — المشاكل العامة والطاقة	١٩—١٥٠ — ١٩—١٥٧	٣٢٧
البرنامج الفرعي ٢ — الغاز	١٩—١٥٨ — ١٩—١٦٥	٣٢٨
البرنامج الفرعي ٣ — الفحم	١٩—١٦٦ — ١٩—١٧٣	٣٣٠
البرنامج الفرعي ٤ — الطاقة الكهربائية	١٩—١٧٤ — ١٩—١٨١	٣٣١
البرنامج الفرعي ٥ — مشاكل المياه	١٩—١٨٢ — ١٩—١٨٩	٣٣٣
البرنامج الفرعي ٦ — الأخشاب	١٩—١٩٠ — ١٩—١٩٧	٣٣٥

Digitized by UNOG Library

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الفصل	الفقرات	الصفحة
١٩ ـ الموارد الطبيعية والطاقة (تابع)		
البرنامج ٥ ـ اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية	١٩-١٩٨ ـ ١٩-٢٣٨	٣٣٨
ألف ـ التنظيم	١٩-١٩٨ ـ ١٩-٢٠٢	٣٣٨
باء ـ التنسيق	١٩-٢٠٣ ـ ١٩-٢٠٥	٣٣٩
جيم ـ تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٩-٢٠٦	٣٤٠
دال ـ سرد البرامج الفرعية	١٩-٢٠٧ ـ ١٩-٢٣٨	٣٤٢
البرنامج الفرعي ١ ـ الموارد المائية	١٩-٢٠٧ ـ ١٩-٢١٤	٣٤٢
البرنامج الفرعي ٢ ـ الطاقة	١٩-٢١٥ ـ ١٩-٢٢٢	٣٤٤
البرنامج الفرعي ٣ ـ الموارد المعدنية	١٩-٢٢٣ ـ ١٩-٢٣٠	٣٤٦
البرنامج الفرعي ٤ ـ التوصيل الكهربائي المشترك	١٩-٢٣١ ـ ١٩-٢٣٨	٣٤٨
البرنامج ٦ ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	١٩-٢٣٩ ـ ١٩-٢٨٠	٣٥٠
ألف ـ التنظيم	١٩-٢٣٩ ـ ١٩-٢٤٢	٣٥٠
باء ـ التنسيق	١٩-٢٤٣ ـ ١٩-٢٤٥	٣٥١
جيم ـ تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٩-٢٤٦	٣٥٢
دال ـ سرد البرامج الفرعية	١٩-٢٤٧ ـ ١٩-٢٨٠	٣٥٤
البرنامج الفرعي ١ ـ تنمية موارد الطاقة	١٩-٢٤٧ ـ ١٩-٢٥٥	٣٥٤
البرنامج الفرعي ٢ ـ تنمية الموارد المعدنية	١٩-٢٥٦ ـ ١٩-٢٦٤	٣٥٧
البرنامج الفرعي ٣ ـ تنمية وادارة الموارد المائية	١٩-٢٦٥ ـ ١٩-٢٧٢	٣٥٩
البرنامج الفرعي ٤ ـ التنمية والتعاون في رسم الخرائط في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	١٩-٢٧٣ ـ ١٩-٢٨٠	٣٦٢

Digitized by UNOG Library

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
١٩	الموارد الطبيعية والطاقة (تابع)		
	البرنامج ٧ — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ	١٩—٢٨١ — ١٩—٣٢٤	٣٦٥
	ألف — التنظيم	١٩—٢٨١ — ١٩—٢٨٣	٣٦٥
	باء — التنسيق	١٩—٢٨٤ — ١٩—٢٨٦	٣٦٦
	جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	١٩—٢٨٧	٣٦٧
	دال — سرد البرامج الفرعية	١٩—٢٨٨ — ١٩—٣٢٤	٣٦٩
	البرنامج الفرعي ١ — موارد الطاقة	١٩—٢٨٨ — ١٩—٢٩٦	٣٦٩
	البرنامج الفرعي ٢ — الموارد المعدنية	١٩—٢٩٧ — ١٩—٣٠٥	٣٧١
	البرنامج الفرعي ٣ — الموارد المائية	١٩—٣٠٦ — ١٩—٣١٥	٣٧٤
	البرنامج الفرعي ٤ — رسم الخرائط	١٩—٣١٦ — ١٩—٣٢٤	٣٧٧
٢٠	اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات	٢٠—١ — ٢٠—٧٠	٣٨٠
	البرنامج ١ — ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية	٢٠—١ — ٢٠—٦٩	٣٨٠
	ألف — التنظيم	٢٠—١ — ٢٠—٥	٣٨٠
	باء — التنسيق	٢٠—٦ — ٢٠—١٠	٣٨٤
	جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية	٢٠—١١ — ٢٠—١٢	٣٨٧
	دال — سرد البرامج الفرعية	٢٠—١٣ — ٢٠—٦٩	٣٨٩
	البرنامج الفرعي ١ — اوجه استخدام البحار	٢٠—١٣ — ٢٠—٢٧	٣٨٩
	البرنامج الفرعي ٢ — الموارد المعدنية لقاع البحار	٢٠—٢٨ — ٢٠—٣٨	٣٩٣
	البرنامج الفرعي ٣ — التنمية المتكاملة للمناطق الساحلية	٢٠—٣٩ — ٢٠—٥٢	٣٩٥
	البرنامج الفرعي ٤ — التكنولوجيا البحرية والساحلية	٢٠—٥٣ — ٢٠—٦٩	٣٩٨
	البرنامج ٢ — ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية	٢٠—٧٠	٤٠٢

Digitized by UNOG Library

الفصل ١٧*
التنمية الصناعية

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

الف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٧ - ١ يجرى استعراض ما تقوم به الأمانة من أعمال في البرامج الثلاثة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) من جانب مجلس التنمية الصناعية ، الذى يجتمع مرة واحدة كل عام ، والمؤتمر العام للمنظمة ، الذى ينعقد مرة واحدة كل أربعة أعوام تقريبا . وقد عقد الاجتماع الأخير للمجلس في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، وعقد المؤتمر العام الثاني في آذار/مارس ١٩٧٥ . وسينعقد المؤتمر العام الثالث في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٨٠ . وقد قدمت هذه الخطة الى مجلس التنمية الصناعية في دورته الثانية عشرة المعقودة في ايار/مايو ١٩٧٨ .

٢ - الأمانة

١٧ - ٢ تنظم وحدة الأمانة التي تضطلع بالمسؤولية عن هذه البرامج في ثلاث شعب فنية ، وتوفر شعبتان أخريان دعم البرنامج . وكانت هيئة الموظفين بها تضم ٣٦٨ موظفا من الفئة الفنية وذلك في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، تمول وظائف ٥٠ منهم من مصادر خارجة عن الميزانية . وفيما يلي توزيع هذه الموارد من الموظفين كما كان في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ :

	موظفو الفئة الفنية		
الوحدة التنظيمية	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
مكتب المدير التنفيذى	٣	٢	٥
شعبة تنسيق السياسات	٤٩	٨	٥٧
المركز الدولي للدراسات الصناعية	٦١	١	٦٢
شعبة العمليات الصناعية	١٠١	٣٤	١٣٥
شعبة خدمات المؤتمرات وشؤون الاعلام والعلاقات الخارجية	٦٩	-	٦٩
شعبة الخدمات الادارية	٣٥	٥	٤٠
المجموع	٣١٨	٥٠	٣٦٨

* صدر من قبل تحت الرمز A/33/6 (Part 17) .

Digitized by UNOG Library

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

١٧ - ٣ تندرج بعض الأقسام ، الداخلة في شعبة تنسيق السياسات وشعبة العمليات السياسية ، في هيكل البرنامج المقترح ولا تندرج فيه أقسام أخرى . ومن المحتمل أن تشتمل المقترحات ، التي ترمي الى تعزيز الوجود الميداني لليونيدو خلال فترة الخطة ، على انشاء عنصر اضافي في الهيكل الاداري لكنه يخرج عن اطار الهيكل المقترح للبرنامج . ويجرى تناول هذه المسائل أدناه تحت البرنامجين المعنونين تنسيق السياسات والعمليات الصناعية .

٤ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

١٧ - ٤ من طبيعة الأنشطة التي تضطلع بها اليونيدو أنه لا يتسنى الابقاء على عدد العناصر البرنامجية المصنفة في الميزانية البرنامجية في حدود يمكن التحكم فيها الا عن طريق تجميع سلسلة من المشاريع المنفردة التي ترمي الى تحقيق أغراض متماثلة بصورة عامة داخل كل عنصر برنامجي تقريبا . ونظرا للولاية المسندة الى اليونيدو فمن المرجح أن تستمر العناصر البرنامجية المحددة على هذا الأساس الى أجل غير مسمى . وبناء على ذلك فان البرامج المنتظر اتمامها قليلة العدد ونادرا ما تسفر عن اجراء عمليات اعادة تنظيم ذات مغزى . ويجرى التنويه بالحالات المستثناه من هذه المبادئ العامة وذلك تحت البرامج المنفردة لليونيدو .

٥ - مسائل تنظيمية أخرى

١٧ - ٥ عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢/١٦٧ ، انعقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بتأسيس منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بوصفها وكالة متخصصة في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٧٨ ، الا أنه لم يتوصل الى تحقيق اتفاق كامل في هذا الصدد . ويدرج الأمين العام اليونيدو في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، دون اعتبار لأى تغيير ممكن في وضعها التنظيمي كجزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة . ومن شأن اتخاذ أى سبيل آخر أن يتضمن ، بالضرورة ، افتراضات ، ضمنية أو صريحة ، ليس في نطاق اختصاصه أن يفترضها . واذا أصبح يتعين أن تقر هيئات تشريعية جديدة لوكالة متخصصة تقديرات الميزانية فيما يتعلق باليونيدو لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، فمن المفترض أن هذه الهيئات سترحب بتوفر اقتراحات التخطيط التي يقدمها الأمين العام في المرحلة الحالية وما تبديه الهيئات الاستعراضية والتشريعية التابعة للأمم المتحدة من آراء بشأنها .

١٧ - ٦ ويلزم ابداء ملاحظات على شغل اليونيدو وبعض الوحدات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لمجمع المباني في دوناوبارك بفيينا . لن يكون من شأن الانتقال الى مكان المقر الجديد هذا ، الذى ينتظر أن يتم ، في حالة اليونيدو ، في غضون عام ١٩٧٩ ، أن يؤثر على برامج نشاط المنظمة ، ولكن سيطرأ عدد من التغييرات التنظيمية في مجال دعم البرنامج .

Digitized by UNOG Library

١٧ - ٧ تشير كذلك الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ الى الدور الرئيسي الذي يقوم به المستشارون الميدانيون في مجال التنمية الصناعية، الذين يمول برنامج الأمم المتحدة الانمائي مرتباتهم في كل حالة تقريبا، والى المصاعب التي صودفت في تمويل زيادة عدد هؤلاء المستشارين الميدانيين (١). وقد أوصت الجمعية العامة، في قرارها ٣٢/١٦٥ بشان تعزيز الأنشطة التنفيذية في ميدان التنمية الصناعية، بأن يقدم الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين تقديرات مناسبة في الميزانية يتم بمقتضاها تمويل المستشارين الميدانيين من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ولبلوغ هذه الغاية طلب من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن يقدم الى الأمين العام دراسة استعراضية عن حالة تمويل المستشارين الميدانيين، تبين التدابير المالية التي تتخذ بغية الوصول في أقرب وقت ممكن الى تشكيل قوة قوامها ٦٠ مستشارا ميدانيا، وهو العدد المطلوب في المقرر الثالث (د - ٧) المؤرخ في ١٤ أيار/مايو ١٩٧٣ لمجلس التنمية الصناعية. ومن المقترح أن تقدم في ذلك الحين مقترحات محددة لتغطية الجوانب البرنامجية والجوانب الادارية العامة، عند الاقتضاء، بالاضافة الى التقديرات المالية للنفقات في عام ١٩٧٩. ويفترض الأمين العام، انه لأغراض الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣، ومع عدم المساس بأي شكل من الأشكال بما سيدرج في المقترحات، انه سيتم تمويل هؤلاء المستشارين الميدانيين من الميزانية العادية لليونيدو. وبغض النظر عن مصدر تمويل المستشارين الميدانيين المنفردين، فمن المرتقب أنه سيتم دائما، كما كان الحال في الماضي، توفير اعتماد لهذه الخدمات الاستشارية المتصلة بالتنمية الصناعية من داخل الاطار المتعدد التخصصات للمكاتب الميدانية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وقد جرت بالفعل مباحثات بين المدير التنفيذي لليونيدو ومدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي لغرض استعراض ترتيبات توظيف وتعيين وادارة المستشارين الميدانيين لدى توسيع حجم الشبكة وعدد مصادر التمويل.

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

١٧ - ٨ ان الهيكل التنظيمي نفسه مصمم لتعزيز التنسيق، وذلك من حيث أن بعض اختصاصات شعبة تنسيق السياسات تشتمل رسميا على تنسيق مسائل تهم شعبا أخرى أيضا. ويجرى بمرجب ترتيبات مستقرة جيدا عقد سلسلتين من الاجتماعات بين المديرين وذلك على أساس مستمر: وتتألف سلسلة منهما من اجتماعات لاستعراض تنفيذ جميع برامج اليونيدو وغيرها من المسائل الهامة التي ربما تكون قد نشأت، ويعقد المديرون في السلسلة الثانية اجتماعات بوصفهم لجنة برمجة وذلك لدراسة واقرار اقتراحات بمشاريع لتمويلها في اطار البرنامج العادي للمساعدة التقنية أو من

---

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٦ ألف (A/31/Add.1)، الفقرة ٨٢٠ والمرجع نفسه، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2)، المجلد الثاني، الفرع ١٢، الفقرة ١٢ - ٦ والفقرات ١٢-٥٠ الى ١٢ - ٥٢، على التوالي.

Digitized by UNOG Library

التبرعات المقدمة الى اليونيدو ، بما في ذلك التبرعات المقدمة الى صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . وكتدبير آخر من تدابير التنسيق الأفقي داخل الأمانة يجرى انشاء فرق عمل مخصصة للاضطلاع بمهام محددة تستغرق مدة محدودة وهناك أفرقة عاملة مشتركة بين الشعب تضطلع بمهام ذات طبيعة مستمرة .

٢ — التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٧ — ٩ نظرا للتركيز الذى ركزه اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي على الدور التنسيقي المركزى لليونيدو في ميدان التنمية الصناعية ، أدخل في شعبة تنسيق السياسات التي أنشئت مؤخرا قسم لتنسيق البرامج المشتركة بين الوكالات وذلك عندما أعيد تنظيم الأمانة في مطلع عام ١٩٧٦ . ويوفر هذا القسم خدمات الأمانة للجنة الاستشارية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المعنية بالتنسيق في ميدان التنمية الصناعية التي أوصى بانشائها هي الأخرى في اعلان وخطة عمل ليما . وتشترك أمانات عدد من الوكالات المتخصصة والوحدات التابعة للأمم المتحدة في أعمال اللجنة الاستشارية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المعنية بالتنسيق في ميدان التنمية الصناعية . وهناك أيضا ترتيبات رسمية تعقد في اطارها اجتماعات ثنائية مشتركة بين الأمانات مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية واليونسكو والاونكتاد ومركز التجارة الدولية المشترك بين الاونكتاد والغات . وتتمثل وسيلة تنسيق البرامج بين اليونيدو واللجان الاقليمية أساسا في الشعب الصناعية المشتركة القائمة لدى اللجان الاقليمية والتي يعمل فيها الموظفون المنتدبون من اليونيدو وكذلك المستشارون الاقليميون المعولون من البرنامج العادى للمساعدة التقنية .

١٧ — ١٠ كما أن اليونيدو عضو في لجنة التنسيق الادارية وفي عدد من هيئاتها الفرعية . وهي أيضا عضو في المجلس الاستشارى المشترك بين الوكالات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومجلس التنسيق البيئي .

١٧ — ١١ وسيجرى تعديل الترتيبات الواردة أعلاه نتيجة توصية قدمتها اللجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة واعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين .

٣ — الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠—١٩٨٣

١٧ — ١٢ ترد اشارة الى الأنشطة المشتركة في وصف البرامج الثلاثة المستقلة التي تضطلع بها اليونيدو .

جيم — تخصيص الموارد للبرامج

١٧ — ١٣ ينتظر أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج ، بالنسبة المئوية ، كما هو مبين في الجدول التالي على وجه التقريب :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج (أ)
(بالنسب المئوية)

البرنامج	١٩٧٨ – ١٩٧٩			١٩٨٠ – ١٩٨١			١٩٨٢ – ١٩٨٣		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ــ تنسيق السياسات	١٥	٢٠	١٦	١٥	٢٣	١٨	١٦	٢٣	١٨
٢ــ الدراســـــات والبحوث الصناعية	٤٤	٨	٣٥	٤٣	١٠	٣٣	٤٣	١٠	٣١
٣ــ العمليات الصناعية	٤١	٧٢	٤٩	٤٢	٦٧	٤٩	٤١	٦٧	٥١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(أ) باستثناء الموارد المخصصة لوحدات تنظيمية تابعة لشعب لا تدخل في اطار هيكل الخطة المتوسطة الأجل .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ١ - منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية : تنسيق السياسات

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٧ - ١٤ ان اجراءات الاستعراض هي كما تم عرضها أعلاه بالنسبة لأعمال أمانة اليونيدو في مجموعها .

٢ - الأمانة

١٧ - ١٥ ان الوحدة التي تضطلع بالمسؤولية عن هذا البرنامج في أمانة اليونيدو هي شعبة تنسيق السياسات ، التي كان بها ٥٧ وظيفة من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، تمول ٨ منها من مصادر خارجة عن الميزانية. وكانت هذه الشعبة تضم الوحدات التنظيمية التالية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ :

الوحدة التنظيمية	موظفو الفئة الفنية		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
مكتب المدير	٥	-	٥
أقسام داخلة في هيكل البرنامج			
قسم وضع البرامج وتقييمها	١٢	٣	١٥
قسم أقل البلدان نموا	٣	١	٤
قسم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	١	٢	٣
قسم المفاوضات	٨	١	٩
بقية الشعبة			
قسم مراقبة التقارير الميدانية	٤	-	٤
قسم تنسيق البرامج المشتركة بين الوكالات	٥	١	٦
قسم المنظمات غير الحكومية والتعاون بين المؤسسات التجارية والصناعية	٥	-	٥
مكتب الاتصال في نيويورك	٦	-	٦
المجموع	٤٩	٨	٥٧

Digitized by UNOG Library

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

١٧ - ١٦ في حين أن المبدأ العام ، القائل بضرورة أن تكون الوحدة التنظيمية المناظرة لمستوى البرنامج هي الشعبة ، قد اتبع في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ الا أن من الضرورى التسليم ، لأغراض التخطيط ، بأن بعض أنشطة شعبة تنسيق السياسات تتألف من ممارسة مهام تنسيقية وبعضها الآخر يضطلع به تنفيذا لبرامج . ويشير الجدول الوارد أعلاه الى أجزاء الهيكل الادارى التي تتناولها الخطة المتوسطة الأجل كجزء من الهيكل المقترح للبرامج (انظر البرامج الفرعية الأربعة التي تأتي في أعقاب هذا مباشرة) . بيد أن من الملاحظ انه لا يوجد تمييز حاد الى هذه الدرجة في الأنشطة اليومية التي تقوم بها شتى الأقسام التابعة للشعبة .

٤ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

(أ) الانجازات المتوقعة

١٧ - ١٧ يرد وصف للعناصر البرنامجية في الفقرات من ١٢ - ٣٦ الى ١٢ - ٥٢ والفقرة ١٢ - ٥٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٢) . وتتسم هذه العناصر ، التي تندرج في اطار الهيكل البرنامجي للخطة المتوسطة الأجل ، بطبيعة مستمرة لأنها تجمع سلسلة متوالية من أنشطة ذات طابع متشابه بوجه عام . ولهذا السبب قد لا ينتظر اتمام برامج سواء في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ أو في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ . ويمكن أن يحدث الاستثناء الوحيد لهذا الحكم اذا تم أثناء تنفيذ الأنشطة المضطلع بها في نظام المشاورات (انظر البرنامج الفرعي ٤) انهاء الأعمال المتصلة بأى قطاع صناعي محدد وذلك عن طريق اتخاذ قرار مشترك بين الحكومات .

(ب) اعادة التنظيم المترتبة

١٧ - ١٨ نظرا للطبيعة المستمرة للعناصر البرنامجية لا ينتظر اجراء عمليات اعادة تنظيم رئيسية .

٥ - مسائل تنظيمية أخرى

١٧ - ١٩ كما تبين من قبل في الجزء المتعلق بتنظيم اليونيدو في مجموعها ، يفترض لأغراض الخطة أن الجمعية العامة ستقر في دورتها الثالثة والثلاثين تقديرات في الميزانية ستوفر اعتمادا للمستشارين الميدانيين في حقل التنمية الصناعية لتمويلهم من الميزانية العادية للأمم المتحدة خلال عام ١٩٧٩ . وسواء تقرر في ذلك الحين ادراج الاعتمادات ذات الصلة في الباب ١٢ من الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (اليونيدو) أم تقرر ، لأسباب ادارية ، اجراء

---

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الثاني .

Digitized by UNOG Library

ترتيبات ما بديلة ، فانه يلزم أن يدرج في هذه الخطة اعتماد لمستشارين ميدانيين في حقل التنمية الصناعية . وقد ارتئي انه من الملائم في هذه المرحلة رصد هذا الاعتماد في شعبة تنسيق السياسات . فقد ظلت الموارد المطلوبة والموافق عليها تشتمل ، منذ انشاء هذه الشعبة في عام ١٩٧٦ ، على الموارد التي تنفق على السفر الرسمي للمستشارين الميدانيين في حقل التنمية الصناعية وظل برنامج الأمم المتحدة الانمائي يغطي سائر المصروفات الأخرى المتصلة بأنشطة هؤلاء المستشارين . وقد ظل قسم مراقبة التقارير الميدانية التابع للشعبة مسؤولا عن الاتصال بين مقر اليونيدو والمستشارين الميدانيين ويضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن اختيار المرشحين الذين يقوم مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي باجراء تعيينات من بينهم .

١٧ — ٢٠ ان انشاء قسم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التابع لشعبة تنسيق السياسات في عام ١٩٧٧ انما كان انعكاسا لتزايد الأهمية التي تعلق على برامج عمل اليونيدو في تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية في ميدان التصنيع . ولا يتولى هذا البرنامج الفرعي الجديد فقط مهام معينة ، تتصل بأنشطة التعاون التقني كان يتم الاضطلاع بها من قبل تحت البرنامج الفرعي ١ أدناه (وضع البرامج وتقييمها) وانما يضم أيضا عددا من الأنشطة الدعائية وثيقة الصلة بالموضوع . كما أن هذا القسم هو جهة وصل داخل أمانة اليونيدو للأنشطة التنسيقية المتصلة بالتعاون فيما بين البلدان النامية في ميدان التصنيع .

باء — التنسيق

١ — التنسيق الرسمي داخل الأمانة

١٧ — ٢١ تنطبق الترتيبات ، الواردة أعلاه بالنسبة لليونيدو ككل ، بالقدر نفسه ، على جميع البرامج . اذ أن هناك تعاونا مستمرا مع برنامج العمليات الصناعية في وضع برامج ومشاريع ، من أجل الاستفادة استفادة تامة من الخبرة التنفيذية والخبرة التقنية . وينطبق هذا بصفة خاصة في سياق عمليات البرمجة القطرية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وتستخدم بصفة منتظمة آلية انشاء فرق عمل وأفرقة عاملة مشتركة بين الشعب من أجل تشغيل نظام المشاورات .

٢ — التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٧ — ٢٢ بالاضافة الى الترتيبات الواردة أعلاه ، تجرى اليونيدو والأمم المتحدة ترتيبات تنسيق رسمية تشتمل على اجراء مشاورات على مستوى الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التابع للجنة التنسيق الادارية .

٣ — الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٣

١٧ — ٢٣ ينتظر وضع بعض البرامج لأقل البلدان نموا بالاشتراك مع لجان اقليمية وغيرها من

Digitized by UNOG Library

الهيئات الاقليمية . ومن المنتظر الاضطلاع بأعمال تحضيرية وأنشطة متابعة في الاقاليم بشأن نظام المشاورات ، بالاشتراك مع اللجان الاقليمية ذات الصلة . ولم يتم بعد البت في الأصول الاجرائية لاجتماعات المشاورة التي ستعقد على الصعيد الاقليمي حيث أنه لم يتم بعد الاذن بعقد اجتماعات من هذا القبيل .

جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعيـــة

١٧ — ٢٤ ينتظر أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية بالنسبة المئوية ، تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية (أ)
(بالنسب المئوية)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨ – ١٩٧٩			١٩٨٠ – ١٩٨١			١٩٨٢ – ١٩٨٣		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ – وضع البرامج وتقييمها	٢٨	٦٩	٤٠	٢٨	٥٩	٤٠	٢٧	٥٨	٤١
٢ – التدابير الخاصة لأقل البلدان نموا	١٢	١٥	١٣	١٢	١٤	١٣	١٢	١٤	١٣
٣ – التعاون فيما بين البلدان النامية من أجل التصنيع	٥	١٦	٩	٦	١٩	١١	٦	١٨	١١
٤ – نظام المشاورات المستمرة بشأن التوزيع العادل للصناعة العالمية	٥٥	–	٣٨	٥٤	٨	٣٦	٥٥	١٠	٣٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(أ) باستثناء موارد شعبة تنسيق السياسات المخصصة لوحدات تنظيمية لا تدخل في اطار هيكل برامج الخطة المتوسطة الأجل .

Digitized by UNOG Library

دال ـ سرد البرامج الفرعيـة

البرنامج الفرعي ١ ـ وضع البرامج وتقييمها

(أ) الهـدف

١٧ ـ ٢٥ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان النامية في صياغة برامج تعاون تقنية من أجل التنمية الصناعية لديها وابتكار مقومات هذه البرامج من مشاريع ، والمساعدة في تحسين فعالية برامج التعاون التقني هذه عن طريق تقييم اثرها ، وتقييم ما تحرزه مشاريع منفردة من تقدم وما تحققه من نتائج في المراحل المتوسطة والنهائية من تنفيذها ، وعن طريق استقصاء مدى كفاءة العمليات المحددة المستخدمة في ذلك .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧ ـ ٢٦ تواجه البلدان النامية في سعيها الى التعجيل بتصنيع نفسها مجموعة مختلفة من المشاكل من مستويات عديدة ، فينبغي تناول نواحي الاقتصاد الاجمالي بالبحث لدى اعداد خطط وسياسات وطنية للصناعة . أما على صعيد الاقتصاد الجزئي فيتعين انتقاء العمليات التقنية التي ستستخدم في تصنيع أي منتج محدد أو مجموعة من المنتجات ، ويتعين الحصول على مرافق الانتاج وتدريب الأفراد على مهارات جديدة وادارة عمليات المصانع على أساس يومي وبيع البضائع في الأسواق المحلية وربما تصديرها . ويتعين انشاء هيكل أساسي لمؤسسات وخدمات صناعية وذلك لدعم المشاريع الصناعية . وليس بأدنى من ذلك أهمية على الاطلاق أنه يتعين تعبئة موارد مالية لاستثمارها في الصناعة .

١٧ ـ ٢٧ ولا توجد في الواقع مشكلة واحدة يتعين حلها عن طريق هذا البرنامج الفرعي ومجموعة أخرى من المشاكل يتعين حلها عن طريق مختلف البرامج الفرعية للدراسات الصناعية ، وكذلك مشكلة أخرى يتعين حلها عن طريق اجراء مشاورات بشأن التوزيع العادل للصناعة العالمية . وانما توجه استراتيجيات وناتج جميع البرامج الفرعية لليونيدو نحو حل مجموعة مشتركة من المشاكل المترابطة وذلك عن طريق وسائل مختلفة ؛ وتتجمع بتداوب معا لتؤثر في البلدان النامية . ويعنى هذا البرنامج الفرعي بوسيلة أنشطة التعاون التقني . وتتعين برمجة الموارد المتاحة لليونيدو في هذا الصدد في ضوء ما تقدمه أجهزة تقرير السياسة من ارشاد ، واستجابة للطلبات الواردة من البلدان النامية نفسها .

(ج) السند التشريعي

١٧ ـ ٢٨ يوجد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في الفقرة ٢ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د ـ ٢١) ، التي تدرج الأنشطة التنفيذية بين اختصاصات اليونيدو . وقد تأكدت هذه الولاية في الجزء الرابع من القرار ٣٣٦٢ (د ـ ٧) الذي اعتمدت الجمعية به اعلان وخطة عمل ليما ، وأكدته بصورة غير مباشرة قرارات اخرى بشأن الأنشطة التنفيذية .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧ - ٢٩ في نهاية عام ١٩٧٩ سيكون عبء عمل وضع البرامج لا يزال يتصل بصورة أساسية بمشاريع يخصص تنفيذها لليونيدو نيابة عن برنامج الامم المتحدة الانمائي ، الا انه من المرتقب أن يكون برنامج الانشطة الممولة من صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية قد نما باطراد ولعله يستوعب بالفعل ما يربو على ثلث مجموع الموارد من الموظفين المخصصين لوضع البرامج . وفي ذلك الحين ستكون قد تمت الدورة الثانية من عمليات البرمجة القطرية التي يقوم بها برنامج الامم المتحدة الانمائي. وسينتقل التركيز الى صياغة وتقييم اقتراحات بمشاريع محددة . وينتظر أن يكون قد تم باستفاضة استعراض وتنسيق مبادئ توجيهية لتصميم المشاريع واجراءات لتقييم هذه المشاريع ، وينبغي ان تجرى انشطة التقييم على جميع الأصعدة بطريقة منتظمة ومستمرة .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٧ - ٣٠ من المنتظر أن تتم خلال فترة السنتين هاتين صياغة وتقييم مشاريع في اطار دورة البرمجة القطرية الثانية والاستعراض المتوسط الاجل للبرامج القطرية . وسيشرع في ايفاد بعثات برمجة واجراء مناقشات تحضيرية مع الحكومات بشأن احتياجاتها من المساعدة في قطاع الصناعة خلال دورة البرمجة القطرية الثالثة . ويفترض أن يتوفر عن طريق صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية زيادة كبيرة اخرى في الموارد وذلك في ضوء اعتماد الجمعية العامة ، في القرار ٣٢/١٦٦ ، للمقرر الذى اتخذه مجلس التنمية الصناعية بأن يكون مستوى التمويل المرغوب ٥٠ مليونا من الدولارات سنويا . وسيستلزم هذا زيادة في الموارد وفي تحول تركيز البرنامج الفرعي نحو صياغة وتقييم مشاريع ممولة من مصادر اخرى غير برنامج الامم المتحدة الانمائي. وستشتمل أنشطة التقييم التي يضطلع بها المقر على تقييم برنامج واحد ، و ١٢ عملية تقييم شاملة لمشاريع (بما في ذلك ايفاد بعثات ميدانية) ، وعمليات تقييم مكتبية لعينة من ٤٠ مشروعا من برنامج الخدمات الصناعية الخاصة و ٤٠ مشروعا ممولا من صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية . ومن المخطط أن يقوم الموظفون الميدانيون بتقييم جميع المشاريع الميدانية على أساس استبيان يقوم به المقر مرة كل اربع سنوات وتجرى اول عملية من هذا القبيل خلال فترة السنتين هذه .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٧ - ٣١ سيتحول التركيز ، في أنشطة البرمجة المتصلة ببرنامج الامم المتحدة الانمائي ، مرة ثانية الى اعداد برامج قطرية ، ومن المنتظر أن تتم الدورة الثالثة منها بحلول نهاية عام ١٩٨٣ . ومن المنتظر أن تصل قيمة المشاريع ، التي ستجرى صياغتها وتقييمها فيما يتصل بصندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، في فترة السنتين هاتين الى حجم يماثل قيمة المشاريع الممولة من برنامج الأمم

Digitized by UNOG Library

المتحدة الانمائي والتي تنفذها اليونيدو . وسيكون من الاهمية القصوى توثيق التنسيق بين البرنامجين . وينتظر أن تستمر أنشطة التقييم في فترة السنتين هذه على نفس مستوى ما هي عليه في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٧ - ٣٢ لا توجد أنشطة في الاستراتيجية يرجح ان تكون فائدتها حدية . بيد أن هذا لا يعني انه لن يحكم على انواع معينة من المشاريع بانها ذات فائدة حدية وذلك في ضوء أنشطة التقييم . وليس من المرتقب ان تدعو الحاجة الى سن تشريع لوقف هذه المشاريع .

(هـ) الأثر المتوقع

١٧ - ٣٣ سيظهر أثر وضع البرامج وتقييمها بعد تنفيذ المشاريع واتمامها بصورة أساسية . ويجرى بحث هذا الأثر بمزيد من التحديد تحت البرامج المسؤولة عن التنفيذ ، وبصفة خاصة برنامج العمليات الصناعية . وقد يترتب في بعض الحالات على المباحثات ، التي تجرى مع الحكومات من أجل كفالة حسن تصميم المشاريع كي تلبي احتياجات البلدان المستفيدة في اطار خطط واستراتيجيات التنمية لديها ، مساعدة هذه الحكومات على تحسين نوعية وفعالية أنشطة التخطيط لديها في مجال التنمية الصناعية .

البرنامج الفرعي ٢ - تدابير خاصة لاقل البلدان نموا

(أ) الهدف

١٧ - ٣٤ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة أقل البلدان نموا من بين البلدان النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية في التعجيل بتنميتها الصناعية وذلك عن طريق تصميم وصياغة وتعزيز تمويل تدابير خاصة وبرامج ابتكارية لتلبية احتياجاتها الخاصة .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧ - ٣٥ تواجه البلدان التي يغطيها هذا البرنامج الفرعي ، والتي تشمل بلدان المنطقة السودانية الساحلية شكلا حادا من المشاكل العامة التي تصادفها جميع البلدان النامية في سعيها من أجل التصنيع . وقد أشارت الجمعية العامة ، في دعوتها الى اتخاذ تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا من بين البلدان النامية ، الى حل مشكلة ندرة ذوى المؤهلات الفنية والادارية من أهل هذه البلدان ، والى اقامة الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية ، والى زيادة استغلال هذه البلدان لمواردها الطبيعية والى مساعدتها في رسم الخطط الانمائية الوطنية وتنفيذها (٣) . وتعاني

---

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، الجزء جيم - ٥ ، الفقرة (٥٧) .

Digitized by UNOG Library

البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية عائقا يتمثل في ان وضعها الجغرافي ينحو الى رفع تكاليف نقل البضائع المستوردة والمصدرة ويؤثر هذا بصفة عامة وبصورة غير مباشرة كذلك في زيادة بعض تكاليف الانتاج الصناعي والتوزيع محليا . ويتمثل التحدى المطروح في وضع تدابير خاصة في مجال انشطة التعاون التقني للتغلب على هذه العوائق وتعبئة موارد مالية لبرامج المعونة الموسعة اللازمة .

(ج) السند التشريعي

١٧ — ٣٦ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الفصل الرابع من اعلان وخطة عمل ليما (A/10112 الفصل الرابع) بالصيغة التي اعتمدتها الجمعية العامة في الفقرتين ٧ و٨ من الجزء الرابع من قرارها ٣٣٦٢ (د ـ ٧) . وقد حثت الجمعية العامة ، في قرارها ٣٢/١٦٣ بشأن تعزيز الانشطة التنفيذية في ميدان التنمية الصناعية في اقل البلدان نموا من بين البلدان النامية ، على تخصيص نسبة كبيرة من موارد صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لهذه الانشطة .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧ — ٣٧ يستلزم هذا البرنامج الفرعي أنشطة مستمرة ينبغي ان تتطور في ضوء الخبرة المكتسبة . وقد تم الشروع فيه نتيجة توصيات اعلان وخطة عمل ليما وسيكون بحلول نهاية عام ١٩٧٩ ، قد مضى على دخوله حيز التنفيذ اربع سنوات ، سيكون قد تم خلالها الشطر الاكبر من اعمال الاستقصاء وتقصي الحقائق اللازمة من أجل ارساء اسس متينة لوضع انشطة برنامجية . وسيكون قد تم بالاضافة الى هذا تنفيذ عدد معين من المشاريع ، الناشئة عن انشطة البرنامج الفرعي ، الى حد يسمح على الاقل باجراء تقييم مؤقت لفعالية التدابير الخاصة التي تجسدها . الا ان من المتصور رغم الخبرة المتراكمة ، ان تتطلب صياغة وتقييم المشاريع في هذا البرنامج الفرعي بصفة عامة المزيد من الاعمال المكثفة ، بما في ذلك اجراء استقصاءات مكانية في الجزء الاكبر من الحالات ، عما تتطلبه انشطة مماثلة يتم الاضطلاع بها بالنسبة لبلدان نامية اخرى .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٧ — ٣٨ سيركز وضع البرامج على توليد مهارات تقنية ، عن طريق برامج تدريب وطنية واقليمية مصممة خصيصا وفق احتياجات هذه البلدان ؛ وعلى تحقيق درجة اعلى من التجهيز المحلي للمواد الخام المحلية ؛ وعلى استخدام مصانع نموذجية لتدعيم اجراء تجارب على التكنولوجيا الصناعية وتكييفها ؛ وعلى تعزيز الصلات بين قطاع الصناعات الصغيرة النطاق والانتاج الزراعي في المناطق الريفية . كما تستلزم اقامة هياكل اساسية مؤسسية للتصنيع زيادة توفير المساعدة التقنية لمجموعة البلدان هذه

Digitized by UNOG Library

وسيسهم هذا البرنامج الفرعي في اعداد برامج قطرية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي واعداد مشاريع ، سواء أكانت ممولة من برنامج الامم المتحدة الانمائي أو من تبرعات مقدمة الى اليونيدو ، توازى في هذه البلدان الانشطة التي تنفذ تحت البرنامج الفرعي ١ في البلدان النامية الاخرى .

١٧ — ٣٩ تتطلب حالة المنطقة السودانية الساحلية اتخاذ اجراءات محددة من جانب اليونيدو في ضوء الاستنتاجات التي خلص اليها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر المعقود في نيروبي عام ١٩٧٧ (A/CONF. 74/36) وتحقيقا لهذه الغاية ستجرى صياغة برامج ومشاريع ذات وجهة عملية وذلك بالتعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في الساحل ومكتب الامم المتحدة الخاص لمنطقة الساحل ، ومعهد الساحل وغير ذلك من هيئات الامم المتحدة ، وذلك لتغطية مجالات مثل ادارة المياه والرى ، وحماية المحاصيل والمحافظة عليها ، والانتاج المحلي للاسمدة والمبيدات الحشرية والآلات والادوات الزراعية . وكما حدث في فترة السنتين السابقتين ، ستتخذ اجراءات ، بناء على طلب الحكومات ، لكفالة تحسين الانتفاع مما تم تركيبه من طاقة صناعية ، وذلك عن طريق اجراء دراسات استقصائية قطاعية ، وتقديم خدمات استشارية ، وتنظيم برامج تدريبية في ادارة الانتاج .

١٧ — ٤٠ ان استراتيجية تعبئة الموارد المالية في مجال برامج المعونة المقدمة الى هذه البلدان تتصل اتصالا جوهريا بوضع مشاريع تحظى بدعم الحكومات المستفيدة وترى ايضا الحكومات المتبرعة المحتملة انها مدروسة جيدا . وقد ثبت ان اجتماعات افرقة الخبراء الدولية الحكومية وسيلة ترويجية فعالة في هذا الصدد ، ومن المنتظر ان يستمر استخدامها بصورة دورية . ومن المنتوى استخدام الخبرة الفنية الخارجية ، الممولة من صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، غالبا في التحضير لهذه الاجتماعات وفي اعمال المتابعة من قبيل ايفاد بعثات لتقصى الحقائق وبعثات تحضيرية الى ميدان العمل . وستتصل نسبة كبيرة من المشاريع التي يضمها هذا البرنامج الفرعي بقطاع الصناعة الزراعية . وستشجع الحكومات على بحث مشاريع اقليمية ودون اقليمية ، وكذلك مشاريع وطنية ، وذلك حيثما تشير المعالم التقنية والاقتصادية الى مزايا اتساع القاعدة الجغرافية للعمليات .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢—١٩٨٣

١٧ — ٤١ ليس من المتصور ان تختلف الاستراتيجية والناتج الاساسيين اختلافا ملحوظا عن استراتيجية وناتج فترة السنتين السابقتين . وقد يكون من شأن ارشاد جديد ، كالذى قد يوفره المؤتمر العام الثالث لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن الاستراتيجية التي تنتهج في مساعدة مجموعة البلدان هذه ، ان يؤثر اساسا على توجيه المشاريع وتفاصيلها خلال فترة السنتين هاتين ، رغم انه قد تجرى بعض التغييرات خلال عام ١٩٨١ .

Digitized by UNOG Library

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٧ - ٤٢ على أساس الخبرة المكتسبة حتى الآن لم يثبت ان أى نوع من انواع النشاط المضطلع بها ذو فائدة حدية ، وذلك رغم انه مما تعذر اجتنابه ان بعض الابتكارات لم تحقق الآمال الكبيرة التي عقدت عليها لدى الشروع في تنفيذها ، ولا تدعو الحاجة سند تشريعي لوقف تدابير او مشاريع يثبت انها مخيبة للآمال .

(هـ) الاثر المتوقع

١٧ - ٤٣ كما بالنسبة للبرنامج الفرعي ١ ، سيلمس أثر هذا البرنامج الفرعي أساسا بعد تنفيذ المشاريع واتمامها . وستنعكس هذه الانشطة ، على المدى الاطول ، على كل من حجم المعونة الممنوحة الى مجموعة البلدان هذه بموجب برامج ثنائية ودولية ، وعلى مدى إعمال التوصيات الواردة في اعلان وخطة عمل ليما بشأن مجموعة البلدان هذه (تجدر الاشارة الى قول ان التصنيع في هذه البلدان يجب ان يسير بخطى اسرع من المتوسط) . ومهما كانت الانجازات التي قد تبينها هذه المؤشرات في نهاية المطاف ، فانه يمكن عزوها الى الجهود التي يبذلها الكثير من الاطراف ولن يزعم أن اسهام اليونيدو فيها يمثل الا نصيبا متواضعا من مجموعها .

البرنامج الفرعي ٣ - التعاون فيما بين البلدان النامية من اجل التصنيع

(أ) الهدف

١٧ - ٤٤ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تشجيع زيادة درجة التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية لاغراض التصنيع .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧ - ٤٥ ينبع مفهوم التعاون من اجل التصنيع من ادراك انه قد تم بلوغ مرحلة يجب على البلدان النامية فيها ان تشترك اشتراكا مباشرا واكثر فعالية في العمليات والانشطة الدولية التي تؤثر على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وان التعاون الاقتصادى والتقني ، الى جانب مساعدته لها في تلبية احتياجاتها من المهارات والتكنولوجيا ، سيساعدها على تعزيز فهمها وتقديرها على نحو افضل لمشاكل التنمية المشتركة فيما بينها وتوليد الاعتماد المتبادل على الذات والاتكال المتبادل على الذات .

١٧ - ٤٦ بيد انه رغم امكانية القبول دون تردد بالمفهوم الوارد اعلاه من حيث المبدأ ، وقيام عدد من البلدان النامية بالفعل باتخاذ خطوات لتعزيز التعاون فيما بينها ، هناك عوامل تعوق التوسع المشر في هذا الاتجاه . ويأتي في المقام الاول منها الافتقار الى الثقة في الطاقات التقنية لدى البلدان النامية الاخرى ، والافتقار الى معلومات عن وجود تلك الطاقات ، وتحيّز لصالح

Digitized by UNOG Library

المصادر التقليدية للمساعدة التقنية . ومما يعرقل التوسع فيه ايضا ان الآليات المؤسسية والمالية القائمة لتعزيز الاعتماد على الذات فيما بين البلدان النامية ليست تماما على مستوى المهمة التي يجرى تناولها .

(ج) السند التشريعي

١٧ — ٤٧ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الجزء السابع من قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د إ — ٦) بشأن برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛ والفقرة ٣ من قرارها ٣٢٤١ (د — ٢٩) بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛ والجزء السادس من قرارها ٣٣٦٢ (د إ — ٧) بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ؛ والفقرتين ٤ و ٥ من قرارها ٣٤٤٢ (د — ٣٠) بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛ والفقرة ٤ من قرارها ٣١/١١٩ بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛ والفقرة ٤ من قرارها ٣٢/١٨٠ بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وفضلا عن هذا فان اليونيدو ، بوصفها وكالة مشتركة ومنفذة ، تشترك في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في اطار انشطة برنامج الامم المتحدة الانمائي التي هي موضوع قرارات اخرى اتخذتها الجمعية العامة .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧ — ٤٨ بحلول نهاية عام ١٩٧٩ ستكون قد اتخذت تدابير لمساعدة البلدان المهتمة بوضع برامج اعلامية مصممة بحيث تزيد من الالمام بأهمية وطبيعة التنمية الاقتصادية والتقنية المتبادلة ، والمهتمة بتضييق الفجوة الاعلامية التي تفصل بين الطاقات الصناعية والتكنولوجية لدى البلدان النامية واحتياجاتها منها . وسيكون قد تم اجراء استقصاءات منهجية لغرض تعيين البلدان النامية القادرة على توفير انواع محددة من المساعدة على اساس تعاوني لبلدان نامية اخرى . وفضلا عن هذا سيكون قد تم اجراء استعراض لاجهزة والمؤسسات الدولية الحكومية القائمة المعنية بشتى نواحي التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في المسائل الصناعية ، وذلك بغية تعيين اى نواحي قصور قد تعانيها واقتراح وسائل للتغلب عليها .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٧ — ٤٩ وسيتم التوسع في الاستراتيجية المجملة أعلاه أو تعديلها في ضوء التوصيات الناشئة عن مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذى سيعقد في بوينس آيرس فيما بين شهرى آب/اغسطس وايلول/سبتمبر ١٩٧٨ بيد انه من المرتقب ان يتركز الانتباه على توفير ارشاد في اقامة او تعزيز مؤسسات على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ترمي الى ترويج اقتسام

Digitized by UNOG Library

الخبرة في التصنيع والتكنولوجيا واستخدام الجهاز التشريعي في الصناعة . وسيجرى بالمثل استطلاع امكانيات تجميع واقتسام الخبرة الفنية والمعدات والخدمات التقنية ، وكذلك اعمال البحث والتدريب وذلك على هذين الصعيدين . وينبغي ان تفضي زيادة التعاون فيما بين البلدان النامية الى خلق او تعزيز الجهاز المؤسسي للتشاور والتنسيق الذى سيمكّن البلدان النامية من الحصول على شروط أفضل للحصول على التكنولوجيا والخبرة الفنية والتراخيص والمعدات من البلدان المتقدمة النمو . كما سيشجع هذا البرنامج الفرعي ويوفر الارشاد في اقامة جهاز تشاور على الاصعدة الاقليمية ودون الاقليمية والاقاليمية ، وذلك بغية تنسيق سياسات التصنيع وكفالة تحقيق درجة اعلى من التكامل الصناعي فيما بين البلدان النامية ، مع مراعاة تحقيق وفورات الحجم الكبير والتخصص . وسيجرى توخي الحرص في ادماج هذه الانشطة مع الانشطة المضطلع بها بصدد نظام المشاورات (انظر البرنامج الفرعي ٤) . وستقدم المساعدة الى الحكومات في خلق هياكل اساسية من المؤسسات المتخصصة على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي حيثما يقتضي الامر وذلك من اجل توفير دعم كاف لهذه الانشطة .

١٧ — ٥٠ ورغم انه سيتم التركيز غالبا على الاشكال المتعددة الاطراف من اشكال التعاون فيما بين البلدان النامية ، الا ان هذا البرنامج الفرعي سيساعد الحكومات التي تسعى الى عقد اتفاقات ثنائية وذلك عن طريق معاونتها في تعيين مجالات مثمرة للتعاون التقني الثنائي .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢—١٩٨٣

١٧ — ٥١ ليس من المنتظر ان يطرأ اى تغيير اساسي على الاستراتيجية . ومن المتصور حدوث زيادة في الناتج وذلك استجابة لاحتمال آخذ في التزايد للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في التعجيل بتصنيعها .

'٤' انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٧ — ٥٢ لا توجد اى انشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٧ — ٥٣ من المنتظر ان يؤدى هذا البرنامج الى ايجاد وتعزيز جهاز للتعاون والتكامل الاقتصادي على الاصعدة الاقليمية ودون الاقليمية والاقاليمية ، جنبا الى جنب مع الهياكل الاساسية المؤسسية المتصلة بالبحث والاستحداث والتدريب ، والمعلومات . . الخ في الميدان الصناعي ، ومن المنتظر ايضا زيادة فرص التعاون فيما بين البلدان النامية على هذه الاصعده وذلك من خلال التنسيق التدريجي لاهداف التنمية الصناعية الوطنية . ومن المتوقع ان يسفر استخدام هذا الجهاز عن زيادة تنسيق وتوازن وسرعة التنمية الصناعية في طائفة البلدان النامية وحدوث زيادة كبيرة في اعتمادها الذاتي الجماعي .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٤ ــ نظام المشاورات المستمرة بشأن التوزيع العادل للصناعة العالمية

(أ) الهدف

١٧ ــ ٥٤ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى زيادة نصيب البلدان النامية من الانتاج الصناعي العالمي وذلك عن طريق تشغيل نظام للمشاورات المستمرة على الاصعدة العالمية والاقليمية والاقاليمية والقطاعية . وترمي هذه المشاورات الى العمل على زيادة عدالة توزيع الانتاج الصناعي العالمي ، وتحقيقا لهذه الغاية تصمم بحيث تلتمس تحقيق اتفاق بشأن اتخاذ اجراءات على الصعيد الوطني والدولي لبلوغ هذا الهدف . وكهدف تكميلي محتمل لا بد من ان يتيح هذا البرنامج الفرعي لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ان تكون منتدى للتفاوض بشأن اتفاقات صناعية تبرم فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بين البلدان النامية نفسها ، وذلك بناء على طلب البلدان المعنية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٧ ــ ٥٥ يؤكد اعلان وخطة عمل ليما على الحاجة الى زيادة التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في السعي من اجل تحقيق النسبة المستهدفة لنصيب مجموعة البلدان الثانية والتي لا تقل عن ٢٥ في المائة من الناتج الصناعي الاجمالي بحلول نهاية القرن الحالي . ويسلم الاعلان وخطة العمل بأنه حيث ان " الحركة غير المقيدة لقوى السوق ليست انسب الوسائل لتشجيع التصنيع على نطاق عالمي ولا لتحقيق تعاون دولي فعال في ميدان الصناعة" ([illegible] ، الفصل ٤ ، الفقرة ٤٢) ، فان الامر سيتطلب ممارسة ارادة سياسية من البلدان المختلفة واستعدادا متبادلا للتعاون وذلك من اجل تحقيق هذا الهدف . وقبل ان يتسنى تحقيق هذا التعاون يجب التوصل الى اتفاقات عامة تعود بالنفع المتبادل بشأن عدد كبير من المسائل في مجالات حساسة مثل انتظام الامدادات بالمواد الخام والمحروقات ، والمعدات وقطع الغيار ، والوصول الى الاسواق ، ومصادر التمويل وشروطه ، واجراءات التعاقد والضمانات ، واعادة توزيع طاقات صناعية من بلدان صناعية الى بلدان نامية في ظل ظروف ملائمة . وفي اطار ما ورد اعلاه تطرق العقبات والقيود الرئيسية التي تعرقل التوسع الصناعي في البلدان النامية ــ في قطاعات صناعية مختارة في البداية ــ وتقترح حلول لها .

(ج) السند التشريعي

١٧ ــ ٥٦ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من اعلان وخطة عمل ليما بالصيغة التي اعتمدتهما بها الجمعية العامة في الجزء الرابع ، من قرارها ٣٣٦٢ (د إ ــ ٧) . ولقد تطور هذا النظام حتى الآن تحت اشراف مجلس التنمية الصناعية ، الذى قرر انه ينبغي تشغيل النظام في الوقت الراهن على اساس تجريبي على المستوى القطاعي ، بما في ذلك انشطة تحضيرية تجرى على الصعيد الاقليمي ومتصلة بالقطاعات المعنية . ومن المنتظر ان يتم تشغيل النظام على جميع الاصعدة المنصوص عليها وذلك بعد المؤتمر العام الثالث لليونيد والذى سيعقد في كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧ - ٥٧ تتمثل الاستراتيجية المستخدمة بموجب هذا البرنامج الفرعي في تنظيم نظام للمشاورات المستمرة بشأن صناعات منتقاة ذات أولوية عالية ، مع تركيز الاهتمام في المقام الاول على " الصناعات التي تقوم بتجهيز المواد الخام التي تصدرها البلدان النامية ، أو تلك التي تستهلك كمية هائلة من الطاقة " (اعلان وخطة عمل ليما ، الفقرة ٦١ (د)) ، وذلك من اجل زيادة القيمة المضافة في البلدان النامية .

١٧ - ٥٨ ويوفر هذا النظام لاول مرة منتدى عالمي النطاق يمكن ان تقوم فيه حكومات وممثلو الصناعة والعمال في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بمناقشة ودراسة مشاكل التنمية الصناعية ، ليس من نواحيها العامة وانما من نواحيها العملية ، بهدف الخروج بحلول محددة لها . وبحلول نهاية عام ١٩٧٧ كانت قد جرت اولى المشاورات بشأن اربعة قطاعات/قطاعات فرعية هي : الاسمدة ، والحديد والصلب ، والجلود والمنتجات الجلدية ، والزيوت النباتية والمواد الدهنية . وقد اشتملت الآليات المستخدمة على اجراء مشاورات وعقد اجتماعات مساعدة وذلك على النحو التالي :

(أ) اجتماعات افرقة او مجموعات من الخبراء الذين يجرى اختيارهم على اساس ما لديهم من معرفة وخبرة ، عقدت على نفقة اليونيدو ، وذلك لتقييم المشاكل التي تصادف في القطاع الصناعي المعني .

(ب) اجتماعات تحضيرية تضم حوالي ٢٥ خبيرا وجهت الدعوة اليهم عن طريق الحكومات وذلك لاختيار المسائل ذات الاولوية كي تنظر فيها اجتماعات المشاورة . وقد تم اختيار المشتركين فيها بغية تحقيق التوازن الاقليمي والتمثيل المناسب للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وقد حضروا هذه الاجتماعات على نفقة اليونيدو .

(ج) اجتماعات المشاورة . وقد كان في عداد المشتركين - الذين يبلغون حوالي ٢٥٠ شخصا في المعتاد - موظفون حكوميون وممثلو الصناعة والنقابات ومجموعات المستهلكين وهيئات الامم المتحدة الاخرى والهيئات الدولية التي يعرف عنها انها ناشطة في هذا القطاع الصناعي المحدد . وقد حضر جميع المشتركين هذه الاجتماعات على نفقتهم الخاصة .

(د) الافرقة العاملة الصغيرة التي تم انشاؤها بناء على توصية اجتماع مشاورة لمواصلة انشطة في مجالات تستلزم دراسة اكثر تفصيلا ، بما في ذلك اعداد اقتراحات عمل محددة لتقديمها الى اجتماع مشاورة لاحق . وقد قام المشتركون بتغطية نفقاتهم الخاصة بصفة عامة .

(هـ) اجتماعات خبراء اقليمية لتناول مشاكل ذات اهمية خاصة باقليم معين . وقد تم اقتسام النفقات بين اليونيدو والمنظمة الاقليمية ذات الصلة .

Digitized by UNOG Library

١٧ — ٥٩ لم تتبع النهج ، التي استخدمت في تنظيم الاجتماعات ، نمطا جامدا . وانما ، على العكس من ذلك ، بذلت محاولة واعية لتنويع التفاصيل من اجل اكتشاف اكثر النهج فعالية . ولا تكرر النهج التي تصيب قدرا اقل من النجاح .

١٧ — ٦٠ ويفصل بين اجتماعات المشاورة المعنية بقطاع معين فترات زمنية تتراوح بين ١٢ و ٢٤ شهرا وذلك من اجل اتاحة الوقت كي تقوم اليونيدو باجراءات المتابعة ويقوم صانعو القرارات من الحكومة والصناعة ، الذين اشتركوا في الاجتماعات السابقة في القطاع ذى الصلة ، بالاعداد الكافي له .

١٧ — ٦١ وفي عام ١٩٧٧ وافق مجلس التنمية الصناعية على بدء القيام بأعمال تحضيرية معنية بالقطاعات الاضافية التالية : السلع الانتاجية والمستحضرات الصيدلانية والآلات الزراعية والبتروكيميائيات وقطاعات فرعية اخرى ترتكز على الزراعة . ومن المنتظر ان يأذن المجلس في دورته الثانية عشرة (أيار/ مايو ١٩٧٨) بعقد اجتماعات مشاورة بشأن مجالين من هذه المجالات الجديدة وان ينظر في الوقت نفسه فيما اذا كان من المستصوب ان تبحث على صعيد عالمي مسائل مثل التمويل ، وضمانات الاستثمارات ، وتدريب اليد العاملة الصناعية ، وهي مسائل يثبت انها مشتركة بين عدة قطاعات صناعية . وربما يكون قد تم الشروع في القيام بأنشطة تحضيرية لبعض هذه المسائل بحلول نهاية عام ١٩٧٩ . وبافتراض استمرار تشغيل النظام على هدى الخطوط الحالية فستكون قد عقدت اجتماعات المشاورات الثانية بشأن الاسمدة ، والحديد والصلب ، والجلود والمنتجات الجلدية ، والزيوت النباتية والمواد الدهنية ؛ واجتماعات المشاورات الاولى بشأن القطاعين الاضافيين اللذين سيقوم المجلس باختيارهما في عام ١٩٧٨ . وفضلا عن هذا سيتم عقد ما مجموعه حوالي ٤٠ اجتماعا لافرقة عاملة وأفرقة خبراء وأفرقة تحضيرية اقليمية وافرقة متابعة اقليمية . وبالاضافة الى اجتماعات المتابعة الاقليمية سيجرى الاضطلاع بأنشطة على المستوى الميداني تهدف الى توليد وتنفيذ مشاريع صالحة للاحتياجات المحددة للبلدان المعنية ، لا سيما اقل البلدان نموا ، مع التشديد بصفة خاصة على تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٧ — ٦٢ في مستهل فترة السنتين هاتين سيكون قد انصرم ما يزيد عن اربع سنوات منذ أن اعتمدت الجمعية العامة التوصيات الواردة في اعلان وخطة عمل ليما وقررت انشاء نظام المشاورات المستمرة على أصعدة عالمية واقليمية واقاليمية وقطاعية . ومن المفترض لاغراض وضع الخطة ان المشاورات ستجرى على جميع هذه الاصعدة اعتبارا من عام ١٩٨٠ فصاعدا . ومن المرتقب ان تنعقد خلال عامي ١٩٨٠ — ١٩٨١ اجتماعات المشاورة الاولى بشأن المزيد من الصناعات التي سيختارها المجلس في عام ١٩٧٩ ، واجتماعات المشاورة الثانية بشأن القطاعين اللذين تم اختيارهما في عام ١٩٧٨ . كما ان من المنتوى ان تعقد اجتماعات المشاورة الثالثة بشأن الاسمدة ، والحديد والصلب ، والجلود والمنتجات الجلدية ، والزيوت النباتية والمواد الدهنية . وسيجرى فضلا عن هذا القيام بأنشطة متابعة وانشطة تحضيرية متعلقة بما لا يقل عن ١٠ قطاعات/قطاعات فرعية صناعية . ومن المفترض ان يوصي المؤتمر العام الثالث لليونيدو بزيادة انشطة المشاورات على الصعيد العالمي وذلك لمعالجة مسائل مشتركة بين جميع اجتماعات المشاورة القطاعية كما تبين اعلاه . ويفترض كذلك أن تعقد خمسة أو ستة

Digitized by UNOG Library

اجتماعات مشاورة اقاليمية بشأن قطاعات صناعية تكون ملائمة للتعاون فيما بين الاقاليم ، من اجل تعزيز التعاون على هذا الصعيد .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٧ — ٦٣ سيتم التوسع في الانشطة وتكثيفها على غرار ما هو وارد اعلاه . ومن المرتقب ان يعالج هذا البرنامج الفرعي ما لا يقل عن ١٢ قطاعا صناعيا ، من مراحل مختلفة ، بحلول نهاية ١٩٨٣ وسيعمل على جميع الاصعدة المنصوص عليها في اعلان وخطة عمل ليما .

'٤' انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٧ — ٦٤ لا توجد انشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٧ — ٦٥ اسفرت اجتماعات المشاورة بشأن قطاعات/قطاعات فرعية صناعية ، تمت تغطيتها حتى نهاية عام ١٩٧٧ ، عن توافق في الآراء بشأن الانتاج الصناعي في البلدان النامية بحلول سنة ٢٠٠٠ وذلك على النحو التالي :

الحديد والصلب :	٣٠ في المائة من الناتج العالمي
الاسمدة :	الاكتفاء الذاتي وفائض يمكن تصديره
الزيوت النباتية والمواد الدهنية :	الاكتفاء الذاتي وفائض يمكن تصديره
الجلود والمنتجات الجلدية :	سيكون الجانب الاكبر من النمو في صناعة الجلود في البلدان النامية .

١٧ — ٦٦ ينتظر عقد اجتماعات مشاورة لاحقة بحلول نهاية فترة الخطة وذلك لتحديد طرق ووسائل تحقيق هذه الاهداف من حيث خلق طاقات جديدة لدى البلدان النامية او نقل طاقات من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية . ان عملية تحسين التعاون الدولي عملية طويلة وطموحة ومعقدة ؛ ولن تتبدى للعيان الا بعض ثمارها ابان فترة الخطة المتوسطة الاجل . بيد انه بحلول عام ١٩٨٣ سيكون نظام المشاورات قد انتج عددا من الصكوك لتعزيز هذا التعاون . وفيما يلي امثلة على ذلك :

(أ) عقد نموذجي متفق عليه لبناء وتشغيل مصانع اسمدة في البلدان النامية يغطي احتمالات مثل الخلل والعيوب في التصميم والبناء ؛

(ب) نظام تأمين متعدد الاطراف لتغطية جميع الاطراف المعنية ، لا سيما البلدان النامية ، في معاملات مثل المشاريع الصناعية المشتركة واعادة توزيع الطاقات ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) دراسات استقصائية لتقييم ١٦ بلدا في افريقيا وامريكا اللاتينية وآسيا يتم اختيارها على أساس امكانية ان تصبح منتجة للزيوت النباتية ، مع مراعاة ما لديها من طاقات غير مستغلة أو مستغلة جزئيا ، والقيود المالية والتقنية والتسويقية وغيرها من القيود التي تعرقل حاليا تنمية القطاع . وسيوفر ما تخلص اليه هذه الدراسات الاستقصائية من استنتاجات للحكومات الاساس اللازم لاقتراحات ملموسة لتوضع في البرامج الانمائية لهذه البلدان ، وذلك كما اوصت به الفقرة ٦١ (د) من اعلان وخطة عمل ليما . وسينتج عن ذلك ايضا حشد شركات صناعية ومؤسسات تمويل لتشترك في هذه البرامج .

١٧ — ٦٧ وبصفة عامة ينتظر من الاتفاقات والاستنتاجات التي سيتم التوصل اليها عن طريق نظام المشاورات ان تولد مشاريع لتقديم المساعدة التقنية الى البلدان النامية ؛ وان تعين فرصا للاستثمار الصناعي في تلك البلدان بما في ذلك فرص لنقل طاقة صناعية من البلدان المتقدمة النمو ؛ وان تشجع الاستثمار بمجرد تعيين هذه الفرص .

البرنامج ٢ — منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية : الدراسات والبحوث الصناعية

ألف — التنظيم

١ — الاستعراض الدولي الحكومي

١٧ — ٦٨ ان اجراءات الاستعراض هي كما ورد اعلاه بالنسبة لاعمال امانة اليونيدو في مجموعها .

٢ — الأمانة

١٧ — ٦٩ ان الوحدة التي تضطلع بالمسؤولية عن هذا البرنامج بأمانة اليونيدو هي المركز الدولي للدراسات الصناعية الذى كانت هيئة الموظفين به تضم ٦٢ موظفا من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ تمول وظيفة واحدة منهم من مصادر خارجة عن الميزانية . وكان المركز يضم الوحدات التنظيمية التالية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ :

Digitized by UNOG Library

الوحدة التنظيمية	موظفو الفئة الفنية: الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
مكتب المدير (أ)	٧	١	٨
قسم الدراسات العالمية والنظرية	٩	—	٩
قسم الدراسات الاقليمية والقطرية	١٣	—	١٣
قسم الدراسات القطاعية	١٢	—	١٢
قسم استحداث ونقل التكنولوجيا	٨	—	٨
قسم الاعلام الصناعي	١٢	—	١٢
المجموع	٦١	١	٦٢

(أ) بما في ذلك الموظفون المنتدبون للجان الاقليمية .

٣ — أوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

١٧ — ٧٠ ان موظفي اليونيدو المنتدبين الى شعب الصناعة التي تعمل بالاشتراك مع اللجان الاقليمية في مقار تلك اللجان يعاملون اداريا بوصفهم تابعين لمكتب المدير ولكنهم يعتبرون لغرض الخطة المتوسطة الاجل موارد من الموظفين متاحة لشتى برامج اليونيدو الفرعية .

١٧ — ٧١ وتشمل انشطة الاعلام الصناعي على تقديم الخدمات المكتبية (انظر العنصر البرنامجي ٦ — ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨—١٩٧٩)(٤) .ولا تدخل هذه الانشطة في اطار هيكل برامج الخطة المتوسطة الاجل . وفضلا عن هذا ستخضع لترتيبات ادارية معدلة في اعقاب الانتقال الى مجمع مباني دوناوبارك .

٤ — الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

(أ) الانجازات المتوقعة

١٧ — ٧٢ يتسم كل عنصر برنامجي يرد وصفه في الفقرة ١٢ — ٦٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨—١٩٧٩ (٤) بطبيعة طويلة الاجل لانه يجمع عددا من انشطة الدراسات والبحوث المعنية بفكرة عامة ذات صلة بالتنمية الصناعية والتوصيات التي وردت بشأنها في اعلان وخطة عمل ليما .

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الثاني ، الفقرة ١٢ — ٦٤ .

Digitized by UNOG Library

١٧ ــ ٧٣ وينتظر اتمام العناصر التالية فقط :

'١' في الفترة ١٩٧٨ــ١٩٧٩

١ ــ ١ المجتمع والتنمية الصناعية ؛

٢ ــ ٤ العقبات التقنية والاقتصادية التي تمنع زيادة حصة البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي ؛

٣ ــ ٤ التنظيمات المؤسسية في الميدان الصناعي ؛

٣ ــ ٦ تدابير السياسة العامة المتعلقة بالتنمية الصناعية الوطنية ؛

٣ ــ ٨ التنمية الصناعية واستخدام الموارد الطبيعية ؛

٣ ــ ٩ قياس الكفاءة الاقتصادية في الصناعة ؛

٤ ــ ٢ دراسات قطاعية عن ادارة المؤسسات الصناعية .

'٢' في الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨١

لن يجرى اتمام أى برامج وذلك لان العناصر البرنامجية الاخرى الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ــ١٩٧٩ تحت هذا البرنامج ذات طبيعة مستمرة .

(ب) اعادة التنظيم المترتبة

١٧ ــ ٧٤ تمثل اعادة توزيع بعض الموظفين داخل البرامج الفرعية او بين البرامج الفرعية في هذا البرنامج النتيجة الوحيدة المنظورة لاتمام العناصر البرنامجية الواردة اعلاه .

٥ ــ مسائل تنظيمية اخرى

١٧ ــ ٧٥ تضم شعب الصناعة ، التي يجرى تشغيلها بالاشتراك مع اللجان الاقليمية ، بالاضافة الى الموظفين المنتدبين من اليونيدو موظفين من اللجان الاقليمية نفسها . ورغم ان موظفي اليونيدو المنتدبين يسهمون في نتائج شعب الصناعة ، وذلك كما ورد في البرامج ذات الصلة التي تنفذ هذه اللجان الاقليمية ، فانهم يسهمون ايضا بمواد اساسية في نتائج برنامج اليونيدو هذا .

باء ــ التنسيق

١ ــ التنسيق الرسمي داخل الامانة

١٧ ــ ٧٦ تنطبق الترتيبات التي ذكرت بالفعل فيما يتعلق باليونيدو في مجموعها ، بالقدر نفسه على جميع البرامج .

Digitized by UNOG Library

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٧ - ٧٧ تنطبق هنا الترتيبات التي ذكرت بالفعل فيما يتعلق باليونيدو في مجموعها . وتوجد بصفة خاصة ترتيبات تنسيق مع ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في المسائل الخاصة بالطاقة ونقل التكنولوجيا المناسبة .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة خاصة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٧ - ٧٨ ينتظر القيام بالانشطة المشتركة التالية :

(أ) متابعة الدراسة المشتركة للتعاون الدولي (انظر العنصر البرنامجي ٢ - ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩)(٤) ؛ وسيكون من بين الوحدات المشتركة في ذلك ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، والمركز المعني بالشركات عبر الوطنية ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، والبنك الدولي ؛

(ب) مشاريع في برنامج البحار الاقليمية الذى يضطلع به برنامج الامم المتحدة للبيئة ؛

(ج) دراسات استقصائية صناعية اقليمية وغيرها من الانشطة ، عن طريق شعب الصناعة المشتركة بين اليونيدو واللجان الاقليمية .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٧ - ٧٩ ينتظر ان يكون الاتجاه تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسبة المئوية كما هو مبين في الجدول التالي على وجه التقريب :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية (أ)

(بالنسب المئوية)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨–١٩٧٩ المصادر			١٩٨٠–١٩٨١ المصادر			١٩٨٢–١٩٨٣ المصادر		
	الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ – الدراسات والبحوث العالمية والنظرية	٢٢	–	٢١	٢١	٨	١٩	١٩	١٠	١٨
٢ – الدراسات والبحوث الاقليمية والقطرية	٢٤	٢٩	٢٤	٢٤	٢٠	٢٤	٢٤	١٥	٢٣
٣ – الدراسات والبحوث القطاعية	٢٦	–	٢٥	٢٥	٨	٢٤	٢٤	١٣	٢٣
٤ – استحداث ونقل التكنولوجيا	١٦	–	١٥	١٦	١٤	١٦	١٧	١٥	١٧
٥ – المعلومات الصناعية والخدمات الاستشارية	١٢	٧١	١٥	١٤	٥٠	١٧	١٦	٤٧	١٩
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(أ) باستثناء موارد المركز الدولي للدراسات الصناعية المخصصة لتقديم الخدمات المكتبية .

Digitized by UNOG Library

دال ـ سـرد البرامـج الفرعيـة

البرنامج الفرعي ١ ـ الدراسات والبحوث العالمية والنظرية

(أ) الهدف

١٧ ـ ٨٠ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى دراسة اتجاهات التنمية الصناعية ، على اساس عالمي ، في ضوء اعلان وخطة عمل ليما ، لتقديم التوصيات المناسبة بشأنها الى الحكومات ووضع مفاهيم للتصنيع من شأنها تعزيز اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧ ـ ٨١ تجابه البلدان النامية ، في سعيها لتحقيق نمو صناعي يتكافأ مع الاهداف المحددة في اعلان وخطة عمل ليما ويتساوق مع التدابير الموصى بها فيهما ، الآثار البعيدة المدى ، من اجتماعية واقتصادية ، المترتبة على التعجيل بالتنمية الصناعية . وهناك حاجة الى تحليل هذه الآثار لدى صياغة وتقييم سياسات مناسبة لاقتصادات مختلفة ولكنها مترابطة معا . وتتعين مراقبة التقدم المحرز نحو تحقيق اهداف التنمية وتقديم الارشاد للبلدان النامية بشأن الاستراتيجيات الممكنة للتغلب على ما تصادفه من عقبات . وستلزم زيادة توضيح طرق وآليات للتعاون الدولي من اجل التنمية الصناعية وذلك في ضوء الاعلان وخطة العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

(ج) السند التشريعي

١٧ ـ ٨٢ يستمر السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الجزء الرابع من قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ـ ٧) بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : الذي ايدت الفقرة ١ منه اعلان وخطة عمل ليما ، ونصت الفقرة ٧ منه على ان يتم الاضطلاع بدراسة مشتركة ، برعاية منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، بشأن التعاون الصناعي الدولي . وقد طلبت الجمعية العامة ، في قرارها ٣١/ ١٦٣ بشأن اعادة توزيع الصناعات بنقل بعضها الى البلدان النامية ، من المدير التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ان يعمد الى اعداد دراسات في هذا الصدد تشمل توصيات بشأن السياسات وتحديد صناعات وقطاعات معينة قابلة للنقل بسرعة .

١٧ ـ ٨٣ ينص اعلان وخطة عمل ليما على انه ينبغي ان يرتكز دور وانشطة اليونيدو ، في جملة امور ، على تقرير اللجنة المخصصة لموضوع الاستراتيجية الطويلة الأجل لليونيدو (ID/B/142) وقد طلب من هذه اللجنة تحديد امكانيات وطرق ووسائل تنفيذ توصيات فريق الخبراء ذوي المستوى الرفيع المعني بشؤون الاستراتيجية الطويلة الاجل لليونيدو وان يقدم خطة وبرنامجا مفصلين للتوصيات التي يمكن تنفيذها . وقد عنيت التوصية الاولى لفريق الخبراء ذوي المستوى الرفيع

Digitized by UNOG Library

بالاستراتيجيات والسياسات الصناعية ، وعرضت اللجنة المخصصة لكيفية الشروع والمضي تدريجيا في تنفيذها وذلك عن طريق اجراء دراسات على الصعيد العالمي ، وكذلك على الاصعدة القطرية والاقليمية والقطاعية . وتولي استراتيجية وناتج هذا البرنامج الفرعي اهتماما كاملا لتوصيات اللجنة المخصصة بشأن اجراء دراسات على شتى الاصعدة .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧ — ٨٤ في نهاية عام ١٩٧٩ سيكون قد تم اجراء دراسة مشتركة بشأن التعاون الصناعي الدولي (٥) واحالتها ، قبيل تقديمها الى الجمعية العامة ، الى المؤتمر العام الثالث لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، مشفوعة بتقرير تحليلي عن متابعة الحكومات والمنظمات الدولية لاعلان وخطة عمل ليما . وسيكون قد تم وضع جيل ثان من الهياكل ، بصدد نموذج اليونيدو للتعاون الصناعي العالمي مع التشديد بصفة خاصة على تصويرات السياسات العامة الوطنية والروابط الدولية ، واتاحته للمخططين الاقتصاديين ومقرري السياسة وذلك لتيسير التشاور والتفاوض الدوليين . وسيكون قد تم تحديد قطاعات صناعية توجد امكانية كبيرة لان تطرأ عليها تغييرات هيكلية في البلدان المتقدمة النمو . وسيكون قد تم اعلام حكومات بفرص اعادة توزيع الطاقة الصناعية التي يرجح ان تنشأ نتيجة لذلك .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٧ — ٨٥ سيولى تركيز خاص لوضع مفاهيم ونهج ، على الصعيد العالمي ، بشأن التنمية الصناعية والتعاون الصناعي الدولي ، وللجهود التي تبذل لتقويم عدم التوازن بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وذلك عن طريق اجراء تغيير هيكلي واعادة توزيع الصناعة . وستحال نتائج هذه الانشطة الدراسية الى الحكومات كي تأخذها بعين الاعتبار لدى صياغة سياسات صناعية . وسيستمر العمل ، بالتعاون مع هيئات اخرى تابعة للامم المتحدة ، في وضع اسقاطات طويلة الاجل حسبما تقتضيه شتى برامج المنظمة . وستستمر ممارسة مهمة المراقبة ، وتجرى اتاحة نتائجها للحكومات ، وسيستمر اجراء دراسات وبحوث بشأن كل من الفرص والعقبات الماثلة امام توزيع طاقة الانتاج الصناعي على مستوى متزايد في البلدان النامية .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢—١٩٨٣

١٧ — ٨٦ بالاضافة الى مواصلة الانشطة المضطلع بها في فترة السنتين السابقتين ، مع اجراء التغييرات المناسبة على التركيز لان المشاكل ستتغير تغيرا كبيرا كلما ازداد نصيب البلدان النامية من الانتاج الصناعي العالمي ، سيعنى هذا البرنامج الفرعي بوضع اهداف انمائية طويلة الاجل لاقتفاء اثر استراتيجية التنمية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني .

---

(٥) انظر القرار ٣٣٦٢ (د-٧) ، الجزء الرابع ، الفقرة ٧ .

Digitized by UNOG Library

(٤) أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٧ — ٨٧ لا توجد انشطة ذات فائدة حدّية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٧ — ٨٨ لا يمكن ان تقدم عن هذا البرنامج الفرعي مؤشرات انجاز دقيقة وموضوعية ، محددة بمواعيد ومعززة بأهداف عددية ، وذلك نظرا لطبيعة المشكلة المطروقة . ويتوقع ان تساعد الدراسات المختلفة الحكومات في اتخاذ اجراءات اكثر فعالية لتحقيق الاهداف الواردة في اعلان وخطة عمل ليما وذلك عن طريق المزيد من ادراك مدى تعقد تشغيل عملية التنمية الصناعية وطرق وآليات التعاون بين الدول تحقيقا للمنفعة المتبادلة للاطراف المعنية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ - الدراسات والبحوث الاقليمية والقطرية

(أ) الهـــدف

١٧ - ٨٩ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى دراسة هيكل ونمط واتجاهات التنمية الصناعية على الصعيد القطرى والاقليمي ودون الاقليمي بغية تقديم المشورة الى الوكالات الحكومية والدولية الحكومية المعنية بشأن الاستراتيجيات والتدابير اللازمة لتحقيق هدف ليما ، ودراسة الخطط الموجودة والنماذج الممكنة للتعاون الاقتصادى بين البلدان من أجل مساعدة الحكومات في تنمية الصناعات لسد حاجة الاسواق الاقليمية ودون الاقليمية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧ - ٩٠ نظرا للجملة المعقدة من العوامل الاجتماعية - الاقتصادية والموارد البشرية والمالية والطبيعية التي ينبغي وضعها في الحسبان على الصعيد القطرى والاقليمي ودون الاقليمي فان الحكومات تعبر عن حاجتها الى المشورة لمعالجة ما يواجهها من صعوبات في رسم الاستراتيجيات والخطط والسياسات الانمائية للتصنيع في نطاق هدف ليما وداخل اطار الاعتماد الجماعي على الذات في عالم مترابط . وقد طلبت الهيئات التشريعية تحاليل مقارنة ودراسات متعمقة ، بما في ذلك مفاهيم ومنهجيات ونماذج بديلة للتنمية الصناعية ، لمساعدة الحكومات على الصعيدين الوطني والاقليمي في التغلب على هذه الصعوبات . وثمة مشاكل أخرى تنشأ لدى اختبار المشاريع وتصميمها ثم تنفيذها وتقييمها ، وتحديد ما هو مستصوب من أنشطة المتابعة . ويمكن مساعدة الحكومات في هذه المرحلة بالتحليلات المقارنة للمعايير وبعض الاجراءات المحددة والترتيبات المؤسسية في البلدان النامية على مختلف المستويات الانمائية .

(ج) السند التشريعي

١٧ - ٩١ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الفرع "رابعا" من قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ٧ - ٧) . وكما هو موضح تحت البرنامج الفرعي ١ ، فان تقرير اللجنة المخصصة المعنية بالاستراتيجية الطويلة الاجل لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية قد تضمن دراسات على الصعيد الاقليمي والقطرى تتناول بعض الأنشطة التي يمكن للمنظمة عن طريقها أن تقدم المشورة والمساعدة للدول النامية ولبرنامج الامم المتحدة الانمائي حول السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالتصنيع في سياق الخطط الانمائية الشاملة .

(د) الاستراتيجية والناتج

١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧ - ٩٢ في نهاية عام ١٩٧٩ ستكون مطبوعة دراسة التنمية الصناعية التي تتميز بشمولها

Digitized by UNOG Library

قد أكملت لتقدم الى المؤتمر العام الثالث لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) . وفضلا عن ذلك ، سيتم انجاز الدراسات الاستقصائية الوطنية التي تتضمن معلومات اجمالية عن التنمية الصناعية في نحو ٤٠ بلدا من البلدان النامية لتستخدمها البرامج الفرعية الاخرى لليونيدو . وسيتم اعداد تقرير تحليلي ومرحلي عن ادماج عملية التصنيع في تنمية المناطق الريفية على أساس الاعتماد على الذات . ومن المقترح أيضا أن تكون قد انجزت الدراسات حول الهياكل الاساسية المؤسسية ، ونظم التدريب الصناعية ، والمعالجة الصناعية للموارد الطبيعية ، وقياس الكفاءة الصناعية ، لاستخدامها في برنامج العمليات الصناعية . وسوف تستخدم هذه الدراسات من جانب السلطات الحكومية ووكالات البحث والتنمية والمؤسسات التعليمية .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٧ - ٩٣ ستجرى بحوث ترمي الى صياغة تدابير تساعد على التنمية الصناعية المتجانسة والمتوازنة مع ايلاء المراعاة اللازمة لخبرة البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وللمبادئ المعلنة في برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ولن تكون نتائج هذه البحوث متاحة فقط للوزراء والوكالات الوطنية المعنية بتخطيط التنمية الصناعية ، بل وللهيئات الاقليمية ودون الاقليمية أيضا بما في ذلك اللجان الاقليمية . ويمكن توقع توجيهات أخرى من جانب المؤتمر العام الثالث لليونيدو . وسيتم الانتهاء من اعداد معلومات اجمالية عن التنمية الصناعية في ٤٠ بلدا آخر في اطار معدل النمو المتوقع للانتاج الصناعي في المناطق المعنية . وسوف تقدم النتائج في صورة معدة لمساعدة الحكومات في استعراض استراتيجياتها وسياساتها الصناعية ولتوفير المعلومات التي تلبي مباشرة متطلبات تخطيط القطاعات الصناعية للبرامج القطرية التي يضطلع بها برنامج الامم المتحدة الانمائي . وستجرى دراسات استقصائية للتنمية الصناعية الاقليمية توفر المعلومات اللازمة لاصدار عدد من مطبوعة دراسة التنمية الصناعية خاص بفترة السنتين ، وعلى الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ، ستتم دراسات وتحليلات للمساعدة في صياغة خطط للتعاون في عملية التصنيع على أساس الاعتماد الجماعي على الذات . وسوف تقدم المساعدة الى حكومات البلدان النامية في صياغة البرامج ذات الوجهة العملية ، وذلك على أساس البحوث السابقة عن عملية التصنيع في المناطق الريفية وعن الهياكل الاساسية المؤسسية لعملية التصنيع .

١٧ - ٩٤ ويضطلع البرنامج الفرعي أيضا بتنظيم تخزين واسترجاع البيانات الاحصائية لمواجهة متطلبات الدراسات الصناعية وبرنامج ومشروعات البحث بكاملها ، على النحو المطلوب ، ومتطلبات البحوث الاحصائية والتحليلات الخاصة . وستستمر هذه الانشطة خلال فترة السنتين .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٧ - ٩٥ بالاضافة الى ضمان التطوير المنطقي والمستمر لخطوط البحث التي جرت متابعتها خلال فترة السنتين السابقة ، سوف تتأثر الاستراتيجية والانشطة بمداولات المؤتمر العام الثالث

Digitized by UNOG Library

لليونيدو . ومما يمكن توقعه ان يكرس الاهتمام للمتابعة الاستراتيجية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني على أساس اقليمي ووطني ، بما في ذلك المساعدة في صياغة وتنفيذ البرامج ذات الوجهة العملية على هذين الصعيدين .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٧ - ٩٦ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٧ - ٩٧ لا يمكن تقديم مؤشرات موضوعية عن هذا البرنامج الفرعي . ومن المتوقع أن تساعد الدراسات المختلفة السلطات الوطنية والاقليمية ودون الاقليمية في تحسين نوعية وكفاءة تخطيطها الصناعي وتنفيذ خططها الانمائية ، وأن تساهم بذلك في تحقيق الهدف المحدد لسنة ٢٠٠٠ في اعلان وخطة عمل ليما .

البرنامج الفرعي ٣ - الدراسات والبحوث القطاعية

(أ) الهدف

١٧ - ٩٨ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تمكين البلدان النامية من توسيع مجال اختياراتها التكنولوجية ، ومساعدة واضعي القرارات على استخدام الموارد المتاحة للافادة منها على أفضل وجه في الاستراتيجيات القطاعية الصناعية ، وفي اقامة مشاريع صناعية عن طريق دراسات تقنية اقتصادية لقطاعات صناعية مختارة وتحليل الاتجاهات في التجارة الدولية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧ - ٩٩ ان القيام باعادة توطين الصناعة وتغيير التوزيع الجغرافي لمرافق الانتاج الصناعي ، على المستوى الذى ارتآه اعلان وخطة عمل ليما لدى تحديد الهدف المتمثل في أن تحقق البلدان النامية في عام ٢٠٠٠ نصيبا من الانتاج الصناعي العالمي يبلغ ٢٥ في المائة على الاقل ، هو من المهام التي تم الاقرار على صعيد واسع بأنها تتسم بالتحدى وتتضمن مجموعة واسعة من المشاكل ذات الطابع الاجتماعي - الاقتصادى والتقني - الاقتصادى ، سواء بالنسبة للبلدان النامية أو المتقدمة النمو . ومن جملة الآثار العديدة المترتبة على ذلك أن عمليات اتخاذ القرارات ستحتاج الى المساعدة عن طريق توفير البيانات المتصلة ببعض العوامل كمتطلبات الاستثمار في صناعات معينة .

(ج) السند التشريعي

١٧ - ١٠٠ كما هو الحال بالنسبة للبرنامجين الفرعيين ١ و ٢ ، يستمد السند التشريعي لهذا

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي من موافقة الجمعية العامة على اعلان وخطة عمل ليما التي وردت في القرار ٣٢٦٢ (د ل-٧) والتي نصت على ان دور منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وأنشطتها ينبغي أن تقوم بعد جملة امور على تقرير اللجنة المخصصة المعنية بالاستراتيجية الطويلة الأجل لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية . ويتناول التقرير الدراسات على المستوى القطاعي وغيره .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧ - ١٠١ ان القطاعات والقطاعات الفرعية التي تمت دراستها منذ بدء البرنامج الفرعي في ١٩٧٦ حتى نهاية ١٩٧٩ هي تلك التي يتناولها النظام الاستشاري أو يستعد لتناولها . والمعلومات التي جمعت يتم استكمالها دوريا في ضوء خطط التنمية الصناعية والقرارات المتعلقة بالمشاريع الصناعية في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء . وتقنيات النهج والتنبؤ المستخدمة في الدراسات محل استعراض مستمر بغية تحسين قيمة هذه الوثائق في تقديم الارشاد لحكومات البلدان النامية في عملية تنميتها الصناعية . وستتم دراسة الحالات القطاعية لادارة المشاريع الصناعية . كما سيتم أيضا تنفيذ بعض الدراسات حول النواحي البيئية للانتاج الصناعي في قطاعات معينة ، واعداد كتيب عن تنظيم البيئة في المشاريع الصناعية . وفضلا عن ذلك ستكون اليونيدو قد نفذت مختلف المشاريع المشتركة بين المنظمة وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٧ - ١٠٢ من المتوقع ان يستمر في فترة السنتين هذه اختيار قطاعات جديدة للدراسة المتعمقة لكي تكون وثيقة الصلة بمتطلبات النظام الاستشاري . وسيوجه اهتمام خاص لاستقصاء العلاقات الدولية التي تؤثر في تطور كل قطاع قيد الدراسة نظرا لصلتها بأهداف التنمية الطويلة الأجل . وسوف توزع نتائج هذه الاستقصاءات على واضعي القرارات الوطنية في القطاعات المعنية . وسيجرى ايلاء مزيد من الاهتمام الى امكانيات استخدام مصادر الطاقة غير التقليدية في الانتاج الصناعي عن طريق الدراسات الخاصة بقطاعات معينة . وسيستمر استقصاء تأثير عملية التصنيع في البيئة في اطار الدراسات القطاعية . ومن المتوقع أن تستمر اليونيدو في الاشتراك في البرامج التي يضطلع بها برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، ولا سيما برنامجه الخاص بالبحار الاقليمية .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٧ - ١٠٣ بالاضافة الى متابعة برنامج العمل لفترة السنتين السابقة ، سيعنى البرنامج الفرعي باجراء تحليل متكامل لمجموعات الصناعات ذات الصلة . وسيتم اجراء بحث أكثر تفصيلا للروابط القطاعية ، وستتضمن الدراسات عناصر منها التوطن الصناعي والادارة والتمويل .

Digitized by UNOG Library

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبهـــا التشريعي

١٧ - ١٠٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(أ) الأثـر المتوقـــع

١٧ - ١٠٥ لا يمكن تقديم مؤشرات موضوعية عن هذا البرنامج الفرعي نظرا لطبيعة المشكلة المطروقة . ومن المتوقع أن تساعد الدراسات الحكومات ، وكذلك الاطراف الاخرى في عملية التصنيع ، ولا سيما باستخدام هذه الدراسات فيما يتصل بالنظام الاستشارى لتوزيع الصناعة العالمية ، في تقيـــيم احتمالات النجاح لمختلف القطاعات وفي اتخاذ القرارات لانمائها المستقبل بما يتفق مع غايـــات وأهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

البرنامج الفرعي ٤ - استحداث ونقل التكنولوجيا

(أ) الهـــدف

١٧ - ١٠٦ يهدف هذا البرنامج الى مساعدة البلدان النامية ، عن طريق الدراسات والبحـــوث والاعمال المساندة ، في المسائل المتعلقة بالتنمية الداخلية والحصول من المصادر الخارجيـــة على التكنولوجيا اللازمة لتنميتها الصناعية .

(ب) المشكلة المطروقـــة

١٧ - ١٠٧ جميع الانتاج الصناعي يتطلب استخدام التكنولوجيا ، ولكن هناك بصفة عامة بعـــض الاختيار فيما بين التكنولوجيات الممكنة . وأحيانا قد ينصح بلد نام معين يقوم بصنع سلعة صناعيـــة معينة بأن يستخدم بدون تعديل تكنولوجيا شاع استخدامها في البلدان المتقدمة النمو ، وفي هذه الحالة تكون المشكلة مشكلة اختيار واقتناء واستيعاب . غير أنه غالبا ما يكون من المستصوب اجـــراء بعض التكييف أو التعديل للتكنولوجيا . بل ان هناك ظروفا أخرى يكون من المستحسن فيها لو تـــم استحداث تكنولوجيا جديدة تلائم الهيكل الانتاجي للبلدان النامية وأسواقها . وبعد اتخاذ قرار بشأن التكنولوجيا يلزم شراء وتركيب معدات الانتاج . ويكون التصنيع في كثير من الاحيان متوقفـــا على عقد اتفاقات تشمل منح الترخيص وتقديم الخبرة التقنية . وللاسعار والشروط الاخرى التي تحكم نقل التكنولوجيا تأثير هام على انشاء الصناعات وتوسيعها في البلدان النامية . وبما ان التكنولوجيا لا تقف جامدة فان الخطوة التالية نحو النضج الصناعي هي أن تنمي البلدان القدرة على معالجـــة التجديد التقني وأن تقلل بذلك تدريجيا من اعتمادها على مصادر الخبرة الخارجية .

(ج) السـند التشريعي

١٧ - ١٠٨ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الفقرة ٢ (ب) من قرار الجمعيـــة

Digitized by UNOG Library

العامة ٢١٥٢ (د - ٢١) المتعلق بمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ؛ والفرع "رابعا" من قرارها ٣٢٠٢ (د ٦ - ٦) بشأن برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛ وقرارها ٣٥٠٧ (د - ٣٠) بشأن الترتيبات المؤسسية في مجال نقل التكنولوجيا ؛ والفرع "ثالثا" من قرارها ٣٣٦٢ (د ٧ - ٧) بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، والفرع "رابعا" منه بشأن اقرارها اعلان وخطة عمل ليما ؛ وقرارها ٣١/١٨٣ بشأن انشاء شبكة لتبادل المعلومات التكنولوجية ؛ والفقرتين ٣ و ٦ من الفرع "أولا" من قرارها ٣٢/١١٥ بشأن مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ؛ ومن قرار مجلس التنمية الصناعية ٤٧ (د - ١١) بشأن التعاون الدولي في نقل التكنولوجيا .

(د) الاستراتيجية والناتج

١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧ - ١٠٩ تم تحويل عنصر البرنامج ٥ - ٤ بشأن انشاء مصرف للمعلومات الصناعية والتكنولوجية الوارد بيانه في الفقرة ١٢ - ٦٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٦) ، الى البرنامج الفرعي ٥ ، ومن ثم فلا تجرى مناقشته هنا . وبالنسبة لاختيار واقتناء التكنولوجيا سيتم استكمال عدة مذكرات تقنية تتعلق بقطاعات صناعية معينة . وستجرى دراسات اخرى لمقارنة وتقييم التكنولوجيات البديلة . وسوف نقترح مبادئ توجيهية بشأن تصفية وتقييم عقود نقل التكنولوجيا ولا سيما اتفاقات منح براءات الاختراع . وسيتم انشاء وعقد دورات تدريبية لموظفي الحكومة العاملين في هذه المجالات في البلدان النامية . وسيكون التركيز ، في مجال تكييف وتعديل التكنولوجيا ، على اصدار قوائم للتكنولوجيات الوطنية في قطاعات مختارة توجد في بعض البلدان النامية . وسيتم تنفيذ عدد من التدابير المتعلقة باستحداث التكنولوجيا المناسبة كما سيتم الشروع في غيرها . وقد وصفت هذه في تقرير المدير التنفيذي لليونيدو بشأن برنامج عمل تعاوني ، والذي قدم الى المجلس واعتمد في دورته الحادية عشرة (التقرير ID/B/188 والمقرر الرابع (د - ١١)) . وسيتم استحداث قواعد للسياسة الخاصة باستخدام التكنولوجيا المناسبة في اطار الاستراتيجية الانمائية الشاملة .

١٧ - ١١٠ وسيتم توسيع نطاق العناصر الباقية في الاستراتيجية نتيجة للعمل ببرنامج عمل تعاوني محدد . وستستمر مساعدة الحكومات ، بناء على طلبها ، في خططها وسياساتها الخاصة بالتكنولوجيا ، والتي سيكون قد تم اعداد مبادئها التوجيهية استنادا الى دراسات استقصائية متعمقة . وسيتم تقييم اللوائح الحكومية بشأن نقل التكنولوجيا في عدة بلدان ووضع مبادئ توجيهية عامة لذلك . وسيتم تعزيز التعاون التقني بين البلدان النامية عن طريق التبادل المنتظم للمعلومات غير السرية بشأن التكنولوجيا الصناعية بواسطة المؤسسات الوطنية ومن خلال انشاء وتعزيز المراكز الاقليمية والوطنية لنقل التكنولوجيا وغيرها من المؤسسات . وسيتم اعداد الوثائق لمؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا .

---

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الثاني .

Digitized by UNOG Library

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٧ - ١١١ ستقدم مساعدة متزايدة على الاسس التالية : المساعدة في صياغة وتعديل وتحسين خطط وسياسات التكنولوجيا الوطنية عن طريق تقارير الدراسات الاستقصائية والبعثات الاستشارية في موقع العمل ، والمناقشات المشتركة في اطار الاجتماعات والحلقات الدراسية ، ونشر المعلومات المستحصلة والمجهزة .وستجرى تنمية القدرات التكنولوجية الوطنية وتعزيزها برفع مستوى التكنولوجيات الوطنية المبينة في الادلة بواسطة الخبراء داخل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وخارجها . وسوف تساعد الدورات والحلقات التدريبية والندوات الدراسية على رفع مستوى هذه القدرات. وستجرى تنمية التكنولوجيات المناسبة على نحو متزايد بمساعدة البحوث المتخصصة والمؤسسات الانمائية التي يكون موقعها بقدر الامكان في البلدان النامية . ويتم تعزيز الاستفادة من هذه التكنولوجيات ، التي يجرى تطويرها من خلال برامج منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية أو التي تتبين صلاحيتها من بين البدائل المتاحة ، عن طريق الاعلام والمواد المنشورة والدراسات مع التوصيات والاجتماعات بمختلف انواعها . وسيجرى تطوير أساليب الاختيار المحسن والاقتناء نتيجة للتشغيل والاداء الصحيح للمراكز الوطنية والاقليمية لنقل التكنولوجيا والتي ستكون عندئذ أكثر عددا وذات طريقة تطبيقية راسخة . وسوف تتخطى الخدمات الاستشارية والاعلامية المتخصصة في القطاعات الصناعية الفردية المراحل التجريبية الاولية نتيجة للأنشطة التدريبية والانشطة ذات الصلة المقررة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وسيجرى تنهيج التعاون فيما بين البلدان النامية والتعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو مع الوصول به الى المراحل الاولى من اكتساب الصفة المؤسسية ، وذلك بجمع الاطراف المعنية معا وتعزيز برامج التعاون .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٧ - ١١٢ سيطالب هذا البرنامج الفرعي بزيادة الناتج في فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ لأن كثيرا من البلدان النامية ستكون قد بلغت مرحلة من نموها الصناعي يكون فيها المحتوى التكنولوجي لعمليات التصنيع لديها أكثر تطورا من ذى قبل . ومن غير المتوقع حدوث تغيير أساسي في الاستراتيجية ولكن الامر قد يستلزم تغييرات في تركيز الاهتمام . ويبدو من المرجح ان تبرز الحاجة الى زيادة الاهتمام بتنمية القدرة على مباشرة التجديد والتعديل والتكييف التكنولوجي داخل الدول النامية نفسها .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجباتها التشريعي

١٧ - ١١٣ لا يعتبر أى من أنواع الانشطة المذكورة هنا ذا فائدة حدية حاليا أو أن من المرجح أن يفيد وكذلك خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل . وعلى أية حال فهناك درجة كافية من التعميم في السند التشريعي المقرر لهذا البرنامج الفرعي تجعل تعديل التشريع لادخال تغييرات تفصيلية أمرا لا موجب له .

Digitized by UNOG Library

(د) الأثر المتوقع

١٧ - ١١٤ من المتوقع ، نتيجة لأنشطة هذا البرنامج الفرعي ، أن تغدو البلدان النامية أقدر على معالجة الجوانب التكنولوجية لتنميتها الصناعية . كما ان من المتوقع أن تكون ، عند لجوئها الى مصادر التكنولوجيا الخارجية ، في وضع أفضل يمكنها من الحصول على شروط موائمة ؛ وفضلا عن ذلك ، فمن المتوقع أن تتمكن بلدان نامية كثيرة من أن تحسن كثيرا من قدرتها على الاعتماد على الموارد المحلية للحصول على التكنولوجيا الصناعية اللازمة . ومن المتوقع ان يزداد التعاون بين البلدان النامية في استحداث ونقل التكنولوجيا الصناعية . وليس من الممكن تقديم مؤشرات موضوعية عن الانجاز في معظم أنشطة هذا البرنامج الفرعي .

البرنامج الفرعي ٥ - المعلومات الصناعية والخدمات الاستشارية

(أ) الهدف

١٧ - ١١٥ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تزويد البلدان النامية بمصدر مستقل للمعلومات والمشورة بشأن الجوانب التكنولوجية وسائر الجوانب المتصلة بالانتاج الصناعي .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧ - ١١٦ المشكلة المطروقة هي بصفة عامة تلك الوارد بيانها في البرنامج الفرعي ٤ . وبينما يركز ذلك البرنامج الفرعي على الصعوبات الجوهرية في استحداث ونقل التكنولوجيا الصناعية وعلى المؤسسات التي تهدف أنشطتها الى تخفيض هذه الصعوبات ، تبرز مشكلة تتصل بذلك وهي كيفية تنظيم نقل المعلومات الصناعية على نحو فعّال الى البلدان النامية ونشرها داخل هذه البلدان . ومن الضروري ان يتم تنظيم الحصول على المعلومات المتاحة ذات الصلة . وفضلا عن ذلك فان كثيرا من الدول النامية تحتاج مع ذلك الى المشورة ، ان لم يكن حول كيفية صياغة طلباتها من المعلومات فحول كيفية استخدام وتفسير المعلومات التي تحصل اليها . وفي هذه المجالات يكمل هذا البرنامج الفرعي أنشطة البرنامج الفرعي ٤ .

(ج) السند التشريعي

١٧ - ١١٧ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الفرع "رابعا" ، الخاص باقرار اعلان وخطة عمل ليما ، من قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ن - ٧) بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، ومن تقرير اللجنة المخصصة المعنية بالاستراتيجية الطويلة الأجل لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية المتضمن توصيات بشأن عمل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية كفرقة مقاصة للمعلومات الصناعية ، ومن قرار الجمعية العامة ٣١/١٨٣ بشأن انشاء شبكة لتبادل المعلومات التكنولوجية ، وخاصة الفقرة ٩ منه بشأن انشاء مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧ - ١١٨ سيكون مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية قد دخل المرحلة التنفيذية لمدة تزيد على سنتين بناء على المقرّر الخامس للمجلس (د - ١١) (٧) بالشروع في مشروع رائد يتناول أربعة قطاعات صناعية فقط . وستتوقف حالة العمليات في نهاية عام ١٩٧٩ على مقرّر لاحق يتخذه المجلس في دورته الثانية عشرة في ضوء تقرير مرحلي من المدير التنفيذي لليونيدو . وسيستمر اصدار منشورات دورية وأدلة خاصة بمصادر المعلومات تشمل فروعا جديدة للصناعة ، كما سيجرى تحديث الادلة الصادرة سابقا . وستكون سلسلة منشورات استحداث ونقل التكنولوجيا ، التي بدئت عام ١٩٧٧ لنقل المعلومات الواجبة النشر بمقتضى صلاحيات مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية ، قد غدت ، بحلول نهاية عام ١٩٧٩ ، منشورات للبيع وتم تداول نحو ٣٠ مطبوعة منها .

١٧ - ١١٩ وسيكون قد استمر أيضا اعداد ملخصات لوثائق اليونيدو ومنشوراتها وتقاريرها ثم اصدارها في سلسلة "ملخصات التنمية الصناعية" . وستمتد اتاحة الوصول المباشر لمرافق تخزين المعلومات واسترجاعها من أجل تسهيل الوصول الى مصارف المعلومات الوثيقة الصلة بنشاط مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية . وسوف تدعم الى حد كبير على هذا النحو وظائف منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية كغرفة مقاصة للمعلومات الصناعية ، كما ان من المتوقع ان تكون دائرة الاستفسارات الصناعية قد استمرت في تناول ما بين ٨٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ استفسار سنويا مع توسيع نطاق مصادر معلوماتها . ومصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية وكذلك هذه الانشطة التكميلية ستشكل في مجموعها دائرة للاحالة وغرفة مقاصة وليس مجرد مصرف معلومات . ومن المتوقع أن تنشأ عن ذلك طلبات على الخدمات الاستشارية المباشرة من مقر اليونيدو وكبعد جديد لعمليات المساعدة التقنية .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٧ - ١٢٠ من المتوقع مواصلة تطوير مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية ، وان يكن ذلك يتوقف على القرارات المقبلة لاجهزة تقرير السياسة في ضوء الآثار المالية المترتبة على التنظيمات المقترحة . ومما يمكن توقعه ان يتسع نطاق مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية ليشمل جميع قطاعات الصناعة مع اتاحة الوصول المباشر الى مصارف المعلومات الاخرى ذات الصلة على أساس عالمي ويتكامل وثيق مع الخدمات الاستشارية للبرنامج الفرعي الخاصة بالمعلومات الصناعية . وسوف تؤثر توصيات مؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في مدى تكامل أنشطة اليونيدو في هذا المجال مع أنشطة شبكة خدمات المعلومات في الامم المتحدة . ولهذه الاسباب فانه لا يمكن بصورة واقعية

---

(٧) اعتمدته الجمعية العامة فيما بعد بقرارها ٣٢/١٧٨ .

Digitized by UNOG Library

تقديم بيان أكثر دقة عن الناتج . ان تقنيات نقل المعلومات تتغير بسرعة غير عادية وأنشطة البرنامج الفرعي يجب أن تتكيف بمرونة مع هذه الفرص الجديدة كلما برزت . وأيا كانت وسائل وأقنية النشر فمن المتوقع أن ترغب البلدان النامية في الاعتماد بصفة متزايدة على مصدر مركزي للمعلومات والمشورة غير المتحيزة كتلك التي ستكون منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية قادرة على تقديمها في اطار هذا البرنامج الفرعي .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٧ - ١٢١ مع توقع قيام عدد أكبر من البلدان النامية بانشاء عدد أكبر من القطاعات الصناعية التي تتطلب تكنولوجيا عالية التقدم نسبيا فانه يمكن توقع ازدياد حجم الحاجة الى المعلومات الصناعية والخدمات الاستشارية . وسيظل من ضمن الاستراتيجية ترقب الفرص التي يتيحها التقدم التقني في الصناعة الاعلامية والسعي الدائم نحو طرق أكثر فعالية من حيث التكاليف لتقديم هذه الخدمات الاساسية الى البلدان النامية .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجباتها التشريعي

١٧ - ١٢٢ ليس من المستبعد أن يتم التخلي عن بعض نواحي الأنشطة الجارية أو تعديلها نتيجة للنمو التدريجي لمصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية ، كما ان بعض عمليات المصرف في المرحلة الرائدة قد تصبح فيما بعد ذات فائدة حدية ، والمشروعات الناجحة في المستقبل والناجمة عن مبادرات من جانب البلدان المتقدمة النمو أو المصادر الدولية قد تخلق فيضا من المعلومات تمكّن البرنامج الفرعي من التوقف عن بعض أنشطته . وسيستمر وضع مبدأ تجنب ازدواجية الجهود في قلب الاستراتيجية وان يكن ليس من السهل تحديد تطبيقه بدقة . ويتسم التشريع القائم بدرجة كافية من المرونة تسمح بتعديل الأنشطة .

(هـ) الأثر المتوقع

١٧ - ١٢٣ من المتوقع أن تؤدي خدمات الاعلام والمشورة الصناعية ، المنفذة بالاشتراك مع مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية وهو كامل التكوين ، والمرتبطة مع الانشطة الاخرى المتعلقة باستحداث ونقل التكنولوجيا والوارد بيانها في البرامج المختلفة لليونيدو ، الى تعزيز قدرة البلدان النامية الى حد بعيد على انشاء وتشغيل مشروعاتها الصناعية . ولا يمكن اعطاء مؤشرات موضوعية للانجاز في هذا البرنامج الفرعي ، وبعض السبب في ذلك تعذر الاجابة بدقة على سؤال أساسي بشأن مدى اكتمال مصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٣ ـ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية : العمليات الصناعية

ألف ـ التنظيم

١ ـ الاستعراض الدولي الحكومي

١٧ ـ ١٢٤ اجراءات الاستعراض هي نفس الاجراءات المبينة أعلاه بالنسبة لعمل أمانة منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بجملتها .

٢ ـ الامانة

١٧ ـ ١٢٥ ان الوحدة المسؤولة عن البرنامج في أمانة منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية هي شعبة العمليات الصناعية التي كان يعمل فيها ، في ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ ، ١٣٥ موظفا من الفئة الفنية تمول وظائف ٣ منهم من مصادر خارجة عن الميزانية. وكانت الشعبة في ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ تضم الوحدات التنظيمية التالية :

الوحدة التنظيمية	الموظفون من الفئة الفنية: الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
مكتب المدير	٩	١	١٠
اقسام داخل هيكل البرنامج			
قسم التخطيط الصناعي	٦	—	٦
قسم الهياكل الاساسية المؤسسية	١٦	—	١٦
قسم التدريب على انشاء وادارة المصانع	٦	١	٧
قسم التدريب	٨	١	٩
قسم الصناعات الزراعية	١٢	١	١٣
قسم الصناعات المعدنية	٥	١	٦
قسم الصناعات الهندسية	٩	١	١٠
قسم الصناعات الكيميائية	١٦	—	١٦
قسم دراسات الجدوى	٥	١	٦
مكتب البرنامج التعاوني الاستثماري	٥	١١	١٦
باقي الشعبة			
قسم توظيف ملاك المشروع	١	٩	١٠
قسم المشتريات والخدمات التعاقدية	٣	٧	١٠
المجموع	١٠١	٣٤	١٣٥

Digitized by UNOG Library

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

١٧ - ١٢٦ ان الوحدات العشر المبينة في الجدول أعلاه بوصفها داخلة في هيكل البرنامج مجمعة ، لأغراض ادارة البرامج على النحو التالي :

الوحدة التنظيمية	البرنامج الفرعي
قسم التخطيط الصناعي	١ - عمليات التخطيط والبرمجة
قسم الهياكل الاساسية المؤسسية قسم التدريب على انشاء وادارة المصانع	٢ - بناء المؤسسات وعمليات التدريب
قسم الصناعات الزراعية قسم الصناعات المعدنية قسم الصناعات الهندسية قسم الصناعات الكيميائية	٣ - العمليات المتصلة باستحداث ونقل التكنولوجيا
قسم دراسات الجدوى مكتب البرنامج التعاوني الاستثماري	٤ - أنشطة ما قبل الاستثمار

والقسمان الباقيان يضطلعان بأنشطة دعم البرنامج

٤ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

(أ) الانجازات المتوقعة

١٧ - ١٢٧ ان العناصر البرنامجية للبرامج الفرعية ١ الى ٤ ، الوارد بيانها في الفقرة ١٢ - ٧٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٦) ، تتسم بوجه عام بطابع الاستمرار . والاستثناءات الوحيدة هي اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة وغيرها من الاجتماعات ذات الطابع التدريبي أو الترويجي ، وكلها ستتم في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

(ب) اعادة التنظيم المتوقعة

١٧ - ١٢٨ ليس من المتوقع القيام بعمليات هامة تتعلّق باعادة التنظيم .

٥ - مسائل تنظيمية أخرى

١٧ - ١٢٩ لا شيء .

Digitized by UNOG Library

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

١٧ - ١٣٠ ان الترتيبات الوارد بيانها أعلاه بالنسبة لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بجملتها تنطبق كذلك على جميع البرامج .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٧ - ١٣١ أنظر الترتيبات الوارد بيانها أعلاه بالنسبة لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بجملتها .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٧ - ١٣٢ من المتوقع أن يتم ، كما في الماضي ، تنفيذ أنشطة مشتركة مع منظمات كمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، واللجان الاقليمية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٧ - ١٣٣ ينتظر ان يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسبة المئوية ، تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

جيم ـ تخصيص الموارد للبرامج الفرعية (أ)

(بالنسب المئويـة)

	١٩٧٨ ـ ١٩٧٩			١٩٨٠ ـ ١٩٨١			١٩٨٢ ـ ١٩٨٣		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ ـ عمليات التخطيط والبرمجة	٦	٢	٥	٦	٣	٥	٦	٣	٤
٢ ـ بناء المؤسسات وعمليات التدريب	٣١	٣٦	٣٢	٣١	٣٢	٣١	٣١	٣١	٣١
٣ ـ العمليات المتصلة باستحداث ونقل التكنولوجيا	٤٥	٢٨	٣٩	٤٦	٣١	٤٠	٤٥	٣٦	٤١
٤ ـ أنشطة ما قبل الاستثمار	١٨	٣٤	٢٤	١٧	٣٤	٢٤	١٨	٣٠	٢٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(أ) باستثناء موارد شعبة العمليات الصناعية المخصصة للوحدات التنظيمية الخارجة عن الهيكل البرنامجي للخطة المتوسطة الاجل .

Digitized by UNOG Library

دال ـ سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ ـ عمليات التخطيط والبرمجة

(أ) الهـــدف

١٧ ـ ١٣٤ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان النامية ، عن طريق تنفيذ المشاريع الميدانية للتعاون التقني بصفة أساسية ، في صياغة وتنفيذ استراتيجياتها وسياساتها الصناعية على النطاق الكلي ، وفي اختيار الاولويات الصناعية ، واعداد وتقييم ومراجعة الخطط والبرامج الصناعية الوطنية حسب الاقتضاء .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧ ـ ١٣٥ تقوم حكومات البلدان النامية باتخاذ القرارات الرئيسية فيما يتعلق بتنميتها ، ولكـــن كثيرا منها مازال يطلب المساعدة في وضع خططه للتنمية الصناعية الوطنية وتقييمها وبالتالي تحقيـــق الأهداف المقررة . ان التخطيط الصناعي والبرمجة الصناعية يجب أن يكونا منسجمين مع ما يوضـــع من تخطيط وبرمجة للقطاعات الأخرى من الخطة الوطنية ، وهذه مهمة عسيرة تستلزم وضع سياســات معقدة .

(ج) السند التشريعي

١٧ ـ ١٣٦ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الفرع "ثالثا" من قرار الجمعيـــة العامة ٣٢٠٢ (د ـ ٦) ؛ والفرع "رابعا" من قرارها ٣٣٦٢ (د ـ ٧) ؛ والفقرة ١ مـــن قرارها ١٦٢/٣١ .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٧ ـ ١٣٧ تهدف المساعدة التقنية المقدمة من خلال هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في النهوض بعملية تصنيع متكاملة في اطار الهيكل الاجتماعي والثقافي والسياسي للبلاد . وتركـــز الجهود على تعيين العناصر ذات الفائدة المحتملة أو التعويق المحتمل ، والتحديد الدقيـــق للاختيارات المتاحة ، وتحديد الاهداف ذات الاولوية على الصعيد الوطني أو الاقليمي أو الأوسع جغرافيا ، والتطبيق العملي للمفاهيم والبرامج التي تتبين أكثر فائدة .

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧ ـ ١٣٨ أخذت الأنشطة التنفيذية للتخطيط والبرمجة تتسع باطراد في السنوات الاخيرة ، ومن المتوقع أن تستمر في الازدياد طلبات المساعدة الواردة من الحكومات ومن المجموعات دون الاقليميـــة

Digitized by UNOG Library

والاقليمية . وخلال الفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ سيكون قد تم تنفيذ زهاء ٧٠ مشروعا ميدانيا بنفقات قدرها نحو ١٦ مليون دولار تمول بصفة أساسية من مصدر الأموال لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي / أرقام التخطيط الارشادية . ويكون قد تم عقد اجتماع فريق خبراء لاستعراض التجربة حتى ذلك الحين وتحسين قدرة اليونيدو على تقديم المساعدة التقنية في ضوء ذلك .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٧ — ١٣٩ من المتوقع أن يكون من العناصر الأساسية في جهود البلدان النامية لزيادة سرعة تنميتها الصناعية تنويع هيكل القطاع الصناعي بغية انشاء قطاع متكامل وأكثر اعتمادا على الذات بروابط أقوى في الداخل ومع قطاعات الاقتصاد الأخرى . وسوف تساعد اليونيدو في هذا العمل على مستويات بالغة التطور بما يتفق مع تعقيد مشاكل التصنيع في البلدان التي تطلب المساعدة .

١٧ — ١٤٠ ورغم أن معظم البلدان النامية شرعت في برامج للتنمية الصناعية فقد تخلف التنفيذ في حالات كثيرة ولم تتحقق الأهداف . وسوف تساعد اليونيدو هذه البلدان في تعيين أسباب التخلف وتحديد استراتيجيات أو أولويات أو تدابير أخرى بديلة قد تؤدى الى تحسين الحالة .

١٧ — ١٤١ وتشير الدلائل الحالية الى ان عددا من البلدان سوف يتطلب ايضا مساعدة اليونيدو في صياغة استراتيجية طويلة المدى (١٥ — ٢٠ سنة) ، واستراتيجية وخطط على مستوى الاقتصاد الكلي ، ولقطاعات اقتصادية معينة .

١٧ — ١٤٢ وينتظر أن ينفذ خلال فترة السنتين نحو ٦٠ مشروعا ميدانيا تهدف الى الاسهام في حل المشاكل الوارد بيانها في الفقرات السابقة وتبلغ تكاليفها الاجمالية ١٤ مليون دولار .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٧ — ١٤٣ سوف تستمر وتكثف الاستراتيجية الموضحة أعلاه خلال الفترة ١٩٨٢ — ١٩٨٣ . وبما أنه سيستمر بلاشك اعتبار التخطيط الصناعي والبرمجة الصناعية على الصعيد الوطني أداة هامة لتحقيق هدف الـ ٢٥ في المائة ، وهو الحد الادنى المقرر في خطة عمل ليما ، فيمكن توقع ازدياد طلبات المساعدة الواردة من الحكومات في هذا الصدد . وعلى الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ، سيتركز الاهتمام على السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالتنمية المشتركة للصناعات الاساسية وصناعة السلع الوسيطة وبعض السلع الرأسمالية .

١٧ — ١٤٤ ومن المتوقع أن تبلغ نفقات التشغيل خلال فترة السنتين زهاء ٢٠ مليون دولار وتمثل نحو ٥٠ مشروعا كبيرا .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٧ — ١٤٥ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الأثر المتوقع

١٧ - ١٤٦ لا توجد مؤشرات موضوعية ممكنة عن أثر هذا البرنامج الفرعي ، ولكن من المتوقع ، على الأصعدة الوطنية ، ان تسهم عمليات التخطيط والبرمجة على نحو رئيسي في تدعيم الهيكل الصناعي ، وتنمية اقتصاد المناطق الريفية ، وتكامل الصناعة مع قطاعات الاقتصاد الاخرى ، ورفع الكفاءة الصناعية بصفة عامة . وعلى الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ، ينتظر أن يسهم هذا البرنامج الفرعي اسهاما مماثلا في التكامل الصناعي والاقتصادى بين البلدان .

البرنامج الفرعي ٢ - بناء المؤسسات وعمليات التدريب

(أ) الهدف

١٧ - ١٤٧ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان النامية ، عن طريق تنفيذ المشاريع الميدانية للتعاون التقني بصفة أساسية ، في انشاء وتحسين الهياكل الأساسية المؤسسية ، وذلك (أ) لتزويد الحكومات بأداة لاستحداث وتنفيذ ومراقبة البرامج والمشاريع الصناعية ؛ (ب) ولخدمة المشاريع الصناعية والمؤسسات المختلفة (مثل المصارف والشركات الانمائية) المشتركة في انشطة التنمية الصناعية ؛ (ج) وللتعجيل بانشاء تسهيلات جديدة للانتاج وتوسيع نطاق التسهيلات القائمة ؛ (د) وللاسهام في تدريب الموظفين التقنيين والاداريين من الفئات العليا اللازمين للنمو الصناعي .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧ - ١٤٨ في البلدان النامية تعتبر الحاجة الى هياكل أساسية مؤسسية متكاملة وفعالة حاجة ملحة بنوع خاص لان مثل هذه الهياكل الأساسية يجب أن تعوض جزئيا عن الافتقار الى تقاليد طويلة في التنمية والتوجيه الصناعيين . وفي كثير من البلدان النامية ثغرات في التغطية المؤسسية كما أن في بعضها تداخلا في نطاق ووظائف المؤسسات التي تقوم بخدمة الصناعة . وهناك مشكلة أخرى تنشأ عن عدم وجود صيغة عامة يمكن تطبيقها في التنمية الهيكلية الاساسية ، فلكل بلد خصائصه الانمائية الفريدة التي يجب أخذها في الاعتبار . والافتقار العام الى موظفين مؤهلين على المستوى الادارى والمستوى التقني العالي يخلق مشكلة حادة بنوع خاص فيما يتعلق بالهياكل الاساسية المؤسسية ، وذلك لأن تدريب موظفين جدد لمعالجة المسائل والعمليات المعقدة ذات الصلة يحتاج الى كثير من الوقت والنفقات . ويعتبر التأخير الزائد والانفاق الزائد عند بدء صناعات جديدة مشكلة عامة ، كما ان تشغيل الصناعات القائمة يتسم بعدم الاستغلال الكامل للقدرة . وعلى مستوى الانتاج يؤدى استمرار التوسع والتنويع في القواعد الصناعية في البلدان النامية بالضرورة الى زيادة تعقيد وحدات الانتاج الجديدة التي يجرى انشاؤها والى ضغوط اكبر على الامداد بالكفاءات الادارية .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١٧ - ١٤٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د إ - ٦) الفرع "ثالثا" ؛ و ٣٣٦٢ (د إ - ٧) الفرع "رابعا" ؛ و ٣٤٠٥ (د - ٣٠) ؛ و ٣١/١٦٢ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧ - ١٥٠ اتخذ اسهام اليونيدو في تنمية الهياكل الاساسية المؤسسية ، بصفة تقليدية ، شكل مساعدة الادارات الحكومية المعنية بالتخطيط الصناعي ، والادارة ، وتشجيع الاستثمار ، والاعلام ، والبحوث والتنمية ، والتوحيد القياسي ، ومراقبة النوعية ، والمترولوجيا ، والهندسة ، وتصميم وتكييف المنتجات ، والتشريع الصناعي وبراءات الاختراع ، وتشجيع الصناعات الصغيرة ، ونقل التكنولوجيا .

١٧ - ١٥١ وفي نهاية ١٩٧٩ ، سيكون قد تم تمديد بعض اجزاء البرنامج التقليدي بالاضافة الى ارساء القاعدة لنهج جديد في أساسه . وسيكون الهدف تأمين اشتراك المؤسسات الصناعية المختلفة في الجهود الرامية الى تحقيق اللامركزية في الصناعة ، وخلق عمالة اضافية خارج المناطق الحضرية ، وتحقيق الانسجام بين القطاع الصناعي وقطاعات الاقتصاد الاخرى . وبينما ستظل الهياكل الاساسية المؤسسية في كثير من البلدان النامية في مرحلة بدائية ، فهي في غيرها ستكون قد تطورت كثيرا وان تكن قد تظل بحاجة الى التنسيق . ومن المتوقع ان تقدم اليونيدو مساعدتها في تنمية مثل هذا التنسيق ، وتصميم الآلية التي تضمن الأداء المتعاون في المستقبل ، وزيادة قدرة المنظمات الموجودة على التصدي للتطورات الجديدة في القطاع الصناعي . وتسعى الأنشطة في مجال انشاء وادارة المصانع للتأكد من القيام بتنفيذ دراسات ما قبل الاستثمار قبل أن تصبح عتيقة الطراز ، ومن أن تصميم المصانع مناسب للظروف المحلية ، وان التفاوض يحقق أفضل الشروط للمشاركة الخارجية (اداريا وتقنيا وماليا وتسويقيا) ، وانه يتم استخدام الحد الاقصى للقدرة . وسيكون ازدياد الطلبات على هذه الأنشطة التعاونية التقنية مستمرا مع ازدياد مصاحب له في نفقات التنفيذ . وبالمثل سوف يستمر بصفة منتظمة تقديم المساعدة في مجال التدريب الصناعي ، بما في ذلك استحداث الهياكل الاساسية للتدريب الصناعي على الاصعدة الاقليمية والوطنية والمؤسسية والمشاريعية لقطاعات صناعية معينة ، فضلا عن تنظيم دورات تدريبية متخصصة على أساس فردي أو جماعي .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٧ - ١٥٢ خلال فترة السنتين هذه ، ستزيد الحاجة الى هياكل أساسية مؤسسية ثابتة مع تقدم عملية التصنيع ، كما أن الظواهر تشير الى أن الطلبات على مساعدة اليونيدو ستتجاوز مواردها . ومن ثم ، فانه يجب وضع أولويات بالتشاور مع الحكومات . أما المجالات التي يتوقع

Digitized by UNOG Library

أن تولد أكبر الأثر فتشمل تنمية القدرات المؤسسية لاختيار وتصميم وتكييف التكنولوجيات المناسبة ؛ وادماج الصناعات التكميلية في المناطق الصناعية ؛ وتجميع الصناعات الريفية ؛ وتحقيق الانسجام بين الصناعة وقطاعات الاقتصاد الأخرى ؛ وتوفير مرافق مؤسسية لمعالجة التعاقد من الباطن واعادة التوزيع الصناعي . وسيكون هدف مشاريع التعاون التقني مساعدة الحكومات في ربط تنمية المهارات الوطنية بتحقيق غايات محددة لعملية التصنيع ؛ وتوليد أثر تضاعفي عال ، وذلك على سبيل المثال عن طريق الخدمات الاستشارية الصناعية . وسيتم نشر كتيبات تهدف الى تسهيل استحداث قدرات الانتاج أو توسيع نطاقها . وسيتم ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والحكومات ، بحث فرص انشاء المصانع التي وجهت الانتباه اليها مشاريع ما قبل الاستثمار المنفذة بواسطة هيئات الامم المتحدة الاخرى .

١٧ — ١٥٣ وستستمر أنشطة التدريب وفقا للاتجاهات المبينة سابقا ولكن مع التأكيد على تدريب رعايا البلدان النامية في بلدانهم أو في بلدان نامية أخرى بدلا من البلدان المتقدمة التصنيع ، وذلك بغية تشجيع زيادة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ومن المتوقع ان يبلغ الانفاق على المشاريع الميدانية خلال فترة السنتين نحو ٥٢ مليون دولار .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٧ — ١٥٤ سيتم توسيع نطاق الأنشطة التي يغطيها هذا البرنامج الفرعي وتحسينها في ضوء الخبرة المكتسبة خلال فترة السنتين السابقة . وتخطط اليونيدو لاستحداث تقنيات مبتكرة للتوظيف لمواجهة الطلب المتزايد للحكومات للحصول على المساعدة الاكثر تطورا بغية تنمية الهياكل الاساسية المؤسسية . ويتوقع ان تبلغ نفقات المشروعات الميدانية زهاء ٧٨ مليون دولار .

'٤' انشطة الاستراتيجية التي يرجع ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٧ — ١٥٥ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٧ — ١٥٦ لا يمكن تقديم دلائل موضوعية عن أثر هذا البرنامج الفرعي . ومع ذلك فان من المتوقع أن تكون المؤسسات والمرافق التي أنشئت خلال العامين أو الأعوام الثلاثة الأولى من فترة الخطة قد تغلبت بدرجة كبيرة على مشاكل التوظيف التأسيسية والأولية وصارت قادرة على ابراز بعض الانجازات الملموسة لتبرير طلبات توسيع انشطتها . وينتظر أن ينعكس اثر المؤسسات الاقدم عهدا في جعل وقت البدء بالمشاريع الجديدة أقصر بدرجة كبيرة ، وفي الحصول على شروط استثمار أفضل واتفاقات افضل لنقل التكنولوجيا ، وتحقيق معدلات أسرع للتجديد التقني في تصميم وانتاج المصنوعات المحلية ، وتحقيق عائدات أعلى للجهود والاستثمارات في المنشأة الصناعية .

١٧ — ١٥٧ سيكون انشاء أو توسيع مرافق للانتاج ذات مستويات أداء عليا ، بالاضافة الى الارباح المالية ، قد ساعد على تنمية المهارات والاعتماد على الذات على الصعيد الوطني . وتقتصر

Digitized by UNOG Library

الانشطة التدريبية على المستويات التكنولوجية والادارية العليا في الصناعات المعدنية . وسيكون من آثارها الحميدة جعل الصناعة في البلد النامي أقل اعتمادا على المعرفة الاجنبية والخبرة الخارجية .

البرنامج الفرعي ٣ ـ العمليات المتصلة باستحداث ونقل التكنولوجيا

(أ) الهدف

١٧ ـ ١٥٨ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان النامية ـ عن طريق تنفيذ مشاريع ميدانية للتعاون التقني بصفة رئيسية ـ في استحداث خطط قطاعية فعالة لشتى القطاعات والفروع الصناعية وكذلك انشاء وتوسيع وتحسين كفاءة هذه القطاعات والفروع الصناعية ، التي يمكن تجميعها بصفة عامة ضمن أربع فئات : الصناعات القائمة على الزراعة والمتصلة بها ، والصناعات المعدنية ، والصناعات الهندسية ، والصناعات الكيميائية وما يتصل بها من الصناعات . ويهدف البرنامج الفرعي الى تحقيق الحد الأمثل في استخدام المواد الأولية المحلية ومعالجتها محليا ، وزيادة درجة الاعتماد على الذات عن طريق الاستحداث المحلي للتكنولوجيا وتكييف التكنولوجيا الخارجية ، واستغلال التكامل الاساسي بين الصناعة وفروع الاقتصاد الاخرى ، وخاصة الزراعة ، بتعزيز التنمية المتكاملة لكل قطاع صناعي .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧ ـ ١٥٩ المشكلة المشتركة المطروقة في هذا البرنامج الفرعي هي كيفية استغلال هذه الميادين الاربعة من النشاط الصناعي التي اعطيت صفة الاولوية في التنمية في اعلان ليما ، سواء لكونها مكونات أساسية للقاعدة الصناعية لكل البلدان أو لأنها تحقق امكانية انمائية أعلى بكثير من الصناعات الاخرى وتساهم بذلك مساهمة كبيرة في بلوغ الرقم المستهدف الشامل ، وهو ٢٥ في المائة على الأقل كنصيب للدول النامية من الانتاج الصناعي العالمي عام ٢٠٠٠ . وعلى سبيل المثال فان فروع الجلود والمنتجات الجلدية في الصناعات الزراعية للبلدان النامية ، اذا استغلت على النحو السليم ، قد تحقق ، طبقا لدراسة حديثة أجرتها اليونيدو ، نصيبا يزيد كثيرا عن ٢٥ في المائة من الانتاج العالمي لهذه المنتجات في نهاية هذا القرن . كذلك فان بعض البلدان النامية تملك المواد الخام واليد العاملة والمواقع والاسواق المحتملة التي من شأنها أن تؤمن لها نصيبا له أهميته في الانتاج العالمي والتجارة العالمية للحديد والصلب والالومنيوم . ولكن العقبات التي ينبغي اجتيازها لا حصر لها . وأغلب هذه الفروع تعتمد اعتمادا كبيرا بصفة عامة على كثافة رأس المال وتتطلب تكنولوجيا عالية التطور وموظفين تقنيين مهرة كما تتطلب نفقات عالية للبحوث والتنمية .

(ج) السند التشريعي

١٧ ـ ١٦٠ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ٤ ـ ٦) ، الفقرة ٤ (م) و (ف) ؛ و ٣٢٠٢ (د ٤ ـ ٦) ، الفروع الاول والثالث والرابع ؛ و ٣٣٤٨ (د ـ ٢٩) ؛ و ٣٣٦٢ (د ٤ ـ ٧) ، الفرعين الرابع والخامس ؛ و ٣٤٠٤ (د ـ ٣٠) ؛ و ٣٤٠٥ (د ـ ٣٠) ؛ و ٣١/١٢١ ؛ و ٣١/١٢٢ .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧ — ١٦١ تتضمن الاستراتيجية المستخدمة اعداد الخطط الرئيسية للتنمية القطاعية في بلدان معينة وتقديم المساعدة في انشاء الصناعات في هذه القطاعات ، وذلك خاصة بهدف استغلال الموارد غير المستغلة تماما . وهذا النهج يقتضي أن تؤخذ في الاعتبار سلسلة المعالجة بأكملها من انتاج المواد الأولية الى توزيع وبيع المنتجات النهائية ، وبحث وقائع التكامل المتخلف في قطاعات الاقتصاد الاخرى . وتتضمن مساعدة اليونيدو في هذه القطاعات الصناعية بصفة رئيسية تقديم الخبراء ، والمرافق والمعدات التعاقدية ، والتدريب في فروع تكنولوجية كثيرة متنوعة . وقد استفادت بلدان نامية كثيرة من هذه المساعدة ، وتمت تنمية القدرات الوطنية المستقلة والخبرة المحلية . ومن المنتظر أن يتم انجاز جديد لهذا البرنامج الفرعي وهو الاشتراك في تنفيذ مشاريع معينة يمولها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

١٧ — ١٦٢ ومن المتوقع أن يزيد مجموع النفقات للمشاريع الميدانية الصناعية الزراعية ، خلال فترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، على ١٣ مليون دولار ، وفي نهاية ١٩٧٩ يتوقع أن تكون هناك مشاريع في المتناول قيمتها ٢٥ مليون دولار .

١٧ — ١٦٣ وفي نفس فترة السنتين سيتم تنفيذ نحو ٧٥ مشروعا في قطاع الصناعات المعدنية بنفقات اجمالية قدرها ٩ ملايين دولار ، ونحو ٦٦ مشروعا في قطاع الصناعات الهندسية بنفقات اجمالية قدرها ١٠ ملايين دولار .

١٧ — ١٦٤ ومن المرجح أن تزيد نفقات المشاريع في قطاع الصناعات الكيميائية ، في الفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، عن ١٢ مليون دولار .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٧ — ١٦٥ ستستمر المساعدة وفقا للاتجاهات المبينة أعلاه . وسيبلغ الانفاق على أنشطة التعاون التقني المتصلة بالصناعات الزراعية نحو ٢٦٫٥ مليون دولار . وفي كل من قطاعي الصناعات الهندسية والصناعات المعدنية سيزداد تركيز الاهتمام على انشاء وتدعيم مراكز تنمية التكنولوجيا والتدريب . وستتم مساعدة الدول الأقل نموا في انشاء معامل سباكة وحدادة وورش ميكانيكية وكفاءات هندسية . ومن المتوقع أن يتم تنفيذ نحو ٨٠ مشروعا ميدانيا في قطاع الصناعات المعدنية في ٢٥ بلدا من البلدان النامية باجمالي نفقات يبلغ نحو ١٨٫٥ مليون دولار ، و ٧٢ مشروعا في قطاع الصناعات الهندسية في ٤٠ بلدا من البلدان النامية بنفقات تبلغ نحو ٢٠ مليون دولار . وبما ان الصناعات الكيميائية وما يتصل بها تقدم ناتجا لمختلف القطاعات الصناعية الاخرى فان المشاريع التنفيذية في هذا القطاع يرجح أن تزيد في العدد والحجم مع تقدم عملية التصنيع في البلدان النامية . ومن المنتظر أن تكون نفقات المشاريع ، في الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨١ ، في حدود ٢٢ مليون دولار . وبذلك تبلغ نفقات المشاريع التنفيذية في فترة السنتين ، بالنسبة للبرنامج الفرعي بجملته نحو ٨٧ مليون دولار .

Digitized by UNOG Library

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٧ — ١٦٦ سيستمر تنفيذ الاستراتيجية الوارد بيانها أعلاه مع زيادة الاهتمام بتعزيز التعاون التقني بين البلدان النامية . وسيبلغ الانفاق على أنشطة التعاون التقني في الصناعات القائمة على الزراعة والمتصلة بها نحو ٤٣ مليون دولار . وفي قطاع الصناعات المعدنية ، سيتم تنفيذ نحو ٩٠ مشروعا بنفقات تبلغ نحو ٣٠ مليون دولار ؛ وفي قطاع الصناعات الهندسية ، سيتم تنفيذ نحو ٨٠ مشروعا يبلغ اجمالي نفقاتها نحو ٣٢ مليون دولار ؛ وفي قطاع الصناعات الكيميائية وما يتصل بها ، من المتوقع أن تصل نفقات المشاريع حوالي ٣٥ مليون دولار . وبذلك فان النفقات التنفيذية للمشاريع في فترة السنتين ، بالنسبة للبرنامج الفرعي بجملته ، ستبلغ نحو ١٤٠ مليون دولار .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٧ — ١٦٧ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٧ — ١٦٨ كما هو الحال بالنسبة لأنشطة التعاون التقني الاخرى فان الأثر المتوقع لهذا البرنامج الفرعي لا يمكن تحديده كميا لأن هناك عوامل أخرى كثيرة خارج نطاق اختصاص الأمم المتحدة تؤثر في سرعة التنمية الصناعية . ومع ذلك ففي نهاية عام ١٩٨٣ ستكون قد زادت سرعة معدل استغلال البلدان النامية للموارد الزراعية والمعدنية المحلية وغيرها من المواد الاولية ومعالجتها محليا ؛ وستعمل معظم مراكز التكنولوجيا على نحو مستقل وتقدم خدمات قيمة للصناعات في البلدان والمناطق التي توجد فيها هذه المراكز ؛ كما سيتم تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي في الصناعات الكيميائية وما يتصل بها . وستكون البلدان النامية قد رفعت أيضا من مستوى اقتنائها واستيعابها للتكنولوجيات المستخدمة مقللة بذلك من انفاقها للعملة الاجنبية .

البرنامج الفرعي ٤ — أنشطة ما قبل الاستثمار

(أ) الهدف

١٧ — ١٦٩ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان النامية على القيام بدراسات الجدوى بهدف خلق فيض من المشاريع الصالحة للاستثمار ؛ وجذب اهتمام المستثمرين المحتملين بهذه المشاريع وبالمشاريع الوارد بيانها في دراسات الجدوى السابقة ؛ وتحديد مشاريع معينة ليقوم بتمويلها المصرف الدولي وغيره من الوكالات الممولة ؛ وتمهيد الطريق لاعادة توزيع القدرات الصناعية من البلدان الصناعية الى البلدان النامية في الحالات المناسبة .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧ — ١٧٠ ان معدلات الاستثمار في البلدان النامية ، بالقياس الى أهداف عملية التصنيع

Digitized by UNOG Library

المعجلة ، قد تخلفت بصفة عامة عن التوقعات . وأحد الأسباب الكامنة وراء ذلك هو الافتقار الى رؤوس الأموال ، كما ان من العوائق التي لا تقل عن ذلك خطورة عدم كفاية المهارات لتصميم وادارة المشاريع الصناعية . وهناك نتيجة لذلك اتجاه اتلافي الى تراكم دراسات الجدوى غير المستخدمة والى تركيز الجهود على وحدات الانتاج الصغيرة والعالية التكلفة . والفرص التي تتيحها أسواق التصدير والتعاون الاقليمي والتطورات الحديثة في التعاون الدولي يمكن أن تضيع بسهولة . لقد طالب اعلان وخطة عمل ليما باعادة التوزيع من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية للقدرات الانتاجية التي هي في سبيلها الى أن تصبح أقل مزاحمة دوليا ولكنها يمكن أن تشجع زيادة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية في البلدان النامية . وثمة عدد من الشركات الصناعية المتوسطة الحجم في الدول المتقدمة النمو تبدى بصراحة اهتمامها بعملية اعادة التوزيع هذه ، ولكنها في حاجة الى التوجيه في قيامها بنقل هذه القدرات .

(ج) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧ — ١٧١ تستهدف الاستراتيجية المستخدمة مساعدة البلدان النامية في الاضطلاع بدراسات الجدوى وبأى دراسات أخرى لازمة لتسهيل التمويل ، مع الحرص على عدم وقوع ازدواجية مع الدراسات السابقة ؛ وتضييق الفجوة بين الدراسة والتقييم والاستثمار ؛ وتعزيز القدرة المحلية في مجال تصميم واختيار المشاريع الصناعية ؛ والقيام بدراسات مسح للاسواق .

١٧ — ١٧٢ وفي البحث عن مشاريع استثمارية صالحة يتركز الاهتمام على القطاعات الصناعية التي أبرز أهميتها اعلان وخطة عمل ليما (أنظر البرنامج الفرعي ٣ أعلاه) ، وكذلك المشاريع التي تعتبر ذات فائدة محتملة لعملية التصنيع في منطقة بأكملها . وتتضمن تدابير تعبئة الموارد المالية وغيرها من الموارد الاستثمارية تنظيم الامداد بالمعلومات عن فرص الاستثمار والتمويل ؛ وجمع ونشر المعلومات عن الاستثمار الصناعي ، وتنفيذ تبادل المعلومات عن مشاريع الاستثمار الصناعي فيما بين مؤسسات التمويل الانمائية تحت رعاية منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وعقد اجتماعات لتشجيع الاستثمار في قطاعات صناعية معينة وفي بلدان نامية مختارة . ويجرى القيام بهذه الانشطة بتنسيق وتعاون مع مجموعة المصرف الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية ووكالات التمويل المتعددة الاطراف والثنائية وغيرها من مؤسسات التمويل ، بما في ذلك المؤسسات الموجودة في البلدان المنتمية الى مجلس التعاضد الاقتصادى . ويمكن بغير مغالاة توقع تجميع نحو ٢٠٠٠ اقتراح لمشاريع استثمارية تقدر قيمتها بأكثر من ١٠ بليون دولار في نهاية عام ١٩٧٩ . وعلى أساس مقترحات الاستثمار المعدة منذ انشاء مكتب البرنامج التعاوني الاستثمارى عام ١٩٧٦، ستكون قد ابرمت عقود ما بين ٧٥ و ١٠٠ مشروع أو تم بلوغ مرحلة متقدمة من التفاوض بشأنها بين الاطراف المعنية . وفي البلدان المتقدمة النمو ، وسوف تتلقى الحكومات ، وغيرها من الاطراف المعنية باعادة التشكيل الصناعي المتضمن نقل بعض القدرة الموجودة أو المستقبلة الى البلدان النامية

Digitized by UNOG Library

المساعدة في تحديد فروع الصناعات أو التكنولوجيات الملائمة لمثل ذلك النقل وكذلك البلدان النامية التي تبدو أكثر قابلية لتلقي الصناعات أو التكنولوجيات المقترحة . وفي نهاية عام ١٩٧٩ ينتظر أن يكون قد تم تسجيل عدة مئات من الشركات الصناعية الراغبة في بحث نقل الموارد الى البلدان النامية (بموجب ترتيبات قد تتضمن منح براءات الاختراع أو اتفاقات المشروعات المشتركة) .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٧ — ١٧٣ سوف تكثف وتوسع المساعدة وفقا للاتجاهات المبينة اعلاه . وسيتم تركيز الاهتمام بصفة خاصة على صناعات التصدير القائمة على الموارد الوطنية ، وعلى تعزيز المشاريع الصناعية الاقليمية ، وبحث جدوى المشاريع المتضمنة تكنولوجيات جديدة أو مكيفة ، وبخاصة تلك التي تتطلب اقامة مصانع رائدة في البلدان الأقل نموا وضمن خطط التنمية الريفية المتكاملة . وينتظر أن تبلغ نفقات تنفيذ المشاريع في فترة السنتين هذه نحو ١٣ مليون دولار .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٧ — ١٧٤ سوف تستمر المساعدة الوارد بيانها أعلاه ويتم توسيعها . ومن المتوقع أن يؤدى التقدم المحرز عن طريق النظام الاستشارى (انظر البرنامج ١ ، البرنامج الفرعي ٤) والدراسات المتعلقة باعادة التوزيع (انظر البرنامج ٢ ، البرنامج الفرعي ١) الى التأثير على نحو متزايد في توجيه الانشطة التي يشملها هذا البرنامج الفرعي . وينتظر أن تبلغ نفقات تنفيذ المشاريع في فترة السنتين هذه نحو ١٩ مليون دولار .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٧ — ١٧٥ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٧ — ١٧٦ يتوقف بلوغ هدف ليما الكمي الخاص بنصيب البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي بصورة حاسمة على امكانية الانشاء والمتابعة المالية لمشاريع الاستثمار الصناعي القادرة على الاستمرار. ومن الصعب تحديد فوائد المساعدة في هذا البرنامج الفرعي كميا بسبب الهوة بين الدراسات والاستثمارات ، ولكنها سوف تنعكس في زيادة معدلات الاستثمار والتصنيع بمضي الوقت . ومن المنتظر أن يتم استحداث طاقة صناعية تمثل استثمارا سنويا يبلغ ما بين ٢٠٠ مليون دولار الى ٣٠٠ مليون دولار خلال فترة الخطة المتوسطة الاجل .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٤ — اللجنة الاقتصادية لافريقيا

الف — التنظيم

١ — الاستعراض الدولي الحكومي

١٧ — ١٧٧ يقوم باستعراض عمل الأمانة في هذا البرنامج المؤتمر الوزارى للجنة الاقتصادية لافريقيا ، الذى يجتمع مرة كل سنتين ، وكان آخر اجتماع له في شباط/فبراير — اذار/مارس ١٩٧٧ . ولم توافق هذه الهيئة على هذه الخطة مع أنها في المقام الأول استمرار لبرنامج العمل الذى وافقت عليه نفس الهيئة . وفي اطار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، يحدد مؤتمر وزراء الصناعة الافريقيين الاولويات على أساس توصيات لجنة المتابعة المعنية بتصنيع افريقيا .

٢ — الأمانة

١٧ — ١٧٨ وحدة الأمانة التي تتولى مسؤولية هذا البرنامج هي شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التي كانت تضم في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، ١٦ وظيفة من الفئة الفنية ، تمول ثلاث منها من مصادر خارجة عن الميزانية . وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ كانت الشعبة تشمل الوحدات التنظيمية الآتية :

	موظفو الفئة الفنية		
الوحدة التنظيمية	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
مكتب الرئيس	١	—	١
قسم التنمية الصناعية	٤	٢	٦
قسم العمليات الصناعية	٨	١	٩
المجموع	١٣	٣	١٦

٣ — الانجازات المتوقعة

١٧ — ١٧٩ ينتظر الانتهاء في الفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ من عناصر البرنامج الآتية المبينة في الفقرتين ٩ — ٢٣ و ٩ — ٢٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ (٨) وهي : ١ — ١ ؛ و ١ — ٢ ؛ و ١ — ٣ ؛ و ١ — ٤ ؛ و ١ — ٥ ؛ و ٢ — ١ ؛

---

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الأول .

Digitized by UNOG Library

و '٢' ؛ و '٣' ؛ و '٤' ؛ و '٥' ؛ و '٦' ؛ و ٢ - ٢ '١' ؛ و '٢' ؛ و '٣' ؛ و '٤' ؛ و '٥' ؛ و ٢ - ٣ '١' ؛ و '٢' ؛ و '٣' ؛ و '٤' ؛ و '٥' ؛ و ٢ - ٤ '١' ؛ و '٢' ؛ و '٣'.

أما عناصر البرنامج الصناعي القائمة على الزراعة أو الحراجة وغير الواردة في الوثيقة A/32/6 فهي : ٩ - ٣٣٢ (٢٤ ، ٢٥) من الوثيقة E/CN.14/TECO/35/Rev.1 ٠ ٩ - ٣٣٢ (٠٩ ، ٢٠ ، ١١ ، ٠٨) من الوثيقة E/CN.14/TECO/34/Rev.2 و ٩ - ٣٣٢ - ٢٩) من الوثيقة E/CN.14/TECO/31/Rev.2 ٠

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

١٧ - ١٨٠ يتم التنسيق الرسمي عن طريق مكتب تنسيق السياسة والبرنامج وبواسطة اللجان المشتركة بين الشعب والمعنية بالتنمية الريفية المتكاملة وبأقل البلدان نموا والشعب المرتبطة بها : (شعبة الموارد الطبيعية ، وشعبة الادارة العامة والتنظيم واليد العاملة ، والشعبة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الاغذية والزراعة المعنية بالزراعة ، وشعبة التخطيط والبحوث الاجتماعية والاقتصادية وشعبة الاحصاءات وشعبة التجارة الدولية والتمويل ٠

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٧ - ١٨١ يجرى التعاون الرسمي بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) واللجنة الاقتصادية لافريقيا عن طريق شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونيدو ٠ وقد عقد اتفاق بين هاتين الهيئتين وتم توقيعه في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٤ وهو يحدد نطاق التعاون في تنفيذ المشاريع المشتركة ٠ وبالمثل يوجد تعاون رسمي بين منظمة الاغذية والزراعة والشعبة في مجال الصناعات المرتبطة بالزراعة أو القائمة على الحراجة ٠

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٧ - ١٨٢ ينتظر القيام بأنشطة هامة مشتركة بين وحدات الأمانة المشار اليها أعلاه ، وهي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية والمكتب الدولي للمقاييس ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٠

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٧ - ١٨٣ ينتظر أن تكون النسبة المئوية لتخصيص الموارد للبرامج الفرعية حسب ما هو مبين على وجه التقريب في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسب المئوية)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨–١٩٧٩			١٩٨٠–١٩٨١			١٩٨٢–١٩٨٣		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ ـ انماء السياسات وبناء المؤسسات	٣١	٨	٢٠	٣١	١٥	١٩	٣١	١٣	١٧
٢ ـ تنمية الصناعات الأساسية	٥٣	٣٣	٥٢	٥٣	٤٠	٤٣	٥٣	٥٣	٥٣
٣ ـ الصناعات المرتبطة بالزراعة والقائمة على الحراجة	٨	٤٢	٢٤	٨	٣٠	٢٥	٨	٢١	١٨
٤ ـ الصناعات الصغيرة	٨	١٧	١٢	٨	١٥	١٣	٨	١٣	١٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

-٥٧-
Digitized by UNOG Library

دال ـ سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ ـ انماء السياسات وبناء المؤسسات

(أ) الهدف

١٧-١٨٤ يهدف هذا البرنامج الفرعي أساسا الى مساعدة البلدان الافريقية على تحديد مجالات المشاكل والحلول الممكنة لها ، وعلى صياغة وتنسيق وتخطيط وتنفيذ استراتيجيات التنمية الصناعية وأهدافها وسياساتها ، وعلى انشاء وتعزيز الأجهزة المؤسسية للارتقاء بالتنمية الصناعية ورصدها ، بقصد ايجاد قدر متزايد من الاعتماد على النفس ومن التنمية التي تكفل مواصلة نفسها بنفسها في المنطقة الافريقية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٧-١٨٥ تشمل العيوب الكبرى في سياسات التصنيع الافريقية الحديثة التبعية المفرطة للخارج في الحصول على القدرات اللازمة لصياغة مختلف أنماط البرامج الصناعية وتمويلها والتكنولوجيا اللازمة لها ، وادارتها ، واليد العاملة لها ، وتصميمها واستحداثها وتنفيذها . وثمة اتجاه الى تشجيع التصنيع على أساس سياسات مشتركة بين القطاعات يشوبها عدم كفاية التنسيق وقلة البحث عن فرص التكامل بين عدد كبير من الاقتصادات الافريقية الصغيرة . وقد أدت السياسات الصناعية الماضية والحالية في المنطقة الى قيام هياكل صناعية وطنية تتسم بعدم التجانس وبالتكاليف المرتفعة ، وقلة القيمة المضافة ، وعدم التوازن بين التنمية الصناعية الحضرية والريفية ، وعدم وجود روابط داخلية أمامية وخلفية ، فهي باختصار ضعيفة القوة الدينامية والأثر الهيكلي .

١٧-١٨٦ وقد أدى الافتقار الى الهياكل المؤسسية والتنظيمية المتماسكة ، التي توضح ترابط النشاط الاقتصادي ، الى تأخير جهود كثير من البلدان في وضع وتحديد وتنفيذ التدابير الأساسية للتنمية الصناعية بالمستوى المطلوب .

١٧-١٨٧ وهناك أيضا حاجة عاجلة الى تشجيع استراتيجية تصنيعية متعددة الجنسيات وتمكين البلدان الافريقية من انشاء اطار مشترك للتعاون دون الاقليمي والاقليمي والدولي كجزء من استراتيجية متكاملة تشجّع الاعتماد على النفس والتنمية التي تكفل مواصلة نفسها بنفسها في المنطقة الافريقية .

(ج) السند التشريعي

١٧-١٨٨ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى اللجنة ٢٥٦ (د ـ ١٢) و ٣١٩ (د ـ ١٣) ومن اعلان وخطة عمل ليما .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧ — ١٨٩ ان الاستراتيجية الاساسية التي تشكل المحور الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي هي تقييم كفاية وفعالية السياسات والاستراتيجيات التصنيعية الماضية والحالية والتي ترمي الى الوفاء بالاهداف الاقتصادية الرئيسية المرسومة في المؤتمرات والمشاورات الافريقية والدولية الكبرى. وتشمل هذه الاهداف تحقيق التنمية التي تكفل مواصلة نفسها بنفسها وقدر متزايد من الاستقلال الاقتصادي، والسيطرة على الموارد الطبيعية واستخدامها ، وزيادة قدرات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا لشن حرب فعالة على الشر المزدوج المتمثل في تفشّي الفقر والبطالة .

١٧ — ١٩٠ وسيتم اتخاذ تدابير لتعزيز عنصر السياسة الصناعية المتصل باقامة المؤسسات ، مثل المركز الاقليمي الافريقي للتصميم الصناعي ، والصناعة التحويلية ، وصندوق التنمية الصناعية الافريقية المخطط اقامتهما والمتوقع انشاؤهما في ١٩٧٩ . وتوجد بالاضافة الى هاتين المؤسستين برامج أخرى في اطار أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، سيكون من أثرها تحسين قدرات تقرير السياسة الصناعية في المنطقة الافريقية .

١٧ — ١٩١ وستعقد في بداية ١٩٧٩ ندوة حول السياسات والاستراتيجيات الصناعية في افريقيا . وتسبقها حلقات تدريبية وطنية . وسيعرض تقرير الندوة على الدورة الخامسة للمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا والمؤتمر الخامس لوزراء الصناعة الافريقيين ولجنة المتابعة التابعة لهذا المؤتمر.

١٧ — ١٩٢ واعدادا لهذه الندوة ، ستجرى عدة دراسات عن بعض النواحي الصناعية مثل استعراض السياسات والاستراتيجيات ، والسياسات والاستراتيجيات القطاعية المتكاملة ، والقدرات في مجال تصميم المشاريع الصناعية ، والاحتياجات من اليد العاملة ، والتمويل وعن جدوى انشاء صندوق التنمية الصناعية الافريقي ، والمركز الافريقي للمهندسين الاستشاريين ومركز الادارة ، بما في ذلك أيضا اجتماعات متخصصة وبعثات ميدانية .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٧ — ١٩٣ ستتخذ الخطوات الاولى لصياغة السياسات والاستراتيجيات القطاعية ولتعزيز الاطار المفاهيمي لانماء أفرع صناعية متكاملة . وستجرى في هذا الصدد دراسات اضافية بشأن التقييم والتخطيط ، والتمويل والتكنولوجيا واليد العاملة اللازمة للتنمية الصناعية المتكاملة . وينبغي أيضا مواصلة العمل لانشاء وتعزيز أجهزة رصد مؤشرات التنمية والتعاون الصناعيين . وسيستمر العمل لدعم المؤسسات القائمة ، مثل صندوق التنمية الصناعية الافريقي ومركز التصميم .

١٧ — ١٩٤ وستجرى أيضا دراسات افرادية عن منشآت ومجمعات صناعية ، موجودة ومخططة ، لوضع اقتراحات للنهوض بفرص التكامل وتحقيق الانسجام . كما ستجرى دراسات بشأن صياغة الخطط والسياسات والاستراتيجيات والاهداف القطاعية. وسيتم تكثيف الخدمات الاستشارية بهدف توحيد

Digitized by UNOG Library

اجراءات وزارات الصناعة لتصبح أكثر حساسية تجاه صياغة وتنفيذ استراتيجيات صناعية رشيدة . وستنظم مؤتمرات وأفرقة خبراء عاملة تعنى بنواح مختلفة من التنمية الصناعية المتكاملة وبدور الشركات عبر الوطنية . كما ستنظم دورات تدريبية حول تصميم واستخدام اجهزة وتنظيم وتشجيع الاستثمار .

١٧ — ١٩٥ وسيجرى الاضطلاع كذلك بأنشطة أخرى نابعة عن الندوات والاجتماعات وأعمال المتابعة الخاصة بفترة السنتين السابقة . وقد تشمل هذه الأنشطة تحسين صكوك محددة معينة من صكوك التدابير ، ووضع دراسات افرادية وعقد افرقة عمل حول مواضيع مثل المشاورات والمفاوضات الاقليمية والدولية .

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٧ — ١٩٦ ستجرى دراسات اخرى في اطار تخطيط التنمية الصناعية العامة وسياساتها واستراتيجياتها ، مع التشديد على صياغة وتعزيز السياسات والاستراتيجيات المتكاملة للتنمية الصناعية القطاعية ودون القطاعية ، في حدود اطار ومفهوم التكامل الصناعي على المستوى الوطني وبين بلدان المنطقة الافريقية . وسيرفع الى مؤتمر وزراء الصناعة الافريقيين استعراض منهجي لجوانب محددة من ادارة التصنيع ونوع تكييفاته الواسعة وذلك كمتابعة للندوة ، كما ستقدم تقارير الى المؤتمر . وستعقد مؤتمرات واجتماعات ودورات تدريبية عن ترتيبات التعاقد الصناعي من الباطن ، وعن انتاج المصنوعات للتصدير ، وعن دور الشركات عبر الوطنية ، وعن اتحاد مصارف التنمية الصناعية . وسوف تهدف الدراسات والخدمات الاستشارية الى تطوير وتحسين مؤسسات وخدمات الدعم الصناعي ، وكذلك الى خلق قدرات أكبر على تصميم المشاريع الصناعية وصياغة وتنفيذ برامج قطاعية متكاملة .

(٤) أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ومرجعها التشريعي

١٧ — ١٩٧ لا توجد انشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقّع

١٧ — ١٩٨ من المتوقع في ١٩٨٣ ان قرابة نصف الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا سوف تعكس في خططها للتنمية صياغات السياسة والاستراتيجية التي تبين بوضوح التكييفات اللازمة لتحقيق الاعتماد على النفس والتصنيع المتواصل ذاتيا . وسيقوم عدد اكبر من المؤسسات التقنية والصناعية على المستوى الاقليمي ، وبصفة خاصة على المستوى دون الاقليمي ، بوضع ترتيبات متناسقة لانماء القدرات لمواجهة نطاق متزايد من الانشطة الصناعية . كما انه من المتوقع على المستوى دون الاقليمي الاهتداء ، في اطار التكامل والتخصص الصناعيين ، الى قاعدة اكثر رشادا للتعاون الفعال .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ .. تنمية الصناعات الاساسية

(أ) الهدف

١٧ — ١٩٩ يهدف هذا البرنامج الى مساعدة واضعي السياسة الافريقيين على تعيين خصائص الصناعات الاساسية الموجودة في البلدان الافريقية ، وصياغة الخطط والسياسات والاستراتيجيات والاهداف والبرامج والمشروعات القطاعية ، وتشجيع وانشاء اجهزة مؤسسية ونواة للصناعات الاساسية والمرتبطة المتكاملة على المستويين الوطني ومتعدد الجنسيات ، مع مراعاة الروابط بين القطاعات وبين الاقتصادات .

(ب) المشاكل المطروقة

١٧ — ٢٠٠ يوجد نقص واضح في الصناعات الاساسية في غالبية البلدان الافريقية . وترجع هذه الحالة جزئيا الى ضيق السوق على المستوى الوطني ووفورات الحجم التي تتسم بها الصناعات الاساسية . اذ ان متطلبات الصناعات الاساسية ، من فكرتها الى تشغيلها ، اكثر تعقيدا ومشقة في عوامل مثل التوحيد القياسي ، والمدخلات ، والهيكل التنظيمي ، والتنسيق . وهي تشمل تنمية المواد الخام واستحداث صناعات وهياكل اساسية منتجة للطاقة ، والصناعات الكافية المتنوعة القابلة للتوسع التي تستخدم المنتجات الوسيطة ؛ والمدخلات التقنية ، مثل نسبة عالية من اليد العاملة الماهرة والادارة . فهذه العوامل وغيرها قد ساهمت ولا تزال تساهم في تبعية البلدان الافريقية تبعية مفرطة على الخارج فيما يتعلق بتصميم المشروعات والتكنولوجيا ، والسلع الرأسمالية ، والمدخلات الوسيطة والمهارات والادارة والتمويل .

١٧ — ٢٠١ وليس لدى البلدان الافريقية في كثير من الحالات أى خيار سوى استخدام التكنولوجيا والسلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة التي لا تلائم احتياجاتها الفعلية . وفي هذا الصدد يبدو ان مفهوم الصناعات الاساسية قد ارتبط في هذه المنطقة بوحدات الانتاج الكبير . ولكن لما كان الحجم مسألة نسبية في بعض انواع الصناعات ، فانه يجب التركيز في البداية على المصانع الصغيرة مثل وحدات الصلب والسباكة والحدادة الصغيرة وغيرها من الوحدات التي تنتج قطع الغيار والاجزاء المكونة والملحقات .

(ج) السند التشريعي

١٧ — ٢٠٢ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار الجمعية ٣٢٠٢ (د ـ ٦) وقرارات اللجنة ٢٥٦ (د — ١٢) و ٢٦٧ (د — ١٢) و ٣١٩ (د — ١٣) ومن اعلان وخطة عمل ليما .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧ — ٢٠٣ سيكون قد أصبح من الممكن ، مع حلول نهاية ١٩٧٩ ، تحديد المشاكل والصعوبات

Digitized by UNOG Library

التي تواجه تنمية بعض الصناعات الاساسية والقطاعات الفرعية الاستراتيجية التي يمكن أن يكون لها اقصى أثر على الاقتصاد كله وعلى التغيير الهيكلي المطلوب ، وتستحق بالتالي أولوية في تطويرها . وستشكل في البداية بعثتان ميدانيتان ، الاولى بشأن الصناعات الهندسية والمعدنية ، والثانية بشأن الصناعات الكيماوية ، لزيارة بعض البلدان الافريقية التي تمثل الوضع العام للقيام بدراسات متعمقة حول الحالة الفعلية وامكانيات تحقيق اهداف البرنامج الفرعي .

١٧ — ٢٠٤ وسيكون أهم ناتج هو تقارير البعثتين الميدانيتين . وستعقد اجتماعات خبراء مشتركة بين الحكومات لبحث النتائج والتوصيات الواردة في التقارير . وستعقب هذه الاجتماعات اجتماعات للتشاور بين واضعي السياسة الحكوميين ومؤسسات التمويل ، وغيرها من المؤسسات ، ويتوقع أن تقوم هذه الاجتماعات بصياغة الشكل النهائي للسياسات والاهداف والبرامج والاستراتيجيات المتكاملة لتنمية قطاعات الصناعات الاساسية . وينتظر بالاضافة الى ذلك ان توفر هذه الاجتماعات الخطوط الارشادية لمتابعة العمل بالتوصيات ولا سيما التوصيات المتصلة بالمشاريع التي تحددها البعثتان على الاصعدة الوطني والمتعدد البلدان ودون الاقليمي .

١٧ — ٢٠٥ وستتم عندئذ جميع الانشطة المؤدية الى انشاء المركز الاقليمي الافريقي للتصميم الصناعي والصناعة التحويلية . وستكون قد نظمت دورات تدريبية على تصميم المشروعات وتقييمها وتخطيطها للموظفين الحكوميين المسؤولين عن اعداد المشروعات وتخطيطها وتنفيذها . وسيكون قد شرع في نشر المعلومات والبيانات المتصلة بجميع جوانب الصناعات الاساسية وسيستمر ذلك طوال المدة الباقية من فترة السنتين .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٧ — ٢٠٦ سترتكز الاستراتيجية أساسا خلال فترة السنتين هذه على ترجمة توصيات اجتماعات التشاور حول تقارير البعثتين الميدانيتين الى مشاريع ملموسة . وسيشمل ذلك تقديم المساعدة الى الحكومات الافريقية المعنية في ترويج هذه المشاريع لدى المستثمرين المحتملين ، وفي انشاء الشركات الافريقية متعددة الجنسية ، واقامة و/أو تعزيز غير ذلك من المؤسسات اللازمة لتنفيذ البرامج القطاعية . كما سيشرع في عدد من الدراسات حول تصميم المشروعات والتكنولوجيا والخدمات الاستشارية واعداد العقود والسلع الرأسمالية والمهارات والادارة والتمويل والتنظيم واعادة وزع الانتاج الصناعي . وستجرى تحقيقات ودراسات جدوى اكثر تحديدا لزيادة تنمية الروابط التي تقوّى التعاون الموجه نحو اتخاذ التدابير بين الدول الافريقية على المستوى دون الاقليمي .

١٧ — ٢٠٧ وسوف ينطوي تنفيذ هذه الدراسات والانشطة على عقد عدد من الاجتماعات بين المسؤولين الحكوميين على مستوى اتخاذ القرارات . وقد تتخذ هذه الاجتماعات شكل أفرقة عمل للتخطيط الوطني في القطاع المعني أو لعوامل الانتاج المحلية والشركات الحكومية ، ولانشاء مؤسسات متعددة الجنسيات وللمشاورات والمفاوضات مع وكلاء الاستثمار الاجنبي .

Digitized by UNOG Library

١٧ — ٢٠٨ وبالاضافة الى ذلك ، ستنظم ندوات وحلقات تدريبية حول تخطيط وبرمجة الصناعات متعددة الجنسيات ودراسة استقصائية عن الاسواق والتنبؤ بها ، واعداد المشاريع وتقييمها وتنفيذها ، وذلك للموظفين المسؤولين عن المشاريع والعاملين في الشركات الافريقية المتعددة الجنسيات وفي المؤسسات الحكومية (الشركات الحكومية ومصارف التنمية) وغير ذلك من المستثمرين المحتملين ، العامين منهم والخاصين .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٧ — ٢٠٩ سيكون التركيز الاساسي في فترة السنتين هذه على دفع المشاريع التي اقرت على طريق التنفيذ . وستقدم لهذا الغرض المساعدة للشركات الافريقية متعددة الجنسيات في مجال الانشطة التي تسبق تنفيذ المرافق المادية .

١٧ — ٢١٠ وسيشرع في دراسات الجدوى بالتعاون مع المهتمين من مؤسسات التمويل والمستثمرين . كما ستجرى دراسات على الشراء والتعاقد في المجال متعدد الجنسيات ، والشراء بكميات كبيرة ، والتعاقد من الباطن والخطوط الارشادية لتقييم العروض . . الخ . وتشمل الأنشطة الاخرى اعداد وتقييم وثائق العطاء وتعبئة التمويل والاهتداء الى الشركات والتفاوض معها ، وتحديد الاحتياجات من الموظفين التقنيين والاداريين .

١٧ — ٢١١ وستدعى الى الانعقاد اجتماعات للمفوضين في صدد المشاريع متعددة الجنسيات ، تسبقها اجتماعات للخبراء الافريقيين ، بغية بحث واصدار المقررات النهائية بشأن تنفيذ المشاريع التي قد تبرر دراسات الجدوى تحقيقها . وستعقد ايضا اجتماعات مماثلة لاقامة مؤسسات دون اقليمية او اقليمية ، او كليهما ، على المستوى القطاعي الفرعي . كما ستنظم عدد من البرامج التدريبية مع التشديد على تدريب الموظفين التقنيين والاداريين اللازمين للصناعات المحددة التي يتقرر انشاؤها ولاعداد وتقييم العقود الصناعية .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٧ — ٢١٢ لا توجد انشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٧ — ٢١٣ من المتوقع ان تؤدي الانشطة المبينة اعلاه الى روابط امامية وخلفية من الروابط التي تلازم تنمية الصناعات الاساسية المتكاملة ، والى زيادة تنمية صناعات وقطاعات اخرى بانتاج السلع الوسيطة الاساسية مثل قطع الغيار والاجزاء والملحقات والآلات المكنبة والآلات الزراعية وغيرها من معدات التعدين والنقل . وكل ذلك قد يعني زيادة القيمة الداخلية المضافة الى اقصى حد وايجاد فرص اكبر للعمالة .

Digitized by UNOG Library

١٧ — ٢١٤ وبالاضافة الى ذلك سوف توفر وتنتشر المشروعات التي يمكن تمويلها عن طريق المصارف ، كما يزداد اشتراك الشركات الافريقية متعددة الجنسيات (التي ستنشأ) ومصارف التنمية الاقليمية ودون الاقليمية وغير ذلك من مؤسسات التمويل ومعاهد البحوث . وعلى نحو اكثر تحديدا ، فانه من المتوقع ان يؤدّى تنفيذ مثل هذه المشروعات الى ترشيد وزيادة انماء الصناعات القائمة والى انشاء صناعات جديدة متكاملة على المستويات الوطني والمتعدد الجنسيات ودون الاقليمي ، مع مراعاة التكامل والتخصص .

البرنامج الفرعي ٣ — الصناعات المرتبطة بالزراعة والقائمة على الحراجة

(أ) الأهداف

١٧ — ٢١٥ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات الافريقية على تعيين المشروعات المتكاملة الوطنية ومتعددة الجنسيات الخاصة بالصناعات المرتبطة بالزراعة والقائمة على الحراجة ، وصياغة هذه المشروعات وتقييمها وتشجيعها وسرعة تنفيذها ، وعلى تحديد الروابط بين مختلف القطاعات الفرعية وداخل كل قطاع فرعي منها ، وعلى تسويق المنتجات المصنعة واختيار واستحداث التكنولوجيا ، واقامة وتعزيز اجهزة التشغيل الوطنية والاقليمية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٧ — ٢١٦ لا شك ان غالبية البلدان الافريقية لا تتمتع بالاكتفاء الذاتي في احتياجاتها الغذائية ، وقد أدى الضياع الناتج عن نقص مرافق الحفظ والتخزين والتعبئة وعدم استخدام المنتجات الثانوية ، وكذلك قلة المشاريع التي يمكن تمويلها عن طريق المصارف وعدم كفاية صياغة المشاريع وتحليلها ، او ادى منها الى زيادة التبعية على الواردات من المنتجات الغذائية والخشبية المصنعة . وفي حالات عديدة كان من أثر عدم كفاية خدمات ومؤسسات الدعم مثل التسويق وتدريب العمال المهرة والصيانة ، وكذلك نقص المواد الخام ، او عدم استخدام الطاقات الانتاجية المقامة فعلا استخداما كاملا . كما ان استغلال موارد الحراجة دون تمييز وحقوق الامتياز غير المشجعة من الامور التي حالت ولا تزال تحول دون تنمية موارد الحراجة والصناعات القائمة على الحراجة .

١٧ — ٢١٧ وتدعو الحاجة كذلك الى تنمية صناعات متكاملة مرتبطة بالزراعة او قائمة على الحراجة والى تخطيط وبرمجة هذه الفروع لتحديد صلاتها بالقطاعات الصناعية الاخرى ولتحسين استخدام الموارد الوطنية لتنمية هذه القطاعات .

(ج) السند التشريعي

١٧ — ٢١٨ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى اللجنة ٢٥٦ (د — ١٢) و ٣١٩ (د — ١٢) ، ومن قرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ — ٦) و ٣٢٠٢ (د إ — ٦) وكذلك من اعلان وخطة عمل ليما .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧ — ٢١٩ ستركز الاستراتيجية اولا على تقليل اعتماد المنطقة على الواردات من الاغذية والمنتجات الخشبية وعلى رفع الطاقات من حيث صياغة وتنفيذ المشاريع الانتاجية في هذا الحقل .

١٧ — ٢٢٠ ويجب بذل مجهود هائل لمواصلة استعراض وتحديد البرامج القطاعية الفرعية واختيار ما ينفذ منها ، مثل الحبوب والزيوت والشحوم والخضر والفاكهة ومنتجات الالبان واللحوم والاسماك وعلف الحيوان وصناعات نشر الخشب وعجينة الورق والورق .

١٧ — ٢٢١ وسيتم ، على أساس الاستعراضات القطاعية ، تنظيم اجتماعات للخبراء الحكوميين وغير ذلك من الاجتماعات لبحث وصياغة اطار السياسة لتنمية البرنامج الفرعي ولتحديد العناصر الجديرة بالاولوية في القطاعات الفرعية .

١٧ — ٢٢٢ وستكون قوائم احصاء المصانع الموجودة في مجال الصناعات المرتبطة بالزراعة والصناعات القائمة على الحراجة وكذلك أدلة مرافق البحث والتدريب قد استوفيت وسيستمر نشر هذه المعلومات وغيرها من المعلومات والبيانات المفيدة .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٧ — ٢٢٣ ستركز الاستراتيجية على تحديد مشاريع اعداد دراسات واستعراضات تسبق دراسات الجدوى ، وتخطيط القطاع ، ووضع آليات التنفيذ ، ودراسات عن صياغة السياسة القطاعية من حيث التكامل والتخصص . وانشاء شركات افريقية متعددة الجنسيات وكذلك استخدام التكنولوجيات المناسبة .

١٧ — ٢٢٤ وبالاضافة الى مساعدة الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ستعقد أفرقة عمل فنية تضم خبراء حكوميين لدراسة المشاكل واقتراح التدابير ولبحث امكانيات التكامل والتخصص بين البلدان الافريقية والروابط بين عناصر القطاع الفرعي الواحد وبين القطاعات الفرعية في مجموعها فيما يتعلق بقطاعات فرعية محددة . وستنظم ايضا افرقة العاملة على مستويات مختلفة بما في ذلك التخطيط الوطني للقطاع وعوامل الانتاج المحلية والشركات الحكومية واقامة مؤسسات متعددة الجنسيات .

١٧ — ٢٢٥ وعلى اساس اقتراحات المشاريع النابعة عن الاجتماعات المبينة اعلاه ، ستتخذ خطوة اولى لاعداد دراسات تسبق دراسات الجدوى ، ودراسات جدوى ، سيعقبها الشروع في عقد اجتماعات تفاوض بين الشركات الافريقية متعددة الجنسيات والمستثمرين الذين يهمهم الامر حول انشاء صناعات مرتبطة بالزراعة او صناعات قائمة على الحراجة . ومن المتوقع عقد حلقات تدريبية بشأن اعداد وتقييم وتنفيذ مشاريع الصناعات المرتبطة بالزراعة او الصناعات القائمة على الحراجة .

Digitized by UNOG Library

١٧ — ٢٢٦ وستجرى دراسة عن اختيار وتكييف واستخدام التكنولوجيات المناسبة في هذا القطاع .

١٧ — ٢٢٧ وستوجه عناية خاصة لأنشطة المتابعة المتعلقة بالمشاريع الداخلة في نطاق مراكز البرمجة والتشغيل المتعددة الجنسيات(٩) ، وخاصة مشروع وادى روزيزى ، وهو مشروع صناعي مرتبط بالزراعة ، ومشروع تصنيع الاسماك في بحيرتي تنجانيقا وكيفو والتنمية المتكاملة لمشروع مصائد الاسماك في حوض نهر تكانا بين اثيوبيا وكينيا واقامة صناعات لتجهيز الارز والقمح والبن والفواكه والخضر والبذور الزيتية والاسماك فيما يتعلق بمشروع التنمية الريفية المتكاملة المشترك بين تنزانيا وزامبيا .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٧ — ٢٢٨ ستركز الاستراتيجية على استمرار الانشطة التي تهدف الى تقليل اعتماد المنطقة على الواردات الغذائية ، كما ستركز على اعادة توزيع الصناعات الانتاجية من البلدان المتقدمة النمو الى المنطقة الافريقية وعلى صياغة اقتراحات التدابير التي تهدف الى زيادة تعزيز الروابط بالقطاعات الاخرى والى تقوية التعاون فيما بين البلدان النامية .

١٧ — ٢٢٩ وستستمر المساعدة على اعداد دراسات الجدوى فيما يتعلق بصناعات الحبوب والزيوت والشحوم والفواكه والخضر واللحوم والاسماك والجلود والمنتجات الجلدية والواح الالياف والخشب المنشور والاثاثات واللب والورق . وستجرى دراسة بشأن اعادة توزيع الصناعات في هذا القطاع .

١٧ — ٢٣٠ وستقدم المساعدة لتعيين وتدريب الموظفين التقنيين والاداريين اللازمين لاقامة وتشغيل مشاريع محددة .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

لا توجد انشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقّع

١٧ — ٢٣٢ من المتوقع ان تؤدى هذه الانشطة الى زيادة تماسك تنويع القطاع الصناعي والى تنمية عاجلة للصناعات المرتبطة بالزراعة او القائمة على الحراجة ، مما يقلل من اعتماد البلدان الافريقية على استيراد المنتجات الغذائية والخشبية المجهزة والى تحويل المواد الخام المحلية الى منتجات نهائية بدلا من تصديرها دون تجهيز . كما انها ستؤدى الى تحسين المستويات الغذائية لسكان الريف ، خاصة بتوفير التغذية الكافية للأطفال والفقراء . ولا بد أن يساعد استخدام المنتجات الثانوية الزراعية الذى سوف يقلل من ضياع الموارد الزراعية الى أدنى حد ويؤدى الى تنويع الانتاج الصناعي ، الى زيادة كبيرة في القدرة الانتاجية في هذا القطاع وفي قدرته على ايجاد فرص العمل .

---

(٩) مراكز البرمجة والتشغيل المتعددة الجنسيات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٤ - الصناعات الصغيرة

(أ) الهدف

١٧ - ٢٣٣ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات على صياغة سياسات وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية ، وعلى وضع وتنظيم برامج وحلقات دراسية وندوات للتدريب الصناعي في مجال تكامل الصناعات الصغيرة مع الصناعات الأساسية المتوسطة والكبيرة وفي استخدام التكنولوجيا المناسبة واقامة مؤسسات وخدمات الدعم .

(ب) المشاكل المطروقة

١٧ - ٢٣٤ مما يعوق التصنيع في عدد كبير من البلدان الافريقية صغر حجم الأسواق الوطنية وعدم توفّر المهارات والتكنولوجيا وعدم كفاية الهياكل الاساسية ، مما يستدعي تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة ولا سيما في أقل البلدان الافريقية نموا . ولذلك ينبغي في هذه البلدان وضع تشديد كبير على الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية التي يجب أن تقوم بأدوار أساسية في النمو الاقتصادي العام وفي زيادة استعمال المدخلات المحلية ، وتخفيض تدفق السكان من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية .

١٧ - ٢٣٥ وتدعو الحاجة الى ادخال وتكييف التكنولوجيا الوسيطة عن طريق التعاقد من الباطن وتدريب اليد العاملة واقامة الخدمات المؤسسية المساعدة وتوزيع المؤسسات الصناعية وتشجيع النمو الديناميكي للصناعات الصغيرة والصناعة الريفية .

(ج) السند التشريعي

١٧ - ٢٣٦ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة ٢١٨ (د - ١٢) و ٢٥٦ (د - ١٢) و ٣١٩ (د - ١٣) ومن اعلان وخطة عمل ليما .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٦

١٧ - ٢٣٧ ستتألف الأنشطة أساسا من تشجيع اقامة خدمات دعم مؤسسية ومن تحديد وتنظيم وتنمية الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية وتدريب اليد العاملة ونشر المعلومات .

١٧ - ٢٣٨ وستكون قد نظمت زيارات دراسية الى بلدان مختارة من خارج المنطقة تتناول تنظيم الصناعات الصغيرة في اطار التنمية الريفية المتكاملة ، يشترك فيها المسؤولون الأفارقة عن الصناعات الصغيرة . وكذلك سيتم اعداد دراسات عن السياسات والمؤسسات والأجهزة التي تهدف الى تشجيع وانشاء صناعات صغيرة وصناعات ريفية ، وعن استعمال التعاقد من الباطن لتنمية هذه الصناعات . كما ستكون نظمت ندوة عن استخدام التعاقد من الباطن .

Digitized by UNOG Library

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٧ — ٢٣٩ ستركز الاستراتيجية على تعبئة المساعدة لتشجيع انماء اليد العاملة واقامة أجهزة مؤسسية مناسبة لتهيئة خدمات الدعم اللازمة وخاصة المعلومات عن الاسواق وطرق التسويق وتوريد المواد الخام ومصادر التمويل والاجهزة والمعدات .

١٧ — ٢٤٠ وستشمل المشاريع تعيين فرص انشاء الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية ، بما في ذلك دراسات افرادية عن الملكية الصناعية والتعاونيات وخدمات الارشاد ، واستخدام التعاقد من الباطن واعداد مشاريع نموذجية وخطوط ارشادية للارتقاء بالصناعات الصغيرة والصناعات الريفية ، وتهيئة التكنولوجيا المناسبة . وسيعقد عدد من الحلقات التدريبية والندوات الدراسية عما يتصل بالأمر من نواحي الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية ، وسيضطلع بزيارة دراسية مماثلة للزيارة المذكورة أعلاه .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٧ — ٢٤١ ستبرز الاستراتيجية أهمية التكامل بين الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية وبين الصناعات المتوسطة والكبيرة . ونظرا لما تقدم ستجرى دراسة تحليلية لتعيين فرص الوصل بين الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية من ناحية ، والصناعات المتوسطة والكبيرة والأساسية ، من ناحية أخرى ، كخطوة نحو تحسين و/أو انشاء روابط خلفية وأمامية بينها . وسيعقد اجتماع لتشجيع الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية على أساس الدراسات التي ستجرى خلال فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ عن بعض الحالات المعينة . بالاضافة الى ذلك ، ستنظم ندوات وحلقات تدريبية على نواح مختلفة من الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية ، تتناول بصفة خاصة خدمات الدعم المؤسسية والتسهيلات الائتمانية ووحدات الارشاد والصيانة والاختبار المتنقلة .

'٤' انشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٧ — ٢٤٢ لا توجد انشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٧ — ٢٤٣ ينبغي ان يضع هذا البرنامج الفرعي الاساس لنمو اقتصادي اكثر سرعة ، خاصة في اقل البلدان نموا ، وينبغي ان يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحسين مستويات معيشة أهل الريف وفي تخفيض تدفقهم نحو المناطق الحضرية وفي ضمان توزيع جغرافي متوازن للصناعات ، وذلك عن طريق توفير العمالة والفرص البديلة .

١٧ — ٢٤٤ ومن شأن تهيئة الفرص امام الزراع لزيادة وتنويع انتاجهم من السلع الزراعية اللازمة كمدخلات للصناعات الصغيرة والصناعات الريفية واستخدام المنتجات الزراعية الثانوية ، ان تحدث زيادة في دخل الزراع ، مما سيهيئ بدوره أسواقا أوسع لمنتجات الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج د — اللجنة الاقتصادية لأوروبا

ألف — التنظيم

١ — الاستعراض الدولي الحكومي

١٧ — ٢٤٥ تستعرض اللجنة الاقتصادية لاوروبا التي تجتمع كل سنة اعمال الامانة العامة في هذا البرنامج ، وكان آخر اجتماع عقدته اللجنة في نيسان/ابريل ١٩٧٨ . ولم توافق اللجنة على هذه الخطة .

٢ — الامانة

١٧ — ٢٤٦ وحدة الامانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة الصناعة التي كانت تضم ١٢ موظفا من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، ولم تكن تكاليف وظيفة اي منهم تدفع من مصادر خارجة عن الميزانية . ولم تكن للشعبة اية فروع في ٣١ كانون الاول / ديسمبر١٩٧٧ .

٣ — الانجازات المتوقعة

١٧ — ٢٤٧ ينتظر الانتهاء من عناصر البرنامج التالية الواردة بيانها في الفقرة ٦ — ٢١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ (١٠) .

'١' في ١٩٧٨ — ١٩٧٩ :

١ — ١ ؛ ١ — ٢ ؛ ١ — ٣ ؛ ١ — ٤ ؛ ١ — ٥ ؛ ٢ — ٢ ؛ ٣ — ١ ؛ ٣ — ٢ ؛
٣ — ٣ ؛ ٣ — ٤ ؛ ٣ — ٧ ؛ ٣ — ٩ ؛ ٤ — ١ ؛ ٤ — ٢ ؛ ٤ — ٣ ؛ ٦ — ١ ؛

'٢' في ١٩٨٠ — ١٩٨١

٤ — ٤

---

(١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الاول .

Digitized by UNOG Library

باء ـ التنسيق

١ ـ التنسيق الرسمي داخل الامانة

١٧ ـ ٢٤٨ يستمر التنسيق مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومع بعض اللجان الاقليمية الاخرى . ويشارك مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في اجتماعات اللجنة الاقتصادية لاوروبا المتعلقة بالصناعة ، كما تشارك شعبة الصناعة باللجنة الاقتصادية لاوروبا فيما يتصل بعملها من اجتماعات المؤتمر والمنظمة .

جيم ـ تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٧ ـ ٢٤٩ ينتظر ان يكون الاتجاه فيما يتعلق بالنسب المئوية للموارد التي ستخصص للبرامج الفرعية على النحو المبين بصورة تقريبية في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسب المئوية)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨ — ١٩٧٩			١٩٨٠ — ١٩٨١			١٩٨٢ — ١٩٨٣		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ — التخطيط متوسط الاجل والتخطيط طويل الاجل	٢٠	—	٢٠	٢٠	—	٢٠	٢٠	—	٢٠
٢ — تبادل المعلومات	٢٠	—	٢٠	٢٠	—	٢٠	٢٠	—	٢٠
٣ — دراسة بعض المشاكل المختارة	٤٠	—	٤٠	٤٠	—	٤٠	٤٠	—	٤٠
٤ — المشاكل البيئية ومشاكل الاقتصاد في الموارد	٢٠	—	٢٠	٢٠	—	٢٠	٢٠	—	٢٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Digitized by UNOG Library

دال ـ سرد البرامج الفرعيـــة

البرنامج الفرعي ١ ـ التخطيط المتوسط الاجل والتخطيط الطويل الاجل

(أ) الهدف

١٧ ـ ٢٥٠ هدف هـذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الحكومات في التخطيط المتوسط الاجـل والتخطيط الطويل الاجل في صناعة الصلب والصناعات الكيماوية والهندسية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧ ـ ٢٥١ يحتاج الامر الى معرفة الاحتمالات الاقتصادية واحتمالات السوق حتى يتمكن القائمون على هذه الصناعات من تخطيط برامج تنميتها في المستقبل .

(ج) السند التشـريعي

١٧ ـ ٢٥٢ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة ١ (د ـ ٣٢) .

(د) الاستراتيجية والناتج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧ ـ ٢٥٣ بنهاية عام ١٩٧٩ سيكون قد انتهى التعاون مع كبار المستشارين الاقتصاديين لحكومات اللجنة الاقتصادية لاوروبا في اعداد الصورة العامة للاحتمالات الاقتصادية في المنطقة الاقليمية للجنة الاقتصادية لاوروبا حتى عام ١٩٩٠ . كما ستكون قد تمت دراسة الاحتمـالات طويلة الاجل بالنسبة للانتاج والاستهلاك والتجارة الدولية في فروع مختارة من المنتجـات الهندسية . وتنتهي الامانة في عام ١٩٧٩ من دراسة بدأتها في عام ١٩٧٧ عن حفظ الطاقـة في الصناعات الكيماوية . وستكون قد عقدت في بولندا بدعوة من حكومتها في عام ١٩٧٩ الحلقـة الدراسية الخاصة بنظم البرمجة والتخطيط طويل الاجل لتنمية الصناعات الكيماوية .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ ـ ١٩٨١

١٧ ـ ٢٥٤ يحتمل ان تقرر لجنة الصلب تنفيذ المشروع الخاص بوضع احتمالات صناعة الحديـد والصلب على المدى الطويل بأن تبدأ العمل في دراسة امكانية وضع منهج لتقدير احتمالات المستقبل في صناعة الصلب . ويحتمل ان تبدأ لجنة الصناعات الكيماوية العمل في وضع دراسة عن هـذه الصناعات ودورها في انتاج الطعام في المستقبل .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣

١٧ ـ ٢٥٥ بعد الانتهاء من الدراسة الخاصة بالصناعات الكيماوية ودورها في انتاج الطعـام في المستقبل ، ستعقد حلقة دراسية لمتابعة النظر في جوانب معينة من الدراسة والقاء الضـوء

Digitized by UNOG Library

عليها بغرض صياغة توصيات محددة . وتبحث لجنة الصلب احتمالات صناعة الحديد والصلب على المدى الطويل على اساس بعض الدراسات والورقات المتضمنة للمعلومات الاساسية بقصد وضع بعض الاسقاطات طبقا لنهج تم وضعه في اجتماع لبعض الخبراء في مناهج التنبؤ .

(٤) أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية، وموجبها التشريعي

١٧ ـ ٢٥٦ لا توجد في خطة البرنامج الفرعي هذه أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٧ ـ ٢٥٧ من المتوقع ان يساعد التعاون بين الحكومات فيما يتعلق باحتمالات هذه الصناعات الثلاث على المدى المتوسط والمدى الطويل صانعي القرارات (في القطاعين العام والخاص) على اجراء اختيار رشيد فيما يتعلق بالاستثمارات .

البرنامج الفرعي ٢ ـ تبادل المعلومات

(أ) الهدف

١٧ ـ ٢٥٨ هدف هذا البرنامج الفرعي هو تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالتطورات الجارية في صناعة الصلب والصناعات الكيماوية والهندسية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧ ـ ٢٥٩ ينبغي تنسيق المعلومات المتاحة حاليا عن اتجاهات الصناعات الثلاث على المدى القصير وتحليلها طبقا لمنهج موحد حتى يمكن الوصول الى خلاصة تمثل خير ما فيها جميعا عن طريق المقارنات الدولية .

(ج) السند التشريعي

١٧ ـ ٢٦٠ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة ١ (د ـ ٣٢) .

(د) الاستراتيجية والناتج

(١) الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧ ـ ٢٦١ يستمر عقد الاجتماعات السنوية للجنتي الصلب والصناعات الكيماوية . ويعقد خبراء الصناعات الهندسية عددا من الاجتماعات الاخرى المخصصة . وتستمر الانشطة التالية :

Digitized by UNOG Library

اعداد ونشر مجلة سوق الصلب (Steel Market Review) : ونشرة احصاءات الصلب (Bulletin of Steel Statistics) (سنوية) ؛ واعداد ونشر المجلة السنوية للصناعات الكيماوية (Annual Review of the Chemical Industry) ؛ ونشرة صادرات وواردات المنتجات الكيماوية (Bulletin of Exprots and Imports of Chemical Products) ؛ واعداد النشرة السنوية لاحصاءات التجارة الدولية بالمنتجات الهندسية (Annual Bulletin of Statistics on International Trade in Engineering Products) وتستكمل في عام ١٩٧٧ دراسة عن التغيرات الهيكلية في صناعة الصلب ؛ ويستمر العمل من اجل تحسين المنهج الاحصائي وقابلية البيانات للمقارنة .

'٢' الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٣

١٧ — ٢٦٢ تنفذ في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٣ أنشطة مماثلة لما يجرى تنفيذه في فترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ .

'٣' انشطة الاستراتيجة التي يرجح أن تكون ذات فائدة حدية ، وموجبها التشريعي

١٧ — ٢٦٣ لا توجد في خطة البرنامج الفرعي هذه انشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٧ — ٢٦٤ من المتوقع ان يؤدى التعاون مع مؤتمر الاحصائيين الاوروبيين الى زيادة تحسين قابلية البيانات للمقارنة ، وان يستمر توزيع معظم المنشورات التي تصدر تحت هذا البرنامج على نطاق واسع بين الجمهور .

البرنامج الفرعي ٣ — دراسة بعض المشاكل المختارة

(أ) الهدف

١٧ — ٢٦٥ هدف هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الحكومات الاعضاء في القيام بدراسة منسقة لبعض المشاكل الاقتصادية والتكنولوجية المختارة في صناعة الصلب والصناعات الكيماوية والهندسية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧ — ٢٦٦ في كل من القطاعات الصناعية الثلاثة التي سبق ذكرها تتطلب المشكلات ذات الاولوية ، وخصوصا المشاكل ذات الطبيعة التكنولوجية ، اشتراك الحكومات الاعضاء في دراستها بغية التوصل الى حلول مناسبة .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١٧ ـ ٢٦٧ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة ١ (د ـ ٣٢) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧ ـ ٢٦٨ بنهاية عام ١٩٧٩ سيكون قد تم انجاز معظم المشروعات التي يجرى العمل فيها حاليا .

(أ) ففيما يتعلق بالصناعات الهندسية تكون المشروعات الرئيسية التي تم انجازها هي عقد ندوة عن الاتجاهات التكنولوجية ـ الاقتصادية في استحداث معدات يمكن نقلها جوا للزراعة وغيرها من مجالات اخرى منتقاة من مجالات الاقتصاد الوطني وندوة عن الوضع الراهن واتجاهات المستقبل فيما يتعلق باستخدام معدات المناولة الكهربائية ـ الميكانيكية في الصناعات الهندسية .

(ب) وستستكمل في عام ١٩٧٩ دراسة عن استخدام المواد الكيماوية في تشييد المباني السكنية والانشاءات الصناعية .

(ج) ستنجز ثلاثة مشروعات متعلقة بصناعة الصلب ، وهي دراسة عن زيادة استخدام العمليات المتصلة في صناعة الحديد والصلب ؛ ودراسة عن المشكلات التكنولوجية ـ الاقتصادية في استخدام الخردة في صناعة الحديد والصلب ؛ وندوة تعقد في تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٧٨ عن الجوانب الاقتصادية والتقنية لتطبيق اساليب الحاسب الالكتروني في العمليات الصناعية المتصلة بالحديد والصلب ؛ كما ستعقد ندوة في لكسمبرغ في عام ١٩٧٩ عن استخدام الصلب في الاشغال العامة والهياكل الاساسية والتشييد .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ ـ ١٩٨١

١٧ ـ ٢٦٩ ستعقد في ايطاليا في عام ١٩٨٠ ندوة عن الجوانب التكنولوجية ـ الاقتصادية للتجديد في عمليات التصنيع وفي المنتجات بالنسبة للصناعات الهندسية . وفي ميدان الصناعات الكيماوية تنتهي في عام ١٩٨١ دراسة عن تكنولوجيا التخمّر ، بما في ذلك انتاج البروتينات الاصطناعية . وتستمر لجنة صناعة الصلب في دراسة مشروعين ينتهي العمل فيهما خلال هذه الفترة : دراسة عن استخدام خامات الجديد منخفضة الرتبة ، وأخرى عن انتاج وتوريد فحم الكوك الفلزى . وسيكون استخدام الصلب في أحواض بناء السفن موضوع ندوة تعقد في بولندا عام ١٩٨٠ .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣

١٧ ـ ٢٧٠ ستعقد ندوة عن موضوع يتناول مشكلة مختارة في مجال الصناعات الهندسية ، وسينتهي

Digitized by UNOG Library

وضع دراسة عن اتجاهات السوق واتجاهات تقسيم العمل الدولي في صناعة السيارات (بما في ذلك الاشتراك في انتاج الاجزاء الرئيسية لهذه المنتجات) ؛ وخاصة الصلات بين الشرق والغرب . وستنتهي لجنة الصناعات الكيماوية من وضع دراسة عن الاسمدة المطلوبة لتلائم ظروف البلدان النامية من حيث التربة والمحاصيل وغيرهما . وينتهي العمل في دراسة عن استخدام الاجزاء الخفيفة الوزن في البناء .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية، وموجبها التشريعي

١٧ - ٢٧١ لا توجد في خطة البرنامج الفرعي هذه انشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٧ - ٢٧٢ من المتوقع ان يساعد هذا البرنامج الفرعي الحكومات الاعضاء في ايجاد حلول للمشاكل المطروقة .

البرنامج الفرعي ٤ - مشاكل البيئة والاقتصاد في استخدام الموارد

(أ) الهدف

١٧ - ٢٧٣ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات الاعضاء في حل عدد مختار من مشاكل البيئة والمشاكل المتعلقة بالاقتصاد في استخدام الموارد بالنسبة لصناعة الصلب والصناعات الكيماوية والهندسية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧ - ٢٧٤ تهتم القطاعات الصناعية الثلاثة المذكورة اعلاه بخفض درجة التلوث المرتبطة بعملية الانتاج فيها او باستخدام منتجاتها . وهي ايضا من القطاعات المستهلكة لكميات كبيرة من المواد الخام والطاقة ، ويمكنها ان تسهم اسهاما ايجابيا في التدابير الخاصة بالاقتصاد في استخدام الموارد .

(ج) السند التشريعي

١٧ - ٢٧٥ ينبع السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة ١ (د - ٣٢) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٧ - ٢٧٦ مع انتهاء عام ١٩٧٩ ستكون قد استكملت غالبية المشروعات التي يجرى تنفيذها حاليا :

Digitized by UNOG Library

(أ) ينتهي في عام ١٩٧٩ اعداد دراسة عن التدابير اللازمة للاقتصاد في استخدام الموارد (خصوصا استخدام المواد الفلزية والمواد غير الفلزية ، الخ) في الصناعات الهندسية .

(ب) بالنسبة للصناعة الكيماوية ، تعقد في الجمهورية الديمقراطية الالمانية عام ١٩٧٨ ندوة عن اعادة استخدام النفايات ذات البليمرات العالية . وفي نفس العام تنظم لجنة الصناعة الكيماوية بالاشتراك مع كبار مستشاري حكومات اللجنة الاقتصادية لاوروبا في مشاكل البيئة ندوة عن مشاكل تلوث الهواء التي تسببها فروع معينة من الصناعة الكيماوية العضوية . وتنتهي في عام ١٩٧٩ دراسة عن استخدام النفايات في الصناعة الكيماوية وبواسطة هذه الصناعة .

(ج) ينتهي اشتراك لجنة صناعة الصلب في دراسة مشكلة تكنولوجيا انخفاض النفايات وانعدام النفايات في صناعة الحديد والصلب التي يقوم بها كبار مستشاري حكومات اللجنة الاقتصادية لاوروبا في مشاكل البيئة .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٧ — ٢٧٧ يتم انجاز دراسة عن حماية السلع الهندسية التي تعمل في ظروف مناخية صعبة (خصوصا الآلات والمعدات الكهربائية) . وتنتهي لجنة الصناعة الكيماوية من دراستين : الاولى عن استخدام المنتجات الطبيعية (كالسلولوز) او منتجات البحر كمواد اولية كيماوية ، والثانية عن استخدام المعالجة الكيماوية في خفض التلوث الجوى الناجم عن اكسيد الكبريت والملوثات الغازية بوجه عام .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٧ — ٢٧٨ ستعقد في عام ١٩٨٢ ندوة عن الجوانب التقنية — الاقتصادية للتدابير المضادة للتآكل في الصناعات الهندسية . وتنتهي لجنة الصناعة الكيماوية في عام ١٩٨٢ من دراسة عن الآثار الضارة بالصحة لمواد كيماوية معينة ، مثل الكلوريد المتعدد الفنيل ، ودراسة عن معايير التلوث الراهنة في صناعة الاسمدة . وتنظم لجنة الصلب ندوة عن الوقاية من تلوث الماء والهواء في صناعة الحديد والصلب .

' ٤ ' انشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٧ — ٢٧٩ لا توجد في خطة البرنامج الفرعي هذه انشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٧ — ٢٨٠ من المتوقع ان يكون البحث عن تقنيات افضل لمنع التلوث والاقتصاد في استخدام الموارد في هذه الصناعات معينا للحكومات الاعضاء على بلوغ أهدافها العامة .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٦ - اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٧-٢٨١ تستعرض اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية التي تجتمع كل سنتين أعمال الامانة العامة في هذا البرنامج . وكان آخر اجتماع عقدته اللجنة في نيسان/ابريل - ايار/مايو ١٩٧٧ . هذا ولم توافق اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية على هذه الخطة .

٢ - الأمانة

١٧-٢٨٢ وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة التنمية الصناعية المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية التي كان بها ١٤ موظفا من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، منهم ٤ موظفين تدفع مرتباتهم من موارد خارجة عن الميزانية . وكان موظفو الشعبة في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ على النحو التالي :

الوحدة التنظيمية	موظفو الفئة الفنية: الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
شعبة التنمية الصناعية المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (سنتياغو ، المكسيك ، بورت اوف سبين)	١٠	٤	١٤

٣ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

(أ) الانجازات المتوقعة

١٧-٢٨٣ ينتظر الانتهاء من عناصر البرنامج التالية الوارد بيانها في الفقرة ٨-٢٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١١).

'١' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩

عناصر البرنامج ١-١ ، و ٢-١ ، و ٣-١ ؛

---

(١١) المرجع نفسه .

Digitized by UNOG Library

'٢' في ١٩٨٠ - ١٩٨١

عنصرا البرنامج ١-٢ ، و ٢-١ .

باء - اعادة التنظيم المترتبة

١٧-٢٨٤ بالنظر الى خصائص البرنامج الفرعي ٢ وطابعه المترابط ، فانه يقترح حذف هـذا البرنامج الفرعي بشكله الراهن على أن يدرج محتواه في البرنامج الفرعي ١ ، وهو ما يتسق بالتالي أيضا مع التوصية القاضية بعدم وضع برامج فرعية تمثل أقل من ٣ من موظفي الفئة الفنية /سنة .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

١٧-٢٨٥ منذ عام ١٩٧٦ ، وهناك اتفاق رسمي للتنسيق مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية بقصد تنفيذ برنامج عمل في القطاع الصناعي عن طريق انشاء شعبة للتنمية الصناعية تكون مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٧-٢٨٦ سيكون هناك كذلك تنسيق وثيق مع منظمة الاغذية والزراعة ، وبصفة خاصة في ذلك الجزء من برنامج العمل المتعلق بالصناعات الزراعية .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

١٧-٢٨٧ كما كان عليه الحال حتى الآن ، فان مثل هذه الانشطة المشتركة ستنفذ بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة عن طريق الفريق المشترك بين منظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي المعني بتخطيط وتنمية الصناعات الحراجية في أمريكا اللاتينية الوارد في البرنامج الفرعي ٣ بوصفه عنصرا من عناصر البرنامج ٣-١ .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٧-٢٨٨ ينتظر أن يكون الاتجاه فيما يتعلق بالنسب المئوية للبرامج الفرعية للموارد التي ستخصص على النحو المبين بصورة تقريبية في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

(بالنسبة المئويـــة)

البرنامـج الفرعـــي	١٩٧٨ – ١٩٧٩			١٩٨٠ – ١٩٨١			١٩٨٢ – ١٩٨٣		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ – ستقبل التنميـــة الصناعية والنظـــام الاقتصادى الدولـــي الجديد	٤٦	٥١	٤٨	٥١	٤٢	٤٨	٤٩	٥٩	٥٣
٢ – التعاون الاقليمي في فروع محددة مـــن الصناعة	٤٧	٢٤	٤٠	٤٢	٣٣	٣٩	٤٦	٢٣	٣٨
٣ – التكامل الصناعي فـــي أمريكا الوسطى	٧	٢٥	١٢	٧	٢٥	١٣	٥	١٨	٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Digitized by UNOG Library

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١- مستقبل التنمية الصناعية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد

(أ) الهدف

١٧-٢٨٩ يتمثل الهدف في امداد بلدان المنطقة الاقليمية بمعلومات ودراسات تساعد في رسم ومتابعة سياسات واستراتيجيات للتصنيع يقصد منها أن تكون متسقة مع أهداف برامج تلك البلدان ومع تلك الاهداف المعبّر عنها في النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وعلى وجه أكثر تحديدا ، في اعلان وخطة عمل ليما .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧-٢٩٠ لقد أسهمت حتى الآن عملية التصنيع في المنطقة ككل اسهاما كبيرا في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . بيد انه رغم ما تحقق من تقدم ، فانه من المعتقد انه يمكن ازاء تزايد احتياجات المنطقة وصف النتائج بأنها غير كافية وجدير بالذكر أيضا ، في هذا السياق ، ان الجهود التي بذلت لم تسفر عن تحسّن في الحالة النسبية للقطاع الصناعي في أمريكا اللاتينية بالمقارنة مع العالم المتقدم النمو ، ولا عن تقلّص في الاختلافات فيما بين البلدان التي تتكون منها المنطقة . وبناء على ذلك فانه يلزم أن تواصل تلك البلدان استحداث السياسات التي تستهدف التعجيل بالتصنيع على أن تؤخذ في الحسبان المشاكل المتصلة بهيكل الانتاج والصادرات من المصنوعات ، والكفاية ، والعمالة ، والتنمية التكنولوجية . كما ان استخدام الموارد وامكانات النمو الى أقصى حد ممكن لا يرتبط بالسياسات فحسب بل انه يرتبط كذلك بتعزيز ومضاعفة التعاون الاقتصادي الاقليمي مع المناطق النامية الأخرى ومع العالم المتقدم النمو .

(ج) السند التشريعي

١٧-٢٩١ ينبع السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٥٧ (د - ١٦) ، و ٣٧٣ (د - ١٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧-٢٩٢ ستكون الحكومات المجتمعة في مؤتمر أمريكا اللاتينية المعني بالتصنيع (١٢) قد نظرت

---

(١٢) عملا بأحكام قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٧٣ (د - ١٧) ، أصبح اجتماع الخبراء الذى كان متوقعا كناتج ١-٢ "٢" في الوثيقة A/32/6 هو مؤتمر أمريكا اللاتينية المعني بالتصنيع .

Digitized by UNOG Library

بالفعل في عنصرى البرنامج ١-١ ، و ٢-١ وستكون النقاط الرئيسية المتصلة بموقف أمريكا اللاتينية تجاه التنمية الصناعية في المستقبل قد نوقشت .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٧-٢٩٣ سيتوقف ، الى حد كبير ، تسلسل الاعمال المتعلقة بفترة السنتين على نتائج عنصر البرنامج ١-٢ المقرر الفروغ منه خلال هذه الفترة ، وعلى النتائج التي ستصل اليها كل من مؤتمر أمريكا اللاتينية المعني بالتصنيع والمؤتمر العام الثالث لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية . ومن المتوقع أن يكون الهدف من وراء هذه الاعمال اجراء تحليل متعمق لمواضيع محددة ذات صلة بالتنمية الصناعية حتى تمكن الافادة من النتائج في توجيه السياسات والأنشطة ، على الصعيدين الوطني والاقليمي ، وصولا الى التعجيل بالعملية واعادة توجيهها في حدود الامكانيات المثلى المتوقعة للمنطقة قرب نهاية القرن .

١٧-٢٩٤ ومن المتوقع ، في هذا السياق ، انه لابد من تركيز الاهتمام على بعض المواضيع المتصلة بالمشاكل الداخلية للقطاع الصناعي - عوامل ووسائل التنمية الصناعية ، والتصنيف ، والعلاقات فيما بين مختلف الصناعات ، والموارد اللازمة للتصنيع وما الى ذلك - وعلى غيرها من المواضيع المتصلة بعلاقاته الخارجية مثل التكامل ، وتصدير المصنوعات ، والتعاون مع المناطق الاخرى النامية منها أو المتقدمة النمو .

١٧-٢٩٥ وبالاضافة الى ذلك فانه تنبغي مواصلة تحليل التقدم والمشاكل في ميدان التصنيع على أساس دائم وربما تبرز من ذلك مواضيع جديدة محددة للنظر فيها .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٧-٢٩٦ بصرف النظر عن مواصلة تحليل التقدم والمشاكل في ميدان التصنيع ، فان النشاط في فترة السنتين هذه سيتركز على الدراسات ذات الأولوية النابعة من الفترات السابقة ومن مسار وآفاق التنمية الصناعية اللتين سبق تحليلهما . وبالمثل ، ستعطى الأولوية الى استعراض نتائج ما أجرى من دراسات على الصعيد الاقليمي حتى تساعد في اتخاذ تدابير محددة لتعزيز التنمية الصناعية وتأمين الاتساق مع أهداف اعلان وخطة عمل ليما .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجّح أن تكون فائدتها حدّية ، وموجبها التشريعي

١٧-٢٩٧ لا توجد أية أنشطة ذات فائدة حدّية في خطة البرنامج الفرعي هذه .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الأثر المتوقع

١٧-٢٩٨ من المتعذر وضع مؤشرات لهذا البرنامج الفرعي تمكّن من تقييم أثره تقييما دقيقا ، الا انه من المتوقع أن يسهم اسهاما كبيرا في وضع خطط واتخاذ تدابير على الصعيدين القطرى والاقليمي بما يمكّن من تعزيز عملية التصنيع ومن التعامل ، في الوقت نفسه ، مع أهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

البرنامج الفرعي ٢ - التعاون الاقليمي في فروع محددة من الصناعة

(أ) الهدف

١٧-٢٩٩ يتمثل هدف هذا البرنامج الفرعي في مساعدة الحكومات في سعيها الى استحداث قطاعات صناعية محددة وزيادة التعاون الصناعي فيما بين بلدان المنطقة ومع البلدان الأخرى ، وامدادها بالأسس التقنية والاقتصادية لمساعدتها في الاشتراك في نظام المشاورات العالمية المحدد في اعلان وخطة عمل ليما .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧-٣٠٠ لم يكن دعم التقدم المحرز في التعاون الصناعي على مستوى فروع منفردة من الصناعة بالدرجة الكافية لتعزيز عملية التصنيع وتوسيع نطاقها ، تلك العملية التي مابرحت ، في الوقت نفسه ، تستحوذ على نصيب أكبر من الناتج الصناعي العالمي .

(ج) السند التشريعي

١٧-٣٠١ ينبع السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٥٧ (د - ١٦) ، و ٣٧٣ (د - ١٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧-٣٠٢ ينبغي أن تكون الدراسات القطاعية لعنصر البرنامج ٢-١ قد انتهت وتم على الصعيد الاقليمي استعراض ما خلصت اليه من استنتاجات في حالتين على الأقل من الحالات : السلع الرأسمالية وربما الصناعات الكيميائية .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٧-٣٠٣ ستستمر الدراسات حسب فروع الصناعة مع اعطاء الأولوية لتلك الفروع التي تعتبر ذات

Digitized by UNOG Library

أهمية بالغة بالنسبة لعملية التصنيع مثل السلع الرأسمالية والصناعات الكيميائية والصناعات الزراعية وصناعة الحراجة . وسيجرى كذلك الاضطلاع بأعمال في الانشطة القطاعية بغية تحديد برامج العمل الاقليمية بالتعاون مع النظام الاقتصادى لأمريكا اللاتينية وفيما يتعلق بمتطلبات نظام المشاورات المنشأ بموجب اعلان وخطة عمل ليما .

١٧—٣٠٤ ونظرا لأن المؤتمر العام الثالث لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية سيعقد خلال فترة السنتين هذه ، عقب مؤتمر أمريكا اللاتينية المعني بالتصنيع وعقب الاجتماع الاقليمي المعني بالسلع الرأسمالية اللذين عقدا في فترة السنتين الماضية ، فانه من المحتمل أن تخرج هذه المؤتمرات بمبادئ توجيهية وأولويات بالنسبة لتلك الأنشطة القطاعية .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٧—٣٠٥ سيتركز نشاط فترة السنتين هذه على امكانية مساعدة الحكومات في وضع وتنفيذ نظم للتعاون الاقليمي على مستوى فروع أو منتجات محددة . كما ان مهام فترة السنتين تشمل كذلك دراسة فروع جديدة محددة بما يتسق مع المبادئ التوجيهية التي وفّرتها الاتجاهات والدراسات السابقة .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجّح أن تكون فائدتها حدّية ، وموجبها التشريعي

١٧—٣٠٦ لا توجد أية أنشطة ذات فائدة حدّية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٧—٣٠٧ من المتعذّر وضع مؤشرات لهذا البرنامج الفرعي بحيث تمكّن من تقييم أثره تقييما دقيقا الا انه من المتوقع أن يسهم اسهاما كبيرا في اقامة مشاريع وتنفيذ أنشطة تنطوى على التعاون بين القطاعات الصناعية وبالتالي على احراز تقدم نحو زيادة نصيب هذه القطاعات أو المنتجات في الانتاج العالمي .

البرنامج الفرعي ٣ ـ التكامل الصناعي في أمريكا الوسطى

(أ) الهدف

١٧—٣٠٨ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة حكومات امريكا الوسطى في رسم السياسات للتصنيع بتنميتها الصناعية ، مع التأكيد بصفة خاصة على تحديد مناطق التخصص والتكامل ، وتحريض وتحسين امكانيات اقامة الصلات بين الصناعات في المنطقة دون الاقليمية وبين الصناعات في بلدان امريكا اللاتينية الاخرى .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

١٧-٣٠٩ رغم التقدم في المحافل الدولية باقتراحات بشأن الآليات والتدابير اللازمة لزيادة نصيب البلدان المتخلفة من التجارة العالمية في المصنوعات ، فان نصيب بلدان أمريكا الوسطى كان ، حتى الآن ، جد هزيل ، ويعود هذا أساسا الى قلة التنوع في صناعاتها ، والافتقار الى المنافسة الصناعية الكافية .

١٧-٣١٠ وعملية التكامل الاقتصادى التي بدأت في الستينات ، وان كانت قد أسهمت في تحول اقتصادات المنطقة ، كما يتبين من التقدم الملحوظ الذى أحرزته في مستوى تصنيعها ، فانها مابرحت ، في ضوء المشاكل الأخيرة ، تؤكد كذلك على عدم كفاية أجهزتها التنسيقية ، وعلى الافتقار الى التكامل في تنمية القطاع الصناعي .

١٧-٣١١ وفضلا عن ذلك فان النمو الصناعي ما انفك يفقد ، فيما يبدو ، قوته الدافعة ، بسبب ما اتخذته ، في الواقع ، عملية التكامل من سمات (تفوق التدابير المالية والجمركية على البرمجة) ، كما انه يعاني ، في الوقت نفسه ، من مشاكل عدم ملاءمة مستويات الكفاية الانتاجية .

١٧-٣١٢ ويلزم ، لمواصلة عملية التصنيع ، البحث عن امكانيات جديدة للنمو في هذا القطاع ، وبصفة خاصة في اطواره الأكثر تقدما ، حيث قد تنشأ عن محدودية حجم الأسواق عقبات خطيرة تعترض سبيل استغلال ما تنطوى عليه الموارد الطبيعية المتاحة في المنطقة من امكانيات صناعية .

(ج) السند التشريعي

١٧-٣١٣ ينبع السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣١٥ (د - ١٥) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧-٣١٤ في نهاية عام ١٩٧٩ ، ستوفر مشاريع البحث السابقة معلومات وافية عن الهيكل الصناعي لمنطقة أمريكا الوسطى وعن الهيكل الصناعي لبلدان أمريكا اللاتينية الأخرى . وفي ضوء ذلك ، سيجرى تقييم التخصص والتكامل الصناعيين .

'٢' الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٧-٣١٥ سيوجه تقرير الى سلطات التخطيط في الحكومات يشير الى آفاق ادماج الصنوعات على نحو ملموس في صادرات امريكا الوسطى عن طريق تأمين الحوافز لانشاء صناعات جديدة والنهوض بها وكفالة التخصص في الصناعات القائمة وتوسيع نطاقها وذلك على أساس المعاملة بالمثل والانصاف في التوزيع فيما بين بلدان المنطقة دون الاقليمية .

Digitized by UNOG Library

١٧-٣١٦ وستقدم سلسلة من الاقتراحات الى سلطات السوق المشتركة لامريكا الوسطى بشأن السياسات والتدابير المشتركة التي ترمي الى التوصل الى اتفاقات بشأن التكامل الصناعي والمبادلات التجارية مع البلدان الاخرى ، ولاسيما مع البلدان المجاورة مثل المكسيك وفنزويلا وبلدان منطقة الكاريبي .

١٧-٣١٧ كما ستظهر سلسلة من الأبحاث عن عدة فروع من فروع الصناعة موجهة الى مقررى السياسة الصناعية لامدادهم بمعلومات عن الحالة الراهنة في بلدانهم وعن امكانات تنميتها ومساعدتهم في تعريف ووضع أنسب اتفاقات التكامل الاقاليمية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٧-٣١٨ ليس من الممكن ذكر أى مؤشر موضوعي لهذا الأثر الا انه من المتوقع ان يتوفر ما ينم عن وجود الامكانيات والبدائل اللازمة للتنمية المتكاملة لفروع محددة من الصناعة عن طريق التخصص المخطط واقامة الصلات مع البلدان الأخرى ومشاريع التكامل . وبالاضافة الى ذلك ، فانه سيكون قد تم وضع أساس للاستراتيجيات القطاعية بحيث تتسق مع الحقائق القائمة وتتمشى مع الموارد المتاحة ومع القيود ذات الطابع التقني والمالي التي تحدد التنمية الصناعية في المنطقة .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٧ ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف ـ التنظيم

١ ـ الاستعراض الدولي الحكومي

١٧-٣١٩ تستعرض أعمال الأمانة العامة في نطاق هذا البرنامج من جانب اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التي تجتمع مرة كل سنة . وعقد آخر اجتماع للجنة في نيسان/ابريل ١٩٧٧ . ولم توافق اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على هذه الخطة ولكنها ستقدم اليها في دورتها الخامسة في شهر أيار/مايو ١٩٧٨ .

٢ ـ الأمانة

١٧-٣٢٠ ان الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والتي كان يعمل فيها ثمانية موظفين من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، تمول وظيفة أحدهم من موارد من خارج الميزانية .

٣ ـ الانجازات المتوقعة

١٧-٣٢١ ينتظر انهاء عناصر البرنامج التالية الوارد وصفها في الفقرة ١٠ ـ ١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ (١٣) .

'١' في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩

عناصر البرنامج ١ ـ ١ ، و ١ ـ ٢ و ٢ ـ ١ و ٢ ـ ٢ و ٣ ـ ١ ، و ٥ ـ ١ .

'٢' في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١

لا شيء

باء ـ التنسيق

١ ـ التنسيق الرسمي داخل الأمانة

١٧-٣٢٢ سيتم تخطيط وتنسيق البرنامج الفرعي ١ المتعلق بالتنسيق الاقليمي في الميدان الصناعي وذلك عن طريق القيام في أواخر فترة السنتين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ بانشاء فرقة عمل أو

---

(١٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/33/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الاول .

Digitized by UNOG Library

فريق عامل للتكامل الاقليمي في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وسيتم النظر أيضا في عناصر البرنامج المتعلقة بتنمية الصناعات الزراعية في ضوء أنشطة اللجنة المتعلقة بالأمن الغذائي . وستخطط مساهمات الشعبة في هذا الشأن وتنسق عن طريق فريق عامل معني بالأمن الغذائي ينتظر أن يشرع في العمل في أواخر ١٩٧٩ . وستخطط أنشطة الشعبة المتعلقة بالتصنيع الريفي وتنسّق عن طريق لجنة تابعة للأمانة معنية بالتنمية الريفية يرتقب انشاؤها في الفترة قيد الاستعراض.

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٧-٣٢٣ عملا بالاتفاق الرسمي الذى يحدد طريقة شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ستنسق جميع أنشطة هذا البرنامج بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أو يتم الاضطلاع بها بالاشتراك معها حيثما أمكن الأمر ، أو بالطريقتين معا .

٣ - الوحدات المتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ :

١٧-٣٢٤ بالاضافة الى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ينتظر الاشتراك في استحداث أنشطة هامة مع منظمة العمل الدولية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، في تنفيذ البرنامج الفرعي ٣ المتعلق بتنمية القوى العاملة في الميدان الصناعي .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٧-٣٢٥ ينتظر أن يكون اتجاه النسبة المئوية في توزيع الموارد على البرامج الفرعية على النحو المبين في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(النسب المئوية)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨ – ١٩٧٩			١٩٧٩ – ١٩٨٠			١٩٨٠ – ١٩٨١		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ – التنسيق الاقليمي في الميدان الصناعي	١٤	٤٠	٢٢	٢٣	٣٤	٢٩	٢٤	٢٨	٢٧
٢ – تنمية فروع صناعة مختارة	٢٩	٤٠	٣٥	٣١	٢٢	٢٦	٢٩	٢٤	٢٦
٣ – تنمية القوى العاملة في الميدان الصناعي	١٤	–	٨	١٥	٢٢	١٩	١٨	٢٤	٢١
٤ – استعراض وتقييم التنمية الصناعية وامكانياتها وتخطيطها وتنفيذها	٤٣	٢٠	٢٥	٣١	٢٢	٢٦	٢٩	٢٤	٢٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

دال ـ سرد البرامج الفرعيـــة

البرنامج الفرعي ١ ـ التنسيق الاقليمي في الميدان الصناعي

(أ) الهـــدف

١٧ـ٣٢٦ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو المساعدة في صياغة مقترحات ملموسة لتنســـيق الجهود المبذولة في سبيل التصنيع ، بما في ذلك التنسيق الاقليمي للسياسات والاستراتيجيـــات والخطط واتباع نهج اقليمي للاستثمار والانتاج في الميدان الصناعي .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧ـ٣٢٧ لا تزال القطاعات الصناعية لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آســيا صغيـــرة نسبيا . فالحصة التي تساهم بها الصناعة التحويلية (ومعظمها من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة) في الناتج القومي الاجمالي لهذه البلدان تتراوح بين ٣ و ١٢ في المائة . وتختلـف الأحـــوال اختلافا أساسيا من بلد الى آخر .

١٧ـ٣٢٨ والصفة المميزة لبلدان النفط ، وهي المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة والى حد ما البحرين وعمان ، هي توافر موارد مالية كبيرة لديها (مستمدة مـــن مبيعات النفط الخام) مع عجز نسبي في الموارد الطبيعية المعروفة الأخرى ، وفـــي الأيـــدي العاملة .

١٧ـ٣٢٩ وعلى الرغم من كون العراق ، وبدرجة أقل الجمهورية العربية السورية ، من البلـدان المنتجة للنفط الخام ، فهما يدخلان ، بسبب هيكلهما الاقتصادي ، في فئة البلدان غير النفطيـة التي تشمل الاردن ولبنان أيضا . ولهذه البلدان الأربعة صفة مشتركة تتمثل في وجود هيكـــل اقتصادي متنوع نسبيا ، يتكون من قطاع زراعي مستقر ، وقطاع للصناعة التحويلية له أثر ظاهر علـــى الاقتصاد . كما أنها تتمتع بميزة نسبية على الفئة الأولى من حيث الموارد البشرية وبالتالي تلعـــب دور المصدّر لليد العاملة الى بلدان النفط .

١٧ـ٣٣٠ والفئة الثالثة من بلدان المنطقة ، أي أقل البلدان نموا ، تتكون من اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية ، وقطاع الصناعة التحويلية فيهما قليل الأهمية .

١٧ـ٣٣١ ومن الجوهري تلافي اهدار الموارد في انشاء صناعات رئيسية بشكل عشوائي على أساس وطني فردي ، دون مراعاة ما هو قائم فعلا من طاقات اقليمية وقدرات كامنة ، هذا فضلا عـــن أن مواطن الضعف في الأسواق الوطنية والافتقار الى المقومات الهيكلية الكافية في عدد كبيـــر مـــن بلدان المنطقة ، أمران يستوجبان التعاون الوثيق على الصعيد الاقليمي . وأخيرا ينبغي ايـــلاء المراعاة الواجبة لحاجات أقل البلدان نموا ، وخاصة فيما يتعلق بتوجيه موارد مالية الـــى اليمـن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية ، وتنمية مواردهما البشرية . ويمكن اتباع نهج اقليمي فـــي

Digitized by UNOG Library

التنسيق داخل اطار العالم العربي بأكمله ، ومنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا جزء منه ، أو على أساس دون اقليمي .

١٧—٣٣٢ وفي ضوء هذه المزايا والمساوئ النسبية لدى الفئات الثلاث من بلدان المنطقة ، يمكن اتباع نهج اقليمي يستهدف تشجيع قدر من التنسيق الاقليمي للسياسات والاستراتيجيات والخطط ، بما في ذلك الاستثمار والانتاج . وكبديل لذلك يمكن تعزيز التعاون الاقليمي الجزئي في شكل مشاريع مشتركة ، يجرى الآن تشغيل عدد منها أو هو قيد التخطيط . ويمكن أن يكون من الجوانب الهامة للتنسيق وفقا لنهج اقليمي أن يتم تحقيق الانسجام والتنسيق وأن تتدفق الموارد المالية والبشرية في داخل المنطقة .

(ج) السند التشريعي

١٧—٣٣٣ يوجد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في الفقرة ١ من الفرع رابعا من قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ٧ — ٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١ — الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧—٣٣٤ بحلول نهاية عام ١٩٧٩ ، ستكون أعمال البحث في ميدان تنسيق خطط وبرامج التصنيع وتقييم المشاريع المشتركة قد حسنت درجة الاطلاع على حقيقة الحالة بشكل يسهم على نحو أكثر فعالية في تخطيط وصياغة سياسات التنمية الصناعية على المستوى الاقليمي . وستكون قد تحددت أنواع النشاط الصناعي التي يمكن تعزيزها على نحو أفضل بواسطة التعاون المخطط المشترك بين الأقطار ، ووضعت الخطوط العامة لما هو لازم من هياكل مؤسسية أساسية مناسبة .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٧—٣٣٥ ستتركز الاستراتيجية خلال هذه الفترة على استحداث نهج محدد لصياغة سياسات اقليمية للتعاون الصناعي وعلى تحديد الامكانيات المتاحة لتعزيز التعاون في صناعات معينة تراعى فيها الموارد الطبيعية المتوفرة والميزات النسبية . وستدرس مسألة تحقيق المزيد من الانسجام والتنسيق فيما بين الخطط الانمائية وستوضع مقترحات لاتخاذ التدابير اللازمة . وسيولي اهتمام خاص لمرحلة صياغة الخطط والبرامج الصناعية ، بما في ذلك الشروع في تنفيذ برامج احصائية على الصعيد الاقليمي لتحسين القاعدة المحاسبية وقاعدة المعلومات . وسيتم ايضا تنظيم تقديم خدمات استشارية للحكومات وكذلك عقد حلقات دراسية تقنية للخبراء والمسؤولين المعنيين بالتخطيط الصناعي . وسيتألف الناتج خلال هذه الفترة من دراسات وتقارير تتعلق بجوانب مختارة من التنسيق الاقليمي في الميدان الصناعي تعد بالدرجة الأولى لمنظمات التكامل الاقليمي والادارات الحكومية .

Digitized by UNOG Library

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٧-٣٣٦ ستعزز الجهود التي وجهت في فترة السنتين السابقة الى تحديد المشاريع الصناعية المشتركة بين الأقطار وذلك بهدف توسيع امكانيات التعاون الصناعي وتقديم قروض وصياغة برامج صناعية على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي . وسيدرس موضوع مشاركة بلدان المنطقة في النهوض ببرامج التعاون الصناعي وانشاء جهاز للتخطيط المشترك وتقرير السياسات على صعيد اقليمي ، مع اقتراح تدابير ملموسة في هذا الشأن .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية، وموجبها التشريعي

١٧-٣٣٧ ليست هناك أنشطة حدية الفائدة في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٧-٣٣٨ من المتوقع أن تؤدي هذه الأنشطة الى انشاء أجهزة اقليمية وتعزيزها للتنسيق بين سياسات واستراتيجيات التصنيع ولتحقيق الانسجام في أنشطة الاستثمار الصناعي ، بالاضافة الى رسم عدد من المشاريع الصناعية الاقليمية والمتعددة الجنسيات .

البرنامج الفرعي ٢ - تنمية فروع صناعية مختارة

(أ) الهدف

١٧-٣٣٩ هدف هذا البرنامج الفرعي هو المساعدة في تعيين المشاكل التقنية الاقتصادية التي تواجه في عدد مختار من فروع الصناعة في بلدان المنطقة وتقييم آفاق المستقبل بالنسبة لها واحتياجاتها من أجل زيادة تنميتها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧-٣٤٠ تتطلب تنمية فروع الصناعة القائمة فعلا والجديدة في بلدان المنطقة الترشيد والتكييف والابداع التكنولوجيين ، وكذلك انشاء أو توسيع ما يلزم من الخدمات والهياكل الأساسية الداعمة ، وهي أشياء يؤدي عدم توفرها الى عرقلة هذه التنمية . وينطبق هذا بوجه خاص فيما يتصل بانشاء الصناعات الأساسية (مثل صناعة البتروكيمياويات والمعادن الأساسية) وتنمية الصناعات التكاملية (الصناعات الهندسية والزراعية وأعمال البناء) .

(ج) السند التشريعي

١٧-٣٤١ يوجد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في الفقرة ١ من الفرع رابعا من قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ل - ٨) .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧-٣٤٢ توجد خطط لاجراء عدد من الدراسات الاستقصائية عن فروع صناعية مختارة ؛ وستشمل هذه الدراسات الاستقصائية الصناعات الهندسية والبتروكيماوية وذلك لتحديد الفرص المتاحة للاستثمار المشترك فيما بين الأقطار . وستعد تقارير عن هذه الدراسات الاستقصائية ، بالاضافة الى تقديرات لحالة العرض والطلب في المستقبل ، لمناقشتها في اجتماعات تقنية تجمع خبراء ومخططين قوميين وخبراء استشاريين دوليين وممثلين للهيئات الاقليمية الصناعية والاستثمارية. وستعمم نتائج وتوصيات هذه الاجتماعات على جميع الحكومات والهيئات المعنية لاتخاذ اجراءات لمتابعتها . وفضلا عن ذلك ستوفر للحكومات بناء على طلبها وبشكل مخصص خدمات استشارية قصيرة الأجل فيما يتعلق بصياغة الخطط الصناعية ، واعداد دراسات ما قبل الاستثمار ، وصياغة المشاريع وتقييمها ، ونقل التكنولوجيا .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٧-٣٤٣ سيوجه اهتمام كبير الى وضع مبادئ توجيهية للسياسة ومعايير للانتاج الأمثل واستراتيجية للاستثمار في فروع صناعية مختارة . وفي الوقت ذاته سيستمر اجراء الدراسات الاستقصائية بغية تحديد الفرص المتاحة للاستثمار المشترك فيما بين الأقطار في الصناعات الزراعية والمعادن الأساسية ومواد البناء وميادين أخرى . وسيتم ايلاء عناية خاصة لنقل التكنولوجيا في فروع صناعية معينة .

١٧-٣٤٤ وستتضمن الانشطة خلال فترة السنتين دراسات وتقارير تتعلق بتنمية فروع صناعية مختارة تستهدف بالدرجة الأولى المنظمات الاقليمية ، ومؤسسات التمويل الاقليمية ، والادارات الحكومية التقنية كما ستتضمن تقارير عن نقل التكنولوجيا في فروع صناعية مختارة.

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٧-٣٤٥ سيستمر الاهتمام بوضع برنامج للتعاون الاقليمي في فروع صناعية مختارة وبتحديد نوع المشاريع والأجهزة المشتركة اللازمة لهذا الغرض .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية وموجبها التشريعي

١٧-٣٤٦ ليست هناك أنشطة حدية الفائدة في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٧-٣٤٧ لا تتوفر في هذه المرحلة مؤشرات موضوعية ، ولكن من المتوقع أن يعتمد في المنطقة

Digitized by UNOG Library

نهج رشيد ومنسق لتنمية الصناعات الأساسية التي تكون لازمة لتوسيع نطاق القطاع الصناعي بأكمله ، وان تستحدث صناعات تكاملية على نحو يتم الربط فيه بين تنمية قطاعات مختلفة ولكنها متصلة ببعضها البعض ، وان يتحقق التوسع في الصناعات التحويلية للوفاء بالاحتياجات المحلية واحتياجات أسواق التصدير . ونظرا لضيق نطاق السوق المحلية في عدد من البلدان الأعضاء ، فان التعاون الاقليمي على النحو الموصوف تحت البرنامج الفرعي ١ سيكون أمرا أساسيا .

البرنامج الفرعي ٣ — تنمية القوى العاملة في الميدان الصناعي

(أ) الهدف

١٧—٣٤٨ هدف هذا البرنامج الفرعي هو المساعدة في تعزيز تنمية القوى العاملة في الميدان الصناعي مع التركيز خاصة على تدريب الموظفين التقنيين والاداريين من المستوى العالي وتعزيز القدرات التدريبية المحلية داخل المنطقة ذاتها ، وتدريب العمال لتسهيل نقل التكنولوجيا الصناعية وتكييفها وتنميتها على الصعيد المحلي .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧—٣٤٩ أدى تسارع الاتجاه الى التصنيع في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا نتيجة لتزايد استثمار ايرادات النفط الى اتضاح الحاجة الى موظفين مؤهلين لادارة وتشغيل المؤسسات الصناعية وكذلك لتوفير الموظفين اللازمين للخدمات والمؤسسات المساندة المعنية بالاعلام الصناعي ، والاصلاح والصيانة ، وصياغة المشاريع وتقييمها ، والبحوث والتنمية الصناعية ، والخدمات الاستشارية والتصميم الهندسي . وهناك حاجة ملحة الى وجود مؤسسات للتدريب والمؤسسات المتصلة بها لتزويد المنطقة بالخبرة الفنية المحلية الضرورية التي تتناسب مع نطاق الاستثمارات الصناعية الجارية فعلا أو المخطط لها .

(ج) السند التشريعي

١٧—٣٥٠ يوجد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في الفقرة ١ من الفرع رابعا من قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ل — ٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧—٣٥١ ستتوفر دراسة استقصائية تتناول القوى العاملة والمرافق اللازمة للصناعة . وسيتم تحديد احتياجات التدريب التي تتطلبها صناعات معينة في المستقبل ، وذلك في ضوء الخطط والبرامج الانمائية المقبلة وسيتم اعداد الدراسات ذات الصلة .

Digitized by UNOG Library

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٧—٣٥٢ سيتواصل العمل على تحقيق هدف هذا البرنامج الفرعي عن طريق تحديد المجالات ذات الأولوية لتوفير التدريب وتعزيز الأنشطة التدريبية في هذه المجالات ودعم الجهاز المؤسسي اللازم لتنسيق التدريب على الصعيد الاقليمي . وفي ضوء النتائج التي تسفر عنها الدراسات الاستقصائية والدراسات خلال الفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، ستجرى مشاورات مع الحكومات المعنية لوضع خطة عمل لاتباع نهج منسق بشأن احتياجات التدريب والحاق المتدربين في أماكن داخل المنطقة ، بما في ذلك انشاء جهاز دولي حكومي مناسب لهذا الغرض . وسيتألف الناتج خلال فترة السنتين من دراسات وتقارير تتعلق بجوانب مختارة لتنمية القوى العاملة والمهارات في القطاع الصناعي (لفائدة الادارات التقنية ، ومعاهد التدريب ، والمنظمات الاقليمية) .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٧—٣٥٣ ستنظم حلقات دراسية وبرامج تدريبية في المصانع بالمنطقة تتعلق بمواضيع مثل صياغة المشاريع وتقييمها والادارة والتنظيم في الميدان الصناعي ، وسيتم الاضطلاع بتعزيز التدابير والترتيبات المؤسسية اللازمة لنقل التكنولوجيا في ميدان الصناعة .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٧—٣٥٤ ليست هناك أنشطة حدية الفائدة في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٧—٣٥٥ ينتظر أن يكون للمنطقة ، بحلول نهاية فترة الخطة المتوسطة الأجل ، خطة عمل جاهزة لتوفير التسهيلات التدريبية وأن يكون الجهاز الاقليمي لتنسيق مثل هذا التدريب عاملا على نحو فعال .

البرنامج الفرعي ٤ — استعراض وتقييم التنمية الصناعية وامكانياتها وتخطيطها وتنفيذها

(أ) الهدف

١٧—٣٥٦ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى رصد واستعراض وتقييم التنمية الصناعية وامكانياتها وتخطيطها وتنفيذها في المنطقة بغرض تحديد أوجه القصور والتوصية باتخاذ تدابير مناسبة لعلاجها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٧—٣٥٧ هناك ثلاث سمات تتميز بها البلدان المنتجة للنفط في منطقة اللجنة الاقتصادية

Digitized by UNOG Library

لغربي آسيا تفرض طابعا خاصا على السياسات والاستراتيجيات التي يمكن لبلدان المنطقة أن تتبعها في عملية التصنيع والتي ينتظر أن تكون لها آثار طويلة الأجل . أولا ، ظلّ النفط طوال العقد الأخير يولّد الدافع الرئيسي من الناحيتين المباشرة وغير المباشرة الى زيادة معدل التنمية الاقتصادية وثانيا ، ان النفط ساهم الى حد كبير في القدرة على التوفير المركزة في القطاع العام ومن المحتم أن يؤثر ذلك على الاستراتيجيات الانمائية طويلة الأجل بما في ذلك ما يتعلق منها بالتنمية الصناعية . وثالثا ، هذه الاقتصادات تعتمد اعتمادا كبيرا ومتزايدا على الاستيراد وهو أمر تيسره القدرة النامية على تصدير النفط . ونظرا لتعرض الموارد النفطية لمعظم بلدان المنطقة للاستنفاد في الأجل الطويل ، فمن اللازم اجراء تغيير سريع في هياكلها الاقتصادية لتوسيع القاعدة الاقتصادية . ونظرا لكون غير النفط من الموارد محدود أو عديم الأهمية ، فان عبء قطاع الصناعة التحويلية في عملية التنمية سيكون ثقيلا بوجه خاص .

١٧-٣٥٨ والسمات المذكورة أعلاه تفرض على التخطيط والتنفيذ أبعادا جديدة لا تتوفر عادة في البلدان النامية الأخرى . فالتخطيط يستوجب معدلات نمو مطردة ومرتفعة بشكل لم تشهده حتى الاقتصادات المتقدمة النمو . فعلى سبيل المثال ، اعتادت خطط هذه البلدان أن ترتأى نسبة لتكوين رأس المال تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من اجمالي الناتج القومي . وعلاوة على ذلك ، تجدر ملاحظة أنه رغما عما لهذه السمات من أثر كبير على البلدان المنتجة للنفط ، وهناك آثار جانبية ايجابية وسلبية أخذت تنتشر الى البلدان غير المنتجة للنفط في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وقد تضاعفت عمليات نقل الموارد المالية العامة والخاصة الى هذه البلدان الأخيرة . وتسببت هجرة الأيدى العاملة الماهرة الى البلدان المنتجة للنفط في نقص في العرض داخل البلدان المصدرة للأيدى العاملة .

١٧-٣٥٩ ويشكل قطاع الصناعات العام في عدد من البلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا جانبا كبيرا من القطاع الصناعي ، سواء أكان ذلك نتيجة للسياسات الوطنية أو لتزايد الاستثمار المباشر للأموال العامة التي توفرها عادة مصادر النفط . وقد أبرز التزايد السريع في الاستثمار العام نقاط الضعف التي تشوب أجهزة الادارة والتنظيم في الشركات الصناعية العامة . وهذه الصناعات التابعة للقطاع العام مدمجة ، بطريقة أو بأخرى ، في صلب الجهاز الادارى الحكومي الذى يعاني ، في بعض الحالات ، من مشاكل تتصل بالتنسيق والمرونة والسرعة في اتخاذ القرارات الضرورية لادارة هذه الشركات على النحو الفعال .

(ج) السند التشريعي

١٧-٣٦٠ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الفقرات ١٨ و ١٩ و ٢٠ من قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧-٣٦١ ستكون درجة الاطلاع على مشاكل وآفاق نمو القطاع الصناعي في المنطقة قد تحسنت عن طريق جمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة باتجاهات التصنيع والدراسة المتعمقة للسياسات والتدابير والاستراتيجيات الخاصة بالتنمية الصناعية على الصعيد القطرى . وسيكون قد تم تقييم امكانيات النمو الصناعي في هذه البلدان الى نهاية عام ٢٠٠٠ ، مع التشديد بوجه خاص على التنمية على المستوى الفرعي .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٧-٣٦٢ سيكرس العمل لزيادة دراسة امكانيات النمو الصناعي في بلدان المنطقة ليتسنى التوصل الى تفسير أدق لعملية التصنيع ومشكلاتها وآفاقها وبالتالي المساهمة بشكل أكثر فعالية في تخطيط وصياغة سياسات التنمية الصناعية . وسيتضمن ذلك دراسات متعمقة لفروع معينة من الصناعة وتقديم المساعدة الى البلدان في مجال استحداث تقنيات التخطيط وأجهزة التنفيذ في المجال الصناعي . وستوفر أنشطة هذا البرنامج الفرعي لواضعي السياسات وللمخططين الوطنيين خلفية موضوعية لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تحقيق اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٧-٣٦٣ سيتواصل بذل الجهود الرامية الى تحسين قاعدة المعلومات للابقاء على تنمية الصناعة في المنطقة قيد الرقابة المستمرة وللتمكين من تقييم الأداء . كما ستبذل ، عن طريق الدراسات ، جهود لترشيد استخدام عوامل الانتاج ولحفز عملية تصنيع فعالة .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٧-٣٦٤ ليست هناك أنشطة حدية الفائدة في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٧-٣٦٥ لا يتوفر في هذه المرحلة مؤشر موضوعي ، ولكن ينتظر أن يؤدى رصد عملية التنمية الصناعية وتقييمها وظيفة ثنائية . فمن ناحية أخرى ، سيوجه الانتباه الى كل من الانجازات ونواحي القصور فيما يتعلق بالأهداف الدولية والاقليمية والوطنية المنشودة . ومن ناحية أخرى ستكون عملية الرصيد والتقييم أداة لتشخيص العقبات الرئيسية ، الداخلية والخارجية على حد سواء ، التي تعترض سبيل تحقيق الغايات والأهداف المذكورة ، وهو ما سيساعد ، بدوره ، في تحديد الاجراءات العلاجية اللازمة .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٨ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٧ - ٣٦٦ تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، التي تجتمع سنويا ، باستعراض عمل الأمانة العامة فيما يتعلق ببهذا البرنامج . وقد عقدت اجتماعها الأخير في آذار/مارس ١٩٧٨ . وقد أقرت تلك الهيئة هذه الخطة . وتقوم لجنة الصناعة والاسكان والتكنولوجيا ، التي تجتمع سنويا ، باستعراض عمل البرنامج في هذا المجال استعراضا أساسيا مستفيضا . بيد أن دورة اللجنة لعام ١٩٧٧ لم تعقد لأن مؤتمر وزراء الصناعة في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ . وعقدت اللجنة آخر اجتماع لها في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ .

٢ - الامانة

١٧ - ٣٦٧ تتكون وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج من قسمين في شعبة الصناعة والاسكان والتكنولوجيا التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، حيث كان ثمة ٢٠ موظفا من الفئة الفنية في الخدمة في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، من بينهم ٧ (بما في ذلك ٣ خبراء اقليميين) تمول تكاليف وظائفهم عن طريق مصادر خارجة عن الميزانية . وكانت الأقسام التالية في الشعبة مسؤولة عن هذا البرنامج في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ . ولتيسير عملية التقديم ، أدرج منصب رئيس الشعبة في هذا البرنامج . بيد أنه ينبغي مراعاة أن رئيس الشعبة مسؤول ، بالاضافة الى مسؤوليته عن هذا البرنامج ، عن برامج البيئة والمستوطنات البشرية والعلم والتكنولوجيا .

موظفو الفئة الفنية

الوحدة التنظيمية	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
رئيس الشعبة	١	-	١
القسم المؤسسي (باستثناء وحدة البيئة)	٦	٥	١١
القسم التكنولوجي (باستثناء وحدة العلم والتكنولوجيا)	٦	٢	٨
المجموع	١٣	٧	٢٠

Digitized by UNOG Library

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

١٧ - ٣٦٨ ليس من المتوقع القيام بعملية لاعادة التنظيم الادارى ، ولكن شملت هذه الخطة اعادة لتنظيم البرامج الفرعية .

١٧ - ٣٦٩ من أجل الالتزام بالتعليمات المتعلقة بالحجم الأدنى للبرنامج الفرعي ، تم ، على سبيل الاستفادة الكاملة من القدرات الصناعية في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ الى ١٩٨١ ، ادماج البرنامج الفرعي ٢ في البرنامج الفرعي ١ الذى يتناول التخطيط والبرمجة في الميدان الصناعي ؛

١٧ - ٣٧٠ بالنظر الى المقرر الداخلي الذى اتخذته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بعدم تناول البرامج المشتركة بين الشعب ، مثل التنمية الريفية المتكاملة ، بوصفها برامج مستقلة في هذه الخطة ، تم مرة ثانية ، في خطة ١٩٧٨ - ١٩٨١ المتوسطة الأجل ، ادراج البرنامج الفرعي ٣ بشأن المشاريع الصناعية الريفية ، الذى كان مدرجا في البرنامج الفرعي ١ التابع لبرنامج التنمية الزراعية والريفية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١٤) ، في برنامج التنمية الصناعية وأدمج في البرنامج الفرعي ١ ، المتعلق بالتخطيط والبرمجة في الميدان الصناعي .

٤ - الانجازات المتوقعة

١٧ - ٣٧١ ينتظر الانتهاء من عناصر البرنامج التالية ، الوارد بيانها في الفقرة ٧ - ٤٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

(أ) في ١٩٧٨ - ١٩٧٩

البرنامج الفرعي ١ - التخطيط والبرمجة في الميدان الصناعي

'٤' دراسات لتطوير مصانع السهائك الحديدية والمنسوجات والألياف ومواد التغليف والألياف الصناعية .

'٦' اجتماع فريق خبراء لمتابعة نتائج اجتماع الوزراء الآسيويين والتحضير لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث والمؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

البرنامج الفرعي ٢ - استخدام الطاقات الصناعية على نحو أكمل

لا يوجد .

---

(١٤) المرجع نفسه ، المجلد الاول ، الفقرة ٧ - ٢٥ .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٣ — التعاون الصناعي ونقل التكنولوجيا

'٤' اجتماع فريق للخبراء بشأن التعاون الاقليمي ودون الاقليمي فيما بين مصانع السبائك الحديدية ؛

'٥' اجتماع فريق للخبراء بشأن المنتجات الالكترونية ؛

'٦' المساعدة في انشاء برنامج اقليمي لتطوير صناعة مبيدات الآفات .

(ب) في ١٩٨٠ — ١٩٨١

البرنامج الفرعي ١ — التخطيط والبرمجة في الميدان الصناعي

'٣' دراسات لتحسين الكفاءة الصناعية للقطاع العام ؛

'٧' عقد حلقات تدريبية لتعزيز الصادرات الصناعية وتنويع الصادرات مع تركيز خاص على الأغذية والمنسوجات والأحذية ؛

'٩' تنفيذ دراسات صناعية لبلدان المحيط الهادئ الجزرية والمساعدة على انشاء صناعة أساسية تفتح الباب أمام قيام صناعات أخرى في البلدان غير الساحلية ؛

'١٠' تدريب العمال والفنيين والمهندسين والمديرين في صناعات الأدوات الآلية والمسبوكات ؛

'١٢' دراسات للتكنولوجيات التطبيقية في صناعات أساسية منتقاة ؛

'١٣' دراسات للعلاقات المشتركة بين رأس المال والقوة العاملة في المشاريع التجارية المتوسطة والكبيرة الحجم ؛

'١٤' دراسات لمشاكل نقل التكنولوجيا على أساس قطاعي ، مع الاهتمام بصفة خاصة بشروط النقل وآثارها على تعزيز تبادل الخبرة فيما بين البلدان النامية ؛

'١٥' مساعدة البلدان الاعضاء على صياغة سياسات لاعداد وتنفيذ مدونة سلوك دولية بشأن نقل التكنولوجيا وتنقيح نظام البراءات .

البرنامج الفرعي ٢ — استخدام الطاقات الصناعية على نحو أكمل

'١' حلقات تدريبية على استخدام الطاقات الصناعية على نحو أكمل للصادرات الصناعية وتنويع الصناعات ، مع الاهتمام بصفة خاصة بالأغذية والمنسوجات والأحذية ؛

'٣' اجتماعات فريق للخبراء بشأن التعاقد من الباطن في الصناعات ونقلها من مواقعها الى مواقع أخرى ؛

'٦' المساعدة التقنية لبلدان منتقاة لتقييم وتحديد مدى استخدام القدرة الصناعية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٣ - التعاون الصناعي ونقل التكنولوجيا

'٢' اجتماع استشاري يعقده كبار المخططين لتنفيذ المشاريع الاقليمية ودون الاقليمية ؛

'٣' نشر دليل عن الخبرة الاستشارية والخدمات التقنية داخل المنطقة .

٥ - شؤون تنظيمية أخرى

١٧ - ٣٧٢ يجرى حاليا النظر في الجوانب التنظيمية التالية :

(أ) توفير الخدمات "لنادى التعاون" فيما بين البلدان النامية الأعضاء الذى أنشأه الاجتماع الوزارى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ ؛

(ب) توفير الخدمات لفريق الوزراء المخصص المعني باستعراض التقدم المحرز في اتجاهات السياسة الجديدة .

١٧ - ٣٧٣ سيتم تقديم توصيات اجتماع وزراء الصناعة في البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الى اللجنة لاقرارها في عام ١٩٧٨ . وسيتعين ، من أجل تنفيذ تلك القرارات ، اجراء اعادة تنظيم أساسية للأنشطة البرنامجية ، وكذلك للمرافق القائمة على خدمة "النادى" والفريق .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

١٧ - ٣٧٤ تشترك الشعبة اشتراكا حثيثا في مداولات أفرقة عمل شعابية يعينها الأمين التنفيذى من أجل برامج متعددة التخصصات تابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، مثل التنمية الريفية المتكاملة ، والتحويلات الخارجية للموارد المالية .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٧ - ٣٧٥ يستمر سريان الاتفاق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، الذى دخل حيز النفاذ في تموز/يوليه ١٩٧٥ . وثمة حالات لاعادة توزيع الموظفين على شكل خبراء للاستشارات الاقليمية ، وخبراء ملحقين ، وموظفين فنيين منتدبين من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . ويظل الأمين التنفيذى للجنة والمدير التنفيذى لمنظمة التنمية الصناعية يقومان بوضع خطة العمل المفصلة السنوية للشعبة المشتركة . وتتضمن خطة العمل تفصيلات مناسبة عن برامج محددة ، مع بيانات مطابقة فيما يتعلق بتخصيص موارد الموظفين ، والاعتمادات المتعلقة بموارد الخبراء الصناعيين الاقليميين وغيرها من الموارد ، بما في ذلك الاشتراكات الثنائية .

Digitized by UNOG Library

١٧ - ٣٧٦ وضعت كذلك اتفاقات رسمية مع منظمات أخرى داخلة في منظومة الأمم المتحـــدة ، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة ، فيما يتعلق بتنفيذ مشاريـــع محددة ، هي :

(أ) يوفر البرنامج التنفيذي للمركز الاقليمي لنقل التكنولوجيا الترتيبات اللازمة لاستعمال مدخل متفق عليه من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيـة ؛

(ب) توفر الشبكة الاقليمية للأجهزة الزراعية الترتيبات اللازمة لاستعمال مدخل متفق عليه من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٧ - ٣٧٧ الاستثمار : عند تنظيـم ندوات واجتماعـات دوليـة حكومية ، ستقوم الوحـــدة المشتركة المعنية بالشركات عبر الوطنية والتابعة للمركز المعني بالشركات عبر الوطنية/اللجنـــة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، بتوفير المدخل المتعلق بالأنشطـــة المتعـددة الجنسيات ؛

١٧ - ٣٧٨ التنمية الريفية : تم توفير مدخل لوحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي تتناول البرنامج المتكامل للتنمية الريفية .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعيـــة

١٧ - ٣٧٩ ينتظر أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعيـــة ، بالنسب المئويـــة ، على النحو المبين بصورة تقريبية في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

(بالنسب المئويـــة)

البرنامج الفرعـــي	١٩٧٨ – ١٩٧٩			١٩٨٠ – ١٩٨١			١٩٨٢ – ١٩٨٣		
	الميزانيـــة العاديـــة	المصـــادر الخارجـــة عـــن الميزانيـــة	المجموع	الميزانيـــة العاديـــة	المصـــادر الخارجـــة عـــن الميزانيـــة	المجموع	الميزانيـــة العاديـــة	المصـــادر الخارجـــة عـــن الميزانيـــة	المجموع
١ – التخطيط والبرمجة في الميـــدان الصناعـــي	٦٠	٦٠	٦٠	٦٢	٥٠	٥٦	٦٠	٦٠	٦٠
٢ – التعاون الصناعي ونقل التكنولوجيا	٤٠	٤٠	٤٠	٣٨	٥٠	٤٤	٤٠	٤٠	٤٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Digitized by UNOG Library

دال ـ سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ ـ التخطيط والبرمجة في الميدان الصناعي

(أ) الهدف

١٧ ـ ٣٨٠ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على زيادة خطواتها نحو التصنيع من أجل تحقيق الهدف الذى وضعه اعلان ليما ، واعادة توجيه الاستراتيجيات والسياسات الصناعية على النهج الذى قرره اجتماع وزراء الصناعة في البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المعقود في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ .

(ب) المشاكل المطروقة

١٧ ـ ٣٨١ المشاكل هي '١' خطى النمو الصناعي البطيئة ؛ '٢' معدلات النمو المتفاوتة فيما بين البلدان الاعضاء ، ولاسيما بين أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية ؛ '٣' عدم كفاية عملية تكامل الصناعة مع غيرها من القطاعات الانتاجية ، ولاسيما قطاع الزراعة ؛ '٤' تركز الصناعة في مراكز حضرية ؛ '٥' هياكل أساسية غير مناسبة للصناعات ذات الحجم الصغير ؛ '٦' قدرات تكنولوجية غير كافية وعدم وجود سياسات مناسبة لتطوير التكنولوجيا ؛ '٧' الافتقار الى الأموال الاستثمارية ، المحلية منها والأجنبية ؛ '٨' عدم وجود الناتج المختلط المناسب لتلبية الاحتياجات الاساسية ؛ '٩' عدم كفاية شركات القطاع العام .

(ج) السند التشريعي

١٧ ـ ٣٨٢ ينبع السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من المقررات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين المعقودة في آذار/مارس ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٧ ـ ٣٨٣ سيقوم اجتماع للشخصيات البارزة بصياغة الاطار والمبادئ التوجيهية للدراسات المتعلقة بالمشاكل المحددة اعلاه . وسيقوم الخبراء ، على أساس هذا الاطار ، باجراء دراسات استقصائية مفصلة لتلك المشاكل وعرضها على فريق الوزراء المخصص في نهاية عام ١٩٧٨ . وسيبحث فريق الوزراء بملاحظاته واستنتاجاته الى حكومات البلدان الأعضاء للاسترشاد بها .

Digitized by UNOG Library

٢) فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٧ — ٣٨٤ سيجرى القيام ، على أساس مستمر ، بمتابعة الأنشطة التي تولدت عن اجتماع وزراء الصناعة في البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الذى عقد في عام ١٩٧٧ . وستفضي الدراسات الاستقصائية التي أجريت الى تعيين مشاكل محددة على الصعيد القومي فيما يتعلق بتعزيز الصلات بين الصناعة والزراعة ، وتطوير صناعات صغيرة متفرقة في عدة أماكن عن طريق استخدام الموارد واليد العاملة المحلية ، وتعزيز الاعتماد على الذات على الصعيد المحلي .

١٧ — ٣٨٥ سيكون هناك مشكلة محددة تتمثل في تعزيز التخطيط على المستويات المحلية عن طريق انشاء سلطات ادارية وسياسية مناسبة على الصعيد المحلي . كما أن هناك مشاكل أخرى تتمثل في تقرير التقنية المناسبة واستحداثها وتطبيقها ، وتدريب اليد العاملة المحلية ، وتعبئة الموارد المحلية ، والمشاكل المتعلقة بالتسويق . وبالاضافة الى ذلك ، سيتعين معالجة مسائل جديدة متعلقة بتوحيد المقاييس ، ومراقبة الجودة ، وتوفير التسهيلات الاساسية على شكل تسهيلات مالية وائتمانية مناسبة . كذلك فان حجم الاستثمار في المجالات الريفية سوف يزداد ، ومن الضرورى استحداث منظمات جديدة لادخال المزيد من التحسينات على الخدمات والأنشطة الصناعية لتعزيز القاعدة الصناعية .

١٧ — ٣٨٦ في غضون فترة السنتين هذه ، سيتعين على الأمانة القيام بدراسات ودراسات استقصائية خاصة تتعلق بمختلف المشاكل الواردة اعلاه . وبالاضافة الى ذلك ، سيتعين البدء بتطبيق المزيد من برامج المساعدة التقنية لدعم الاحتياجات المتزايدة التي تلزم للبلدان في تنفيذ برامجها . وستكون ثمة حاجة أيضا لتخصيص موارد متزايدة لخدمة أنشطة فريق الوزراء المخصص . ومن المنتظر القيام خلال فترة السنتين هذه بالدعوة الى عقد اجتماعات للوزراء لاجراء المزيد من الاستعراضات فيما يتعلق بتنفيذ السياسات الجديدة التي تم الاتفاق عليها أثناء اجتماع الوزراء في عام ١٩٧٧ . كما سيتعين توجيه عناية خاصة لاقامة منشآت مؤسسية اضافية على الصعيد الوطني للاشراف على البحث والتنمية على المستويات المحلية بقصد توسيع قاعدة الموارد .

١٧ — ٣٨٧ ان الصلات الأفقية ، التي ستنشأ بموجب اتجاهات السياسة الجديدة بين الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة ستحتاج أيضا الى صياغة برامج مناسبة في القطاع العام وتعزيز قدرات الصناعات الكبيرة على تطوير صلات من هذا القبيل .

١٧ — ٣٨٨ بالنظر الى الأهمية المتزايدة لصناعات القطاع العام ، سيجرى اتخاذ خطوات لتحسين كفاءة عمليات التخطيط والادارة والتسويق في ذلك القطاع . ونتيجة للعمل المنفذ خلال ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، فمن المنتظر أن تدعو الضرورة الى انشاء مجمعات زراعية — صناعية ومراكز نمو مختارة في غضون فترة السنتين هذه . وسينبغي اختيار البرامج على أساس الخطط الوطنية ، وقيام الأمانة بتوفير الدعم ، وذلك من أجل تعزيز تنمية تلك الأنشطة .

١٧ — ٣٨٩ كذلك سيفضي اجتماع الوزراء المقترح لاجراء الاستعراض العام الى تقييم التقدم الذى يحرزه النمو الصناعي على ضوء هدف ليما . وعن طريق تلك الأنشطة تنتظر الأمانة خلق درجة

Digitized by UNOG Library

أكبر من الكفاءة الصناعية على الصعيد الوطني وتعزيز القاعدة الصناعية لا لمواجهة العقبات فحسب ، بل وأيضا لتوفير معدل سريع للنمو الصناعي خلال النصف الأخير من عقد الأمم المتحدة الثالث للتنمية .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٧ - ٣٩٠ رغم أنه ستجرى متابعة استراتيجيات تنفيذ القرارات الصادرة عن اجتماع وزراء الصناعة في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وفريق الوزراء ، الا أن التركيز الأساسي خلال فترة عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ سيكون ، كما هو موضح أعلاه في الحديث عن فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، على اجراء تقييم وتحليل شاملين للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني والاقليمي فيما يتعلق بالهدف الذى وضعه اعلان ليما . وقد يحتاج ذلك الاستعراض الى تقييمات قطاعية يقوم بها خبراء ، وتقييم عام يقوم به فريق الوزراء . ومن المنتظر أيضا أن تجرى دراسة أقاليمية مقارنة بشأن تقدم جميع البلدان النامية نحو تحقيق هدف ليما . وينتظر اجراء مثل هذا التقييم الأقاليمي على أساس اجتماعات اقاليمية تعقد لفريق الخبراء على أساس قطاعي .

١٧ - ٣٩١ سيبلغ العمل الذى يجرى حاليا نحو تنفيذ اعادة توزيع الصناعات مرحلة النضج خلال فترة السنتين هذه . وسيتضمن عقد اجتماعات استشارية خاصة وانشاء برامج لتنفيذ اعادة التوزيع. وسيمثل هذا أمرا وثيق الصلة بالموضوع بصفة خاصة ، بالنظر الى ضرورة القيام بتلك الاعادة للتوزيع ذاتها بمعدل زائد للغاية وذلك من أجل تحقيق هدف ليما . وسيكون من الضرورى تحليل المشاكل المرتبطة باعادة التوزيع والاستراتيجيات المعدة لذلك الغرض على أساس موارد وقدرات بلدان المنطقة كل على حدة . وستبذل عناية خاصة خلال فترة السنتين هذه للتغلب على التفاوت الموجود في النمو الصناعي ما بين بلدان المنطقة .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٧ - ٣٩٢ لا توجد في خطة البرنامج الفرعي هذه أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٧ - ٣٩٣ ينتظر أن تكون نتيجة هذا البرنامج الفرعي على النحو التالي :

'١' زيادة في الناتج الصناعي من النسبة الحالية التي تبلغ ٧ في المائة الى معدل سنوى يبلغ في متوسطه ١١ في المائة ؛

'٢' زيادة في توفير السلع الاساسية لسكان الريف ؛

'٣' زيادة فرص العمالة ، وتوزيع الايرادات توزيعا أفضل ؛

Digitized by UNOG Library

'٤' تحسن في كفاءة القطاع العام وفي الصناعات الكبيرة الحجم ، وتحقيق درجة أكبر من التكامل ، على أساس أفقي ، بين تلك القطاعات والصناعات الصغيرة الحجم ؛

'٥' تحسن في القدرات التكنولوجية ومناخ الاستثمار في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ؛

'٦' تغييرات هيكلية تفضي الى تحديث القطاع الزراعي وما يستتبع ذلك من تطوير قاعدة للصناعات الصغيرة بحيث تكون قوية وقابلة للنمو .

البرنامج الفرعي ٢ - التعاون الصناعي ونقل التكنولوجيا

(أ) الهدف

١٧ - ٣٩٤ هدف هذا البرنامج الفرعي هو تعيين المجالات التي يمكن لبلدان المنطقة أن تدخل ضمنها في اتفاقات لاقامة مشاريع مشتركة للتصنيع ، ونقل التكنولوجيا والمهارات فيما بينها ، وزيادة استخدام مرافق الخدمة الاقليمية في الصناعة .

(ب) المشاكل المطروقة

هذه المشاكل هي :

١٧ - ٣٩٥ '١' الافتقار الى تكامل اقتصاديات البلدان الأعضاء فيما بين بعضها البعض ؛ '٢' عدم كفاية الأسواق المحلية ؛ '٣' الاعتماد المفرط على التكنولوجيا والمهارات المستوردة ؛ '٤' عدم الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية والبشرية ؛ '٥' نقص رأس المال .

(ج) السند التشريعي

١٧ - ٣٩٦ ينبع السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من المقررات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثالثة والثلاثين المعقودة في عام ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٧

١٧ - ٣٩٧ قرر اجتماع وزراء الصناعة في البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اقامة "ناد للتعاون" فيما بين البلدان النامية الأعضاء . ونتيجة لذلك القرار ، ستقوم الأمانة بتعيين مشاريع محددة في البلدان الأقل نموا والبلدان غير الساحلية يمكن تنفيذها بمساعدة البلدان الأكثر تقدما من بين البلدان النامية . وستعرض تلك المشاريع

Digitized by UNOG Library

على اجتماع "النادى" الذى سيعقد في ١٩٧٨ — ١٩٧٩ وستتخذ قرارات فيما يتعلق بتنفيذها . وسيوضح المسح الصناعي لجنوب المحيط الهادى أيضا بعد اتمامه المزيد من امكانيات تعزيز التعاون دون الاقليمي .

(٢) فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٧ — ٣٩٨ في غضون فترة السنتين هذه ، لابد وأن تتضح من خلال أنشطة عدة للتعاون دون الاقليمي والاقليمي بدأت منذ عام ١٩٧٨ امكانيات تنفيذ عدد من البرامج المحددة . وينبغي أن يكون هناك أيضا مزيد من التجمعات دون الاقليمية وزيادة في الأنشطة المعنية بالتعاون الاقليمي على الصعيد القطاعي عن طريق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وسيكون التركيز الرئيسي عندئذ على صياغة تفصيلات المشاريع من أجل وضع مشاريع تقبلها المصارف وتقبل القيام بتنفيذها . وسيتعين زيادة الدعم الذى تقدمه أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، عن طريق المساعدة التقنية واقامة المؤسسات الضرورية لتقييم المشاريع والتفاوض عليها فيما بين البلدان .

١٧ — ٣٩٩ ستكون برامج زيادة الاعتماد على الذات على المستويات الوطنية قد اسهمت في تحقيق زيادة في حجم الاسواق الوطنية وزيادة في امكانيات استكشاف الموارد الموجودة في المنطقة والانتفاع بها . ويدعو ذلك الى تعيين المجالات المحددة لأوجه التكامل فيما بين البلدان التي لا بد من اقامتها من أجل تطوير امكانيات التعاون الاقليمي على أساس سليم وواقعي . ولا بد في غضون فترة السنتين هذه من توجيه العناية الى وضع آليات مناسبة للمفاوضات الدولية الحكومية للتوصل الى اتفاقات تجارية واستثمارية واتفاقات للمقاصة ، وكذلك لتنفيذ المشاريع المشتركة . وستحتاج تلك الأنشطة الى اتصالات متزايدة على أعلى المستويات الوطنية ، وتكون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مركزا لها .

١٧ — ٤٠٠ ستكون اجتماعات "النادى" ، التي ستمثل نشاطا محددا يتعلق بالتعاون الاقليمي من أجل مساعدة الدول الأقل نموا بصفة خاصة ، قد أكملت دورتين وعينت عددا من المشاريع . وسيدعو تنفيذ هذه المشاريع الى القيام بعدة أنشطة لكفالة تحقيقها ، مثل وضع صيغة مفصلة للمشروع ، وبرمجة المساعدة التقنية والمالية المنتظمة وتوفيرها على أساس متزايد . وبالاضافة الى عمل "النادى" ، سيكون قد تم القيام بالأنشطة التي تنفذها الأمانة فيما يتعلق بالمسح دون الاقليمي للتعاون الصناعي . ويستوجب ذلك تنفيذ تلك البرامج على أساس متفق عليه فيما بين البلدان المشتركة . وستتمثل استراتيجية تنفيذ مثل تلك البرامج ، بما في ذلك البرامج المتعلقة بجنوب المحيط الهادئ ، في عقد اجتماعات استشارية فيما بين المجموعات المشتركة بقصد صياغة اتفاقات على أساس متعدد الاطراف .

Digitized by UNOG Library

١٧ - ٤٠١ يستوجب النمو السريع للصناعة والقدرات الصناعية ، وتعزيز الاعتماد الاقليمي على الذات اتخاذ اجراءات خاصة لتنمية التعاون الاقليمي على أساس واقعي . وسوف تتخذ الخطوات المبدئية في غضون فترة السنتين هذه لتعيين المجالات الممكنة للتعاون على أساس اقليمي ، مع التركيز بصفة خاصة على التنمية القطاعية .

١٧ - ٤٠٢ ستكتسب التنمية والتطبيق والبحث في ميدان التكنولوجيا أهمية متزايدة خلال هذه الفترة . وسوف تدعو الاستثمارات الكبيرة في المشاريع دون الاقليمية والاقليمية عن طريق الشركات المشتركة الى استخدام تكنولوجيا اكثر تعقيدا لا في الصناعة ذاتها فحسب ، بل وأيضا في وسائل النقل وقطاعات الخدمات الأخرى ، وذلك لمواجهة متطلبات التعاون الاقليمي . وسيتعين على المركز الاقليمي لنقل التكنولوجيا أن يقوم ، خلال هذه الفترة ، باستعراضات كبيرة لبرنامج العمل هذا . وتتوقع أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن تستخدم المركز كنقطة تجمع لتعزيز هذه التنمية .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٧ - ٤٠٣ سيكون التركيز الرئيسي خلال هذه الفترة على :

(أ) استحداث وانشاء مشاريع مشتركة على أساس دون اقليمي واقليمي ؛

(ب) زيادة وتعزيز عناصر التكامل فيما بين البلدان ؛

(ج) تعزيز القدرات التكنولوجية الوطنية والاقليمية لمواجهة جميع الاحتياجات ، في كل من القطاعات الصناعية الاساسية والصغيرة ؛

(د) استحداث آليات لتيسير المفاوضات والاتفاقات من أجل ضمان الأسواق وتوحيد المقاييس ، وتحديد النوعية ووضع الاسعار وغير ذلك من النقاط التي يحتاجها تنفيذ المشاريع المشتركة بصورة فعالة .

١٧ - ٤٠٤ سيكون أحد الأهداف الرئيسية "للنادى " زيادة خطى التصنيع فيما بين البلدان الأقل نموا من أجل القضاء على التفاوت الموجود بين مختلف بلدان المنطقة . وستتمثل استراتيجية تحقيق هذا الهدف في زيادة الاستثمارات والمشاريع الصناعية عن طريق التعاون الاقليمي ، مع توجيه عناية خاصة لاستخدام الموارد في البلدان الأقل نموا وتنمية الموارد البشرية بغية الوفاء باحتياجاتها على المستوى الوطني .

١٧ - ٤٠٥ تشير مؤشرات هدف ليما الى أن التعاون الاقليمي سيصبح أحد الوسائل الرئيسية لزيادة معدل التصنيع . ولهذا الغرض ، ستولي أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أولوية عالية لتنمية عناصر التكامل داخل المنطقة . ومن أجل توسيع نطاق تلك العناصر ، فان من الضرورى أيضا انشاء برنامج اساسي للتعاون الاقليمي والدولي . وستتخذ تدابير خاصة للبدء في دراسات قطاعية لتعيين عناصر التكامل الدولية ، مع تركيز خاص على التعاون الاقليمي . وسوف تأخذ تلك الدراسات في اعتبارها عنصر تقسيم العمل تقسيما أفضل على أساس دولي .

Digitized by UNOG Library

١٧ - ٤٠٦ فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ، فانه على الرغم من أن حجم ونطاق النقل داخل المنطقة سيكونان قد ازدادا زيادة كبيرة ، الا أنه سيكون من الضرورى صياغة سياسات ، على المستويين الوطني والاقليمي ، لتحديد عناصر التكامل التعاوني في تنمية التكنولوجيا ونقلها عن طريق استحداث مراكز للتخصص . وسيأتي هذا كنتيجة طبيعية لتنمية عناصر تكامل الانتاج داخل المنطقة . ومع انتشار عملية اعادة توزيع الصناعة على نطاق أوسع ، فانه سوف يزداد أيضا مستوى التعقيد التكنولوجي زيادة كبيرة ، وسيدعو ذلك الى قيام تعاون تكنولوجي متزايد على المستويين الاقليمي والدولي وسيتعين استحداث معايير جديدة لنقل هذه التكنولوجيا الى المنطقة نقلا سليما . وسوف يتم هذا عن طريق اجتماعات دولية حكومية تعقد على مستويات رفيعة .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية، وموجبها التشريعي

١٧ - ٤٠٧ لا توجد في خطة البرنامج الفرعي هذه أنشطة ذات فائدة حدية .

(و) الاثر المتوقع

١٧ - ٤٠٨ نتيجة لتلك الأنشطة ، من المنتظر أن يكون قد تم تطوير التكامل على نحو أوسع ما بين البلدان النامية الموجودة في المنطقة الاقليمية . وسيزداد استخدام الموارد الطبيعية والبشرية ، وكذلك سيزداد تبادل التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية الأعضاء . وسيفضي كل هذا الى درجة اكبر من الاعتماد على الذات ، والقيام بعملية التعاون فيما بين بلدان المنطقة عن طريق ازدياد المؤسسات المساهمة فيها .

Digitized by UNOG Library

الفصـــل ١٨*

التجـــارة الدوليـــة

البرنامج ١ ــ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : النقد والتمويل والتنمية

ألف ــ التنظـــيم

١ ــ الاستعراض الدولي الحكومي

١٨ــ١ ان عمل الأمانة في هذا المجال تنظر فيه لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ومجلس التجارة والتنمية . أما آخر دورة للجنة وآخر دورة عادية للمجلس جرى فيهما بحث هذه المواضيع فقد انعقدتا في الفترة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر الى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ بالنسبة للجنة ومن ٢٣ آب/أغسطس الى ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ للمجلس . وعلاوة على ذلك نظر مجلس التجارة والتنمية في دورته الوزارية المعقودة في الفترة من ٦ الى ١٠ آذار/مارس ١٩٧٨، في تدابير تتصل بالمديونية الخارجية للبلدان النامية . وقد بحث مشروع هذه الخطة من قبل فرقة عاملة تابعة لمجلس التجارة والتنمية اجتمعت في الفترة من ٢٨ آذار/مارس الى ٣ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، ومن قبل المجلس نفسه في الجزء الثاني من دورته السابعة عشرة ، في ٤ نيسان/ابريل ١٩٧٨ .

٢ ــ الأمانـــة

١٨ ــ ٢ ان الوحدة المسؤولة في الأمانة عن هذا البرنامج هي شعبة النقد والتمويل والتنميـــة التي كان عدد موظفيها الفعليين من الفئة الفنية ، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ يبلـــغ ٣١ موظفا لم تكن وظيفة أي منهم ممولـــــة من مصادر خارجة عن الميزانية . وكانت الشعبة تضم الفروع والوحدات التالية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ :

الوحـــدة التنظيميـــة	موظفـــو الفئة الفنية: الميزانـــة العاديـــة	المصادر الخارجة عـــن الميزانيـــة	المجموع
مكتـــب المديـــر	٢	—	٢
فرع التمويل الخارجي والتنميـــة	١٠	—	١٠
فرع الخطط والاسقاطات التجاريـــة	٨	—	٨
قسم الترابـــط	٣	—	٣
قسم الاحصاءات(أ)	٢	—	٢
قسم تجهيز البيانـــات(ب)	٦	—	٦
المجموع	٣١	—	٣١

(يتبع)

* صدر من قبل تحت الرمز A/33/6(part 1) و Corr.1 .

Digitized by UNOG Library

(حواشي الجدول)

(أ) يخدم هذا القسم أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بكاملها .

(ب) يخدم هذا القسم أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بكاملها وكذلك أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، ويدار بالاشتراك مع تلك اللجنة .

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

١٨ - ٣ يشكل عمل قسم الاحصاءات وقسم تجهيز البيانات برنامجا فرعيا واحدا .

٤ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

(أ) الانجازات المتوقعة

١٨ - ٤ تتسم أنشطة هذا البرنامج ، كقاعدة عامة ، بطابع الاستمرار أو ترتبط ارتباطا وثيقا بالمفاوضات الدولية الحكومية ، ويتوقف اطارها الزمني على النجاح في انجاز مراحلها المختلفة ، بما في ذلك المتابعة اللازمة . وتدور هذه المفاوضات ، بوجه خاص ، حول التدابير الدولية الرامية الى معالجة مشكلة ديون البلدان النامية ، وانشاء جهاز لائتمانات التصدير ، وتحسين جهاز التمويل التعويضي ، وتنفيذ مخطط تأمين متعدد الأطراف يقوم على الاستثمارات الخاصة ، ومن المتوقع الفراغ من اتخاذ تدابير بشأن البنود التالية من عناصر البرنامج الموصوفة في الفقرة ١١ ألف - ٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١) :

'١' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩

(أ) الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس التجارة والتنمية (الجزء الثالث) ، على المستوى الوزارى ، بشأن مشكلة ديون البلدان النامية ؛ اتخذ المجلس في الجزء الوزارى من دورته الاستثنائية التاسعة المعقودة في الفترة من ٦ الى ١٠ آذار/مارس ١٩٧٨ ، القرار ١٦٥ (د-ل - ٩) بشأن مشاكل الديون والتنمية للبلدان النامية ، ويدعو هذا القرار الى اجراءات متابعة من قبل أمانة الأونكتاد بما في ذلك عقد دورتين لفريق خبراء دولي حكومي بغية تقديم تقرير الى الدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس (قبل الدورة الخامسة للمؤتمر) عن تنفيذ أحكام القرار ١٦٥ (د-ل - ٩) ؛)

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و Corr.2) ، المجلد الثاني .

Digitized by UNOG Library

(ب) فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بمفاهيم الأهداف الحالية للمعونة وتدفق الموارد (الدورة الرابعة) ؛

(ج) اجتماع فريق الخبراء الحكوميين الرفيعي المستوى المعني بآثار ظاهرة التضخم العالمية على العملية الانمائية عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٥ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ؛

(د) اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المعني بالترابط بين مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي ؛

(هـ) اصدار 'دليل احصاءات التجارة الدولية والتنمية' .

'٢' في ١٩٨٠ - ١٩٨١

سيتوقف اتخاذ التدابير على جدول مواعيد الاجتماعات .

(ب) اعادة التنظيم المترتبة

١٨ - ٥ أعيد تنظيم هذا البرنامج في عام ١٩٧٧ ولا يتوقع اجراء اعادة تنظيم أخرى خلال الفترة المشمولة بهذه الخطة .

٥ - مسائل تنظيمية أخرى

١٨ - ٦ ان الأنشطة المدرجة تحت مختلف البرامج الفرعية مترابطة للغاية ومتضافرة . وتعتبر التقارير والدراسات التحليلية التي أعدتها هذه الشعبة نتاجا مشتركا لمختلف وحداتها .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة وداخل منظومة الأمم المتحدة

١٨ - ٧ ان طبيعة الأنشطة لا تستدعي اتخاذ ترتيبات للتنسيق من نوع الاتفاقيات الرسمية مع أجزاء أخرى من الأمانة ومنظومة الأمم المتحدة . على ان اتخاذ الترتيبات غير الرسمية يجرى باستمرار تفاديا للازدواج في المجهود . وعلى سبيل المثال ، يجرى تنسيق العمل في الاسقاطات مع العمل المماثل الذى تقوم به ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية واللجان الاقليمية ، والوكالات المتخصصة . وبالمثل ، تقوم الشعبة ، في كامل مجال التمويل الخارجي ، بتنسيق جهودها مع جهود الهيئات المختصة الأخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

Digitized by UNOG Library

٢ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٨ - ٨ تتعاون شعبة النقد والتمويل والتنمية مع شعبة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في المسائل المتعلقة بالتمويل والتعاون النقدى فيما بين البلدان النامية (أنظر البرنامج السادس) . توجه الشعبة عناية خاصة لاحتياجات أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية من بين البلدان النامية ، في برنامج عملها العادى ، ولا سيما في مجالات المساعدة التساهلية ، ومشاكل الديون ، وتعبئة الموارد المحلية . وتتعاون الشعبة مع البرنامج الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية من بين البلدان النامية في هذا المجال بتقديم الدعم المتمثل في الاحصاءات والبحوث .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٨ - ٩ من المتوقع أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسب المئوية ، تقريبيا على النحو المبين في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعيـــة

(بالنسب المئويـــــة)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨ – ١٩٧٩			١٩٨٠ – ١٩٨١			١٩٨٢ – ١٩٨٣		
	المصـادر			المصـادر			المصـادر		
	الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانيـــة	المجموع	الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانيـــة	المجموع	الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانيـــة	المجموع
١ – التمويل الخارجـــي والتنمية	٣١	–	٣١	٣١	–	٣١	٢٩	–	٢٩
٢ – الامكانيات التجارية والاحتياجات الرأسمالية	٢٨	–	٢٨	٢٧	–	٢٧	٢٧	–	٢٧
٣ – ترابط مشاكل التجـــارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي	١٣	–	١٣	١٢	–	١٢	١٢	–	١٢
٤ – الخدمات الاحصائيـــة وتجهيز البيانات	٢٠	–	٢٠	٢٢	–	٢٢	٢٤	–	٢٤
ادارة البرنامج	٨	–	٨	٨	–	٨	٨	–	٨
المجموع	١٠٠	–	١٠٠	١٠٠	–	١٠٠	١٠٠	–	١٠٠

Digitized by UNOG Library

دال — سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ — التمويل الخارجي والتنمية

(أ) الأهداف

١٨ — ١٠ فيما يلي أهداف هذا البرنامج الفرعي :

'١' تخفيف أثر الديون الخارجية على العملية الانمائية في البلدان النامية ؛

'٢' زيادة حجم التحويلات المالية الصافية الى البلدان النامية وتحسين شروطها ، وتحقيق اتفاق دولي على أهداف كافية لنقل الموارد ، والاستعراض المستمر للاتجاهات في هذه التدفقات بالقياس الى الأهداف المقررة ؛

'٣' تحسين فرص وصول البلدان النامية الى رأس المال الخاص من أجل التمويل الاستثماري واتاحة الفرص لها ، عن طريق تحسين فرص وصولها الى الأسواق المالية الدولية ، لزيادة صادراتها بغية اعادة تمويل ائتماناتها التصديرية ؛

'٤' مساعدة البلدان النامية على تحقيق تعاون أكبر في المسائل التمويلية والنقدية ؛

'٥' الاسهام في عملية النظر المستمر في اصلاح النظام النقدي العالمي مع توجيه اهتمام خاص الى دوره في العملية الانمائية ، بما في ذلك تسهيلات تمويل ميزان المدفوعات والتمويل التعويضي .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ — ١١ أدى التضخم والانتكاس العالميان ، والانخفاض الحاد في معدلات التبادل التجاري لعدد من البلدان النامية ، وانخفاض المساعدة المالية ، التي اخفقت في بلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا ، من حيث القيمة الحقيقية ، الى حدوث عجز كبير في أرصدة الحساب الجاري للبلدان النامية وزيادة مشاكلها المالية زيادة كبيرة . ونظرا لعدم توفر تدفقات تساهلية كافية ، اضطرت هذه البلدان الى الاعتماد بصورة متزايدة على الائتمانات الخاصة ومواجهة زيادة سريعة في مدفوعات خدمة ديونها . والمشكلة الملحة والخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي هي كيفية تعديل السياسات بغية تحقيق نوع من التوافق بين خدمة هذه الديون وتحقيق معدل نمو أدنى مقبول في البلدان النامية .

١٨ — ١٢ وفي المدى الطويل ، يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يساعد البلدان النامية على تحقيق الاستثمارات اللازمة لمواصلة عمليتها الانمائية وحث خطاها وأن يقدم لها ، في سبيل هذه الغاية ، مساعدة مالية مناسبة من حيث الحجم والشروط . وفي هذا الصدد ، فان تطوير قاعدة الطاقة في هذه البلدان ، وهو أمر يظهر بوصفه عاملا وشرطا أساسيا في العملية الانمائية العامة على السواء ، يستحق اهتماما خاصا . وتثير الاستثمارات في الطاقة صعوبات خاصة بالنظر الى طول مدة الاستحقاق ، وحجم الاستثمارات الضرورية ، والاستنفاد التدريجي للموارد البترولية .

Digitized by UNOG Library

١٨ - ١٣ وتقتضي تعبئة موارد البلدان النامية من أجل التنمية تحسين فرص وصول هذه البلدان الى أسواق رأس المال . ويتعين تحليل الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق تحسين هذه الفرص بعناية . وينبغي ايلاء عناية خاصة لتعزيز التسهيلات الوطنية لضمان الاستثمار وانشاء وكالة تأمين متعددة الأطراف .

١٨ - ١٤ وليس من السهل على البلدان النامية ، نظرا لمحدودية طاقاتها التمويلية الخاصة ، أن تمنح تسهيلات لائتمانات التصدير ، وهي عنصر أساسي في القدرة التنافسية في أسواق التصدير ، ما لم تستطع اعادة تمويل هذه الائتمانات في أسواق التمويل الدولية بشروط مواتية . ومن شأن انشاء مؤسسة متعددة الأطراف ذات مركز مالي محترم يمكن توجيه اعادة التمويل هذه من خلالها ، ان يحسن كثيرا من الامكانيات التصديرية للبلدان النامية . ومن شأن هذا المخطط أن يؤدى ، بوجه خاص، الى تيسير تصدير السلع الانتاجية من بلدان نامية الى بلدان نامية وأن يعزز بالتالي فرص تنفيذ الاعتماد الجماعي على الذات .

١٨ - ١٥ وينبغي ابقاء موضوع مدى ملاءمة النظام النقدى الدولي وانسجامه مع الالتزامات الدولية قيد الفحص المستمر لأن هذا النظام عامل أساسي يقوم عليه توجيه التدفقات المالية اللازمة للتنمية . ومن المهم بوجه خاص ، في هذا الصدد ، أن يؤخذ في الاعتبار في المناقشات والمفاوضات الجارية حول اصلاح النظام النقدى الدولي ، ضرورة مراعاة حاجة البلدان النامية الى تسهيلات كافية لميزان المدفوعات ، بما في ذلك التمويل التعويضي .

(ج) السند التشريعي

١٨ - ١٦ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التالية : القرارات ٥٥ (د - ٣) (٢) ، و ٥٦ (د - ٣) (٢) ، و ٥٧ (د - ٣) (٢) ، و ٥٩ (د - ٣) (٢) ، و ٦٠ (د - ٣) (٢) ، و ٦١ (د - ٣) (٢) ، و ٧٥ (د - ٣) (٢) ، و ٨٤ (د - ٣) (٢) ، و ٩٤ (د - ٤) ، و ٩٨ (د - ٤) ، وقرارات مجلس التجارة والتنمية ٩١ (د - ١٢) (٢) ، و ١٠٣ (د - ١٣) ، و ١٠٦ (د - ١٣) ، و ١١٤ (د - ١٤) ، و ١٢٢ (د - ١٤) ، و ١٢٥ (د - ١٤) ، و ١٣٢ (د - ١٥) ، و ١٥٠ (د - ١٦) وقرارات لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ٥ (د - ٦) ، و ٦ (د - ٦) ، و ١١ (د - ٧) ، و ١٢ (د - ٧) ، وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٦٣٠ (د - ٦١) (٢) المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧١ ؛ وقرارات الجمعية العامة ٣١/١٧٤ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٣٢/١٧٥ ، و ٣٢/١٩٣ المؤرخين في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ .

---

(٢) يعود تاريخ هذا التفويض الى ما قبل أكثر من خمس سنوات .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ - ١٧ يدعو قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د-٩) (أنظر الفرع ألف - ٤ (أ) '١'، الفقرة ١٨ - ٤ أعلاه) الى عقد اجتماع لفريق خبراء حكومي دولي لدراسة وتعيين المظاهر التي يمكن أن تقدم ارشادا في العمليات المقبلة المتصلة بمشاكل ديون البلدان النامية المهتمة. وقد اتفق (الفقرة ٤ من القرار) على أن تسعى البلدان المتقدمة النمو الى اتخاذ تدابير لتعديل شروط المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية المقدمة من قبل أو تدابير أخرى مكافئة. وسيقدم الأمين العام للأونكتاد تقريرا الى الدورة الخامسة للمؤتمر عن تنفيذ أحكام هذا القرار.

١٨ - ١٨ واستنادا الى الاحتياجات الرأسمالية المقبلة للبلدان النامية، التي هي موضوع عمل متواصل في شعبة النقد والتمويل والتنمية (أنظر البرنامج الفرعي ٢)، ستكون قد وضعت في اطار الاستعدادات لاستراتيجية انمائية دولية جديدة أهداف لنقل الموارد من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية. وسيكون موضوع أداء البلدان المتقدمة النمو قد ظل قيد الاستعراض المستمر في اطار هذا البرنامج الفرعي. وسيكون ذلك قد يسر ايضاح مفاهيم أهداف المعونة وتدفق الموارد، والتوصل فيما يؤمل، الى اتفاق دولي على هذه المفاهيم، وهو أمر ضروري نظرا لتغير تكوين التدفقات المالية الى البلدان النامية. وسيكون قد تم المزيد من دراسة الزيادة المحتملة في التمويل المتاح للتنمية والذي يمكن أن ينتج من نزع السلاح.

١٨ - ١٩ وسيكون قد تم في الجزء الثاني من الدورة الثامنة للجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة (أيار/مايو ١٩٧٨) استعراض جدوى واستصواب انشاء جهاز لضمان ائتمانات التصدير. ومن المتوقع أن تقدم هذه اللجنة توجيهات لصياغة مقترحات محددة لوضع مخطط كهذا. وبالرغم من وجود احتمال كبير، فيما يبدو، للتنفيذ المبكر لهذه الخطة، فليس هناك ما يؤكد ان هذا التنفيذ سيكون قد تم قبل نهاية ١٩٧٩.

١٨ - ٢٠ ومن المتوقع أيضا ادخال تحسينات على تسهيلات ميزان المدفوعات بحلول عام ١٩٧٩. والواقع ان التسهيلات القائمة لا تكفي لتمكين البلدان النامية، التي تواجه التضخم الدولي والتقلبات الاقتصادية، من تجنب زيادة الاعتماد على الائتمانات الخاصة القصيرة الأجل في تمويل ميزان مدفوعاتها، مما يؤثر تأثيرا ضارا على التنمية نظرا للشروط الصعبة لهذه الائتمانات والشكوك التي تحف بامكانية منحها.

١٨ - ٢١ ويخضع النظام النقدي العالمي لتغير مستمر ومفاجئ، ويتعذر التكهن بشأن شكله في نهاية عام ١٩٧٩. وسيتعين ابقاء التطورات في هذا الميدان قيد الاستعراض المستمر واتخاذ تدابير حسب الظروف. وبمقتضى احد مشاريع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ستعد أمانة الأونكتاد، في اطار هذا البرنامج الفرعي، تحليلا متعمقا لعملية تعديل ميزان المدفوعات في البلدان النامية.

Digitized by UNOG Library

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ٢٢ ينبغي التشديد على أن الأنشطة المضطلع بها بموجب هذا البرنامج الفرعي في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ستتوقف أساسا على النتائج التي تتحقق في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، وخاصة في الدورة الخامسة للمؤتمر . ولكن سواء أتم التوصل الى اتفاق دولي على قواعد مشتركة أو مبادئ توجيهية مشتركة في اعادة تنظيم الديون أم لا ، فلابد من ابقاء موضوع مستوى وهيكل مديونية البلدان النامية قيد الاستعراض المستمر . وبالمثل ، سيتعين اجراء تحليل متواصل لمدى كفاية حجم التدفقات المالية وطبيعتها ، مع اشارة خاصة الى حجم المنح وشروط القروض ، بالاضافة الى شروط وصول البلدان النامية الى أسواق رؤوس الأموال الخاصة (بما في ذلك امكانيات وضع مخطط تأمين متعدد الأطراف) ، لاحتياجات البلدان النامية الانمائية . وفي هذا الصدد ، فان الاحتياجات الاستثمارية المقبلة للبلدان النامية في قطاع الطاقة ستتطلب اهتماما خاصا خلال الفترة المستعرضة لأن نهاية هذه الفترة ستصادف ، حسب اسقاطات شتى ، بداية زمن يتسم بالنقص الحاد في البترول ولأن من المحتمل أن يقتضي التحول من نظام للطاقة قائم على البترول الى نظام للطاقة غير البترولية استثمارات هائلة . وفي تحليل كهذا سيتعين مراعاة دور الطاقة في العملية الانمائية مراعاة كاملة .

١٨ - ٢٣ وسيتعين أيضا توجيه اهتمام خاص الى أداء البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بأهداف المعونة وتدفق الموارد التي تحددها الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . وسيتعين القيام بذلك في اطار نظام شامل وعام للأخبار عن التدفقات المالية ، بما في ذلك التدفقات فيما بين البلدان النامية . وسيستمر العمل في انشاء جهاز لضمان ائتمانات التصدير ، وعقد اتفاق دولي ، اذا لم يتم التوصل الى اتفاق كهذا بحلول عام ١٩٧٩ . والتنفيذ العملي لمثل هذا الاتفاق اذا كان قد تم التوصل اليه . ولما كان يبدو من غير المحتمل أن يتم اصلاح النظام النقدي الدولي بصورة مرضية تماما بنهاية عام ١٩٧٩ ، فان العمل في هذا الميدان ، بما في ذلك مسألتا السيولة الدولية وعملية التعديل لموازين المدفوعات بصورة مرضية ، سيستمر خلال فترتي السنتين .

'٣' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية، وموجبها التشريعي

١٨ - ٢٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨ - ٢٥ هناك عدة نتائج متوقعة من الأنشطة التي يضطلع بها بموجب هذا البرنامج الفرعي، وهي :

'١' اتخاذ تدابير لتخفيف مشكلة ديون البلدان النامية ؛

'٢' اعتماد قواعد مشتركة أو مبادئ توجيهية مشتركة لدى اعادة تنظيم الديون في المستقبل يكون من شأنها أن تحد هذه العملية من الأثر الضار لمشاكل

Digitized by UNOG Library

الديون على العملية الانمائية للبلدان النامية التي تواجه ، أو من المحتمل أن تواجه ، صعوبات خطيرة في خدمة ديونها ؛

'٣' اعتماد وبلوغ أهداف مناسبة لنقل الموارد الى البلدان النامية في اطار استراتيجية انمائية دولية جديدة ؛

'٤' انشاء تسهيلات متعددة الأطراف لدعم موازين المدفوعات ، بما في ذلك تحسين جهاز التمويل التعويضي ؛

'٥' انشاء جهاز لضمان ائتمانات التصدير يكفل تحسين القدرة التنافسية العامة للبلدان النامية في أسواق التصدير وبالتالي تحسين امكانيات الاعتماد الجماعي على الذات ؛

'٦' اتخاذ ترتيبات لتحسين فرص وصول البلدان النامية الى رأس المال الخاص ، بما في ذلك وضع مخطط تأمين متعدد الأطراف ؛

'٧' احراز بعض التقدم نحو ايجاد نظام نقدي دولي يكون أكثر ملاءمة لاحتياجات البلدان النامية وينسجم مع نظام اقتصادي دولي جديد .

١٨ — ٢٦ وبالاضافة الى ذلك ، ستوفر الدراسات المضطلع بها بموجب هذا البرنامج الفرعي ارشادا للبلدان النامية في وضع السياسة عن طريق تحسين معرفة وتفهم شبكة التدفقات المالية وعملية تعديل موازين المدفوعات عن طريق تحليل امكانيات تعزيز دور الموارد المحلية في التنمية .

البرنامج الفرعي ٢ — الامكانيات التجارية والاحتياجات الرأسمالية

(أ) الأهداف

١٨ — ٢٧ يتمثل الهدف الأساسي لهذا البرنامج الفرعي في توفير الدعم البياني والتحليلي للمداولات والمفاوضات الدولية بشأن تدابير السياسة المتعلقة بدورى التجارة والتمويل الدوليين في العملية الانمائية . وبصورة أكثر تحديدا ، تتمثل الأهداف فيما يلي :

'١' توفير أساس لتقييم التوافق المتبادل بين مختلف الأهداف المتعلقة بالنمو في البلدان النامية من ناحية ، والأهداف أو القواعد الدولية المتعلقة بتدفقات رأس المال وحصيلة الصادرات من ناحية أخرى ، مع أخذ الاحتياجات الخاصة لأكثر البلدان تضررا في الاعتبار ؛

'٢' المساعدة في تعيين ما يلزم ادخاله على الاقتصاد العالمي من تغييرات هيكلية لبلوغ الأهداف الانمائية للبلدان النامية وتحقيق نظام اقتصادي دولي جديد ؛

Digitized by UNOG Library

'٣' دراسة الترابط بين الاستراتيجيات البديلة للتنمية والتدابير الدولية اللازمة لدعم التنمية ؛

'٤' الاستعراض المستمر للتطورات الأخيرة والآفاق القصيرة الأجل لاقتصادات البلدان النامية ، بهدف انشاء شبكة لتعيين المشاكل الناشئة في القطاع الخارجي التي تهدد الأهداف الانمائية بالخطر ، وتشجيع النظر الدولي الفورى في هذه القضايا العالمية ؛

'٥' توفير الدعم لأنشطة التعاون التقني لأغراض التخطيط الاقتصادى ، وخاصة في ميدان التجارة والتمويل الخارجيين .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ - ٢٨ يتصدى هذا البرنامج الفرعي لدور التجارة الدولية وتدفقات رأس المال في التنمية الاقتصادية ، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية والمجموعات الفرعية منها . وتستخدم الأساليب الكمية للتوصل الى استنتاجات بشأن التجارة والتمويل الخارجي اللازم لبلوغ معدل النمو الاقتصادى المستصوب للبلدان المنفردة وتقييم امكانيات وضع استراتيجيات انمائية شتى على المستوى العالمي وأثر السياسات التجارية والمالية التي تهم المجتمع الدولي .

(ج) السند التشريعي

١٨ - ٢٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من القرارات التالية : قرارات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٤٧ (د - ٣) (٢) ، و ٥٧ (د - ٣) (٢) ، و ٩٦ (د - ٤) ، وقرار مجلس التجارة والتنمية ١٢٢ (د - ١٤) ، ومقررات لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ، المتخذة في دورتها الخامسة TD/B/395 ، الفقرتان ١٣٨ و ١٣٩ (٢) . وقرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) (٢) المؤرخ في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ، و ٢٦٤١ (د - ٢٥) (٢) المؤرخ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ ، و ٣٢٠٢ (دإ - ٦) المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ ، و ٣٣٦٢ (دإ - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، و ٣٢/٥٧ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ - ٣٠ سيكون قد تم خلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، بالاضافة الى الأنشطة العادية للتنبؤ القصير الأجل ، بذل مجهود كبير لتقدير الامكانيات التجارية والاحتياجات الرأسمالية للبلدان النامية في اطار استراتيجية انمائية دولية جديدة . وسيشمل هذا النشاط تحديدا كميا لمدى آثار

Digitized by UNOG Library

بدائل المخططات الانمائية لعام ٢٠٠٠ . ولهذا الغرض سيكون قد تم انشاء مجموعة فرعية خاصة من النماذج القطرية ذات شمول كامل مما يمكن من دراسة آثار التغييرات الهيكلية الرئيسية في اقتصاد البلدان النامية على التجارة والتدفقات المالية . ودعما للتنبؤ القصير الاجل والاسقاطات الطويلة الاجل على السواء ، سيكون قد تم تحسين النماذج القطرية والنماذج السلعية باستكمالها بأحدث المعلومات وتنقيحها وانشاء بضعة نماذج قطرية وسلعية جديدة . وسيكون قد بدئ بنشاط في المساعدة التقنية يتوقع أن يتلقى دعما ماليا من برنامج الامم المتحدة الانمائي ، لتقديم المساعدة في تخطيط وادارة القطاع الخارجي (التجارة ، والتدفقات المالية ، والدين ، وميزان المدفوعات) وتشجيع استخدام الاساليب الكمية في تقييم العلاقة بين التنمية في القطاعين الخارجي والداخلي للاقتصاد .

١٨ — ٣١ وستكون قد جرت محاولات لوضع تحديد كمي لأثر الافتراضات البديلة بشأن الطاقة على نمو البلدان النامية . واستمرت الدراسات عن تعبئة الموارد من جانب البلدان النامية ، مع التشديد على التدابير المحلية الرامية الى زيادة الوفورات والعمالة المحلية وتحسين توزيع الدخل . وسيكون قد تم اعداد تقارير دورية عن المواضيع الثلاثة التالية : الامكانيات التجارية والاحتياجات الرأسمالية للبلدان النامية ؛ واسقاطات عبء ديون البلدان النامية ؛ وتعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية .

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ و ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٨ — ٣٢ ستستمر الانشطة العادية المتعلقة بالتنبؤ القصير الاجل ، واسقاطات عبء الديون ، وتعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية . على ان التشديد خلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ على الاسقاطات الطويلة الاجل ستحل محله جهود كبيرة ترمي الى تحسين النماذج القطرية المنفردة وزيادة عددها . اما النماذج ، التي هي أكثر تفصيلا حاليا فيما يتعلق بالقطاع الخارجي ، فسيتم تعزيزها لاسباب اخرى مثل التمييز بين قطاعات الانتاج واضافة قطاعات النقد والمالية والعمالة ، الخ . ومن المتوقع ان يستفيد هذا النشاط من تعاون تقني مركز مع الهيئات الحكومية المحلية ومعاهد الابحاث الوطنية التي تحتاج الى نماذج للتخطيط الاقتصادي لبلدانها . بيد أنه سيجرى مزيد من العمل ايضا في دراسة خطط بديلة لعام ٢٠٠٠ . وقد يتعين اجراء تحليلات أكثر تعمقا لبعض الجوانب ، مثل زيادة التجارة فيما بين البلدان النامية وتوزيع العمل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على نحو أكفأ . وبالاضافة الى ذلك ، قد تنطوي نتائج الدورة الخامسة للمؤتمر على مهام جديدة لهذا البرنامج الفرعي .

'٣' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨ — ٣٣ ان تشديد الهيئات الحكومية على عناصر هذا البرنامج الفرعي يجعل من غير المحتمل أن يعتبر أي عنصر ذا فائدة هامشية في المستقبل القريب .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الاثر المتوقع

١٨ ــ ٣٤ ينتظر أن يؤدى هذا البرنامج الفرعي الى وضع أهداف تتعلق بتدفقات رأس المال وحصيلة الصادرات تتفق مع أهداف النمو في استراتيجية انمائية دولية جديدة • وستكون قد بذلت عناية لضمان انعكاس المشاكل والاحتياجات التي تنفرد بها أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية من بين البلدان النامية في القواعد التي تعتمد لاستراتيجية انمائية دولية جديدة • وسيوفر هذا البرنامج الفرعي ، بتسليطه الاضواء على ميزان مدفوعات البلدان النامية وامكانياتها التجارية ، معلومات مفيدة لاجراء مناقشات حول التدابير الدولية اللازمة لدعم التنمية • وسيتم التوصل الى تفهم أعمق للعلاقات الاقتصادية والمالية بين البلدان عن طريق التحليل الكمي في اطار متسق عالميا • ولهذا اهميته ، لا من ناحية توفير ارشاد أفضل للمداولات الجارية حول القضايا الانمائية في هيئات الاونكتاد فحسب ، بل أيضا من ناحية تحسين نوعية وكفاءة عنصر المساعدة التقنية في البرنامج الفرعي ذاته • ومن المتوقع ان يكون التعاون مع الهيئات الحكومية ومعاهد الابحاث التي تضطلع بمسؤولية تخطيط واسقاط القطاع الخارجي للاقتصاد في البلدان النامية ذا فائدة متبادلة من حيث التفهم الافضل للعوامل الخارجية والداخلية الاساسية المؤثرة في العملية الانمائية في البلد المعني وتحليلها على نحو أوفى •

البرنامج الفرعي ٣ ــ ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي : استعراض وتقييم توصيات السياسات العامة

(أ) الهدف

١٨ ــ ٣٥ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تزويد الحكومات بتحاليل موضوعية لأوجه الترابط المحتمل بين تدابير السياسة المتخذة في قطاعات أو مناطق اقتصادية مختلفة ، وخاصة لتحديد :

'١' أثر الظواهر الاقتصادية الخاصة في قطاعات أو مناطق مختلفة من الاقتصاد العالمي على نمو وتطور الاقتصاد العالمي ككل والاجزاء التي يتكون منها ؛

'٢' مدى الاتساق المتبادل بين مقترحات السياسة والتدابير المتخذة في مجالات التجارة ، والنقد ، والتمويل في ضوء الترابط الاقتصادى العالمي ؛

'٣' ما ينطوى عليه الترابط الاقتصادى العالمي من آثار على وضع الاستراتيجيات الانمائية •

(ب) المشكلة المطروقة

١٨ ــ ٣٦ بلغ ترابط الاقتصاد العالمي درجة لا يمكن معها تحقيق اهداف السياسة في أحد القطاعات أو احدى المناطق دون ايلاء المراعاة الواجبة لتدابير السياسة المتخذة في مكان آخر • وبوجه خاص ، فان امكانيات نمو البلدان النامية لا تتوقف على الاوضاع الاقتصادية في البلدان المصنعة

Digitized by UNOG Library

فحسب بل ان للأداء الاقتصادى للبلدان النامية أثرا على هذه الاوضاع أيضا • وبهذا فان المشكلة التي تواجه المجتمع الدولي تتمثل في تحديد مجموعة السياسات المحلية والدولية التي ستنتفع من الترابط الاقتصادى العالمي لا في مواصلة السياسات التي تميل الى مقاومة ذلك الترابط •

(ج) السند التشريعي

١٨ — ٣٧ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٨٤ (د — ٣)(٢)، و ٩٠ (د — ٤) ؛ وقرارات مجلس التجارة والتنمية ٩٥ (د — ١٢)، و ١٠٦ (د — ١٣)، و ١١٤ (د — ١٤)، و ١٤٤ (د — ١٦) •

(د) الاستراتيجية والناتج

١٨ — ٣٨ تتألف الانشطة المضطلع بها بموجب هذا البرنامج الفرعي من وضع اطار تحليلي عالمي قادر على تحديد الاثر الكامل لتدابير السياسة التي تتخذ في ناحية معينة على الرفاه الاقتصادى للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية • وسيجرى التشديد على الآفاق الاقتصادية ، مع التركيز على مجرى التطورات الدورية في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وانتقال التأثيرات الاقتصادية فيما بين المناطق والقطاعات • وفي الوقت ذاته ، سيوجه اهتمام الى ترابط المشاكل الاقتصادية الدولية ، وكذلك الى اثر المفاوضات التي تجرى بشأن هذه المشاكل على التعاون الاقتصادى الدولي ، وخاصة على تجارة البلدان النامية وتنميتها •

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ — ٣٩ وفقا لما هو مطلوب في قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٥ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، سيكون قد تم في عام ١٩٧٨ اعداد تقرير عن ظاهرة التضخم العالمية على يد فريق من كبار الخبراء الحكوميين ، وقدمت مقترحات هذا الفريق الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين (A/33/302) • وسيكون أيضا قد تم اعداد وثائق لفريق من الخبراء الحكوميين معني بالترابط يجتمع هو أيضا في عام ١٩٧٨ • ومن المتوقع ان يكون فريقا الخبراء هذان قد قدما مساهمات هامة الى الدورة الخامسة للاونكتاد • ومن المتوقع خاصة ان تكون مشكلة التضخم العالمي في اطار اقتصاد عالمي راكد قد أصبحت من القضايا الرئيسية في عام ١٩٧٩ • وفي الوقت ذاته ، سيكون الاطار التحليلي العالمي الذى يجرى وضعه حاليا قد أدى دورا كبيرا في وضع استراتيجية انمائية جديدة •

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ و ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٨ — ٤٠ من المتوقع ان تبقى الاستراتيجية والناتج كما هما أساسا ، بالرغم من انه قد يلزم احداث تغييرات من ناحية الاولويات نتيجة للمقررات التي تتخذها الدورة الخامسة للاونكتاد • وسيتم رصد التقدم المحرز في تحقيق اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة عن طريق مواصلة اعداد تقارير نصف سنوية عن الآفاق الاقتصادية العالمية ، مع استخدام النتائج التحليلية التي يسفر

Digitized by UNOG Library

عنها العمل الجاري في الاستقصاءات التجارية والاحتياجات الرأسمالية فيما يتصل بمشروع "لينك" (٣) وسيتم احراز مزيد من التقدم في وضع الاطار العالمي التحليلي لتقييم أثر تدابير السياسة القصيرة الاجل على مجرى التنمية .

(٣) أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية، وموجبها التشريعي

١٨ — ٤١ أكدت المقررات الاخيرة التي اتخذها برنامج التجارة والتنمية الاهمية المعلقة على هذا البرنامج الفرعي ولذلك لا يرجح أن تكون اية عناصر فيه ذات فائدة حدية .

(ب) الاثر المتوقع

١٨ — ٤٢ من المتوقع ان يؤدي نشاط هذا البرنامج الفرعي ، الذي يذهب مباشرة الى مجلس التجارة والتنمية ، الى تنسيق السياسات لمعالجة مشاكل الترابط في التجارة الدولية ، والنقد ، والتمويل . ومن المفترض أن يؤدي هذا البرنامج الفرعي ايضا الى اعتماد سياسات دولية لتخفيف الاثر الضار للتضخم العالمي على العملية الانمائية . وبالاضافة الى ذلك ، سيقدم أيضا الدعم لأنشطة البحث الاخرى في البرنامج .

البرنامج الفرعي ٤ — الاحصاءات وخدمات تجهيز البيانات (٤)

(أ) وصف المهام

١٨ — ٤٣ يوفر هذا البرنامج الفرعي الخدمات الضرورية لكامل عمل برنامج الاونكتاد . وينبثق انتاجه عن وحدتين منفصلتين في شعبة النقد والتمويل والتنمية هما : قسم تجهيز البيانات ؛ وقسم الاحصاءات . ويوفر قسم تجهيز البيانات لكل شعب الاونكتاد وكذلك للجنة الاقتصادية لاوروبا ، خدمات حفظ البيانات وبرمجة الحاسبات الالكترونية ، مستخدما تقنيات متقدمة . ويقوم قسم الاحصاءات بصورة مستمرة بجمع البيانات الاقتصادية المتصلة بمختلف البلدان والمناطق في العالم من مصادرها الوطنية والدولية وتجهيز هذه البيانات واستكمالها بأحدث المعلومات .

---

(٣) للاطلاع على وصف لمشروع "لينك"، أنظر TD/B/C.3/134/Add.1 .

(٤) نظرا لان هذا البرنامج يتسم اساسا بطبيعة الدعم لكل البرامج الاخرى ، فقد استعيض عن بندي الخطة : "الاهداف" و "المشاكل المطروقة" ، بعبارة "وصف المهام" . وللسبب ذاته ، فان البند المعنون "الاستراتيجية والناتج" لا يميز بين مختلف الفترات الزمنية ، كما ان تقييم "الاثر المتوقع" ليس مهما . وهنا أيضا لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية .

Digitized by UNOG Library

١٨ — ٤٤ ويوفر هذا البرنامج الفرعي مجموعات احصائية شاملة ومنتظمة ومستكملة بأحدث المعلومات في ميادين التدفقات التجارية ، وتدفقات رأس المال ، والحسابات القومية ، والاسعار ، والانتاج ، والاستهلاك ، والمخزونات من السلع الاساسية الاولية . كما يجرى الاضطلاع بأبحاث احصائية لوضع أرقام قياسية أشمل وأدق لأسعار الواردات والصادرات ، وأسعار الشحن ، ولتوفير قياسات لمدى تقلب صادرات البلدان النامية وتنوعها .

(ب) السند التشريعي (٥)

١٨ — ٤٥ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من توصية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية رقم A.IV.6. (٦) .

(ج) الاستراتيجية والناتج

١٨ — ٤٦ نظرا لان ناتج هذا البرنامج الفرعي يشكل مدخلات في برامج الاونكتاد الاخرى ، فمن المتوقع ان يزداد حجم العمل خلال الفترة المشمولة بالخطة تمشيا مع التوسع المتوقع في الجزء التحليلي من برنامج عمل الاونكتاد ككل . وجدير بالذكر أن قسم تجهيز البيانات الذى يجرى تشغيله بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، يوفر خدمات تحليل النظم وبرمجتها لكل اجزاء برنامج عمل الاونكتاد . ويقوم بتطوير وصيانة ستة نظم أقرها المجلس المشترك بين المنظمات والمعني بنظم المعلومات ، وهي :

'١' التمويل المتصل بنظام المعلومات والاسقاطات التجارية

خلال فترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ستكون هناك حاجة الى مضاعفة محتوى مصرف البيانات بحيث يشمل المعلومات التي تتيح تحليل عبء ديون البلدان النامية المتزايدة .

'٢' نظام النماذج الكمية لسياسة السلع الاساسية

سيزداد عدد السلع الاساسية المشمولة بالنظام تدريجيا حتى عام ١٩٨١ لاتاحة تحليل اكثر تفصيلا لاسواق السلع الاساسية كل على حدة ، كما هو مطلوب في قرارات المؤتمر ومجلس التجارة والتنمية .

'٣' نظام الاونكتاد المركزى للبيانات الاقتصادية (UCEDS)

سيجرى توسيع هذا النظام اعتبارا من عام ١٩٧٨ والى ما بعد عام ١٩٨١

---

(٥) ينبثق العمل المضطلع به بموجب هذا البرنامج الفرعي ايضا عن قرارات مختلف هيئات الاونكتاد التي تطلب الى الامانة اجراء دراسات محددة تتطلب خدمات الاحصاءات وتجهيز البيانات.

(٦) يعود تاريخ هذا التفويض الى أكثر من خمس سنوات .

Digitized by UNOG Library

بهدف توفير معلومات أكثر تفصيلا ومستكملة بأحدث المعلومات في ميـــدان التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية • ويعود هذا التوسع أيضا الى الزيادة السريعة في تدفق البيانات الواردة في شكل قابل للقراءة في الحاسبـــة الالكترونية ، من صندوق النقد الدولي ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، والبنـك الدولي ، ومكتب الامم المتحدة الاحصائي ، ومنظمة الامم المتحدة للتنميـة الصناعية ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، ومركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية ، ومن الحكومات •

'٤' نظام المعلومات عن الواردات والحواجز التي تعترض التجارة (I B T)

سيتم في عام ١٩٧٨ وضع برامج جديدة للحاسب الالكتروني لتجهيز البيانات التحليل الواردة من اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات وغيرها من هيـئات الاونكتاد • وسيضيف التوسع الكبير في النظام ، الذي سيبدأ اعتبارا من عام ١٩٧٨ ويستمر الى ما بعد عام ١٩٨١ ، الى قاعدة البيانات القائمـــة معلومات عن البلدان النامية لتدعيم المفاوضات بشأن اقامة نظام عالمي للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية •

'٥' التدفقات الاقتصادية من منظمة الاقطار المصدرة للنفط (الأوبك) الـــى البلدان النامية الاخرى

سيتم تحسين نظام البرمجة هذا نوعا ما باضافة بيانات عن التمويل المشترك الاتي من مصادر غير مصادر الاوبك للمساعدة في تشجيع وتيسير تدفقـات رأس المال فيما بين البلدان النامية ، وسيستمر الى ما بعد عام ١٩٨١ •

'٦' تطبيق التجهيز الالكتروني للبيانات على ادارة البرامج

تقدم المساعدة في العمليات اليومية لمختلف وحدات أمانة الاونكتاد ، مثـل مكتب الادارة ، وشعبة شؤون المؤتمرات والعلاقات الخارجية ، ومكتب التعاون التقني ، ودائرة المراجع الاقتصادية ، دعما لمختلف البرامج • ومن المتوقـع ان يجرى مزيد من التنقيحات والتحسينات الطفيفة خلال الفترة الممتدة الـى عام ١٩٨١ •

١٨ — ٤٧ وسيقوم قسم الاحصاءات بالاعمال التالية :

'١' سيستمر نشر مجموعة شاملة من البيانات الاحصائية المتصلة بتحليل مشاكـــل التجارة العالمية والتنمية لاستعمال الاونكتاد ، وكذلك لاستعمال الموظفين الحكوميين ، والجامعيين ، وغيرهم من الباحثين العاملين في هذه المواضيع في " دليل احصاءات التجارة والتنمية الدولية " الذى يصدر في وقـــت انعقاد كل دورة من دورات المؤتمر مع صدور ملحق سنوى في السنوات المتخللة •

Digitized by UNOG Library

'٢' من المزمع القيام مرتين في السنة باعداد " نشرة عن المؤشرات الاقتصادية القصيرة الاجل " تهدف الى تقديم المؤشرات الرئيسية للتنمية وايراد البيانات الاساسية المستخدمة في اعداد الآفاق الاقتصادية العالمية . وفي الفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ سيسند الى القسم نظام مركزى لجمع ورصد تدفقات رؤوس أموال منظمة الاقطار المصدرة للنفط دعما للمشروع المعني بتدفق الموارد المالية الى البلدان النامية ومنها (انظر البرنامج ٦) .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٢ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : السلع الأساسية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٨ - ٤٨ تنظر لجنة السلع الاساسية واللجنة الدولية الحكومية المخصصة للبرنامج المتكامل لسلع الاساسية فيما تقوم به الامانة من أعمال في اطار هذا البرنامج . وقد بحث مشروع هذه الخطة من قبل فرقة عاملة تابعة لمجلس التجارة والتنمية اجتمعت في الفترة من ٢٨ آذار/مارس الى ٣ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، ومن قبل المجلس نفسه في الجزء الثاني من دورته السابعة عشرة ، في ٤ نيسان/ابريل ١٩٧٨ (٧) .

٢ - الامانة

١٨ - ٤٩ الوحدة المسؤولة في الامانة عن هذا البرنامج هي شعبة السلع الاساسية التي وصل عدد موظفيها الفعليين من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ الى ٤١ موظفا لم تكن وظيفة أي منهم ممولة من مصادر خارجة عن الميزانية . وكانت الشعبة تضم الفروع التالية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ :

الوحدة التنظيمية	موظفو الفئة الفنية		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
مكتب المدير	٨	-	٨
فرع الدراسات العامة	٨	-	٨
فرع المعادن والفلزات	٧	-	٧
فرع السلع الزراعية	١٨	-	١٨
المجموع	٤١	-	٤١

---

(٧) اثناء تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الاساسية كانت اجتماعات لجنة السلع الاساسية معلقة مؤقتا . اما اللجنة المخصصة فتجتمع في فترات منتظمة . وقد عقدت آخر دوراتها (الخامسة) في آذار/مارس ١٩٧٨ .

Digitized by UNOG Library

٣ ـ أوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالـــي والهيكل المقترح للبرنامج

١٨ ـ ٥٠ يقدم هذا البرنامج ، كما هو مقدم في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتـــين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ، تحت عنصرين رئيسيين هما (أ) البرنامج المتكامل للسلع الاساسيـــــــة و (ب) الانشطة المستمرة الناشئة عن مقررات وقرارات المؤتمر ، ومجلس التجارة والتنمية ، ولجنـــة السلع الاساسية . ورغبة في تيسير عمل الامانة في سبيل تنفيذ البرنامج المتكامل ، الذى يشمـــل التفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك والمفاوضات حول عدد مختلف من السلع الاساسية في اطار زمـني محدد ، والذى تخصص له حاليا كل الموارد من موظفي الشعبة تقريبا ، فقد تم اضافة عدة فـــرق عمل الى الهيكل الادارى الحالي . وهناك حاليا أربع فرق عمل تشمل أعمالها السلع الزراعية المشمولة بالبرنامج المتكامل ، واثنتان تشمل أعمالهما السلع المعدنية ، وواحدة تشمل الصندوق المشـترك . وهذه الاخيرة تقع مباشرة تحت اشراف المدير .

٤ ـ الانجازات المتوقعة وما يترتب عليهـــا مـــن اعـــــادة تنظيم

(أ) الانجازات المتوقعة

١٨ ـ ٥١ يدعو الاطار الزمني لتنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الاساسية ، الذى ينصب عليـــه حاليا عمل الاونكتاد الرئيسي في هذا الميدان ، كما ورد في قرار المؤتمر ٩٣ (د ـ ٤) ، الـى الفراغ من الاجتماعات التحضيرية والمفاوضات بشأن انشاء صندوق مشترك ومجموعة واسعة من السلـع الاساسية المنفردة بنهاية عام ١٩٧٨ (٨) . وعقب استكمال البرنامج المتكامل ، ستشمل أنشطـة المتابعة تنفيذ الاتفاقات المعقودة عن طريق التفاوض ، والتعاون مع هيئات السلع الاساسية المنشأة حديثا والتفاوض من جديد بشأن اتفاقات سلعية عند الاقتضاء .

١٨ ـ ٥٢ ويتوقف انجاز البرنامج المتكامل على المقررات التي تتخذها الحكومات أثناء المفاوضات الرسمية . وتشمل الانشطة الجارية العمل في المجال العام للسياسة الدولية في ميدان السلـــع

---

(٨) أيد مجلس التجارة والتنمية في مقرره ١٦٤ (د ـ ٩) المؤرخ في ٢٧ كانـــون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، رأى اللجنة الدولية الحكومية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الاساسيـة في دورتها الرابعة بأنه لا يمكن الابقاء على الجدول الزمني لعقد الاجتماعات التحضيرية . وطلـب الى اللجنة الدولية الحكومية المخصصة ابقاء المسألة قيد الاستعراض ، وضمان استمرار العمـــل بموجب البرنامج ، وتقديم مقترحات بهذا الصدد الى المجلس في وقت مناسب . وقررت اللجنـــة المخصصة ، في دورتها الخامسة المعقودة في آذار/مارس ١٩٧٨ أن تقوم في دورتها السادسـة

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

الأساسية . وسيتوقف انجاز العمل في أى من الانشطة الجارية أو اجراء تغيير في مواضع التشديد فيه على التقدم المحرز على الصعيد الدولي الحكومي في تنفيذ البرنامج المتكامل وعلى المقررات المتخذة في الهيئات الدولية الحكومية المشار اليها (٩) . وبينما يجرى تنفيذ البرنامج المتكامل بالاضافة الى أنشطة المتابعة المتعلقة به ، سيجرى تدريجيا زيادة التشديد على الانشطة المستمرة التي تأجل العمل فيها مثل دراسات نظامي التسويق والتوزيع ، والجوانب ذات الصلة من مشاكل التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وزيادة تطوير جوانب السياسة الدولية للسلع الأساسية غير المشمولة بأحكام القرار ٩٣ (د - ٤) .

(ب) اعادة التنظيم المترتبة

١٨ - ٥٣ مع انجاز أعمال فرق العمل ، سيعود الموظفون الى الفروع للقيام بالعمل في الانشطة المستمرة ومتابعة البرنامج المتكامل .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة

١٨ - ٥٤ لا توجد ترتيبات رسمية للتنسيق داخل الامانة .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٨ - ٥٥ (أنظر ٣ أدناه) .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٨ - ٥٦ تحظى امانة الاونكتاد ، في العمل على تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ،

(تابع الحاشية رقم ٨)

(تموز/يوليه ١٩٧٨) باستعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ قرار المؤتمر ٩٣ (د - ٤) لتمكينه ، في جملة أمور ، من اعداد التقرير الشامل الذى دعت اليه الفقرة ٥ من مقرر المجلس ١٤٠ (د - ١٦) .

(٩) للاطلاع على العناصر البرنامجية للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية ، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و Corr.2) ، المجلد الثاني ، الفقرة ١١ ألف - ٢٦ (د) '١' .

Digitized by UNOG Library

بالتعاون النشط بشأن السلع الزراعية من جانب امانة منظمة الاغذية والزراعة . ورغبة في تنسيق عمل الامانتين في هذا المجال ، تعقد اجتماعات غير رسمية مشتركة بين امانتي الاونكتاد ومنظمة الاغذية والزراعة مرتين سنويا . ويحظى الاونكتاد بتعاون هيئات السلع الأساسية الدولية الحكومية المعنية . وهناك تعاون نشط مع اللجان الاقليمية للامم المتحدة في العمل على تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الاساسية . وقد اعطي هذا التعاون دفعا جديدا من خلال الدراسات القطرية الجارية الـــتي تهدف الى ايجاد نظام شامل للبيانات القطرية يمكّن من تقدير أثر السياسات السلعية التي تتفـــق عليها الحكومات على الصعيدين القطرى والاقليمي تقديرا أسهل مما كان ممكنا حتى الآن . ويضطلع بهذه الدراسات بالتشاور الوثيق مع اللجان الاقليمية .

جيم ـ تخصيص الموارد للبرامـج الفرعيـــة

١٨ ـ ٥٧ ينتظر ان يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسب المئوية ، تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعيـة

(بالنسب المئويـة)

البرنامج الفرعـي	١٩٧٨ – ١٩٧٩			١٩٨٠ – ١٩٨١ (أ)			١٩٨٢ – ١٩٨٣ (أ)		
	العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ – البرنامج المتكامل للسلع الاساسية	٨٠	–	٨٠						
٢ – الانشطة الجارية	٢٠	–	٢٠						
المجموع	١٠٠	–	١٠٠						

(أ) يتصل جزء كبير من العمل المضطلع به بموجب البرنامج الفرعي ٢ بالعمل المضطلع به بموجب البرنامج المتكامل للسلع الاساسية . وستتوقف قسمة الموارد بين البرنامجين الفرعيين في المستقبل على اتمام ومتابعة البرنامج المتكامل .

Digitized by UNOG Library

دال ـ سرد البرامج الفرعيـة

البرنامج الفرعي ١ ـ البرنامج المتكامل للسلع الاساسية

(أ) الهدف

١٨ ـ ٥٨ هدف هذا البرنامج الفرعي هو ، في جملة امور ، تحسين الهياكل السوقية للتجـارة الدولية في السلع الاساسية التي تهم البلدان النامية ، وخاصة تحقيق اوضاع ثابتة في تجارة السلـع الاساسية بأسعار مجزية للمنتجين ومنصفة للمستهلكين ، وذلك عن طريق التفاوض بشأن الاتفاقـات او الترتيبات السلعية الدولية والتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨ ـ ٥٩ تعتمد البلدان النامية في المتوسط على الصادرات من السلع الاساسية الاولية للحصول على ما يزيد على ٧٠ في المائة من حصيلة صادراتها . وفيما يتعلق ببعض البلدان ، يتجاوز هـذا الاعتماد نسبة ٩٠ في المائة . وتتسم اسواق السلع الاساسية بعدم الاستقرار اذ تتعرض لتقلبـات مفرطة في الطلب والعرض والاسعار . ونتيجة لذلك ، تواجه البلدان النامية حالات عدم تيقن فيمـا يتعلق بمستوى واستقرار حصيلة صادراتها وبالتالي في نموها الاقتصادى والاجتماعي .الا ان تحسين الهياكل السوقية ينطوى على جهود اكثر من مجرد التفاوض على اتفاقات او ترتيبات سلعية دوليـة. فهو يشمل ايضا مجالات هامة مثل : التنويع ؛ والبحث والاستحداث ؛ وتحسين القدرة التنافسيـة للمنتجات الطبيعية التي تواجه منافسة من المواد التركيبية والبديلة ؛ وشبكات للتسويق والتوزيـع والنقل ؛ واستكشاف واستغلال وتجهيز المنتجات ولا سيما المعادن . كذلك شكّل عدم استقـرار أسعار السلع الاساسية مشكلة بالنسبة الى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وخاصة عن طريق أثره على التضخم ودورة الاعمال . ومن القيود الرئيسية التي اعترضت تنفيذ التدابـير الدولية الرامية الى تثبيت أسواق السلع الاساسية عدم توفر الاموال فورا لتمويل تدابير تثبيت الاسواق . والغرض من انشاء صندوق مشترك هو ازالة هذا القيد الذى أثر ، فيما مضى ، تأثيرا ضارا علـى اجراء المفاوضات بشأن السلع الاساسية المنفردة .

(ج) السند التشريعي

١٨ ـ ٦٠ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار الجمعية العامـة ٣٢٠٢ (د ـ ٦) المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ وقرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٣ (د ـ ٤) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ ـ ٦١ ان البرنامج المتكامل للسلع الاساسية هو برنامج واسع النطاق من المفاوضات الدوليـة

Digitized by UNOG Library

الحكومية الرامية الى اتخاذ تدابير دولية محددة ، وخاصة في شكل عقد اتفاقات أو ترتيبات سلعية دولية بشأن قائمة كبيرة من السلع الاساسية المنفردة وانشاء صندوق مشترك . ويدعو قرار المؤتمر ٩٣ (د - ٤) الى انجاز البرنامج بنهاية عام ١٩٧٨ . بيد ان النتائج الفعلية مرهونة بما تقرره الحكومات بشأن تنفيذ البرنامج المتكامل وفقا لاحكام قرار المؤتمر ٩٣ (د - ٤) . وعليه فليس من الممكن ان نوضح ، على نحو جازم ، ناتج هذا البرنامج الفرعي حسب التعاقب الزمني للخطة المتوسطة الاجل .

١٨ - ٦٢ وتشمل مدخلات البرنامج الفرعي مختلف الدراسات المتسمة بطابع السياسة والطابع التقني ، واجتماعات الامانات وأفرقة الخبراء الدولية الحكومية ، والاجتماعات التحضيرية ومؤتمرات التفاوض . ويجرى تحديد موعد انعقاد هذه الاجتماعات بطريقة مرنة حسب التطورات الجارية اثناء النظر الدولي الحكومي خلال عملية تنفيذ البرنامج المتكامل . وعلى سبيل المثال ، فقد تم مؤقتا تحديد مواعيد انعقاد زهاء ٥٠ أسبوعا من الاجتماعات لعام ١٩٧٨ بشأن السلع الاساسية المنفردة بموجب البرنامج المتكامل ، رهنا بمراجعة اللجنة الدولية الحكومية المخصصة للبرنامج المتكامل . ومن المنتظر ان يتطلب الامر عقد عدة أسابيع من الاجتماعات لاستئناف مؤتمر الامم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك . وبالاضافة الى ذلك ، تجتمع اللجنة الدولية الحكومية المخصصة للبرنامج المتكامل في فترات منتظمة ، وهي اللجنة التي أنشأها مجلس التجارة والتنمية بموجب مقرره ١٤٠ (د - ١٦) عملا بقرار المؤتمر ٩٣ (د - ٤) بغرض القيام ، في جملة أمور ، بتنسيق الاعمال التحضيرية والمفاوضات . وتقوم اللجنة المخصصة ، فيما تقوم به ، باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج المتكامل الذى يقدم الامين العام للاونكتاد عنه تقارير منتظمة .

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ٦٣ مع انجاز البرنامج المتكامل ، سيتطلب الامر موارد لمتابعة تنفيذ الاتفاقات السلعية والصندوق المشترك وللتعاون مع الهيئات الدولية المنشأة عن طريق التفاوض بشأن الاتفاقات أو الترتيبات السلعية والصندوق المشترك .

'٣' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجباتها التشريعي

١٨ - ٦٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨ - ٦٥ سيؤدى البرنامج المتكامل للسلع الاساسية الي تحسين استقرار الاوضاع التجارية لقائمة كبيرة من السلع الاساسية ذات الاهمية التصديرية للبلدان النامية بأسعار مجزية للمنتجين ومنصفه للمستهلكين . وسيمثل بلوغ هدف البرنامج المتكامل مساهمة كبيرة في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ بشأن برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ - الانشطة الجارية

(أ) الهدف

١٨ - ٦٦ هدف هذا البرنامج الفرعي هو التطوير العام لسياسة دولية للسلع الاساسية ، عدا ما هو منصوص عليه بموجب البرنامج المتكامل ، بغرض انشاء هياكل جديدة في التجارة الدولية ، وتعيين المشاكل والحلول الممكنة لها توخيا للهدف العام لتحسين الشروط التي يجرى بموجبها الاتجار بالسلع الاساسية كي تضمن للبلدان النامية زيادة ثابتة في حصيلة صادراتها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨ - ٦٧ بالاضافة الى مشاكل عدم استقرار الاسعار ، تواجه البلدان النامية مشاكل تتصل بانعدام المعلومات عن اسواق السلع الاساسية ، والتحكم الاجنبي بنظامي تسويق وتوزيع السلع الاساسية التي تصدرها ، وحواجز الاستيراد في البلدان المستهلكة ، والاعتماد الزائد على الاسواق في البلدان المتقدمة النمو ، ومنافسة البدائل للمواد الخام التي تصدرها (بما في ذلك المنافسة المحتملة من انتاج المعادن من قاع البحار) . ويتصدى الاونكتاد لهذه المشاكل في عمله الجارى في وضع سياسة دولية للسلع الاساسية .

(ج) السند التشريعي

١٨ - ٦٨ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من القرارات التالية : قرارات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ١٦ (د - ٢) (١٠) و ٥١ (د - ٣) (١٠) ، و٧٨ (د - ٣)(١٠) وقرارات مجلس التجارة والتنمية ١٢٢ (د - ١٤) ، و ١٢٣ (د - ١٤) ، و ١٢٤ (د - ١٤) ؛ وقرارات الجمعية العامة ٣٠٨٣ (د - ٢٨) ، و ٣٢٠٢ (د ل - ٦) ، و ٣٣٦٢ (د ل - ٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ - ٦٩ لا يخصص حاليا سوى حد ادنى من الموارد للعمل في هذا البرنامج الفرعي بسبب احتياجات العمل المضطلع به بموجب البرنامج المتكامل للسلع الاساسية . وستتم اعادة تخصيص الموارد مع انجاز البرنامج المتكامل . وتخصص حاليا موارد محدودة لدراسات نظامي تسويق وتوزيع السلع الاساسية ، وزيادة تنمية المعلومات عن تجارة السلع الاساسية ، والاعداد للجنة التنفستن وخدمتها .

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ٧٠ يلزم الاضطلاع بأنشطة شتى في شكل دراسات ، واجتماعات لافرقة الخبراء ، واجتماعات

---

(١٠) يرجع تاريخ هذا التفويض الى اكثر من خمس سنوات .

Digitized by UNOG Library

دولية حكومية . وستقوم الامانة ، بوجه خاص ، باعداد دراسات عن مشاكل محددة والحلول الممكنة لها وخدمة اجتماعات شتى في مجالات تشمل ، في جملة أمور ، نظامي التسويق والتوزيع ، وتنويع قطاع الصادرات في اقتصادات البلدان النامية ، ووصول صادرات البلدان النامية الى الاسواق ، وتحسين و/أو تثبيت اسعار صادرات البلدان النامية ، والمنافسة من جانب المواد التركيبية والبدائل على المنتجات الطبيعية . وستواصل الامانة ايضا القيام بأعمال الدعم لتنفيذ الاتفاقات الدولية كتلك المعنية بالكاكاو والقصدير والسكر . وستدعو الحاجة الى استمرار الاتصال الوثيق بالهيئات السلعية الدولية والمجالس السلعية ، القائمة منها والمقبلة ، وسيؤدى الانكتاد دورا رئيسيا في التفاوض من جديد بشأن الاتفاقات السلعية القائمة . ويعتبر توفير التدفق المستمر للمعلومات المستكملة الدقيقة أمرا حاسما في العمل بشأن وضع سياسة دولية للسلع الاساسية . ويجرى الاحتفاظ بمصرف للبيانات الاساسية واعداد استعراضات منتظمة للتجارة والاسعار كجزء من رصد مستمر للاتجاهات والتطورات في تجارة السلع الاساسية وأسعارها .

١٨ - ٧١ ويدخل حاليا قسط كبير من العمل الذى يضطلع به عادة بموجب هذا البرنامج الفرعي ضمن العمل المضطلع به بموجب البرنامج المتكامل للسلع الاساسية أو يوفر ، في حالات كثيرة ، مدخلات في العمل المضطلع به بموجب البرنامج المتكامل . ومع تنفيذ البرنامج المتكامل ، سيوجه تشديد اكثر الى الانشطة المضطلع بها بموجب هذا البرنامج الفرعي . وليس من الممكن تبيان الانشطة المحددة التي سيضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالخطة ولا الاطار الزمني لها : فالتطورات في تجارة السلع الاساسية تخلق باستمرار حالات ومشاكل جديدة تولد حاجات جديدة الى أعمال السكرتارية والعمل الدولي الحكومي . ولذلك فان تخصيص الموارد في الحاضر والمستقبل سوف يأخذ في الحسبان دينميات حالة السلع الاساسية في العالم .

' ٣ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨ - ٧٢ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨ - ٧٣ ينتظر من أنشطة هذا البرنامج الفرعي أن :

' ١ ' تساعد في ادخال تحسين شامل على الظروف التي يتم فيها الاتجار بالسلع الاساسية ، وفي تحسين حصيلة صادرات البلدان النامية ومعدلات تبادلها التجارى ؛

' ٢ ' تسهم في اعادة تشكيل التجارة الدولية في السلع الاساسية وبذلك تسهم في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٣ - مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : المصنوعات وشبه المصنوعات

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٨ - ٧٤ تنظر لجنة المصنوعات ، التي تجتمع عادة مرتين فيما بين دورات المؤتمر ، واللجنة الخاصة المعنية بالافضليات ، التي تجتمع سنويا فيما تقوم به الامانة من أعمال في اطار هذا البرنامج . وقد انعقدت الدورة الاخيرة للجنة المصنوعات في الفترة من ٤ الى ٨ تموز/يوليه ١٩٧٧ والدورة الاخيرة للجنة الخاصة المعنية بالافضليات في الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه الى ١ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، وقد بحث مشروع هذه الخطة من قبل فرقة عاملة تابعة لمجلس التجارة والتنمية اجتمعت في الفترة من ٢٨ آذار/مارس الى ٣ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، ومن قبل المجلس نفسه في الجزء الثاني من دورته السابعة عشرة ، في ٤ نيسان/ابريل ١٩٧٨ .

٢ - الامانة

١٨ - ٧٥ الوحدة المسؤولة في الامانة عن هذا البرنامج هي شعبة المصنوعات التي بلغ عدد موظفيها الفعليين من الفئة الفنية ، في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، ٢١ موظفا ، كانت وظيفة أحدهم تمول من مصادر خارجة عن الميزانية . وكانت الشعبة تتضمن الاقسام التالية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ :

الوحدة التنظيمية	موظفو الفئة الفنية: الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
مكتب المدير	٣	١	٤
قسم الافضليات العامة والتعريفات	٥	-	٥
قسم الحواجز غير التعريفية	٣	-	٣
قسم الممارسات التجارية التقييدية	٤	-	٤
قسم التجارة الجارية والتحليل الكمي	٣	-	٣
قسم السياسة التصديرية والدراسات القطرية والقطاعية	٢	-	٢
المجموع	٢٠	١	٢١

Digitized by UNOG Library

٣ ـ أوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

١٨ ـ ٧٦ يضم البرنامج الفرعي ٤ (التنمية الصناعية والتعاون التجارى) عمل قسم السياسة التصديرية والدراسات القطرية والقطاعية ، وكذلك جزءا من عمل قسم التجارة الجارية والتحليل الكمي . ويضطلع الجزء المتبقي من القسم الاخير بأنشطة ذات طابع عام دعما للبرنامج كله . وهذا الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج لا يولد أية صعوبة في وضع البرامج وتنفيذها .

٤ ـ الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

(أ) الانجازات المتوقعة

١٨ ـ ٧٧ من المتوقع انجاز العمل بشأن البنود التالية من عناصر البرنامج الموصوفة في الفقرة ١١ (ألف) ـ ٢٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ (١١) :

'١' في ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩

(أ) أنشطة دعم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ؛

(ب) التفاوض بشأن مبادىء وقواعد منصفة ومتفق عليها بين عدة اطراف بشأن مراقبة الممارسات التجارية التقييدية ؛

(ج) اجراء استعراض شامل لنظام الافضليات المعمم لينظر فيه على المستوى الدولي الحكومي ؛

(د) اعداد دراسات عن الجوانب التجارية لتصنيع البلدان النامية فيما يتعلق بالقطاعات قيد النظر في نظام مشاورات اليونيدو .

'٢' في ١٩٨٠ ـ ١٩٨١

(أ) انجاز قانون نموذجي للبلدان النامية بشأن الممارسات التجارية التقييدية لينظر فيه على المستوى الدولي الحكومي ؛

---

(١١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة الدورة الثانية ، والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و Corr.2) ، المجلد الثاني .

Digitized by UNOG Library

(ب) مواصلة اعداد الدراسات المذكورة تحت (د) اعلاه فيما يتعلق بالقطاعات الأخرى المشمولة بمشاورات اليونيدو .

(ب) اعادات التنظيم المترتبة

١٨ — ٧٨ من غير المحتمل ان تتم ، نتيجة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ازالة كل الحواجز التعريفية وغير التعريفية المؤثرة في صادرات البلدان النامية ، أو ازالة جزء كبير من هذه الحواجز . وعليه سيتعين مواصلة العمل في الاونكتاد في هذا الجانب بنفس النشاط . وليس نجاح التفاوض بشأن المبادىء والقواعد الخاصة بمراقبة الممارسات التجارية التقييدية سوى خطوة اولى نحو ازالة هذه الممارسات ، وسيلزم بذل مزيد من الجهود لبلوغ هذا الهدف . ونظرا لأن جميع البرامج الفرعية تتسم بطابع الاستمرار ، فليس من المزمع اجراء أى تغييرات تنظيمية .

باء — التنسيق

١ — التنسيق الرسمي داخل الامانة

١٨ — ٧٩ وقعّت أمانة الاونكتاد اتفاق تعاون مع أمانة برنامج الامم المتحدة للبيئة بشأن الحواجز والقيود التجارية الناتجة عن السياسات البيئية . وتقدم الدراسات التي تعدها امانة الاونكتاد في هذا الصدد الى لجنة المصنوعات للنظر فيها في اطار البند ذى الصلة من جدول الأعمال . وهناك اتفاق تفاهم مع اليونيدو يدعو الى اشتراك الاونكتاد في نظام مشاورات اليونيدو وتقديم الدعم الفني له . وبالاضافة الى ذلك ، اتفقت امانتا الاونكتاد واليونيدو على أن تقترحا على مجلس التنمية الصناعية ولجنة المصنوعات انشاء فريق خبراء مشترك بين الاونكتاد واليونيدو يعنى بالجوانب التجارية والجوانب المتعلقة بالتجارة لترتيبات التعاون الصناعي . وستقوم هاتان المنظمتان معا بعقد هذا الفريق في الفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ وخدمته . وسينطوى التعاون بين الأمانتين أيضا على تدابير متابعة نتائج فريق الخبراء .

٢ — التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٨ — ٨٠ وفقا لقرارات المؤتمر ٧٦ (د — ٣) (١٢) ، و ٨٢ (د — ٣) (١٢) ، و ٩١ (د — ٤) ، وقرار لجنة المصنوعات ٦ (د — ٦) ، تحال تقارير الاونكتاد ودراسات الأمانة الى المدير العام للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) لتستعملها هيئات الغات في صدد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .

---

(١٢) يرجع تاريخ هذا التفويض الى أكثر من خمس سنوات .

Digitized by UNOG Library

٣ ــ الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠—١٩٨٣

١٨ — ٨١ ستساهم شعبة المصنوعات في برنامج الاونكتاد للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية (البرنامج ٦) ، مع اشارة خاصة الى اقامة نظام للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. وسيستمر التعاون الوثيق مع مجلس التعاون الجمركي حول مسائل مثل اعادة تصنيف التعريفات والاتفاقية الدولية بشأن تبسيط الاجراءات الجمركية والمواءمة بينها ، والمسائل ذات الصلة ، وكذلك الاشتراك في عمل المنظمة الدولية للتوحيد فيما يتعلق بالتوحيد .

جيم ــ تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٨ — ٨٢ ينتظر ان يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية بالنسبة المئوية تقريبا على النحو المبين في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسب المئوية) (أ)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨-١٩٧٩			١٩٨٠-١٩٨١			١٩٨٢-١٩٨٣		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
١- الحواجز التعريفية	٢٢	-	٢٢	٢١	-	٢١	٢٠	-	٢٠
٢- الحواجز غير التعريفية والجوانب ذات الصلة	٢٢	-	٢٢	٢٥	-	٢٥	٢٣	-	٢٣
٣- الممارسات التجارية التقييدية والهياكل السوقية والتسويق والتوزيع	٢٢	-	٢٢	٢١	-	٢١	٢٣	-	٢٣
٤- التنمية الصناعية والتعاون التجاري	٢٣	-	٢٣	٢٢	-	٢٢	٢٤	-	٢٤
إدارة البرامج	١١	-	١١	١٠	-	١٠	١٠	-	١٠
المجموع	١٠٠	-	١٠٠	١٠٠	-	١٠٠	١٠٠	-	١٠٠

(أ) ربما يختلف مجموع ارقام الأجزاء عن رقم المجموع نظرا لاستخدام التقريب .

دال ـ سرد البرامج الفرعيـــــة

البرنامج الفرعي ١ ـ الحواجز التعريفية

(أ) الأهـداف

١٨ ـ ٨٣ أهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' تيسير وازالة الحواجز التعريفية في البلدان المتقدمة النمو المؤثرة في تجارة صادرات البلدان النامية من المنتجات المصنوعة وشبه المصنوعة ، بما في ذلك المنتجات الزراعية المجهزة وشبه المجهزة مع ايلاء مراعاة خاصة لمصالح أقل البلدان نموا . ومن الأهمية بمكان صون التيسير المحقق في هذا الصـــدد ومواصلته .

'٢' المساعدة في تشجيع وتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلـــدان النامية على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية فـي ميـــدان التعريفات .

(ب) المشاكل المطروقة

'١' صادرات البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو

١٨ ـ ٨٤ لا يزال الهيكل التعريفي في البلدان المتقدمة النمو ، وخاصة ارتفاع التعريفات حسب درجة تجهيز احد المنتجات ، يعوق جهود البلدان النامية الرامية الى زيادة وتنويع صادراتها من المنتجات المصنوعة وشبه المصنوعة الى أسواق البلدان المتقدمة النمو . ومع تنفيذ نظام الأفضليـات المعمم ، عمدت البلدان المانحة للافضليات الى ازالة أو تخفيض التعريفات المفروضة على معظـــم المنتجات الصناعية المدرجة في الفصول من ٢٥ الى ٩٩ من " تسميات مجلس التعاون الجمركي " وعلى المنتجات الزراعية المختارة المدرجة في الفصول من ١ الى ٢٤ من " تسميات مجلس التعاون الجمركي " والتي تأتي أصلا من البلدان النامية . كذلك منح عدد من البلدان المتقدمة النمو ، عن طريـــق ترتيبات خاصة ، معاملة تعريفية تفضيلية أو أكثر ايجابية للمنتجات اليدوية/الحرفية للبلدان النامية . على ان نظام الافضليات المعمم ونظام الترتيبات الخاصة بالمنتجات اليدوية/الحرفية على السـواء لا يلبيان ، رغم اثرهما الايجابي ، الاحتياجات التجارية والانمائية للبلدان النامية ، ويقتضيـان بالتالي مزيدا من التحسين الملموس .

١٨ ـ ٨٥ ومن المحتم ان تؤدي التخفيضات التعريفية من جانب البلدان المتقدمة النمو علـــى أساس تفضيلي فيما بينها ، أو على أساس شرط الدولة الأكثر رعاية ، وخاصة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية حاليا في اطار " الغات " ، الى تخفيض الهوامش التعريفية التفضيليـة التي تتمتع بها البلدان النامية بموجب نظام الأفضليات المعمم تخفيضا متفاوت الدرجة أو حتى ازالتها والى تخفيض الفوائد التي تحظى بها بموجب الترتيبات الخاصة . وعموما ، فان المنتجات التي تهـم البلدان النامية من الناحية التصديرية والتي يمكن تمييزها ، لأغراض تعريفية ، عن المنتجات المماثلة

Digitized by UNOG Library

المصنوعة في البلدان المتقدمة النمو لا يجرى تعيينها وتصنيفها بصورة مستقلة في النظام القائـــم لتصنيف التجارة الدولية . والتصنيف المستقل لهذه المنتجات من شأنه ان ييسر ، من وجهة النظـر التقنية ، منح هذه المنتجات معاملة تعريفية خاصة وأكثر ايجابية من جانب البلدان المتقدمة النمو .

'٢' التجارة فيما بين البلدان النامية

١٨ - ٨٦ من الممكن ان تشكل الحماية التعريفية والهياكل التعريفية في البلدان النامية عقبة في سبيل توسيع وتنويع تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات فيما بين هذه البلدان . وعليه يسلم بوجود حاجة الى دراسة تيسير التدابير التعريفية ، بما في ذلك ، منح معاملة تفضيلية لتعزيز توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية . وهذا يقتضي أيضا اتخاذ تدابير مصاحبة من جانب البلدان المتقدمة النمـو والهيئات الدولية الحكومية المعنية بالمشاكل التعريفية .

(ج) السند التشريعي

١٨ - ٨٧ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من القرارات التالية :

'١' نظام الأفضليات المعمم

قرارات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٦ (د - ٤) ، الجزءان الاول - ألف ، والاول - جيم ، و ٩١ (د - ٤) و ٢١ (د - ٣) (١٢) والاستنتاجات المتفق عليها التي خلصت اليها اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات (مرفق مقرر المجلس ٧٥ (د إ - ٦)) (١٢) .

'٢' اعادة تصنيف التعريفات

قرار المؤتمر ٩٦ (د - ٤) ، الجزء الأول - جيم ، وقرار لجنـــة المصنوعات ٧ (د - ٧) .

'٣' الجوانب التعريفية للتجارة فيما بين البلدان النامية

قرار المؤتمر ٩٢ (د - ٤) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ - ٨٨ وفقا للاستنتاجات المتفق عليها التي خلصت اليها اللجنة الخاصة المعنيـة بالأفضليات سيجرى في عام ١٩٧٩ استعراض شامل للقيام ، في ضوء أهداف قرار المؤتمر ٢١ (د - ٣) (١٢)

Digitized by UNOG Library

بتحديد المدة التي ينبغي ان يستمر فيها النظام الى ما بعد مدة العشر سنوات الاولى . وستزداد المساعدة التقنية المقدمة من البرنامج الفرعي فيما يتعلق بنظام الأفضليات المعمم نتيجة لانتهاء مشروع المساعدة التقنية المشترك بين برنامج الامم المتحدة الانمائي والاونكتاد INT/77/002 في نهاية عام ١٩٧٨ . واذا انجزت المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في عام ١٩٧٨ ، كما هو متوقع ، فسيتم ايضا استعراض آثار الامتيازات التعريفية ، الممنوحة على أساس شرط الدولة الأكثر رعاية على نظام الأفضليات المعمم ، وكذلك على الهياكل التعريفية للبلدان المتقدمة النمو .

' ٢ ' فترتا السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ و ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٨ — ٨٩ ان النشاط المتعلق بتيسير التعريفات هو نشاط مستمر ويتعلق بتحسين وصيانة نظام الأفضليات المعمم والترتيبات الخاصة بالمنتجات اليدوية/الحرفية ، وكذلك الامتيازات التعريفية الممنوحة على أساس شرط الدولة الأكثر رعاية . وستجرى استعراضات سنوية للآثار التشغيلية والتجارية لنظام الأفضليات المعمم ، وذلك على المستوى الدولي الحكومي خلال الفترة المشمولة بالخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٠ — ١٩٨٣ . وستعد من اجل هذه الاستعراضات دراسات وتقارير عن التغييرات والتحسينات في مختلف لوائح نظام الأفضليات المعمم ، وعن ادارتها وآثارها على صادرات البلدان النامية ، وعن التدابير التي اتخذتها البلدان النامية لضمان الانتفاع على وجه افضل من الافضليات المعممة . وستتضمن الدراسات والتقارير ، كما كان الامر عليه في الماضي ، مقترحات وتوصيات محددة لتحسين مواصلة نظام الافضليات المعمم . وسيجرى استعراض الترتيبات الخاصة بالمنتجات اليدوية وتيسير التعريفات الممنوحة على اساس شرط الدولة الاكثر رعاية كل سنتين على المستوى الدولي الحكومي . ومن المتوقع ، تمشيا مع الجهود المتزايدة التي تبذلها البلدان النامية في سبيل توسيع نطاق التبادل التجارى فيما بينها ان يزداد العمل على تشجيع ترتيبات التعاون التجارى فيما بين البلدان النامية في ميدان التعريفات .

' ٣ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨ — ٩٠ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨ — ٩١ ليس من شك في أن نظام الأفضليات المعمم هو أهم تدبير من بين تدابير السياسة التجارية التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو منذ الحرب العالمية الثانية لصالح البلدان النامية ككل . ومن المتوقع ان تواصل البلدان المانحة للأفضليات تحسين لوائحها المختلفة خلال الفترة المشمولة بالخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٠ — ١٩٨٣ . ومن المرجح ان يتم التوصل أثناء الاستعراض الشامل الذى سيجرى في عام ١٩٧٩ الى اتفاق بشأن المدة التي سيجرى تمديد نظام الأفضليات المعمم اليها . ومن الجدير بالملاحظة في هذا الصدد انه قد تم بالفعل التوصل الى اتفاق في

Digitized by UNOG Library

الرأى في الدورة الرابعة للمؤتمر على وجوب استمرار نظام الأفضليات المعمم الى ما بعد فترة العشر سنوات الأولية المتصورة أصلا ولكن دون تحديد مدة استمراره . ومن المتوقع ايضا ان يتم تحسين الترتيبات الخاصة بالمنتجات اليدوية أو الابقاء عليها على الأقل . وفيما يتعلق بتجارة المصنوعات وشبه المصنوعات فيما بين البلدان النامية ، فان الأنشطة المضطلع بها بموجب هذا البرنامج الفرعي ستساهم في الأهداف وفي تحقيق الأثر المتوقع المحدد في برنامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية (البرنامج ٦) .

البرنامج الفرعي ٢ ـ الحواجز غير التعريفية والجوانب ذات الصلة

(أ) الأهداف

١٨ ـ ٩٢ أهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' التخفيض التدريجي للحوافز غير التعريفية أو ازالتها والابقاء على تجميد القيود الكمية والقيود ذات الصلة المفروضة على التجارة ، وتحسين سياسات المشتريات الحكومية ، وخاصة في البلدان المتقدمة النمو .

'٢' تحسين امكانيات الوصول الى الأسواق وتعزيز فرص توسيع التجارة في البلدان المتقدمة النمو امام البلدان النامية عن طريق التكيف الصناعي المناسب ، بما في ذلك تدابير المساعدة المتعلقة بالتكيف ، وتشجيع ترتيبات التعاون التجارى والصناعي في اطار تيسير التجارة .

'٣' تسهيل اتخاذ تدابير علاجية مناسبة لتخفيض أو ازالة الحواجز غير التعريفية التي تعترض التجارة والمنبثقة عن السياسات البيئية ومساعدة البلدان النامية في الانتفاع من فرص توسيع التجارة الناشئة عن الفوائد التعاونية في ذلك المجال .

'٤' المساعدة في تشجيع وتنفيذ برامج التعاون الاقتصادى في البلدان النامية على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية في ميدان الحواجز غير التعريفية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ ـ ٩٣ تعوق الحواجز غير التعريفية المفروضة على التجارة الدولية جهود البلدان النامية الرامية الى زيادة وتنويع صادراتها من المنتجات المصنوعة وشبه المصنوعة . ومن شأن التخفيض التدريجي لهذه الحواجز أو ازالتها ان يتيح للبلدان النامية زيادة صادراتها الى حد كبير . بيد ان ضغوط الحماية تعوق تيسير الحواجز غير التعريفية وتهدف الى ادخال قيود جديدة أو مضاعفة القيود القائمة . ويعتبر التقيد الصارم بالاتفاق على تجميد القيود الكمية والتدابير غير التعريفية ذات الصلة امرا اساسيا لتجنب تزايد الحماية . ويمكن تيسير تحرير الحواجز غير التعريفية تيسيرا

Digitized by UNOG Library

كبيرا بالقيام في البلدان المتقدمة النمو بوضع سياسات مناسبة للمساعدة على التكيف من شأنها ان تشجع العوامل المحلية للانتاج على الابتعاد تدريجيا عن خطوط الانتاج التي تقل فيها قدرتها على المنافسة على الصعيد الدولي . ويقترح في الوقت نفسه دراسة استجابة البلدان المتقدمة النمو للتحولات في الميزة النسبية لصالح البلدان النامية ، ولا سيما تحديد المدى الذى سترتفع اليه الحواجز امام الواردات في البلدان المتقدمة النمو كلما تحولت الميزة النسبية في قطاعات معينة لصالح البلدان النامية المصدرة . وفي هذا الصدد ، فان ترتيبات التعاون التجارى والصناعي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ان تساعد في اعادة وزع الصناعات الى البلدان النامية (انظر ايضا البرنامج الفرعي ٤) .

١٨ ـ ٩٤ ويمكن ان تؤدى السياسات البيئية الى فرض تدابير تؤثر على التجارة الدولية . وقد تفرض تدابير تقييد التجارة بغية القيام ، في جملة امور ، بحماية الصناعات المحلية التي ازدادت تكاليفها نتيجة للسياسات البيئية . ومن المحتمل ، في المدى القصير ، أن يتألف الأثر الرئيسي للتدابير البيئية على تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات من خلق حواجز تعريفية وغير تعريفية جديدة . ولكن سيكون هناك في المدى المتوسط والطويل الاجل اثر اكبر كثيرا عن طريق تأثير السياسات على تعيين موقع الصناعات المسببة للتلوث . وفي هذا الصدد يقوم مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بتنفيذ مشروع مشترك على نطاق عالمي بدأ في اوائل عام ١٩٧٤ . وفي المرحلة الثانية من هذا المشروع ستعد دراسات عن الحواجز والقيود التجارية الناشئة عن سياسات بيئية لتقديمها الى لجنة المصنوعات .

(ج) السند التشريعي

١٨ ـ ٩٥ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من القرارات التالية :

'١' الحواجز غير التعريفية وتدابير المساعدة في التعديل

قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٦ (د ـ ٤) ، الأجزاء الاول ـ جيم ، والأول ـ دال ، والأول ـ هاء و ٩١ (د ـ ٤) و ٧٢ (د ـ ٣) (١٢) ، و ٧٦ (د ـ ٣) (١٢) ، و ٨٢ (د ـ ٣) (١٢) ؛ ومقررات لجنة المصنوعات ١٠ (د ـ ٧) ، و ٦ (د ـ ٦) ، و ١ (د ـ ٥) (١٢) و ٢ (د ـ ٣) (١٢) .

'٢' الجوانب التجارية والجوانب ذات الصلة للسياسات البيئية

قرار المؤتمر ٤٧ (د ـ ٣) (١٢) والتدابير اللاحقة التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية ولجنة المصنوعات .

Digitized by UNOG Library

٣ - الحواجز غير التعريفية والتجارة فيما بين البلدان النامية

قرار المؤتمر ٩٢ (د - ٤) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١ - الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ - ٩٦ اذا تم ، كما هو متوقع ، استكمال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في عام ١٩٧٨ ، فسيتم استعراض الآثار المترتبة على التدابير المتفق عليها في ميدان الحواجز غير التعريفية بشأن صادرات البلدان النامية . ومن غير المحتمل ان يتم ازالة كل هذه الحواجز ، أو جزء كبير منها ، وبالتالي سيلزم مواصلة اعداد الدراسات عنها بغية متابعة تخفيضها وازالتها . وقد يوضع برنامج لتقرير الاولويات في ازالة هذه الحواجز أو تخفيضها . وفي هذا الصدد ، سيلزم توجيه الاهتمام الى اتخاذ تدابير كفيلة بتيسير تحرير الحواجز غير التعريفية مثل تدابير المساعدة على التكيف وغيرها من تدابير تشجيع اعادة وزع الصناعات . ولهذه الغاية سيتعين على البرنامج الفرعي ، بالاضافة الى المساهمة ، كما فيما مضى ، في مواصلة استكمال نظام المعلومات المعالجة بالحاسب الالكتروني عن الواردات والحواجز التي تعترض التجارة (انظر البرنامج الفرعي ٤ من البرنامج ١) ان يستوعب هذا النشاط لدى انتهاء مشروع المساعدة التقنية المشترك بين برنامج الامم المتحدة الانمائي والاونكتاد بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .

٢ - فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ٩٧ يتسم العمل في تيسير الحواجز غير التعريفية بطابع الاستمرار . وستتوقف التدابير المنفردة المتعلقة باستراتيجية تحقيق أهداف البرنامج الفرعي ، والناتج المنبثق عنها ، الى حد كبير على الحالة التجارية العالمية وتطورها اثناء الفترة المشمولة بالخطة وعلى المقررات التي تتخذها في هذا الميدان الحكومات كل على حدة أو بصورة جماعية . ولكن ليس من شك في انه سيلزم بذل جهود دائبة ونشطة لتحقيق هدف المساعدة بفعالية في زيادة تيسير الحواجز غير التعريفية المؤثرة تأثيرا ضارا في تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات للبلدان النامية .

٣ - أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨ - ٩٨ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨ - ٩٩ من المستحيل تقديم تقييم موضوعي وكمي لأثر البرنامج الفرعي ، ولكن من المتوقع ان تؤدي الأنشطة الموجزة اعلاه الى تخفيض الحواجز غير التعريفية التي تعترض بعض الصادرات وخاصة صادرات البلدان النامية . وكذلك ، ازالتها في بعض الحالات المحددة .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٣ ـ الممارسات التجارية التقييدية ، والهياكل السوقية والتسويق والتوزيع

(أ) الأهداف

١٨ ـ ١٠٠ تتمثل اهداف هذا البرنامج الفرعي ، التي ينبغي تحقيقها عن طريق اتخاذ تدابير على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية ، في ازالة الممارسات التجارية التقييدية ، بما في ذلك ممارسات الشركات عبر الوطنية ، المؤثرة تأثيرا ضارا في التجارة الدولية ، وخاصة تجارة البلدان النامية والتنمية الاقتصادية لهذه البلدان ، او معالجة هذه الممارسات معالجة فعالة ؛ وفي تحسين الهياكل السوقية ونظامي التسويق والتوزيع بغية تعزيز اشتراك البلدان النامية في التجارة الدولية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ ـ ١٠١ المشاكل المطروقة في هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' انعدام الاتفاق بين الحكومات على كيفية مراقبة الممارسات التجارية التقييدية والحاجة الى التعاون الدولي في هذا الصدد ؛

'٢' الحاجة الى استحداث معلومات للمراقبة الفعالة للممارسات التجارية التقييدية المؤثرة تأثيرا ضارا في تجارة وتنمية البلدان النامية ؛

'٣' عدم وجود تشريعات خاصة بالممارسات التجارية التقييدية في البلدان النامية أو عدم كفايتها ، وانعدام الموظفين المدربين في هذا المجال ؛

'٤' انعدام مراقبة قنوات التسويق والتوزيع في البلدان النامية فيما يتعلق بصادراتها وارداتها أو عدم كفاية تطوير هذه المراقبة ،أو محدوديتها ؛

'٥' انعدام القوة السوقية لشركات البلدان النامية في الأسواق العالمية في مواجهة شركات البلدان المتقدمة النمو .

(ج) السند التشريعي

١٨ ـ ١٠٢ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٦ (د ـ ٤) ، الجزء الثالث ، و ٩٧ (د ـ ٤) ؛ وقرار لجنة المصنوعات ١٢ (د ـ ٨) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ ـ ١٠٣ دعا المؤتمر ، في الجزء الثالث من القرار ٩٦ (د ـ ٤) ، الى اجراء مفاوضات بهدف صياغة مجموعة من المبادىء والقواعد المنصفة المتفق عليها على نحو متعدد الأطراف بشأن مراقبة

Digitized by UNOG Library

الممارسات التجارية التقييدية ؛ وايجاد طرق ووسائل كفيلة بتحسين توفير وتبادل المعلومات عن الممارسات التجارية التقييدية المؤثرة تأثيرا ضارا في تجارة وتنمية البلدان النامية ؛ وجمع ونشر المعلومات عن الممارسات التجارية التقييدية عموما من جانب امانة الاونكتاد وبالتعاون الوثيق مع مركز الشركات عبر الوطنية ؛ وتوفير المساعدة التقنية الى البلدان النامية ، وخاصة في مجال التدريب ؛ وصياغة قانون نموذجي أو قوانين نموذجية بشأن الممارسات التجارية التقييدية بغية مساعدة البلدان النامية في وضع تشريعات مناسبة . وتيسيرا لتحقيق هذه الأهداف ، أنشأ المؤتمر فريق الخبراء الثالث المخصص لموضوع الممارسات التجارية التقييدية الذى عقد ثلاث دورات حتى نهاية عام ١٩٧٧ ؛ ومن المقرر حاليا عقد دورتين أخريين في عام ١٩٧٨ لتمكينه من انجاز عمله . وبالاضافة الى ذلك ، احاط مجلس التجارة والتنمية علما بتوصية لجنة المصنوعات الواردة في القرار ١٢ (د — ٨) ومؤداها انه ينبغي ، في ضوء التقرير النهائي لفريق الخبراء ، اتخاذ تدابير مناسبة بشأن الترتيبات المؤسسية فيما يتعلق بالمفاوضات التي قررها المؤتمر في دورته الرابعة . وينبغي ان تتمثل نتائج مثل هذه المفاوضات في القيام ، على الصعيد الدولي ، باعتماد المبادئ والقواعد المشار اليها اعلاه . وبعد ذلك ، سيكون قد شرع في اتخاذ تدابير متابعة في ميدان توفير وتبادل المعلومات في شكل دراسات عن التجربة المكتسبة من تنفيذ التشريعات الخاصة بالممارسات التجارية التقييدية ، وخاصة في البلدان النامية ، وفي تقديم المساعدة التقنية . كذلك سيجرى اعداد دراسات على أساس قطاعي عن الهياكل السوقية (وطنيا ودوليا) وأثرها على واردات البلدان النامية وصادراتها . وستكون قد قدمت تقارير متعلقة بالسياسة عن امكانية اتخاذ تدابير علاجية بشأن الهياكل السوقية ونظامي التسويق والتوزيع الى هيئات الاونكتاد المختصة مثل المؤتمر ولجنة المصنوعات .

٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ و ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٨ — ١٠٤ بعد ان يتم ، في ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، اعتماد المبادئ والقواعد الخاصة بمراقبة الممارسات التجارية التقييدية ، سينطوى العمل في الاونكتاد بشأن المبادئ والقواعد على تحقيق التدابير المطلوبة على الصعيد الدولي ورصد التدابير الواجب اتخاذها على الصعيدين الوطني والاقليمي . ومن المرجح ان يتطلب الأمر بذل جهود متواصلة لاتخاذ اجراءات متعددة الأطراف أو تحسين الاجراءات القائمة بشأن توفير وتبادل المعلومات . وسيستمر اعداد تقارير سنوية عن التطورات في التشريعات الموضوعة في مجال الممارسات التجارية التقييدية وتنفيذها . وسيعد مزيد من الدراسات عن الخبرة المكتسبة ، وخاصة في البلدان النامية ، في تنفيذ التشريعات الخاصة بالممارسات التجارية التقييدية والمشاكل الناشئة في هذا الصدد . ومن المرجح ، فيما يتعلق بالتعاون التقني ، تطوير انشطة مثل الحلقات الدراسية ، والبعثات الميدانية ، ودعم الجهود الاقليمية ودون الاقليمية في مراقبة الممارسات التجارية التقييدية . وسيعد مزيد من الدراسات على اساس قطاعي عن الهياكل السوقية ، وكذلك مزيد من التقارير المتعلقة بالسياسة عن امكانية اتخاذ تدابير علاجية . وستنظر لجنة المصنوعات في مشروع القانون النموذجي الموضوع للبلدان النامية بشأن الممارسات التجارية التقييدية والذى من المحتمل ان ينبثق عن عمل فريق الخبراء الثالث المخصص

Digitized by UNOG Library

المشار اليه اعلاه ، وسيستخدم هذا القانون ، بعد وضعه في قالبه النهائي ، بوصفه أداة في المساعدة التقنية المقدمة الى البلدان النامية .

'٣' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية، وموجبها التشريعي

١٨ — ١٠٥ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨ — ١٠٦ تتسم الأهداف الموضوعة لهذا البرنامج الفرعي بطابع طويل الأجل ، ويلزم اعتماد نهج في المعالجة خطوة خطوة لتحقيقها النهائي . وتشكل التدابير الموجزة أعلاه في جوهرها الخطوات الأولية ، وتكون نتائج كل خطوة ، كما سبقت الملاحظة ، موضعا للمفاوضات . وعليه فليس من الممكن التنبؤ بأية درجة من الدقة بالوقت الذى سيتم فيه الفراغ منها . والحال كذلك خاصة لأن الخطوات تنطوى على اجراء تغييرات هامة في السياسات الحكومية . ومن المحتمل ان تؤدى التدابير المتصورة الى ادخال تحسينات على التجارة الدولية ، وخاصة على التنمية التجارية والاقتصادية للبلدان النامية . ويمكن القول يقينا ان عددا متزايدا من البلدان النامية سيقوم ، خلال الفترة ١٩٧٨ — ١٩٨٣ ، بوضع تشريعات بشأن الممارسات التجارية التقييدية وان عددا من هذه البلدان التي لديها تشريعات بالفعل سيعمد الى تعديلها بغية جعلها اكثر فاعلية .

البرنامج الفرعي ٤ — التنمية الصناعية والتعاون التجارى

(أ) الهدف

١٨ — ١٠٧ هدف هذا البرنامج الفرعي هو المساعدة في وضع تدابير متعلقة بالتجارة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تهدف الى ازالة القيود المفروضة على العرض في البلدان النامية والتي تعترض صادراتها من المصنوعات وشبه المصنوعات ، والمساهمة في تشجيع التعاون الدولي من اجل التنمية الصناعية ، واعادة التشكيل والتجارة .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ — ١٠٨ تواجه حكومات البلدان النامية صعوبات في وضع وتنفيذ سياسات تصديرية مكيفة مع احتياجاتها المحددة في ميادين مثل التمويل الصناعي ، واعانات التصدير المباشرة ، واعانة الواردات التي تستخدمها الصناعات التصديرية ، وتسهيلات ائتمانات التصدير ، وضمان ائتمانات التصدير وكذلك الاعفاء من الضرائب والتعريفات المفروضة على الواردات . ونظرا للترابط الوثيق بين التنمية الصناعية والتجارة ، فهناك حاجة الى وضع سياسات تجارية مناسبة واتخاذ تدابير ذات صلة في ميدان المصنوعات ترمي في جملة امور ، الى دعم نظام مشاورات اليونيدو . وفي ضوء هدف ليما

Digitized by UNOG Library

ستجرى دراسات قطاعية لتعيين القطاعات التي هي اكثر ما تكون مبشرة بالخير للبلدان النامية .

(ج) السند التشريعي

١٨ - ١٠٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٦ (د - ٤) ، الجزء الثاني .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ - ١١٠ ستكون الأنشطة المضطلع بها بموجب هذا البرنامج الفرعي قد عالجت مختلف القضايا المتصلة بناحية العرض من المصنوعات ، وترتيبات التعاون الصناعي ، والاشتراك في نظام مشاورات اليونيدو . وستكون قد شملت ، بالاضافة الى اجراء استعراضات سنوية لتجارة مصنوعات البلدان النامية اعداد عدد من الدراسات الكفيلة بأن تفضي الى امكانية اتخاذ تدابير سياسية وترتيبات اخرى ترمي الى تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية الصناعية ، واعادة التشكيل ، والتجارة . وستكون هذه الدراسات قد تناولت مواضيع مثل تحليل القيود القائمة المفروضة على العرض والتي تعترض الصادرات الآتية من البلدان النامية ، والسياسة والحوافز التصديرية ، والتمويل الصناعي ، وضمان ائتمانات التصدير . وستكون الدراسات العامة قد استكملت بدراسات قطاعية تركز خاصة على الجوانب التجارية لتصنيع البلدان النامية . وستكون تلك الدراسات قد وفرت الدعم التقني اللازم لاشتراك الاونكتاد في نظام مشاورات اليونيدو . ويكون بعض هذه الانشطة قد ركز على ترويج تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات فيما بين البلدان النامية وعلى جوانب محددة من الآثار التجارية المترتبة على هدف ليما المتعلق بتصنيع البلدان النامية . وسيكون الدعم التقني المقدم لأنشطة التعاون التقني والبرامج التدريبية في ميدان الحوافز التصديرية على أساس وطني واقليمي وأقاليمي ، وخاصة في مجالات التمويل التصديري ، وضمان ائتمانات التصدير ، والتعاقد الدولي من الباطن ، قد شكل عنصرا هاما آخر في هذا البرنامج الفرعي ؛ وعلى الصعيد الاقليمي سيكون قد قدم الدعم الى مشروع وضع مخطط للتأمين على ائتمانات التصدير خاص بمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى .

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ١١١ يتسم العمل المعروض بايجاز اعلاه بطابع الاستمرار اساسا وسيمتد بالتالي خلال كامل فترة الخطة المتوسطة الاجل مع التشديد على السياسات التصديرية في اطار ترتيبات التعاون دون الاقليمي والاقليمي والاقاليمي . ولما كان متوقعا ان يستمر نظام مشاورات اليونيدو الى ما بعد عام ١٩٨٠ ، سيجرى اعداد دراسات عن الجوانب التجارية لتصنيع البلدان النامية فيما يتعلق بالقطاعات

Digitized by UNOG Library

التي ستكون قيد النظر بموجب النظام . ومن المتوقع ايضا ان يؤدى فريق الخبراء المقترح ، المشترك بين الاونكتاد واليونيدو ، والمعني بالجوانب التجارية والجوانب المتعلقة بالتجارة من ترتيبات التعاون الصناعي (انظر الفقرة ١٨ - ١٠١ اعلاه) ، والذى يحتمل ان يجتمع في عام ١٩٧٨ ،الى نشوء اعمال متابعة .

'٣' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ،وموجبها التشريعي

١٨ - ١١٢ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨ - ١١٣ تتسم الأهداف الموضوعة لهذا البرنامج الفرعي بطابع طويل الأجل . ومن المتوقع أن تؤدى الأنشطة المضطلع بها بموجب هذا البرنامج الفرعي تدريجيا الى تخفيض الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في وضع وتنفيذ سياسات تصديرية في مجالات مثل الحوافز التصديرية ، والتمويل الصناعي ، والتأمين على ائتمانات التصدير من شأنها تشجيع تصنيعها . ومن المتوقع فيما يتعلق بالقطاعات الصناعية التي سيتناولها نظام مشاورات اليونيدو ، ان تساهم الأنشطة ذات الصلة المضطلع بها بموجب البرنامج الفرعي في وضع سياسات تجارية واتخاذ تدابير ذات صلة كفيلة بدعم انشاء مرافق صناعية جديدة في البلدان النامية ، ضمن برامجها الانمائية ، عملا بالمقترحات المبداه في هذه المشاورات .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٤ — مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : النقل البحرى والموانئ والنقل المتعدد الوسائط

ألف — التنظيم

١ — الاستعراض الدولي الحكومي

١٨ — ١١٤ تنظر لجنة النقل البحرى التي تجتمع مرتين في الفترة التي تتخلل دورات المؤتمر في الاعمال التي تقوم بها امانة الاونكتاد في اطار هذا البرنامج . وقد عقد الاجتماع الاخير لهذه اللجنة في الفترة من ١٢ الى ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٧٧ . وفي الوقت الحالي ، يقوم مجلس التجارة والتنمية مباشرة بالنظر في الاعمال التى تتعلق بالنقل الدولي المتعدد الوسائط (انظر البرنامج الفرعي ٣ ادناه) وكانت آخر مرة اجتمع فيها المجلس في آب / اغسطس — ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ . وقد بحث مشروع هذه الخطة ، من قبل فرقة عاملة تابعة لمجلس التجارة والتنمية اجتمعت في الفترة من ٢٨ آذار / مارس الى ٣ نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، ومن قبل المجلس نفسه فى الجزء الثاني من دورته السابعة عشرة في ٤ نيسان / ابريل ١٩٧٨ . واستعرضت لجنة البرنامج والتنسيق أنشطة الاونكتاد في هذا المجال بأكمله واعتمد المجلس الاقتصادى والاجتماعي هذه الانشطة في قراره ٢٠٩٨ (د — ٦٣) المؤرخ في ٣ آب / اغسطس ١٩٧٧ .

٢ — الامانة

١٨ — ١١٥ وحدة الامانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة النقل البحرى ، التى كان الملاك الفعلي لموظفيها في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ يتكون من ٢٠ موظفا من الفئة الفنية ، تمول وظيفة أحدهم من مصادر خارجة عن الميزانية . وكانت الشعبة تتألف في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ من الاقسام أو الوحدات التالية :

Digitized by UNOG Library

الوحدة التنظيمية	موظفو الفئة الفنية: الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
مكتب المدير	٣	—	٣
قسم النقل البحرى	٥	—	٥
قسم الموانئ	٤	—	٤
قسم النقل المتعدد الوسائط والتنمية التكنولوجية	٤	—	٤
قسم التشريع البحرى	٣	—	٣
وحدة العمليات	—	١	١
المجموع	١٩	١	٢٠

٣ — الانجازات المتوقعة

١٨ — ١١٦ من المتوقع اكمال العمل بشأن البنود التالية من عناصر البرنامج المشار اليها في الفقرة ١١ ألف — ٣٠ (د) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ (١٣)

(أ) في فترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩

' ١ ' فعالية جهاز التشاور .

' ٢ ' اجراء تحسينات في أساليب تمويل شراء السفن من قبل البلدان النامية ؛

' ٣ ' النقل البحرى لمركاز المنغنيز والجوت والفوسفات والتبغ(١٤) ؛

' ٤ ' دراسة التدابير الهادفة الى زيادة اشتراك أساطيل البلدان النامية في قطاع نقل البضائع السائبة ، المصلبة منها والسائلة ؛

' ٥ ' كتيب عن تطوير الموانئ ؛

---

(١٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (corr.1 و A/32/6 Corr.2) ، المجلد الثاني .

(١٤) في الفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٧ اعدت تقارير عن النقل البحرى لمركاز الحديد ومركاز المنغنيز والقطن .

Digitized by UNOG Library

'٦' دراسة نموذجية عن توزيع الفوائد الناتجة عن تحسينات الموانئ ؛

'٧' اسباب زيادة تكاليف الموانئ وأثرها على تجارة البلدان النامية ؛

'٨' دراسات عن استصواب وامكانية وضع صك دولي بشأن مقاييس الحاويات فيما يتعلق بالنقل الدولي المتعدد الوسائط ؛

'٩' مشروع اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط ؛

'١٠' التأمين البحري .

(ب) في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

'١' تناسق سياسات النقل البحري (جوانب مختارة) ؛

'٢' اجراء مزيد من البحث في مواضيع محددة تتعلق بتنمية الاساطيل التجارية للبلدان النامية وموانئها ؛

'٣' استعراض وسائط النقل البديلة والتطور التكنولوجي ؛

'٤' اجراء مزيد من الدراسات بشأن مشارطات الايجار بغية تقييم اثر الممارسات القائمة على البلدان النامية على نحو أفضل ؛

'٥' الاعداد لمؤتمر المفوضين المعني بوضع اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط؛

'٦' آثار الشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بالنقل البحري ؛

'٧' اجراء دراسات بشأن توازن المصالح بين الشاحنين واتحادات الخطوط البحرية.

باء - التنسيق

١- التنسيق الرسمي داخل الامانة

١٨ - ١١٧ يتم التنسيق مع المركز المعني بالشركات عبر الوطنية وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية .

٢- التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٨ - ١١٨ يتم التنسيق مع هيئات الامم المتحدة عن طريق لجنة التنسيق الادارية ، بما في ذلك لجنتها الفرعية المعنية بالشؤون البحرية ؛ ومن المنتوى اجراء تنسيق مع اللجان الاقليمية في الأمور

Digitized by UNOG Library

ذات الاهتمام المشترك . وقامت لجنة البرنامج والتنسيق باستعراض أنشطة الاونكتاد في هذا المجال (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٩٨ (د — ٦٣) ، المؤرخ في ٣ آب / اغسطس ١٩٧٧) .

٣— الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة معها خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٣

١٨—١١٩ سيتم التنسيق مع المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية الملاحة البحرية واللجان الاقليمية .

جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٨— ١٢٠ يتوقع ان يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسب المئوية تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

(بالنسب المئويـة)

البرنـامج الفرعـي	١٩٧٨–١٩٧٩			١٩٨٠–١٩٨١			١٩٨٢–١٩٨٣		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ ـ سياسة النقل البحرى	٢٨	٣٠	٢٨	٢٨	٣٠	٢٨	٢٨	٣٠	٢٨
٢ ـ تطوير الموانئ	٢٤	٤٠	٢٥	٢٣	٣٠	٢٤	٢٦	٣٠	٢٦
٣ ـ النقل المتعدد الوسائط والتنمية الكنولوجية	٢٣	١٠	٢٢	٢٣	٣٠	٢٣	٢٣	٣٠	٢٣
٤ ـ التشريع البحرى	١٧	٢٠	١٧	١٨	١٠	١٧	١٥	١٠	١٥
٥ ـ ادارة البرامج	٨	—	٨	٨	—	٨	٨	—	٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Digitized by UNOG Library

دال ـ سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ ـ سياسة النقل البحري

(أ) الهدف

١٨ ـ ١٢١ هدف هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الحكومات في أنشطتها الرامية الى تطوير النقل البحري وفقا لاحتياجاتها التجارية ، ولا سيما فيما يتعلق بالطرق التي تسلكها تجارة البلدان النامية. ويهتم البرنامج الفرعي بوضع سياسات للنقل البحري على الصعيد الوطني وتحسين تناسق السياسات الدولية الحكومية على الصعيد العالمي .

(ب) المشاكل المطروحة

١٨ ـ ١٢٢ يقتضي توسيع وتغيير هيكل التجارة الدولية استحداث ما يكفي من خطوط النقل المواصلة ولا سيما استحداث نقل بحري كفء ورخيص ويبقى هذا النوع من النقل السبيل الرئيسي لنقل التجارة العالمية ولا تمثل الاساطيل التجارية التي تملكها البلدان النامية سوى ٧ في المائة من حمولة الاسطول العالمي . وعليه ، تعد معظم البلدان النامية مشترية لخدمات النقل البحري ، ومن ثم تحتاج الى المساعدة في تعزيز هيئات الشحن فيها وتشغيلها على نحو فعال بغية مواجهة هيئات النقل الاجنبية التي غالبا ما تكون قوية . ويقتضي هذا ، في جملة امور ، انشاء منظمات للشاحنين واستخدام جهاز للتشاور . وهناك أيضا حاجة الى تصحيح اختلال التوازن بين القوة السوقية لاتحادات النقل البحري والشاحنين . وتتعلق المشاكل المطروحة الاخرى بتشجيع تنمية الاساطيل التجارية الوطنية عن طريق تسهيل حيازة البلدان النامية للسفن ، وانشاء مشاريع مشتركة للنقل البحري ، وتحسين المركز التنافسي للاساطيل الوطنية . وثمة ضرورة لتنسيق سياسات النقل البحري الوطنية التي تنتهجها الحكومات على الصعيد الدولي كيما يتسنى تنظيم سوق النقل البحري العالمية بشكل أفضل وتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان في ميدان النقل البحري .

(ج) السند التشريعي

١٨ ـ ١٢٣ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د ـ ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٠ (١٥) (الفقرة ٥٣ من الاستراتيجية الانمائية الدولية) و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخ في ١ أيار/ مايو ١٩٧٤، الفرع الأول ـ ٤ ، ومن قرارات لجنة النقل البحري ٢٢ (د ـ ٦) ، و ٢٥ (د ـ ٧) و ٢٦ (د ـ ٧) و ٢٨ (د ـ ٨) و ٣٢ (د ـ ٨) .

---

(١٥) يعود تاريخ هذا التفويض الى اكثر من خمس سنوات .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ - ١٢٤ ستكون أعمال البحث والوثائق المداعمة قد غطت ، في جملة امور ، المواضيع التالية : العلاقة بين المصدرين والمستوردين في المشاورات والمفاوضات مع اتحادات النقل البحرى ؛ وتقييم اساليب تمويل حيازة البلدان النامية للسفن ؛ والآثار الاقتصادية المترتبة على وجود التسجيل المفتوح وأساطيل التسجيل المفتوح على النقل البحرى العالمي ، ولاسيما فيما يتعلق بالبلدان النامية ؛ وتعزيز النقل البحرى ؛ ودراسة التدابير الرامية الى زيادة اشتراك اساطيل البلدان النامية في النقل البحرى العالمي ، ولا سيما في قطاعات السوائل السائبة .

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ١٢٥ سيستمر اصدار " دليل النقل البحرى " سنويا . وتظهر هذه الوثيقة ، في جملة أمور ، المشاكل المتعلقة بأجور الشحن ، ومدى مناسبة خدمات النقل البحرى والاتجاهات في أسعار السفن . ويتم ايضا تحليل مشاكل مختارة تتعلق بقضايا السياسة العامة في ميدان النقل البحرى والموانئ ، بما في ذلك أثرها على ميزان المدفوعات ومجموع تكاليف النقل . وستشتمل الدراسات المتعلقة بتطوير الاساطيل التجارية للبلدان النامية على مبادئ توجيهية بشأن اختيار السفن ، واختيار أنواع التجارة وتدابير المساعدة ، بما في ذلك المساعدة التقنية على الصعيد الوطني . وسيستمر اجراء الدراسات المتعلقة بادارة وتنظيم شركات النقل البحرى بغية تمكينها من توفير خدمات النقل البحرى على أكفأ المستويات وتكييفها مع احتياجات البلدان النامية . وسيتم اعداد تقرير عن الشركات عبر الوطنية في صناعة النقل البحرى بالتعاون مع المركز المعني بالشركات عبر الوطنية . وسيشتمل البرنامج الفرعي على توفير دورات تدريبية او حلقات دراسية بشأن مشاكل مختارة متعلقة بادارة النقل البحرى واقتصاديات النقل البحرى . وستعتمد التقارير والوثائق التي يتعين اعدادها للاجتماعات الدولية الحكومية في هذه الفترة على ما سيتخذ من قرارات في الدورة التاسعة للجنة النقل البحرى والدورة الخامسة للمؤتمر .

'٣' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية وموجبها التشريعي

١٨ - ١٢٦ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨ - ١٢٧ لا يمكن تحديد اية مؤشرات كمية لأثر هذا البرنامج الفرعي (على الرغم من بعض

Digitized by UNOG Library

الدلائل المؤقتة المبينة ادناه) ، بيد انه من المتوقع ان يجني عدد من البلدان النامية استفادة كبيرة لاسيما من الانشطة التي يمكن تصنيفها تحت العنوانين التاليين : ' ١ ' توسيع الاساطيل التجارية الوطنية ؛ ' ٢ ' تطوير هيئات المشاحنين ومجموعات السلع الاساسية ووحدات دراسة النقل البحري. ومن المتوقع ان تسهم الانشطة الواردة تحت العنوان الاول الى حد كبير في زيادة اشتراك البلدان النامية في النقل البحري العالمي الى اكثر من ١٠ في المائة من الحمولة العالمية بحلول عام ١٩٨٣ ، وسيشتمل هذا ، في جملة أمور ، على وضع سياسات وطنية للنقل البحري واعادة تشكيل الاطار المؤسسي القائم فيما يتعلق بالنقل البحري ، وتحسين اساليب واجراءات تمويل حيازة السفن ، وتطوير معاهد وبرامج التدريب على الملاحة البحرية وغير ذلك من المواضيع . ومن المتوقع ان تساعد الانشطة الواردة تحت العنوان الثاني البلدان النامية في احراز قدر اكبر من السيطرة على ما تتحمله من تكاليف النقل البحري - وتخفيضها في حالات عدة . ومن المتوقع ان تنشأ هيئات جديدة من هذا النوع في عدد من البلدان الاخرى علاوة على الهيئات التي تعمل فعلا في ٢٣ بلدا ناميا . ومن المتوقع ان يسهم كلا النوعين من الانشطة الى حد كبير في تحسين حالة ميزان المدفوعات للبلدان النامية المعنية عن طريق تخفيض تدفق النقد الاجنبي الى الخارج بسبب النقل البحري .

البرنامج الفرعي ٢ - تطوير الموانئ

(أ) الهدف

١٨-١٢٨ هدف هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الحكومات ، ولا سيما حكومات البلدان النامية ، في وضع نظم فعالة لتشغيل وادارة موانئها . ويتم ايضا الاضطلاع بأعمال في مجال تطوير الموانئ.

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ - ١٢٩ ان خدمات الموانئ الكافية لمواجهة احتياجات التجارة الوطنية لبلد ما أو تجارة " الترانزيت " فيه تمثل عنصرا هاما جدا في سلسلة عمليات النقل بأكملها . وتمثل تكاليف هذه الخدمات جزءا هاما من مجموع تكاليف النقل. وعليه ، يجب مواصلة الجهود على الاصعدة الدولية والوطنية والمحلية لتخفيض هذه التكاليف وضمان ان تكون خدمات الموانئ كافية لمواجهة احتياجات التجارة المتزايدة . وتقتضي معظم استثمارات الموانئ انفاقا رأسماليا كبيرا يلقي بأعباء مالية ثقيلة على البلدان النامية . وعليه ، يجب ايجاد سبل لتخفيف هذا العبء . وأحد هذه السبل هو استخدام تدابير أخرى غير الاستثمار لتوسيع طاقة الموانئ . وهناك طريقة أخرى هي العمل على تكييف أنواع معينة من تكنولوجيا الموانئ لتتمشى مع مرحلة التنمية التي بلغها البلد النامي المعني . اما بشأن ازدحام الموانئ ، فانه يمكن استخدام عدد من التدابير المخصصة بغية تقليل هذه الظاهرة الى الحد الادنى ، ومن ثم تحقيق فوائد مباشرة تعود على مستخدمي الموانئ وسلطات الموانئ.

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١٨-١٣٠ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات ومقررات لجنة النقل البحرى ٢٢ (د - ٦) و٢٤ (د - ٧) و٢٧ (د - ٧) و٣٠ (د - ٨)، وقرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) (١٥)، المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ (الفقرة ٥٣ من الاستراتيجية الانمائية الدولية).

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٦

١٨-١٣١ يتألف برنامج العمل من ثلاثة عناصر: البحث والمساعدة التقنية والتدريب.

واستكمالا لتقارير البحث الموجودة فعلا مثل التقارير المتعلقة بطاقة الارصفة لمناولة البضائع (Berth Throughput) وتحديد الاسعار في الموانئ (Port Pricing) وتقييم الاستثمار في الموانئ (Port Investment Appraisal)، يجرى اعداد تقرير جديد عن تطوير الموانئ (Port Development) وسيساعد هذا التقرير مديرى الموانئ، كما سيساعد في تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية. ويمكن ان يمثل أيضا اساسا لحلقات بحث وحلقات تدريبية متخصصة. ومن المفروض أن تتم خلال هذه الفترة دراسة نموذجية عن الفوائد الناتجة عن تحسينات الموانئ. والهدف الرئيسي لهذا التقرير هو اقتراح الطرق التي يمكن بها اقتسام هذه الفوائد فيما بين الموانئ، ومستخدمي وموردى خدمات النقل البحرى. وهناك عمل هام، بدأ في عام ١٩٧٦، متعلق بالمساعدة في مكافحة ازدحام الموانئ، ولا سيما عن طريق توجيه فرق عمل الى الموانئ التي تعاني الازدحام (انظر الفقرة ١٨-١٢٤ (هـ) أدناه).

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ و١٩٨٢-١٩٨٣

١٨-١٣٢ سيستمر "استعراض النقل البحرى" في تعرضه أيضا للاتجاهات الرئيسية في تطوير الموانئ. كما سيستمر البحث المتعلق بأثر التطورات التكنولوجية في النقل البحرى والموانئ وسيدرس موضوع بحث جديد يتعلق بتنظيم سلطة الميناء، وبخاصة دور وحدة البحث والاستحداث ووحدة بحوث العمليات كما ان تزايد أهمية الدعم الفني فيما يتعلق بالتعاون التقني، استجابة للطلبات المقدمة من البلدان النامية في ميدان ادارة الموانئ وتطوير الموانئ، ربما اقتضى التوسع في هذا النشاط. ومن المتوقع استمرار تنظيم دورات تدريبية بشأن مواضيع متخصصة، تمول جزئيا من الموارد الخارجة عن الميزانية.

Digitized by UNOG Library

٣٠ أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣٣ - ١٨ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي

(هـ) الاثر المتوقع

١٣٤ - ١٨ تمثل رسوم الموانئ وتكاليف مناولة البضائع المنقولة وكلفة زمن رسو السفينة في الميناء زهاء ٥ في المائة و ٢٥ في المائة و ٣٥ في المائة على التوالي من أجور الشحن على الخطوط البحرية الى البلدان النامية ومنها . وبتعبير آخر ، فان ثلثي تكاليف النقل البحرى تقريبا التي يتحملها صاحب السفينة اصلا يتم صرفها في الموانئ ، هذا باستثناء تكاليف المناولة في الموانئ ورسوم التخزين التي يتحملها الشاحن مباشرة . وبذلك تكون زيادة كفاءة الموانئ مفتاحا هاما لتخفيض تكاليف النقل اللازم لتشجيع التجارة العالمية ، او الابقاء على مستواها على الاقل . ومن المحتمل ان تكون التكاليف المباشرة لمشكلة واحدة محددة - وهي الازدحام في بعض الموانئ - قد بلغت على الاقل ٥٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٦ وحدها ، وتحمل معظم عبئها المستهلكون والمنتجون في البلدان النامية المعنية (١٦).

١٣٥ - ١٨ ومن الصعب قياس اثر هذا البرنامج الفرعي قياسا كميا ومن المتوقع ان يأتي معظم الاثر في المواقع من العمل المنسق على الصعيدين الدولي والوطني ، وكذلك انشطة التعاون التقني التكميلية الممولة من الصناديق الاستئمانية . ومن المتوقع على سبيل المثال ، ان يقوم الاونكتاد بأرسال فرق عمل لمكافحة ازدحام الموانئ الى عشر من البلدان النامية في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ وان تنخفض مستويات الازدحام الى حد كبير نتيجة للتدابير الموصى بها . ومن المتوقع ان تقاس الفوائد المقابلة الناتجة عن تخفيض او ازالة رسوم الشحن الاضافية والتخلص من مدفوعات غرامات التأخير في التفريغ بعشرات ان لم يكن بمئات الملايين من الدولارات سنويا .

البرنامج الفرعي ٣ - النقل المتعدد الوسائط والتنمية التكنولوجية

(أ) الهدف

١٣٦ - ١٨ هدف هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الحكومات ولا سيما حكومات البلدان النامية ، في اعداد سياسات فيما يتعلق بتوسيع النقل المتعدد الوسائط وتنمية تكنولوجيات النقل الحديثة . وهناك مهمة أساسية في هذا البرنامج الفرعي هي اعداد مشروع اتفاقية للنقل الدولي المتعدد الوسائط .

---

(١٦) انظر تقرير فريق الخبراء المعني بازدحام الموانئ (TD/B/C.4/152).

Digitized by UNOG Library

(ب) المشاكل المطروحة

١٨-١٣٧ ان ترابط مختلف وسائط النقل قد أخذ يزداد وضوحا ، ولا سيما فيما يتصل باستخدام تكنولوجيات النقل الحديثة مثل المنصات المتقالة والحاويات وأنواع جديدة من خدمات النقل البحرى مثل الشحن والتفريغ الأفقي (RO-RO) . وصنادل الشحن المحمولة على السفن (LASH). وهناك مجموعة أساسية تتمثل في تنسيق سياسات النقل التي تتبعها الحكومات في هذا الميدان ، ولا سيما عن طريق اعداد مشروع اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط . وهناك مشكلة هامة اخرى هي دراسة الجوانب الاقتصادية لتكنولوجيات النقل الحديثة فيما يتعلق بالتجارة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ونظرا لان تكنولوجيات النقل المكثفة رأس المال والموفرة للعمالة تخلق مشاكل لبلدان نامية كثيرة ، ولا سيما اقل هذه البلدان نموا ، فانه يتعين الاضطلاع بدراسات لتحديد أفضل طرق تكييف هذه التكنولوجيات لتتمشى مع احتياجات تجارتها . هذا علاوة على انه من المتعين الاضطلاع بدراسة وتقييم للجوانب الاقتصادية للتوحيد القياسي للحاويات وامكانية وضع صك دولي بشأن هذا الموضوع .

(ج) السند التشريعي

١٨ - ١٣٨ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠٩٨ (د - ٦٣) المؤرخ في ٣ آب / أغسطس ١٩٧٧ ، ومقررى المجلس ٦ (د - ١٠) و ٢٠٩٨ (د - ٦٢) المؤرخين في ١٤ ايار / مايو ١٩٧٤ و ٥ أيار / مايو ١٩٧٧ على الترتيب ، ومن مقررى مجلس التجارة والتنمية ٩٦ (د - ١٢) و ١٥٧ (د - ١٧) ، ومقررات الدورة المرابعة للفريق التحضيرى الدولي الحكومي المعني بوضع اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ - ١٣٩ من المتوقع ان يتم الفريق التحضيرى الدولي الحكومي المعني بوضع اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط اعماله بحيث يتسنى عقد مؤتمر مفوضين في عام ١٩٧٩ أو عام ١٩٨٠ . وفي هذا الصدد ، ستعد الوثائق الداعمة حسب الاقتضاء . وفي الدورة المرابعة للفريق التحضيرى الدولي الحكومي ، طلب الى امانة الاونكتاد ان تعمد ، في جملة امور ، الى اعداد ورقة عن المشاورات واستكمال تقرير سابق عن الاثر الاقتصادى لاستخدام الحاويات في البلدان النامية . اما بشأن معايير الحاويات ، فسيكون قد تم اعداد تقرير تحليلي كيما يتسنى للفريق الدولي الحكومي المعني بموضوع معايير الحاويات فيما يتعلق بالنقل الدولي المتعدد الوسائط ان يحدد المجدوى العملية لوضع اتفاق دولي بشأن معايير الحاويات ومدى استصواب ذلك . ونظرا لأهمية الدور الذى

Digitized by UNOG Library

يقوم به وكلاء المصور في تنظيم عمليات النقل التي تنطوي على أكثر من واحدة من وسائط النقل ، سيكون قد تم ايضا اعداد تقرير عن دور وكلاء المصور في البلدان النامية .

' ٢ ' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ١٤٠ يقوم إتجاه العمل في هذا البرنامج الفرعي بعد عام ١٩٨٠ على الصعيد الدولي على اساس افتراض انه سيكون قد تم اعتماد اتفاقية النقل الدولي المتعدد الوسائط وأنه ستكون ثمة ضرورة متزايدة للتعاون التقني في هذا الشأن .. ومتابعة لهذه الاتفاقية ، فانه من المزمع اسداء المشورة وتقديم المساعدة للبلدان النامية بشأن تنفيذها . ومن المفترض أيضا انه ستكون ثمة حاجة الى مزيد من العمل بشأن تنسيق السياسات فيما يتعلق بمعايير الحاويات . وسيضطلع بمزيد من البحث والمساعدة بشأن السياسات الوطنية فيما يتعلق باستخدام الحاويات . ويسهم استخدام الحاويات في ترشيد النقل ولكنه يتطلب استثمارات كبيرة في الموانئ والسفن ومرافق النقل الداخلي . ومن ثم يكون له اثر على مجموع تكاليف النقل (البحري والجوي والبري) وعلى ميزان المدفوعات . ومن المزمع اجراء مزيد من البحث بشأن مشاكل وحدنة المحمولة في النقل المتعدد الوسائط ، بالتعاون مع الوكالات الاخرى المختصة في منظومة الأمم المتحدة مع مراعاة احتياجات التجارة المعنية ومرحلة التنمية للبلدان الشريكة في هذه التجارة . ونظرا لتزايد اهتمام البلدان النامية بالتعاون التقني في ميدان النقل المتعدد الوسائط ، سيتم اعداد مبادئ توجيهية بشأن الاختيارات المتاحة في مجال النقل المتعدد الوسائط . وستعتمد التقارير والوثائق التي ستعد فيما يتعلق بالاجتماعات الدولية الحكومية على مقررات كل من مجلس التجارة والتنمية والمؤتمر .

' ٣ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨ - ١٤١ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨ - ١٤٢ من المتوقع أن تكون النتيجة الرئيسية لأعمال المتابعة التي يضطلع بها الاونكتاد في ميدان النقل المتعدد الوسائط ، حسبما هو مبين أعلاه ، هي أن يبدأ في التجارة الدولية تطبيق القواعد والاجراءات الموحدة والمقبولة عالميا التي سيتم ادراجها في اتفاقية النقل الدولي المتعدد الوسائط . وستخدم هذه القواعد والاجراءات احتياجات التجارة والتنمية لجميع البلدان . وستشتمل على ضمانات لرعاية مصالح البلدان النامية ، التي سيتعين عليها لولا ذلك أن تحمي نفسها باتخاذ اجراء منفرد . وينبغي أن يقاس الاثر الطويل الامد للاتفاقية وأعمال المتابعة في الاونكتاد على أساس ' ١ ' التعجيل بحركة البضائع في التجارة الدولية وزيادة سرعة دوران وسائل النقل المعنية ، ' ٢ ' وتخفيض مجموع تكاليف النقل . ومن المزمع ، كمتابعة للاتفاقية ، الاضطلاع بمشاريع للتعاون التقني ترمي الى تطوير عمليات النقل المتعدد الوسائط وتنفيذ اتفاقية النقل الدولي المتعدد الوسائط .

Digitized by UNOG Library

١٨-١٤٣ ويتوقع أن يؤدى تنسيق سياسات النقل التي تتبعها الحكومات في ميدان التوحيد القياسي للحاويات فيما يتعلق بالنقل الدولي المتعدد الوسائط ، وكذلك الدراسات الاقتصادية للظروف التي تبرر استخدام الأساليب المختلفة لوحدة الحمولة ، الى تسهيل ادخال تكنولوجيات نقل متقدمة وحديثة في عدد متزايد من البلدان النامية ، والى الاسهام ، عن طريق تحسين خدمات النقل ، في توسيع التجارة . وسيسهم العمل الذى يضطلع به الاونكتاد في مجال التوحيد القياسي للحاويات في تنمية البلدان النامية غير المشمولة بالاجراءات الحالية ، وفقا لاحتياجاتها .

البرنامج الفرعي ٤ - التشريع البحرى

(أ) الهدف

١٨-١٤٤ هدف هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الحكومات وخدمة الاجتماعات الدولية الحكومية بشأن المسائل القانونية المتصلة بالنقل البحرى والنقل المتعدد الوسائط .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨-١٤٥ في ميدان النقل البحرى ، تقتضي الاحتياجات المتغيرة للتجارة العالمية المحمولة بحرا والنقل البحرى تكييفا أو تنقيحا للتشريع القائم . هذا علاوة على أن الاتجاهات الجديدة في ميدان النقل الدولي تطرح مسائل يتعين النظر فيها في اطار قانونى . وتتعلق هذه المسائل على نحو خاص بالنقل المتعدد الوسائط . ومن ثم ، يقتضي الأمر تقديم المساعدة الى الحكومات ، ولاسيما حكومات البلدان النامية ، لتمكينها من فهم وتطبيق الممارسات الجارية في ظل النظم القانونية .

(ج) السند التشريعي

١٨-١٤٦ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار مجلس التجارة والتنمية ٩٦ (د - ١٢) ، ومقررات الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى ، ومقررات الفريق التحضيرى الدولي الحكومي المعني بوضع اتفاقية للنقل الدولي المتعدد الوسائط ، وقرار لجنة النقل البحرى ٢٢ (د - ٦) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨-١٤٧ يهتم العمل في هذا البرنامج الفرعي ، في الوقت الحالي ، بجميع الأمور القانونية المتعلقة باعداد اتفاقية للنقل الدولي المتعدد الوسائط (انظر البرنامج الفرعي ٣) واعداد دراسة شاملة عن التأمين البحرى (على السفن والبضائع) . وتتعلق التقارير التي طلبتها الدورة الرابعة للفريق الدولي الحكومي المعني بوضع اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط بما يلى : المسؤولية والتأمين (مسائل تكميلية) ، الاحكام النهائية لمشروع الاتفاقية ، النظام

Digitized by UNOG Library

الداخلي لمؤتمر المفوضين ؛ تنازع القوانين والاتفاقيات ؛ العوارية العامة والنقل المتعدد الوسائط. وتتعلق الدراسة التي يجرى اعدادها كيما ينظر فيها الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى في دورته السادسة ، المقرر عقدها في كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، بالتأمين البحرى (على السفن والبضائع) . وقد يقتضي الأمر ، اعتمادا على مقررات الفريق العامل ، الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن هذا الموضوع .

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ و١٩٨٢-١٩٨٣

١٨ - ١٤٨ وفقا لبرنامج العمل الذى اعتمده الفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى، يتعلق الموضوعان التاليان اللذان سينظر فيهما الفريق العامل بالعوارية العامة وباعداد صك دولي بشأن مسائل النقل البحرى . وسيستمر الاعداد للدورتين السابعة والثامنة للفريق العامل المعني بالتشريع الدولي للنقل البحرى الى ما بعد عام ١٩٧٩ ، نظرا لأن الفريق العامل ينظر في موضوع واحد في كل دورة ويجتمع كل سنتين . وقد يقتضي الأمر اعداد وثائق داعمة للعرض على مؤتمر المفوضين المعني بوضع اتفاقية للنقل الدولي المتعدد الوسائط ، اذا عقد مثل هذا المؤتمر في عام ١٩٨٠ . واذا تم التوصل الى اتفاق على اعداد صك دولي بشأن معايير الحاويات ، فستكون ثمة حاجة الى وثائق قانونية موضوعية . ومن المزمع تقديم المساعدة الى الحكومات في تطوير سياستها الوطنية وذلك عن طريق اسداء المشورة بشأن تنفيذ الاتفاقات الدولية المعتمدة في اطار الاونكتاد وبشأن اعداد قواعد نموذجية للمشاريع المشتركة في مجال النقل البحرى . وسيتعين أيضا تقديم المساعدة الى البلدان النامية على الاصعدة الاقليمية ودون الاقليمية والوطنية ، بغية تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين هذه البلدان في ميدان النقل البحرى . وسيقتضي ذلك اعداد قواعد نموذجية لمجالس الشاحنين ، واتحادات الموانئ ، ومشاريع النقل البحرى المشتركة .

'٣' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨ - ١٤٩ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨ - ١٥٠ على الرغم من أنه لا يمكن صياغة الأثر المتوقع لهذا البرنامج الفرعي في صورة مؤشرات ، فلا بد من أن تكون له نتائج ملموسة على نحو واضح . ويتعلق هذا البرنامج الفرعي اساسا بوضع اطار قانوني يعكس صورة ، في جملة امور ، لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية في ميدان النقل البحرى والنقل المتعدد الوسائط . وعلى سبيل المثال ، تهدف اتفاقية النقل المتعدد الوسائط التي يجرى اعدادها حاليا الى تنسيق سياسات الحكومات في ميدان النقل وفي الوقت ذاته حماية مصالح المؤسسات الوطنية للبلدان النامية وكذلك ضمان أن يقوم نظام المسؤولية على أساس توازن المصالح بين الشاحنين ، ومتعهدى النقل المتعدد الوسائط ، والناقلين . ومن المتوقع ، نتيجة للبحث الذى يجرى حاليا أو سيتم الاضطلاع به بشأن التأمين البحرى والعوارية العامة ومشارطات الايجار ووضع صك دولي بشأن سياسات النقل البحرى ، وفقا للبرنامج طويل الاجل ، أن تضطلع الحكومات بالعمل في كل مجال من هذه المجالات .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٥ - الأونكتاد : نقل التكنولوجيا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٨ - ١٥١ تنظر اللجنة المعنية بنقل التكنولوجيا ، التي تجتمع عادة مرتين في الفترة التي تتخلل دورات المؤتمر ، فيما تقوم به أمانة الأونكتاد من أعمال في اطار البرنامج . وقد عقد الاجتماع الأخير لهذه اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥. وقد بحث مشروع هذه الخطة من قبل فرقة عاملة تابعة لمجلس التجارة والتنمية اجتمعت في الفترة من ٢٨ آذار/مارس الى ٥ نيسان/ابريل ١٩٧٨، ومن قبل المجلس نفسه في الجزء الثاني من دورته السابعة عشرة المعقودة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٧٨.

٢ - الأمانة

١٨ - ١٥٢ وحدة الامانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة نقل التكنولوجيا ، التي كانت تتألف في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ من ١٦ موظفا فنيا ، ليس من بينهم أحد تمول وظيفته من مصادر خارجة عن الميزانية . وكانت الشعبة في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ تتألف من الأقسام والوحدات التالية :

Digitized by UNOG Library

موظفو الفئة الفنية

الوحدة التنظيمية	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
مكتب المدير	٢	—	٢
قسم الدراسات العامة	٣	—	٣
وحدة العلم والتكنولوجيا	١	—	١
وحدة التكنولوجيا وشؤون البيئة	١	—	١
قسم السياسات القانونية	٣	—	٣
الدائرة الاستشارية	٦	—	٦
المجموع	١٦	—	١٦

٣ ــ أوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

١٨-١٥٣ يتكون هيكل البرنامج المقترح من ثلاثة برامج فرعية مبينة في الفرع جيم أدناه (الفقرة ١٨-١٥٨) ، وذلك بالمقارنة بالهيكل الادارى الحالى المبين أعلاه .

٤ ــ الانجازات المتوقعة

١٨-١٥٤ من المتوقع انجاز البنود التالية من عناصر البرنامج المبينة في الفقرة ١١ ألف ــ ٣٢ (د) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ (١٧) :

(أ) في فترة السنتين ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ :

' ١ ' العنصر ' ٢ ' : المشروع الحالي المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن التكنولوجيا وترابطها مع المشاكل البيئية والانمائية ؛

' ٢ ' العنصر ' ٣ ' (أ) : اعتماد مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، وذلك بالتعاون مع اللجان الاقليمية وخاصة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ؛

---

(١٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الثاني .

Digitized by UNOG Library

'٣' العنصر '٣' (ب) : أعمال الأونكتاد الداعمة فيما يتعلق بتنقيح اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ،

'٤' العنصر '٤' (ج) : التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ،

'٥' العنصر '٥' : تنظيم دورات تدريبية لأمريكا الوسطى ، والبلدان الافريقية الناطقة بالفرنسية ، وبلدان مجتمع الكاريبى ، ودورات تدريبية مخصصة أثناء العمل في عدد من البلدان التي تقوم بانشاء مراكز وطنية لنقل التكنولوجيا ، وحلقتين دراسيتين أو ثلاث حلقات لمقرري السياسة بشأن نقل وتنمية التكنولوجيا في قطاعات الأدوية والأغذية والآلات ،

'٦' اكمال عدد من الدراسات كيما تنظر فيها لجنة نقل التكنولوجيا (مثل اجراء دراسات أولية عن قطاعات صناعية محددة واعداد كتيب عن نقل التكنولوجيا) .

(ب) في فترة السنتين ١٩٨٠—١٩٨١

سيحتاج الأمر الى أعمال متابعة بشأن عناصر البرنامج '٣' (أ) و (ب) و '٤' (ج) حسبما هو مبين أدناه في سرد البرامج الفرعية . ونظرا للطبيعة المستمرة لمعظم الأنشطة ، لا يمكن اعطاء بيانات أكيدة في هذه المرحلة بشأن العناصر الأخرى ، باستثناء أن الامر سيقتضي الاضطلاع بمزيد من الدراسات كيما تنظر فيها اللجنة المعنية بنقل التكنولوجيا . ومن المتوقع ، بالمثل ، اتمام بعض مشاريع التعاون التقني (العنصر '٥') في صورة دورات تدريبية وحلقات دراسية وتقديم المساعدة فيما يتعلق بانشاء مراكز وطنية واقليمية وقطاعية لنقل التكنولوجيا .

باء — التنسيق

١ — التنسيق الرسمي داخل الأمانة

١٨—١٥٥ تتألف الترتيبات الرسمية للتنسيق مما يلي :

(أ) الاتفاق بين أمانتي الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على النهج التي ستتبعانها بشأن المشاكل المحددة لنقل وتنمية التكنولوجيا ، والاتفاق على اجراء مشاورات متكررة بشأن التنسيق العام ؛ (ب) والاضطلاع بمشروع مشترك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن نقل التكنولوجيا وما يرتبط به من مشاكل بيئية ، ويمول برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجزء الأكبر من تكاليف المشروع ، على الرغم من أن الأونكتاد يسهم بما يعادل موظفا متفرغا لادارة برنامج العمل ، (ج) التعاون بين أمانة الأونكتاد وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بشأن نزوح الموظفين المدربين من البلدان النامية ، ويشتمل هذا التعاون على مساهمة مالية مشتركة في المصروفات التي يقتضيها اعداد الدراسات المتصلة بالموضوع ، (د) اتفاق بين أمانة الأونكتاد

Digitized by UNOG Library

وأمانة مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن التعاون في العملية التحضيرية للمؤتمر .

٢ — التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٨—١٥٦ يقتضي انشاء مراكز اقليمية لنقل وتنمية التكنولوجيا تعاونا رسميا بين الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأغذية والزراعة من ناحية ، واللجان الاقليمية وغيرها من الهيئات التابعة للأمم المتحدة من ناحية أخرى . ويشتمل ايضا على تقسيم للعمل يقوم على أساس ميدان الاختصاص المحدد لكل منظمة . ويقوم الاونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالتعاون الاقتصادى (١٨) بتنسيق أنشطة هذه الهيئات في القطاع الدوائي وذلك عن طريق قوة عمل مشتركة بين الوكالات . وهناك تنسيق بين كل من الاونكتاد ، وادارة التعاون التقني من أجل التنمية التابعة للأمانة العامة ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وفقا لمختلف القرارات التي تحدد اختصاصاتهما .

٣ — الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٣

١٨ — ١٥٧ يتوقع استمرار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الاضطلاع بالمشاريع المشتركة . وستبقى الاتفاقات الاخرى نافذة .

جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٨ — ١٥٨ ينتظر أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسب المئوية ، تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

---

(١٨) برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالتعاون الاقتصادى هو برنامج أقره وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في اجتماعهم المعقود في جورج تاون ، غيانا ، في آب / أغسطس ١٩٧٢ . ويمول هذا البرنامج عن طريق ادارة التعاون التقني التابعة للأمم المتحدة ، من أموال متبرع بها .

Digitized by UNOG Library

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية (أ)
(بالنسب المئوية)

	١٩٧٨ – ١٩٧٩			١٩٨٠ – ١٩٨١			١٩٨٢ – ١٩٨٣		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ – التشريع الوطني والدولي	٢٩	–	٢٩	٢٥	–	٢٥	٢٥	–	٢٥
٢ – وضع وتنفيذ سياسات التكنولوجيا (ب)	٢٧	–	٢٧	٣٠	–	٣٠	٣٠	–	٣٠
٣ – الخدمات الاستشارية	٣٩	–	٣٩	٤٠	–	٤٠	٤٠	–	٤٠
(ادارة البرنامج)	٥	–	٥	٥	–	٥	٥	–	٥
المجموع	١٠٠	–	١٠٠	١٠٠	–	١٠٠	١٠٠	–	١٠٠

(أ) يماثل تخصيص الموارد مجموع المدخلات في مختلف البرامج الفرعية بصرف النظر عن الهيكل الادارى الذى يظهر في الفرع ألف (الفقرة ١٨ – ١٥٢) أعلاه

(ب) يشتمل البرنامج الفرعي ٢ على أنشطة محددة هي ٥ – ١ و ٥ – ٢ و ٥ – ٤ وهى مسرودة في برنامج عمل الاونكتاد للفترتين ١٩٧٦ – ١٩٧٧ و ١٩٧٨ – ١٩٧٩ (TD/B/643/Add.1).

دال ـ سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ ـ التشريع الوطني والدولي

(أ) الأهـــداف

١٨ـ١٥٩ أهداف هذا البرنامج الفرعي هي مايلي :

'١' اعـــداد مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، والتفاوض بشـأنها وتنفيذها ؛

'٢' وضـع قوانيـن وانظمة وسياسات وطنية بشأن نقل وتنمية التكنولوجيا ،

'٣' تنقـيح نظام الملكية الصناعية على الصعيدين الدولي والوطني ، مـع مراعـاة الجـوانب الاقتصادية والتجارية والانمائية للنظام .

(ب) المشاكـل المطروقـة

١٨ـ١٦٠ في الوقت الحالي يقرر المورد أحكام وشروط عمليات نقل التكنولوجيا على أساس المصالح الرئيسية في الأسواق والأرباح . وعليه تتضمن العقود عادة شروط الممارسات التقييدية التي تفرض آثارها أعباء كبيرة فيما يتعلق بأسعار الصرف ، وكذلك قيودا على الأسواق وعلى اتاحة التكنولوجيا التي تمت حيازتها والانتفاع بها ، وعلى تنمية الطاقات التكنولوجية الوطنية . وتمثل هذه الآثـار عبئا باهظا على البلدان النامية وشركاتها بوجه خاص . والنظام الدولي للملكية الصناعية ، الـذي يحمي حقوق موردي التكنولوجيا ، ليس موجها عموما الى حماية المصلحة العامة ، ولاسيما مصلحـة البلدان النامية . ولا توجد معايير دولية تصحح موقف المساومة غير المنصف بين المورد وطالـب التكنولوجيا ، وليست هناك معايير تحمي المصالح العامة للبلدان النامية التي تنقل اليها التكنولوجيا وعلاوة على ذلك ، فمع بعض الاستثناءات في الآونة الأخيرة ، فان القوانين والسياسات الحاليـة بشأن الملكية الصناعية ، والآليات المؤسسية القائمة في البلدان النامية ، لا تستجيب الى احتياجاتها وأهدافها الانمائية الجوهرية .

(ج) السـند التشريعـي

١٨ـ١٦١ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعيـة العامـة ٢٨٢١ (د ـ ٢٦) (١٩) المؤرخ في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧١ و ٣٣٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخ فـي ١ أيار/مايو ١٩٧٤ و ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) ، المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، وقرارات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٨٧ (د ـ ٤) و ٨٨ (د ـ ٤) و ٨٩ (د ـ ٤) ، وقرار مجلـس التجارة والتنمية ٧٤ (د ـ ١٠) ، والقرارات التي اتخذتها اللجنة المعنية بنقل التكنولوجيا فـي دورتها الاولى .

---

(١٩) يتجاوز عمر الولاية الممنوحـة خمس سنوات .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٨-١٦٢ تقدم العمل في اعداد مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا الى الحد الذي يمكن معه النظر بقدر من التفاؤل الحريص الى احتمال اعتمادها ، في صورة ما ، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا المقرر أن يعقد في الفترة من ١٦ تشرين الأول/اكتوبر الى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ (٢٠)، وبالمثل ، يمكن توقع أنه سيتم اعتماد تنقيح اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية في مؤتمر للمفوضين ، من المقرر أن يعقد ، تحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، في عام ١٩٧٩ . وحتى ذلك الحين ، سيوجه العمل المتعلق بالسياسات الوطنية والاقليمية أساسا نحو الجوانب الوثيقة الصلة بهذين الصكين .

' ٢ ' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨-١٦٣ ستعتمد الأنشطة التي ستجرى خلال هذه الفترة الى حد كبير على امكانية اعتماد المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ومحتوياتها ، وعلى تنقيح اتفاقية باريس ، وكذلك على نتائج الدورة الثانية للجنة المعنية بنقل التكنولوجيا والدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

١٨-١٦٤ وما أن تعتمد مدونة قواعد السلوك التي سيكون تطبيقها عاما على جميع البلدان ، ستقتضي متابعتها توفير الدعم اللازم لتنفيذها واحتمال اعادة النظر فيها . وسيقتضي الحال مواصلة العمل في ميدان الملكية الصناعية والأمور المتصلة به ، مع اجراء دراسات تحليلية بشأن مواضيع ذات أهمية خاصة للبلدان النامية ، مثل ماتقوم به حماية العلامات التجارية في قطاعات الاقتصاد الحيوية من دور في ضمان المصالح المشروعة للمستهلكين وفي ترويج الصادرات . وسيركز العمل ، على الصعيدين الوطني والاقليمي ، على اجراء دراسات ترمي الى مساعدة البلدان النامية الراغبة في وضع سياسات وطنية ، وعلى التدابير التشريعية لتشجيع نقل التكنولوجيا وفق شروط منصفة ومعقولة . وكما هو مطلوب ، سيقدم الأونكتاد مساعدة الى مركز افريقيا الاقليمي للتكنولوجيا . وسيشمل النشاط أيضا تحليلا تفصيليا لتجربة البلدان النامية في تنفيذها لسياساتها القانونية في هذا الميدان . وسيوفر هذا العمل معلومات أساسية لاتخاذ القرارات الحكومية (بما في ذلك الاقليمية) بشأن انشاء مؤسسات قادرة على تناول كامل سلسلة المسائل القانونية المتعلقة بنقل وتنمية التكنولوجيا . وستجرى مشاورات بناء على طلبات الحكومات ، لمناقشة طرق تنفيذ نتائج ومقترحات هذه الدراسات . وتجرى حاليا الأعمال الأولية لوضع أحكام بديلة فيما يتعلق بمختلف أنواع ترتيبات واتفاقات نقل التكنولوجيا . وسيضطلع بمزيد من العمل بشأن هذا الموضوع حيث يحتمل صياغة أحكام نموذجية للقوانين والعقود تتفق مع احتياجات التنمية الاقتصادية للبلدان النامية . والهدف النهائي هو تجميع الاحكام التي يمكن

---

(٢٠) عقد المؤتمر في جنيف تحت رعاية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

Digitized by UNOG Library

تكييفها للاستخدام ، خاصة في الاتفاقات المحددة لنقل التكنولوجيا ، التي تكون البلدان النامية أو مؤسساتها أطرافا فيها . وستجرى دراسات تحليلية موجهة نحو وضع السياسات وذلك بشأن الوسائل القانونية لتعزيز تنمية الطاقات التكنولوجية الوطنية في البلدان النامية (٢١) .

(٣) أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية، وموجبها التشريعي

١٨ - ١٦٥ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨ - ١٦٦ سيكون الأثر القصير الأجل لأنشطة هذا البرنامج الفرعي هو اعتماد مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، وتنقيح اتفاقية باريس . هذا علاوة على نمو قائمة البلدان التي تكون قد سنت قوانين وأنشأت مؤسسات قانونية تتناول نقل التكنولوجيا ونظام الملكية الصناعية . ومن المتوقع ان تكون النتائج الأطول أجلا والأقل قابلية للقياس هي حدوث تغيير في معايير السلوك المقبولة في نقل التكنولوجيا ، وتعزيز المركز التفاوضي للبلدان النامية الساعية الى الحصول على التكنولوجيا .

البرنامج الفرعي ٢ - وضع وتنفيذ سياسات التكنولوجيا

(أ) الهدف

١٨ - ١٦٧ هدف هذا البرنامج الفرعي هو المساهمة في تعزيز القدرة التكنولوجية والعلمية الوطنية وتشجيع وضع وتنفيذ سياسات التكنولوجيا الرامية الى الاسهام بطريقة متكاملة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلدان النامية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ - ١٦٨ ان نقل التكنولوجيا وتطبيقها وتنميتها في مختلف قطاعات اقتصادات البلدان النامية امور لا تسهم في ظل الظروف الحالية اسهاما كافيا في خلق قدرة تكنولوجية وطنية قوية أو في سد الاحتياجات الأساسية للسكان في حدود مواردها الطبيعية وبيئاتها . ويؤدى نزوح الأفراد المدربين من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ، بوصفه نقلا عكسيا للتكنولوجيا ، الى اطالة تبعيتها التكنولوجية . ومن اهم هذه المشاكل مشكلة عدم وجود سياسات منسقة وشاملة تجاه التكنولوجيا في اطار التخطيط الانمائي .

---

(٢١) سيكون العمل الذى يجرى في نطاق هذا البرنامج الفرعي مدعما أيضا للأنشطة التي تجرى في نطاق البرنامجين الفرعيين الآخرين .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١٨ - ١٦٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٣٩ (د - ٣) و ٨٧ (د - ٤) ، وقرار مجلس التجارة والتنمية ١١٧ (د - ١٤) ، وقرار اللجنة المعنية بنقل التكنولوجيا ٢ (د - ١) ، وقرارى الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ل - ٧) و ٣٢/١٩٢ المؤرخين في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ و ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ على الترتيب .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٨ - ١٧٠ سيكون قد تم احراز تقدم فيما يتعلق بالدراسات الاستكشافية عن : قطاعات محددة مثل الادوية وتجهيز الأغذية والمخصبات والالكترونات ، والطاقة ، والحديد والصلب ، والبضائع الرأسمالية ، والبتروكيماويات ؛ وخدمات الهندسة الاستشارية والتصميم ؛ وبعض جوانب التكنولوجيا وما يرتبط بها من مشاكل بيئية ؛ وتخطيط التكنولوجيا ؛ وأثر التوحيد القياسي ومراقبة الجودة على نقل التكنولوجيا في البلدان النامية ؛ ونقل التكنولوجيا في القطاع العام ؛ والنقل العكسي للتكنولوجيا ونقل التكنولوجيا من البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية الى البلدان النامية . بيد ان معظم هذه المواضيع ستقتضي متابعة في شكل دراسات متعمقة تركز على قضايا محددة يكون قد تم التعرف عليها في المراحل الاستكشافية أو الأولية .

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ١٧١ سيستمر العمل بشأن القطاعات المختلفة ، مع زيادة التشديد على الدراسات المتعمقة لمسائل محددة وعلى وضع سياسات محددة لتعزيز قدرات البلدان النامية في هذه القطاعات ، بما في ذلك قيام البلدان النامية بانشاء مراكز دون اقليمية واقليمية واقاليمية في القطاعات الحساسة ذات الأهمية الخاصة لهذه البلدان (انظر ايضا البرنامج الفرعي ٣) . وسيستمر العمل بشأن التخطيط التكنولوجي ، بما يؤدى في النهاية الى نشر كتيب عن تخطيط التكنولوجيا . ومن المتوقع ان يشتمل هذا العمل ايضا على وضع سياسات تكنولوجية مناسبة في نطاق التنمية الريفية والبيئية ، مع تشديد خاص على الاحتياجات الاساسية . وسيكون ثمة مزيد من العمل بشأن اثر التوحيد القياسي ومراقبة الجودة على نقل وتنمية التكنولوجيا ، ودراسة نقل التكنولوجيا في القطاع العام .

Digitized by UNOG Library

١٨—١٧٢ وستستمر الأعمال المتعلقة بالنقل العكسي للتكنولوجيا ، وفقا للنتائج والتوصيات المتفق عليها لفريق الخبراء الحكومي المعني بموضوع النقل العكسي للتكنولوجيا ، مع التشديد على دراسة ما يلي : تجارب وسياسات بلدان منفردة تنزح اليها ومنها قوى عاملة ماهرة ؛ والطرق الممكنة للتعاون على الأصعدة الوطني والاقليمي والأقاليمي ؛ والجدوى العلمية لمختلف المقترحات المقدمة حتى الآن بشأن التبادل التعاوني للمهارات فيما بين البلدان النامية . وبالاضافة الى ذلك ، فعلى ضوء مقررات اللجنة المعنية بنقل التكنولوجيا ، في دورتها الثانية ، وضوء مقررات التنسيق الصادرة عن منظومة الامم المتحدة ، سيتم اتخاذ ترتيبات مناسبة ، بما في ذلك امكانية دعوة فريق من الخبراء الى الاجتماع لبحث الجدوى العملية لقياس تدفقات الموارد البشرية واجراءاتها من اجل التطبيق العملي لمنهجية لحساب تدفق الموارد دوليا . ومن المتوقع ان تستمر الدراسات المتعمقة التي ستؤدى الى تحديد مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسة ، وذلك على أساس نتائج الدورة الثانية للجنة المعنية بنقل التكنولوجيا والدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة .

١٨—١٧٣ وسيساعد الاونكتاد في تنفيذ أية مقررات يتخذها مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (١٩٧٩) في ميدان تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية ، ولاسيما عن طريق مساعدتها في اعداد وتحقيق خططها لتنمية وتطبيق العلم والتكنولوجيا ، وانشاء وتحسين الهياكل الاساسية الضرورية على الصعيدين الوطني والاقليمي .

(٣) انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨—١٧٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨—١٧٥ ليس ثمة مؤشر موضوعي بسيط لأثر مجموع الأنشطة التي تندرج تحت هذا البرنامج الفرعي من حيث مدى التقدم التكنولوجي أو الدرجة التي ينتشر بها بين أغلبية السكان . الا انه من المتوقع ان يسهم هذا العمل ، كما اسهم في الماضي ، في تعزيز الاتجاه نحو تجزئة التكنولوجيا — اى ضمان حرية اختيار اكبر في حيازة عناصرها المختلفة ، واتاحة منظور ادق وأوضح للشركات والحكومات في البلدان النامية عندما تتفاوض بشأن نقل التكنولوجيا وتخطط لتنمية طاقاتها التكنولوجية معتمدة في ذلك على نفسها . وان تحسين المعرفة بهيكل سوق التكنولوجيا وسلوكه ، الامر الذى سينتج الى حد عن العمل بشأن قطاعات فردية ، جنبا الى جنب مع التقدم المحرز في وضع سياسات تكنولوجية تقوم على اساس سليم ، وفي انشاء مؤسسات مناسبة (مراكز لنقل وتنمية التكنولوجيا ، وما الى ذلك) لمعالجة هذا الموضوع ، سيساعد ايضا على اظهار امكانيات زيادة الانتفاع بالموارد الوطنية المبتكرة في البلدان النامية وفرص التعاون فيما بينها . وترى امانة الاونكتاد ، كمؤشر جزئي للأثر المتوقع في قطاع واحد ، انه يمكن للبلدان النامية ، عن طريق انتهاج سياسة زيادة الاعتماد الوطني والجماعي على الذات في القطاع الدوائي ، وتحقيق وفورات من النقد الاجنبي تصل الى بليون واحد من الدولارات سنويا ، خلال فترة السنوات ١٩٨٠ — ١٩٨٣ .

Digitized by UNOG Library

١٨-١٧٦ ومن المتوقع ايضا ان يتزايد عدد البلدان التي تكون قد بدأت في ادماج اهدافها الاجتماعية والبيئية في وضع وتنفيذ سياساتها التكنولوجية ، كيما تجعل امكانية وصول سكانها ككل الى التكنولوجيا وفوائدها اوسع نطاقا بينما تحافظ في الوقت نفسه على مواردها الطبيعية . اما بشأن النقل العكسي للتكنولوجيا ، فمن المتوقع ان يكون قد بدأ تنفيذ سياسات مناسبة ترمي الى تعويض خسائر البلدان النامية الناتجة عن نزوح الافراد المهرة الى البلدان المتقدمة النمو ، والى ضمان ان تتم حركة هؤلاء الافراد ، الى حد اكبر بكثير ، بين البلدان النامية نفسها .

البرنامج الفرعي ٣ - الخدمات الاستشارية

(أ) الهدف

١٨-١٧٧ هدف هذا البرنامج الفرعي هو اسداء المشورة للحكومات بشأن وضع وتنفيذ سياسات لنقل وتنمية التكنولوجيا ، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨-١٧٨ تتصدى الدائرة الاستشارية للمشاكل التالية فيما يتعلق بالحكومات :

'١' عدم كفاية تكامل الخطط والسياسات التكنولوجية الوطنية وعدم وجود وسائل فعالة لتنفيذها ؛

'٢' نقصان المعرفة بأساليب المساومة ، وبوسائل تحليل اتفاقات التكنولوجيا ، وما الى ذلك ؛

'٣' عدم وجود اعداد كافية من الافراد المدربين لتحقيق الأغراض سالفة الذكر ؛

'٤' الحاجة الى اقامة مراكز وطنية ، أو غيرها من الترتيبات المؤسسية المتكاملة ، فيما يتعلق بنقل وتنمية التكنولوجيا ، والحاجة الى اقامة مراكز دون اقليمية واقليمية لنقل وتنمية التكنولوجيا ، تكملة للمؤسسات الوطنية .

(ج) السند التشريعي

١٨-١٧٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٣٩ (د - ٣) و ٨٧ (د - ٤) ؛ وقرار اللجنة المعنية بنقل التكنولوجيا ٢ (د - ١) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨-١٨٠ سيكون قد تم ايفاد بعثات تحضيرية بشأن وضع سياسات وانشاء مؤسسات متكاملة لنقل

Digitized by UNOG Library

وتنمية التكنولوجيا ، الى عدد يتراوح بين ١٥ و ٢٠ بلدا افريقيا ، وسيكون قد تم الاضطلاع في اكثر من نصف عدد هذه البلدان بأنشطة متابعة بشأن مشاكل محددة تواجهها الحكومات في تنفيذ توصيات البعثات التحضيرية . وستشتمل هذه الأنشطة على قيام تعاون مع افراد هذه البلدان في الدراسات المعنية بنقل وتنمية التكنولوجيا في بعض القطاعات الحساسة . وسيكون قد تم تقديم مساعدة كبيرة الى الاربعة المراكز الاقليمية التي يجرى انشاؤها حاليا في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ، وغربي آسيا ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية . وسيكون قد تم الاضطلاع ايضا بعدد من أنشطة التدريب .

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨-١٨١ تتميز الانشطة اساسا بأنها ذات طبيعة مستمرة . وهي تتألف في غالبيتها من مساعدة البلدان النامية في انشاء مراكز وطنية ودون اقليمية واقليمية لنقل التكنولوجيا بصفة عامة او فيما يتعلق بقطاعات معينة ؛ وتنظيم برامج تدريب وحلقات دراسية منسقة ؛ وتقديم خدمات استشارية بشأن اعداد وتنفيذ السياسات والخطط التكنولوجية الوطنية وكذلك الموضوعات ذات الصلة (على سبيل المثال ، الجوانب التكنولوجية - الاقتصادية والقانونية والتجارية والانمائية للترتيبات التكنولوجية) . وفي خلال هذه الفترة سيستمر ايفاد بعثات قطرية تحضيرية وتنفيذ انشطة متابعة بمعدل يتراوح بين خمس وست بعثات سنويا في كل فئة ، مع زيادة التشديد على تحليل السياسات القطاعية وانشاء هياكل مؤسسية مناسبة في عدد متزايد من القطاعات . وستستمر انشطة التدريب في الفئات المبينة اعلاه ، مع زيادة التشديد على المشاكل القطاعية وحل المشاكل .

'٣' انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨-١٨٢ لا توجد انشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨-١٨٣ من المتوقع ان يكون قد تم ، في ٥٠ بلدا ناميا تقريبا ، انشاء مراكز وطنية أو غيرها من الترتيبات المؤسسية المتكاملة لنقل وتنمية التكنولوجيا ، وسيكون قد تم تحقيق اثر كبير بشأن تدريب الموظفين المطلوبين لهذه الغاية ، وستصبح المراكز الاقليمية الأربعة مؤسسات عاملة ، تمتد انشطتها على اساس دون اقليمي وبالترابط مع المراكز الوطنية . وسيكون قد تم انشاء مراكز تعالج قطاعات محددة ذات اهمية حيوية للبلدان النامية فيما يتعلق ، في جملة امور ، بالأدوية وتجهيز الأغذية والآلات والطاقة والمخصبات والكيماويات الزراعية . ويمكن توقع ان يكون ٢٠ بلدا تقريبا قد أنشا اجهزة فعالة لتخطيط التكنولوجيا .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٦ ـ الاونكتاد : التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية

ألف ـ التنظيم

١ ـ الاستعراض الدولي الحكومي

١٨—١٨٤ يجرى استعراض اعمال الامانة في هذا البرنامج من قبل لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، التي انشئت عام ١٩٧٦ ، والتي تجتمع مرتين في دورة عادية فيما بين دورات المؤتمر . وتقوم هذه الخطة على اساس برنامج عمل وضعته هذه اللجنة في دورتها الاولى التي انعقدت في جزئين من ٧ الى ٨ شباط/فبراير ومن ٢ الى ٩ ايار/مايو ١٩٧٧ ، واقره مجلس التجارة والتنمية في الجزء الاول من دورته السابعة عشرة . وقد نوقش مشروع هذه الخطة من قبل فرقة عاملة تابعة لمجلس التجارة والتنمية ، اجتمعت في الفترة من ٢٨ اذار/مارس الى ٣ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، ومن قبل المجلس نفسه في الجزء الثاني من دورته السابعة عشرة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٧٨ .

٢ ـ الامانة

١٨—١٨٥ وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وكان في هذه الشعبة ١٤ موظفا فنيا في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ منهم واحد تمول وظيفته من مصادر خارجة عن الميزانية . ولا توجد بالشعبة اية اقسام أو وحدات ادارية اخرى .

٣ ـ الانجازات المتوقعة

١٨—١٨٦ من المتوقع اتمام الأعمال المتعلقة بالبنود التالية من عناصر البرنامج المسرودة في الفقرة ١١ ألف ٣٥ (د) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ (٢٢) ، وفي قرار لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ١ (د ـ ١) :

(أ) في فترة السنتين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩

'١' دراسة عن الجوانب النظرية والتحليلية لنظام شامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ؛

---

(٢٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 وCorr.1 و 2) ، المجلد الثاني .

Digitized by UNOG Library

'٢' تنظيم مصرف بيانات شاملة عن التدفقات المالية من منظمة البلدان المصدرة للنفط الى البلدان النامية الأخرى والمؤسسات المتعددة الأطراف ؛

'٣' تقرير عن سياسات ومؤسسات منظمة البلدان المصدرة للنفط في مجال التعاون المالي ؛

'٤' اعداد كتيب لتقييم المشاريع المتعددة الجنسية في البلدان النامية ؛

'٥' اجراء جرد متعدد القطاعات للمشاريع الاستثمارية المشتركة بين البلدان في المنطقة العربية ؛

'٦' عقد اجتماعات مخصصة للأنشطة الموصوفة اعلاه في اطار البرامج الفرعية الثلاثة .

(ب) في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٨-١٨٧ من المتوقع خلال هذه الفترة ان تتم مواصلة وتوسيع الأنشطة الجارية تحت هذا البرنامج نتيجة للأعمال التحضيرية والتقدم المحرز في فترة السنتين السابقة ، الأمر الذى سيقتضي دعما ومساعدة كبيرين من الأمانة . كما ان اتمام أى نشاط خلال هذه الفترة سيعتمد على المفاوضات بين حكومات البلدان النامية المعنية والتجمعات دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة

١٨-١٨٨ نظرا لما يتسم به البرنامج من طابع مشترك بين القطاعات ولضرورة الاستمرار في اتباع نهج متكامل في معالجة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، اتخذت ترتيبات داخل امانة الاونكتاد لتوزيع الأنشطة بين شعبها ووحداتها الأخرى بشكل يتمشى مع ما لهذه الشعب والوحدات من مسؤوليات فنية ، ويضمن تنسيقا وثيقا فيما بينها . وتعمل شعبة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية كجهة وصل للبرنامج برمته بالاضافة الى اضطلاعها بمسؤولياتها المحددة في هذا المجال . وهكذا سيتم الاضطلاع بالاشتراك مع شعبتي السلع الأساسية والمصنوعات ، حسب الاقتضاء ، بالأنشطة المتعلقة بانشاء مؤسسات تسويق متعددة الجنسية ، والتجارة بين الدول ، وعمليات الاستيراد المشتركة وانشاء نظام شامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، وانشاء مؤسسات انتاجية متعددة الجنسية . وفضلا عن ذلك ستكون شعبة المصنوعات مسؤولة عن الأنشطة المنطوية على حوافز تصديرية في البلدان النامية ، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتأمين على ائتمانات التصدير . أما الأنشطة التي تنطوى على التعاون في الشؤون النقدية والمالية فسوف تتم بالاشتراك مع شعبة النقد والتمويل والتنمية . وستكون الشعبة الاخيرة مسؤولة عن الأنشطة المتصلة

Digitized by UNOG Library

باقامة مشاريع دون اقليمية واقليمية واقاليمية في ميدان ائتمانات التصدير وضمان ائتمانات التصدير . وبالمثل ستتحمل شعبة نقل التكنولوجيا مسؤولية التعاون فيما بين البلدان النامية في مجال نقل التكنولوجيا وتنميتها . أما الأنشطة المتعلقة بمشاكل العبور (الترانزيت) والنقل التي توجهها البلدان النامية غير الساحلية والجزرية فسيضطلع بها البرنامج الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية . وسيكون البرنامج الخاص المتعلق بالتأمين مسؤولا عن الأنشطة المتصلة بمشاريع التأمين واعادة التأمين الاقليمية ودون الاقليمية فيما بين البلدان النامية . وبوجه عام ستستفيد شعبة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية استفادة كبيرة من خدمات شعب الاونكتاد الاخرى لضمان استخدام الموارد المتاحة على أكفأ وجه .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٨-١٨٩ تقتضي اختصاصات لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، حسب نص قرار مجلس التجارة والتنمية ١٤١ (د - ١٧) ، ان تراعي هذه اللجنة "الأعمال ذات الصلة التي تقوم بها الأجهزة المختصة الأخرى في الامم المتحدة ، والوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات الدولية ، مع ملاحظة استصواب تلا في الازدواج والتداخل بين الأنشطة" . هذا فضلا عن ان اللجنة التحضيرية التابعة للجنة التنسيق الادارية اقرت توصيات الاجتماع المشترك بين الوكالات والمخصص للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، المعقود في جنيف في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، وهي التوصيات المتعلقة بتشكيل فريق مشترك بين الوكالات عن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، يقوم فيه الاونكتاد بدور جهة الوصل للمحافظة على استمرارية الأعمال . وقد كلفت امانة الاونكتاد في هذا الصدد باعداد دراسة تحليلية لبرامج مختلف المنظمات بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية قام الفريق المشترك بين الوكالات والمعني بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية بتحليلها وأقرها في دورتيه الأوليين المعقودتين في ٩ و ١٠ اذار/مارس ، و ١٩ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، ثم احالها الى لجنة البرنامج والتنسيق للنظر فيها . وبالاضافة الى ذلك ، انيطت الاونكتاد مسؤولية اعداد التقرير الذى قدمه الامين العام الى الجمعية العامة عن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية (A/32/312 و Add.1) .

٣ - الوحدات التي ينتظر القيام بأنشطة هامة مشتركة معها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

١٨-١٩٠ طلبت لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، في الفقرة ٥ من قرارها ١ (د - ١) ، ان يجرى الامين العام للاونكتاد عددا من الدراسات بالتشاور مع الهيئات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة والمنظمات الدولية للبلدان النامية ، وبالتنسيق معها كلما اقتضى الامر ذلك ، بغية ضمان التنفيذ المتناسق لبرنامج العمل المتعلق بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . ومن المتوقع القيام بانشطة مشتركة مع المنظمات الاخرى في منظومة الامم المتحدة ، ولاسيما منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الطيران المدني الدولي

Digitized by UNOG Library

ومجموعة الفات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وسيقتضي الامر اقامة علاقات عمل وثيقة ، بدأ الشروع في اقامتها فعلا ، مع المنظمات والمؤسسات الاقليمية ودون الاقليمية المهتمة بالتعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية . وينطبق ذلك بوجه خاص ، في اطار منظومة الامم المتحدة ، على اللجان الاقليمية ، نظرا لدورها المتعاظم في عملية اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي التي اقرتها الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين ، والأنشطة المتشابكة التي يضطلع بها كل من الاونكتاد واللجان في سياق التدابير المعتمدة (٢٣) في مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المعقود في مدينة مكسيكو في الفترة من ١٣ الى ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦. وسيتطلب ذلك بدوره عقد مشاورات أكثر انتظاما وفعالية تنطوي على مزيد من سفر الموظفين .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٨-١٩١ ينتظر ان يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسبة المئوية تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

---

(٢٣) للاطلاع على المقررات وموجز الأعمال ، انظر A/C.2/31/7 .

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

(بالنسب المئوية)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨ – ١٩٧٩			١٩٨٠ – ١٩٨١			١٩٨٢ – ١٩٨٣		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ – التعاون التجارى فيما بين البلدان النامية	٤٠	–	٣٧	٤٠	–	٣٨	٤٠	–	٣٨
٢ – التكامل الاقتصادى فيما بين البلدان النامية	٣٥	٥٠	٣٦	٣٠	٥٠	٣١	٢٥	٥٠	٢٦
٣ – طرائق اخرى للتعاون الاقتصادى	٢٥	٥٠	٢٧	٣٠	٥٠	٣١	٣٥	٥٠	٢٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Digitized by UNOG Library

دال ـ سرد البرامج الفرعيـــة

البرنامج الفرعي ١ ـ التعاون التجاري فيما بين البلدان النامية

(أ) الهـــدف

١٨—١٩٢ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى المساعدة في تشجيع التعاون التجاري فيما بيـــن البلدان النامية ، وفي تحسين موقفها التجاري ، وفي الحد من تبعيتها ازاء البلدان المتقدمة النمو.

(ب) المشاكل المطروقة

١٨—١٩٣ يتصدى هذا البرنامج الفرعي للقضايا التالية : '١' الأنشطة التحضيرية ، بما فـي ذلك الانشطة الداعمة ، فيما يتعلق باجراء مفاوضات تمهيدية ومفاوضات تجارية فيما بين الحكومـات لانشاء نظام شامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ؛ '٢' وانشاء وتدعيم مؤسســـات تسويقية متعددة الجنسية ، والتعرّف على المؤسسات الجديدة وتشجيعها وتقديم الدعم والمساعدة للمؤسسات القائمة ؛ '٣' وتشجيع التعاون فيما بين المؤسسات التجارية التابعة للدولـة فـــي مجالات مثل استيراد المنتجات ذات الاهمية المشتركة ، والأنشطة المشتركة لتشجيع الصـــادرات وتسويقها ، وتشجيع التجارة المتبادلة عن طريق التزامات طويلة المدى بالشراء والتوريد ، '٤' والتعرّف على السياسات المشتركة للحصول على الواردات وما يتصل بها من ترتيبات مؤسسية وتعزيزها .

١٨—١٩٤ وسيتطلب انشاء نظام شامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية حل عدد من القضايا المعقدة مثل تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة ، وتوافق المخططات الاقاليمية للأفضليات التجارية مع المخططات دون الاقليمية والاقليمية ، وما الى ذلك . وسيكون من الضروري بذل جهود مكثفة للتوفيق بين حالات شديدة التباين ، ولايجاد جهاز حسن الاداء للغاية لتنشيط التجارة ، يدعمه نظام محسن لترتيبات المدفوعات (انظر ايضا البرنامج الفرعي ٣) . وتعتمد البلدان النامية بدرجة عالية على عائد صادراتها من عدد محدود نسبيا من المنتجات ، التي غالبا ما تكون خاضعة لتقلبات كبيرة في اسعارها في الاسواق العالمية . وسييسر انشاء مؤسسات تسويقية متعددة الجنسية قيام البلدان النامية بالتسويق على نحو فعال ، ويسهم بالتالي في تنفيذ عمليـــة التنمية بدرجة اكبر من الانتظام . وتتيح عملية الاتجار التي تقوم بها الدولة فرصا واسعة للبلـدان النامية في مجال الترويج التجاري عن طريق التنسيق بين عمليات الشراء والبيع . وعند انشاء النظام المقترح سيقتضي الأمر حل مشاكل مثل اختلاف التشريعات والاجراءات الادارية ، وتباين انمـــاط الطلب والعرض بالنسبة للمنتجات المختلفة ، وعدم وجود صلات مناسبة بين الهيئات التجارية التابعة للدولة .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١٨-١٩٥ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مما يلي : قرارا مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٤٨ (د - ٣) (٢٤) و ٩٢ (د - ٤) ؛ والفقرات ٢ (أ) '١' و '٢' و '٣' من القرار ١ (د - ١) للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛ وقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦١ (د - ١٧) (الجلسة ٤٢٧ المعقودة في ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ والذي ايد فيه برنامج العمل الذي اعتمدته لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٨-١٩٦ ستكون الدراسة المتعلقة بالجوانب النظرية والتحليلية للتقرير بشأن نظام شامل للأفضليات التجارية قد تمت ، ومن المتوقع ان تكون مجموعة السبعة والسبعين قد وصلت الى مرحلة متقدمة من عملية المفاوضات التمهيدية المؤدية الى صياغة نظام شامل . وفي اطار نظام المعلومات عن الواردات والحواجز التي تعترض التجارة ، من المتوقع ان يحدث ابتداء من ١٩٧٨ توسع في جمع البيانات عن الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، وكذلك الاحصاءات المتعلقة بالتدفقات التجارية فيما بين البلدان النامية . ومن المفترض ان تكون الدراسات والأنشطة التنفيذية المتعلقة بانشاء وتشجيع مؤسسات التسويق المتعددة الجنسية قد قطعت شوطا كبيرا ، وسيكون قد تم ، بالتشاور مع الجهاز المناسب من الاجهزة التابعة لمجموعة السبعة والسبعين ، اتخاذ تدابير بشأن اجراء المتابعة على أساس الأعمال التي قامت بها امانة الاونكتاد . وستكون قد قدمت مساعدات في مجال الترويج ومجالات اخرى للمؤسسات التسويقية المتعددة الجنسية القائمة فعلا . ومن المتوقع ان تكون الدراسات والمفاوضات التمهيدية بشأن التجارة الحكومية فيما بين البلدان النامية ، والسياسات والأدوات المشتركة للحصول على الواردات ، قد وصلت الى مرحلة متقدمة . ومن المنتظر عقد اجتماعات للمؤسسات التجارية الحكومية خلال هذه الفترة لاتخاذ قرار بشأن اجراءات المتابعة الملموسة .

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨-١٩٧ ستدخل الانشطة المتصلة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية في مرحلتها الثانية ، حيث سيتطلب ذلك تقديم الدعم لمفاوضات جديدة فيما بين البلدان النامية . وسينطوي هذا الدعم على تحديد المجموعات الجديدة من المنتجات الصالحة للتفاوض بشأنها ، والحواجز التجارية التي تؤثر على هذه المنتجات ؛ واجراء دراسات افرادية عن سلع اساسية ومصنوعات مختارة تتيح امكانيات تجارية خاصة ؛ واجراء تحليل لما يترتب على مختلف صيغ ومقترحات التفاوض من آثار على حالات محددة

---

(٢٤) يتجاوز عمر الولاية خمس سنوات .

Digitized by UNOG Library

من البلدان والمنتجات . ومن المتوقع فعلا ان يتم عقد عدد من اجتماعات التفاوض تحقيقا لهذه الغاية وستكون نتائج الجولات الاولى بمثابة الأساس لاجراء مجموعة جديدة من المفاوضات بغية توسيع وتعميق النتائج المحرزة فعلا . وسيقتضي الامر تقديم مساعدة كبيرة من جانب الأمانة خلال مراحل التفاوض المكثف وحتى اتمام الجولات الاولى للمفاوضات ، وكذلك من اجل تنفيذ الاتفاقات ، والحفاظ على دينامية عملية المفاوضات في المستقبل وهي عملية ستكون بحكم طبيعتها عملية مستمرة طويلة الأجل .

١٨-١٩٨ وسيستمر تقديم المساعدة للمؤسسات التسويقية المتعددة الجنسية التي اقيمت فعلا في البلدان النامية . كما ستقدم مساعدة تشجيعية في مجال انشاء مؤسسات متعددة الجنسية جديدة . وسيقوم هذا النوع من الأعمال التنفيذية على أساس دراسات جديدة متعمقة .

١٨-١٩٩ عقب الانتهاء من الدراسات عن التجارة الحكومية ، وتدبير الواردات بشكل مشترك وما يتصل بذلك من أنشطة ، وصدور توصيات المؤسسات التجارية التابعة للدولة ، سيقتضي الأمر اتخاذ اجراءات متابعة لانشاء الأجهزة التي يمكن عن طريقها للمؤسسات التجارية التابعة للدولة ان تنشط عملياتها التجارية المتبادلة ، ولانشاء وكالات شراء متعددة الجنسية ومتخصصة من منتجات معينة ، ولتقديم المساعدة على الصعيد الاقليمي بغية مساعدة المؤسسات التجارية التابعة للدولة في التغلب على قيود السوق وغيرها من القيود التي تواجهها في عملياتها والقيام بتنفيذ أعمال مشتركة .

(٣) انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨-٢٠٠ سيتم الاضطلاع بجميع الأنشطة الداخلة في هذا البرنامج الفرعي ، وذلك في مجالات الأولوية المحددة في قرار لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ١ (د - ١) الذي ايدت فيه الجزء الاكبر من مقررات وتوصيات برنامج مدينة المكسيك للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (٢٥) في ميادين اختصاص الاونكتاد . لذلك لا يتوقع ان تكون هناك أية أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨-٢٠١ ينتظر ان يؤدي تكلل المفاوضات حول الأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية بالنجاح الى توسيع كبير لتجارتها المتبادلة وتنشيط انتاجها الصناعي والزراعي . وينتظر ايضا أن يسهم ذلك في سد حاجاتها الأساسية عن طريق الاعتماد الجماعي على النفس والى زيادة قدرتها الشرائية . وينتظر ايضا في الأمد الأطول ان يؤدي ذلك الى تنشيط الاستثمارات الانتاجية في البلدان النامية ، التي تتمشى مع هيكل الطلب فيها . ومن المتوقع ان تزداد مشاركة البلدان النامية

---

(٢٥) للاطلاع على المقررات وموجز الأعمال ، انظر : A/C.2/31/7 .

Digitized by UNOG Library

في تجهيز وتوزيع وتسويق جزء كبير من تجارتها التصديرية ، وان تزداد بدرجة كبيرة حصيلتها من النقد الاجنبي في حساب الموارد غير المنظورة ، وان يتسع نطاق التعاون والتنسيق في تجارة صادراتها من اهم السلع الاساسية ، واخيرا ، ان يزداد التعاون فيما بينها في الميادين التجارى والتكنولوجي والمالي نتيجة للزيادة المحتملة في الاستثمارات والمشاريع المشتركة في مجال الانشطة الانتاجية ذات الصلة . ومن خلال تشجيع التعاون فيما بين المؤسسات التجارية التابعة للدولة ، واعتماد سياسات مشتركة لتدبير الواردات ، ينتظر ان يسهم استخدام القنوات التجارية التي يشرف عليها القطاع العام اشرافا مباشرا أو غير مباشر في تحقيق توسع كبير في التجارة بين البلدان النامية ، وفي تحسين قدرة هذه البلدان على المساومة ازاء البلدان المتقدمة النمو .

البرنامج الفرعي ٢ ـ التكامل الاقتصادى فيما بين البلدان النامية

(أ) الهدف

١٨ـ٢٠٢ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة تجمعات البلدان النامية للتكامل الاقتصادى على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي فيما يلي : '١' التغلب على عدد من العقبات المتنوعة الطابع التي تواجه في تنفيذ برامج هذه التجمعات ؛ '٢' واقتراح طرق ووسائل لتوسيع نطاق هذه البرامج لتشمل قطاعات اقتصادية اضافية حسب الاقتضاء ولزيادة عدد البلدان المشتركة ؛ '٣' وانشاء روابط اقاليمية بين هذه المخططات .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ـ٢٠٣ هناك عدد من برامج التكامل الاقتصادى التي بدأت البلدان النامية في تنفيذها على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي . ويشترك في هذه البرامج حتى الآن اكثر من ٧٠ بلدا من البلدان النامية . وهدفها الرئيسي هو ان تحد من العقبات القائمة التي تعترض حركة البضائع والخدمات وعوامل الانتاج ، وكذلك العمل بنشاط على تشجيع التعاون الاقتصادى في جميع الميادين . بيد ان تنفيذ هذه البرامج اعترضه عدد كبير من العقبات ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسي والقانوني والتقني والسياسي التي تتطلب تقديم دعم مستمر من امانات هذه التجمعات وأمانات غيرها من المنظمات الدولية (وفي المقام الأول المؤسسات المالية واندولية التابعة للأمم المتحدة) .

(ج) السند التشريعي

١٨ـ٢٠٤ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٤٨ (د ـ ٣) و ٩٢ (د ـ ٤) ، والقرار ١ (د ـ ١) للجنة التعاون الاقتصادى

Digitized by UNOG Library

فيما بين البلدان النامية (الفقرة ٢ (ب) '١') ؛ ومقرر مجلس التجارة والتنمية ١٦١ (د - ١٧) (الجلسة ٤٧٧ المعقودة في ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧) والذى ايد فيه برنامج العمل الذى اقرته لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٨-٢٠٥ يشتمل هذا البرنامج الفرعي على الأنشطة التالية : '١' تعزيز تجمعات التكامل الاقتصادى دون الاقليمية والاقليمية ، وانشاء روابط اقاليمية فيما بينها عن طريق تقديم المساعدة الى اماناتها والتعاون فيما بين هذه الأمانات باعتبار ذلك شرطا مسبقا لاتخاذ اجراء من قبل الحكومات؛ '٢' البحث وتجميع المعلومات والخبرة في ميدان التكامل الاقتصادى ونشرها وتبادلها ؛ '٣' القيام ، بالتعاون مع الامانات المختصة ، باعداد مشاريع تفصيلية متعددة الجنسيات تهم تجمعات التكامل الاقليمية ودون الاقليمية ، لعرضها على لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النتمية للنظر فيها .

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٨-٢٠٦ سيكون قد تم في نيسان/ابريل ١٩٧٨ (٢٦) عقد اجتماع لفرقة عاملة معنية بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية تضم امانات التجمعات الاقتصادية دون الاقليمية والاقليمية بغية وضع مبادىء توجيهية لهذا البرنامج الفرعي ، فيما يتعلق بتعزيز تجمعات التكامل دون الاقليمية والاقليمية للبلدان النامية . وطبقا لتوصية من مؤتمر التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية سيكون هذا الاجتماع قد وضع مبادىء توجيهية فيما يتعلق بالأمور التالية : '١' تدابير لدعم اجراءات ملازمة تضطلع بها البلدان النامية في مجموعها على الصعيد الاقليمي ؛ '٢' انشاء صلات بين هذه التجمعات ؛ '٣' تيسير اشتراك البلدان الخارجة عن هذه المخططات في الوقت الحاضر ؛ '٤' النظر في امكانية انشاء جهاز أو هيئة استشارية ، ايهما انسب ، لتنسيق وتعزيز انشطة هذه التجمعات فيما يتعلق بالمجالات سالفة الذكر . وعلى اساس التوصيات الواردة في تقرير الفرقة العاملة (TD/B/702) الذى سيقدم الى مجلس التجارة والتنمية في الجزء الاخير من دورته الثامنة عشرة ، من المتوقع انه بحلول ١٩٧٩ ، سيكون قد تم احراز تقدم كبير في تنفيذ عدد من البرامج المتصلة بموضوع التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية وفقا للمبادىء التوجيهية الجديدة ، وذلك بالاضافة الى تنفيذ امانة الاونكتاد لعدد من مشاريع التعاون التقني الجارية في هذا الميدان .

١٨-٢٠٧ وستكون الانشطة المتعلقة بالبحث وتجميع المعلومات والخبرات ونشرها وتبادلها في هذا الميدان متجهة اساسا وجهة عملية ، سعيا لايجاد حلول عملية لما قد يثور من مشاكل محددة في عملية التكامل الاقتصادى ، تكون ذات اهمية مشتركة لغالبية التجمعات القائمة . وبحلول نهاية عام ١٩٧٩ ستكون هذه الانشطة قد شملت ما يلي : (أ) منهجية تقييم تكاليف وفوائد عملية التكامل

---

(٢٦) انظر A/33/367 ، المرفق ، الفقرات ٢-٤ و " تقرير الفريق العامل المعني بالتوسع التجارى والتكامل الاقتصادى الاقليمي فيما بين البلدان النامية" (TD/B/702) .

Digitized by UNOG Library

وتحديد التدابير التعويضية الممكنة ؛ (ب) دور الشركات عبر الوطنية في سياق التكامل الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، (ج) سياسات المؤسسات المالية العالمية والاقليمية ودون الاقليمية فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛ (د) تحليل التجارة بين البلدان الأعضاء في التجمعات الاقليمية ودون الاقليمية . وبحلول نهاية عام ١٩٧٩ ينتظر ان يكون تعيين مشاريع محددة ومتعددة الجنسيات والاعداد لها قد ادى الى بلوغ مرحلة التنفيذ .

(٢) فترتا السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ و ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٨—٢٠٨ من المتوقع ان يستمر توجيه جزء كبير من موارد شعبة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الى تقديم الدعم الموضوعي للتعاون التقني بغية تقوية تجمعات التكامل الاقتصادى للبلدان النامية على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي . وفي الواقع تشكل هذه المخططات ، بالاضافة الى مخططات التعاون الاقتصادى على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ، شبكة مؤسسية اساسية لتنفيذ برنامج التعاون الاقتصادى الصادر في مدينة المكسيك (٢٧) . ومن المتوقع ان يكون قد تم احراز تقدم كبير في تنفيذ الاعمال الناجمة عن اجتماعات مثل الفرقة العاملة المذكورة في الفقرة ١٨—٢٠٦ أعلاه ، ومن المحتمل كذلك ان يكون قد تم عقد عدد من الاجتماعات الدولية الحكومية في هذه الاثناء ، بما في ذلك مؤتمرات للتفاوض بشأن مجالات محددة للتعاون على الصعيد الاقليمي ، ولا سيما في الميادين التجارى والصناعي والمالي . ومن المتوقع حدوث تكثيف كبير لجميع هذه الانشطة مع تطور البرنامج وبفضل ظهور ترتيبات أقاليمية مكملة للمخططات دون الاقليمية والاقليمية الراهنة .

(٣) انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨—٢٠٩ سيضطلع بهذا البرنامج الفرعي في مجالات الاولوية المحددة في قرار لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ١ (د — ١) الذى ايدت فيه الجزء الاكبر من المقررات والتوصيات الواردة في برنامج مدينة المكسيك للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في ميادين اختصاص الاونكتاد . لذلك لا يتوقع ان تكون هناك أية انشطة هامشية .

(هـ) الاثـر المتوقع

١٨—٢١٠ اثرت مخططات التكامل والتعاون الاقتصاديين تأثيرا كبيرا على حجم تجارة وعلى تنمية البلدان النامية المنتمية لهذه التجمعات ، وربما تتعرض اقتصادات البلدان المشتركة لعملية اعادة تشكيل رئيسية يصحبها نمو اسرع نسبيا للتجارة فيما بينها وذلك نتيجة لتكثيف وتوسيع هذه المخططات والبرامج وزيادة عدد البلدان المشتركة فيها .

---

(٢٧) للاطلاع على المقررات وموجز الاعمال ، انظر A/C.2/31/7 .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٣ ـ طرائق اخرى للتعاون الاقتصادى

(أ) الهـدف

١٨ـ٢١١ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى المساهمة ، عن طريق أنشطة البحث والدعم التقني المكثفة ، في الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتقوية تعاونها في ميدان الانتاج والمسائل النقدية والمالية على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ـ٢١٢ مع مراعاة الأولويات المحددة في قرار لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ١(د ـ ١) ، يتصدى هذا البرنامج الفرعي بنوع أخص الى القضايا التالية : '١' تعزيز وتحسين ترتيبات المقاصة والمدفوعات القائمة فعلا والتشجيع على وضع ترتيبات جديدة على المستويات دون الاقليمي والاقليمي والأقاليمي ، وانشاء صلات فيما بينها ؛ '٢' تشجيع وتيسير التدفقات الراسمالية فيما بين البلدان النامية ؛ '٣' انشاء مؤسسات انتاجية متعددة الجنسية ؛ '٤' تقييم المشاريع المتعددة الجنسية التي تتوفر لها مقومات البقاء في البلدان النامية .

١٨ـ٢١٣ والصلات القائمة بين البلدان النامية فيما يتعلق بترتيبات المدفوعات والمقاصة ضعيفة بوجه عام ، ولاسيما على المستوى الاقاليمي . بيد ان قيام اجهزة مناسبة من هذا النوع امر حيوى لتعزيز التجارة بشكل فعال وللجوانب الأخرى لتعاونها الاقتصادى ، بما في ذلك انشاء نظام شامل للأفضليات التجارية . لذلك سيقتضي الأمر انشاء صلات مؤسسية تغطي النطاق الكامل لهذه القضايا المتشعبة . ويتيح التمويل المتبادل فيما بين البلدان النامية طاقة كبيرة لم تكد تبدأ تدر ثمارها . وسيتطلب انشاء اجهزة مناسبة لتشجيع هذه التدفقات المالية وتوجيهها وتعزيزها القيام بأعمال مضاعفة في الميدان المالي والميادين المتصلة به . وهناك نقص ملحوظ في التنسيق فيما بين البلدان النامية فيما يتعلق بالتعاون في الانتاج ونتيجة لذلك لم يكن دائما موقف هذه البلدان في الأسواق العالمية مواتيا كما كان يجدر به ان يكون . وسيقتضي انشاء مؤسسات انتاجية متعددة الجنسية الاضطلاع بأعمال كثيفة ومتشعبة للغاية ، تشمل ميادين متنوعة من النشاط ، اذا اريد بلوغ احوال مرضية للانتاج والتصدير في البلدان النامية .

(ج) السند التشريعي

١٨ـ٢١٤ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٤٨ (د ـ ٣) (٢٨) و ٩٢ (د ـ ٤) ، وقرار لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين

---

(٢٨) يتجاوز عمر الولاية خمس سنوات .

Digitized by UNOG Library

البلدان النامية ١ (د - ١)(الفقرتان ٢ (ب) و (ج))، ومقرر مجلس التجارة والتنمية ١٦١ (د - ١٧) (الجلسة ٤٧٧ ، ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧) الذى ايد فيه برنامج العمل الذى اعتمدته اللجنة .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٨-٢١٥ بحلول نهاية عام ١٩٧٩ ، من المنتظر ان يكون قد تحقق تقدم كبير في انجاز سلسلة من الدراسات وأنشطة الدعم في ميدان التعاون النقدى ، تشمل ما يلي : '١' انضمام اعضاء جدد من المنطقة ذاتها و أو من مناطق اخرى الى ترتيبات المقاصة والمدفوعات ؛ '٢' توسيع حجم ونطاق المعاملات الداخلة في نطاق ترتيبات المقاصة ؛ '٣' رفع الحد الاقصى للائتمانات المتبادلة ؛ '٤' اطالة فترة السداد ؛ '٥' دعم موازين المدفوعات ؛ '٦' التجميع الجزئي للاحتياطيات ؛ '٧' تنسيق سياسات سعر القطع ؛ '٨' تنسيق السياسات في محافل النقد الدولية . ومن المتوقع انشاء لجنة تنسيق معنية بترتيبات المقاصة والمدفوعات بين البلدان النامية نتيجة لاجتماع الفريق العامل المعني بترتيبات المدفوعات والمقاصة المتعددة الأطراف فيما بين البلدان النامية ، المعقود في كراكاس في تموز/يوليه ١٩٧٧ . وبناء عليه سيتاح مجال كبير لتشجيع وانشاء صلات بين هذه الترتيبات على الصعيدين الاقليمي والاقاليمي . كما يتوقع ان يكون قد طلب الى امانة الاونكتاد تزويد لجنة التنسيق المقترحة بالدعم التقني .

١٨-٢١٦ وسيكون قد تحقق تقدم في دراسة التدابير الرامية الى تعزيز التدفقات الرأسمالية الى البلدان النامية وفيما بينها . وبحلول نهاية عام ١٩٧٩ ستكون امانة الاونكتاد قد اصدرت ثلاثة تقارير رئيسية عن سياسات ومؤسسات التعاون المالي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الاوبيك) ، وسيكون قد انشئ مصرف بيانات شاملة عن التدفقات المالية للاوبيك الى البلدان النامية والمؤسسات المتعددة الأطراف الاخرى . وسيكون قد تم انجاز اول سلسلة من الدراسات المتعلقة بتحديد المؤسسات الانتاجية المتعددة الجنسية القائمة بين البلدان النامية وتعزيزها وتنميتها . ولابد من ان تتناول المقترحات مرحلة ما قبل دراسة الجدوى ومرحلة دراسة الجدوى ، مما يؤدى الى اجراء مشاورات فيما بين المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والأمانات دون الاقليمية والاقليمية للنظر في هذه المقترحات والبت في اجراءات المتابعة . ومن المنتظر ان يكون قد تم اعداد كتيب لتقييم المشاريع المتعددة الجنسية في البلدان النامية ، واجراء جرد متعدد القطاعات لمشاريع الاستثمار المشتركة بين البلدان في المنطقة العربية . وسيكون قد تم الاضطلاع بأنشطة مماثلة فيما يتعلق بالمناطق الأخرى .

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨-٢١٧ سيستمر تقديم المساعدة لترتيبات المقاصة والمدفوعات القائمة فعلا لانشاء ترتيبات

Digitized by UNOG Library

جديدة . وستستمر اذا ما لزم الامر الدراسات العامة والنوعية التي تكون قد بدأت في فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وعقب انشاء لجنة التنسيق المشار اليها في الفقرة ١٨-٢١٥ اعلاه ، يحتمل جدا ان يطلب الى امانة الاونكتاد ما يلي : '١' المساعدة في التحضير لترتيب اقاليمي للمدفوعات أو لمخطط اتحاد للمدفوعات ، ولجهاز من اجل الانشاء المحتمل لوحدة سيولة مشتركة ، '٢' مواصلة بذل جهود الدعم الرامية الى انشاء مجمعات احتياطيات نقدية أو مصارف احتياطيات على الصعيد الاقليمي . كما يمكن ان يتوقع الشروع في انشطة فيما يتعلق بامكانية اقامة صلات بين ترتيبات مدفوعات البلدان النامية ونظام مدفوعات البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية .

١٨-٢١٨ سيستمر الاضطلاع بالاستعراض الدورى للتدفقات المالية فيما بين البلدان النامية وكذلك بالدراسة المتعلقة بأسواق رأس المال ومؤسسات وسياسات البلدان النامية المانحة . ومن المنتظر مواصلة وتوسيع الأنشطة المتعلقة بتحديد المؤسسات الانتاجية المتعددة الجنسية وتشجيعها وتنميتها ، مع تزايد عدد المنتجات التي تصبح موضع نظر ، وتقرير اتخاذ اجراءات لمتابعة مقترحات ملموسة مقدمة من المؤسسات المالية المتعددة الاطراف والامانات دون الاقليمية والاقليمية . ومن المتوقع ايضا ان يؤدى هذا العمل الى تنفيذ مشاريع محددة . ومن المنتظر ان تكون المشاريع المتعددة الجنسية التي تم تحديدها والاعداد لها في المنطقة العربية قد بلغت مرحلة ما قبل الاستثمار ومرحلة الاستثمار ، ويمكن توقع ان تكون عمليات جرد المشاريع المتعددة الجنسية جاهزة للمناطق الاخرى

'٣' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون ذات فائدة جدية وموجبها التشريعي

١٨-٢١٩ سيتم الاضطلاع بجميع الانشطة الداخلة في هذا البرنامج الفرعي وذلك في مجالات الأولوية المحددة في القرار الذى اتخذته لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ١ (د - ١) الذى ايدت فيه الجزء الاكبر من المقررات والتوصيات الواردة في برنامج مدينة المكسيك للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية (٢٩) في ميادين اختصاص الاونكتاد . ومن ثم لن تكون اى منها ذات فائدة هامشية فقط .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨-٢٢٠ بفضل التعاون المتزايد في الانتاج ، وكذلك في الميدانين النقدى والمالي ، على المستويات دون الاقليمي والاقليمي والاقاليمي ، من المتوقع ان يتيسر تحقيق استخدام افضل للموارد الانتاجية في البلدان النامية ، مقرونا بتوسع في المعاملات الجارية والرأسمالية (بما في ذلك المعاملات غير المنظورة) التي تتم فيما بينها .

---

(٢٩) للاطلاع على المقررات وموجز الأعمال ، انظر A/C.2/31/7 .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٧ ـ الاونكتاد : التجارة بين البلدان ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة

ألف ـ التنظيم

١ ـ الاستعراض الدولي الحكومي

١٨-٢٢١ ينظر مجلس التجارة والتنمية في اعمال امانة الاونكتاد في هذا البرنامج ، وهو يجتمع سنويا وينشئ في دوراته العادية لجنة دورة لدراسة المشاكل في هذا المجال . وقد عقدت الدورة الاخيرة في الفترة من ٢٤ اب/اغسطس الى ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ . وقد بحث مشروع هذه الخطة من قبل فرقة عاملة تابعة لمجلس التجارة والتنمية اجتمعت في الفترة من ٢٨ اذار/مارس الى ٣ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، ومن قبل المجلس نفسه في الجزء الثاني من دورته السابعة عشرة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٧٨ .

٢ ـ الامانة

١٨-٢٢٢ وحدة امانة الاونكتاد المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة التجارة مع البلدان الاشتراكية وكان في هذه الشعبة ثمانية موظفين من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ لا تمول وظيفة أي منهم من المصادر الخارجة عن الميزانية . ولم يكن في الشعبة في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ اقسام أو غيرها من الوحدات التنظيمية .

٣ ـ الانجازات المتوقعة

١٨-٢٢٣ الأنشطة التي في نطاق هذا البرنامج ذات طبيعة مستمرة أساسا . بيد انه من المتوقع انجاز العمل بشأن بنود عناصر البرنامج التالية المبينة في الفقرة ١١ ألف ـ ٣٨ (د) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ (٣٠) :

(أ) في فترة السنتين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩

اجراء استعراض سنوي في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ لاتجاهات وسياسات التجارة فيما بين البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، يتضمن معلومات عن آخر التطورات

---

(٣٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2) المجلد الثاني .

Digitized by UNOG Library

في التجارة بين البلدان الاشتراكية والبلدان المتقدمة النموذات الاقتصاد السوقي ، وبين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية يستكمل باستعراض احصائي ؛ ومشاورات مع البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية واللجان الاقليمية التابعة للامم المتحدة ؛ واعداد مشروع مشترك بين الاونكتاد وبرنامج الامم المتحدة للتنمية على الصعيد المشترك بين الاقاليم للمساعدة التقنية بشأن تنمية التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ، والقيام ، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، باعداد دراسات قطرية مختلفة ، تليها دراسة شاملة بشأن " العلاقات الاقتصادية بين بلدان امريكا اللاتينية والبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى " في اطار مشروع المساعدة التقنية المشترك بين الاونكتاد واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية (RLA/76/013) ؛ والقيام بتحديد أولي لمجالات التعاون الممكنة عن طريق تبادل المعلومات بشأن التخطيط بين لجنة التخطيط الحكومية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومجلس اتفاق قرطاجنة في اطار برنامج المساعدة التقنية (RLA/75/086) .

(ب) في فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

من الناحية الاساسية ستجرى مواصلة الانشطة المشار اليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ .

باء — التنسيق

١ — التنسيق الرسمي داخل الامانة

١٨—٢٢٤ ليست هناك ترتيبات رسمية للتنسيق داخل الامانة .

٢ — التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٨—٢٢٥ ليست هناك ترتيبات رسمية للتنسيق داخل منظومة الامم المتحدة .

٣ — الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٣

١٨—٢٢٦ من المتوقع التنسيق مع اللجنة الاقتصادية لاوروبا فيما يتعلق بالتجارة بين الشرق والغرب ، ومع اللجان الاقليمية الاخرى فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالتجارة مع البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ، وكذلك التنسيق مع اليونيدو فيما يتعلق بالمشاكل المتصلة بالتعاون مع البلدان الاشتراكية في الميدان الصناعي .

Digitized by UNOG Library

جيم ـ تخصيص الموارد للبرامج الفرعيـــة

١٨-٢٢٧ لا يوجد سوى برنامج فرعي واحد .

دال ـ سرد البرنامـج الفرعـــي

البرنامج الفرعي ـ التجارة بين البلدان ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة

(أ) الهدف

١٨-٢٢٨ هدف هذا البرنامج الفرعي هو توسيع التجارة بين البلدان ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، ولاسيما بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ، على اساس مستقر وطويل الاجل ، عن طريق تشجيع الأخذ بسياسات مترابطة في نطاق نهج شامـــل يغطي مختلف اشكال التجارة والتعاون الاقتصادى . وسيتخذ هذا التعاون اشكالا جديدة ، بما في ذلك الأشكال المتعددة الأطراف ، وينبغي ان يؤدى الى هياكل اقتصادية تكميلية بين البلدان المهتمة .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨-٢٢٩ ان التجارة والتعاون الاقتصادى بين البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية وبين كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي امران آخذان في التوسع بصورة سريعة . ولا تزال هناك ، في نفس الوقت ، فرص غير مستغلة ، ولاسيما فيما يتعلق باستحداث المزيد من تقسيم العمل على المستوى الدولي بصورة متبادلة المنافع . وتدعو الحاجة الى تدابير تفضي الى علاقات مستقرة وطويلة الاجل بين البلدان المشتركة في التجارة بين الشرق والغرب (اى بين البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والبلدان الاشتراكية) ، بما في ذلك تدابير تفضي الى تحسين الهيكل السلعي وتحقيق التوازن في التجارة والقضاء على العقبات التي تعترض هذه التجارة حاليا . ويمكن ان تسهم الخبرة في التجارة بين الشرق والغرب في توسيع التجارة والتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية . ويمكن ايضا ان يسهم الاشتراك النشط من جانب البلدان النامية في تنفيذ مشاريع ثلاثية في توسيع هذه التجارة وهذا التعاون الاقتصادى . ويمكن تشجيع توسيع التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية عـن طريق ابرام اتفاقات متوسطة الاجل وطويلة الاجل وتنويع النمط الجغرافي للتجارة وهيكلها السلعي . وينبغي ايضا تشجيع الاتفاقات الدولية الحكومية بشأن التخصص والتعاون الصناعيين المنتجين للتجـــارة . وينبغي ايلاء الاهتمام الى مشاكل محددة لمختلف المناطق النامية في تجارتها مع البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية . ومن الضرورى ايضا تشجيع تحسين معرفة كل من المجموعتين بالسياسات العامة للمجموعة الاخرى والفرص التجارية امام البلدان من كلتا المجموعتين .

Digitized by UNOG Library

١٨—٢٣٠ وفي الآونة الاخيرة ظهر عدد من اشكال التعاون الجديدة في التجارة فيما بين بلدان ذات انظمة اقتصادية واجتماعية مختلفة . ومن الاشكال الجديدة ذات الاهمية الخاصة ما يلي : اتفاقات التجارة والمدفوعات المتعددة الاطراف ، بما في ذلك التعاون الصناعي الثلاثي ؛ والتعاون بين مجلس التعاضد الاقتصادي والبلدان النامية ، ولاسيما امكانيات التعاون مع المشاريع المتعددة الاطراف للبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ؛ وتوسيع التجارة والعلاقات الاقتصادية عن طريق التعاون في التخطيط ؛ والتعاون من جانب البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية مع البلدان النامية المهتمة بغية مساعدتها على الوصول الى حل شامل للمهام الاقتصادية الرئيسية وتضامن الجهود في حل هذه المهام .

(ج) السند التشريعي

١٨—٢٣١ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ١٥ (د — ٢) (٣١) و٥٣ (د — ٣) (٣١) و ٩٥ (د — ٤) ومن النتيجتين اللتين خلص اليهما مجلس التجارة والتنمية المتفق عليهما ٩٩ (د — ١٣) و ١١٢ (د — ١٤) ومن المقررين ١٣٨ (د — ١٦) و ١٣٩ (د — ١٦) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨—٢٣٢ تقدم سنويا الى مجلس التجارة والتنمية استعراضات دورية للاتجاهات والسياسات ، ودراسات تغطي مشاكل تجارية محددة ، ولاسيما اشكال التعاون الجديدة ، وينشئ المجلس لجنة دورة لدراسة المسائل المتعلقة بهذا البرنامج . وتحتاج المشاكل المعنية الى بحث متعمق واجراء تحليلات بغية تسهيل قيام هيئات الاونكتاد الدولية الحكومية بوضع توصيات بشأن السياسات التي تتخذها الحكومات . ومن المتوقع ان تعمد الحكومات المهتمة الى زيادة تشجيع ايجاد حلول للمسائل العملية المتصلة بتنفيذ الاتفاقات التجارية واتفاقات التعاون الدولية الحكومية القائمة ، وكذلك تحديد الامكانيات التجارية الاضافية ، وذلك عن طريق تكثيف استخدام جهاز الاونكتاد للمشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف ، بدعم من امانة الاونكتاد .

١٨—٢٣٣ وسيكون قد تم الاضطلاع بأنشطة لجمع المعلومات المتصلة بالموضوع ، وتحليل الممارسات القائمة ، والاضطلاع بالبحث بشأن اشكال تعاون جديدة . وسيكون قد تم تنظيم أنشطة محددة (جولات الدراسة والحلقات الدراسية وما الى ذلك) ، كجزء من التعاون التقني الذى تقدمه الامانة بغية توفير معرفة افضل بسياسات التجارة وامكانياتها عن طريق التدريب ونشر المعلومات واقامة صلات مباشرة بين المسؤولين والممثلين التجاريين للبلدان المهتمة . وسيكون قد تم اعداد دراسات قطرية مختلفة ، تعقبها دراسة شاملة عن العلاقات الاقتصادية بين بلدان امريكا اللاتينية والبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، بالتعاون الوثيق مع امانة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ،

---

(٣١) يتجاوز عمر الولاية خمس سنوات .

Digitized by UNOG Library

وستقدم المساعدة الى مجلس اتفاق قرطاجنة بشأن تبادل المعلومات عن التخطيط مع لجنة التخطيط الحكومية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (انظر المدرج في الفقرة ١٨-٢٢٣ (أ) أعلاه)، وكذلك الى المنظمات الاقتصادية المهتمة واتحادات المدفوعات في البلدان النامية في اقامة علاقات اعمال مباشرة مع نظيراتها في البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية . وستكون قد استمرت الانشطة على اساس تحليلات لآخر ما وقع من تطورات في التجارة والعلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب ، بهدف اقتراح تدابير لحل المشاكل المتصدى لها ، مثل تحسين الهيكل السلعي ، وتحقيق التوازن في التجارة ، والقضاء على العقبات القائمة . وفي الوقت ذاته ستتم دراسة امكانيات الاستفادة من الخبرة في مجال التجارة بين الشرق والغرب في توسيع التجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية ، كما ستتم دراسة مسألة اشتراك البلدان النامية في مشاريع تعاون مثل المشاريع الثلاثية والتجارة التي تشترك فيها بلدان ثالثة .

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨-٢٣٤ نظرا لأن الولاية المعطاة الى الامين العام للاونكتاد في هذا الميدان ذات طبيعة مستمرة ، ستتم مواصلة الأنشطة الرئيسية المدرجة في هذا البرنامج الفرعي في فترة السنتين السابقة. وستشتمل على وجه الخصوص على البحث والعمل التحليلي ونشر المعلومات المتصلة بالموضوع واعداد مادة المعلومات الاساسية والكتيبات والمساعدة الموضوعية والتنظيمية الى البلدان الاعضاء في مشاوراتها الثنائية والمتعددة الاطراف داخل جهاز التشاور التابع للاونكتاد ، والدعم الموضوعي لأنشطة التعاون التقني والاعمال ذات الصلة . وسيولى اهتمام خاص الى الانشطة الرامية الى تلخيص الممارسات القائمة وتحليل الخبرة المتجمعة وتشجيع قيام الاطراف المعنية ببحث مشترك بغية التوصل الى ترتيبات متفق عليها على نحو متبادل تستحدث اشكال تعاون جديدة .

'٣' انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية، وموجبها التشريعي

١٨-٢٣٥ لا توجد انشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨-٢٣٦ يمكن توقع ان تسهم الانشطة المدرجة في هذا البرنامج الفرعي في تحقيق هدف البرنامج تدريجيا ، ولاسيما تشجيع التجارة طويلة الاجل على نحو مستقر ومتوازن بين البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية وكل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وقيام تعاون شامل يؤدى الى هياكل اقتصادية متكاملة بين البلدان المهتمة . ومن شأن ذلك ان يؤدى الى توسيع التجارة وتنوع نمطها الجغرافي وهيكلها السلعي ، بما يشتمل ، في جملة امور ، على زيادة صادرات المصنوعات من البلدان النامية الى البلدان الاشتراكية . ويتوقع ان يعمل عدد متزايد من البلدان النامية على توسيع علاقاتها التجارية مع البلدان الاشتراكية ، بما لا يشمل

Digitized by UNOG Library

المعاملات التجارية فحسب بل وصورا جديدة اكثر تطورا مثل التعاون الصناعي والعلمي والتقـــني . وسيتم تحسين آليات التعاون على الصعيد الحكومي وصعيد المشروع/المنظمة . ولن تؤدى صـــور التعاون الجديدة الى تكثيف التعاون بين البلدان المهتمة فحسب بل وبين منظماتها الاقليمية ودون الاقليمية ، كما ستسهم في تكثيف التعاون فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة في البلدان الثالثة ، بمـا في ذلك التعاون الصناعي الثلاثي .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٨ ــ الأونكتاد : أقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية ، والبلدان النامية الجزرية

ألف ــ التنظيم

١ ــ الاستعراض الدولي الحكومي

١٨—٢٣٧ ينظر مجلس التجارة والتنمية ، الذى يجتمع في دورة منتظمة كل سنة ، فيما تقوم به الأمانة من أعمال في اطار هذا البرنامج . كذلك يجرى استعراض الأنشطة المتصلة بأقل البلدان نموا من جانب الفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نموا الذى عقد آخر اجتماع له في تموز/يوليه ١٩٧٥ . ومن المقرر عقد دورة ثانية للفريق الدولي الحكومي في تموز/يوليه ١٩٧٨ . وقد بحث مشروع هذه الخطة من قبل فرقة عاملة تابعة لمجلس التجارة والتنمية اجتمعت في الفترة من ٢٨ آذار/مارس الى ٣ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، ومن قبل المجلس نفسه في الجزء الثاني من دورته السابعة عشرة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٧٨ .

٢ ــ الأمانة

١٨—٢٣٨ الوحدة المسؤولة في الأمانة عن هذا البرنامج هي البرنامج الخاص لأقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية ، والبلدان النامية الجزرية . وكان في هذه الوحدة ستة موظفين من الفئة الفنية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، لم تكن وظيفة أى منهم تمول من موارد خارجة عن الميزانية .

٣ ــ الانجازات المتوقعة

١٨—٢٣٩ تتسم عناصر البرنامج الموصوفة في الفقرة ١١ ألف ــ ٤١ (د) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ (٣٢) بطابع الاستمرار . ومن المتوقع انجاز الأعمال بشأن البنود التالية من عناصر البرنامج هذه :

---

(٣٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الثاني .

Digitized by UNOG Library

(أ) في فترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩

'١' اعداد الوثائق للاجتماعات التالية: الدورة الثانية للفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نموا ؛ والاجتماع الثاني لمؤسسات المساعدة المالية والتقنية الثنائية والمتعددة الأطراف مع ممثلي أقل البلدان نموا ؛ وفريق الخبراء المخصص لموضوع دراسة الأساليب المحسنة لتوسيع صادرات أقل البلدان نموا وامكانيات الحصول على وارداتها على نحو أكفأ . وستلزم أيضا متابعة توصيات الفريق ؛

'٢' اعداد دراسات استقصائية للتقدم المحرز في تنفيذ التدابير الخاصة والاجراءات المحددة لصالح أقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية للعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، وعلى مجلس التجارة والتنمية والدورة الخامسة للأونكتاد ؛

'٣' اعداد دراسات تفصيلية أخرى من النوع المطلوب في الفقرة ٣٧ (ب) من قرار المؤتمر ٩٨ (د — ٤) ، بما في ذلك دراسة متعمقة لظروف أقل البلدان نموا فرادى ؛

'٤' اعداد دراسات عن الاحتياجات والتدابير الخاصة وغيرها من العناصر اللازمة لوضع استراتيجية محسنة لمساعدة أقل البلدان نموا في حث خطى تقدمها في اطار استراتيجية انمائية دولية جديدة لفترة الثمانينات ؛

'٥' اعداد تحليلات شاملة لتكاليف النقل العابر على مختلف طرق العبور الرئيسية التي تخدم البلدان النامية غير الساحلية ، وسيقدم تقرير عن نتائج هذه التحليلات الى مجلس التجارة والتنمية ؛

'٦' متابعة التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء المعني بخدمات الروافد وما بين الجزر جوا وبحرا للبلدان النامية الجزرية (TD/B/687) ؛

'٧' انشاء خدمات استشارية ، وخاصة لمساعدة أقل البلدان نموا في التخطيط ووضع السياسات لقطاعاتها الاقتصادية الخارجية ؛

'٨' تقديم الدعم الموضوعي للتعاون التقني من أجل المساعدة في التعويض عن المعوقات الجغرافية لدى البلدان النامية غير الساحلية والجزرية .

(ب) في فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

'١' اعداد الوثائق للاجتماعات التالية: الفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نموا (الدورة الثالثة) ؛ والاجتماع الثالث لمؤسسات المساعدة المالية

Digitized by UNOG Library

والتقنية الثنائية والمتعددة الأطراف مع ممثلي أقل البلدان نموا ؛ وأفرقة الخبراء المخصصة الأخرى المتصلة بالبرنامج الخاص ؛

'٢' اعداد الدراسات الاستقصائية والدراسات الأخرى المشار اليها في (أ) ('٢' — '٥') أعلاه ، وكذلك اتخاذ اجراءات لمتابعة توصيات محددة ؛

'٣' تعزيز الخدمات الاستشارية المطلوبة في (أ) '٧' أعلاه وتقديم مزيد من الدعم للمساعدة التقنية للتعويض عن المعوقات الجغرافية لدى البلدان النامية غير الساحلية والجزرية .

باء — التنسيق

١ — التنسيق الرسمي داخل الأمانة

١٨—٢٤٠ يتطلب تنظيم الأنشطة في هذا المجال اشتراك جميع شعب الأونكتاد تقريبا . وبالاضافة الى الأنشطة المحددة للبرنامج الخاص ، فانه يسعى الى وضع مشاكل هذا المجال قيد النظر النشط من جانب الشعب الأخرى عند تنفيذها لبرامج عمل كل منها .

٢ — التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٨—٢٤١ تنظر الهيئات الفرعية التابعة للجنة التنسيق والادارة في المسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا . ومن المقرر عقد اجتماع مشترك بين الوكالات ومخصص لأقل البلدان نموا في نهاية عام ١٩٧٨ أو في عام ١٩٧٩ ، وسيعمل الأونكتاد بوصفه جهة وصل للتحضير الموضوعي للاجتماع .

٣ — الوحدات التي ينتظر القيام بأنشطة هامة مشتركة معها خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٣

١٨—٢٤٢ هناك تعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي في ادارة الصندوق الخاص للبلدان النامية غير الساحلية .

جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٨—٢٤٣ ليس هناك سوى برنامج فرعي واحد .

Digitized by UNOG Library

دال ـ سـرد البرنامـج الفرعـي

البرنامج الفرعي ـ أقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية ، والبلدان النامية الجزرية

(أ) الهدف

١٨ـ٢٤٤ هدف هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة أقل البلدان نموا عن طريق تشجيع اتخاذ تدابير خاصة لتذليل العقبات الخطيرة التي تعترض تجارتها ونموها ، ومساعدة البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية عن طريق اتخاذ تدابير محددة لتعويضها عن المساوئ الجغرافية التي تعوق تجارتها ونموها .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ـ٢٤٥ فيما يتعلق بأقل البلدان نموا ، يتم السعي لتحقيق الأهداف التالية : توسيع تدفق المساعدة ؛ ايجاد أحكام وشروط ومعايير واجراءات أكثر مواتاة فيما يتعلق بالمساعدة المالية والتقنية ؛ توسيع الصادرات ؛ زيادة كفاءة الحصول على الواردات ؛ استحداث تدابير خاصة أنسب في ميداني التدفقات المالية والسياسة التجارية وفي غير ذلك من المجالات التي تدخل في اختصاص الأونكتاد . وفيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية ، يتم السعي لتحقيق الأهداف التالية : تخفيض تكاليف العبور ؛ تحسين المرافق المادية لتجارة العبور ، بما في ذلك الادارة والصيانة ، وكذلك الاحتياجات من المرافق الجديدة ؛ تبسيط قواعد واجراءات العبور . وفيما يتعلق بالبلدان النامية الجزرية ، يتم السعي الى تحسين مرافق النقل واعادة الشحن على سفن أخرى .

(ج) السند التشريعي

١٨ـ٢٤٦ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١١ (د ـ ٢) (٣٣) و ٢٤ (د ـ ٢) (٣٣) و ٦٢ (د ـ ٣) (٣٣) و٦٣ (د ـ ٣) (٣٣) و ٩٨ (د ـ ٤) ؛ ومن قرارات مجلس التجارة والتنمية ١٠١ (د ـ ١٣) و ١٠٨ (د ـ ١٤) و ١٠٩ (د ـ ١٤) .

---

(٣٣) يتجاوز عمر الولاية خمس سنوات .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٨-٢٤٧ سيكون قد تم عقد الاجتماعات وانجاز الدراسات المذكورة في الفقرة ١٨-٢٣٩ أعلاه بنهاية عام ١٩٧٩ • وستتاح توصيات هذه الاجتماعات ونتائج هذه الدراسات للحكومات ، والمنظمات الدولية ، والأطراف المهتمة الأخرى لاتخاذ تدابير متابعة • والمشاكل الأساسية التي يتصدى لها البرنامج الخاص هيكلية في طابعها ، وكان التقدم المحرز في التغلب على هذه المعوقات الهيكلية شديد البطء • وسيتطلب احراز تقدم في المستقبل قيام المجتمع الدولي ببذل جهود مضاعفة تدعيما للجهود المتزايدة التي تبذلها أقل البلدان نموا والبلدان المضرورة جغرافيا ذاتها • وبحلول نهاية عام ١٩٧٩ سيكون قد تم عمل الكثير من أجل توضيح طبيعة المعوقات التي تواجه أقل البلدان نموا ، وتحديد الخطوات العملية التي يمكن أن تعمل على تخفيض تكاليف العبور والنقل التي تتكبدها البلدان المضرورة جغرافيا • وبالتالي سيكون الوقت قد حان لبرنامج موسع ومعزز من التدابير الخاصة التي يمكن أن تعجل بتقدم هذه البلدان المضرورة في فترة الثمانينات •

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨-٢٤٨ ستتأثر الأنشطة المضطلع بها خلال فترتي السنتين هاتين تأثرا كبيرا بنتائج الدورة الخامسة للمؤتمر • على أنه سيكون من الضروري اعداد وثائق تتضمن معلومات أساسية للعرض على الدورات الاضافية التي من المتوقع أن تعقدها الهيئات المذكورة في الفرع ألف - ٣ (ب) من الفقرة ١٨-٢٣٩ أعلاه • وسيكون من الضروري مواصلة اجراء دراسات أخرى تتعلق بالسياسة تهدف الى زيادة فعالية التدابير الخاصة الحالية المتعلقة بأقل البلدان نموا أو الى اتخاذ تدابير خاصة اضافية بما في ذلك اجراء دراسات متعمقة عن أقل البلدان نموا فرادى • وسيستمر البحث حول اتخاذ اجراءات خاصة للمساعدة في التعويض عن المعوقات التي تعاني منها البلدان المضرورة جغرافيا • وسيتطلب الأمر تعزيز الخدمات الاستشارية وبرامج التعاون التقني الأخرى على الأصعدة الأقاليمي والاقليمي والقطري ، بما يتمشى مع نمو طاقة أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المضرورة على الانتفاع الفعال من هذه الخدمات ، وكذلك المساعدة على تنفيذ توصيات الاجتماعات الدولية الحكومية أو أفرقة الخبراء التابعة للأونكتاد ، بالاضافة الى اتخاذ تدابير خاصة جديدة • وسيتم اتباع الدراسات التخطيطية عن تكاليف النقل العابر التي تتكبدها بلدان نامية غير ساحلية معينة ، بالتعاون الوثيق مع جاراتها ، عن طريق مشاريع لتنفيذ التحسينات الموصي بها •

'٣' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨-٢٤٩ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي •

Digitized by UNOG Library

(هـ) الأثر المتوقع

١٨—٢٥٠ فيما يتعلق بأقل البلدان نموا ، من المتوقع تحقيق النتائج التالية: زيادة المساعدة التقنية والمالية وزيادة القدرة على استخدامها ؛ وتحسين سياسات المساعدة لسد احتياجات هذه البلدان وذلك باتخاذ تدابير مثل توفير أحكام وشروط ميسرة ؛ ووضع معايير مرنة للمساعدة ؛ وادخال تحسينات على ادارة وتنظيم المساعدة ؛ وتقديم المساعدة على أساس يمكن التنبؤ به ، ومستمر ، وموثوق به بصورة متزايدة ، والتعجيل بدفع الصرفيات ؛ وتعزيز المؤسسات والسياسات لزيادة الصادرات وتخفيض تكاليف الواردات وتحسين تدابير السياسة المنطوية على فائدة خاصة لأقل البلدان نموا • وفيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية ، من المتوقع تخفيض التكاليف الحقيقية لوصولها الى البحر ومنه والأسواق العالمية • وفيما يتعلق بالبلدان النامية الجزرية ، من المتوقع تحسّن ظروف وانخفاض تكاليف وصول البلدان النامية الجزرية النائية الى الأسواق العالمية •

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٩ ــ الأونكتاد : التأمين

ألف ــ التنظيم

١ ــ الاستعراض الدولي الحكومي

١٨-٢٥١ تنظر لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة التي تجتمع عادة مرتين فيما بين أي دورتين من دورات المؤتمر فيما تقوم به الأمانة من أعمال في اطار هذا البرنامج . وقد عقدت هذه اللجنة آخر دورة لها ، جرى فيها النظر في موضوع التأمين ، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ . وقد بحث مشروع هذه الخطة من قبل فرقة عاملة تابعة لمجلس التجارة والتنمية اجتمعت في الفترة من ٢٨ آذار/مارس الى ٣ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، ومن قبل المجلس ذاته في الجزء الثاني من دورته السابعة عشرة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٧٨ .

٢ ــ الأمانة

١٨-٢٥٢ الوحدة المسؤولة في الأمانة عن هذا البرنامج هي البرنامج الخاص للتأمين . وكان يعمل في هذا البرنامج أربعة موظفين من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧، لم تكن وظيفة أي منهم تمول من موارد خارجة عن الميزانية .

٣ ــ الانجازات المتوقعة

١٨-٢٥٣ من المتوقع انجاز الأعمال المتعلقة بالبنود التالية من عناصر البرنامج الموصوفة في الفقرتين ١١ ألف ٤٣ و ١١ ألف ٤٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ (٣٤) :

(أ) في فترة السنتين ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩

'١' اعداد دراسات للنظر فيها من قبل لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة عن : التأمين الزراعي ، واتقاء الخسارة في تأمين الحريق والتأمين البحري ، وانشاء أجهزة اقليمية لاستيعاب حدود احتفاظ عالية من الأخطار

---

(٣٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الثاني .

Digitized by UNOG Library

الكبيرة في البلدان النامية ، والاستعراض الذى يتم كل سنتين للتأمين في فترة السنتين ١٩٧٧ — ١٩٧٨ ؛

'٢' الأنشطة الرامية الى انشاء سلسلة من المعاهد الاقليمية لتوفير التعليم المهني في مجال التأمين .

(ب) في فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

'١' اعداد دراسات للنظر فيها من قبل لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة عن : التأمين على أجسام السفن والطائرات ، والتأمين على الحياة ، ومخططات لتغطية الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية ، والاستعراض الذى يتم كل سنتين للتأمين في فترة السنتين ١٩٧٩ — ١٩٨٠ ؛

'٢' الأنشطة الرامية الى وضع مخططات اقليمية للتأمين على الأخطار الخاصة وأخطار الكوارث .

باء — التنسيق

١ — التنسيق الرسمي داخل الأمانة

١٨—٢٥٤ لا توجد ترتيبات رسمية للتنسيق في داخل الأمانة .

٢ — التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٨—٢٥٥ لا توجد ترتيبات رسمية للتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة .

٣ — الوحدات التي سينتظر القيام بأنشطة هامة مشتركة معها خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٣

١٨—٢٥٦ سيتم التعاون مع اللجان الاقليمية في اقامة مخططات ومؤسسات اقليمية للتأمين ، ومع مركز الشركات عبر الوطنية في اعداد دراسات عن أنشطة الشركات عبر الوطنية في قطاع التأمين .

جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٨—٢٥٧ ليس هناك سوى برنامج فرعي واحد .

Digitized by UNOG Library

دال - سرد البرنامج الفرعي

البرنامج الفرعي - التأمين

(أ) الهدف

١٨-٢٥٨ هدف هذا البرنامج الفرعي هو تمكين أسواق التأمين المحلية في البلدان النامية من توفير التغطية لمعظم احتياجاتها التأمينية وذلك بالقيام ، حسب الاقتضاء ، بتشجيع الاعتماد الاقليمي على الذات في التأمين واعادة التأمين ، كما يتمثل في الحصول على التعاون الدولي حسب أحكام وشروط مثلى بالنسبة للبلدان النامية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨-٢٥٩ ان التنمية الاقتصادية تولد حاجة سريعة التزايد الى الخدمات التأمينية مما يؤدى ، عندما يتم شراء هذه الخدمات من الخارج ، الى تدفق مرتفع في العملة الأجنبية الى الخارج . والحل الواضح لهذه المشكلة يكمن في انشاء سوق تأمين وطنية سليمة وفعالة في كل من البلدان النامية ، تكون قادرة على أن تغطي محليا معظم العمليات التأمينية المنبثقة عن الأنشطة الاقتصادية للبلد . ولكن مع تزايد الطلب على التأمين وتطوره نحو شمول عمليات تأمينية أكثر تعقدا مع ارتفاع نسبة التعرض للأخطار ، يصبح من الضرورى أن تمر أسواق التأمين المحلية بعملية تعديل متواصلة ، بما في ذلك التنقيح المتكرر لمدى وشروط تعاونها مع المراكز الدولية للتأمين واعادة التأمين . ولذلك ينبغي أيضا تكييف أنشطة البرنامج باستمرار لتكون متكافئة مع هذه المشاكل الجديدة الناشئة .

(ج) السند التشريعي

١٨-٢٦٠ القرارات الأساسية لهذا البرنامج الفرعي هي : قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٤٢ (د - ٣) (٣٥) ؛ وقرارات لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ٧ (د-٦) ، و ٩ (د - ٧) ، و ١٠ (د - ٧) ، و ١٣ (د - ٨) ، و ١٤ (د - ٨) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٨-٢٦١ ستتم في نهاية عام ١٩٧٩ ، استنادا الى الدراسات المعدة ، معالجة المشاكل المحددة للاحصاءات التأمينية ، والتشريع والاشراف التأميني ، واعادة التأمين ، والتأمين البحرى على البضائع ، والتأمين على الأخطار الكبيرة ، والتأمين التعاوني ، والتأمين الزراعي ، واتقاء

---

(٣٥) يتجاوز عمر الولاية خمس سنوات .

Digitized by UNOG Library

الخسارة في تأمين الحريق والتأمين البحرى . ومن المتوقع أيضا أن يكون قد تم انجاز الأنشطة المتصلة بانشاء معاهد اقليمية لتوفير التعليم المهني في مجال التأمين .

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ و ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٨—٢٦٢ ستستمر أعمال البحث في الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨١ وستعد دراسات تشمل مجالات التأمين الأخرى مثل التأمين على الحياة ، والتأمين البحرى على أجسام السفن ، والتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في مجال التأمين واعادة التأمين . وستبذل جهود لوضع مخططات تأمين اقليمية بشأن الأخطار الخاصة والأخطار المتعلقة بالكوارث . كذلك سيستمر عقد حلقات دراسية تدريبية واجتماعات اقليمية أخرى تهدف الى تنفيذ السياسات المتفق عليها بشأن مواضيع التأمين واعادة التأمين الآنفة الذكر . وسيتعين مواصلة الاضطلاع بأنشطة مماثلة في الفترة ١٩٨٢ — ١٩٨٣ في المجالات التي تبرز فيها مشاكل جديدة في مجال التأمين واعادة التأمين على المستويات الوطني والاقليمي والدولي .

'٣' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨—٢٦٣ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨—٢٦٤ ان أنشطة البرنامج الخاص للتأمين مكيفة أساسا لتعبئة كل الموارد التأمينية غير المستخدمة المتوفرة في البلدان النامية ، وزيادة الاعتماد على الذات في تلك البلدان ، كما هو منصوص عليه في برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد (قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د إ — ٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤) . ومن المتوقع أن تكون النتيجة انخفاض مبالغ القطع الأجنبي المنفقة على شراء التأمين واعادة التأمين من الخارج ، وتحسن فرص العمالة ، وتوفير حماية أوفى للمصالح الاقتصادية والاجتماعية المحلية ، وتنويع الأنشطة الاقتصادية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ١٠ ــ الأونكتاد : تيسير التجارة

ألف ــ التنظيم

١ ــ الاستعراض الدولي الحكـــومي

١٨ــ٢٦٥ لا تستعرض أعمال الأمانة في هذا البرنامج سوى الفرقة العاملة المعنيـة بالميزانيـة البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل ، والتابعة لمجلس التجارة والتنمية . وقد بحث مشروع هذه الفقرة من قبل الفرقة العاملة، التي اجتمعت في الفترة من ٢٨ آذار/مارس الى ٣ نيسان/أبريـل ١٩٧٨ ، ومن قبل المجلس ذاته في الجزء الثاني من دورته السابعة عشرة ، في ٤ نيسان/ابريل ١٩٧٨ .

٢ ــ الأمانـــة

١٨ــ٢٦٦ الوحدة المسؤولة في الأمانة العامة عن هذا البرنامج هي برنامج تيسـير التجـارة . وكان يعمل في هذا البرنامج أربعة موظفين من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، كان مرتب اثنين منهم يمول من موارد خارجة عن الميزانية .

٣ ــ الانجازات المتوقعة

١٨ــ٢٦٧ من المتوقع انجاز الأعمال المتعلقة بالبنود التالية من عناصر البرنامج الموصوفـة في الفقرة ١١ ألف ــ ٤٦ (ج) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ (٣٦) :

(أ) في فترة السنتين ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ : من المتوقع أن يكون قد أنجـز الجـزء الأول من خطة عمل شاملة للاقلال على نحو منتظم من الاجراءات الشكلية في التجارة ، بما فـي ذلـك الاجراءات الشكلية للتصدير والاستيراد والعبور ، وذلك في شكل اتفاقات دولية حكومية أساسية بشأن اعتماد منهجية لنقل البيانات ، بما في ذلك دراسة مستكملة ومقترحات بشأن مجموعات مـن عناصـر البيانات وقواعد تركيب الجملة ، للاستعاضة بها عن الوثائق الورقية في التجارة . وسيكون قد تـم اصدار ' دليل تيسير التجارة ' قرب نهاية عام ١٩٧٨ . ومن المتوقع ، فيما يتعلق بالتعاون التقني الذى يمثل أكثر من نصف موارد البرنامج الخاص لتيسير التجارة ، أن تبلغ التدابير التيسيرية الـتي أوصى بها هذا البرنامج الخاص مرحلة التنفيذ فـي بلدان نامية يتراوح عددها بـين ١٠ بلدان

---

(٣٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامـة ، الدورة الثانيـة والثلاثـون ، الملحق رقـم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الثاني .

Digitized by UNOG Library

و ١٢ بلدا ، وأن يكون هذا البرنامج الخاص قد أصبح يمارس نشاطه في ٣٠ أو ٤٠ بلدا ناميا آخر ، وأن تكون هذه البلدان قد شملت ما لا يقل عن ٢٠ من أقل البلدان النامية نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية .

(ب) في فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ : سيستمر تنفيذ أساليب جديدة لارسال البيانات ، وكذلك تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية . ولا يمكن التنبؤ حاليا بموعد رسمي للفروغ من ذلك . وسيجرى باستمرار استكمال " الدليل " المشار اليه أعلاه بأحدث المعلومات .

باء — التنسيق

١ — التنسيق الرسمي داخل الأمانة

١٨—٢٦٨ يجرى تنظيم التنسيق الرسمي مع اللجان الاقليمية ، ويكاد يكون هذا التنسيق مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، من ناحية الممارسة العملية ، وظيفة مشتركة .

٢ — التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٨—٢٦٩ هناك ، فيما يتعلق بقضايا معينة من قضايا التيسير ، مشاريع مشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة ، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ، والبنك الدولي ، والمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ، واتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية ، واتحاد البريد العالمي .

٣ — الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٣

١٨—٢٧٠ ينتظر القيام بأنشطة مشتركة مع اللجان الاقليمية والمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية .

جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٨—٢٧١ ليس هناك سوى برنامج فرعي واحد .

Digitized by UNOG Library

دال ـ سرد البرنامج الفرعي

البرنامج الفرعي ـ تيسير التجارة

(أ) الهدف

١٨-٢٧٢ هدف هذا البرنامج الفرعي هو القيام ـ عند الامكان ـ بالغاء الاحتياجات الادارية الشكلية والاجراءات والوثائق ذات الصلة ، المفروضة على تدفق البضائع في التجارة ، أو تبسيطها أو المواءمة بينها ، وذلك عن طريق اتخاذ تدابير تصحيحية على الصعيدين الوطني والدولي في اطار برنامج عالمي لتيسير التجارة . والى جانب المواءمة بين الاجراءات وتوحيد الوثائق ، تشمل هذه التدابير وضع أساليب جديدة لتجهيز البيانات وارسال البيانات تكون مناسبة للاستعمال في البلدان النامية ، وكذلك في البلدان الأكثر تقدما . ويضمن البرنامج تطبيقا عالميا لتدابير التيسير عن طريق التنسيق والنشر بين مختلف الهيئات الوطنية والدولية المعنية بأعمال التيسير . ويولي اهتمام خاص الى مشاكل التيسير التي تعترض أقل البلدان النامية نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨-٢٧٣ ان المتطلبات المفرطة من الاجراءات الشكلية ، والاجراءات المعقدة ، والاعمال الورقية المتغشّية ، تشكل عقبة في سبيل التجارة ، يقدر أنها تشكل عامل تكلفة يصل الى ١٠ في المائة من مجموع قيمة التجارة الخارجية . وتضيف التأخيرات الناجمة عن ضرورة التقيد بالاجراءات والأعمال الورقية قسطا كبيرا الى مجموع تكاليف التجارة والنقل الدوليين وتساهم في اكتظاظ المرافئ والمطارات . ومهما كانت الاجراءات والأعمال الورقية باهظة التكاليف بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو ، فانها تشكل بالنسبة للبلدان النامية عقبة خطيرة في سبيل توسيع التجارة وتثني احيانا المصدّرين المحتملين عن الاشتراك في التجارة الخارجية على الاطلاق . وفيما يتعلق بالبلدان غير الساحلية بوجه خاص ، فان اجراءات العبور (الترانزيت) غير المناسبة يمكن أن تتسبب في تأخيرات وتكاليف اضافية تحول دون قدرة المنتجات على المنافسة في السوق العالمية .

(ج) السند التشريعي

١٨-٢٧٤ ان تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن دورته السابعة والأربعين (٣٧) هو

---

(٣٧) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والعشرون ، الملحق رقم ٣ (A/7603 و Corr.1) الفقرة ١٦٦ .

Digitized by UNOG Library

السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي . ونظرا لوظيفة البرنامج المشتركة بين القطاعات ، أعطي السند التشريعي لعدد من الأنشطة المحددة عن طريق مختلف برامج الأونكتاد الأخرى .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٨-٢٧٥ من المتوقع ، فيما يتعلق بالبحث والتنمية التقنية ، عقد اتفاقات دولية حكومية أساسية ؛ وفيما يتعلق بالخدمات الاستشارية ، يمكن توقع اجراء التنفيذ في بلدان نامية يتراوح عددها بين ١٠ بلدان و ١٢ بلدا ، وسيكون قد تم احراز تقدم كبير في بلدان نامية أخرى يتراوح عددها بين ١٠ بلدان و ١٢ بلدا . ومن المتوقع الأخذ بتدابير التيسير في أقل البلدان النامية نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية عن طريق مشاريع تيسير في ظل البرنامج الخاص لأقل البلدان النامية نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية بالتعاون مع البرنامج الخاص لتيسير التجارة .

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨-٢٧٦ من المتوقع أن ينصب الاهتمام الرئيسي للبرنامج على العمل في تنفيذ الاتفاقات الأساسية بشأن الأساليب الجديدة لارسال البيانات ، وتحسين هذه الأساليب ، وتخطيط مزيد من تدابير التيسير . وستركز الخدمات الاستشارية على تنفيذ تدابير تيسير التجارة في البلدان النامية التي بدأ العمل فيها قبل فترة السنتين ، وعلى الشروع بعمل من هذا القبيل في بلدان أخرى . وقد تكون بعض البلدان النامية ، في أواخر الفترة ، جاهزة لجيل ثان من التدابير الأكثر تقدما .

'٣' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨-٢٧٧ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨-٢٧٨ من المتوقع أن تؤدي أنشطة هذا البرنامج الفرعي الى اعتماد وتنفيذ عدد من التوصيات بشأن تدابير تيسير التجارة على الصعيد الدولي ، والى القيام ، في عدد من البلدان النامية ، باصلاحات تهدف الى زيادة قدرتها على الاشتراك في التجارة الدولية ، وذلك بتخفيض ما تتكبده من تكاليف وتقليل الصعوبات العملية المتصلة بالاجراءات والوثائق التجارية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ١١ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا : التجارة الدولية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٨-٢٧٩ يجرى استعراض عمل الامانة في هذا البرنامج بمعرفة مؤتمر الوزراء واللجنة التنفيذية ولجنة الخبراء التقنية . ويجتمع كل من المؤتمر واللجنة التقنية مرة كل عامين . وقد عقد آخر اجتماع للمؤتمر في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٧٧ . ولم توافق هذه الهيئة على هذه الخطة .

٢ - الأمانة

١٨-٢٨٠ وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة التجارة الدولية والمالية التي كان بها ٢٤ موظفا من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ؛ تمول وظائف ٩ منهم من مصادر خارجة عن الميزانية . وفي ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، كانت الشعبة تضم الأقسام والوحدات الآتية :

الوحدة التنظيمية	موظفو الفئة الفنية: الميزانية العادية	موظفو الفئة الفنية: المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
مكتب الرئيس	١	-	١
التجارة بين البلدان الافريقية والمالية	٣	٥	٨
التجارة والعلاقات المالية مع العالم المتقدم النمو	٥	١	٦
التجارة والعلاقات المالية مع العالم الثالث	٣	-	٣
المركز التجارى الافريقي	٣	٢	٥
الوحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا والمركز المعني بالشركات عبر الوطنية	-	١	١
المجموع	١٥	٩	٢٤

Digitized by UNOG Library

٣ ـ الانجازات المتوقعة

١٨-٢٨١ ينتظر استكمال عناصر البرنامج التالية المبينة في الفقرات ٩-٢٦ الى ٩-٢٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (٣٨) :

(أ) ١٩٧٨-١٩٧٩ :

١-١ ، ١ ، و ٢ ،

١-٢ ، ١ ، و ٢ ، و ٣ ، و ٤ ، و ٥ ، و ٦ ،

١-٣ ، ١ ، و ٢ ،

٢-١ و ٢-٢

(ب) ١٩٨٠-١٩٨١ :

١-١ ، ١ ، و ٢ ،

١-٢ ، ١ ، و ٢ ، و ٣ ، و ٦ ،

١-٤ ، ١ ، و ٢ ،

٢-١ و ٢-٢ .

باء ـ التنسيق

١ ـ التنسيق الرسمي داخل الأمانة

١٨-٢٨٢ يجرى التنسيق الرسمي عن طريق مكتب تنسيق السياسة والبرامج واللجنة المشتركة بين الشعب المعنية بأقل البلدان نموا ، واللجنة المشتركة بين الشعب المعنية باشتراك اللجنة الاقتصادية لافريقيا في المعارض التجارية .

---

(٣٨) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 ، Corr.1 و 2) ، المجلد الأول .

Digitized by UNOG Library

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

(أ) مركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "فات"

١٨-٢٨٣ بغية اقامة تعاون وتنسيق فعاليين بين المنظمتين في ميدان تعزيز التجارة في البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، فقد اتفق مركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لافريقيا على تنسيق انشطتهما ، لتفادي الازدواج ولاضفاء أقصى درجات الفعالية على جهودهما في المنطقة الاقليمية ، وعلى التعاون في تنفيذ بنود برامج التدريب .

(ب) المركز المعني بالشركات عبر الوطنية

١٨-٢٨٤ وقع اتفاق بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا والمركز المعني بالشركات عبر الوطنية ، تم بمقتضاه انشاء الوحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا والمركز المعني بالشركات عبر الوطنية . وتمثل الوحدة المشتركة ، في نطاق برنامج العمل الشامل الذي أقرته اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بؤرة أنشطة المركز المعني بالشركات عبر الوطنية في افريقيا ، وخاصة في ميادين البحث والاعلام والاتصال مع حكومات المنطقة الاقليمية .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٨-٢٨٥ يتوقع القيام بأنشطة هامة مشتركة مع الوحدات التالية :

(أ) شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وشعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الاغذية والزراعة ، وشعبة النقل والاتصالات والسياحة ، وشعبة الاحصاءات ، وشعبة البحث والتخطيط في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي ، ومكتب التعاون الاقتصادي ، ومكتب تنسيق السياسة والبرامج ، وشعبة الموارد الطبيعية ، وشعبة الادارة العامة والتنظيم والقوى العاملة ، الموجودة كلها في اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

(ب) الاونكتاد ، بغرض اجراء مشاورات بشأن الدراسات ذات الأهمية المشتركة ، وارسال بعثات استشارية مشتركة في ميادين التجارة والتعاون المالي والنقدي في افريقيا ، ولتنظيم اجتماعات مشتركة بشأن المسائل التي تهم الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

(ج) صندوق النقد الدولي ، بشأن دراسات تتناول ، في جملة أمور ، نظم المقاصة والمدفوعات وما يتصل بذلك من الوحدات الحسابية لتسهيل عمليات الدفع والمقاصة .

Digitized by UNOG Library

(د) البنك الدولي للانشاء والتعمير ، بشأن دراسات تتناول ، في جملة أمور ، انشاء مصارف للتنمية والتعدين وانشاء نظام للمعونة في افريقيا . ويلاحظ ان اللجنة الاقتصادية لافريقيا تساهم في التحضير لعقد الاجتماع السنوى للفريق العامل للمحافظين الأفارقة المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، وهو الاجتماع الذى يعقد قبيل الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٨٦-١٨ ينتظر أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسب المئوية ، تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

(بالنسب المئوية)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨-١٩٧٩			١٩٨٠-١٩٨١			١٩٨٢-١٩٨٣		
	المصادر			المصادر			المصادر		
	الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانية	المجموع
مكتب الرئيس	١١ر٨	—	٦ر٤	١٠	—	٥ر٧	١٠	—	٥ر٧
التجارة المالية بين البلدان الافريقية	٣٥ر٣	٧١ر٤	٥١ر٦	٤٥	٦٦ر٧	٥٤ر٣	٤٥	٦٦ر٧	٥٤ر٣
التجارة مع البلدان غير الافريقية	٣٥ر٣	٢٨ر٦	٣٢ر٣	٣٠	٣٣ر٣	٣١ر٤	٣٠	٣٣ر٣	٣١ر٤
السياسات المالية والنقدية الدولية	١٧ر٦	—	٩ر٧	١٥	—	٨ر٦	١٥	—	٨ر٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Digitized by UNOG Library

دال ـ سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ ـ التجارة بين البلدان الافريقية والمالية

(أ) الهدف

١٨ ـ ٢٨٧ هدف هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة البلدان الافريقية على وضع واقرار وتنفيذ سياسات وتدابير ترمي الى تدعيم تعاونها في الميادين التجارية والمالية والنقدية وعلى تنمية المهارات اللازمة لهذه الميادين .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨ - ٢٨٨ نظرا لأسباب تاريخية معروفة ، فان نصيب البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي من مجموع تجارة افريقيا يربو على ٧٥ في المائة ، بينما لا تمثل التجارة بين البلدان الافريقية نفسها في الوقت الحالي سوى ٤ في المائة من هذا المجموع . ومما لا شك فيه انه كان هناك في السنوات الأخيرة تسليم عام بالحاجة الملحة في المنطقة الافريقية الى احداث توسيع كبير في التجارة بين البلدان الافريقية على الأصعدة دون الاقليمية والمتعددة البلدان والاقليمية يستهدف على وجه الخصوص تقليل الاعتماد على التجارة مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، بما لها من مشاكل مصاحبة ، وتشجيع ايجاد قدر أكبر من الاعتماد على النفس والتعاون الاقتصادي . بيد أنه بات واضحا الى حد كبير ومنذ بعض الوقت أن الجهود القوية والدؤوبة التي تبذلها البلدان الافريقية هي وحدها التي ستساعد في قهر مختلف العقبات التي تقف في وجه مثل هذا التوسع . وليست أقل هذه العقبات شأنا : الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، والافتقار الى اعلام تجارى ملائم ، وأوجه القصور في صلات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والافتقار الى ترتيبات مؤسسية ملائمة وذات شأن ، بما في ذلك ترتيبات المدفوعات وغيرها من ترتيبات مالية ونقدية وكذلك الموظفين المدربين .

(ج) السند التشريعي

١٨ ـ ٢٨٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا التالية : ٣٠ (د ـ ٣) ، و ٨٧ (د ـ ٥) ، و ١٣١ (د ـ ٧) ، و ٢٦٢ (د ـ ١٢) و ٣٠٠ (د ـ ١٣) ، و ٣٢٢ (د ـ ١٣) ، و ٣٢٧ (د ـ ١٣) ، وقرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ ـ ٢٩٠ ينتظر أن تستكمل الدراسات المتعلقة بامكانيات تحرير التجارة والترتيبات المؤسسية المناسبة المتعلقة بالتجارة والمدفوعات لتسهيل مفاوضات التجارة بين البلدان الافريقية على الأصعدة دون الاقليمية في اطار مراكز البرمجة والتشغيل المتعددة البلدان وفيما يتعلق بمنتجات معينة تشمل

Digitized by UNOG Library

اللحم والدهون والزيوت الغذائية والمشروبات . وسيكون قد شرع في عدد من الدراسات تشمل تلك الدراسات المتعلقة باقامة نظام مدفوعات اقليمي ، وتدعيم الأنظمة دون الاقليمية القائمة ، وانشاء مصارف متعددة البلدان للاستثمار في ميداني التعدين والصناعة ، ومصارف انمائية دون اقليمية ، ونظام للمعونة الانمائية فيما بين البلدان الافريقية . وتوضع هذه الدراسات من أجل كبار صانعي السياسة والتقنيين الحكوميين . وسيكون قد تم عقد اجتماع وزاري لمركز لوساكا للبرمجة والتشغيل المتعدد البلدان لانشاء منطقة للتجارة التفضيلية . وسيكون وزراء وموظفو البلدان التي تغطيها مراكز البرمجة والتشغيل المتعددة البلدان الموجودة في غيسني وياوندى وطنجة ونيامي قد اجتمعوا للنظر في اتخاذ ترتيبات وتدابير مؤسسية ملائمة تهدف الى توسيع نطاق التجارة بين بلدانهم . وسيكون قد تم عقد حلقات تدريبية متعددة البلدان/اقليمية تضم البلدان الافريقية الرئيسية المستوردة والمصدرة أوالبلدان التي لديها امكانية للتصدير ، ويمثلها في هذه الحلقات موظفون حكوميون فضلا عن مؤسسات الأعمال ، وذلك بهدف تعزيز الاتجار بين البلدان الافريقية في عدد من المنتجات يشمل اللحم والدهون والزيوت الغذائية والمشروبات . وبطبيعة الحال ، سيكون قد تم ، قبل عقد كل اجتماع من هذه الاجتماعات ، اعداد ورقات داعمة تتضمن مقترحات محددة . كذلك سيكون قد تم تنظيم حلقات تدريبية للنظر في نتائج وتوصيات الدراسات المتعلقة بانشاء بورصات للسلع الأساسية الزراعية وبورصات للمعادن .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٨ - ٢٩١ تتكون الاستراتيجية من الاضطلاع بدراسات تتناول مجالات المشاكل ، والتنظيم وتقديم الخدمات لما يقرب من احد عشر اجتماعا ، تشمل خمسة اجتماعات للتفاوض بشأن التجارة بين البلدان الافريقية على الاصعدة دون الاقليمية والمتعددة البلدان والاقليمية ، وتنظيم ندوتين دراسيتين أثناء انعقاد معرضين افريقيين للتجارة وكذلك دورات وندوات تدريبية ، ونشر معلومات عن امكانيات وفرص التجارة بين البلدان الافريقية ، وتوفير الخدمات الاستشارية لبلدان المنطقة الاقليمية . كما ستعقد حلقات تدريبية متعددة البلدان/اقليمية ، تضم البلدان الافريقية الرئيسية المستوردة والمصدرة أو البلدان التي لديها امكانية للتصدير . وتمثل البلدان في هذه الحلقات بواسطة موظفين حكوميين وكذلك مؤسسات الأعمال. والهدف من عقدها هو تعزيز الاتجار بين البلدان الافريقية في السكر والجلود وبعض المواد الخام الصناعية . كذلك ستعقد حلقات تدريبية لموظفي المشتريات في المرافق العامة لمساعدتهم في التعرف على امكانيات التجارة بين البلدان الافريقية واستغلالها .

١٨ - ٢٩٢ سيتألف الناتج من :

(أ) وضع دراسات ومشاريع اتفاقات بشأن ترتيبات مؤسسية لتحرير التجارة بين البلدان التي تغطيها مختلف مراكز البرمجة والتشغيل المتعددة البلدان ، وبتعزيز الاتجار بين البلدان الافريقية في منتجات معينة . ووضع دراسات تتعلق بتدعيم بورصات السلع الاساسية الزراعية وبورصات المعادن كمتابعة لانشاء هذه البورصات ووضع دراسات تتناول استحداث نظام فعال للأبحاث السوقية وتعيين المنتجات التي ستجرى المتاجرة بها بين البلدان الافريقية ، والتجارة بين البلدان الافريقية في المواد

Digitized by UNOG Library

الخام اللازمة للصناعات الاساسية ، ومشاكل تجارة العبور (الترانزيت) مع اشارة خاصة الي البلدان غير الساحلية والبلدان التي تكاد تكون غير ساحلية ، وتعيين الحواجز والمعقبات التي تقف في وجه التجارة بين البلدان الافريقية (بما في ذلك تلك الناشئة عن " التجارة الثلاثية ") ، وكذلك التدابير اللازمة لازالتها . وفضلا عن ذلك ، وضع دراسات ترمي الى مساعدة البلدان الافريقية على انشاء ودعم الروابط المتعددة البلدان التي يقصد بها تعزيز التجارة بين البلدان الافريقية ، وكذلك وضع مخططات للتأمين الائتماني للصادرات والتمويل الائتماني للصادرات ، ووضع دراسات تهدف الى مراقبة وتنسيق تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالتجارة والتعاون الاقتصادى والترتيبات المؤسسية المتصلة بانشاء سوق افريقية مشتركة ، ووضع دراسات تدور حول نظام اقليمي افريقي للمدفوعات ، وانشاء وتنمية مؤسسات دون اقليمية جديدة للمدفوعات والمقاصة داخل اطار التعاون المالي والنقدى بين البلدان الافريقية ، ووضع دراسات تتناول انشاء مصارف متعددة الجنسيات للاستثمار في ميداني التعدين والصناعة انطلاقا من وجهة النظر الداعية الى اقامة تعاون نقدى ومالي بين البلدان الافريقية ؛ ووضع دراسات تتعلق باستعراض الحالة النقدية والمالية الدولية وتقييم آثارها على البلدان الافريقية ؛

(ب) جمع ونشر المعلومات عن امكانيات وفرص التجارة بين البلدان الافريقية ونشر أدلة تجارية ؛

(ج) عقد اجتماعات للأفرقة التالية : خبراء الجمارك بشأن تجارة العبور ؛ ومدراء ورؤساء أنظمة المقاصة والمدفوعات في المنطقة الاقليمية ؛ وفريق عامل يعنى بانشاء مصارف متعددة الجنسيات للاستثمار في ميداني التعدين والصناعة ؛ واللجنة الدولية الحكومية لخبراء التجارة والتنمية ومؤتمر وزراء التجارة التابع لمنظمة الوحدة الافريقية لبحث التوصيات الواردة في الدراسات المضطلع بها ؛ ورابطة المصارف المركزية الافريقية ؛ واجتماع الفريق العامل للمحافظين الأفارقة المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، والهيئة الافريقية لاعادة التأمين ، وكذلك اجتماع بشأن تعزيز وتقوية وانشاء وتنمية معاهد دون اقليمية للتدريب والبحوث في مجالي الأعمال التجارية الدولية والمالية العامة ؛

(د) عقد ندوات دراسية بشأن التجارة بين بلدان المناطق دون الاقليمية وبين بلدان المناطق الاقليمية . وتخصص هذه الندوات للمستويين المتوسط والمتقدم من المسؤولين التنفيذيين عن التجارة ، وتعقد على أسس دون اقليمية وافريقية عامة ، وذلك بالاقتران مع المعارض التجارية الافريقية . وكذلك عقد ندوة دراسية اقليمية عن السياسات الوطنية للمشتريات واللوازم والتجارة بين البلدان الافريقية ؛ وعقد اجتماعات للرابطة الافريقية لشؤون المشتريات واللوازم ؛

(هـ) عقد دورات تدريبية وندوات دراسية بشأن تقنيات التجارة بين البلدان الافريقية ، والتسويق وترويج للصادرات ، والتقنيات والأصول الاجرائية المتعلقة بالمفاوضات التجارية الثنائية والاقليمية فيما بين البلدان الافريقية ، وعقد حلقات تدريبية متعددة البلدان / اقليمية حول التجارة بين البلدان الافريقية وتضم البلدان الافريقية المستوردة والمصدرة الرئيسية أو البلدان التي تمتلك

Digitized by UNOG Library

امكانية التصدير والتي يمثلها موظفون حكوميون وكذلك مؤسسات الأعمال ، وعقد حلقات تدريبية لموظفي المشتريات في المرافق العامة ؛

(و) تقديم خدمات استشارية وبحثات تتعلق بالمواضيع التالية : تعيين الحواجز والعقبات التي تقف في وجه التجارة بين البلدان الافريقية والتدابير اللازمة لازالتها ؛ انشاء ودعم وتقوية الروابط والعمليات التجارية المتعددة البلدان ، ومؤسسات المقاصة والمدفوعات ؛ ووضع مخططات للتأمين الائتماني للتصدير والتمويل الائتماني للتصدير ، وبشأن تنمية القوى العاملة في ميادين التعاون التجارى المالي والنقدى .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ٢٩٣ ستتكون الاستراتيجية مما يلي : الاضطلاع بدراسات في مجالات المشاكل الحرجة ؛ والتنظيم وتوفير الخدمات لنحو عشر اجتماعات تشمل ستة اجتماعات تفاوضية بشأن التجارة بين البلدان الافريقية تعقد على الأصعدة دون الاقليمية والمتعددة البلدان والاقليمية ؛ وتنظيم ندوتين دراسيتين تقترنان بمعرضين تجاريين افريقيين وكذلك بدورات تدريبية وحلقات دراسية ؛ ونشر معلومات عن امكانيات وفرص التجارة بين البلدان الافريقية ؛ وعقد حلقات تدريبية متعددة البلدان / اقليمية بشأن التجارة بين البلدان الافريقية تضم البلدان الافريقية المستوردة والمصدرة الرئيسية أو البلدان التي تمتلك امكانية للتصدير والتي يمثلها موظفون حكوميون وكذلك مؤسسات الأعمال ، وحلقات تدريبية لموظفي المشتريات في المرافق العامة ، وتقديم الخدمات الاستشارية الى بلدان المنطقة الاقليمية .

١٨-٢٩٤ سيتكون الناتج من :

(أ) دراسات عن المواضيع التالية : التجارة بين البلدان الافريقية في مجال المواد الخام للصناعات الاساسية ؛ ومشاكل التجارة العابرة ، مع الاشارة بوجه خاص الى البلدان غير الساحلية والبلدان التي تكاد تكون غير ساحلية ؛ وتعيين الحواجز والعقبات التي تقف في وجه التجارة بين البلدان الافريقية ، بما في ذلك تلك الناشئة عن "التجارة الثلاثية" ، والتدابير اللازمة لازالتها وترمي الى انشاء ودعم روابط متعددة البلدان موجهة نحو تعزيز التجارة بين البلدان الافريقية وكذلك وضع مخططات للتأمين الائتماني للتصدير والتمويل الائتماني للتصدير ، وتقوية البورصات الافريقية للسلع الاساسية الزراعية والمعادن ، وانشاء رابطة لعموم افريقيا لمنتجي السلع الاساسية الزراعية ، واقامة منظمة للمعارض التجارية الافريقية ؛ وتوحيد المصطلحات الجمركية في افريقيا على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ، واستكمال الادلة التجارية الافريقية على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ، ومراقبة وتنسيق تنفيذ الاتفاقات والترتيبات المؤسسية المتعلقة بالتجارة والتعاون الاقتصادى ، وانشاء سوق افريقية مشتركة ، وتدعيم النظم الافريقية الخاصة بالمقاصة والمدفوعات على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ، وانشاء مصارف متعددة البلدان للاستثمار في ميداني التعدين والصناعة ، واستحداث واعتماد وحدة أو وحدات حسابية نقدية معيارية لاغراض

Digitized by UNOG Library

المقاصة والمدفوعات ، واستعراض الحالة النقدية والمالية الدولية وتقييم آثارها على البلدان الافريقية . وستتناول دراسات أخرى انشاء رابطة افريقية للمصارف التجارية ، وانشاء وتنمية معاهد افريقية دون اقليمية واقليمية للبحث والتخطيط والتدريب في مجالي التنظيم والتسويق الدولي ؛

(ب) جمع ونشر معلومات عن فرص وامكانيات التجارة بين البلدان الافريقية ، ونشر أدلة تجارية ؛

(ج) عقد اجتماعات للأفرقة التالية واجراء مناقشات حول المواضيع التالية : فريق خبراء الجمارك بشأن التجارة العابرة ، واقامة منظمة افريقية للمعارض التجارية ؛ وتوحيد المصطلحات الجمركية الافريقية ؛ ورابطة المصارف المركزية الافريقية ، والمحافظون الأفارقة الممثلون في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، ومديرو ورؤساء مؤسسات افريقية متعددة البلدان للمقاصة والمدفوعات ، واقامة مصارف متعددة البلدان للاستثمار في ميداني التعدين والصناعة وتكون تابعة للهيئة الافريقية لاعادة التأمين ، والمعاهد الافريقية دون الاقليمية والاقليمية للبحث والتخطيط والتدريب في مجالي التنظيم والتسويق الدولي ، ولجنة الخبراء الدولية الحكومية المعنية بالتجارة والتنمية ومؤتمر وزراء التجارة في بلدان منظمة الوحدة الافريقية للنظر في التوصيات الواردة في الدراسات المضطلع بها ؛

(د) عقد دورات وحلقات تدريبية لممثلي ادارات المشتريات في المرافق العامة بهدف مساعدتهم على تعيين واستغلال امكانيات التجارة بين البلدان الافريقية (بالتعاون مع شعبة الادارة العامة والتنظيم والقوى العاملة في اللجنة الاقتصادية لافريقيا وفيما يتعلق بالمشروع ٩ ـ ٥٠٤ ـ ٢٦ ' ١ ') ، وحلقات تدريبية متعددة البلدان / اقليمية بشأن التجارة بين البلدان الافريقية تضم البلدان المستوردة والمصدرة الرئيسية أو البلدان التي تمتلك امكانية للتصدير والتي يمثلها موظفون حكوميون وكذلك مؤسسات للأعمال ؛ وحلقات تدريبية لموظفي المشتريات في المرافق العامة ، وتقديم الخدمات الاستشارية الى بلدان المنطقة الاقليمية ؛

(هـ) عقد ندوات دراسية بشأن التجارة بين بلدان المناطق دون الاقليمية وبين بلدان المناطق الاقليمية للمستويين المتوسط والمتقدم من المسؤولين التنفيذيين عن التجارة ، وذلك على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي بالاقتران مع المعارض التجارية الافريقية ؛

(و) تقديم خدمات استشارية وبعثات تتعلق بتعيين الحواجز والعقبات التي تقف في وجه التجارة مابين البلدان الافريقية وبتدابير ازالتها ، وبشأن انشاء ودعم وتقوية مناطق دون اقليمية واقليمية لتعزيز التجارة والمعاملة التفضيلية وكذلك مؤسسات مالية ونقدية وللمقاصة والمدفوعات ، وبشأن وضع مخططات للتأمين الائتماني للتصدير والتمويل الائتماني للتصدير ، وبشأن تنمية القوة العاملة في ميادين التعاون التجاري والمالي والنقدي .

Digitized by UNOG Library

(٤) أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية، وموجبها التشريعي

١٨ - ٢٩٥ ليست هناك أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(د) الأثر المتوقع

١٨ - ٢٩٦ ليس من الممكن تقديم مؤشرات موضوعية بشأن أثر هذا البرنامج ، ولكنه يتوقع أن يؤدي تنفيذ الاستراتيجية الى تحرير التجارة بين البلدان الافريقية وتوسيع نطاقها بقدر كبير . ومن المرجح أن يحدث ذلك على صعيد التبادل بين بلدان المنطقة دون الاقليمية الواحدة حيث يتوقع أن يترتب على انشاء مناطق للتجارة التفضيلية وغير ذلك من الترتيبات بروز فرص جديدة للتجارة بين البلدان التي تغطيها مختلف مراكز البرمجة والتشغيل المتعددة البلدان ، وكذلك على صعيد التبادل مابين بلدان المنطقة الاقليمية الواحدة حيث يجب عقد مفاوضات تجارية مباشرة بشأن منتجات معينة . وينتظر التخفيف الى حد كبير من أثر عدد من العقبات التي تعترض التجارة ان لم يتيسر التغلب عليها . وهذه العقبات تتمثل في الافتقار الى الاعلام المناسب والحواجز الجمركية وغير الجمركية وعدم وجود ترتيبات ملائمة للدفع .

البرنامج الفرعي ٢ - التجارة مع البلدان غير الافريقية

(أ) الهدف

١٨ - ٢٩٧ تتمثل أهداف هذا البرنامج الفرعي في مساعدة البلدان الافريقية على اجراء تحسين هام في الظروف التي تتم في ظلها الآن تجارتها مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وفي توسيع نطاق تجارتها مع المناطق الاقليمية النامية الأخرى ومع البلدان الاشتراكية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ - ٢٩٨ تشير تجارة أفريقيا مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي مجموعتين رئيسيتين من المشاكل . وتنشأ مجموعة المشاكل الاولى من الارتفاع الصارخ لحصة هذه البلدان من التجارة الخارجية الافريقية (اى أن هذا يصل الى الحد الذى ينطوى على درجة ملحوظة من الاعتماد على الصادرات الى هذه المجموعة المعينة من البلدان وعلى الواردات القادمة منها ، وهى البلدان التى بلغ نصيبها من الصادرات الافريقية ٩ر٨٣ فى المائة ، بينما بلغت واردات أفريقيا منها ٩ر٧٩ في المائة سنة ١٩٧٦) ،كما تنشأ ،من ناحية أخرى ، نتيجة الافتقار الى علاقات تجارية مع المناطق الاقليمية النامية الأخرى والاقتصادات ذات التخطيط المركزى أو لقيام علاقات تجارية غير كافية معها . وتنشأ المجموعة الثانية من المشاكل من الظروف ذاتها التي مازالت تجرى في ظلها التجارة مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، أى أنه يوجد مستوى غير مجز لأسعار

Digitized by UNOG Library

الوحدات المصدرة من السلع الأساسية الافريقية فيما عدا استثمارات قليلة ، والافتقار الى استقرار هذه الأسعار ،والحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على هذه الصادرات ، وبخاصة تلك التي في مراحل التجهيز وشبه التجهيز ، والأسعار المرتفعة للواردات القادمة من هذه الفئة من البلدان ،وما شابه ذلك . ومن الضروري للمساهمة في معالجة هذه المشاكل ،عدم الاكتفاء بالاضطلاع بدراسات وأنشطة استشارية وتدريبية ، بل وتقديم المساعدة للدول الأعضاء في تنسيق مواقفها على الصعيد الاقليمي بشأن المشاكل المذكورة .

(ج) السند التشريعي

١٨ - ٢٩٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د-٦) ، و ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، وقرارات اللجنة ٢٦٠ (د - ١٢) ، و ٢٩٢ (د - ١٣) ، و ٣٢٥ (د - ١٢) ، وبرنامج عمل كولومبو للتعاون الاقتصادى (٣٩) ، وتقرير مؤتمر مكسيكو للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية (٤٠) ، والاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بالتعاون الافريقي العربي (A/32/61 ، المرفق الثالث)

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ - ٣٠٠ بحلول نهاية ١٩٧٩ ، سيكون قد تم تنفيذ جزء هام من عناصر البرنامج الفرعي ، فيما يختص بالدراسات المتصلة بالسلع الأساسية ،والأفضليات التجارية والمشتريات المشتركة وترويج الصادرات ، واعادة تنظيم الترتيبات التجارية المؤسسية ، وتحسين شروط التجارة مع البلدان المتقدمة النمو ذوات الاقتصاد السوقي وتوسيع نطاق التجارة مع الشركاء التجاريين غير التقليديين مثل المناطق الاقليمية النامية الاخرى والبلدان الاشتراكية . ومن المتوقع أن يكون قد تم استكمال الأعمال المتعلقة بالمفاوضات التجارية المتعددة البلدان قبل نهاية عام ١٩٧٩ ، نظرا لأنه ينتظر اختتام تلك المفاوضات ذاتها مع حلول نهاية ١٩٧٨ . وسيكون قد تم ارسال بعثات استشارية وعقد حلقات دراسية واجتماعات وعقد اجتماعات لأفرقة عاملة من الخبراء لمساعدة الدول الأعضاء على مراقبة وتدعيم وتنسيق تنفيذ الاتفاقات التجارية والاقتصادية والترتيبات المؤسسية . ومن المتوقع في سنة ١٩٧٩ تشغيل مشروع للنشر المنتظم للمعلومات المتعلقة بالتجارة مع البلدان غير الافريقية وانشاء خدمة اقليمية للمعلومات التجارية تستهدف على وجه الخصوص تعيين أكثر مصادر الاستيراد فائدة . وتوجه الدراسات المعدة بمقتضى هذا البرنامج الفرعي لخدمة كبار صانعي السياسة والتقنيين الحكوميين .

---

(٣٩) أنظر A/31/197 ، المرفق الثالث .

(٤٠) أنظر A/C.2/31/7 ، الجزء الأول .

Digitized by UNOG Library

٢ ، فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٨ - ٣٠١ وستتكون العناصر الرئيسية لهذا البرنامج الفرعي من دراسات تستهدف المساهمة في تحسين الشروط التي تجرى في ظلها تجارة أفريقيا مع البلدان المتقدمة النمو ذوات الاقتصاد السوقي ، وتوسيع نطاق التجارة مع المناطق الاقليمية النامية الأخرى والاقتصادات ذات التخطيط المركزى ؛ وعقد اجتماعات لأفرقة عاملة وحلقات دراسية ومؤتمرات بهدف مساعدة الدول الأعضاء على تعميق تفهمها للمسائل التي ينطوى عليها الأمر وعلى التنسيق بين آرائها المتعلقة بتلك المسائل ؛ وتقديم المساعدة الاستشارية الى الدول الاعضاء لدى وضع وتنفيذ السياسات والتدابير المتصلة بذلك .

١٨ - ٣٠٢ تتصل الدراسات التي سيضطلع بها بوضع سياسات مشتركة للمشتريات الاستيرادية وانشاء مجمع مشترك للواردات الرئيسية ؛ واستحداث سياسات متكاملة للسلع الأساسية تشمل سياسات الاستغلال والاستكشاف والانتاج والتجهيز والتجارة ، وتنمية التجارة مع البلدان الاشتراكية ، واجراء استعراض مرة كل سنتين للتقدم المحرز في العمل الجماعي الدولي الحكومي في ميدان التجارة الدولية ، وانشاء رابطة افريقية لمنظمات التجارة التابعة للدولة ، وتعيين الحواجز والعقبات التي تعترض تحسين وتوسيع نطاق العلاقات التجارية مع البلدان النامية الأخرى وتدابير ازالتها، وانشاء مؤسسات متعددة البلدان للاستيراد والتصدير ، وانشاء نظام للاعلام التجارى وللأبحاث السوقية المشتركة فيما بين البلدان النامية .

١٨ - ٣٠٣ ستتناول الحلقات الدراسية والأفرقة العاملة وضع سياسات مشتركة للمشتريات الاستيرادية وانشاء مجمع مشترك للواردات الرئيسية ، واستحداث سياسات متكاملة للسلع الاساسية تشمل سياسات الاستغلال والاستكشاف والانتاج والتجهيز والتجارة ، وتجارة افريقيا مع البلدان الاشتراكية ، وبرامج التدريب اثناء الخدمة على تعزيز التجارة والتسويق وترويج الصادرات . وفضلا عن ذلك ، ستعقد اجتماعات المجموعة الافريقية بالاقتران مع اجتماع مجلس التجارة والتنمية للاونكتاد ، واجتماعات المؤسسات المنشأة في اطار اتفاقية لومي ، واجتماعات مجموعة السبعة والسبعين التي ستعقد في اطار تنفيذ برنامج عمل مكسيكو بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، واجتماع لجنة الأونكتاد المعنية بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

١٨ - ٣٠٤ ستتضمن المساعدة الى البلدان والأقاليم الخدمات الاستشارية والبعثات للمساهمة في انشاء مؤسسات متعددة البلدان للاستيراد والتصدير ، والتطوير الوظيفي في ميدان التجارة ، وانشاء مؤسسات تدريبية اقليمية ودون اقليمية تقدم برامج تتصل باجراء المفاوضات التجارية الدولية ، والتسويق الدولي ، وترويج الصادرات والتوثيق ،ومراقبة وتنسيق تنفيذ الاتفاقات والترتيبات المؤسسية المتعلقة بالتجارة والتعاون الاقتصادى .

٣ ، فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ٣٠٥ ستتكون العناصر الاساسية لهذا البرنامج الفرعي من : دراسات يقصد بها المساعدة في تحسين الظروف التي تجرى في ظلها تجارة افريقيا مع البلدان المتقدمة النمو ذوات الاقتصاد

Digitized by UNOG Library

السوقي ،وفي توسيع نطاق التجارة مع المناطق الاقليمية النامية الأخرى والاقتصادات ذات التخطيط المركزى ، وعقد اجتماعات لأفرقة عاملة وحلقات دراسية ومؤتمرات بهدف مساعدة الدول الاعضاء على تعميق فهمها للمسائل التي ينطوى عليها الأمر وتنسيق آرائها بشأنها ، وتقديم مساعدة استشارية للدول الأعضاء فيما يتعلق بوضع وتنفيذ السياسات والتدابير المتصلة بذلك .

١٨ - ٣٠٦ ستتناول الدراسات امكانيات اجراء المشتريات الاستيرادية المشتركة وانشاء مجمع مشترك للواردات الرئيسية ، وانشاء مؤسسات متعددة البلدان للاستيراد والتصدير ، واستحداث سياسات متكاملة للسلع الأساسية تشمل سياسات الاستغلال والاستكشاف والانتاج والتجهيز والتجارة ، وتعيين الحواجز والعقبات التي تقف أمام تحسين وتوسيع نطاق العلاقات التجارية مع البلدان النامية الأخرى وتدابير ازالتها ، والتجارة الافريقية مع البلدان الاشتراكية .

١٨ - ٣٠٧ عقد حلقات دراسية وأفرقة عاملة تتناول المسائل التالية : التجارة الافريقية مع البلدان الاشتراكية ، واستحداث سياسات متكاملة للسلع الأساسية تشمل سياسات الاستغلال والاستكشاف والانتاج والتجهيز والتجارة ، والتدريب في الخدمة للموظفين المسؤولين عن ترويج التجارة ، وترويج التجارة فيما يتعلق بتجارة افريقيا مع المناطق الاقليمية الاخرى . وفضلا عن ذلك ، ستنظم اجتماعات وزارية افريقية بالاقتران مع مجلس التجارة والتنمية ، كما ستعقد اجتماعات لأفرقة الخبراء التابعة لمجموعة السبعة والسبعين لدراسة مسائل متعلقة بالتعاون المالي والنقدى فيما بين البلدان النامية .

١٨ - ٣٠٨ ستشمل المساعدة للبلدان والاقاليم تقديم خدمات استشارية وبعثات تعنى بانشاء مؤسسات متعددة البلدان للاستيراد والتصدير والمساعدة على انشاء منظمات تجارية تابعة للدولة ؛ والتطوير الوظيفي في ميدان التجارة ، وانشاء مؤسسات تدريبية اقليمية ودون اقليمية تقدم برامج تتعلق بالمفاوضات التجارية الدولية ، والتسويق الدولي ، وترويج الصادرات والتوثيق لها ، ومراقبة وتنسيق تنفيذ الاتفاقات والترتيبات المؤسسية المتعلقة بالتجارة والتعاون الاقتصادى .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨ - ٣٠٩ ليست هناك أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨ - ٣١٠ ينبغي أن يؤدى التنفيذ الناجح لهذه الاستراتيجية الي :

'١' تفهم أفضل من جانب الدول الاعضاء للمسائل التي ينطوى عليها الامر ولمختلف الاثار التي ستتعرض لها نتيجة لاعادة تنظيم تجارة افريقيا مع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي لتوسيع نطاق العلاقات التجارية مع المناطق الاقليمية النامية الاخرى ومع الاقتصادات ذات التخطيط المركزى ؛

Digitized by UNOG Library

‘٢’ تنسيق المواقف الافريقية ازاء المسائل المذكورة أعلاه كخطوة أولية نحو الاشتراك في المفاوضات والمشاورات الدولية بشأنها ؛

‘٣’ تنمية الامكانيات والمهارات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية للاشتراك في مفاوضات دولية بشأن هذه المسائل وتأمين المصالح الافريقية التي تنطوى عليها المسائل المذكورة ؛

‘٤’ اتخاذ مقررات تتعلق بالسياسات العامة في شكل اتفاقات ثنائية ودون اقليمية ودولية لاحداث تحسينات كبيرة في التجارة مع البلدان المتقدمة النمو ذوات الاقتصاد السوقي وتوسيع نطاق التجارة مع المناطق الاقليمية النامية الاخرى والبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا .

البرنامج الفرعي ٣ — السياسات المالية والنقدية الدولية

(أ) الأهداف

١٨ - ٣١١ يهدف هذا البرنامج الى مساعدة الدول الاعضاء على استعراض ومراقبة الحالة النقدية والمالية الدولية وتقييم آثارها على هذه الدول ، وتحسين علاقاتها المالية والنقدية مع العالم المتقدم النمو ومع المناطق الاقليمية النامية الاخرى لتصل الى افضل مستوى ممكن .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨ - ٣١٢ اتسمت الحالة المالية والنقدية الدولية خلال السنوات القليلة الماضية ، وخاصة منذ انهيار اتفاقات " بريتون وودز " ، بحدوث سلسلة من التطورات التي كانت لها ، ولا تزال ، آثار بعيدة المدى على قضيتى التجارة والتنمية في البلدان الافريقية . كذلك ، فمن الواضح تماما أن عملية اصلاح نظام النقد الدولي في الآونة الاخيرة قد تركت دون حل عددا من المشاكل ذات الأهمية الجوهرية بالنسبة للبلدان الافريقية . وفي الوقت نفسه ، كانت البلدان الافريقية تواجه مشاكل حادة تتعلق بالديون أدت الى اقتطاع ٣٠ في المائة من حصائل التصدير لبعضها من أجل خدمة الديون . وثمة وعي متزايد ، ازاء هذه المشاكل الناشئة أساسا عن العلاقات التجارية والمالية مع العالم المتقدم النمو ، بالحاجة ليس فحسب الى تحسين هذه العلاقات الي افضل مستوى ممكن ، بل وأيضا الى تدعيم التعاون المالي مع بلدان العالم الثالث الأخرى في اطار روح الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين المناطق الاقليمية النامية .

(ج) السند التشريعي

١٨ - ٣١٣ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٣٠ (د - ٣) (٤١) ، و ٨٧ (د - ٥) (٤١) ، و ٣٢٤ (د - ١٣) ، ومن قرارى الجمعية

---

(٤١) يعود تاريخ هذا التفويض الى أكثر من خمس سنوات .

Digitized by UNOG Library

العامة ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤، و ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، وبرنامج عمل كولومبو للتعاون الاقتصادي (٤٢)، وتقرير مؤتمر مكسيكو المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (٤٣)، والاعلان وبرنامج العمل المتعلق بالتعاون الافريقي العربي.

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨-٣١٤ سيكون قد تم استعراض الحالة النقدية والمالية الدولية بهدف تقييم آثارها على البلدان الافريقية وتأثيرها على اقتصاداتها. وسيكون قد تم الاضطلاع بدراسات موجهة خصيصا لكبار صانعي السياسة والتقنيين الحكوميين وتتناول التعاون المالي والنقدي بين أفريقيا منطقتين اقليميتين ناميتين أخريين، بما في ذلك احتمال انشاء ارتباطات بشأن ترتيبات المقاصة. كما يتوقع تقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالعمل الجماعي الدولي الحكومي في الميدانيين المالي والنقدي وسيكون قد تم عقد حلقات دراسية واجتماعات لتعميق فهم الدول الأعضاء للمسائل التي ينطوي عليها الأمر ولمساعدتها على تحديد المواقف الافريقية ازاءها.

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٨-٣١٥ تتكون الاستراتيجية من ابقاء الحالة النقدية والمالية الدولية التي تواجه البلدان الافريقية قيد الاستعراض المستمر ومساعدة الدول الاعضاء في تنمية وتدعيم التعاون المالي والنقدي مع البلدان النامية الاخرى وفي حماية مصالحها التي ينطوي عليها هذا التعاون. كما ستنظم اجتماعات لمساعدة الدول الاعضاء على تنسيق مواقفها ازاء الحالة المالية والنقدية الدولية الراهنة وازاء التعاون المالي والنقدي مع البلدان النامية الاخرى.

١٨-٣١٦ سيتكون الناتج من: استعراض للحالة النقدية والمالية الدولية بما في ذلك مشاكل الديون وتقييم آثارها على البلدان الافريقية، ووضع دراسات عن التعاون النقدي والمالي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك ترتيبات الدفع الاقليمية، ووضع دراسات عن التعاون النقدي والمالي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك انشاء وحدات نقدية اقليمية، وعقد اجتماعات لرابطة المصارف المركزية الافريقية، ولجانها دون الاقليمية، وللمحافظين الافارقة الممثلين في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير، ولمركز الدراسات النقدية الافريقية، وللخبراء الدوليين الحكوميين

---

(٤٢) أنظر A/31/197، المرفق الثالث.

(٤٣) أنظر A/C.2/31/7، والجزء الأول.

Digitized by UNOG Library

لتنسيق المواقف الافريقية ازاء ترتيبات المقاصة والدفع مع المناطق الاقليمية النامية الأخرى ، ولفريق خبراء مجموعة السبعة والسبعين لبحث مسائل متعلقة بالتعاون المالي والنقدى فيما بين البلدان النامية

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ٣١٧ ستتكون الاستراتيجية من ابقاء الحالة النقدية والمالية التي تواجه البلدان الافريقية قيد النظر المستمر ،ومساعدة الدول الأعضاء في تنمية وتدعيم التعاون المالي والنقدى مع البلدان النامية الاخرى وفي حماية مصالحها التي ينطوى عليها هذا التعاون . كما ستنظم اجتماعات لمساعدة الدول الاعضاء في تنسيق مواقفها تجاه الحالة المالية والنقدية الدولية الراهنة وتجاه التعاون المالي والنقدى مع البلدان النامية الاخرى .

١٨ - ٣١٨ سيتألف النشاط من : استعراض الحالة النقدية والمالية الدولية بما في ذلك مشاكل الديون وتقييم آثارها على البلدان الافريقية ، ووضع دراسات عن التعاون النقدى والمالي فيما بين البلدان النامية بما في ذلك ترتيبات الدفع الاقاليمية ، وعن التعاون النقدى والمالي فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك انشاء وحدات نقدية اقاليمية ، واجتماعات لرابطة المصارف المركزية الافريقية ، ولجانها دون الاقليمية ، وللمحافظين الافارقة الممثلين في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ،ولمركز الدراسات النقدية الافريقية ، وللخبراء الدوليين الحكوميين لتنسيق المواقف الافريقية تجاه ترتيبات المقاصة والدفع مع المناطق الاقليمية النامية الاخرى ، ولفريق خبراء مجموعة السبعة والسبعين لبحث مسائل متعلقة بالتعاون المالي والنقدى فيما بين البلدان النامية .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨ - ٣١٩ ليست هناك أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(ج) الأثر المتوقع

١٨ - ٣٢٠ يتوقع أن تساعد الاستراتيجية الدول الأعضاء في تعميق فهمها للحالة المالية والنقدية الدولية التي يضطلع في ظلها بجهود التنمية الافريقية وبمضاعفاتها المحتملة على اقتصاداتها ، وفي وضع سياسات وطنية ودون اقليمية واقليمية ترمي الى حماية مصالحها وفي تعيين وتقييم امكانيات التعاون في الميدان المالي والنقدى بين افريقيا وغيرها من المناطق الاقليمية النامية ، وفي اقرار سياسات دون اقليمية واقليمية ترمي الى تجسيد هذا التعاون على شكل ترتيبات اقاليمية بين البلدان الافريقية من ناحية وبين البلدان الامريكية اللاتينية والبلدان العربية من ناحية أخرى .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ١٢ - اللجنة الاقتصادية لاوروبا : التجارة الدولية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٨ - ٣٢١ تتولى اللجنة المعنية بتنمية التجارة التابعة للجنة الاقتصادية لاوروبا ، والتي تجتمع مرة كل سنة ، استعراض عمل الامانة في هذا البرنامج . وقد عقدت اجتماعها الاخير في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر الى ٢ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ . ولم تقم هذه الهيئة بعد باعتماد هذه الخطة رسميا ، ولكن الخطة تعكس بصورة عامة برنامج عمل الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، الذى اعتمدته اللجنة في دورتها الاخيرة .

٢ - الامانة

١٨ - ٣٢٢ وحدة الامانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي قسم تابع لشعبة التجارة والتكنولوجيا كان يعمل فيه ٨ موظفين من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ ، لا تمول وظيفة أى منهم من مصادر من خارج الميزانية . وفي ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ لم تكن في الشعبة أية وحدات محددة .

٣ - الانجازات المتوقعة

١٨ - ٣٢٣ من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية ، وهي العناصر الموصوفة في الفقرة ٦ - ٢٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٤٤) :

(أ) في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩

١ - ٢ ، استعراض ما تحدثه التغييرات الهيكلية في اقتصاد بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا من آثار على تكوين التجارة ونمطها الجغرافي ؛ ١ - ٦ ، التعاون مع كبار المستشاريين الاقتصاديين لدى حكومات بلدان اللجنة الاقتصادية لاوروبا بشأن الآفاق الاقتصادية العامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا حتى عام ١٩٩٠ ؛ ١ - ٨ ، دراسة امكانيات وضع نظام متعدد الاطراف

---

(٤٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الاول .

Digitized by UNOG Library

للاخطار بالقوانين والانظمة المتعلقة بالتجارة الخارجية والتغييرات التي تطرأ عليها ؛ ٣ ـ ٥ ، وضع كتاب ارشادى لصياغة عقود دولية بين الاطراف المرتبطة بغية تنفيذ مشروع معين ؛ ٤ ـ ١ ، تيسير اجراءات التجارة الدولية (ستصدر عدة توصيات بشأن الاجراءات في هذا الميدان . وسيتم اصدار " دليل تيسير التجارة " في عام ١٩٧٩ كمنشور ذى اوراق سائبة يستكمل باستمرار) ؛ ٤ ـ ٣ ، دراسة الجوانب التجارية للتوحيد القياسي الدولي واجراءات منح مصدّقات (من المتوقع اصدار توصية بشأن المبادىء التوجيهية واجراءات منح مصدّقات خلال هذه الفترة) ؛ ٤ ـ ٤ ، اعداد دليل لاجراءات الترخيص وجوانب نقل التكنولوجيا المتصلة بذلك .

(ب) في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١

١ ـ ٤ ، استعراض التطورات الحاصلة في التجمعات الاقتصادية دون الاقليمية التي تؤثر في التجارة داخل المنطقة ؛ ٤ ـ ١ ، تيسير اجراءات التجارة (من المتوقع اصدار عدة توصيات خلال هذه الفترة) ؛ ٤ ـ ٣ ، دراسة الجوانب التجارية للتوحيد القياسي الدولي واجراءات منح مصدّقات (من المتوقع اصدار عدة توصيات خلال هذه الفترة) ؛ ٥ ـ ٤ ، دراسة المدى والطرائق المحتملة لايجاد تعاون تجارى وصناعي أوثق بين البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لاوروبا النامية من وجهة النظر الاقتصادية ، وبينها وبين البلدان الاخرى الاعضاء في اللجنة والبلدان غير الاعضاء في منطقة البحر الابيض المتوسط .

باء ـ التنسيق

١ ـ التنسيق الرسمي داخل الامانة

١٨ ـ ٣٢٤ يجرى التنسيق مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الاقليمية الاخرى .

٢ ـ التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٨ ـ ٣٢٥ تقدم لجنة تنمية التجارة التابعة للجنة الاقتصادية لاوروبا تقاريرها الى اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، التي تقدم بدورها تقاريرها الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي .

٣ ـ الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

١٨ ـ ٣٢٦ خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ من المتوقع القيام بأنشطة هامة مشتركة مع جميع الهيئات الفرعية الرئيسية للجنة الاقتصادية لاوروبا ، وخاصة كبار المستشارين الاقتصاديين وكبار

Digitized by UNOG Library

المستشارين المعنيين بالعلم والتكنولوجيا واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٨ - ٣٢٧ من المتوقع ان يكون الاتجاه في النسبة المئوية لتخصيص الموارد للبرامج الفرعية كما هو مبين على وجه التقريب في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

(بالنسب المئوية)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨ – ١٩٧٩			١٩٨٠ – ١٩٨١			١٩٨٢ – ١٩٨٣		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ – اتجاهات التجارة، وسياساتها ومشاكلها في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٢٥	٢٥		٢٥	٢٥		٢٥	٢٥	
٢ – ازالة العقبات التي تعترض طريق التجارة داخل المنطقة، وتشجيع التجارة وتنويعها	٢٠	٢٠		٢٠	٢٠		٢٠	٢٠	
٣ – التعاون في الميدان الصناعي	٢٥	٢٥		٢٥	٢٥		٢٥	٢٥	
٤ – تحسين الاجراءات والممارسات التجارية الدولية	٢٠	٢٠		٢٠	٢٠		٢٠	٢٠	
٥ – المشاكل التجارية للبلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا الناشئة من وجهة النظر الاقتصادية	١٠	١٠		١٠	١٠		١٠	١٠	
المجموع	١٠٠	١٠٠		١٠٠	١٠٠		١٠٠	١٠٠	

-234-

Digitized by UNOG Library

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - اتجاهات التجارة وسياساتها ومشاكلها في منطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا

(أ) الهدف

١٨ - ٣٢٨ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى توفير اطار لاستعراض اتجاهات التجارة وسياساتها ومشاكلها في منطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا الاخير منها والمنتظر ، وذلك بقصد تبادل المعلومات والخبرة التي تستفيد منها حكومات بلدان اللجنة الاقتصادية لاوروبا في صياغة سياساتها الاقتصادية والتجارية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ - ٣٢٩ نظرا للترابط الاقتصادي فيما بين بلدان اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، قد تؤدي التقلبات التي تحدث في تجارة هذه البلدان الى الاضرار بتوازنها الخارجي والداخلي ، وقد تحمل الحكومات احيانا على اللجوء الى اتخاذ تدابير للحماية مما يقلل من فرصها التجارية . وفي المدى الاطول ، توجد ضرورة لتكييف اقتصادات بلدان اللجنة الاقتصادية لاوروبا مع الاحوال الاقتصادية الخارجية المتغيرة الامر الذي يجعل من المستصوب ايضا القيام دوريا بتبادل المعلومات المتعلقة باتجاهات التجارة وسياساتها ومشاكلها .

(ج) السند التشريعي

١٨ - ٣٣٠ تستند جميع الانشطة الواردة في هذا البرنامج الفرعي الى مقررات اتخذتها لجنة تنمية التجارة (ECE/TRADE/126) وأيدتها اللجنة الاقتصادية لاوروبا في القرار ١ (د - ٣٢) الذي اتخذته في دورتها السنوية . وستقدم بعض التعديلات المدخلة على برنامج عمل لجنة تنمية التجارة ، والتي وافقت عليها اللجنة في دورتها السادسة والعشرين (ECE/TRADE/128) ، الى اللجنة الاقتصادية لاوروبا للموافقة عليها في دورتها الثالثة والثلاثين .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ - ٣٣١ بنهاية عام ١٩٧٩ ستكون قد توسعت عدة مشاريع مستمرة . كما سيكون قد تم الفروغ من دراستين رئيسيتين تتعلقان ، على التوالي ، بعناصر البرنامج ١ - ٢ (استعراض ما تحدثه التغيرات الهيكلية في اقتصاد بلدان اللجنة الاقتصادية لاوروبا من آثار على تكوين التجارة ونمطها الجغرافي) و ١ - ٦ (التعاون مع كبار المستشارين الاقتصاديين لدى حكومات بلدان اللجنة الاقتصادية لاوروبا بشأن الآفاق الاقتصادية العامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا حتى عام ١٩٩٠) وكذلك دراسة اخرى يجرى الاضطلاع بها في اطار عنصر البرنامج ١ - ٥ (استعراض

Digitized by UNOG Library

التجارة الاقاليمية ، مع الاهتمام خاصة بتوسيع التجارة مع البلدان النامية) . كما سيكون قد تم اجراء دراسات جديدة في عناصر البرنامج الاخرى . وسيكون قد تم عقد بعض اجتماعات الخبراء المخصصة .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٨ - ٣٣٢ ستتم متابعة المشاريع المستمرة المتعلقة باستعراض اتجاهات التجارة والتجارة الاقاليمية. وسيتم الفروغ من الدراسات المضطلع بها في اطار عنصر البرنامج ١ - ٤ (استعراض التطورات الحاصلة في التجمعات الاقتصادية دون الاقليمية التي تؤثر في التجارة داخل المنطقة) و ١ - ٨ (دراسة امكانيات وضع نظام متعدد الاطراف للاخطار بالقوانين والانظمة المتعلقة بالتجارة الخارجية والتغيرات التي تطرأ عليها) . وسيتم اجراء دراسات جديدة في اطار عنصر البرنامج ١ - ٥ (استعراض التجارة الاقاليمية مع الاهتمام خاصة بتوسيع التجارة مع البلدان النامية) . وستعقد بعض اجتماعات الخبراء المخصصة .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ٣٣٣ من المتوقع ان تتابع المشاريع المستمرة على غرار ما يحدث خلال الفترة الممتدة حتى نهاية عام ١٩٨١ . ولا يمكن تخطيط مشاريع مخصصة في هذه المرحلة .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨ - ٣٣٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨ - ٣٣٥ من المتوقع ان يزوّد تنفيذ هذا البرنامج حكومات بلدان اللجنة الاقتصادية لاوروبا بمعلومات أساسية ومواد تفيد منها في صياغة سياساتها الاقتصادية والتجارية .

البرنامج الفرعي ٢ - ازالة العقبات التي تعترض طريق التجارة داخل المنطقة ، وتشجيع التجارة وتنويعها

(أ) الهدف

١٨ - ٣٣٦ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة حكومات بلدان اللجنة الاقتصادية لاوروبا في صياغة تدابير ترمي الى الحد من جميع أنواع العقبات التي تعترض تنمية التجارة داخل المنطقة أو ازالتها تدريجيا والى تشجيع التجارة وتنويعها .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ - ٣٣٧ التعرف على العقبات التي تعترض تنمية التجارة داخل المنطقة هو الشرط الاول للحد منها أو ازالتها تدريجيا . ومن الضرورى أيضا تشجيع التجارة وتنويعها من أجل زيادت تدفقاتها بين الشرق والغرب .

(ج) السند التشريعي

١٨ - ٣٣٨ تستند جميع مشاريع هذا البرنامج الفرعي الى مقررات اتخذتها لجنة تنمية التجارة (ECE/TRADE/126) وأيدتها اللجنة الاقتصادية لاوروبا في القرار ١ (د - ٣٢) الذى اتخذته في دورتها السنوية . وستقدم بعض التعديلات المدخلة على برنامج عمل لجنة تنمية التجارة ، والتي وافقت عليها في دورتها السادسة والعشرين (ECE/TRADE/128) ، الى اللجنة الاقتصادية لاوروبا للموافقة عليها في دورتها الثالثة والثلاثين .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ - ٣٣٩ حتى نهاية عام ١٩٧٩ ستكون قد تمت متابعة جميع المشاريع المستمرة وخاصة مشروع يتعلق بالاحتفاظ بجرد لكافة أنواع العقبات التي تعترض التجارة ؛ وسيكون قد عقد اجتماع خبراء مخصص بشأن المشاكل المتصلة بالعقبات التي تعترض التجارة ، وكذلك حلقة دراسية عن التسويق .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٨ - ٣٤٠ ستتابع خلال هذه الفترة جميع المشاريع المتعلقة بازالة العقبات وبتشجيع التجارة ، مع زيادة مضاعفة العمل المضطلع به في اطار المشاريع المتعلقة بنقل المعلومات الاقتصادية والتجارية . وستعقد حلقة دراسية أخرى عن التسويق ، وستقوم الامانة بنشر نتائج هذه الحلقة .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ٣٤١ ستتابع خلال هذه الفترة جميع المشاريع المستمرة . ولن يكون بالامكان بعد التخطيط على وجه الدقة لعقد اجتماعات خبراء مخصصة وحلقات دراسية واجراء دراسات محددة . الا انه يمكن توقع زيادة مضاعفة العمل المتعلق بتحسين نقل المعلومات الاقتصادية والتجارية . ويمكن ايضا توقع صياغة مقترحات وتوصيات ذات طابع عملي ترمي الى الحد من العقبات التي تعترض التجارة أو الى ازالتها تدريجيا .

Digitized by UNOG Library

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨ - ٣٤٢ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨ - ٣٤٣ من شأن تعيين جميع أنواع العقبات التي تعترض التجارة ان يساعد حكومات بلدان اللجنة الاقتصادية لاوروبا في صياغة تدابير ترمي الى ازالة تلك العقبات ، الامر الذى سيؤدى ، بدوره ، الى تقوية العلاقات التجارية في منطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا . كما ان من شأن التعاون في ميدان التسويق ونقل المعلومات الاقتصادية والتجارية بصورة أفضل ان يسهم في تشجيع التجارة داخل المنطقة وتنويعها .

البرنامج الفرعي ٣ - التعاون في الميدان الصناعي

(أ) الهدف

١٨ - ٣٤٤ يهدف هذا البرنامج الى مساعدة حكومات بلدان اللجنة الاقتصادية لاوروبا في صياغة تدابير ترمي الى تنمية التعاون في ميدان الصناعة ، وبالتالي الى تشجيع التجارة داخل المنطقة وتنويعها .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ - ٣٤٥ ينبغي تشجيع التجارة داخل المنطقة وتنويعها من أجل تأمين نموها بصورة مطردة . ومن الوسائل الرئيسية لتحقيق هذه الغاية تنمية التعاون في الميدان الصناعي والقيام بتنفيذ مشاريع استثمارية كبيرة الحجم تلقى اهتماما مشتركا وتتصل بموارد الطاقة ، واستخدام المواد الخام ، وحركة النقل بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . بيد ان الفرص المتاحة لهذا التعاون لا يجرى الانتفاع بها بصورة تامة بسبب ما يوجد من عقبات ، مثل عدم كفاية تدفق المعلومات، والافتقار الى الدراسات السابقة لدراسات الجدوى ، وقصور الاجراءات والممارسات .

(ج) السند التشريعي

١٨ - ٣٤٦ تستند جميع المشاريع الواردة في هذا البرنامج الفرعي الى مقررات اتخذتها لجنة تنمية التجارة (ECE/TRADE/126) ، وايدتها اللجنة الاقتصادية لاوروبا في القرار ١ (د - ٣٢) ، الذى اتخذته في دورتها السنوية . وستقدم بعض التعديلات المدخلة على برنامج عمل لجنة تنمية التجارة ، والتي وافقت عليها في دورتها السادسة والعشرين (ECE/TRADE/128) ، الى اللجنة الاقتصادية لاوروبا للموافقة عليها في دورتها الثالثة والثلاثين .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ - ٣٤٧ حتى نهاية عام ١٩٧٩ ، ستكون قد تمت متابعة المشاريع المستمرة المتعلقة بالاتجاهات والآفاق التجارية القصيرة الأجل والطويلة الأجل ، وكذلك تلك المتعلقة بجمع ونشر المعلومات . كما سيكون قد تم الفروغ من استكمال " التقرير التحليلي عن التعاون في الميدان الصناعي فيما بين بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا " و " الكتاب الارشادي لصياغة عقود دولية بين الاطراف المرتبطة بغية تنفيذ مشروع معين " .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٨ - ٣٤٨ ستتابع خلال هذه الفترة جميع المشاريع المستمرة . وسيتم اعداد كتب دليل قطرية عن الاطار القانوني والاقتصادي للتعاون في الميدان الصناعي . وسيتم الفروغ من دراسة رئيسية عن جوانب التمويل للتعاون في الميدان الصناعي . ويمكن توقع أن يعقد اجتماع خبراء جديد مخصص . كما يمكن توقع صياغة مقترحات وتوصيات ذات طابع عملي ترمي الى تشجيع التعاون في الميدان الصناعي .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ٣٤٩ ستتابع خلال هذه الفترة جميع المشاريع المستمرة ، بيد أنه يمكن توقع ان يزداد تكثيف العمل الذي يستهدف تحسين نشر المعلومات المتعلقة بفرص واطار التعاون في الميدان الصناعي .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨ - ٣٥٠ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨ - ٣٥١ ان من شأن تكثيف تبادل المعلومات المتعلقة بالفرص والمشاكل الموجودة وبصياغة الاقتراحات والتوصيات ذات الطابع العملي أن يسهم في تنمية التعاون في الميدان الصناعي في منطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا .

البرنامج الفرعي ٤ - تحسين الاجراءات والممارسات التجارية الدولية

(أ) الهدف

١٨ - ٣٥٢ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تعزيز تنمية التجارة عن طريق وضع المعايير والاجراءات

Digitized by UNOG Library

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ - ٣٥٣ تيسير اجراءات التجارة الدولية : يلزم ملء ١٠٠ استمارة على الأقل لكل صفقة تجارية من أجل تحريك البضائع في التجارة الدولية وتأمين الدفع . ويشكل هذا الاجراء عقبة رئيسية تعترض هذه التجارة .

١٨ - ٣٥٤ نشر الكتب الارشادية وكتب الدليل : يمكن لابرام عقود بيع في التجارة بين الشرق والغرب ولعقود الترخيص و/أو التعاون في الميدان الصناعي أن تثير مشاكل خاصة تعود الى الفوارق الموجودة في النظم الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الاطراف المتعاقدة . وتطرق الكتب الارشادية وكتب الدليل التي تنشر برعاية اللجنة الاقتصادية لاوروبا هذه المشاكل وتبين الحلول التي يمكن أن يوصى بها .

١٨ - ٣٥٥ ترتيبات منح المصدّقات : ان ترتيبات القبول المتبادل لشهادات المطابقة تقتصر في الوقت الحاضر على الاتفاقات أو الترتيبات الثنائية المعقودة بين البلدان التي تنتمي الى التجمع الاقتصادي الاقليمي ذاته . وتمثل عمليات الفحص واجراءات منح المصدقات بالفعل حواجز غير جمركية رئيسية تعترض التجارة الدولية ، وينبغي طرقها عن طريق التوصل الى اتفاقات دولية حكومية تكون مقبولة على أوسع نطاق ممكن .

(ج) السند التشريعي

١٨ - ٣٥٦ تقوم لجنة تنمية التجارة باستعراض برنامج عملها سنويا . ويحدد مجال العمل ٥ من البرنامج المشاريع ذات الصلة بهذا البرنامج الفرعي (انظر الوثيقة ECE/TRADE/128 ، المرفق ، المشاريع ١٥ - ١ - ١ الى ٥) . كذلك يقوم الفريق العامل المعني بتيسير اجراءات التجارة الدولية باستعراض برنامج عمله سنويا ؛ ويوجد حوالي ٦٠ مشروعا جرى وصفها في الوثيقة TRADE/WP.4/R.38 R.38 .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ - ٣٥٧ تيسير اجراءات التجارة الدولية : أصدر الفريق العامل المعني باجراءات تيسير التجارة الدولية ، سبع توصيات ، حتى نهاية عام ١٩٧٧ ، وفي عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ من المتوقع أن يصدر الفريق العامل حوالي ست توصيات أخرى . وسيصدر " دليل تيسير التجارة " في عام ١٩٧٩ .

١٨ - ٣٥٨ نشر الكتب الارشادية وكتب الدليل : يقوم فريق الخبراء المعني بممارسات العقود الدولية في ميدان الصناعة حاليا باعداد كتاب ارشادي لصياغة عقود الاتحادات سيتم اصداره في عام ١٩٧٨ . وسينشر هذا الدليل في عام ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

١٨ - ٣٥٩ ترتيبات منح المصدّقات : هذا مشروع جديد وافقت عليه لجنة تنمية التجارة في عام ١٩٧٦ آخذة في الاعتبار الفقرات ذات الصلة بالموضوع الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وقد درست اللجنة هذه المسألة في عام ١٩٧٧ على أساس مذكرة أعدتها الامانة تصف الترتيبات القائمة .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٨ - ٣٦٠ تيسير اجراءات التجارة الدولية : يجرى استعراض برنامج العمل المتعلق بتيسير التجارة باستخدام طريقة تحليل النظم . لذلك يتعذر التعرف في الوقت الحاضر على المشاكل المحددة التي ستطرق في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ؛ وسيستمر العمل المتعلق بتيسير التجارة ، أى بالبيانات التي يشترط توفيرها ، وباعداد الوثائق ، وبتجهيز البيانات آليا .

١٨ - ٣٦١ نشر الكتب الارشادية وكتب الدليل : من المتوقع أن تستمر لجنة تنمية التجارة في ايلاء الاهتمام الى مشاريع متعلقة باعداد الكتب الارشادية وكتب الدليل . وقد يدرس فريق الخبراء منهجية تطبيق الكتاب الارشادى لاعداد عقود التعاون في الميدان الصناعي (١٩٧٦) .

١٨ - ٣٦٢ ترتيبات منح المصدّقات : لا يمكن في الوقت الحاضر وصف الأنشطة التي قد تطلبها لجنة تنمية التجارة ، وهي أنشطة يمكن أن تتراوح بين طلب اجراء دراسات وبين اصدار تعليمات باعداد ترتيبات محددة .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ٣٦٣ ستكون الاستراتيجية والناتج هما نفس الاستراتيجية والناتج الموصوفين في البرنامج الفرعي '٢' أعلاه لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨ - ٣٦٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨ - ٣٦٥ تيسير اجراءات التجارة الدولية : ستستمر مطابقة البيانات التي يفرض توفيرها على المشتركين في التجارة الدولية ، إما لأسباب تتعلق بالسياسة التجارية ، وإما لاستخدامها فيما يتعلق باتفاقيات النقل أو المرور العابر (الترانزيت) أو الجمارك ، مع المعيار الدولي الاساسي (اللجنة الاقتصادية لاوروبا) المتفق عليه في عام ١٩٦٣ والموصى به رسميا في عام ١٩٧٢ . ومن شأن ذلك أن يجعل بالامكان استخدام الآلات المكتبية في الاعداد الآلي لجميع الوثائق التجارية المتعلقة بالمعاملة الواحدة على اساس وثيقة اساسية ، مما يخفض تكلفة الاعمال الورقية بنسبة تبلغ

Digitized by UNOG Library

٧٠ في المائة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم . وسيتوفر معيار متفق عليه دوليا لتبادل البيانات التجارية من شأنه أن يجعل بالامكان اجراء تخفيضات هامة أخرى في تكلفة المعاملات التجارية الدولية للمشاريع والسلطات التي تستخدم اجراءات تتم بالحساب الآلي .

١٨ — ٣٦٦ اعداد الكتب الارشادية وكتب الدليل : من شأن توفر المعلومات المنشورة في الكتب الارشادية وكتب الدليل أن تسهم في زيادة المعرفة المطلوبة للدخول في التجارة بين الشرق والغرب وتسيير دفتها . وتستخدم هذه المواد أيضا لأغراض التدريس .

١٨ — ٣٦٧ ترتيبات اعداد المصدّقات : تحقق الاتفاقات المعقودة بين الحكومات بشأن القبول المتبادل للفحوص فوائد جمة منها تخفيض عبء النفقات العامة للتجارة الدولية عن طريق زيادة سرعة اجراءات الاستيراد وتقليل الاعمال الورقية ؛ وزيادة المنافسة مما يؤدى الى تخفيض أسعار المنتجات التي يجرى الاتجار بها دوليا ؛ والغاء حاجز غير جمركي .

البرنامج الفرعي ٥ — المشاكل التجارية للبلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لاوروبا النامية من وجهة النظر الاقتصادية

(أ) الهدف

١٨ — ٣٦٨ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى التعرف على المشاكل التجارية للبلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لاوروبا النامية من وجهة النظر الاقتصادية ، والاسهام في توسيع تجارتها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨ — ٣٦٩ تواجه هذه البلدان صعوبات خاصة في تجارتها ، ولا سيما فيما يتعلق بتنشيط صادراتها ، ولا يتوفر لديها ما يتوفر لدى بقية بلدان المنطقة من وسائل تذليل هذه الصعوبات .

(ج) السند التشريعي

١٨ — ٣٧٠ تستند جميع مشاريع هذا البرنامج الفرعي الى مقررات اتخذتها لجنة تنمية التجارة (ECE/TRADE/126) وأيدتها اللجنة الاقتصادية لاوروبا في القرار ١ (د — ٣٢) الذى اتخذته في دورتها السنوية . وستقدم بعض التعديلات المدخلة على برنامج عمل لجنة تنمية التجارة ، والتي وافقت عليها في الدورة السادسة والعشرين (ECE/TRADE/128) ، الى اللجنة الاقتصادية لأوروبا للموافقة عليها في دورتها الثالثة والثلاثين .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ — ٣٧١ ستكون قد تمت متابعة ثلاثة من المشاريع المستمرة الواردة في هذا البرنامج الفرعي

Digitized by UNOG Library

وهي : ٥ ـ ١ ، استعراض التجارة داخل المنطقة مع الاهتمام خاصة بتوسيع التجارة مع البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لاوروبا النامية من وجهة النظر الاقتصادية ؛ و ٥ ـ ٢ ، تعيين وفحص المشاكل التجارية للبلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا النامية من وجهة النظر الاقتصادية والنظر في اتخاذ اجراءات بشأن المشاكل التي يتم التعرف عليها ؛ و ٥ ـ ٣ ، تدابير لتحسين الجهود الرامية الى توسيع التجارة التي تبذلها البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لاوروبا النامية من وجهة النظر الاقتصادية . وسيكون قد تم الفروغ من دراسة عن الآثار الاقتصادية المترتبة على الهجرة المؤقتة .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ ـ ١٩٨١

١٨ ـ ٣٧٢ ستتابع المشاريع المستمرة . وسيتم الفروغ من دراسة عن المدى والطرائق المحتملة لايجاد تعاون تجارى وصناعي أوثق بين البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لاوروبا النامية من وجهة النظر الاقتصادية ، وبينها وبين البلدان الاخرى الاعضاء في اللجنة والبلدان غير الاعضاء في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣

١٨ ـ ٣٧٣ من المتوقع متابعة المشاريع المستمرة على غرار ما يحدث خلال الفترة الممتدة حتى نهاية عام ١٩٨١ . ولا يمكن الآن التخطيط لدراسات محددة .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨ ـ ٣٧٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨ ـ ٣٧٥ لا يمكن تحديد مؤشرات كمية لأثر هذا البرنامج الفرعي . بيد أن من المتوقع أن يسهم تنفيذ هذا البرنامج الفرعي في تعيين وحل مشاكل تجارية محددة من التي تواجهها بلدان اللجنة الاقتصادية لاوروبا النامية من وجهة النظر الاقتصادية .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ١٣ ـ اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية:
التجارة الدولية

ألف ـ التنظيم

١ـ الاستعراض الدولي الحكومي

١٨ ـ ٣٧٦ تقوم باستعراض عمل الأمانة في هذا البرنامج اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التي تجتمع مرة كل عامين . وكانت آخر دورة لها في نيسان / ابريل ـ أيار / مايو ١٩٧٧ . ولم توافق اللجنة على هذه الخطة .

٢ـ الامانة

١٨ ـ ٣٧٧ الجهة المسؤولة عن هذا البرنامج في الأمانة هي شعبة التجارة الدولية والتنمية التي كانت تضم ٢٢ موظفا من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، تمول وظائف ثلاثة منهم من مصادر خارجة عن الميزانية .

٣ـ الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

١٨ ـ ٣٧٨ من المتوقع اتمام العناصر التالية للبرنامج الموضحة في الفقرة ٨ ـ ٣٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ (A/32/6) .

(أ) في ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩

'١' البرنامج الفرعي ١ ـ اجتماعات وأنشطة أخرى متصلة بسير المفاوضات الخاصة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

'٢' البرنامج الفرعي ٢ ـ دراسة واجتماع حول التكامل الاقتصادي لأمريكا اللاتينية .

'٣' البرنامج الفرعي ٣ ـ دراسات واجتماعات حول الديون الخارجية والتعاون المالي على الصعيدين الاقليمي والدولي ، وادارة الاحتياطيات .

Digitized by UNOG Library

'٤' البرنامج الفرعي ٤ - دراسة عن العلاقات الاقتصادية مع أوروبا . ودراسة واجتماع حول العلاقات الاقتصادية مع البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى .

'٥' البرنامج الفرعي ٥ - دراسات وتقارير عن التجارة في منطقة البحر الكاريبى .

(ب) في ١٩٨٠ - ١٩٨١

سوف تعين بصورة نهائية دراسات واجتماعات محددة طبقا لمتطلبات المفاوضات حول النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وذلك بعد استكمال الدراسات المقرر الانتهاء منها في ١٩٧٨-١٩٧٩ . كما سينتهي العمل خلال هذه الفترة أيضا من دراسة واجتماع حول العلاقات بين أمريكا اللاتينية واليابان .

باء - التنسيق

١- التنسيق الرسمي داخل الامانة

١٨ - ٣٧٩ يجرى هذا من خلال الطريق المعتاد وهو مكتب اللجنة التنفيذية للبرنامج .

٢- التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٨ - ٣٨٠ سيجرى التنسيق الرسمي مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، واللجان الاقليمية ، والبنك الدولي للانشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولي ، وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الأمانة العامة (مركز تخطيط التنمية واسقاطاتها وسياستها) .

٣- الوحدات التى يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٨ - ٣٨١ من المتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة مع مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للتجارة والتنمية واللجان الاقتصادية الاقليمية التابعة للأمم المتحدة ، والمصرف الدولي للانشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولي .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٨ - ٣٨٢ من المتوقع أن يكون الاتجاه في توزيع النسب المئوية للموارد على البرامج الفرعية بصورة تقريبية كما هو مبين في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

(بالنسب المئوية)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨–١٩٧٩			١٩٨٠–١٩٨١			١٩٨٢–١٩٨٣		
	المصادر			المصادر			المصادر		
	الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ – امريكا اللاتينية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد	٢٧	—	٢٢	٣٧	—	٣١	٢٨	—	٢٣
٢ – علاقات امريكا اللاتينية الاقتصادية مع المناطق الرئيسية في العالم	٢٢	—	١٨	١٩	—	١٥	١٩	—	١٥
٣ – النظام النقدي والمالي	٩	٥٠	١٥	٩	٤٤	١٥	٩	٤٤	١٥
٤ – التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي بين البلدان النامية	٤٢	٥٠	٤٥	٣٥	٥٦	٣٩	٤٤	٥٦	٤٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

-٢٤٦-

Digitized by UNOG Library

دال ـ سرد البرامج الفرعيـــــة

البرنامج الفرعي ١ ـ أمريكا اللاتينية والنظام الاقتصادى الدولي الجديد

(أ) الهدف

١٨ ـ ٣٨٣ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تحليل اتجاهات الاقتصاد الدولي ، والتحولات في النظام الاقتصادى الدولي والتغييرات التى تطرأ على السياسات الاقتصادية الداخلية لبلدان أمريكا اللاتينية ،واستخلاص النتائج وتحديد معايير للعمل .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨ ـ ٣٨٤ ان التغيرات الهامة التى تطرأ على الاقتصاد العالمي وعلى النظام الاقتصادى الدولي ، وعلى دور بلدان أمريكا اللاتينية فيهما ، وعلى السياسات الخارجية لهذه البلدان ، تحتم تزويد هذه البلدان بمواد تتضمن معلومات أساسية فنية عن آثار هذه الأحداث ومسارات العمل الممكن انتهاجها .

(ج) السند التشريعي

١٨ ـ ٣٨٥ ينبع السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من : استراتيجية التنمية الدوليـة : قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د ـ ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٠ ؛ القرارات الخاصة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد : قرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) ، و٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) ، و ٣٢٨١ (د ـ ٢٩)المؤرخة في ١ ايار / مايو ١٩٧٤ ، و ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ على التوالي ؛ وقرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٧٠(د ـ ١٧) و ٣٦٨ (د ـ ١٧) ، و ٣٦٩ (د ـ ١٧) ، و ٣٨١ (د ـ ١٧) ؛ والفرع ثالثا مـــن " تقييم شاغوارا ماس " .

(د) الاستراتيجية والناتج

١' فترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣

١٨ـ٣٨٦ ستتخذ خطوات باتباع نهج قصير أو طويل الأجل ـ حسبما يقتضيه الحال ـ وذلـك من أجل : (أ) تحليل التغيرات التى تطرأ على الاقتصاد الدولي من وجهة النظر الاقليميـة ؛ (ب) تحليل تحولات الاقتصاد والعلاقات الخارجية لأمريكا اللاتينية والتغييرات البديلة التي يمكن ان تدخل على النظام الاقتصادى الدولي الجديد ؛ (ج) اجراء استعراض بصورة اكثر تحديـدا وحسب مقتضيات الحال ، للتجارة في المصنوعات والمنتجات الأساسية ولجوانب العلاقات التكنولوجيـة مع الخارج ؛ (د) تحليل استراتيجيات سياسة التجارة الخارجية وسبلها في بلدان أمريكا اللاتينية

Digitized by UNOG Library

وبالاضافة الى عملية التشخيص ، سيجرى تحليل اختيارات السياسة الرئيسية التى يمكن لبلدان هذا الاقليم أن تنتهجها في هذه الميادين ، كيما تتوصل الى معيار صالح للعمل .

'٢' أنشطة الاستراتيجية التي يـــــرجح ان تكون فائدتها هدية ، وموجبهـــا التشريعي

١٨ - ٣٨٧ ليست هناك أنشطة ذات فائدة هدية في خطة البرنامج الفرعي هذه .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨ - ٣٨٨ من المتوقع باستخدام هذه التحليلات التمكن من تزويد بلدان المنطقة الاقليميـــة بمعايير محددة ومفيدة لتشكيل الاستراتيجيات والسياسات في هذه الميادين ، ولتحسين مشاركتها في المحافل والمفاوضات الدولية .

البرنامج الفرعي ٢ - العلاقات التجارية لأمريكا اللاتينية مع المناطق الرئيسية في العالم

(أ) الهدف

١٨ - ٣٨٩ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو البحث على وجه التحديد وبشئ من التفصيـــل في علاقات أمريكا اللاتينية باثنتين من أهم مناطق العالم الا وهما البلدان ذات الاقتصاد السوقي ، والبلدان ذات الاقتصاد المخطط تخطيطا مركزيا ، والتوصل الى عناصر مفيدة في التعرف على أشكال جديدة للتعاون مع بلدان هاتين المجموعتين وتحسين الأشكال المستخدمة فعلا .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨ - ٣٩٠ ان مشاكل وامكانات تعاون أمريكا اللاتينية مع كل منطقة من المناطق الرئيسية لهـــا سمات خاصة تتطلب القيام باستعراض محدد لكل حالة من أجل التوصل الى استنتاجات تكون ذات فائدة حقيقية في اتخاذ التدابير اللازمة .

(ج) السند التشريعي

١٨ - ٣٩١ ينبع السند التشريعي للبرنامج الفرعي من القرارات الخاصة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد : قرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ - ٦) ، و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخة في ١ ايار / مايو ١٩٧٤ ، و ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ على التوالى ؛ وقرارا اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٦٨ (د - ١٧) ، و ٣٧٠ (د - ١٧) .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' فترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٨ - ٣٩٢ سيجرى تحليل علاقات بلدان أمريكا اللاتينية بمناطق منتقاه في مجالات التجارة (الصادرات والواردات) والتكنولوجيا ، والاستثمار الخاص والتمويل الخاص ، مع الاخذ بعين الاعتبار المتطلبات الناجمة عن تقدم بلدان أمريكا اللاتينية المتزايد نحو مرحلة شبه التصنيع . وستعطى أولوية لتقسيم العمل وتخصص أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بكل مجال من هذه المجالات . وسيجرى استعراض اتجاهات هذه العلاقات ، ومشاكلها واحتمالاتها والاشكال الجديدة الممكنة للتعاون التى تكون أنسب للمرحلة الراهنة من التنمية لبلدان أمريكا اللاتينية . وستؤخذ في الاعتبار حالات تلك البلدان التى تتفاوت مراحل التنمية فيها .

'٢' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨- ٣٩٣ لا توجد في خطة البرنامج الفرعي هذه أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨ - ٣٩٤ من الممكن التوصل من هذه التحليلات الى معايير من شأنها ان تساعد حكومات بلدان المنطقة الاقليمية على رسم سياسات وأتخاذ تدابير مناسبة فيما يتصل بهذه العلاقات وعلى تحسين مقدرتها في التفاوض على ادخال تغييرات في علاقات اى منها مع بقيتها .

البرنامج الفرعي ٣ - النظام النقدى والمالي

(أ) الهدف

١٨ - ٣٩٥ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تحليل مشاكل التمويل الخارجي لأمريكا اللاتينية ، وآثار الارتقاء المنظور في الوضع المالى الدولي ، بما في ذلك الاصلاحات التى من الممكن ان تدخل على النظام النقدى ، وتحليل الأجهزة والسياسات المحتملة التى ستعين البلدان على معالجة القيود المفروضة على نظامها النقدى من حيث اعادة تكييف السيولة النقدية وتوليدها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨- ٣٩٦ يمكن القول بعبارات عامة الى حد كبير ، ان مشاكل البلدان النامية فيما يتعلق بالنظام

Digitized by UNOG Library

النقدى أو النظام المالي الدولي متشابهة في انواعها . على ان المناطق الاقليمية المختلفة ،ولاسيما أمريكا اللاتينية ، لها خصائص معينة تحدد نوع سياسة التعاون والطرق الأنسب له . وفي حالة أمريكا اللاتينية ، نجد ان مستوى التنمية الذى بلغته هذه المنطقة الاقليمية واتصالاتها بالاسواق المالية الدولية والجهود التى بذلت فعلا نحو التكامل والتعاون على المستويين الاقليمي ودون الاقليمى ، تمثل عناصر ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند أى تحديد واقعي للسياسات المناسبة . واشتراك بلدان أمريكا اللاتينية في المحافل التى يدور فيها التفاوض على هذه الأمور يتطلب دعما فنيا كافيا من اجل استكمال المساندة التى تتلقاها هذه البلدان من الوكالات الدولية .

(ج) السند التشريعي

١٨ — ٣٩٧ ينبع السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من القرارات الخاصة بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد وهي : قرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ — ٦) ،و ٣٢٠٢ (د إ — ٦) و ٣٢٨١ المؤرخين في ١ ايار / مايو ١٩٧٤ ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣٦٤ (د — ١٧) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٣٧٠ (د — ١٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' فترة ١٩٨٠ — ١٩٨٣

١٨ — ٣٩٨ سيمضى العمل في تحليل نظم التعاون الاقليمي والدولي ،وسيكون تحليل نظم التعاون الدولي من وجهة نظر أمريكا اللاتينية . وسيجرى استعراض النتائج المحتملة للتغيرات التى تطرأ على ما يتدفق من أموال حكومية وخاصة . وستجرى محاولة للتعرف على أساليب وسبل جديدة واستعراضها لتعزيز الموارد المالية الخارجية القصيرة والطويلة الأجل ، مع مراعاة كل من الملامح المشتركة بينها وبين البلدان النامية الاخرى ، ومتطلباتها الخاصة . وسيجرى استعراض للسياسات والسبل من أجل تحسين التعاون المالي الاقليمي سواء فيما يتعلق بتدفق رؤوس الأموال المتوسطة والطويلة الأجل أم بتنشيط تجارة المنطقة .

'٢' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ،وموجبها التشريعي

١٨—٣٩٩ لا توجد في خطة البرنامج الفرعي هذه أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨—٤٠٠ ستفيد التحليلات التى تستكمل حكومات المنطقة الاقليمية في تقييم أثر الأحداث الخارجية على اقتصادياتها وعلى اجراء اختيار أفضل لبدائل السياسة المتعلقة بالتمويل الخارجي .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٤ - التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي بين البلدان النامية

(أ) الهدف

١٨ - ٤٠١ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو استعراض التقدم المحرز في ميدان التعاون الاقتصادي ومشكلاته ، ولا سيما على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي ، وتحليل أشكال جديدة للتوسع في هذا التعاون وتكبير حجمه .

(ب) المشكلة المطروقة

١٨ - ٤٠٢ رغم ما أحرزته عمليات التكامل في امريكا اللاتينية من تقدم الا انها واجهت بعض المشاكل والقيود التي أبطأت من سيرها . كما ظهرت انماط جديدة للتعاون لم تكن واردة اصلا في نظم التكامل الرسمية وقد ازداد اهتمام اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية مؤخرا بهذه المواضيع . ولابد من تكريس جهد مدروس لمعالجتها ، كما انه يجب دراستها بمزيد من التفصيل والعمق اذا أريد أن يكون هناك اسهام نافع وموجه نحو اتخاذ تدابير في هذا الصدد .

(ج) السند التشريعي

١٨ - ٤٠٣ ينبع السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من القرارات الخاصة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد وهي : قرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ ايار / مايو ١٩٧٤ ؛ و ٣٢٨١ المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ وقرارا اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٦٤ (د - ١٧) ، و ٣٧٠ (د - ١٧)

(د) الاستراتيجية والناتج

١' فترتا السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ و ١٩٨٢-١٩٨٣

١٨ - ٤٠٤ سيجرى استعراض للتعاون داخل أمريكا اللاتينية وأيضا للتعاون بين بلدان المنطقة الاقليمية والمناطق النامية الاخرى . وفيما يتعلق بالجانب الاخير ، فقد بدأ فعلا استعراض للعلاقات مع افريقيا ، وسيظل هذا الجانب من النشاط متبعا . على ان معظم الجهد سيخصص لاستعراض التعاون على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي في أمريكا اللاتينية . وسيكون هناك استعراض للخبرات في مجال عمليات التكامل الرسمي ، وكذلك للأشكال الممكنة للتغلب على العوائق التي تكتنفها مع توفير حافز جديد . كما سيجرى أيضا استعراض الخبرات المتعلقة بأشكال جديدة متناظرة للتعاون في ميادين التجارة والصناعة ، والهياكل الأساسية ، والتكنولوجيا والتمويل .

Digitized by UNOG Library

'٢' أنشطة الاستراتيجية التي يرجـــح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبهـــا التشريعي

١٨ - ٤٠٥ لاتوجد في خطة البرنامج الفرعي هذا أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨ - ٤٠٦ من المتوقع أن يسفر الجمع بين الأبحاث والاجتماعات الفنية والحكومية عن وضع معايير تنفع الحكومات في توجيه عملها في هذه المجالات ؛ وسيوضع التكامل مرة أخرى في فئة المواضيع التي تعتبر على رأس الأولويات من أجل التنمية ، وبالتالي اتخاذ تدابير محددة تستهدف الانتفاع الى أقصى قدر ممكن من امكانات التعاون بين البلدان .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ١٤ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا : التجارة الدولية والتنمية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٨-٤٠٧ تستعرض اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التي تجتمع مرة كل سنة ، أعمال الأمانة في اطار هذا البرنامج . وكان الاجتماع الاخير للجنة في نيسان/ابريل ١٩٧٧ . ولم توافق هذه الهيئة على هذه الخطة ولكنها عرضت على اللجنة في دورتها الخامسة التي عقدت في أيار/مايو ١٩٧٨ .

٢ - الامانة

١٨-٤٠٨ الوحدة المسؤولة في الامانة عن هذا البرنامج هي شعبة تخطيط التنمية التي أسند موظف من الفئة الفنية فيها في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ للعمل في برنامج التجارة الدولية والتنمية .

٣ - الانجازات المتوقعة

١٨-٤٠٩ من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية الوارد وصفها في الفقرة ١٠ - ٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٤٤) :

(أ) في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ :

١-١ (محدود النطاق) ؛ ٢-٢ ، و ٣-١ ؛

(ب) في ١٩٨٠ - ١٩٨١ :

٢-١ ، و ٣-٢ .

٤ - مسائل تنظيمية أخرى

١٨-٤١٠ تمكن زيادة الفعالية في اعداد البرنامج وتنفيذه اذا أمكن تحديد البرامج كلا على حدة في الأقسام أو الوحدات في داخل الشعبة .

Digitized by UNOG Library

باء — التنسيق

١ — التنسيق الرسمي داخل الامانة

١٨—٤١١ سوف يتم تخطيط وتنسيق عناصر البرنامج التي تتناول التكامل التجارى عن طريق فرقة العمل المعنية بالتكامل الاقليمي التابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا والتي يتوقع أن تبدأ عملها قرب نهاية فترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ أو فريق العمل المعني بالتكامل الاقليمي الذى يتوقع أن يبدأ عمله آنذاك . وبالاضافة الى ذلك ، سيشارك البرنامج في الانشطة التي تضطلع بها اللجنة فيما يتعلق بالأمن الغذائي وسيقدم اسهامات مناسبة بشأن الجوانب التجارية للأمن الغذائي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٢ — التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٨—٤١٢ أنشأ الانكتاد واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا داخل أمانة كل منهما ، جهات وصل للتعاون بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك .

٣ — الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٣

١٨—٤١٣ ليست هناك وحدات من المنتظر القيام بأنشطة هامة مشتركة معها .

جيم — تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٨—٤١٤ ينتظر أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسب المئوية ، تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

(بالنسب المئويـــة)

البرنامج الفرعي (أ)	١٩٧٨ - ١٩٧٩			١٩٨٠ - ١٩٨١			١٩٨٢ - ١٩٨٣		
	المصادر الخارجة			المصادر الخارجة			المصادر الخارجة		
	الميزانيـة العاديـة	عن ميزانية	المجموع	الميزانية العادية	عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	عن الميزانية	المجمـوع
توسيع التجارة وتنويعها	—	—	—	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
(١) المساعدة في توسيـــع وتنويع تجارة الصادرات	١٢	٥٠	٣٠	—	—	—	—	—	—
(٢) التجارة الأقاليمية	٤٤	—	٢٦	—	—	—	—	—	—
(٣) سياسات التجارة والدفع	٤٤	٥٠	٤٤	—	—	—	—	—	—
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(أ) (١) الى (٣) تشير الى البرامج الفرعية الثلاثة الواردة في الفقرة ١٠ — ٢٠ من الميزانية البرنامجية لفتـــــرة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ (٤٤) . وسوف تدمج هذه البرامج الفرعية في برنامج فرعي واحد خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل .

دال - سرد البرنامج الفرعي

البرنامج الفرعي - توسيع التجارة وتنويعها

(أ) الهدف

١٨-٤١٥ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة البلدان الاعضاء في اعداد السياسات المناسبة لتوسيع تجارتها وتنويعها .

(ب) المشاكل المطروحة

١٨-٤١٦ تضطلع التجارة الخارجية بدور حاسم في اقتصادات المنطقة وذلك كمولد للدخل وكمصدر للمدخلات والسلع الاستهلاكية . واذا وضعت اتجاهات التجارة العالمية في الاعتبار فان تنويع السلع المصنعة يبدو أمرا أساسيا لزيادة سرعة توسيع الصادرات ولتقليل الضعف الاقتصادي للمنطقة الذي ينشأ عن ازدياد الاعتماد على سلعة أساسية واحدة أو بضع سلع أساسية . وتتطلب الجهود الرامية الى تنويع الصادرات القيام على حد سواء بادخال منتجات جديدة ورفع مستوى عملية التجهيز التي تنطوي عليها الصادرات التقليدية . ولن يتطلب هذا توسيع قاعدة الانتاج فحسب ولكنه سيتطلب أيضا تذليل عقبات التسويق والوصول الى الاسواق .

١٨-٤١٧ بالاضافة الى التركيز الشديد على السلع الاساسية ، تشير تجارة المنطقة الى اعتماد جغرافي بدرجة كبيرة لصالح الاقتصادات السوقية المتقدمة . وبذا مازالت التجارة الاقليمية تحتل مكانة متواضعة في مجموع تجارة المنطقة ومازالت امكانات التجارة الاقليمية غير مستغلة الى حد كبير . وكذلك لم تدرس بقدر كاف امكانات توسيع وتنويع التجارة مع البلدان النامية الاخرى والمناطق الاخرى ومع البلدان الاشتراكية .

١٨-٤١٨ وعلى العموم ، ظلت السياسات الوطنية المتعلقة بهذا القطاع مجزأة وذات طبيعة خاصة . ولم تحقق جهود التخطيط الا تقدما بسيطا من حيث دمج القطاع الخارجي في الخطط الوطنية نظرا الى أن هذا القطاع مازال يعامل على انه عموما بند أخير في عملية التخطيط ؛ لذا فانه مازال هناك مجال كبير لترشيد السياسات العامة للتجارة والدفع التي تنتهجها البلدان الاعضاء بغية تمكين القطاع الخارجي من الاسهام بفعالية أكبر في عملية التنمية . والحاجة الى انتهاج سياسات سليمة فيما يتعلق بالتجارة والدفع تبرز بصفة خاصة في البلدان الاعضاء الاقل نموا التي يحتل دور القطاع الخارجي فيها بأهمية قصوى بالنسبة للجهود الانمائية . فمن شأن انتهاج سياسات غير مناسبة لجلب الواردات والمغالاة في الشكليات وتعقيد الاجراءات أن يعوقا تدفق التجارة وأن يزيدا من التكلفة .

(ج) السند التشريعي

١٨-٤١٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الفقرة ٤ من قرار المجلس

Digitized by UNOG Library

الاقتصادى والاجتماعي ٢١٢٤ (د - ٦٣) المؤرخ في ٤ آب/اغسطس ١٩٧٧ ؛ ومن الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٣١٧٧ (د-٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٣ ؛ والفقرة ٣ ، الفرع أولا من قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ؛ والفقرة ٢ من القرار ٣٢١٤ (د - ٢٩) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ؛ والفقرة ٣ من القرار ٣٢٤١ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ؛ والفقرات ١ و ٢ و ١١ و ١٣ من الفرع أولا ، والفقرة ١ من الفرع سادسا من القرار ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول /سبتمبر ١٩٧٥ ؛ والفقرة ٤ من القرار ٣٤٤٢ (د - ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٥ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨-٤٢٠ سوف يتم الانتهاء من ثلاث دراسات : التحرر من الحواجز غير التعريفية ؛ توسيع التجارة والتكامل الاقتصادى ؛ سياسات بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فيما يتعلق بالتجارة والدفع . وسيزود الفراغ من هذه الدراسات مقررى السياسة العامة والفنيين الحكوميين وكذلك المنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية ، بفهم أفضل للمسائل ذات العلاقة والتدابير اللازمة فيما يتعلق بالسياسة العامة . وسيوفر هذا الأساس للانشطة الاخرى التي ستضطلع الامانة العامة بها في هذه الميادين . وستكون الدراسة التي تتناول توسيع التجارة والتكامل الاقتصادى ورقة الموقف الرئيسية لاجتماع سيعقد في عام ١٩٨٠ ، لكبار مقررى السياسة العامة ولكبار الاخصائيين بشأن مشاكل ومسائل توسيع التجارة والتعاون والتكامل الاقليميين .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٨-٤٢١ سوف يتم بلوغ هدف البرنامج الدولي للتجارة والتنمية بمساعدة البلدان الاعضاء في اتخاذ تدابير لزيادة حصة السلع المصنعة ونصف المصنعة من مجموع الصادرات وتنشيط التجارة والتعاون ما بين المناطق الاقليمية وداخل كل منطقة اقليمية وتنشيط تجارة الصادرات مع المناطق الاخرى وترشيد السياسات المتعلقة بالتجارة والدفع ولا سيما في البلدان الاعضاء الأقل نموا .

١٨-٤٢٢ سينطوى تنفيذ هذه الاستراتيجية على ما يلي :

(أ) اجراء بحوث ودراسات عن (١) وسائل تعزيز التعاون والتكامل الاقليميين وتوسيع التجارة داخل كل منطقة اقليمية بما في ذلك امكانية وضع خطة للمدفوعات (أساسا لصالح الحكومات الاعضاء والمنظمات والمؤسسات الاقليمية والاقاليمية المعنية) ؛ (٢) سياسات واجراءات جلب المستوردات (موجهة أساسا لصالح الحكومات الاعضاء) ؛ (٣) ما للبلدان الاعضاء الأقل نموا من مشاكل متعلقة بالتجارة والمدفوعات وعن وضع السياسات المناسبة (الموجهة أساسا لصالح الحكومات والمنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية المعنية) ؛ (٤) امكانات واحتمالات توسيع

Digitized by UNOG Library

التجارة مع البلدان النامية الاخرى والمناطق الاقليمية الاخرى ومع البلدان الاشتراكية (أساسا لصالح الحكومات الاعضاء) ؛ (ه) التغييرات في القوة الشرائية للصادرات ونسب التبادل التجارى والعوامل المؤثرة فيها (موجهة أساسا لصالح الحكومات الاعضاء) ؛

(ب) جمع ونشر المعلومات الاساسية عن حالة التجارة والمدفوعات في البلدان الاعضاء (موجهة أساسا لاستخدام الحكومات الاعضاء والامانة) ؛

(ج) تقديم الخدمات الاستشارية في ميدان التجارة والمدفوعات ؛

(د) تنظيم اجتماعات بشأن المسائل الرئيسية بغرض المساعدة على وضع السياسات المناسبة : مثل عقد حلقات دراسية عن مسائل ومشاكل التجارة داخل كل منطقة اقليمية والتعاون والتكامل الاقتصاديين (أساسا من أجل كبار مقررى السياسة العامة والمنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية المعنية) .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨-٤٢٣ السياسة والناتج المتوقعان سيكونان في كثير من الجوانب ، امتدادا للسياسة والناتج لفترة السنتين السابقة . وسيظل التأكيد ينصب على توسيع الصادرات وتنويعها وعلى تعزيز التعاون والتكامل الاقليميين وتوسيع تجارة وتنمية البلدان الاعضاء الأقل نموا وتنشيط التجارة مع البلدان النامية الاخرى ومع المناطق الاقليمية الاخرى ومع البلدان الاشتراكية . وفضلا عن ذلك ، سيولى اهتمام للعوائق التي تحول دون توسيع التجارة والمتأصلة في السياسات والظروف المحلية في البلدان الاعضاء وفي أطراف التبادل التجارى الرئيسيين ؛ ولما للمجتمع الاقتصادى الاوروبي والتجمعات الاقليمية الاخرى من أثر على امكانيات التصدير وعلى جهود التكامل في المنطقة ؛ ولما لسياسات التصدير والاستيراد البديلة من آثار على حصيلة القطع الاجنبي والعمالة ، والنمو ، ولتبسيط وتنسيق الشكليات والاجراءات في مجال التجارة . وكما كان الحال في فترة السنتين السابقة ، سوف يتألف الناتج من اجراء بحوث ودراسات وتحديد الاحتياجات في المساعدة التقنية وتقديم الخدمات الاستشارية وتوفير التدريب وعقد الاجتماعات .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجّح أن تكون فائدتها حدّية، وموجبها التشريعي

١٨-٤٢٤ لا توجد في خطة هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حدّية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨-٤٢٥ لا يمكن في هذه المرحلة توفير مؤشرات موضوعية في اطار هذا البرنامج الفرعي . غير انه من المتوقع أن يكون للاستراتيجية والنواتج الآثار التالية على جوانب المشكلة المطروقة .

Digitized by UNOG Library

'١' توسيع الصادرات وتنويعها : من المتوقع أن يساعد تحليل المشاكل والمسائل الرئيسية وتحليل آثار السياسة المتبعة في معالجة تلك المشاكل والمسائل الدول الاعضاء والمنظمات والمؤسسات الاقليمية والدول المعنية في وضع سياسات مناسبة ووضع برامج مناسبة للمساعدة التقنية وللتدريب مما يسهم اسهاما هاما في الجهود الرامية الى بلوغ الهدف الماثل في تحقيق نمو أسرع في الصادرات وفي اقامة هياكل تصديرية أكثر توازنا في بلدان المنطقة .

'٢' التجارة داخل كل منطقة اقليمية والتعاون والتكامل على الصعيد الاقليمي : من المتوقع أن تساعد الاستراتيجية والانشطة المخططان في معرفة العقبات وفي العمل على تفهم أفضل للمسائل ذات الصلة وفي اقتراح نهج لهذه المسائل تكون بديلة وعملية .

'٣' التجارة مع البلدان النامية الاخرى ومع المناطق الاقليمية الاخرى ومع البلدان الاشتراكية : من المتوقع أن تساعد الاستراتيجية والناتج في تحديد العوائق التي تعترض زيادة التدفقات التجارية وتقييم امكانات التجارة واقتراح سياسات وتدابير ترمي الى توسيع التجارة وتقييم المساعدة التقنية والاحتياجات التدريبية .

'٤' سياسات التجارة والمدفوعات : من المتوقع أن يسفر تقييم ودراسة المشاكل المطروقة عن وضع مبادئ توجيهية تستهدف تحسين قدرة البلدان في المنطقة على القيام عموما بوضع سياسات للتجارة والمدفوعات تكون أكثر تماسكا وشمولا وأن تسفر عن ادماج أفضل للقطاع الخارجي في عملية التخطيط الشاملة وعن فهم أفضل لمشاكل التجارة والمدفوعات الخاصة بالبلدان الاعضاء الأقل نموا الأمر الذي يفضي الى وضع سياسات ملائمة للمساعدة التقنية والتدريب والمعونة .

'٥' جلب الواردات وشكليات واجراءات التجارة : من المتوقع أن تساعد الاستراتيجية والناتج في اطار هذا الموضوع على ترشيد سياسات جلب الواردات على الصعد الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية وعلى تبسيط وتوحيد شكليات واجراءات التجارة .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ١٥ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ : التجارة الدولية

ألف ـ التنظيم

١ ـ الاستعراض الدولي الحكومي

١٨ ـ ٤٢٦ تقوم اللجنة ، لدى اجتماعها كل عام ، باستعراض عمل الامانة في هذا البرنامج ، وقد عقدت الاجتماع الاخير في آذار/مارس ١٩٧٨ ، ووافقت تلك الهيئة على هذه الخطة ، وتقوم بالاستعراض الفني التفصيلي لبرنامج العمل في هذا الميدان لجنة التجارة التي تجتمع كل عام. وكان آخر اجتماع لها في كانون الثاني /يناير ١٩٧٨.

٢ ـ الأمانة

١٨ ـ ٤٢٧ ان الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة هي شعبة التجارة الدولية التي كان يعمل فيها ، في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، ٣٣ موظفا من الفئة الفنية ، منهم ٢١ ، ومن بينهم مستشار اقليمي واحد ، كانت تمول وظائفهم من مصادر خارجة عن الميزانية ، وكانت الشعبة تشتمل على الوحدات التالية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ :

الوحدة التنظيمية	موظفو الفئة الفنية		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
مكتب رئيس الشعبة	٧	١٠	١٧
مركز تنشيط التجارة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٤	١٠	١٤
البلدان الأقل نموا ، والبلدان غير الساحلية ، والبلدان الجزرية النامية	١	١	٢
المجموع	١٢	٢١	٣٣

غير انه في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، كان قد تم نقل ٣ موظفين (موظفان من الميزانية العادية ومستشار اقليمي) من شعبة التخطيط الانمائي الى شعبة التجارة الدولية لتولي مسؤولية البرنامج الفرعي ٣ الخاص بالمواد الخام والسلع الاساسية والتابع لبرنامج التجارة الدولية .

Digitized by UNOG Library

٣ ـ الانجازات المتوقعة

١٨ ـ ٤٢٨ ان عناصر البرنامج ، التي ورد وصفها في الفقرة ٧ ـ ٥١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ (٤٤) هي ذات طبيعة استمرارية . وليس من المعتزم الآن انهاء أو استكمال هذه الأنشطة .

باء ـ التنسيق

١ ـ التنسيق الرسمي داخل الامانة

١٨ ـ ٤٢٩ تساهم الشعبة في قوات عمل مشتركة بين الشعب لبرامج تابعة للجنة ومتعددة الفروع، كبرنامج المواد الاولية والسلع الاساسية وبرنامج التنمية الريفية . وينعكس الجزء الخاص بالمواد الاولية والسلع الاساسية في البرنامج الفرعي ٣ ، بينما ينعكس الجزء الخاص بالتنمية الريفية في شكل عناصر برنامجية في اطار البرنامج الفرعي ٢ .

٢ ـ التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٨ ـ ٤٣٠ يتمثل التنسيق الرسمي في نطاق منظومة الامم المتحدة في الترتيبات التالية :

(أ) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) : ينبغي ، كقاعدة عامة ، أن تحال جميع المسائل المتصلة بأنشطة الاونكتاد الى شعبة التجارة الدولية التي تشكل نقطة التنسيق المركزية في الامانة ؛

(ب) مركز التجارة الدولية المشترك بين الاونكتاد ومجموعة "الغات" : ابرم اتفاق رسمي بين مركز التجارة الدولية ومركز تنشيط التجارة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وقد قدّم مركز التجارة الدولية اربعة موظفين من الفئة الفنية كنظير لوظائف الفئة الفنية الثابتة الأربعة التي قدّمها مركز تنشيط التجارة .

٣ ـ الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣

١٨ ـ ٤٣١ من المتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة مع الوحدات التالية :

البرنامج الفرعي ١ : مع شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التابعة للاونكتاد ؛ البرنامج الفرعي ٢ : مع مركز التجارة الدولية المشترك بين الاونكتاد ومجموعة "الغات" ؛ البرنامج الفرعي ٣ : مع شعبة السلع الاساسية التابعة للاونكتاد وشعبة السلع الاساسية والتجارة التابعة لمنظمة

Digitized by UNOG Library

الاغذية والزراعة ؛ البرنامج الفرعي ٤ : مع ادارة الشؤون القانونية ، فرع القانون التجارى الدولي ، والوحدة المعنية ببرنامج تيسير الاجراءات والوثائق التجارية التابع للاونكتاد (الوحدة الخاصة للتأمين) ؛ البرنامج الفرعي ٥ : مع برنامج الاونكتاد الخاص للبلدان الأقل نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٨ - ٤٣٢ ينتظر ان يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسب المئوية ، تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

(بالنسب المئوية)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨ – ١٩٧٩			١٩٨٠ – ١٩٨١			١٩٨٢ – ١٩٨٣		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ – التوسع التجاري والتعاون النقدي	٢٦	٣١	٢٩	٢٥	٣٠	٢٥	٢٥	٣٠	٢٥
٢ – تنشيط التجارة وتنميتها	٣٠	٢٤	٢٦	٣٠	٢٥	٢٥	٣٠	٢٥	٢٥
٣ – المواد الأولية والسلع الأساسية	١٩	٢١	٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٤ – تدابير تيسير التدفق التجاري الدولي والتعاون في التأمين واعادة التأمين	٣	٢	٣	٥	٥	٥	٥	٥	٥
٥ – أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية	٢٢	٢٢	٢٢	٢٠	٢٠	٢٥	٢٠	٢٠	٢٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Digitized by UNOG Library

دال ـ سرد البرامج الفرعيـــــة

البرنامج الفرعي ١ ـ التوسع التجاري والتعاون النقدي

(أ) الهـدف

١٨ ـ ٤٣٣ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى الاستمرار في مساعدة البلدان النامية في المنطقة على تعزيز توسعها التجاري وتعاونها النقدي .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ ـ ٤٣٤ لحقت بالمنطقة فترة من أخطر وأطول فترات الانكماش الاقتصادي لما بعد الحـــرب، مقرونة باتجاهات تضخمية على النطاق العالمي وبطالة قاسية في البلدان الصناعية ، فكانت لتلك الفترة آثار مدمرة على التجارة الخارجية لمعظم البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعيـــة لآسيا والمحيط الهادئ ؛ كما أن آفاق المستقبل القريب لا تبدو مشجعة . اذ ستجد هذه البلدان ، وهي تجابه في السنوات القليلة القادمة عمليات عجز أكثر قسوة في تجارتها ومدفوعاتها ، ان الجهـود التي بذلتها في سبيل النمو الاقتصادي قد تعرضت لضرر شديد . واذا كان بوسع بعض البلـدان النامية ، على المدى القريب ، اللجوء الى المساعدة المالية الخارجية ، فان جميع البلدان الناميـة ستحتاج ، على المدى الطويل ، الى مواجهة هذه الحالة عن طريق زيادة حصيلة صادراتها .

١٨ ـ ٤٣٥ ـ ولذلك هناك حاجة الى اتخاذ مزيد من الاجراءات التي تسمح للبلدان الناميـــة بتوسيع وتنمية تجارتها وتحسين قدراتها الانتاجية وانتاجيتها وبزيادة عائداتها من الصـــادرات. وان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وقد وضعت هذا الهدف نصب عينيها ، ستكثف جهودها في تعزيز التعاون التجاري بين الدول على الاصعدة دون الاقليمي والاقليمـــي والاقاليمي . وبما ان تخفيض أو ازالة الحواجز التجارية قد لا يؤدي ، في حد ذاته ، الى توسيـــع التجارة مالم تتخذ ترتيبات مالية مناسبة ، فان الاهتمام سيكرس كذلك لتعزيز التعاون النقـــدي عن طريق بعض الوسائل كترتيبات المقاصة والمدفوعات وتجميع الاحتياطي .

(ج) السند التشريعي

١٨ ـ ٤٣٦ يعتمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من "اعلان كابول بشأن التعـــاون الاقتصادي والانمائي الآسيوي " الذي اعتمده مجلس وزراء التعاون الاقتصادي الآسيوي عام ١٩٧٠ ؛ ومن الدورة الرابعة والثلاثين للجنة التي عقدت عام ١٩٧٨ .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ - ٤٣٧ من المتوقع أن يتم ، قبل نهاية سنة ١٩٧٩ ، انضمام عدد أكبر من البلدان النامية في المنطقة الى اتفاق بانكوك (٤٥) واتحاد المقاصة الآسيوى . وقد أظهرت أفغانستان ونيبال اهتماما بالانضمام الى اتفاق بانكوك ، كما أن المفاوضات الثنائية بين البلدان الاعضاء في الاتفاق وأفغانستان قد بدأت . ومن المتوقع كذلك أن تجرى خلال هذه الفترة جولات من المفاوضات بين الاعضاء في الاتفاق بشأن تحرير التعريفات الجمركية وتخفيف الحواجز غير الجمركية . وقد يكون من الضرورى ، عقب اعتماد وزراء التجارة لدى اجتماعهم عام ١٩٧٨ مشروع برنامج لتوسيع التجارة والتعاون التجارى في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، الدعوة الى اجتماعات مختلفة لأفرقة خبراء مخصصة بغية صياغة المقترحات الخاصة بتنفيذ عناصر المشروع . ومن المتوقع أن تكون البلدان الاعضاء قد قررت ، قبل نهاية سنة ١٩٧٩ ، انشاء مصرف احتياطي آسيوى .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٨ - ٤٣٨ مما يمكن توقعه ، مع ازدياد الأنشطة الواردة في اطار اتفاق بانكوك ، أن تتولى الحكومات مسؤوليات متزايدة لتأمين النجاح في تنفيذ الاتفاق ، وأن يتحقق ، في فترة السنتين هذه ، عدد من الاتفاقات والبروتوكولات بين الدول الاعضاء . كما أنه سيتم ، أثناء هذه الفترة ، الاضطلاع بالاعمال الرامية الى تنفيذ مختلف عناصر مشروع البرنامج الخاص بتوسيع التجارة والتعاون التجارى في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وسيستمر كذلك العمل الخاص بآليات وطرق ربط اتحاد المقاصة الاسيوى بترتيبات المقاصة والمدفوعات في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ ، كرابطة دول جنوب شرقي آسيا ، وفي مناطق نامية خارج منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وستقدم مساعدة تقنية للحكومات المهتمة بالأمر من أجل انشاء المصرف الاحتياطي الآسيوى وادارة عملياته .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ٤٣٩ من المتوقع أن يبقى الناتج خلال فترة السنتين هذه على ما كان عليه في الفترة السابقة ، مع ادخال تطورات اضافية في ميدان التكامل الصناعي والتعاون النقدى والمشروعات المشتركة بين البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .

---

(٤٥) الاتفاق الاول بشأن المفاوضات التجارية فيما بين البلدان النامية الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، ١٩٧٥ .

Digitized by UNOG Library

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨ - ٤٤٠ لاتوجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٨ - ٤٤١ من المتوقع أن يشكل ناتج هذا البرنامج خطوة ايجابية نحو تحقيق الاهداف التي أقرها مجلس وزراء التعاون الاقتصادى الاسيوى ووزراء التجارة في ميدان التوسع التجارى والتعاون النقدى على الصعيد الاقليمي فيما بين البلدان النامية لا سيما المحيط الهادئ . ويشكل المشروع بجملته برهانا ملموسا على تصميم البلدان النامية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات والتعاون الاقتصادى مسهمة بذلك اسهاما قيما في العمل لتحقيق أهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

البرنامج الفرعي ٢ - تنشيط التجارة وتنميتها

(أ) الهدف

١٨ - ٤٤٢ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان النامية على تكثيف جهودها لترويج صادراتها وعلى تنمية تجارتها .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ - ٣٤٣ تم اقرار الهدف الآنف الذكر استجابة لرغبات البلدان النامية الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تنمية أو تعزيز ما تقوم به من أعمال لتنشيط تجارتها على صعيد شامل كوسيلة مكملة لما تبذله من جهود أخرى لتوسيع تجارتها . وتنشيط التجارة مفهوم جديد نسبيا كما أنه ينطوى على عملية معقدة لتخطيط وتنفيذ عدد متنوع من الانشطة المترابطة المتخصصة . وتواجه كثير من البلدان النامية في المنطقة مشاكل حادة تتمثل في الحصول على أساس كاف من المعلومات التجارية ، وموظفين متدربين ، وتقنيات تسويقية ، وتنمية وتكييف المنتجات ، وما الى ذلك . ولذلك فان الهدف الذى يعتمد عليه هذا البرنامج الفرعي يكرس اهتماما خاصا للمشاكل التي تواجهها البلدان ولحاجاتها ذات الاولوية عن طريق مساعدتها فيما تبذله من جهود في بناء هياكل أساسية سليمة وفعالة للنجاح في تنفيذ برنامج لتنشيط التجارة وتنميتها . ومن الامور التي حظيت بالاولوية كذلك ، في هذا البرنامج الفرعي ، مساعدة أقل البلدان نموا في المنطقة ، بما في ذلك البلدان غير الساحلية والجزرية النامية ، على نحو افرادى وجماعي على السواء . وهذه الانشطة ، التي يضطلع بها مركز تنشيط التجارة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، موجهة كذلك لدعم المجالات ذات الاولوية لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، كالتعاون النقدى التجارى الاقليمي (كالبحوث الخاصة بالاسواق دعما لاتفاق بانكوك) والبرنامج المتكامل للتنمية الريفية .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١٨ - ٤٤٤ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٩١ (د - ٢٤)؛ ومن الدورة الرابعة والثلاثين للجنة التي عقدت عام ١٩٧٨.

(د) الاستراتيجية والناتج

١٨ - ٤٤٥ يضطلع بالانشطة الواردة في اطار هذا البرنامج الفرعي مركز تنشيط التجارة الذي أنشئ في نطاق شعبة التجارة الدولية عام ١٩٦٨ بناء على طلب البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وذلك وفقا لقرار اللجنة ٩١ (د - ٢٤). والاهداف الرئيسية لهذا المركز هي: '١' ان يكون مركزا للمبادأة والعمل في برنامج الامم المتحدة لتنشيط الصادرات، وذلك لتعزيز تنمية وتوسيع تجارة بلدان المنطقة؛ '٢' وأن يؤدي عمله كمؤسسة تقوم بخدمة حاجات البلدان الاعضاء عن طريق زيادة كفاءة المكلفين بتنشيط التجارة في هذه الدول، وتحسين الاجهزة والتقنيات والاجراءات، بما في ذلك تنمية المعلومات والوثائق والاسواق والمنتجات التجارية.

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ - ٤٤٦ تنظم المساعدة التي يقدمها حاليا مركز تنشيط التجارة الى البلدان النامية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في ميادين الخدمات الوظيفية، وذلك في مجال المعلومات التجارية والخدمات الاستشارية، والتنمية المهنية، والتنمية السوقية للمنتجات، والخدمات الاستشارية التجارية، وسائر الانشطة التي قد تقتضيها الضرورة. وبما أن هذه الخدمات تمثل وظائف أساسية لابد منها لفاعلية أعمال مركز تنشيط التجارة في دعم البلدان الاعضاء النامية، فانه لن تطرأ تغييرات هامة على مختلف ميادين نشاط مركز تنشيط التجارة حتى نهاية سنة ١٩٧٩.

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٨ - ٤٤٧ من المتوقع أن تستمر هذه الانشطة اثناء فترة الخطة المتوسطة الاجل، ١٩٨٠ - ١٩٨٣، وان تكن ستطرأ تغييرات على مراكز الاهتمام ونوع بعض الانشطة المحددة التي ستجرى متابعتها في كل ميدان تبعا لحاجات ومتطلبات البلدان الاعضاء في ذلك الوقت. وسيستمر تقديم المساعدة، في اطار القاعدة الواسعة لهذه الخدمات الوظيفية، عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية الى البلدان الاعضاء في مجال انشاء وتعزيز خدمات المعلومات التجارية الوطنية في الميادين المتخصصة والتقنية، كنظم التصنيف التجارية، واجراءات الحصول على مصادر المعلومات التجارية، ونظم الخزن والاسترجاع، والتلخيص، والمعدات، وسجل المصدرين، وفهرس السلع الاساسية، وما الى ذلك. وتضطلع دائرة المعلومات التجارية، التي أنشئت في تشرين الثاني/

Digitized by UNOG Library

نوفمبر ١٩٧٦ ، والتي يجرى تمويلها من مصادر خارجة عن الميزانية يتوقع لها أن تستمر حتى منتصف عام ١٩٧٨ ، بتقديم المساعدة والمشورة في مجال انشاء وتعزيز وتحسين مراكز المعلومات التجارية الوطنية ، وفي جمع وتصنيف وخزن واسترجاع المعلومات المتصلة بالتجارة ، بما في ذلك تعميم المعلومات التجارية على البلدان والمنظمات ، كما أن فيها دائرة للرد على الاستفسارات .

١٨ - ٤٤٨ ومن الامور التي ستظل تمارس دورا حيويا تدريب الموظفين المحليين من مختلف الاختصاصات الموضوعية على تنشيط التجارة ، وسجرى ذلك عن طريق عقد دورات تدريبية وحلقات دراسية وتدريبية حول مجموعة واسعة من المواضيع تبعا لحاجات البلدان كلاّ على حدة ومجموعات البلدان . وفي هذا الشأن ، سيقدم مركز تنشيط التجارة الجهود التقنية ويساهم ، في الوقت نفسه ، في الوقائع التدريبية القائمة في كل بلد وفيما بين البلدان ، التي تنظم بالتعاون مع الحكومات او المنظمات الدولية الاخرى أو كليهما ، وكذلك بالتعاون مع البرنامج التدريبي لرابطة بلدان جنوب شرقي آسيا في تنشيط صادرات البلدان الاعضاء في الرابطة . وسيجرى الاضطلاع بدراسات ومنشورات عن المواضيع التي تهم بوجه خاص البلدان النامية الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وستجرى متابعة الدعم التقني المتعلق بأنشطة تنمية المنتجات السوقية بوصفه جزءا من الاسهام الشامل الذى يقدمه مركز تنشيط التجارة الى اتحادات السلع الاساسية . وستستمر الاعمال الخاصة ببحوث الاسواق دعما لاتفاق بانكوك كما ستكثف هذه الاعمال على أساس ما يجرى تحديده من حاجات البلدان المشاركة ، بما في ذلك البلدان التي تعتزم المشاركة في الاتفاق . وسيقوم الخبراء بتوفير بعثات استشارية وارشادية ، بشأن تنمية المنتجات وتقنيات بحوث التسويق ، الى البلدان النامية في المنطقة بناء على طلبها .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ٤٤٩ ان برنامج عمل مركز تنشيط التجارة يقوم على أساس طلبات البلدان النامية الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، ولذلك فان الأنشطة المحددة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ تتوقف أولا على مدى التقدم الذى تحرزه هذه البلدان في تعزيز وتشغيل منظماتها الوطنية العاملة في ميدان تنشيط التجارة ، وعلى حاجاتها ومتطلباتها الفردية ، والمشاكل ذات الاهمية المشتركة بالنسبة لها في مجال تنمية وتنشيط التجارة .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨ - ٤٥٠ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨ - ٤٥١ ان الفوائد التي ستجنيها البلدان النامية الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من الاستراتيجية المبينة أعلاه ستكون ذات أثر بعيد المدى في تعزيز

Digitized by UNOG Library

جهودها لانشاء آلية فعالة وقادرة على الاستمرار لتنمية وتنشيط التجارة ، وذلك عن طريق توسيع طاقة هذه البلدان وزيادة عامليها الأكفاء بحيث يتحسن ماتقدمه من خدمات للأوساط التجارية المحلية .

البرنامج الفرعي ٣ ـ المواد الاولية والسلع الأساسية

(أ) الهدف

١٨ ـ ٤٥٢ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان الاعضاء والمنظمات المعنية بالسلع الاساسية في المنطقة في جهودها لتحديث صناعاتها الخاصة بالمواد الاولوية والسلع الاساسية ، ويشمل انشطة في الانتاج والتحويل والصنع والشحن والتسويق ولمصلحة البلدان المعنية ، وخاصة صغار المزارعين في القطاع الاقتصادى الريفي .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ ـ ٤٥٣ ان عدم استقرار أسعار المواد الاولية والسلع الاساسية في الاسواق العالمية يؤثر أكبر الأثر على البلدان النامية ، وذلك لشدة اعتمادها على ماتصدره من هذه الاصناف . ومما زاد في تعرض البلدان المنتجة النامية الى آثار أعظم شأنا افتقارها الى سياسة فعالة خاصة بالسلع الاساسية ، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي . وان مختلف التدابير المقترحة لتثبيت أسعار السلع الاساسية وحصيلة الصادرات ، كالمخزون الوقائي الدولي ومخططات ضمان حصيلة الصادرات لم تفلح الاّ في حالات قليلة . وقد تم التشديد كذلك على الحاجة الى تطبيق تقنيات تسويقية مناسبة لتنشيط وتنمية تجارة هذه السلع الاساسية وكذلك توسيع نطاق التطبيق المحلي لهذه السلع ليشمل المنتجات نصف المصنوعة او المنتهية الصنع.

(ج) السند التشريعي

١٨ ـ ٤٥٤ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي عقدت عام ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ ـ ٤٥٥ سيكون قد تم تقديم المساعدة في اقامة مختلف الاتحادات المحلية للسلع الاساسية وتعزيز أنشطتها . وسيتم ، بتعاون وثيق مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، عقد حلقات دراسية واجتماعات افرقة خبراء على الصعيد الاقليمي دعما للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية . وسيتم الاضطلاع بأنشطة متابعة تتصل بالسلع الاساسية للمجتمع الوزارى بشأن التعاون التجارى لآسيا والمحيط الهادئ (المقرر عقده عام ١٩٧٨) . كما سيتم تقديم المساعدة في اطار المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف .

Digitized by UNOG Library

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٨ - ٤٥٦ ستقدم مساعدة تقنية اضافية الى اتحادات السلع الاساسية ، بتعاون وثيق مع مركز التجارة الدولية المشترك بين الاونكتاد ومجموعة " الفات " ، في مجال تنشيط التجارة وتسويق الصادرات ، كما ستقدم المساعدة الى البلدان الاعضاء ، في اطار الصندوق المشترك ، من أجل صياغة السياسات المتعلقة بالسلع الاساسية في السياق الاقليمي ، وكذلك ما تستتبعه من اتفاقات دولية خاصة بالسلع الاساسية .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ٤٥٧ ستجرى مواصلة الانشطة الواردة في فترة السنتين السابقة وتكثيفها .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨ - ٤٥٨ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨ - ٤٥٩ ان الانشطة التي سيجرى تنفيذها بتعاون وثيق مع اتحادات السلع الاساسية والبلدان الاعضاء وسائر المنظمات المعنية ستساهم مساهمة اضافية في تحقيق استقرار اسعار السلع الاساسية وتنشيط تجارة هذه السلع ، مما يزيد من حصيلة صادرات البلدان المنتجة النامية .

البرنامج الفرعي ٤ - تدابير تيسير التدفق التجاري الدولي والتعاون في التأمين واعادة التأمين

(أ) الهدف

١٨ - ٤٦٠ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى وضع تدابير تقنية مناسبة لتيسير تدفق التجارة الدولية وزيادة التعاون في ميدان التأمين واعادة التأمين ، وخاصة فيما بين البلدان النامية في المنطقة ، بغية تحقيق مزيد من التوسع التجاري من اجل التنمية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ - ٤٦١ ان جو الشك وعدم القدرة على التنبؤ ، هذا الجو الذي نشأ بسبب الشكليات والاجراءات الجمركية المعقدة ، واختلاف المتطلبات القانونية في كل بلد ، والتطويل والافراط في اجراءات الوثائق التجارية ، يشكل في مجموعه مصدر احباط شديد وعبئا ماليا على كل فرد يعتزم احتراف التجارة . وان عدم فعالية الاجراءات الجمركية والوثائق التجارية والافتقار الى تدابير قانونية مشتركة مناسبة ليشكلان عقبات دائمة امام التدفق التجاري السلس . غير ان الطابع المتجانس للمعاملات التجارية الدولية يتيح ، الى حد بعيد ، تلافي هذه العوائق عن طريق اعتماد وتعزيز التدابير المناسبة لتيسير التجارة بتعاون البلدان الاعضاء على الصعيد الاقليمي .

Digitized by UNOG Library

١٨ - ٤٦٢ ومايزال ميدانا التأمين واعادة التأمين في مرحلة النمو في معظم البلدان النامية في المنطقة . ومع أن التجارة في المنطقة قد نمت بشكل جلي في السنوات الاخيرة الماضية ، فان كثيرا من أعمال التأمين واعادة التأمين تذهب الى شركات من خارج المنطقة ، مما يسفر عن تدفق مقدار كبير من العملات الاجنبية من بلدان المنطقة الى الخارج . ويمكن التغلب على هذه الاحوال بزيادة التعاون ، وخاصة فيما بين البلدان النامية في المنطقة ، لتعزيز ادارة واسواق التأمين لديها على السواء .

(ج) السند التشريعي

١٨ - ٤٦٣ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي عقدت عام ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ - ٤٦٤ سيتم ، بتعاون وثيق مع مجلس التعاون الجمركي والهيئات ذات الصلة ، انعقاد الدورة السادسة للفرقة العاملة المعنية بالادارة الجمركية ، كما سيتم الاضطلاع بأعمال المتابعة المتصلة بالموضوع (كاعتماد أدوات ملائمة لترشيد الاجراءات والشكليات الجمركية وتحقيق الانسجام فيما بينها ، وزيادة التعاون في الادارة الجمركية) . كما سيتم تقديم المساعدة الى البلدان الاعضاء ، في اطار برنامج تيسير الاجراءات والوثائق التجارية التابع للاونكتاد ، وبتعاون وثيق مع الاونكتاد ، وذلك من خلال تقديم خدمات استشارية وعقد حلقات تدريبية ودراسية ، كما سيتم انشاء هيئات وطنية لتيسير التجارة في عدد من البلدان النامية . وفي ميدان القانون التجارى الدولي ، سيتم بذل الجهود ، بالتعاون الوثيق مع لجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولي ، واللجنة الاقتصادية لاوروبا ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وغرفة التجارة الدولية ، وهيئات أخرى ، لصياغة عقود نموذجية وشروط عامة للسلع الاساسية وغير ذلك من الصكوك الدولية المناسبة ، وتيسير تمسك البلدان الاعضاء في المنطقة بها . وسيتم انشاء وتشغيل شركة اعادة التأمين الآسيوية .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٨ - ٤٦٥ سيجرى تنفيذ مزيد من الاعمال في ميدان الجمارك ، بما في ذلك عقد اجتماع للفرقة العاملة المعنية بالادارة الجمركية وأنشطة المتابعة ذات الصلة . ومن المتوقع زيادة التعاون في الادارة الجمركية من خلال التبادل المستمر للمعلومات ، والبرامج التدريبية المهنية وما الى ذلك . وستستمر الجهود الرامية الى تبسيط وتوحيد الوثائق التجارية عن طريق زيادة المساعدة المقدمة الى البلدان الاعضاء . وستتخذ تدابير تكنولوجية جديدة مثل تطبيق النظام الآلي لتجهيز البيانات .

Digitized by UNOG Library

وسوف تكثف الاعمال المتعلقة بتوحيد القانون التجارى الدولي وتحقيق الانسجام فيه تدريجيا . وستكثف كذلك المساعدة المقدمة الى البلدان الاعضاء لتيسير انضمامها الى مختلف الصكوك التي ستجرى صياغتها آنذاك . وسيحدث التعاون بمختلف أشكاله ، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية لتعزيز تشغيل شركة اعادة التأمين الاسيوية والبرامج التدريبية المهنية ، في ميدان التأمين واعادة التأمين .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٨ - ٤٦٦ لن يطرأ أى تغيير في الأساس على الاتجاه العام للاستراتيجيات وناتجها .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨ - ٤٦٧ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨ - ٤٦٨ الأثر المتوقع هو تطبيق نظام أرشد للاجراءات والادارة الجمركية ، بما في ذلك اعتماد تسميات وقواعد تقييمية مشتركة ؛ وتحسين الهياكل الاساسية المادية وما اليها ؛ والتوسع في استخدام النظام الموحد للوثائق التجارية وادخال نظام آلي لتجهيز البيانات في الاجراءات التجارية الدولية ؛ وتوحيد القانون التجارى الدولي وتحقيق الانسجام فيه ؛ وتوسيع وتنمية أعمال التأمين واعادة التأمين في المنطقة .

البرنامج الفرعي ٥ - أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية

(أ) الهدف

١٨ - ٤٦٩ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة أقل البلدان نموا بين البلدان النامية على تعزيز قدرتها الاستيعابية في تنميتها الاقتصادية الشاملة ؛ ومساعدة البلدان غير الساحلية النامية على التغلب على مشاكل تجارة العبور (الترانزيت) ومشاكل النقل الناجمة عن موقعها الجغرافي غير الملائم ؛ ومساعدة البلدان الجزرية النامية في منطقة جنوب المحيط الهادئ على تنمية تجارتها وتنمية النقل والمواصلات بما في ذلك الشحن .

(ب) المشاكل المطروقة

١٨ - ٤٧٠ ان معظم البلدان الاقل نموا في المنطقة هي اما بلدان غير ساحلية أو جزرية تعاني من مشاكل خاصة بسبب موقعها الجغرافي غير الملائم ومستوى تنميتها المنخفض ، بالاضافة الى العوائق الاكثر شيوعا أمام التنمية الشاملة والتي تواجهها البلدان النامية جملة . وقد اعترفت منظومة الامم المتحدة بالمشاكل الخاصة لتلك البلدان واعتمدت تدابيرا خاصة لتخفيفها بما في ذلك انشاء صندوق خاص .

Digitized by UNOG Library

١٨ — ٤٧١ وتبعا لدراسة حديثة ، فان البلدان الاقل نموا قد عانت بوجه عام من وضع اقتصادي متدهور في الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٦ . ولم يقتصر الأمر على وضع تلك البلدان في أسفل السلم من حيث درجة تنميتها الحاضرة ، بل انها أظهرت معدلا للنمو أقل بكثير من معدل البلدان النامية الاخرى . فقد كان متوسط معدل النمو السنوي مثلا لأقل البلدان نموا على أساس الناتج الحقيقي للفرد الواحد لا يزيد عن ٤ر٠ في المائة في الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٦ ، بينما كان متوسط معدل النمو السنوي بالنسبة لجميع البلدان النامية ٦ر٣ في المائة في الفترة نفسها . ولذلك فان توقعات الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني لن تتحقق ، في حالة تلك البلدان ، مالم يكرس لها مزيد من الاهتمام واهتمام من نوع خاص.

(ج) السند التشريعي

١٨ — ٤٧٢ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الفقرة ١ من قرار اللجنة ١١٤ (د — ٢٧) ؛ والفقرة ١ من قرارها ١٦٩ (د — ٣٢) ؛ ومن الدورة الرابعة والثلاثين للجنة المعقودة عام ١٩٧٨ ؛ ومن الفقرة ١١ من الفرع " أولا " من قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (دا — ٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٨ — ٤٧٣ من المتوقع ان تكون أعمال اعداد خطة عمل لتنمية الهياكل الاساسية والمرافق ذات الصلة اللازمة لتنشيط تجارة أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية قد بلغت مرحلة متقدمة عند انشاء صندوق خاص.

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٨ — ٤٧٤ ستقدم المساعدة الى أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية لتحسين هياكلها الاساسية ، بما في ذلك البرامج الادارية والتخطيطية ، ولصياغة وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج زراعية وصناعية ، وتنمية وتعزيز التجارة الخارجية . وسيجرى الاضطلاع بدراسات عن المشاكل الاقتصادية الرئيسية لهذه البلدان ، وصياغة التدابير اللازمة لزيادة قدراتها التصديرية والاستيرادية . وسيجرى استحداث برامج تدريبية في مختلف الميادين ، بما في ذلك تعزيز وادارة الصادرات ، والرعاية الاجتماعية ، والتنمية المجتمعية ، والتعاونيات ، والحكم المحلي ، ورعاية الشباب .

١٨ — ٤٧٥ وسيجرى الاضطلاع بدراسات استقصائية عن مرافق واجراءات العبور الحالية ، بالتعاون مع بلدان العبور ، بغية استحداث خطط لتحسينها وتوسيعها . وستقدم المساعدة لاستحداث ترتيبات تعاونية بين هذه البلدان في هذا الشأن . وستجرى دراسات عن طاقات النقل الجوي

Digitized by UNOG Library

كطريقة لتوسيع تجارة البلدان غير الساحلية ، وكذلك استكشاف الوسائل ذات الوسائط المشتركة للنقل ، والطرق الجوية والسطحية البديلة . وسوف تنظم ، من حين لحين ، مجموعات من الخبراء لدراسة مواضيع محددة ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان غير الساحلية والجزرية الأقل نموا ، فضلا عن الهيئة الخاصة المعنية بالبلدان غير الساحلية والتي من المقرر أن تجتمع كلما دعت الضرورة . وقد عقد الاجتماع الرابع للهيئة الخاصة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ ، ومن المتوقع ان يعقد الاجتماع الخامس عام ١٩٧٩ .

١٨ - ٤٧٦ وستقدم المساعدة الى البلدان الجزرية النامية في منطقة المحيط الهادئ لاقامة هياكلها الاساسية المادية والادارية . وستجرى دراسات عن النقل البحرى واسعار الشحن في المحيطات والسلع الاساسية ذات الاهمية الخاصة بالنسبة للبلدان الجزرية النامية . وسيجرى تنظيم برنامج انمائي مهني لأقل البلدان نموا وللبلدان غير الساحلية والجزرية لتحسين المهارات المهنية للعاملين في ميدان تنشيط التجارة وادارتها .

١٨ - ٤٧٧ ومن المتوقع ان تستمر الانشطة اثناء هذه الفترة . ولكن من المرجح ان يزداد تكثيف أنشطة الامانة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا ، والبلدان غير الساحلية ، والجزرية النامية ، وذلك وفقا لتوصيات المؤتمر الوزارى للتعاون التجارى في آسيا والمحيط الهادئ الذى سيعقد عام ١٩٧٨ ، وكذلك على ضوء ماسيتخذه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من مقررات وتوصيات في دورته الخامسة عام ١٩٧٩ .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٨ - ٤٧٨ استنادا الى نتائج الاجتماع السادس للهيئة الخاصة المعنية بالبلدان غير الساحلية الذى سيعقد عام ١٩٨١ ، وبالنظر كذلك الى الانشطة التي سيتم تنفيذها اثناء فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، فان من المتوقع استحداث انشطة مناسبة في ميدان التجارة والعبور والمسائل ذات الصلة بالنسبة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، مع مراعاة تغير حاجات ومتطلبات البلدان المعنية .

'٤' انشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٨ - ٤٧٩ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٨ - ٤٨٠ تعود الانشطة المحددة المقترحة بالنسبة للبلدان الاقل نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية الى الحد الادنى من متطلبات هذه البلدان على النحو الذى حددته مختلف اجتماعات اللجنة واللجان الفرعية . وقد شدد على ضرورة اتخاذ تدابير لصالح تلك البلدان في ميادين معينة مثل تنشيط وتنمية التجارة ، وتيسير اجراءات وشكليات تجارة العبور ، وتحسين النقل

Digitized by UNOG Library

والمواصلات والسياحة وما الى ذلك من مواضيع . وسوف تكون الانشطة في هذه الميادين عونا لهذه البلدان في ما تبذله من جهود لتحقيق الغايات والاهداف المنصوص عليها في الاستراتيجية الانمائية الدولية من جهة ، والاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد (قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ا — ٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤) ، من جهة أخرى .

Digitized by UNOG Library

الفصل ١٩*

الموارد الطبيعية والطاقة

البرنامج ١ - ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٩ - ١ تستعرض لجنة الموارد الطبيعية التي تجتمع مرة كل عامين أعمال الأمانة في هذا البرنامج . وقد اجتمعت اللجنة آخر مرة في أيار/مايو ١٩٧٧ . ولم توافق هذه الهيئة على هذه الخطة.

٢ - الأمانة

١٩ - ٢ ان وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي مركز الموارد الطبيعية ، والطاقة ، والنقل . وكانت هيئة موظفي المركز مؤلفة من ٦٢ موظفا في الفئة الفنية في ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، وتدفع مرتبات ٣٤ منهم من مصادر خارجة عن الميزانية .

	موظفو الفئة الفنية		
الوحدة التنظيمية	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
مكتب المدير (بما في ذلك وحدة الاستشعار عن بعد ومركز المراجع)	٧	-	٧
فرع تنمية الطاقة والمعادن	١٠	٢٢	٣٢
فرع الموارد المائية	٣	٩	١٢
فرع النقل ورسم الخرائط	٨	٣	١١
المجموع	٢٨	٣٤	٦٢

ولا تشمل الأرقام المذكورة أعلاه موظفين أثنين من الفئة الفنية في شعبة النقل نقلا الى ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية . ومن المنتظر أن تنهى على مراحل خدمة بقية موظفي ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية المعينين بالنقل أثناء العمل على ازالة المركزية في أنشطة التعاون التقني في هذا الميدان على أن يخضع ذلك كله لقرار من الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين .

١٩ - ٣ ونظرا لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي ، سيتم تنفيذ البرنامج من قبل

---

* صدر من قبل تحت الرمز A/33/6 (Part 19) .

Digitized by UNOG Library

مركز الموارد الطبيعية ، والطاقة والنقل الذى هو الآن جزء من الادارة الجديدة للتعاون التقني من اجل التنمية ، وبالتعاون مع ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية . وستكون جوانب البرنامج العام للموارد الطبيعية هذه التي تتناول تحليل الآثار الاقتصادية العالمية لسياسات الموارد ووظيفة التنسيق الموضوعي هي المسؤولية الاولية لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية . وستكون المسؤولية الاولية لادارة التعاون التقني من اجل التنمية هي عناصر البرنامج العام للموارد الطبيعية المعنية بالبحث القطاعي الموجه الى تقييم مشاكل ومنهج تنمية وادارة الطاقة ، والموارد المعدنية والمائية ، ودعم انشطة التعاون التقني وتوفير المساعدة التقنية وتيسير التعاون الدولي في تنمية الموارد بما في ذلك التعاون فيما بين البلدان النامية . وبدون ان تغرب عن البال الحاجة الى تأمين تنفيذ مترابط وفعال للبرنامج ، فانه ينبغي اتخاذ ترتيبات تعاونية وثيقة فيما بين الادارتين الجديدتين .

٣ ـ الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

(أ) الانجازات المتوقعة

١٩ ـ ٤ من المتوقع أن يتم خلال ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ انجاز العناصر التالية من البرنامج الموضحة في الفقرات ٥ ألف ـ ٢٣ الى ٥ ألف ـ ٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ (١) :

١ـ٧ تقرير عن التعاريف والمصطلحات الخاصة بالاحتياطيات ، والانتاج والاستهلاك في ميدان الموارد المعدنية ؛

١ـ٨ دراسة عن الاحتمالات المقبلة الخاصة بالغاز الطبيعي كمصدر أولى للطاقة ؛

٢ـ٩ المعايير والمبادئ التوجيهية لتخصيص واستخدام المياه بصورة فعالة قائمة على تحديد ثمن المياه ورسوم تصريفها ؛

٣ـ٢ دراسة عن احتمالات تنمية محطات توليد الكهرباء من مساقط المياه ونقل القوى الكهربائية عبر حدود البلدان النامية المتجاورة ؛

٤ـ٣ استعراض الاحتمالات المقبلة الخاصة بالفحم ؛

٤ـ٤ المفاهيم والنهج الجديدة للتنقيب عن البترول ، بما في ذلك الاتجاهات في اتفاقات الاستكشاف ؛

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 ، و Corr.1 ، و 2) ، المجلد الأول .

Digitized by UNOG Library

٤-٥ موارد المياه الجوفية في البلدان النامية ؛

٥-٦ مؤتمر الامم المتحدة الاقليمي الثاني لرسم الخرائط الخاص بالبلدان الامريكية .

(ب) اعادة التنظيم المترتبة

١٩-٥ سيعمل الاشخاص الذين يتفرغون نتيجة لاتمام هذه العناصر في البرنامج في انشطة مكثفة في ميدان الطاقة في المرحلة الاولى . وسيركز البرنامج جهوده ، في هذا الشأن ، بدرجة اكبر على امداد الريف بالطاقة والمشاكل التي يوجدها الانتقال الى مصادر الطاقة البديلة . وسيوجه ايضا عناية متزايدة لتوفير خدمات استشارية للحكومات التي تطلب ذلك في مجال تعزيز قدراتها التخطيطية الوطنية للطاقة . ومن المتوقع ، بالاضافة الى ذلك ، ان تحدث اعادة توزيع معينة للموظفين من اجل السماح بتحليل المشاكل المتعلقة بالطاقة والاقتصاد العالمي الذى ستضطلع به ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية . وسيعاد توجيه القوى العاملة الى التنسيق الموضوعي لأنشطة المنظومة في ميدان الموارد المائية الذى سيشكل المسؤولية الاولية لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية والى متابعة توصيات مؤتمر الامم المتحدة للمياه (٢) التي ستحدد شكلياتها الدورة الاستثنائية للجنة الموارد الطبيعية المقرر دعوتها الى الانعقاد في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ . وفي ميدان رسم الخرائط سيشدد بدرجة اكبر على رسم الخرائط الموضوعي والاستشعار عن بعد وستجرى مشاورات مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لتحديد امكان تحقيق لامركزية المسؤولية عن عقد مؤتمرات اقليمية لرسم الخرائط خلال فترة الخطة . وبالاضافة الى هذه التغييرات في التوجيه ، سيستوعب البرنامج طلبات اضافية خاصة بهيئات تشريعية لا يمكن التكهن بها في الوقت الحاضر .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة

١٩-٦ سيعمل المركز على نحو وثيق ، في تنفيذ خطته المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ والميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ المقرر وضعها ، مع ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، والاونكتاد ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية والمركز المعني بالشركات عبر الوطنية ، بشأن بعض جوانب الطاقة والمعادن ، ومع شعبة شؤون الفضاء الخارجي بشأن الاستشعار عن بعد .

---

(٢) عقد في ماردل بلاتا ، الارجنتين ، في الفترة من ١٤ الى ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٧ .

Digitized by UNOG Library

٢ ـ التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٩ـ٧ سيتم التنسيق الرسمي في المجالات التالية مع الوحدات التالية :

(أ) المياه ـ منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة الصحة العالمية ، المنظمة العالمية للارصاد الجوية ، برنامج الامم المتحدة للبيئة ، اليونسكو واللجان الاقليمية ؛

(ب) الطاقة ـ اليونسكو ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، برنامج الامم المتحدة للبيئة ، معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، البنك الدولي ، واللجان الاقليمية ؛

(ج) المعادن ـ البنك الدولي ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، واللجان الاقليمية ؛

(د) رسم الخرائط ـ منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا (الاستشعار عن بعد) ؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (المؤتمرات الاقليمية لرسم الخرائط) ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (المساعدة حسب الضرورة في انشاء وحدة اقليمية لرسم الخرائط) .

٣ ـ الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ـ١٩٨٣

١٩ـ٨ سيكون المركز ، في فترة السنتين ١٩٧٨ـ١٩٧٩ ، قد تعاون على نحو وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنظيم حلقة دراسية تدريبية عن تخطيط الطاقة . ومن المتوقع ان تستمر مثل هذه الترتيبات التعاونية خلال فترة الخطة ١٩٨٠ـ١٩٨٣ . وبالاضافة الى ذلك ، يتعاون البرنامج مع برنامج الامم المتحدة للبيئة في اقامة عدة مشاريع نموذجية لتطبيق تكنولوجيات الطاقة المتجددة للوفاء باحتياجات الطاقة الخاصة بقرى الريف . ومن المتوقع ، على نحو مماثل ان يستمر هذا النوع من التعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة في ميداني الطاقة والمياه . واذا ما قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي عقد مؤتمر للامم المتحدة عن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في عام ١٩٨١ ، فان المركز يتوقع ان يلقى تعاونا كاملا من جانب ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية والمنظمات والوكالات المعنية الاخرى في منظومة الامم المتحدة ، في تنظيم الاعمال التحضيرية . ومن المتوقع ، اثناء فترة الخطة ، ان ينظم عدد من الانشطة المشتركة بالتعاون مع اللجان الاقليمية الخاصة بكل نشاط فيما يتعلق بالجوانب المتنوعة لتنمية قطاع الموارد .

جيم ـ تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٩ـ٩ ينتظر ان يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسب المئوية ، تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسب المئوية)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨–١٩٧٩			١٩٨٠–١٩٨١			١٩٨٢–١٩٨٣		
	المصادر			المصادر			المصادر		
	الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ – تنمية موارد الطاقة	٣٩	٣٠	٣٣	٣٩	٣٠	٣٣	٣٩	٣٠	٣٣
٢ – المعادن	٢٨	٣٣	٣١	٢٨	٣٣	٣١	٢٨	٣٣	٣١
٣ – الموارد المائية	١٧	٣٣	٢٦	١٧	٣٣	٢٦	١٧	٣٣	٢٦
٤ – المسح ، اعداد الخرائط والتعاون الدولي في رسم الخرائط	١٦	٤	١٠	١٦	٤	١٠	١٦	٤	١٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Digitized by UNOG Library

دال ـ سرد البرامج الفرعيـــــة

البرنامج الفرعي ١ ـ الطاقة

(أ) الأهداف

١٩ـ١٠ اهداف هذا البرنامج الفرعي هي : (١) مساعدة الحكومات في تحليل الاستراتيجيات والعوامل البديلة للطاقة التي تؤثر في تنمية موارد الطاقة تدعيما لأنشطة التعاون التقـــــني ؛ (٢) مساعدة الحكومات ، ولاسيما حكومات البلدان النامية في تنمية موارد الطاقة وادارتها في اطار السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ؛ (٣) تسهيل التعاون الدولي ، ولاسيما التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، في توسيع قاعدة موارد الطاقة في البلدان النامية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٩ـ١١ اصبح من الواضح ، خلال السنوات القليلة الماضية ، ان العالم قد دخل فترة ينبغـــي ان يحول فيها الاقتصاد الدولي المعتمد على النفط اعتماده تدريجيا على مصادر طاقة بديلة جديدة ومتجددة من اجل تأمين توفر امدادات مناسبة للطاقة من اجل الوفاء باحتياجات المستقبل . ونظـرا للوقت الطويل اللازم لتنمية موارد الطاقة البديلة فان التدابير المتخذة خلال الفترة ١٩٨٠ـ١٩٨٣ لتكثيف تنمية القاعدة التقليدية وغير التقليدية لموارد الطاقة ستؤثر على توفر الطاقة مستقبلا لســـــد احتياجات النمو الاقتصادي المستمر .

١٩ـ١٢ وسيحاول البرنامج مساعدة الحكومات ، ولاسيما حكومات البلدان النامية ، في تحليـــل الاحتياجات الاستثمارية لتنمية موارد الطاقة وسيصدر معلومات تحليلية تتعلق باحتمالات وجود مصـادر محددة للطاقة في المستقبل مثل الغاز الطبيعي ، والفحم ، والطاقة المائية ، والنفط وكذلك المصادر الجديدة والمتجددة من اجل مساعدة عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالاستثمار في قطاع الطاقـــة على الصعيد الوطني ودعما لبرامج الامم المتحدة للتعاون التقني في هذا الميدان . وعلى ضـــــوء الحالة الصعبة التي تواجهها البلدان النامية المفتقرة للطاقة ، سيوجه اهتمام خاص لمسألة تنميـــة موارد الطاقة على الصعيد المحلي في هذه البلدان . وبناء على ذلك ، سيشكل تعزيز التعـــاون الدولي الملموس من اجل مساعدة البلدان النامية في مجال الطاقة ، هدفا يتسم بالاولوية خلال فترة ١٩٨٠ـ١٩٨٣ . وسوف يتم ، من خلال ما للبرنامج من انشطة تتعلق بالتعاون التقني وما يتصـل بذلك من دعم للابحاث القطاعية ، معالجة مشاكل معينة مثل المشاكل التالية : احتياجات البلـدان النامية في مجال استكشاف الطاقة ، وفي تعزيز المؤسسات والمهارات المحلية ، واستحداث التشريعات المناسبة وصياغة اتفاقات استكشاف وتنمية قابلة للتطبيق ، وتحسين القدرات التخطيطية في ميـــدان الطاقة ، ونقل وتطويع التكنولوجيا ووسائل تحسين فعالية استخدام الطاقة . ونظرا لأن غالبيـــــة السكان في البلدان النامية تسكن المناطق الريفية ، فان سد احتياجات الريف من الطاقة ، بما فـي ذلك استخدام المصادر غير التقليدية وغير التجارية للطاقة ، سيشكل اهتماما آخر وسيدرس البرنامـج

Digitized by UNOG Library

امكانيات قيام تعاون مكثف فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في ميدان تنمية موارد الطاقة وسيسعى الى تسهيل هذا التعاون . وسيعاد النظر ايضا ، خلال فترة الخطة ، في الآليات التي تمكّن البلدان النامية من المشاركة في جني الثمار الناشئة عما يجرى من عمليات البحث والتنمية في البلدان المتقدمة النمو . وسيتم ، في الوقت نفسه ، التعرف على فرص التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية في مجال تنمية الطاقة وستدعم الانشطة العملية في ذلك الميدان وستقيّم على نحو مقارنة ، استراتيجيات سد الاحتياجات الوطنية وتحديد " مزيج الطاقة " المناسب اى النهج المركزية أو اللامركزية الواسعة النطاق منها في مقابلة الصغيرة النطاق منها . وأخيرا ، ينبغي ان تجرى تنمية الطاقة مع المراعاة الواجبة لحماية البيئة وستؤخذ هذه الاعتبارات كاملة في الحسبان عند توفير الدعم القطاعي والموضوعي لأنشطة التعاون التقني .

(ج) السند التشريعي

١٩-١٣ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٧٦١ باء (د - ٥٤) المؤرخ في ١٨ ايار/مايو ١٩٧٣ ، و ١٩٥٤ (د - ٥٩) ، المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، و ٢٠١٤ (د - ٦١) المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٦ ، و ٢١١٨ و ٢١١٩ و ٢١٢٠ (د - ٦٣) المؤرخة جميعها في ٤ آب/اغسطس ١٩٧٧ ؛ ومن قرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (دا - ٦) المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ ، و ٣٣٦٢ (دا - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، و ٣٤٤٢ (د - ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، و ٣٤٦١ (د - ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، و ٣٢/١٧٤ و ٣٢/١٧٦ المؤرخين في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٩-١٤ في نهاية ١٩٧٩ ، سيكون قد تم اجراء دراسة عن الخبرة المكتسبة الى هذا الوقت في مجال تخطيط الطاقة في البلدان النامية على اساس اجتماعين لفريق الخبراء . وستكون قد تمت دراسة عن تنمية الفحم في العالم واستخدامه بالاشتراك مع ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عقد ندوة اقاليمية عن احتمالات وجود الفحم في العالم ، في بولندا عام ١٩٧٩ . وستكون لجنة الموارد الطبيعية قد استعرضت ، في جملة امور ، في دورتها السادسة العادية ، احتمالات وجود الغاز الطبيعي ولاسيما الاحتمالات الخاصة بالبلدان النامية . وفي الوقت نفسه ، وعلى افتراض ان يتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٨ قرارا بعقد مؤتمر للأمم المتحدة عن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في عام ١٩٨١ ، ستكون هناك اعمال تحضيرية اولية جارية . وستكون قد تمت مساعدة البلدان النامية في تخطيط وتنمية قطاعات الطاقة الخاصة بها ، كما هو مطلوب ، عن طريق الدعم الموضوعي للبرنامج لأنشطة التعاون التقني . وستدعم الادارة ، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة ، المشاريع الارشادية المركزية الريفية للطاقة في السنغال ، وسرى لانكا والمكسيك .

Digitized by UNOG Library

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٩-١٥ سيستمر البرنامج ، بالتعاون مع ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في تحليل اتجاهات العرض والطلب والاحتياطيات الخاصة بالمصادر الرئيسية للطاقة . وسيقوم ايضا بعمل تقييمات قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل للاحتمالات الاقتصادية والتكنولوجية لوجود مصادر مختارة للطاقة جديدة ومتجددة . وسيعقد مؤتمر للامم المتحدة عن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في اوائل الثمانينات (اذا قرر ذلك المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٨) بالتعاون مع ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، واللجان الاقليمية والمنظمات والوكالات المعنية الموجودة في منظومة الامم المتحدة . وسيتم اعداد تحليلات للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي تحصل في ميدان الطاقة والتي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية على نحو دورى تدعيما لأنشطة التعاون التقني الخاصة بالبرنامج وتوزيع تلك التحليلات على الحكومات .

١٩-١٦ وستوجه الجهود الرئيسية للبرنامج اثناء فترة السنتين الى توفير الدعم الموضوعي لأنشطة التعاون التقني التي تطلبها الحكومات . وسيشمل ذلك ، في جملة امور ، تنظيم دراسات استقصائية عن الطاقة الوطنية ؛ وتقييم الامكانيات الانمائية لموارد الطاقة المعروفة (مثل النفط ، طاقة حرارة باطن الارض ، الطاقة المائية) ؛ وتعزيز القدرات الوطنية في مجال تخطيط الطاقة ؛ وتطوير المؤسسات الوطنية للطاقة ؛ تقديم المساعدة في تشريعات الطاقة ، وعقد اتفاقات للاستكشاف والتنمية ؛ وتدريب الموظفين المحليين . وسيسعى البرنامج ايضا لتيسير نقل التكنولوجيات التقليدية وغير التقليدية للطاقة الى البلدان النامية عند الطلب بواسطة تدعيم المشاريع النموذجية الوطنية والاقليمية ؛ وتدعم المشاريع الاقليمية منها بالتعاون مع اللجان الاقليمية المعنية . وسيواصل البرنامج تعاونه مع برنامج الامم المتحدة للبيئة في انشاء مراكز ريفية للطاقة في بلدان نامية مختارة في آسيا ، وافريقيا وامريكا اللاتينية . وسيقدم البرنامج ايضا ، حسب الاقتضاء ، دعما تقنيا للعناصر المكونة للطاقة في الريف والتي تدخل في اطار المشروعات المشتركة بين الوكالات ضمن اطار برنامج لجنة التنسيق الادارية الخاص بالتنمية الريفية المتكاملة . وستستمر الجهود المبذولة من اجل تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الجوانب المتنوعة لتنمية الطاقة مثل مشروعات مشتركة للطاقة المائية ، واقامة واستخدام معامل التكرير . وستنظم حلقات دراسية وندوات دولية وأقاليمية بالتعاون مع ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، حسب الاقتضاء ، استنادا الى الخبرة التي اكتسبت من انعقاد الندوة الدولية لمؤسسات النفط الحكومية في البلدان النامية في فيينا في آذار/مارس ١٩٧٨ ، والندوة الاقاليمية عن احتمالات وجود الفحم في العالم المقرر عقدها في بولندا عام ١٩٧٩ . وفي الوقت نفسه سيستمر البرنامج في بحث وتعزيز الوسائل اللازمة لاقامة تعاون اكبر فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فيما يتعلق بأنشطة مشتركة للتنمية والبحث تهم البلدان النامية ، ودعم المشاريع النموذجية التي تشمل نقل وتطويع التكنولوجيا والتدريب في ميدان الطاقة . وسيخدم البرنامج الجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ولجنة الموارد الطبيعية وغيرها من الهيئات الدولية الحكومية ذات الصلة في مجالات مسؤوليته في قطاع الطاقة .

Digitized by UNOG Library

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٩-١٧ ستستمر الانشطة المقرر القيام بها خلال فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية، وموجبها التشريعي

١٩-١٨ ليست هناك أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(د) الأثر المتوقع

١٩-١٩ سيتم توفير المعلومات التحليلية المطلوبة للصياغة السليمة للسياسة واتخاذ قرارات الاستثمار في مجال تنمية موارد الطاقة . وسينشئ البرنامج ايضا اطار عمل موضوعي يمكن بواسطته التعرف على مشروعات التعاون التقني القابلة للتطبيق ودعمها على نحو فعال . وسيسهم البرنامج من خلال مثل هذا الدعم ، سواء في مجال الاستكشاف ، أو اقامة المؤسسات ، أو التشريع ، أو التخطيط او التكنولوجيا ، في تعزيز قدرات البلدان النامية لتنمية موارد الطاقة المحلية فيها وتدبر ما يخصها من قطاعات الطاقة ادارة فعالة .

البرنامج الفرعي ٢ - المعادن

(أ) الهدف

١٩-٢٠ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الاعضاء ، ولا سيما البلدان النامية في تنمية مواردها المعدنية في اطار السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٩-٢١ نظرا للوقت الطويل السابق لمرحلة الاستفادة ، ونظرا للاستثمار الكبير المطلوب لتنمية الموارد المعدنية ، ينبغي أن يقوم اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتنمية قطاع المعادن على أساس أفضل معلومات ممكنة عن احتمالات المستقبل الخاصة بوجود المعادن الرئيسية . ولذلك ، فان البرنامج سيواجه هذه الحاجة عن طريق اعداد تحليلات شاملة لاحتمالات المستقبل للاحتياطيات، والعرض والطلب فيما يختص بسلع معدنية محددة واضعا في الاعتبار الآثار المحتملة لاعادة الاستخدام والاستبدال وسيوفر المدخلات لتحليل الاتجاهات العالمية التي ستتولى أمرها ادارة الشؤون الاولية الاقتصادية والاجتماعية . وتسليط بالدور الهام الذى سيقوم به الاستكشاف في امدادات المعادن في المستقبل ، سيتم دراسة تدابير محددة من أجل تكثيف الاستكشاف في البلدان النامية ، واستطلاع الوسائل لتحسين توزيع الاستثمار والتمويل اللازم لتنمية المعادن في البلدان النامية . وستولي عناية خاصة لآثار التشريعات المتعلقة بالتعدين وستعقد اتفاقات قانونية من جانب البلدان المنتجة تؤثر

Digitized by UNOG Library

في تدفق الاستثمار للأنشطة الاستكشافية وفي توسيع القدرات في البلدان النامية . وفي الوقت نفسه ، سيدرس البرنامج تطورات التكنولوجيا التي يمكن ان تعزز الاستغلال الاقتصادي للرواسب المعدنية المعروفة .

(ج) السند التشريعي

١٩-٢٢ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٦١ باء (د-٥٤) المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٣ ، و ١٩٥٤ (د-٥٩) المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، و ٢٠١٤ (د-٦١) المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٦ ؛ ومن قرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ا-٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، و ٣٣٦٢ (د ا-٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، و ٣٢/١٧٦ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٩-٢٣ ستكون لجنة الموارد قد قامت في دورتها السادسة ، بفحص الدراسات الشاملة عن احتمالات المستقبل لوجود النيكل والكروم على التوالي . وستكون الجمعية العامة قد قامت ، في دورتها الثالثة والثلاثين ، بالنظر في دراسة رئيسية ساعد فيها فريق دولي حكومي من الخبراء عن الاحتياجات المالية للبلدان النامية خلال الـ ١٥ سنة القادمة لاستكشاف الموارد الطبيعية . وسيكون البرنامج قد دعم انشطة موسعة للتعاون التقني في مجال استكشاف المعادن وتنميتها .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٩-٢٤ سيتم ، كما اوضحت لجنة الموارد الطبيعية ، اعداد تحليلات تشمل من عشرين الى خمس عشرة سنة لاتجاهات العرض والطلب والاحتياطيات لمعادن غير حديدية مختارة . وستبين هذه الدراسات ، في جملة أمور ، الاحتياجات الاستثمارية واحتمالات التوفر لمعادن وفلزات مختارة يمكن أن تقيّم على أساسها مزايا مشاريع التنمية المعدنية المحتملة ، وستتم ، بدرجة أعمق ، دراسة العوامل المؤثرة في مكان مرافق تجهيز المعادن في البلدان النامية والاتجاهات في هذا الميدان ، تدعيما لانشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمم المتحدة . وستوفّر الادارة التقنية لصندوق الأمم المتحدة لرأس المال الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية من اجل مشاريع الموارد المعدنية في البلدان النامية . وستشمل انشطة التعاون التقني تقديم المساعدة في انشاء أو تعزيز الدراسات الاستقصائية الجيولوجية ، والمعامل التقنية ومؤسسات التدريب ، ونقل وتطبيق تكنولوجيا الاستكشاف والاستغلال ، وتشريعات التعدين ، واتفاقات استكشاف وتنمية المعادن ، وغيرها . وسيتم اعداد تحليلات للآثار البيئية لمشاريع التعدين في البلدان النامية وستدعّم المشاريع ، بناء على طلب الحكومات ، لاستصلاح التربة المنتجة التي ازاحتها عمليات التعدين . وسيشجّع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال تنميته المعادن بواسطة عقد حلقات دراسية وندوات اقليمية عن

Digitized by UNOG Library

مسائل مختارة . وفي الوقت نفسه ، ستدعّم المشاريع الاقليمية بالتعاون الوثيق مع اللجان الاقليمية . وستوزّع المعلومات عن التطورات التقنية والاقتصادية في قطاع التعدين على الحكومات .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٩-٢٥ سيستمر القيام بالانشطة المضطلع بها خلال فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩-٢٦ لا توجد انشطة ذات فائدة حدية في خطة البرنامج الفرعي هذه .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩-٢٧ سيوجد البرنامج ما هو أساسي من انواع التحليلات للاتجاهات في معادن مختارة ، لاتخاذ قرارات الاستثمار في تنمية المعادن . وستعزز معرفة هذه الاتجاهات قدرة برنامج الأمم المتحدة للتعاون التقني والحكومات على مواصلة مسارات العمل المناسبة في تنمية مواردها المعدنية . وسيساعد البرنامج على نحو مباشر ، من خلال انشطة التعاون التقني الخاصة به ، الحكومات في قطاع الموارد المعدنية في الوفاء باحتياجات اقتصاداتها .

البرنامج الفرعي ٣ - الموارد المائية

(أ) الهدف ١- تنظيم الموارد المائية وادارتها

١٩-٢٨ ان الهدف الأول لهذا البرنامج الفرعي هو مساعدة حكومات البلدان النامية في تنمية طرق الادارة المناسبة للموارد المائية وتعزيز الهيكل الاداري والمؤسسي المطلوب .

(ب) المشاكل المطروقة

١٩-٢٩ ينبغي ، كما هو مذكور في الفقرة ٤١ من خطة عمل مار ديل بلاتا ، "ايلاء عناية متزايدة للتخطيط المتكامل لادارة المياه . ويحتاج الى السياسات المتكاملة والى المبادئ التوجيهية التشريعية والادارية من أجل ان يؤمّن تكييف الموارد تكييفا جيدا للاحتياجات ومن أجل ان يخفض، اذا لزم الأمر ، خطر حالات النقص الخطيرة في الامداد والضرر الايكولوجي ومن أجل تأمين القبول العام للمشاريع المائية المخططة وتأمين تمويلها . وينبغي ايلاء اهمية خاصة ليس فقط لفعالية تكلفة المشاريع المائية المخططة ، ولكن ايضا لتأمين أمثل فوائد اجتماعية لاستخدام الموارد المائية ، وكذلك لحماية الصحة البشرية والبيئة في مجموعها . وينبغي ايضا ايلاء الاهتمام الى التحول من التنمية الوحيدة الهدف للموارد المائية الى التنمية المتعددة الاهداف نظرا لأن درجة تنمية الموارد المائية واستخدام المياه في أحواض الانهار تزداد ، باستهداف ، في جملة أمور ، تحقيق

Digitized by UNOG Library

أمثل استخدام للاستثمارات المخصصة للمشاريع المخططة لاستخدام المياه . وينبغي ، بوجه خاص ، ان يسبق اقامة الاعمال الجديدة دراسة مفصلة للاحتياجات الزراعية ، والصناعية ، والبلدية ولاحتياجات الطاقة المائية للمنطقة المعنية" (٢) .

(ج) السند التشريعي

١٩-٣٠ بالاضافة الى المبادئ التوجيهية الموضوعة للعمل في تنمية الموارد الطبيعية والتي وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار ١٦٧٣ باء (د-٥٢) المؤرخ في ٢ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ، والقرار ٢١٢١ (د-٦٣) المؤرخ في ٤ آب/اغسطس ١٩٧٧ ، وقرار الجمعية العامة ٣٢/١٥٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ المؤيد لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه ، فان خطة عمل مار ديل بلاتا تتضمن توصيات تقوم مقام السند التشريعي لهذا الجزء من البرنامج الفرعي وبوجه خاص الاقسام باء ، جيم ، دال وهاء .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٩-٣١ استنادا الى النتائج التي أحرزت في المعلومات التي تم الحصول عليها بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة والوكالات المتخصصة ذات الصلة واللجان الاقليمية بشأن الانشطة الوطنية والاقليمية ، فان الامانة تهدف من هذا البرنامج الفرعي الى توفير المفاهيم والمناهج للتخطيط ، والتنظيم ، والتشريع والادارة بواسطة الدراسات والمنشورات التي توزع عن طريق مختلف الاوساط ، وكذلك عن طريق الندوات والحلقات الدراسية . وسيستمر تقديم المساعدة الى البلدان في اقامة الهياكل الأساسية لتنظيم المياه وادارتها وفي استحداث قوانين عصرية للمياه تتفق والاهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المعنية .

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٩-٣٢ في نهاية عام ١٩٧٩ ، ستكون الدراسات الخاصة بالمعايير والمبادئ التوجيهية لاستخدام المياه بصورة فعالة وتلك التي اجريت عن تحديد ثمن المياه ورسوم تصريفها قد تم انجازها . وفيما يتعلق بالنشاط اللاحق ، فمن الممكن أن تعقد حلقة دراسية خلال ذلك العام . وبهذه الأنشطة ، ينبغي ان يكون اشتراك الادارة في هذا المجال قد انتهى على نحو أساسي وان تكون قد وزعت على اللجان الأقليمية انشطة اخرى على سبيل ازالة المركزية . وستكون قد تم ايضا اجراء دراسة عن فعالية النهج التشريعية المختارة لاستخدام المياه بصورة فعالة كجزء متمم للأنشطة

---

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمياه (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.77.II.A.12) ، الفصل الاول .

Digitized by UNOG Library

المذكورة أعلاه . وفيما يتعلق باستغلال المياه في أزمات المياه ، ستكون الادارة قد أتمت أنشطتها الخاصة بتنظيم خسارة المياه الناجمة عن الفيضان وأن يكون قد تم البدء ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالانشطة الخاصة بتنظيم المياه في أحوال الجفاف .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٩-٣٣ ستركز انشطة الادارة في اطار هذا الهدف ، على مساعدة الحكومات بناء على طلبها في تنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في خطة عمل مار ديل بلاتا . وستتطلب الرقابة المستمرة للاحتياجات الحكومية الى المساعدة عناية اللجان الاقليمية وادارة التعاون التقني من اجل التنمية ، بالتعاون الوثيق مع ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في القيام بمهمتها التنسيقية . ونظرا للتفاعل القوى بين التدابير الادارية لتنمية المياه واستخدامها وبين البيئة ، سيتم الابقاء على علاقة عمل وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وستقدم المساعدة بشأن الأمور التالية الى الحكومات التي تطلبها : (أ) وضع السياسة الوطنية للمياه ، بما فيها الجانبين الكمي والنوعي لادارة المياه على السواء ؛ (ب) تنمية وتكامل الخطط الرئيسية للمياه في اطار اهداف التخطيط القومي ؛ و (ج) استحداث الترتيبات المؤسسية المناسبة بما في ذلك تكامل الوثائق الاقتصادية والقانونية .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٩-٣٤ ستولى عناية مستمرة للمجالات المبينة من قبل ومن المنتظر أن تسعى الادارة الى زيادة انشطتها الخاصة بتدفق المساعدة الى البلدان النامية لتنمية الموارد المائية واستخدامها .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية وموجبها التشريعي

١٩-٣٥ لا توجد انشطة ذات فائدة حدية في خطة البرنامج الفرعي هذه .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩-٣٦ من المتوقع ان تمكّن الانشطة المضطلع بها بمقتضى هذا البرنامج الفرعي البلدان النامية من تنمية مواردها المائية وادارتها على نحو اكثر فعالية .

(و) الهدف ٢ - التعاون فيما بين البلدان النامية

١٩-٣٧ ان الهدف الثاني للبرنامج الفرعي هو تعزيز التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية .

(ز) المشاكل المطروقة

١٩-٣٨ تنص الفقرة ٩٠ من خطة العمل على انه " من الضرورى أن تتعاون الدول في حالة تقاسم

Digitized by UNOG Library

الموارد المائية اعترافا منها بالترابطات الاقتصادية ، والبيئية والطبيعية المتزايدة عبر الحدود الدولية . وينبغي ان يمارس مثل هذا التعاون ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، على أساس المساواة بين جميع الدول ، وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، مع المراعاة الواجبة للمبدأ المعبر عنه ، في جملة أمور ، في المبدأ ٢١ من اعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية.(٢)

١٩—٣٩ وبالاضافة الى ذلك ، تنص الفقرة ٩٩ من خطة العمل على أن " تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية سيكتمل ، ويرفع مستوى الاشكال التقليدية للتعاون الانمائي الثنائي والمتعدد الاطراف ويعطيها بعدا جديدا من اجل مساعدة البلدان النامية على تحقيق اعتماد ذاتي حقيقي . وتوفر تنمية الموارد المائية في البلدان النامية مجالا مبشرا بالخير يمكن ان يحقق فيه التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وان كثيرا من البلدان النامية لديها خبرة فنية وقدرة يمكن تقاسمها مع البلدان النامية الاخرى . وقد تم استحداث تكنولوجيات متبادلة وبلغ العديد من البلدان النامية مرحلة الاعتماد على النفس في تنمية الموارد المائية مما يمكنها من تطبيق الأساليب الاكثر ملاءمة باستخدام أحدث الخبرات ومن ايجاد تفاهم أفضل فيما بين البلدان المعنية. ويمكن تكييف ذلك لاحتياجات بلدان نامية أخرى بواسطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.(٣)

(ح) السند التشريعي

١٩—٤٠ يستمد السند التشريعي لهذا الجزء من البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ـ ٦) المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ ، و ٣٣٦٢ (د ـ ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، و ٣٤٦١ (د ـ ٣٠) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ؛ ومن القرار السادس لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه " التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في قطاع المياه " ؛ ومن القرار السابع لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه بشأن اللجان النهرية ؛ ومن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٢١ (د ـ ٦٣) المؤرخ في ٤ اب/اغسطس ١٩٧٧ . ويمكن تعزيز هذا السند التشريعي بواسطة توصيات صادرة من مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

(ط) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٩—٤١ سيوفر مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية المقرر عقده في بيونس آيرس ، الارجنتين ، من ٣٠ آب/اغسطس حتى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ أساسا اكثر تفصيلا لتدابير ينبغي اتخاذها في هذا المجال . ومن المتوقع ، عملا بالقرار الثامن لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه ، أن تكون الاعمال التحضيرية للاجتماع الأول لمنظمات الأنهار الدولية جارية بحلول عام ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٩—٤٢ سيركز العمل ، عقب مؤتمر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، على تنفيذ التوصيات المتصلة بتنمية الموارد المائية ، واستخدامها وادارتها . ومن المتوقع أن يبدأ ، بالتعاون مع اللجان الاقليمية وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، تنفيذ عدد من المشروعات النموذجية من أجل مساعدة الحكومات في التعرف على فرص التعاون التقني وفي جعل هذه الفرص تؤتي ثمارا .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٩—٤٣ سيفكر في مشاريع اضافية فيما بين البلدان النامية للتعرف على فرص التعاون ولمساعدة الحكومات في اتخاذ تدابير . وستسعى الادارة ، على أساس النتائج التي تحققها مثل هذه المشاريع ، وكذلك مشاريع أخرى تضطلع بها البلدان النامية بنفسها ، أو بمساعدة منظمات اخرى ، الى نشر المعلومات عن الخبرات المكتسبة .

'٤' انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩—٤٤ لا توجد انشطة ذات فائدة حدية في خطة البرنامج الفرعي هذه .

(ى) الأثر المتوقع

١٩—٤٥ ستنشر اجتماعات منظمات الأنهار الدولية ، وفقا لتوصية مؤتمر المياه ، ما يعرف عن حلول للمشاكل وما يتوفر من معلومات عن فرص التعاون في تنمية الموارد المائية المقتسمة . وستسعى الانشطة المضطلع بها في مجال التعاون التقني الى القيام بدور عامل حفاز للتدابير الدولية الحكومية . ومن المتوقع أن تزيد الدراسات التي تجرى عن امكانيات التمويل من تدفق الموارد المالية المتاحة لتنمية الموارد المائية .

(ك) الهدف ٣ — توسيع قاعدة الموارد المائية

١٩—٤٦ يتمثل الهدف الثالث لهذا البرنامج الفرعي في مساعدة حكومات البلدان النامية في التعرف على مواردها المائية وتقييمها ، وكذلك في تقييم الوسائل التكنولوجية الموجودة تحت تصرفها لتنمية هذه الموارد .

(ل) المشاكل المطروقة

١٩—٤٧ سيستمر الطلب على المياه في التوسع بسرعة مع الزيادة في عدد السكان ، وفي النشاط الاقتصادي ومع تحسن مستوى المعيشة في البلدان النامية . ولا شك أن مثل هذا الوضع سيتطلب

Digitized by UNOG Library

فعالية متزايدة في الاستخدام المشترك للمياه السطحية والجوفية وتنميتها وتدابير حفظ اكثر فعالية . وأن استكشاف الموارد المائية وتنميتها يتصلان اتصالا وثيقا بمسألة التكنولوجيا . فمن ناحية ، يلزم بذل الجهود لتأمين استخدام التكنولوجيات المناسبة الافضل ملاءمة لأحوال محددة في البلدان النامية الا أنه من الضروري ، من ناحية اخرى ، أن يكون للبلدان النامية منفذ الى التكنولوجيا الحديثة للاستكشاف والتنمية ، مثل الاستشعار عن بعد والمصادر غير التقليدية للامداد بالماء .

(م) السند التشريعي

١٩-٤٨ يوجد السند التشريعي الواسع لهذا الجزء من البرنامج الفرعي في المبادئ التوجيهية للعمل في انماء الموارد الطبيعية التي وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار ١٦٧٣ باء (د-٥٢) المؤرخ في ٢ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ، وبواسطة خطة عمل مار ديل بلاتا ؛ وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٢١ (د-٦٣) المؤرخ في ٤ آب/اغسطس ١٩٧٧ .

(ن) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٩-٤٩ من المقرر اتمام التقارير عن موارد المياه الجوفية في البلدان النامية في الشرق الاوسط ، وآسيا ومنطقة المحيط الهادي في عام ١٩٧٩ . وستختم هذه التقارير سلسلة من مثل هذه الدراسات التي تشمل مناطق مختلفة . ويمكن ان تتخذ اللجان الاقليمية ، اذا لزم الأمر وحسب مقتضيات الحال ، مزيدا من تدابير المتابعة .. وان الادارة ، مكلفة في الوقت الحاضر ، بتنفيذ ٣٣ مشروعا من المشاريع الكبيرة التي تخص استكشاف وتنمية المياه الجوفية وتنمية المياه السطحية .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٩-٥٠ ستستمر الادارة ، كما في الماضي ، في تنفيذ المشاريع الخاصة باستكشاف موارد المياه الجوفية وتنميتها وكذلك مشاريع تنمية المياه السطحية . وسيتم ، في الوقت نفسه ، اعداد تقارير من أجل نشر معلومات عن القدرة الانمائية للموارد المائية في البلدان النامية . وبالاضافة الى ذلك ، ستستمر مرافق الاستشعار عن بعد المنشأة داخل مركز الموارد الطبيعية ، والطاقة والنقل في مساعدة البلدان النامية في تفسير بيانات الاستشعار عن بعد الخاصة بتوفر الموارد المائية ونوعيتها . وسيتم اعداد دراسات وتقارير خاصة بالتطورات التكنولوجية المتعلقة بمثل هذه المسائل مثل الطرائق الجديدة للاستكشاف والحفر والابتكارات الجديدة في المصادر غير التقليدية للامداد .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٩-٥١ سيكون النّهج المتبع لفترة السنتين الثانية هو أساسا نفس النهج المتبع لفترة السنتين الأول .

Digitized by UNOG Library

٤ ، أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩-٥٢ لا توجد انشطة ذات فائدة حدية في خطة البرنامج الفرعي هذه .

(س) الأثر المتوقع

١٩-٥٣ من المتوقع ان تستمر الانشطة المنفذة دعما لهذا الهدف في تقديم اسهام هام الى البلدان النامية في مجال تنمية مواردها المائية .

البرنامج الفرعي ٤ - المسح ، واعداد الخرائط والتعاون الدولي في علم رسم الخرائط

(أ) الهدف

١٩-٥٤ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات ، ولاسيما حكومات البلدان النامية في تطبيق أحدث اساليب المسح واعداد الخرائط بوصفها أدوات لتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تعزيز الدوائر الوطنية المختصة برسم الخرائط ، وخرائط المساحة وخرائط المياه أو انشاء مثل هذه الدوائر .

(ب) المشاكل المطروقة

١٩-٥٥ ان توفير الخرائط والرسوم البيانية اللازمة هي خدمة عامة لا غنى عنها واداة حيوية ضرورية للتخطيط الفعال والتنفيذ الناجح للعديد من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويحتاج الى خرائط اساسية طبوغرافية وخاصة بقياس الاعماق قبل القيام باستكشاف واستغلال الموارد المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية ؛ وهي مستخدمة على نحو مستمر كأساس في وصف البيانات الاحصائية والادارية ، وهي أساسية للانماء الحضرى المخطط وبالاضافة الى ذلك فانها توفر معونة قابلة للتطبيق اقتصاديا في استخدام الأراضي وفي تقييم الايراد الحكومي من الاراضي (المسح التفصيلي) ؛ وان مساعدة هذه الخرائط للنقل البرى والجوى والبحرى أمر واضح ايضا (لاعداد الرسوم البيانية الخاصة بالطيران ورصف المساحات المائية) . وعلى الرغم من اهمية المسح واعداد الخرائط بوصفهما اداة للتخطيط فانه لا يزال هناك في العديد من البلدان النامية نقص للادراك المناسب لأهميتها وللعوامل المتصلة بها ، وكذلك نقص في الموظفين التقنيين ، ومرافق التدريب ، والمعدات الحديثة ومرافق الصيانة ، وفوق كل ذلك ، نقص في المعرفة في ميادين جديدة مثل استخدام التوابع الارضية لقياس الارض والاستشعار عن بعد ، والاساليب الانتاجية الجديدة لرسم الخرائط . ويقدم الاستشعار عن بعد سواء من الطائرات أو من المنصات الفضائية أساليب تقنية جديدة وقدرة موضوعية ثمينة لرسم الخرائط ولا سيما في ميادين حصر الموارد ومراقبة البيئة . وهناك حاجة الى التعاون على الصعيد الدولي من اجل تحقيق فعالية أكبر في اعداد الخرائط الاقليمية .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١٩-٥٦ بدأ اشتراك الأمم المتحدة في انشطة رسم الخرائط في عام ١٩٤٨ بعد اعتماد المجلس الاقتصادى والاجتماعي للقرار ١٣١ (د-٦) المؤرخ في ١٩ شباط/فبراير ١٩٤٩ الذى تناول فيه الحاجة الى وضع برنامج منسق للتعاون الدولي في مجال رسم الخرائط . وثمة قرارات هامة أخرى للمجلس هى ٢٦١ باء (د-٩) المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٤٩ ، و ٤٧٦ باء (د-١٥) المؤرخ في ٦ نيسان/ابريل ١٩٥٣ الخاصة بنقل المكتب المركزى للخريطة الدولية للعالم بمقياس واحد الى مليون الى الامم المتحدة وبالخطوات المناسبة الواجب اتخاذها لتعزيز انجاز هذه السلسلة من خرائط العالم . وطلب المجلس في القرار ٧١٥ ألف (د-٢٧) المؤرخ في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٥٩، والقرار ٨١٤ (د-٣١) المؤرخ في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٦١ اللذين يتناولان التعاون الدولي في رسم الخرائط ، الى الأمين العام ان ينشئ مركزا للتحقق من صحة الاسماء الجغرافية وأسند اليه مهاما محددة ؛ ودعا ايضا حكومات البلدان المعنية والتي لها خبرة في هذا الميدان الى ان توفر ، بناء على طلب الامين العام وعلى حسابها الخاص ، خبراء استشاريين للعمل في افرقة عمل (فريق خبراء الامم المتحدة المعني بالاسماء الجغرافية) . وبالاضافة الى هذه القرارات التي اعد على أساسها البرنامج الاساسي العام للتعاون الدولي في رسم الخرائط ، فان الخطة الحالية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ تسترشد بصورة محددة بقرار المجلس ٢٠٤٩ (د-٦٢) المؤرخ في ٥ أيار/مايو ١٩٧٧ والذى يطلب الى الامين العام عقد مؤتمر الأمم المتحدة الاقليمي التاسع لرسم الخرائط لاسيا والمحيط الهادى في نيوزيلندا في شباط/فبراير ١٩٨٠ ويمكن التكهن ، على اساس القرارات السابقة للمجلس ، انه سيعقد مؤتمر اقليمي ثالث للأمم المتحدة لرسم الخرائط الخاص بالبلدان الامريكية ، ومؤتمر رابع للأمم المتحدة لتوحيد الاسماء الجغرافية في عام ١٩٨٢ وايضا مؤتمر اقليمي عاشر للأمم المتحدة لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادى في عام ١٩٨٣ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٩-٥٧ ستوفر الانشطة المضطلع بها فهما افضل لعلم رسم الخرائط بوصفه اداة للتخطيط ، وتبادل المعرفة والخبرة التقنيتين ، وتوزيع المعلومات عن التطورات التكنولوجية الجديدة ، وتقديم الدعم لأنشطة التعاون التقني . وعلى نحو محدد ، ستكون الخريطة الدولية للعالم بمقياس واحد الى مليون قد تم اعدادها . وسيكون قد تم نشر نشرة رسم الخرائط العالمية في عام ١٩٧٩ . وسيكون قد انتهي من اعداد دراسة عن حالة المسح التفصيلي ورسم الخرائط . وسيكون قد تم انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الاقليمي الثاني لرسم الخرائط الخاص بالبلدان الامريكية في مدينة المكسيك وستكون الدورة الثامنة لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالاسماء الجغرافية قد تم عقدها . وبالاضافة الى هذه الانشطة ، ستكون الاعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الاقليمي التاسع لرسم الخرائط لاسيا والمحيط الهادى جارية بالتعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى.

Digitized by UNOG Library

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٩—٥٨ من المتوقع أن يعقد مؤتمر الامم المتحدة الاقليمي التاسع لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادى في نيوزيلندا في عام ١٩٨٠ وتنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى بدعم من المقر . وبالاضافة الى ذلك ستعقد الدورة التاسعة لفريق خبراء الامم المتحدة المعني بالاسماء الجغرافية في نيويورك في عام ١٩٨١ . وسيتم سنويا تجميع ونشر الخريطة الدولية للعالم بمقياس ١ الى مليون لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ . وستعد نشرة رسم الخرائط العالمية لكل عام من عامي فترة السنتين . وستقوم الادارة ، بواسطة وحدة الاستشعار عن بعد التي تم انشاؤها مؤخرا داخل مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل بتعزيز قدراته في ميدان الاستشعار عن بعد من اجل مساعدة الحكومات في تفسير الصور التي يحصل عليها عن طريق استخدام هذه التكنولوجيا . وسيسعى الى تحقيق تعاون وثيق مع اللجان الاقليمية المعنية وسيتم التعرف على الانشطة المشتركة الممكنة في مجال الاستشعار عن بعد ودراستها . وبالمثل ، سيشكل رسم الخرائط الموضوعية نشاطا ذا اهتمام مكثف مع عدد من التقارير المقرر اعدادها والحلقات الدراسية المقرر عقدها . وسيستمر في تنفيذ برنامج نشط للدعم المباشر لانشطة التعاون التقني ويكون موجها بصورة خاصة نحو تعزيز القدرات الوطنية في رسم الخرائط واستخدام الاستشعار عن بعد . وسيتم استطلاع امكان اسناد مسؤولية أولية فيما يتعلق بتنظيم المؤتمرات الاقليمية لرسم الخرائط الى اللجان الاقليمية المناسبة وذلك بالتشاور الوثيق مع امانة كل لجنة من اللجان المعنية .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٩—٥٩ ينبغي عقد مؤتمر الأمم المتحدة الاقليمي الثالث لرسم الخرائط الخاص بالبلدان الامريكية في عام ١٩٨٢ . وينبغي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى ان تعقد مؤتمر الأمم المتحدة الاقليمي العاشر لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادى بدعم من المقر في عام ١٩٨٣ . وسيعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لتوحيد الاسماء الجغرافية في ايران خلال عام ١٩٨٢ . ومن المتوقع ان يقدم المؤتمر التوجيه التقني للحكومات في مجال توحيد الاسماء الجغرافية وتوحيد مختلف نظم نقل الحروف من لغة الى اخرى الذى هو أساس ليس فقط لتقدم علم رسم الخرائط العالمي ولكن للتعاون الدولي في جميع الميادين .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩—٦٠ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة البرنامج الفرعي هذه .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩—٦١ من المتوقع أن تسفر التدابير والاجراءات المبينة أعلاه عن تعزيز القدرة التقنية للخدمات الوطنية لرسم الخرائط والهيدروغرافيا ؛ ومن المنتظر أيضا أن تؤدى الى تحسين الاتصالات فيما بين ادارة رسم الخرائط والمستويات الأعلى للادارة الوطنية بغرض زيادة ادراك فائدة رسم الخرائط واعداد الرسوم البيانية ، واتباع منهج اقليمي محلي اكثر فعالية في معالجة الموضوع ، وتكثيف انشطة التعاون والتوصية على الصعيد الدولي .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٢ـ ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

ألف ـ التنظيم

١ ـ الاستعراض الدولي الحكومي

١٩ـ٦٢ يتم استعراض اعمال الأمانة في هذا البرنامج من جانب لجنة الموارد الطبيعية التي تجتمع مرة كل سنتين. والتي عقدت آخر دورة لها في ايار/مايو ١٩٧٧ وتعتزم عقد دورتها المقبلة في شهر حزيران/يونيه ١٩٧٩. ولم توافق لجنة الموارد الطبيعية على هذه الخطة.

٢ ـ الأمانة

١٩ـ٦٣ وتضطلع بالمسؤولية عن هذا البرنامج ثلاث وحدات بالأمانة العامة، لم تحدد بعد، وهي تضم مجموعه ثمانية موظفين من الفئة الفنية منذ ١ تموز/يوليه ١٩٧٨، ولا يوجد من بينهم أى موظف تمول وظيفته من مصادر خارجة عن الميزانية.

	موظفو الفئة الفنية		
الوحدة التنظيمية	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
وحدة الطاقة	٤	—	٤
وحدة المعادن	٢	—	٢
وحدة موارد المياه	٢	—	٢
المجموع	٨	—	٨

وقد ورد في الفقرة ١٩ـ٣ أعلاه في البرنامج وصف لتوزيع المسؤوليات بعد اعادة التشكيل.

٣ ـ الانجازات المتوقعة

١٩ـ٦٤ ليس من الممكن في هذه المرحلة أن نحدد بدقة أى العناصر، من بين عناصر البرنامج المبينة في الفقرات ٥ ألف ـ ٢٣ و ٥ ألف ـ ٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين

Digitized by UNOG Library

١٩٧٨—١٩٧٦ (٤) ، هي التي سيتم انجازها ، وذلك بسبب حالة عدم الوضوح الناجمة عن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة .

باء ـ التنسيق

١ ـ التنسيق الرسمي داخل الأمانة

١٩—٦٥ ستقوم الوحدات الثلاث المسؤولة عن تنفيذ الانشطة الاقتصادية الكلية والانشطة العالمية تحت هذا البرنامج بتنسيق أعمالها تنسيقا وثيقا مع الانشطة القطاعية ذات الصلة التي يقوم بها ، في مجال الموارد الطبيعية ، مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل التابع لادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، في اطار اختصاصات كل من الادارتين وبالاستفادة من هذه الأنشطة . وفي حالة الأنشطة التي يكون فيها اشتراك كل من هاتين الادارتين مسوغا أو مناسبا ، يتبع نهج عملي في توزيع المسؤولية والتنسيق . وتوضع ترتيبات رسمية للتنسيق مع الهيئات الاخرى في الامانة مثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية واللجان الاقليمية كلما دعت الحاجة الى ذلك .

٢ ـ التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٩—٦٦ وفي مجال موارد المياه ، ستستمر الاتصالات المنتظمة مع جميع منظمات الأمم المتحدة المعنية ، وذلك في اطار لجنة التنسيق الادارية ، وهي : برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، وبرنامج الاغذية العالمي ، ومجلس الاغذية العالمي ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومع البنك الدولي ، فضلا عن اللجان الاقليمية . وفي ميداني الطاقة والخامات المعدنية ستتخذ ترتيبات رسمية للتنسيق مع المنظمات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة كلما دعت الحاجة الى ذلك .

---

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2) المجلد الأول .

Digitized by UNOG Library

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

١٩-٦٧ خلال مدة الخطة ستقام روابط تعاونية وثيقة فيما يختص بأنشطة الطاقة المختلفة مع : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، والبنك الدولي ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والمركز المعني بالشركات عبر الوطنية. ومن المتوقع أيضا ان ينظم عدد من الانشطة بالتعاون مع اللجان الاقليمية . واذا ما قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي عقد مؤتمر للامم المتحدة بشأن المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة في عام ١٩٨١ فسيتبع التعاون في الاعداد للمؤتمر وعقده ليشمل مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل التابع لادارة التعاون التقني لأغراض التنمية . وفي مجال الخامات المعدنية من المتوقع تنظيم أنشطة مشتركة هامة مع مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات التابع لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ومع مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل التابع لادارة التعاون التقني لأغراض التنمية . وفيما يتعلق بالمياه ، سيستمر التعاون مع مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل التابع لادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ومع المنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة والتي تتولى خدمة الدورة الاستثنائية الثالثة والدورات العادية للجنة الموارد الطبيعية . وبالاضافة الى ذلك ستنشأ آلية مشتركة بين الوكالات لوضع التقارير، تمكّن الادارة من استعراض برامج وأنشطة منظومة الامم المتحدة والحكومات وموجهة الى تنفيذ توصيات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه . وستوضع نهوج للتخطيط والبرمجة المشتركين ، ومن المتوقع ان يوضع عدد من المشاريع المشتركة بالتعاون مع اللجان الاقليمية الخمس . وسيقام أيضا تعاون مع الوحدات ذاتها ، حسب المقتضى ، للقيام ببحوث وتحليلات بشأن علاقة قطاع المياه بالاقتصاد العالمي .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٩-٦٨ ينتظر ان يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسبة المئوية ، تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

(بالنسب المئوية)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨–١٩٧٩			١٩٨٠–١٩٨١			١٩٨٢–١٩٨٣		
	المصادر			المصادر			المصادر		
	الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ ـ الطاقة	٥٠	—	٥٠	٥٠	—	٥٠	٥٠	—	٥٠
٢ ـ المعادن	٢٥	—	٢٥	٢٥	—	٢٥	٢٥	—	٢٥
٣ ـ موارد المياه	٢٥	—	٢٥	٢٥	—	٢٥	٢٥	—	٢٥
المجموع	١٠٠	—	١٠٠	١٠٠	—	١٠٠	١٠٠	—	١٠٠

Digitized by UNOG Library

دال ـ سرد البرامج الفرعيـــة

البرنامج الفرعي ١ ـ الطاقـة

(أ) الهـدف

١٩-٦٩ يهدف هـذا البرنامج الفرعي الى استعراض حالة الطاقة في العالم بقصـد تحديـد الترابـط بين الطاقة وأداء الاقتصاد العالمي ؛ والمساعدة على صياغـة وتنفيـذ السياسـات والاستراتيجيات الدولية في قطاع الطاقة ، وتحليل الاتجاهات والاحتمالات في حالة الطاقة في العالم بقصد تعيين ما يبرز من مسائل ومشاكل تتطلب عملا ومفاوضات مشتركة بين الحكومات ، واقتراح حلـول بديلة لهذه المسائل والمشاكل .

(ب) المسألة المطروقة

١٩-٧٠ كانت الحوادث التي وقعت في منتصف عام ١٩٧٠ ، بداية فترة طرأ خلالهـا تغيـير كبير على اقتصاديات تنمية الطاقة واستعمالها ، أملته الحاجة الى تعاون دولي لمواجهة احتياجـات المجتمع الدولي المتزايدة من الطاقة . واعترافا بدور الطاقة في نشوء اقتصاد عالمـي مترابـط ، أصبحت العلاقة بين الطاقة والاداء الاقتصادى تحتاج الى اهتمام كبير . وفي هذا الصـدد فان آثار الاحتياجات العالمية من الطاقة على النمو الاقتصادى العالمي ، تتطلب الدراسة مع المراعـاة بصورة خاصة للعرض والطلب على الطاقة والحاجة الى تمويل الطاقة واستثماراتها . وعلاوة على ذلك ، فانه ينبغي بذل الجهود لايجاد تفهم أفضل للعلاقة بين التكلفة الاقتصادية والارباح التى قد تتحقق نتيجة لتحسين استخدام الطاقة وتعيين وتقييم نهوج واستراتيجيات بديلة للتنمية الاقتصادية العالمية عن طريق الاستعمال الفعال للمدخلات من الطاقة .

(ج) السند التشريعي

١٩-٧١ يستند ، السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامـة ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) ، المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ و ٣٣٦٢ (د إ ـ ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمـبر ١٩٧٥ و ٣٢/١٧٤ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ؛ وقرارات المجلـس الاقتصـادى والاجتماعي ١٩٦١ باء (د ـ ٥٤) المؤرخ في ١٨ ايار/مايو ١٩٧٣ ؛ و ١٩٥٤ (د ـ ٥٩) المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٥ ؛ و ٢٠١٤ (د ـ ٦١) المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٦ ، ٢١٢٠ (د ـ ٦٣) المؤرخ في ٤ آب/اغسطس ١٩٧٧ .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٩—٧٢ سيكون قد تم تحليل الاثار الاقتصادية لحالة العرض والطلب والتكلفة بالنسبة للطاقة ، وذلك في سياق اعداد " الدراسة الاستقصائية الاقتصادية العالمية " للسنتين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ على التوالي . وستكون قد أعدت على وجه التحديد دراسة عامة عن حالة الطاقة في العالم لعرضها على لجنة الموارد الطبيعية في عام ١٩٧٩ كما ستكون قد أعدت مشاريع تمهيدية ، للمساهمات المناسبة من الطاقة في استراتيجية دولية انمائية للثمانينات وهي الجارى تحضيرها الآن للدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في ١٩٨٠ . وستكون قد أعدت حسب الحاجة تحليلات مختارة بشأن اقتصاد الطاقة العالمي والترابط بين الطاقة والاداء الاقتصادى بما في ذلك ، ضمن جملة أمور ، تنمية الطاقة واستخدامها ، وكذلك الترابط بين الطاقة وميزان المدفوعات واحتياجات قطاع الطاقة من الاستثمارات وبشأن مسائل الطاقة التي تتطلب عملا وتعاونا مشتركا بين الحكومات .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠—١٩٨١

١٩—٧٣ ستستمر الادارة في دراسة وتقييم الاسقاطات العالمية للطاقة والمتصلة بعملها فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل . وستبدأ دراسات عن استراتيجيات بديلة فيما يتعلق بالطاقة وربما عن نهوج للتنمية الاقتصادية تقوم على استخدام الطاقة استخداما أقل كثافة . وستستمر خلال فترة السنتين ، حسب الحاجة ، الدراسات التحليلية المختارة التي بدئ فيها في ١٩٧٩ .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢—١٩٨٣

١٩—٧٤ ستواصل الادارة تقييماتها الدورية للاقتصاد العالمي للطاقة في سياق الاتجاهات الطويلة الأجل للعرض والطلب في مجال الطاقة . وسيكثف العمل في وضع الاستراتيجيات المناسبة الخاصة باستخدام الطاقة لتشجيع التنمية الاقتصادية وفي تحليل الاتجاهات والاسقاطات الطويلة الأجل للعرض والطلب فيما يتعلق بالطاقة . وسيدرس ما لحالة الطاقة في العالم من أثر في سياق الدراسة الاستقصائية الاقتصادية العالمية خلال هذه السنوات . وسيعد في ١٩٨٣ تقييم للتقدم والمشاكل التي تثيرها حالة الطاقة في العالم .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩—٧٥ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩—٧٦ من المتوقع ان يساعد هذا البرنامج الفرعي على توضيح الترابط بين الطاقة والأداء الاقتصادى العالمي ؛ وعلى تحديد المشاكل والقضايا الكبرى التي تحتاج الى عمل على الصعيد

Digitized by UNOG Library

الدولي ، وفي المساعدة على اجراء مفاوضات مناسبة . ومن المتوقع ايضا وضع اطار لتشكيل وتنفيذ أنشطة الامم المتحدة التي تهدف الى تعيين قضايا ومشاكل الطاقة على اساس مستمر والمساهمة في حلها .

البرنامج الفرعي ٢ - المعادن

(أ) الهدف

١٩-٧٧ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحليل الاتجاهات في مجال المعادن بالنسبة للاقتصاد العالمي والمساهمة في صياغة الاستراتيجيات والسياسات الدولية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩-٧٨ كفاية امدادات المعادن ، وآثار التعدين على الاقتصاد وأسعار المعادن والمسائل المتصلة بتثبيتها هي ذات أهمية اساسية بالنسبة لسير الاقتصاد الدولي . وسيبحث البرنامج الفرعي آثار هذه المسائل على السياسة مع مراعاة المخزون من الموارد المعدنية الممكنة في قاع البحار والاستفادة بوجه خاص من الدراسات المتصلة بالمعادن التي يكون قد قام بها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في سياق برنامجه المتكامل الخاص بالسلع الاساسية ، وما قام به البنك الدولي بشأن ممارسات التمويل والاقراض وادارة التعاون التقني لأغراض التنمية والاستفادة كذلك من الأنشطة التي تكون قد أجرتها في هذا المجال اللجان الاقليمية .

(ج) السند التشريعي

١٩-٧٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ (د إ - ٧) المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ و ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٧٦١ باء المؤرخ في ١٨ ايار/مايو ١٩٧٣ و١٩٥٤ (د - ٥٩) المؤرخ في ٢٥ تموز/ ١٩٧٥ و ٢٠١٤ (د - ٦١) المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٦ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٩-٨٠ في نهاية عام ١٩٧٩ ستكون لجنة الموارد الطبيعية قد استعرضت دراسة عن الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتعدين في البلدان النامية ، وتحليلا لحالة المعادن في العالم . وستكون قد درست بالتفصيل اثار الحالة السائدة فيما يتعلق بالمعادن في سياق اعداد الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٧٩ . وستكون ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية مع ادارة التعاون

Digitized by UNOG Library

التقني لأغراض التنمية قد قدمت ، في حدود ما قد يطلب منها ، الى الجمعية العامة والى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والى غيرهما من منظمات الامم المتحدة الدولية الحكومية وهيئات الخبراء ، دراسات تحليلية عن المسائل الاقتصادية المتصلة بحالة المعادن في العالم .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٩-٨١ ستستمر التحليلات المتعلقة بالترابط بين صناعة التعدين والتنمية الاقتصادية . وستقدم هذه التحليلات وغيرها فيما يتعلق بكفاية الامدادات من المعادن واسعار هذه المعادن وتثبيتها ، الى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من هيئات الامم المتحدة الدولية الحكومية وهيئات الخبراء ، وذلك حسب الطلب . وستعيّن وتقيم الاثار الاقتصادية الكلية لاتجاهات التعدين في العالم ، بما في ذلك اسعاره وتثبيتها ، في الدراسات الاستقصائية الاقتصادية العالمية التي تعد لعام ١٩٨٠ وعام ١٩٨١ . وستبذل ايضا الجهود لتطوير تنسيق قطاع المعادن بين المنظمات المعنية في منظومة الامم المتحدة فيما يتعلق بأهداف هذا البرنامج الفرعي والجهود التي تبذلها المنظمات الاخرى .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٩-٨٢ من المتوقع ان تستمر خلال هذه الفترة الانشطة التي بدأت خلال فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ .

'٤' انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩-٨٣ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩-٨٤ من المتوقع أن يساعد هذا البرنامج الفرعي على كفالة مراعاة المشاكل المتصلة بالمعادن مراعاة تامة عند اعداد السياسات والاستراتيجيات الدولية ، وعلى تعزيز التنسيق بين أنشطة منظومة الامم المتحدة في مجال المعادن مما يقلل من ازدواج العمل أو التعدي على اختصاص المنظمات الاخرى مع السماح باستخدام الخبرات والموارد القائمة حاليا استخداما فعالا .

البرنامج الفرعي ٣ - الموارد المائية

(أ) الهدف

١٩-٨٥ يهدف هذا البرنامج الى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الحكومات ومنظومة الامم المتحدة لخطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه وتقديم تقرير عن ذلك للهيئات

Digitized by UNOG Library

الدولية الحكومية المختصة ، والقيام ببحوث وتحليلات حول الترابط بين قطاع المياه والاقتصاد العالمي وتحقيق تنسيق يشمل المنظومة كلها حسب المقتضى ، تعزيز التخطيط المشترك في مجال المياه .

(ب) المشكلة المطروقة

٨٦-١٩ تصدى مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه لمجموعة من المسائل ذات أهمية عالمية انعكست في التوصيات الواردة في خطة العمل (٥) . وقد وردت هذه التوصيات تحت عناوين كبرى مثل : السياسة والتخطيط والادارة ؛ والبيئة والصحة ومكافحة التلوث ؛ المخاطر الطبيعية ؛ والتعاون الاقليمي في تنمية موارد المياه المشتركة . ومن الضروري اجراء استعراض دوري لتنفيذ خطة العمل من جانب الحكومات ومنظومة الامم المتحدة للتأكد من اتخاذ الاجراءات المناسبة على الصعيد الدولي داخل منظومة الامم المتحدة لمساعدة الجهود الوطنية والاقليمية وضمان استمرار التنسيق الفعال . وقد اصبح التنسيق في قطاع المياه ذا أهمية اكبر ، نتيجة لخطة العمل بوجه خاص، واصبح من المرغوب فيه القيام في مناطق مختارة بتخطيط مشترك وبرمجة مشتركة . وكذلك لتحسين الاسقاطات واستحداث استراتيجيات دولية مناسبة في قطاع المياه ، المضي في تحليل الترابط بين المياه والاقتصاد العالمي .

(ج) السند التشريعي

٨٧-١٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار الجمعية العامة ٣٢/١٥٨ المؤرخ ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والناتج

٨٨-١٩ ستتولى ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية مسؤولية كبرى في التنسيق في مجال موارد المياه . وعلاوة على ذلك ستقوم ببحوث مشتركة بين تخصصات متعددة عن الترابط بين موارد المياه والاقتصاد العالمي . وستقوم بالاشتراك مع اللجان الاقليمية والمنظمات المتصلة الداخلة في منظومة الامم المتحدة باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه وتقدم التقارير بصورة منظمة الى الهيئات الدولية الحكومية المناسبة . وستقدم الادارة ايضا المساعدة من اجل تنسيق الانشطة المتصلة بالمياه وتشجيع استحداث أنشطة للتخطيط والبرمجة مشتركة بين الامانات داخل منظومة الامم المتحدة .

---

(٥) تقرير مؤتمر الامم المتحدة للمياه (منشورات الامم المتحدة ، رقم البيع (E.77.II.A.12) ، الفصل الأول .

Digitized by UNOG Library

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٩-٨٩ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مار دل بلاتا ، سيتم انشاء آليات لوضع التقارير بصورة منتظمة بالاشتراك مع الهيئات الداخلة في منظومة الامم المتحدة وسيكون قد بدئ في عملية تحليل منتظمة للمعلومات الواردة . وكذلك ، سيتم تصنيف واستعراض المعلومات الواردة من الحكومات . وسيكون قد بدئ في تقديم تقارير على اساس منتظم الى الهيئات الدولية الحكومية عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل وعن الاعمال الاخرى المطلوبة . وستقوم الادارة بدور الأمانة للاجتماعات المشتركة بين الوكالات التي تتناول التنسيق والقضايا المشتركة النابعة عن توصيات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه. أما بالنسبة للدراسات على المستوى العالمي ، سيكون قد بدئ في عدد من الانشطة تدخل فيها دراسات تحليلية للعلاقة بين قطاع المياه والاقتصاد العالمي . وستجرى هذه الانشطة بالاشتراك الوثيق مع ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٩-٩٠ ستتميز فترة السنتين هذه بتوسيع وتعزيز الانشطة سالفة الذكر وباشتراك متزايد في الانشطة التخطيطية المشتركة بين الادارات والتي تهدف الى تعزيز اهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٩-٩١ من المتوقع ان تظل طبيعة الانشطة خلال هذه الفترة كما هي بينما تسمح بتوسيع تدريجي للانشطة والموارد اللازمة لزيادة استجابة البرنامج الفرعي لما يظهر من حاجات جديدة .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩-٩٢ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩-٩٣ عملا بالتوصيات الواردة في خطة العمل ، من المنتظر أن يزيد تنفيذ هذا البرنامج الفرعي من امكانات منظومة الامم المتحدة ككل في مجال موارد المياه .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٣ ـ اللجنة الاقتصادية لافريقيا

ألف ـ التنظيم

١ ـ الاستعراض الدولي الحكومي

١٩ـ٩٤ تستعرض أعمال الامانة في هذا البرنامج لجنة الخبراء التقنية واللجنة التنفيذية والمؤتمر الوزاري . وتجتمع اللجنة التقنية والمؤتمر الوزاري مرة كل سنتين ، وكانت آخر مرة عقدت فيها الهيئتان اجتماعيهما في شباط/فبراير ـ اذار/مارس ١٩٧٧ . أما اللجنة التنفيذية فتجتمع مرة على الأقل كل سنة وكان آخر اجتماع لها قد عقد في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ . ولم تقر تلك الهيئات هذه الخطة .

٢ ـ الأمانة

١٩ـ٩٥ ان الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة هي شعبة الموارد الطبيعية التي كان يعمل بها ٢٣ موظفا من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، منهم سبعة كانت وظائفهم تموّل من مصادر خارجة عن الميزانية . كذلك كان ١٦ من هؤلاء الموظفين ، منهم رئيس الشعبة ، مسؤولين عن برنامج الموارد الطبيعية ؛ وكانت ٥ من وظائفهم تموّل من مصادر خارجة عن الميزانية . وفي ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ كان في الشعبة الوحدات التالية :

الوحدة التنظيمية	موظفو الفئة الفنية		
	الميزانية العادية (أ)	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
مكتب الرئيس	١	—	١
الموارد المعدنية	٣	—	٣
الموارد المائية	٣	١	٤
الطاقة	٢	٢	٤
رسم الخرائط والاستشعار عن بعد	٢	٢	٤
البيئة البشرية	١	—	١

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

الوحدة التنظيمية	موظفو الفئة الفنية: الميزانية العادية (أ)	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
	(ب)	(ب)	(ب)
موارد البحار	٤	٢	٦
العلم والتكنولوجيا			
المجموع	١٦	٧	٢٣

(أ) وظائف ثابتة كما هي واردة في الملاك .

(ب) انظر الفقرة ١٩-٩٨ أدناه .

٣ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

(أ) الانجازات المتوقعة

١٩-٩٦ من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية التي يرد وصفها في الفقرة ٩-٣٣ في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (٦) :

'١' في الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ : ١-٣ ، و ١-٩ ، و ٢-١ ، و ٤-٣ ، و ٤-٥ .

'٢' في الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ : ١-٢ ، و ١-٤ ، و ١-٦ ، و ١-٧ ، و ٢-٢ ، و ٢-٣ ، و ٢-٥ ، و ٢-٦ ، و ٢-٧ ، و ٢-٨ ، و ٤-٢ .

(ب) اعادة التنظيم المترتبة

١٩-٩٧ ليس ثمة أية عملية تنظيم ادارية هامة يتوقع ان تحدث في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ نتيجة للانجازات المذكورة أعلاه .

١٩-٩٨ والأمل معقود على ان يتم بحلول عام ١٩٧٩ تزويد وحدة موارد البحار بالعدد الأساسي بالموظفين بغية تنفيذ برنامج عملها .

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الاول .

Digitized by UNOG Library

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

١٩-٩٩ يقوم بالتنسيق الرسمي داخل الامانة العامة مكتب تنسيق السياسة والبرامج ، واللجنة المشتركة بين الشعب والمعنية بالتنمية الريفية المتكاملة ، واللجنة المشتركة بين الشعب والمعنية بأقل البلدان نموا .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٩-١٠٠ يتم التنسيق داخل منظومة الامم المتحدة عن طريق لجنة الامم المتحدة للموارد الطبيعية ، واللجنة الفرعية للموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الادارية ، واللجنة الفرعية لأنشطة الفضاء الخارجي التابعة للجنة التنسيق الادارية .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

١٩-١٠١ من المتوقع القيام بأنشطة مشتركة مع الوحدات التالية : شعبة البحث والتخطيط في المجال الاجتماعي الاقتصادى ؛ وشعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ؛ وشعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الاغذية والزراعة ؛ وشعبة التجارة الدولية والمالية ؛ وشعبة التنمية الاجتماعية ؛ وشعبة النقل والاتصالات والسياحة ؛ وشعبة الادارة العامة والتنظيم والقوى العاملة ؛ وديوان الأمين التنفيذى ؛ وادارة التعاون التقني من أجل التنمية (مركز الموارد الطبيعية والطاقة) وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، في الأمم المتحدة ؛ ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ؛ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ؛ واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ؛ واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ؛ واللجنة الاقتصادية لأوروبا ؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ؛ ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ؛ والوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛ والمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ؛ وبرنامج الامم المتحدة للبيئة .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٩-١٠٢ من المتوقع ان يكون الاتجاه في تخصيص النسب المئوية من الموارد للبرامج الفرعية مطابقا تقريبا لما هو مبين في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعيـــــة

(بالنسبة المئوية)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨–١٩٧٩			١٩٨٠–١٩٨١			١٩٨٢–١٩٨٣		
	الميزانية العادية	المصـــادر الخارجة عن الميزانيـــة	المجموع	الميزانية العادية	المصـــادر الخارجة عن الميزانيـــة	المجموع	الميزانية العادية	المصـــادر الخارجة عن الميزانيـــة	المجموع
١– الموارد المعدنية	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٣٣	٢٩	٢٥	٣٣	٢٩
٢– الموارد المائيـــة	٢٥	١٣	١٩	٢٥	١٧	٢١	٢٥	١٧	٢١
٣– الطاقـــة	١٧	٣٧	٢٧	١٧	٢٥	٢١	١٧	٢٥	٢١
٤– رسم الخرائـــط والاستشعـــار عن بعـــد	١٧	٢٥	٢١	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧
٥– موارد البحـــار	١٦	–	٨	١٦	١٠	١٢	١٦	١٠	١٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

-308-

Digitized by UNOG Library

دال ـ سرد البرامج الفرعيـــة

البرنامج الفرعي ١ ـ الموارد المعدنية

(أ) الهـدف

١٩ـ١٠٣ هدف هذا البرنامج الفرعي هو تيسير التنمية المثلى للثروة المعدنية في المنطقـــة الاقليمية تعزيزا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدانها ، وضمانا للسيادة التامة للبلـدان علـى مواردها المعدنية ونهوضا بالانتفاع المتزايد من هذه الموارد في الصناعات المحلية .

(ب) المشكلة المطروقـة

١٩ـ١٠٤ ان معرفة غالبية البلدان الافريقية بالموارد المعدنية الموجودة لديها أبعد مـن أن تكون كافية كما ان البرامج الوطنية للبحث والمسح غير مترابطة على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي . وفضلا عن ذلك لم يتم دمج استغلال الموارد المعدنية دمجا كاملا في سياسات التنمية الاقتصادية من أجل تعزيز التصنيع القائم على هذه الموارد . وبصفة عامة ، تقوم شركات مراكزها في الخارج باستغلال الموارد المعدنية الافريقية وتصديرها بقدر لا يكاد يذكر من التجهيز المحلي . أما قوانين وتشريعات التعدين فلا تخدم دائما المصلحة الوطنية ولا هي تأخذ في اعتبارها أحدث التطورات التقنيـــة . وتتسم حيازة تكنولوجيا التعدين وتكنولوجيا تجهيز المعادن بالبطء في معظم البلدان الافريقيـــة ، وليست لكثير من الحكومات القدرة على كفالة توفير أجهزة كافية في القطاع العام للصناعة الاستخراجية . وتواجه بلدان كثيرة نقصا في العاملين المؤهلين ولذا تعتمد في عمليات البحث والخدمات المختبرية المتخصصة ودراسات الجدوى على مؤسسات خارجية ؛ ويطالب الجيولوجيون ومهندسو المناجـــم الافريقيون مطالبة شديدة بأن يكونوا حسني الاطلاع وبزيادة الاتصالات المهنية وتبادل الخبرات .

(ج) السند التشريعي

١٩ـ١٠٥ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارات الجمعية العامـــة ٣٠١٦ (د ـ ٢٧) المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ ، الفقرات ١ـ٦ ؛ و ٣٢٠١ (د إ ـ ٦) المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ ، الفقرة ٤ ؛ و ٣٢٠٢ (د إ ـ ٦) المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ ، الأجزاء أولا (١) ـ ثالثا ـ رابعا ـ خامسا ـ سابعا ـ ثامنا ؛ وقرارات اللجنة الاقتصاديـــة لافريقيا ٢٢٣ (د ـ ١٠) ؛ و ٢٣٨ (د ـ ١١) ؛ و ٢٥٦ (د ـ ١٢) ، الفقرة ١ ، الفقـــرات الفرعية (أ ـ ى) ؛ و ٢٦١ (د ـ ١٢) ، الفقرات ١ ـ ٣ .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٩—١٠٦ بنهاية عام ١٩٧٩، ستكون الانشطة المذكورة في الفقرة ٩—٣٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨—١٩٧٩ (٦) قد أسفرت عن النتائج التالية :

(أ) انشاء فريق استشارى في ميادين الجيولوجيا والتعدين ، وتجهيز المعادن المقتصدة في التكاليف وتشريعاتها ؛

(ب) تقديم تقييم فيه نقد للقائم من الاجهزة والهياكل الاساسية القائمة والمختصة بالموارد المعدنية داخل البلدان الافريقية وذلك كيما تنظر فيه الدول الاعضاء ، وسيكون مشفوعا بتوصيات ملموسة ترمي الى تعزيز كفاءة هذه الاجهزة والهياكل ؛

(ج) دخول مركز شرق افريقيا لتنمية الموارد المعدنية حيز التشغيل ؛

(د) الانتهاء من النشاط التحضيرى لانشاء مركزين متعددى الجنسية لتنمية الموارد المعدنية وذلك لمنطقتي وسط وغرب افريقيا دون الاقليميتين ؛

(هـ) قيام المؤتمر الاقليمي الأول لتنمية الموارد المعدنية والانتفاع بها في افريقيا بتحديد استراتيجية مشتركة ومبادئ توجيهية مشتركة للتعاون الاقليمي ؛

(و) عقد حلقة وجولة دراسيتين لمهندسي المناجم الافريقيين عن الأساليب والتقنيات الجديدة في استخراج المعادن ؛

(ز) القيام ، بالتعاون مع شعبة الصناعة ، بمواصلة اجراء دراسات عن مجموعة مختارة من المواد المعدنية الخام ذات الأهمية لتنمية صناعات المعادن الاساسية والصناعات الكيماوية .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠—١٩٨١

١٩—١٠٧ خلال فترة السنتين ١٩٨٠—١٩٨١ ، ستوجه الانشطة نحو اكتساب معرفة كافية ، على الصعيدين الاقليمي والقطرى ، عن امكانات الموارد المعدنية ، ونحو تعزيز قدرات الحكومات على التصدى بفعالية للمشاكل الجيولوجية والتكنولوجية والاقتصادية التي تواجهها في تنمية مواردها المعدنية والانتفاع بها ، ونحو النهوض بالتعاون المتعدد الجنسية فيما بين الدول الأعضاء بهدف احداث التناسق في سياساتها وخاصة في ميداني قوانين التعدين والتجارة . وستقدم المساعدة في مجال اقامة المؤسسات المتعددة الجنسية لتوفير التدريب اثناء العمل وتأدية الخدمات المتخصصة وأعمال البحث بهدف دعم المرافق الوطنية لاستغلال المعادن في المناطق الشرقية والوسطى والغربية دون الاقليمية من افريقيا . وسيجرى اتمام دراسة استقصائية لتشريعات التعدين الموجودة في البلدان الافريقية واتمام وضع مقترحات بشأن مدونة نموذجية للتعدين ؛ وستنشر خريطة عن توزيع المعادن في افريقيا . وسيتم ايضا تنظيم حلقة وجولة دراسيتين للاخصائيين الافريقيين موضوعهما الأساليب

Digitized by UNOG Library

والتقنيات الحديثة في تجهيز المعادن . وعقب تلقي طلب من جيولوجيين ينتمون لعشرين بلدا افريقيا ستعقد للجيولوجيين الافريقيين اجتماعات سنوية بشأن التطورات الحديثة في ميدان استكشاف المعادن ، وذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، واليونسكو ، ومركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل التابع لادارة التعاون التقني من أجل التنمية في الامم المتحدة . وستجرى دراسات عن المواد الخام المعدنية اللازمة للصناعات الاساسية وذلك من أجل تحديد امكانية التجهيز والتسويق المحليين .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٩-١٠٨ لن يحدث أى تغيير في الاستراتيجية خلال فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ ، ولكن التركيز سينصب على ادخال المشاريع الجيولوجية والتعدينية ضمن مشاريع التنمية الاقتصادية العامة وعلى تدعيم منجزات الفترة السابقة . وسيولى دعم مستمر للمراكز المتعددة الجنسية المنشأة من قبل . وستقام مراكز جديدة في المنطقة دون الاقليمية الشمالية ، وربما أيضا في المنطقة دون الاقليمية الجنوبية . وسيعقد مؤتمر اقليمي ثان لتنمية الموارد المعدنية والانتفاع بها . وستنظم اجتماعات سنوية دون اقليمية للخبراء في الجيولوجيا والتعدين وذلك لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون .

' ٤ ' انشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩-١٠٩ لا تتضمن خطة هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩-١١٠ سيؤدى انشاء مراكز متعددة الجنسية لتنمية الموارد المعدنية وانشاء فريق استشارى قوى الى مساعدة البلدان في تنفيذ برامجها ذات الأولوية . كذلك فان تقدير الموارد المعدنية الموجودة والكامنة ونشر خريطة توزيع المعادن في افريقيا سيتيحان معرفة أفضل بالموارد المعدنية على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ، مما يؤدى الى تحسين التعاون في استغلال هذه الموارد والانتفاع بها وفي تنسيق سياسات تنمية الموارد المعدنية التي تتبعها الدول الأعضاء . والنتيجة التي سيحققها البرنامج الفرعي ستيسّر ايضا تنفيذ المشاريع ذات الصلة في قطاعي التنمية الصناعية والتجارة ، بنجاح .

البرنامج الفرعي ٢ - الموارد المائية

(أ) الهدف

١٩-١١١ هدف هذا البرنامج الفرعي هو تعزيز تنمية الموارد المائية للمنطقة والمحافظة عليها بغية أن يؤدى ذلك الى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعي الأمثل .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشاكل المطروقة

١٩-١١٢ ليس لمعظم البلدان الافريقية معرفة كافية بما حبتها به الطبيعة من موارد مائية ، ولهذه الحالة عدد من الاسباب . فلا شبكات الظواهر الجوية المائية والشبكات الهيدرومترية وشبكات تسجيل تذبذبات مستوى المياه الجوفية ولا نوعيتها في معظم أجزاء المنطقة الاقليمية للجنة تفي بالمراد . وفضلا عن ذلك فان نقص معدات الحفر والضخ والمختبرات وكذلك نقص الترتيبات اللازمة لجمع وتجهيز واستعادة البيانات هو من بين أوجه القصور الخطيرة . ورغم ان حجم القوى العاملة المدربة في المنطقة قد ازداد زيادة كبيرة في السنوات القليلة الماضية ، فمازالت معظم البلدان تعتمد أساسا على خدمات خارجية فيما يتعلق بالبحث ودراسات الجدوى . ولا تعتبر فعالية الهيكل التنظيمي القائم في كثير من البلدان الافريقية لمعالجة مختلف جوانب تنمية الموارد المائية ملائمة ، كما ان التنسيق ، حتى على الصعيد الوطني ، غالبا ما يكون غير كاف .

(ج) السند التشريعي

١٩-١١٣ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارى الجمعية العامة ١٤٠١ (د - ١٤) المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ ، الفقرات الفرعية (أ) الى (د)(٧)؛ و٣٨١٣ (د - ٢٣) المؤرخ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨، الفقرتان ١ و٢(٧) ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٣٠٨ (د - ١٣) الفقرات ١ و ٢ و ٣ ؛ وقرارات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٩-١١٤ ستكون قد أجريت دراسات عن موارد المياه الجوفية في مناطق فرعية مختارة من المنطقة الاقليمية . وستكون المساعدة قد قدمت أيضا الى الدول الاعضاء في اقامة شبكات هيدرولوجية وشبكات للظواهر الجوية المائية وفي اعداد خرائط هيدرولوجية وهيدروجيولوجية . وستكون قد أتيحت خدمات استشارية للمساعدة في وضع خطط رئيسية وطنية للموارد المائية؛ وسيكون قد عقد مؤتمر افريقي للمياه كمتابعة لمؤتمر مار ديل بلاتا وسيكون هذا المؤتمر الافريقي قد حدد استراتيجية لتعزيز تنمية المياه خلال العقد القادم .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٩-١١٥ سيكون اهتمام برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ منصبا على مشاكل الافتقار

---

(٧) مضى على الولاية الممنوحة اكثر من خمس سنوات .

Digitized by UNOG Library

الى المعرفة الكافية، وهو ما يرجع بقدر كبير الى أوجه القصور في شبكات الرصد . وسيتركز اهتمام البرنامج على المشاكل التي تواجهها أغلبية كبيرة من السكان الافريقيين الذين ليست لديهم امكانية الحصول على امدادات مياه مأمونة الى حد معقول ، ولا سيما مشاكل المناطق المنكوبة بالجفاف ، وسينصب التشديد فيه على النهج التي تؤدى الى تحقيق الفعالية في التخطيط وتقرير السياسة والتشريع. وسيتم تعزيز الاكتفاء الذاتي عن طريق التعاون في تنمية أحواض البحيرات والأنهار . وستقدم الى الدول الاعضاء مساعدة وخدمات استشارية في مختلف جوانب تنمية الموارد المائية ، ولا سيما فيما يلي :

(أ) تقييم توفر المياه (السطحية منها والجوفية) واستخدامها والطلب عليها ، مع ايلاء اهتمام خاص لانشاء شبكات للرصد ، واقامة مختبرات للتحليل الشامل للمياه المستخدمة في مختلف الوجوه . وسيشجع انشاء مصارف للبيانات واستحداث نظم وطنية متكاملة للبيانات ؛

(ب) اعداد خطط طويلة الأجل ومتوسطة الأجل ومشاريع نوعية لتوريد المياه تتولى أمر امدادات المياه للمجتمع وتصريف فضلات المياه ؛

(ج) وضع برنامج شامل لتنمية الموارد المائية في المناطق المتأثرة بالجفاف في افريقيا . وستقدم مساعدة ايضا في وضع برنامج للتحكم في الفيضانات والتنبؤات الهيدرولوجية ؛

(د) اجراء استعراض للترتيبات المؤسسية على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية لاستعراض مدى ملاءمة هذه الترتيبات في معالجة مشاكل التخطيط وتقرير السياسات والتشريع وفي تحسينها جميعا ؛

(هـ) اجراء دراسات استقصائية للقوى العاملة بما يفضي الى انشاء معاهد دون اقليمية للتدريب وتقديم الخدمات المتخصصة والبحث .

(و) التعاون على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي في مجال تنمية الموارد المائية والانتفاع بها ، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات القائمة وانشاء مؤسسات جديدة من أجل تنشيط التنمية المتكاملة لأحواض الأنهار والبحيرات التي تتقاسمها اكثر من دولة واحدة .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١١٦-١٩ ستجرى مواصلة توفير الخدمات الاستشارية والمساعدة الاستشارية المذكورتين أعلاه . ونتيجة لما يكون قد تم اكتسابه ، خلال فترة السنتين السابقة ، من معرفة بموارد المياه الجوفية ، على الاصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ، سيكون قد تم الشروع في اعداد خريطة هيدروجيولوجية لافريقيا . وسيعقد مؤتمر اقليمي آخر للمياه واجتماعات دون اقليمية سنوية للخبراء في تنمية الموارد المائية وذلك لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون .

Digitized by UNOG Library

(٤) أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١١٧-١٩ ليس في خطة هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١١٨-١٩ بنهاية عام ١٩٨٣ ، سيكون قد تم توافر معرفة أفضل بالمتاح من الموارد المائية . وستكون نسبة أعلى من السكان قد حصلت ، الى حد معقول ، على مياه مأمونة ، وستكون لديها أيضا شبكة ما لتصريف المياه . وسيكون قد تم تحسين القدرات التكنولوجية واكتساب معلومات أفضل عن البحث والتنمية . وباستخدام أساس أفضل للبيانات ، سيكون قد تم وضع بعض مشاريع التنمية لخدمة التقدم الاقتصادى والاجتماعي وكذلك للتخفيف من كوارث الجفاف والفيضانات . وستكون درجة كبيرة من التقدم قد تحققت في وضع سياسات وتشريعات بشأن المياه ، كذلك ستكون قد حدثت زيادة هامة في الأيدى العاملة المدربة .

البرنامج الفرعي ٣ - الطاقة

(أ) الهدف

١١٩-١٩ هدف هذا البرنامج الفرعي هو تشجيع استكشاف جميع موارد الطاقة في افريقيا وتخطيطها تخطيطا منهجيا وتنميتها تنمية مثلى ؛ وتعزيز تطوير كهربة الريف ؛ وتنشيط استحداث مصادر غير تقليدية وجديدة للطاقة ؛ واقامة تعاون متعدد البلدان في استغلال واستخدام موارد الطاقة في افريقيا وتنسيق سياسات تنمية هذه الموارد .

(ب) المشاكل المطروقة

١٢٠-١٩ لم تجر كثير من البلدان الافريقية حتى الآن مسحا وتقييما منهجيين وشاملين لموارد الطاقة الموجودة لديها رغم ان هذا الأمر يشكل خطوة هامة في ارساء الاساس لوضع سياسات وخطط لتنمية الموارد الوطنية والانتفاع بها . ونتيجة لذلك ، مازالت هذه البلدان تعاني من الافتقار الى سياسات منسقة لتنمية الطاقة ومن الافتقار الى القدرة على التنبؤ بحجم حاجاتها وانتاجها ومتطلبات استيرادها من الطاقة . ولأن اكثر من ٧٠ في المائة من السكان الافريقيين يعيشون في المناطق الريفية حيث امدادات الطاقة أبعد من ان تعتبر كافية ، تنشأ عن هذه الحالة ، من ناحية حاجة ملحة الى اجراء تقييم للاحتياجات من الطاقة ، وحالة العرض ، وموارد الطاقة المتاحة بيسر ، ومن ناحية أخرى ، اجراء تقييم للمتطلبات المؤسسية اللازمة لتطوير الطاقة وتوفيرها في المناطق الريفية . وفي كثير من البلدان الافريقية مازال مستوى تنمية طاقات توليد الكهرباء ، بل مستوى شبكات القوى الكهربائية عموما ، في مرحلة أولية . وبصفة عامة ، كثيرا ما يكون استغلال محطات توليد الكهرباء ناقصا وأحد التفسيرات الممكنة لذلك هو ان كثيرا من هذه المحطات لا يشكل جزءا من شبكة مترابطة . ومازالت الأيدى العاملة المدربة في ميدان استغلال واستخدام موارد الطاقة غير كافية . كذلك فان

Digitized by UNOG Library

التكاليف المرتفعة للطاقة المستوردة والانقطاعات الحاصلة في العرض تثيران عدة مشاكل في اقتصادات البلدان الافريقية يمكن التخفيف منها بزيادة استكشاف المصادر غير التقليدية والجديدة للطاقة والانتفاع بها وذلك لكي تكمّل أو حتى تحل محل بعض هذه المصادر ما هو قائم من مصادر تقليدية للطاقة . والحاجة تدعو ، قبل كل شيء ، الى التعاون فيما بين الدول الاعضاء في تنمية موارد الطاقة لديها وفي استغلالها استغلالا رشيدا على اساس متعدد الجنسية ، مع القيام ، في الوقت نفسه بضمان سيادة تلك الدول على موارد الطاقة الخاصة بها .

(ج) السند التشريعي

١٩-١٢١ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارات الجمعية العامة ٣٠١٦ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ ، الفقرات ٤-٦ ؛ و ٣١٧١ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، الفقرات ١-٧ ؛ و ٣١٧٧ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، الفقرات ٢-٥ ؛ و ٣٢٤١ (د - ٢٩) المؤرخ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، الفقرة ٣ ؛ وقرارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ١٣ (د - ٧) (٧)، الفقرتان ١-٢ ؛ و ٤٣ (د - ٤) (٧)، الفقرات ١-٤ ؛ و ١١٣ (د - ٦) (٧)، الفقرات ١-٣ ؛ و ١٤٣ (د - ٧) (٧)، الفقرات ١-٤ ؛ و ٢٢٣ (د - ١٠) (٧)، و ٢٢٥ (د - ١٠) ، الفقرات ١-٤ ؛ و ٣٠٥ (د - ١٣) ، الفقرات ١-٤ ؛ و ٣٠٩ (د - ١٣) ، الفقرات ١-٣ ؛ و ٣١٤ (د - ١٣) ، الفقرات ١-٧ ؛ و ٣١٨ (د - ١٣) ، الفقرات ١-٣ ؛ والاطار المنقح لمبادئ تنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد في افريقيا (E/CN.14/ECO/90/Rev.3) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٩-١٢٢ ستكون المساعدة قد قدمت الى الدول الاعضاء في المجالات التالية : وضع سياسات متكاملة للطاقة ؛ وتقييم موارد الطاقة في افريقيا وتنميتها واستغلالها واستخدامها ؛ والتنبؤ بالطلب على الكهرباء ؛ وتوحيد ووضع المعايير المناسبة للبلدان الافريقية ؛ وضع المعدات الكهربائية على اساس متعدد البلدان والاضطلاع ، على نطاق ضيق ، بانتاج طاقة كهربائية وتوزيعها وتوسيع نطاق استخدامها في المناطق الريفية ؛ والربط بين شبكات البلدان المتجاورة . وسيكون قد تم القيام بجرد موارد الطاقة وسيكون أطلس افريقيا لموارد الطاقة جاهزا للتوزيع . وسيكون قد تم الاضطلاع بعمليات منتظمة لاستكمال خرائط الطاقة الأولية والطاقة الكهربائية في افريقيا . كذلك فان دراسة استقصائية للمرافق القائمة واحتياجات المستقبل في افريقيا من التعليم والتدريب والبحث في ميدان علم وتكنولوجية الوقود مع الاهتمام بوجه خاص بالنفط ومشتقاته ستكون قد استكملت ؛ كما ان مساعدة ستكون قد قدمت في انشاء مؤسسات لتدريب الموظفين من جميع المستويات في ميدان الكهرباء . وسيكون قد تم الشروع في اجراء دراسات عن ترابط الشبكات ؛ كما ستكون دراسة تتناول التنمية

Digitized by UNOG Library

المتعددة الاغراض للممرات المائية الدولية واعداد اتفاقية نموذجية في هذا الميدان قد أنهيا . وسيكون برنامج شامل لمساعدة الحكومات في ميدان المصادر غير التقليدية للطاقة قد دخل حيز التنفيذ . وفضلا عن ذلك سيكون قد بدئ في مشروع بشأن استخدام الطاقة الشمسية في افريقيا على نطاق كبير . وفي هذا الصدد ، ستكون حلقتان دراسيتان موضوعهما الطاقة الشمسية في افريقيا قد عقدتا ، كما سيكون قد تم تعزيز مراكز الطاقة الشمسية في افريقيا ؛ واما الشروع في تركيب محطات لرصد وقياس اشعاع الطاقة الشمسية في افريقيا ، فسيكون قد تم وبدأ معه تدريب الافريقيين في ميدان الطاقة الشمسية . كذلك سيكون قد تم انشاء مؤسسة اقليمية للطاقة الشمسية في افريقيا . وفي هذا الصدد ، سيكون قد تم انشاء ثلاثة مراكز ارشادية لمعدات الطاقة الشمسية وطاقة الريح والغاز الحيوى واعداد دراسة جدوى بشأن انشاء مركز ارشادى للتصنيع وامكانية تسويق معدات الطاقة الشمسية في افريقيا ؛ كما سيكون قد تم تنظيم معرض لمعدات الطاقة الشمسية ؛ وسيكون قد شرع في انشاء لجان دائمة للطاقة في جميع المناطق الافريقية دون الاقليمية ، وفي انشاء لجنة اقليمية للطاقة ؛ وسيكون قد بدئ في اجراء دراسة عن توزيع الطاقة الشمسية ، المباشرة منها والمنتشرة ، في افريقيا .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٩-١٢٣ تمكينا للدول الاعضاء من اجراء مسح جامع لما لديها من موارد الطاقة ومن دراسة الاوضاع المثلى لاستغلال ونقل وتوزيع واستخدام موارد الطاقة هذه ؛ وتمكينا لها من تقدير مختلف فئات الاحتياجات المتبلة للمستهلكين والمشاريع في ميدان الطاقة ؛ ومن أجل تنسيق كل ذلك وما يتصل به من أنشطة ؛ ولمساعدة الدول في وضع سياسات وبرامج للطاقة ، سيتم الاضطلاع بالانشطة التالية :

(أ) سيجرى انشاء لجان دائمة للطاقة في جميع المناطق الاقتصادية الافريقية دون الاقليمية ، وكذلك انشاء لجنة اقليمية للطاقة ؛

(ب) سيتم انجاز دراسة لوضع الاساس لانشاء منظمة افريقية للنفط ؛

(ج) سيشرع في انشاء معهد افريقي لعلوم وتكنولوجية الطاقة مع الاهتمام خاصة بالنفط ومشتقاته ؛

(د) سيعقد المؤتمر الافريقي الثاني للمواد الهيدروكربونية ؛

(هـ) سيظل العمل على جمع ونشر المعلومات الخاصة بالطاقة الى جانب القيام دوريا باستكمال جرد موارد الطاقة وكذلك " اطلس موارد الطاقة في افريقيا " ؛

(و) سيبدأ التحضير للاجتماع الافريقي الثالث المعني بالطاقة ؛

(ز) ستستمر الدراسات المتعلقة بالربط بين الشبكات الوطنية ؛

Digitized by UNOG Library

(ح) ستجرى دراسة عن الجوانب التنظيمية والتنفيذية لتنمية الطاقة الكهربائية ؛

(ط) ستجرى دراسة استقصائية للعوامل التقنية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في تطوير امدادات الطاقة وأوجه استخدامها في المناطق الريفية ؛

(ى) ستجرى دراسة عن أوجه الترابط الجيولوجي بين الاحواض الرسوبية في افريقيا ؛

(ك) سيجرى توسيع نطاق الانشطة المتعلقة بتنمية مصادر غير تقليدية للطاقة توسيعا كبيرا . كذلك سيكون المشروع المتعلق بتشجيع استخدام الطاقة الشمسية في افريقيا ، وهو الذى سيتم الشروع فيه في عام ١٩٧٨ ، قيد التنفيذ . وسيجرى في هذا الصدد الاضطلاع بتركيب معدات لقياس الاشعاع الشمسي ، وسيتم انشاء ثمانية مراكز جديدة للطاقة الشمسية في افريقيا ، وستعقد حلقتان دراسيتان عن الطاقة الشمسية . وبالاضافة الى الطاقة الشمسية ، سيجرى النظر على سبيل الأولوية في استخدام طاقة الرياح والغاز الحيوى ؛

(ل) ستجرى دراسة أولية عن انشاء معهد افريقي للفيزياء النووية ؛

(م) سيتم الانتهاء من الدراسة المتعلقة بتوزيع الطاقة الشمسية في افريقيا ، والتي تبدأ في عام ١٩٧٩ ؛

(ن) ستجرى دراسة لشروط انشاء مصرف افريقي للطاقة ؛

(س) وبقدر ما تسمح به الموارد المتاحة للجنة سيجرى توسيع نطاق التعاون ليمتد أيضا الى مقر الامم المتحدة ، وذلك بشأن التحضير لمؤتمر للأمم المتحدة يعنى بموارد الطاقة الجديدة والمتجددة وعقده في عام ١٩٨١ ، في حالة موافقة المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية في عام ١٩٧٨ على عقد المؤتمر .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٩-١٢٤ عندما تقوم جميع المناطق الافريقية دون الاقليمية بانشاء لجانها الدائمة للطاقة وعندما تبدأ لجنة اقليمية للطاقة العمل على نطاق كامل ، سيستأنف تقديم المساعدة من أجل الاستغلال والاستخدام الرشيدين لموارد الطاقة في اطار سياسة قارية متكاملة للطاقة ، كما ستجرى مواصلة تقديم المساعدة في ميدان التدريب . وتحقيقا للافادة على نحو أتم من محطات توليد الكهرباء الموجودة في افريقيا ، ستجرى مواصلة الدراسات التقنية والاقتصادية للربط بين الشبكات الوطنية للبلدان الافريقية ، وذلك على اساس متعدد البلدان ، أو دون اقليمي ، أو اقليمي . وفي اطار التنمية الريفية المتكاملة ، سينصب التشديد على استخدام مصادر غير تقليدية للطاقة . وتحسينا لحالة الطاقة القائمة حاليا في افريقيا وبغية دعم المصادر التقليدية للطاقة أو حتى استبدال بعضها ، ستجرى مواصلة تنفيذ مشروع لاستخدام الطاقة الشمسية في افريقيا يبدأ في عام ١٩٧٨ ويستمر خلال فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ . وسينشأ في هذا الصدد مركزان للطاقة الشمسية وستعقد حلقتان دراسيتان سنويتان عن الطاقة الشمسية ؛ وسيتحقق انشاء محطات رصد وقياس لاشعاع الطاقة

Digitized by UNOG Library

الشمسية . وسيكون لتنفيذ هذا المشروع ، كما سيكون لوجود مركزين ارشاديين لاستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والغاز الحيوى ، دور هام في تطوير مصادر غير تقليدية للطاقة في افريقيا .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩-١٢٥ ليس في خطة هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩-١٢٦ مع انشاء اللجان دون الاقليمية الدائمة للطاقة ، ستتمكن الدول الاعضاء من تقدير مختلف فئات المتطلبات المقبلة سواء للمستهلك او للمشاريع في ميدان الطاقة . وستتمكن هذه الدول من دراسة الشروط المثلى لاستغلال ونقل وتوزيع واستخدام الطاقة المستمدة من مختلف المصادر ومن تحديد الاطار القانوني والمؤسسي للتعاون . وستتولى تنسيق أنشطة هذه الدول اللجنة الاقليمية للطاقة التي تكون قد أنشئت ، لتساعد الدول في وضع سياسات وبرامج للطاقة على صعيد افريقيا كلها وفي كفالة سيادتها التامة على ما لديها من موارد الطاقة . أما المؤسسات الموجودة للتدريب في ميادين الكهرباء والمواد الهيدروكربونية والمصادر غير التقليدية للطاقة فانها ستلبي على الأقل ٧٥ في المائة من الاحتياجات من التقنيين وغيرهم من الأيدى العاملة الماهرة في هذه الميادين . وسيؤدى انشاء منظمة افريقية للنفط الى تيسير اقامة تعاون أوثق فيما بين الدول الاعضاء ، سواء كانت منتجة للنفط أو غير منتجة له ، كما انه سييسر وضع سياسات مشتركة فيما يتعلق بأسعار النفط والتوريد المنتظم لمنتجات النفط لتلبية ٨٠ في المائة على الأقل من الاحتياجات الفعلية لهذه الدول . وستيسر الدراسات المتعلقة بالربط بين الشبكات الكهربائية الانتفاع على نحو أتم من المحطات الموجودة لتوليد الكهرباء في افريقيا . وعن طريق استخدام المصادر غير التقليدية للطاقة سيتحسن ميزان الطاقة للدول الاعضاء بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل . وسيكون لتنفيذ مشروع الطاقة الشمسية أثر كبير وخاصة على تنمية المناطق الريفية في افريقيا .

البرنامج الفرعي ٤ - رسم الخرائط والاستشعار عن بعد

(أ) الهدف

١٩-١٢٧ هدف هذا البرنامج الفرعي هو : (أ) تقديم المساعدة والمشورة الى بلدان المنطقة الاقليمية في توفير خدمات وطنية لرسم الخرائط ، مع توفير القدرة على الاضطلاع بالمهام الأساسية لاستراتيجيات التنمية ، وتطوير القائم من المراكز الاقليمية أو دون الاقليمية للتدريب و/أو لتقديم الخدمات في عمليات المسح و/أو في ميدان الاستشعار عن بعد ، وانشاء مراكز متخصصة جديدة دون اقليمية أو اقليمية ؛ (ب) واتمام مسح افريقيا ، عن طريق رسم الخرائط ، بما في ذلك رسم الخرائط الجيوديسية والجيوفيزيائية والخاصة ، ونشر هذا المسح في سلسلة من الخرائط الدليلية للقارة ، وبالتالي تحديد اعمال رسم الخرائط التي مازال ينبغي القيام بها ، وتحليل المادة الموجودة من

Digitized by UNOG Library

أجل البت في الاساليب والمواصفات التي تتبعها مختلف البلدان ، والتوصية بمجموعة مثلى من المواصفات للأعمال في المستقبل ؛ (ج) وانشاء المجلس الافريقي للاستشعار عن بعد ، الذي سيتولى ادارة محطات استقبال للاشارات المرسلة من التوابع الارضية الاصطناعية ومراكز التدريب على الاستشعار عن بعد ولمساعدة المستعملين ، وتيسير استخدام بيانات وتقنيات الاستشعار عن بعد لتحليل الموارد وادارتها .

(ب) المشاكل المطروقة

١٢٨-١٩ مازالت المنظمات والشركات الاجنبية تنفذ كثيرا من المشاريع في افريقيا . غير انه غالبا ما تكون السجلات الموجودة في افريقيا غير كاملة أو متناثرة في تقارير غير منشورة وغير مفهرسة ، كما تفتقر خرائط مساحية عديدة الى اطار موحد ولا تتبع فيها مواصفات مشتركة . وبالمثل ، يؤدى عدم وجود مؤسسات في افريقيا لادارة محطات افريقية لاستقبال الاشارات من التوابع الارضية الى حرمان افريقيا من القدرة على الحصول على بيانات الاستشعار عن بعد الأساسية في الوقت المناسب ، وقد أثرت أوجه القصور هذه على فائدة المواد الموجودة وأدت الى عرقلة التخطيط لمشاريع انمائية وطنية واقليمية ، والى تكرار لا ضرورة له لأعمال مسح باهظة التكاليف ، وخفضت العائد من التقنيات الحديثة لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد . ومازال الحدس أيضا هو طابع تقديرات اليد العاملة المطلوبة ، ومن ثم نوع وحجم المؤسسات اللازمة لتوفير هذه اليد العاملة . أما التدريب في المراكز الواقعة خارج القارة فانه غير موجه نحو الانشطة الادارية أو الانتاجية التي تتم في اطار مشاكل افريقية فعلية . وعلاوة على ذلك ، فان نسبة عالية من المتدربين لا يعودون الى أوطانهم .

(ج) السند التشريعي

١٢٩-١٩ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارات الجمعية العامة التالية : ٢٢٢١ (د - ٢١) المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٦ ، الفقرة ٣ ؛ و ٢٣٨٦ (د - ٢٣) المؤرخ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨ ، الفقرتان ١ و ٢ ؛ و ٢٩١٥ (د - ٢٧) المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢ ، الفقرتان ١٠ و ٢٨ ؛ و ٣٠١٦ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ ، الفقرات ١ و ٥ و ٦ ؛ و ٣١٨٢ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، الفقرتان ١١ و ١٧ ؛ و ٣٣٨٨ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، الفقرات ٦ و ٧ و ٨ و ١٠ و ١٢ و ١٤ ؛ وقرارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا : ١٤٣ (د - ٧) ، الفقرات ١-٤ ؛ و ١٦٤ (د - ٨) ، الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٥ ؛ و ٢٣٨ (د - ١١) الفقرة ٤٠ (١) ، '٣' و '٤' ؛ و ٢٨٠ (د - ١١) ، الفقرات ٢ و ٣ و ٤ ؛ و ٢٨٨ (د - ١٢) ، الفقرات ٢ و ٣ و ٦ ؛ و ٣١٣ (د - ١٣) ، الفقرات ١-٥ ؛ وقرارات مؤتمرات الأمم المتحدة الاقليمية ، الاول والثاني والثالث ، لرسم الخرائط لافريقيا .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٩—١٣٠ بنهاية عام ١٩٧٩ ، سيكون قد تم انجاز ٥٠ في المائة من عملية المسح عن طريق رسم الخرائط ، ويشمل ذلك المغرب والجزائر وتونس ومنطقة الصحراء وموريتانيا والسنغال وغامبيا وغينيا-بيساو ومالي والنيجر وغينيا وفولتا العليا ونيجيريا وسيراليون وليبريا وغانا وتوغو وبنن والكاميرون وغينيا الاستوائية وغابون والكونغو وزائير واثيوبيا وكينيا والصومال . وسيكون مؤتمر رسم الخرائط الاقليمي الرابع لافريقيا قد عقد . ويتوقع أيضا ان تحدث مشاركة فعالة في المؤتمرات والحلقات الدراسية دون الاقليمية والاقليمية والدولية المعنية بمواضيع رسم الخرائط ، وخاصة اجتماعات الرابطة الافريقية لرسم الخرائط ، ولجنة المساحة الجيوديسية في افريقيا ، والاتحاد الدولي للمساحة الجيوديسية والجيوفيزيقيا والاجتماعات التي تتناول تطبيق الاستشعار عن بعد على رسم الخرائط . وسيكون قد تم تشغيل مركزين من المراكز الخمسة للتدريب على الاستشعار عن بعد وسيكون مركزان آخران قيد الانشاء . وسيتم تشغيل محطة استقبال افريقية لاشارات الاستشعار عن بعد ، وستكون محطة أخرى قيد التركيب . وسيكون قد تم تلبية ٢٥ في المائة من الاحتياجات التدريبية الاساسية لتدريب اخصائيين على تطبيق الاستشعار عن بعد وذلك على الاصعدة الوطنية . وسيكون لدى اكثر من ٢٠ بلدا مشتركا برامج لتحليل الموارد ، باستخدام الاستشعار عن بعد . وسيكون المجلس الافريقي للاستشعار عن بعد قد بدأ في العمل ، كما سيكون قد عقد عدد من الحلقات الدراسية لصانعي القرارات و/أو لمستخدمي البيانات . وستكون قد نفذت برامج تدريبية لأربعين منسقا وطنيا ولعدد يصل الى ١٠٠ أخصائي تطبيق . وستكون قد تمت اعادة توثيق المقتنيات الموجودة في مركز الوثائق والمراجع الخرائطية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا وستكون طبعة جديدة من الفهارس قد نشرت . كذلك ستكون الطبعة الأولى من اطلس موارد الطاقة في افريقيا قد نشرت .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠—١٩٨١

١٩—١٣١ سيعنى برنامج عمل فترة السنتين ١٩٨٠—١٩٨١ بتحسين قاعدة المعرفة التي يقوم عليها ما نفّذ في افريقيا من أعمال رسم الخرائط حتى يمكن للدول الاعضاء ، منفردة ومجتمعة ، ان تبت في الامور التي يلزم القيام بها لسد الفجوات ؛ وستقدم مساعدة الى البلدان لكي تتزايد درجة اكتفائها الذاتي في ميدان توفير الخدمات التدريبية والمتخصصة فيما يتعلق برسم الخرائط والاستشعار عن بعد . وسينتهي العمل من المسح الخرائطي لافريقيا ، وستنشر الخرائط الدليلية وسيكون التقرير الكامل عن هذه الاعمال جاهزا كيما يبحثه خبراء من الدول الاعضاء والهيئات الدولية . وستقدم مساعدة الى المراكز الاقليمية للتدريب والخدمات لكي تعمل بكامل طاقتها . وستجرى اعادة تقدير للاحتياجات من اليد العاملة كما سيعقد من ٤ الى ٦ اجتماعات تتناول رسم الخرائط والاستشعار عن بعد . وعن طريق توسيع التدريب في المراكز القائمة حاليا وكذلك ضمن اطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية سيجرى العمل على جعل الملاكات الكاملة لمحطات استقبال اشارات

Digitized by UNOG Library

التوابع الارضية الاصطناعية ومراكز التدريب على الاستشعار عن بعد ملاكات افريقية تماما . وستوجه الجهود نحو جعل المركز الخامس للتدريب ومساعدة المستعملين يعمل بكامل طاقته . وستقدم المساعدة لاتمام تركيب محطة الاستقبال الثانية ولانشاء محطة ثالثة .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢—١٩٨٣

١٩—١٣٢ نتيجة العمل المضطلع به في فترة السنتين ١٩٨٠—١٩٨١ ، سيكون قد تم تحديد المجالات المتخصصة التي تتطلب فيها تنمية الأيدى العاملة انشاء مؤسسات اقليمية جديدة للتدريب و/أو توسيع المؤسسات القائمة أو القيام . وستوضع برامج متعددة الجنسية لرسم الخرائط الجيوديسية والجيوفيزيائية والخاصة وذلك لسد الثغرات التي تتكشّف من خلال المسح الخرائطي والذى يكون قد انتهى العمل فيه في الفترة السابقة . وستجرى مواصلة الجهود من أجل تحقيق تنسيق الاجراءات في محطات استقبال اشارات الاستشعار عن بعد وفي مراكز التدريب . وسيقدم دعم لعقد حلقة دراسية واحدة عن الاستشعار عن بعد تتناول مواضيع متقدمة . وسوف ينعقد ايضا مؤتمر رسم الخرائط الاقليمي الخامس لافريقيا .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩—١٣٣ لا تتضمن خطة هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩—١٣٤ ستتوفّر لافريقيا قائمة جرد جاهزة ومستكملة للبيانات الموجودة المتعلقة برسم الخرائط، وصورة واضحة للأمور التي مازال ينبغي القيام بها والمواصفات المناسبة للتنفيذ . وستكون المرافق التدريبية على جميع المستويات التقنية قد أقيمت في افريقيا ، مما يقلّل على نحو فعّال من الاعتماد على مؤسسات التدريب في الخارج . وسيكون قد تم تطوير المراكز الاقليمية لرسم الخرائط لتوفير احتياجات المشاريع التي تتطلب تكنولوجيات متقدمة . اما الحاجة الى منسّقين وطنيين للاستشعار عن بعد فسيتم تلبيتها تماما ، كما ستتم تلبية ٥٠ في المائة من الاحتياجات الى محلّلين ومدربين للموارد الافريقية ، ومدرّبين على استخدام الاستشعار عن بعد . وستكون اجراءات الاستشعار عن بعد جزءا من ممارسات الادارة التنفيذية للموارد في ٣٥ في المائة من البلدان .

البرنامج الفرعي ٥ — موارد البحر

(أ) الهدف

١٩—١٣٥ هدف هذا البرنامج الفرعي هو تشجيع زيادة اشتراك الدول الاعضاء في استخراج وتنمية وتجميع الموارد البحرية ، بما في ذلك موارد المناطق الساحلية ، وذلك من أجل الاسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

١٩-١٣٦ لقد ثبت أنه توجد في المحيطات والبحار المحيطة بالقارة الافريقية موارد معدنية هامة مثل النفط والركاز المعدني والمعادن الصناعية ، وكذلك الامكانيات البيولوجية وغيرها (مثل الطاقة) . وفيما عدا استثناءات قليلة ، يبدو أن في افريقيا افتقارا كبيرا الى ادراك الأهمية المتزايدة لوجود سياسات وطنية ومتعددة البلدان لتنمية الموارد البحرية . وقليلة جدا هي البلدان في افريقيا التي تمتلك قدرات كافية في ميدان علم وتكنولوجيا البحار ، سواء من حيث القوة العاملة أو من حيث المؤسسات .

(ج) السند التشريعي

١٩-١٣٧ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارى الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ، الفقرات ٧٣-٧٨ ؛ و ٢٦٩٢ (د - ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ ، الفقرات ٣-٨ ؛ وقرارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٣٤ (د - ٣) ، و ١٤٣ (د - ٧) ، و ٢٣٨ (د - ١١) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٩-١٣٨ ستكون قد أنشئت وحدة خاصة تعالج موضوع موارد البحار . وسيكون قد أجرى تقييم للأولويات الموضوعة في الدول الاعضاء فيما يتعلق بالموارد البحرية ، وستكون مساعدة تحضيرية قد قدمت الى الدول الاعضاء المطلّة على المحيط الهندى والبحر الأحمر في وضع وتنفيذ برامج دون اقليمية للاستكشاف في المناطق المغمورة وفي انشاء آليات لتنسيق البرامج والأنشطة .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٩-١٣٩ سيسعى برنامج العمل في فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ الى ارساء أساس متين للترتيبات التعاونية الهادفة الى ايجاد اتساق في السياسات والبرامج والتشريعات ، كما سيسعى بالتعاون مع وحدة العلم والتكنولوجيا ، الى المساعدة في انشاء مؤسسات للتدريب والبحث وتقديم الخدمات . وستنشأ آلية تنسيق لتحقيق التناسق بين سياسات وبرامج الدول الاعضاء وذلك فيما يتعلق بالمحيط الأطلسي والبحر الاحمر والمحيط الهندى والبحر الابيض المتوسط . وسيجرى ، بالتعاون مع وحدة العلم والتكنولوجيا ، تقديم مساعدة الى الدول الاعضاء في انشاء مراكز للعلوم والتكنولوجيا البحرية ، كما سيجرى اعداد دراسة استعراضية للتشريعات البحرية الوطنية تقدم الى الخبراء الافريقيين لمناقشتها في اجتماع عمل خاص . وستعقد أيضا ندوات واجتماعات للخبراء لتحليل نتائج الاستكشاف في المناطق المغمورة المحاذية للساحل الافريقي ولاقتراح برنامج للدراسات والتجارب بشأن الافادة من المصادر المتجددة للطاقة الموجودة في البحار.

Digitized by UNOG Library

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٩-١٤٠ ستنظم لكل منطقة رئيسية اجتماعات للجان التنسيق المشتركة للتنقيب في المناطق المغمورة ؛ وستجرى دراسات جدوى بشأن استغلال الموارد البحرية المعروفة . كذلك ستنظم اجتماعات للخبراء لمناقشة التعاون فيما بين الدول الاعضاء .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها هدية ، وموجبها التشريعي

١٩-١٤١ لا تتضمن خطة هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة هدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩-١٤٢ بنهاية عام ١٩٨٣ ستكون الدول الافريقية الاعضاء قد اكتسبت معرفة أفضل بالموارد البحرية للبحار والمحيطات الملاصقة للقارة . وستكون هذه الدول قد أصبحت على وعي بالجوانب القانونية والتكنولوجية للاستفادة من هذه الموارد كما ستتمكن ، عن طريق آليات تنسيق مناسبة ، من التعاون في استغلالها .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٤ ـ اللجنة الاقتصادية لأوروبا

ألف ـ التنظيم

١ ـ الاستعراض الدولي الحكومي

١٩-١٤٣ تستعرض أعمال الأمانة في هذا البرنامج اللجان التالية التي تجتمع سنويا : اللجنة المعنية بالغاز ، لجنة الفحم ، اللجنة المعنية بالطاقة الكهربائية ، اللجنة المعنية بمشاكل المياه ولجنة الأخشاب . وقد عقدت الاجتماعات الاخيرة لها خلال عام ١٩٧٧ . ولم تعتمد هذه الهيئات هذه الخطة .

٢ ـ الامانة

١٩-١٤٤ وحدات الأمانة التي تعد مسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة الطاقة ؛ وشعبة البيئة والمستوطنات البشرية (مشاكل المياه) ؛ وشعبة الأخشاب ، والتي كان يعمل في ملاكها في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، ١٥ موظفا فنيا ، ليس من بينهم من تمول وظيفته من مصادر خارجة عن الميزانية .

٣ ـ الانجازات المتوقعة

١٩-١٤٥ من المتوقع أن يتم انجاز عناصر البرنامج التالية الوارد وصفها في الفقرة ٦ ـ ٢٧ في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ (٨) :

(أ) في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ : الغاز ٢ ـ ١ '١' ؛ ٢ ـ ٣ '٢' ؛ '٧' ؛ و '١٠' ؛ الفحم ٣ ـ ٣ '٤' و '٨' ؛ الطاقة الكهربائية ٤ ـ ٢ '٣' ؛ '٥' ؛ '٧' ؛ '٨' '٩' و '١٢' ؛ ٤ ـ ٣ '١' ؛ '٢' و '٣' ؛ مشاكل المياه ٥ ـ ٢ ؛ ٥ ـ ٣ ؛ ٥ ـ ٤ ؛ ٥ ـ ٨ ؛ ٥ ـ ٩ ؛ ٥ ـ ١١ ؛ و ٥ ـ ١٢ ؛ الاخشاب ٦ ـ ٥ ؛ ٦ ـ ٩ ؛ ٦ ـ ١٠ ؛ و ٦-١١

---

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2) المجلد الاول .

Digitized by UNOG Library

(ب) في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ : الغاز ٢ - ٣ '٣' ؛ '٤' و '١٠' ؛ الطاقة الكهربائية ٤ - ٢ '٤' ؛ '٦' و '١٠' .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة

١٩-١٤٦ سيبقى التنسيق قائما مع الهيئات الفرعية الرئيسية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا ومع ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية (مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل) وادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، وكلاهما تابع للأمانة العامة .

٢- التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٩-١٤٧ سوف يستمر تنسيق المشاريع بشأن مشاكل المياه قائما مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمشاريع بشأن مشاكل الاخشاب مع منظمة الأغذية والزراعة .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٩-١٤٨ من المتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٩-١٤٩ ينتظر أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية بالنسبة المئوية ، تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسب المئوية)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨ — ١٩٧٩			١٩٨٠ — ١٩٨١			١٩٨٢ — ١٩٨٣		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ ـ المشاكل العامة للطاقة	٥ر١٢	—	٥ر١٢	٥ر١٢	—	٥ر١٢	٥ر١٢	—	٥ر١٢
٢ ـ الغاز	٥ر١٢	—	٥ر١٢	٥ر١٢	—	٥ر١٢	٥ر١٢	—	٥ر١٢
٣ ـ الفحم	٥ر١٢	—	٥ر١٢	٥ر١٢	—	٥ر١٢	٥ر١٢	—	٥ر١٢
٤ ـ الطاقة الكهربائية	٥ر١٢	—	٥ر١٢	٥ر١٢	—	٥ر١٢	٥ر١٢	—	٥ر١٢
٥ ـ مشاكل المياه	٠ر٢٥	—	٠ر٢٥	٠ر٢٥	—	٠ر٢٥	٠ر٢٥	—	٠ر٢٥
٦ ـ الاخشاب	٠ر٢٥	—	٠ر٢٥	٠ر٢٥	—	٠ر٢٥	٠ر٢٥	—	٠ر٢٥
المجموع	١٠٠	—	١٠٠	١٠٠	—	١٠٠	١٠٠	—	١٠٠

-326-
Digitized by UNOG Library

دال - سرد البرامج الفرعيـــــــــة

البرنامج الفرعي ١ - المشاكل العامة للطاقـة

(أ) الهدف

١٩-١٥٠ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات على تبادل المعلومات والآراء والخبرة بشأن المشاكل الاقتصادية والتقنية والبحثية بغية تسهيل التنمية الرشيدة لاقتصادات الطاقة فـــي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن طريق التعاون الدولي .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩-١٥١ أكدت التغيرات الأخيرة في السوق العالمي للطاقة وكذلك احتمالات المستقبل بالنسبة للطاقة ، وجود اختلالات في التوازن بين موارد الطاقة ومستويات وأنماط الطلب على الطاقة ، يرجـح أن تثير صعوبات أمام تلبية الطلب على الطاقة . وقد نشأت فرص جديدة تدعو الى بذل جهـــــد انمائي مشترك وقوى . وهكذا من المتوقع ان يلعب التعاون الدولي دورا هاما في اقامة صلة بيـــن مشاكل الموارد والطلب ، بالاسراع في البحوث والتنمية ، ومقاسمة التكاليف والمخاطر وتحسين فـرص التجارة والتعاون .

(ج) السند التشريعي

١٩-١٥٢ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من برنامج الأعمال للفترة ١٩٧٧-١٩٨٢ الذى اعتمدته اللجنة الاقتصادية لأوروبا في نيسان/ابريل ١٩٧٧ (قرار اللجنة ١ (د-٣٢) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٩-١٥٣ في نهاية عام ١٩٧٩ سوف تستكمل دراسة اساسية عن القضايا الجديدة التي تؤثر فـي اقتصاد الطاقة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الاجلين المتوسط والطويل مع اقتراحـــات للمتابعة في فترة الخطة المتوسطة الأجل . وستكون الاعمال التحضيرية قد أنجزت بالنسبة لعدد مـــن الحلقات الدراسية التقنية وسيكون قد انشئ الاطار اللازم لاجراء دراسات أخرى .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٩-١٥٤ سوف يولى اهتمام للدراسات والحلقات الدراسية المتعلقة بسياسات الطاقة ، ولاسيمـــا من حيث تأثيرها في العرض والطلب . وسوف يضطلع بدراسات منظورية بشأن موازنات الطاقة ، فضلا عن دراسات اخرى عن صيانة الموارد والاستثمار والتعاون المحتمل داخل المنطقة . وسوف تعقـــد

Digitized by UNOG Library

حلقات دراسية بشأن عدد من المواضيع مثل الانتاج المركب للطاقة الكهربائية والحرارة ، وتفويز الفحم واسالته ونماذج لرسم السياسة في قطاع الطاقة . وسوف يتم كذلك توسيع نطاق التعاون ليشمل مقر الأمم المتحدة حسبما تسمح بذلك الموارد المتاحة للجنة في الاعداد والدعوة الى عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالمصادر الجديدة والمتجددة للطاقة ، في عام ١٩٨١ ، اذا ما أقر ذلك ، المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية ، ١٩٧٨ .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٩-١٥٥ سوف يتطور البرنامج على غرار الخطوط المتفق عليها أثناء السنوات العديدة المقبلة مع ما يتوقع من مضاعفة التعاون الدولي بشأن مشاريع الطاقة ذات الاهتمام المشترك ، فضلا عن برنامج متصل من الدراسات والحلقات الدراسية .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩-١٥٦ ليست ثمة أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩-١٥٧ من المتوقع بحلول عام ١٩٨٣ أن تعطى عملية تنسيق السياسات الوطنية للطاقة وعمليات الاستحداث المشتركة في ميادين مختارة تتعلق بالتجارة ، والتعاون الصناعي والبحوث والاستحداث، باكورة نتائجها المفيدة من حيث زيادة أمن العرض ، وتقاسم التكاليف والمخاطر وزيادة كفاءة استخدام الطاقة ونقل التكنولوجيا بطريقة أسرع وتحسين ادارة الطلب وتحسين التحليل الدولي في ميدان الطاقة .

البرنامج الفرعي ٢ - الغاز

(أ) الهدف

١٩-١٥٨ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في العمل على تنمية صناعة الغاز وتيسير التعاون الدولي في هذا الميدان .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩-١٥٩ اكدت التغييرات الاخيرة في الحالة العالمية للطاقة وكذلك احتمالات المستقبل بالنسبة للطاقة ، ضرورة مضاعفة التعاون الدولي الحكومي لمواجهة مشاكل الطاقة وبالمدى الذى تبلغه تلبية الاحتياجات من الطاقة ، تتحدد ، الى درجة كبيرة ، احتمالات المستقبل الاقتصادية للمنطقة . وللحالة الجديدة للطاقة تأثير كبير على صناعة الغاز التي سوف تلعب دورا هاما في اقتصاد الطاقة

Digitized by UNOG Library

في بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا . وثمة ادراك متزايد من جانب الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا لضرورة تدعيم تعاونها ، ولا سيما فيما يتعلق باستكشاف الغاز ، واستغلاله ، ونقله ، وتخزينه ، وتوزيعه ، واستخدامه ، وزيادة التجارة في الغاز الطبيعي .

(ج) السند التشريعي

١٩—١٦٠ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية لأوروبا ١ (د — ٣٢) وبرنامج العمل للفترة ١٩٧٧ — ١٩٨١ ، وهو البرنامج الذي اعتمدته لجنة الغاز عام ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٩—١٦١ من المتوقع في نهاية عام ١٩٧٩ أن تكون الأنشطة المتصلة بالغاز والواردة في الفقرة ١٩—١٤٥ أعلاه قد انجزت . ومن المتوقع رغم ذلك أن اللجنة المعنية بالغاز سوف تدرج في برنامج أعمالها ، أثناء دورتيها السنويتين المزمع عقدهما في ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، مشاريع جديدة في المجالات التالية : الاحتمالات في الأجلين المتوسط والطويل ؛ مشاكل اقتصادية وتكنولوجية مختارة ؛ والمشكلات البيئية والكفاءة والصون .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٩—١٦٢ ومن المزمع اجراء دراسات وتنظيم حلقات دراسية وندوات واجتماعات مخصصة بشأن المواضيع التالية : مشكلات جديدة لتكنولوجيا المناطق المفمورة وخطوط الأنابيب البحرية ؛ والاستكشاف بحثا عن حقول الغاز في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، والجوانب المختلفة للغاز الطبيعي البديل وامكانية استخدام الهيدروجين في صناعة الغاز ؛ واستغلال حقول الغاز الطبيعي ، والحفز ، وتحسين تقنيات الاستخلاص في انتاج الغاز وشبه الاستثمارات ومتطلبات التمويل لصناعة الغاز ، كما ينبغي التشديد على اعداد الدراسات عن بعض المشاريع المستمرة . وهذه تشمل : تحليل حالة الغاز واحتمالات أسواق الغاز الطبيعي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، تطورات واحتمالات تجارة الغاز داخل المنطقة ؛ مشكلات اقتصادية وتكنولوجية مختارة ، تحسين المعلومات الاحصائية ، والمعلومات عن الاستثمارات .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٩—١٦٣ ستجرى دراسات جديدة وستعقد حلقات دراسية في المجالات المذكورة أعلاه .

Digitized by UNOG Library

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩-١٦٤ ليست ثمة أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩-١٦٥ من المتوقع ، بحلول عام ١٩٨٣ أن تؤدي الجهود المبذولة لاستكشاف موارد جديدة للغاز الطبيعي ولزيادة وتحسين الاستغلال والتجارة في الغاز الطبيعي ، الى تحسين توفر الغاز الطبيعي ، وسوف تواصل صناعة الغاز تلبية الطلب على أنواع الوقود من الغاز .

البرنامج الفرعي ٣ - الفحم

(أ) الهدف

١٩-١٦٦ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات على تبادل المعلومات ، والآراء ، والخبرة ، بشأن مشاكل اقتصادية وتكنولوجية ، وبحثية مختارة في ميدان الفحم ، بغية تيسير التنمية الرشيدة لصناعة الفحم في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، وبوجه خاص تعزيز التجارة والبحث المشترك .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩-١٦٧ أدت التغييرات الأخيرة في الحالة العالمية للطاقة وكذلك احتمالات المستقبل بالنسبة للطاقة ، الى تحسين الدور الذي يقوم به الفحم ، ويجرى الآن استحداث خطط جديدة للانتاج . وثمة اعتراف متزايد من جانب الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بأن مضاعفة التعاون قد تهيئ الاستخدام الرشيد للفحم .

(ج) السند التشريعي

١٩-١٦٨ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج من قرار اللجنة الاقتصادية لأوروبا ١ (د - ٣٢ وبرنامج العمل للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢ ، وهو البرنامج الذي اعتمدته لجنة الفحم في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٩-١٦٩ بالاضافة الى انجاز الأنشطة المتصلة بالفحم والواردة في الفقرة ١٩-١٤٥ أعلاه ، من

Digitized by UNOG Library

المتوقع أن تدرج لجنة الفحم في برنامج أعمالها ، أثناء دورتيها السنويتين في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ مشاريع جديدة في المجالات التالية : الاحتمالات في الأجلين المتوسط والطويل ، ولاسيما دور الفحم قرب عام ٢٠٠٠ ؛ مشاكل تكنولوجية واقتصادية مختارة ، وبوجه خاص التكنولوجيات الجديدة للتعدين والاعداد ؛ والبحوث والاستحداثات المشتركة ولاسيما في مجال تحويل الفحم .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٩—١٧٠ بالاضافة الى مواصلة الأنشطة بشأن الاحتمالات المنظورة وحالة السوق من المحتمل ان تعمد اللجنة الى اجراء دراسات وتنظيم ندوات بشأن : استخدام الفحم البخاري في محطات الطاقة ؛ قضايا مختارة في تعدين الفحم واعداده ؛ التفجّرات المفاجئة للفحم والغاز ؛ المركبات (الانتاج المتكامل للفحم والغازات التركيبية والسوائل والكهرباء على الطبيعة) والانتفاع بهدر الغاز الذي يحدث أثناء انتاج الفحم واستهلاكه .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٩—١٧١ ينبغي خلال هذه الفترة انجاز دراسات بشأن : استخدام الفحم في الصناعة التعدينية ؛ التكنولوجيات المتقدمة في الأعمال على سطح المنجم ؛ الهيكل والاستحداث وكفاءة الادارة في صناعة الفحم ؛ التخطيط والتنفيذ بطريق الآلات الحاسبة (كمبيوترز) ؛ الآثار البيئية للأخذ بعملية التخميد الجاف لفحم الكوك ، واستخدام الفحم للتدفئة في المدن والشوارع على مسافات بعيدة .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩—١٧٢ ليست ثمة أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩—١٧٣ من المتوقع أن تسهم انشطة لجنة الفحم في تلبية الطلب على الفحم ، ومن ثم الطلب على الطاقة ، وفي تسهيل نقل العلم والتكنولوجيا ورفع مستوى السلامة ، والمستويات الصحية والبيئية في صناعة الفحم .

البرنامج الفرعي ٤ — الطاقة الكهربائية

(أ) الهدف

١٩—١٧٤ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات على تسهيل التنمية الرشيدة للطاقة الكهربائية في منطقة المجتمع الاقتصادي الأوروبي وتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان .

Digitized by UNOG Library

(ب) المشكلة المطروقة

١٩-١٧٥ أكدت التغييرات الأخيرة في الحالة العالمية للطاقة وكذلك احتمالات المستقبل بالنسبة للطاقة ضرورة مضاعفة التعاون الدولي الحكومي لمواجهة مشاكل الطاقة وبالمدى الذى تبلغه تلبية احتياجات الطاقة تتحدد ، الى درجة كبيرة ، احتمالات المستقبل الاقتصادية للمنطقة . وللحالة الجديدة للطاقة تأثير هام على انتاج الطاقة الكهربائية ونقلها واستخدامها . وثمة ادراك متزايد من قبل الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا لضرورة تدعيم تعاونها ، ولا سيما فيما يتعلق بالتدابير اللازمة لمزيد من الكفاءة في استخدام الطاقة في ميدان الطاقة الكهربائية ، وادخال تكنولوجيات جديدة واستحداث الربط بين شبكات نقل الطاقة الكهربائية على الصعيد الدولي ، والقيود البيئية .

(ج) السند التشريعي

١٩-١٧٦ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية لأوروبا ١ (د - ٣٢) وبرنامج العمل للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢ والذى اعتمدته اللجنة المعنية بالطاقة الكهربائية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٩-١٧٧ من المتوقع في نهاية ١٩٧٩ أن تكون الأنشطة المتصلة بالطاقة الكهربائية ، والواردة في الفقرة ١٩-١٤٥ أعلاه ، قد أنجزت . ومن المتوقع أن تدرج اللجنة المعنية بالطاقة الكهربائية في برنامج أعمالها ، أثناء دورتيها السنويتين المزمع عقدهما في ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، مشاريع جديدة في المجالات التالية : الاحتمالات في الأجلين المتوسط والطويل ؛ مشاكل تكنولوجية واقتصادية مختارة ؛ الربط بين شبكات نقل الطاقة الكهربائية ؛ مشاكل تحسين الكفاءة ؛ والمشاكل البيئية .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٩-١٧٨ ينوى اجراء دراسات وتنظيم حلقات دراسية أو اجتماعات مخصصة بشأن المواضيع التالية : مشاكل مختارة لمحطات توليد الطاقة الحرارية التقليدية المجهزة بتوربينات بخارية أو غازية (١٩٨١) ؛ المشاكل المتعلقة بادماج محطات توليد الطاقة النووية ، بما في ذلك المفاعلات النووية في شبكات الطاقة الكهربائية والملامح الاقتصادية لاستعمالها (١٩٨٠) ؛ الربط بين شبكات نقل الطاقة الكهربائية لبلدان أوروبا الشرقية والغربية (١٩٨١) ؛ الهيكل المستقبلي الأمثل لشبكة النقل الأوروبية (١٩٨٠) ؛ وسياسات الاستثمار في صناعة الطاقة الكهربائية (١٩٨٠) . وعلاوة على ذلك سوف تجرى دراسات عن الاحتمالات في الأجلين المتوسط والطويل لصناعة الطاقة الكهربائية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ودراسات عن مشاكل احصائية مختارة ومشاكل يثيرها التوحيد الدولي للمقاييس في ميدان الطاقة الكهربائية .

Digitized by UNOG Library

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٩-١٧٩ من المعتزم اجراء دراسات عن مشاكل مختارة بخصوص العلاقة بين الكهرباء والبيئة (١٩٨٢) والانتفاع بالطاقة الحرارية الأرضية لانتاج الطاقة الكهربائية والطاقة الحرارية (١٩٨٢) وستنفذ المشاريع المستمرة المذكورة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩-١٨٠ ليست ثمة أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩-١٨١ من المتوقع أن تتواجد في عام ١٩٨٣ سياسات منسقة بشأن تنمية الطلب وانتاج الطاقة الكهربائية وكذلك بشأن المشاكل البيئية التي يثيرها انتاج الكهرباء ونقلها واستخدامها . كما يتوقع أيضا ان يتم التوصل الى اتفاق عام بشأن الهيكل الأمثل لربط الشبكة الأوروبية لنقل الطاقة الكهربائية .

البرنامج الفرعي ٥ - مشاكل المياه

(أ) الهدف

١٩-١٨٢ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات الأعضاء في تقدير مدى توافر موارد المياه مستقبلا والاسهام في البرامج الوطنية والدولية التي تهدف الى زيادة الاقتصاد والكفاءة في استخدام هذه الموارد ومنع ومكافحة تلوثها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩-١٨٣ يثير تزايد الطلب على المياه وتردى نوعية امدادات المياه مشاكل خطيرة للمنطقة من حيث السياسة . ويدعو الى مضاعفة التعاون بين الحكومات . ذلك أن سرعة تزايد الحاجة الى المياه لأغراض متعددة تحتم على الحكومات وضع خطط طويلة الاجل لاستخدام هذا المورد النادر . والواقع أن امدادات المياه أصبحت بالفعل عاملا رئيسيا يحد من التوسع في امدادات الطاقة ونمو الصناعة والزراعة .

(ج) السند التشريعي

١٩-١٨٤ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢١٢١ (د - ٦٣) المؤرخ في ٤ آب/اغسطس ١٩٧٧ وقرار اللجنة الاقتصادية لأوروبا ١ (د - ٣٢) .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٩-١٨٥ سوف تنجز الأعمال تقريبا فيما يتعلق بالدراسة المنظورية الطويلة الأجل وتكييف برنامج العمل في ضوء توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه . وسوف يتوفر الاطار لمزيد من المشاريع التعاونية المكثفة فيما يتعلق بادارة المياه والجوانب البيئية للهيئات المعنية بالمياه .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٩-١٨٦ سيتم انجاز تقييم المنظورات الطويلة الأجل لاستخدام المياه وامداداتها وذلك بالتعاون مع كبار المستشارين الاقتصاديين للحكومات الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، ومن المزمع ايلاء الاهتمام لتحسين امدادات مياه الشرب والمجارى ، كجزء من تنفيذ العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والنظافة العامة على الصعيد الاقليمي ، كما أوصى بذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه . وفيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية والتنظيمية لموارد المياه ، من المزمع عقد حلقة دراسية عن الوسائل الاقتصادية اللازمة لاستخدام موارد المياه استخداما رشيدا وكذلك دراسات بشأن العلاقة بين المياه والطاقة ، وتحليل لطرق تحديد درجة الانتفاع باحواض الانهار . أما النواحي المتعلقة بالبيئة فسوف تبحث في سلسلة من الدراسات على أساس مستمر ، تتناول منع ومكافحة تلوث المياه بما في ذلك التلوث المتجاوز للحدود ؛ وحماية البيئة البحرية ولا سيما البحر الأبيض المتوسط من الملوثات الناشئة عن مصادر موجودة على البر ، وكذلك دراسات بشأن مشاكل محددة . وتشتمل النقطة الأخيرة على دراسات بشأن المعايير والطرق لتقييم ومقارنة مختلف التدابير التقنية والاقتصادية وفعاليتها المحتملة في تحقيق النوعية المطلوبة للمياه . وطرق تقييم الضرر الناتج عن تلوث المياه وكذلك المزايا الاقتصادية للاستجمام والتسهيلات المرتبطة بالمياه الداخلية العذبة .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٩-١٨٧ وعلاوة على الدراسات التي تتناول ، على أساس مستمر ، منع ومكافحة تلوث المياه ، بما في ذلك التلوث البحرى من مصادر موجودة على البر ، فمن المزمع اجراء دراسات محددة عن : منهجية تحديد الأولويات لتدابير مكافحة تلوث المياه ؛ والتقنيات والوسائل لمعالجة الخسائر الناجمة عن الجفاف والفيضانات ؛ النواحي الاقتصادية لنقل المياه عبر مسافات طويلة وانشاء شبكات للمياه ؛ وتدابير لحماية وتحسين البيئة على نحو كاف في مجال تنمية موارد المياه ؛ واعادة استخدام مياه الأنهار واعادة استخدام مياه المجارى المحلية المعالجة .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩-١٨٨ ليست ثمة أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الأثر المتوقع

١٩-١٨٩ من المتوقع أن يسهم تنفيذ البرنامج الفرعي للجنة الاقتصادية لاوروبا بشأن مشاكل المياه في تمكين الحكومات الأعضاء من معالجة مشكلات نوعية المياه وكمياتها وتدعيم التعاون الدولي ، لاسيما في مجال منع ومكافحة تلوث المياه .

البرنامج الفرعي ٦ - الاخشاب

(أ) الهدف

١٩-١٩٠ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في وضع سياسات وطنية لقطاع الحراجة ومنتجات الغابات ؛ وفي تدعيم التطورات الاقتصادية والتقنية في صناعات الغابات ؛ وفي استحداث تقنيات للعمل في الغابات ؛ وفي حل المشاكل البيئية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩-١٩١ بغية وضع سياسات وطنية للحكومات في قطاع الحراجة ومنتجات الغابات ، يجب على هذه الحكومات أن تلم ،على أساس مستمر ، بالوضع الجارى وبالتطورات المحتملة على الصعيد الدولي ، التي تؤثر ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، في الحالة في بلدان تلك الحكومات . والمجالات الرئيسية التي تحتاج الحكومات فيها الى معلومات بشأن التطورات الدولية هي : الاتجاهات والمنظورات للأجلين المتوسط والطويل ؛ والتطورات السوقية الجارية والاحتمالات القصيرة الاجل ، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بالتجارة الدولية ؛ والمشاكل الاقتصادية والتكنولوجية أو الادارية التنظيمية ؛ والمشاكل البيئية ومشاكل صون الموارد . ويتطلب التحليل قاعدة سليمة من المعلومات ويجب ايلاء اهتمام متواصل لجمع البيانات وتحسين نوعية البيانات التي يجرى جمعها (على سبيل المثال ، من ناحية الانتظام والقابلية للمقارنة) .

(ج) السند التشريعي

١٩-١٩٢ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية لأوروبا ١ (د - ٣٢) .

(د) الاستراتيجية والناتج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٩-١٩٣ ستكون قد عقدت حلقات دراسية وندوات عن نواحي الطاقة المتعلقة بصناعات الغابات (١٩٧٨) ؛ والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية في صناعة الأثاث (١٩٧٩) وآثار التلوث على النبات (١٩٧٩) . وستكون قد ألقيت محاضرات خاصة بشأن حفظ أخشاب الغابات (١٩٧٨) ، وترشيد تدفق المنتجات الحراجية من الغابة الى المستهلك . وستكون قد أعدت دراسة عن أثار فرض الضرائب على ادارة الغابات .

Digitized by UNOG Library

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٩—١٩٤ من المعتزم القيام ، على أساس مستمر ، بعملية استعراض يتمّ معظمها ، بواسطة الدراسات المنظمة والاتجاهات الطويلة الأجل في العرض والاستهلاك بالنسبة لمنتجات الغابات ، والاتجاهات المتوسطة الأجل في تسويق واستخدام هذه المنتجات وفي هيكل وطاقة صناعات تجهيز الأخشاب ؛ والاتجاهات القصيرة الأجل في انتاج منتجات الغابات وتجارتها واستهلاكها وأسعارها ؛ ومشاكل نقل منتجات الغابات ومناولتها. وسوف تصدر " نشرة الأخشاب لأوروبا " مرتين في السنة وسوف يستمر العمل ، بوساطة الاستفسارات والدراسات والاجتماعات المخصصة وما الى ذلك ، بغية تحسين دقة الاحصاءات وقابليتها للمقارنة في ميدان اهتمام اللجنة. وسوف يستمر تبادل المعلومات بصورة منتظمة عن موضوع تقنيات العمل الحراجي وتدريب عمال الغابات ، عن طريق عقد الاجتماعات المخصصة والندوات والدراسات بشأن هذا الموضوع داخل اطار اللجنة المشتركة من منظمة الاغذية والزراعة ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا ، ومنظمة العمل الدولية . وعلاوة على ذلك ، سوف يضطلع بدراسات عن الاحتمالات والسياسات الخاصة بالتجارة في جنوبي أوروبا ، على النحو الذى سيقرره اجتماع مخصص يعقد في عام ١٩٧٩ ؛ وسوف يتم على الصعيد الدولي اعداد تصنيفات وتعاريف لمخلفات الخشب ؛ وسيتم اعداد استعراض عن التقدم المحرز في التجهيز الكيميائى للأخشاب ؛ وستعقد ندوات عن أساليب التحديث في صناعات الألواح الخشبية الأساس (١٩٨٠) وعن تقليل النفايات واستحداث استخدام المخلفات في الحراجة ، وصناعات تجهيز الأخشاب وفي استخدام منتجات الغابات (١٩٨١) . والأمل معقود على امكانية تقليل عدد الأبعاد القياسية للخشب المنشور الداخل في التجارة الدولية .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٩—١٩٥ وبالاضافة الى الاستراتيجية والناتج المستمرين المشار اليهما أعلاه ، من المتوقع أن يتم في كثير من البلدان الأعضاء تطبيق مقاييس اللجنة الاقتصادية لأوروبا الموصى بها بشأن تحديد درجة الاجهاد للأخشاب الصنوبرية المنشورة ووصلها بوصلات اصبعية ، وذلك بعد الاضطلاع بأعمال بشأن البحوث ، ومراقبة النوعية والترقيم تحت اشراف لجنة الأخشاب . وحيث ان البرنامج الحالي لأعمال لجنة الأخشاب يمتد فقط الى عام ١٩٨٢ ، فانه من المحتمل ادماج عناصر أخرى في البرنامج لعام ١٩٨٣ .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩—١٩٦ ليست ثمة أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩—١٩٧ سوف يستمر تزويد الحكومات الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالمعلومات عن

Digitized by UNOG Library

التطورات الدولية التي تحتاج اليها من أجل صياغة سياساتها الخاصة بها في قطاع الحراجة ومنتجات الغابات ، مع مراعاة التطورات التقنية والبيئية فضلا عن الاتجاهات في العرض والاستهلاك المتعلقين بمنتجات الغابات . وتعد مؤشرات الانجاز ممكنة بالنسبة لعنصرين من عناصر البرنامج (وردت الاشارة اليهما في الفقرة ١٩-١٩٥ أعلاه) . ومن المتوقع بحلول عام ١٩٨٣ ، أن يكون نحو نصف البلدان الاوروبية الكبرى المتاجرة في الخشب الرخو المنشور قد أدمجت في ممارساتها الوطنية اثنين من مقاييس اللجنة الاقتصادية لأوروبا الموصى بهما (بشأن تحديد درجة الاجهاد للاخشاب الصنوبرية المنشورة ووصلها بوصلات اصبعية) .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٥ ـ اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينيـــة

ألف ـ التنظـيم

١ ـ الاستعراض الدولي الحكومـي

١٩ ـ ١٩٨ تقوم باستعراض عمل الأمانة في هذا المجال اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية وهـــي هيئة دولية حكومية متخصصة تجتمع كل عامين . وقد عقدت آخر اجتماع لها في نيسان/ابريل ١٩٧٧. ولم تقر الهيئة هذه الخطة بعد .

٢ ـ الأمانة

١٩ ـ ١٩٩ الوحدة المسؤولة في الأمانة عن هذا البرنامج هي شعبة الموارد الطبيعية والبيئة التـي كان فيها تسعة موظفين من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، تدعم وظيفة أحدهـم من مصادر خارجة عن الميزانية (٩)

٣ ـ أوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

١٩ ـ ٢٠٠ يوجد حاليا منصبان في برنامج البيئة معاران لبرنامج الموارد الطبيعية . ومن المتوقـع عقب اجراء تغييرات في تنظيم نشاط البيئة داخل أمانة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية نقل هذين المنصبين الى برنامج الموارد الطبيعية .

٤ ـ الانجازات المتوقعـــة

١٩ ـ ٢٠١ من المتوقع استكمال عناصر البرنامج التالية المبينة في الفقرة ٨ ـ ٤٢ من الميزانيـــة المقترحة للبرنامج عن فترة السنتين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ (١٠)

---

(٩) كان هناك منصب شاغر واحد في جدول التوظيف الخاص ببرنامج الموارد الطبيعية في ذلك التاريخ .

(١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقـــم ٦ (A/32/6 and Corr.1 and 2) ، المجلد الأول .

Digitized by UNOG Library

(أ) في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : البرنامج الفرعي ١ : موارد المياة ، البرنامج الفرعي ٢ : الطاقة ، العنصر ٢ - ٢ (١) ؛ والبرنامج الفرعي ٣ : المعادن .

(ب) في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ : البرنامج الفرعي ١ : موارد المياه ، البرنامج الفرعي ٢ : الطاقة ، العنصر ٢ - ٢ (٢) ؛ والبرنامج الفرعي ٣ : المعادن .

٥ - مسائل تنظيمية أخرى

١٩-٢٠٢ نتيجة للتوصيات الصادرة عن مؤتمر الامم المتحدة للمياه ، من المتوقع أن تسند الاختصاصات المتعلقة بالمياه الى لجنة دولية حكومية داخل اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، وذلك خلال دورة انعقادها عام ١٩٧٩ (١١) . ونتيجة لذلك سيجرى تعزيز الوحدة المختصة بالمياه في شعبة الموارد الطبيعية والبيئة .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

١٩-٢٠٣ يجرى هذا التنسيق عن طريق المجرى العادى المتمثل بمكتب الأمين التنفيذى للبرنامج .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٩-٢٠٤ يشمل التنسيق الرسمي داخل المنظومة حضور جلسات لجنة الموارد الطبيعية ، شريطة توفر الأموال اللازمة للسفر ، والاشتراك في اللجنة الفرعية للجنة التنسيق الادارى ، المعنية بموارد المياه ، شريطة توفر الاموال اللازمة للسفر . كما يشمل اللجنة الدولية الحكومية (أو ما يقابلها) التابعة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والمعنية بالمياه ، مما يسمح بالتنسيق الاقليمي داخل منظومة الامم المتحدة . وقد قام برنامج الامم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في شباط/فبراير ١٩٧٧ بالتوقيع على مذكرة تفاهم بشأن البرمجة والتعاون المشتركين في عدد من الميادين، منها الموارد الطبيعية .

---

(١١) انظر قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢١٢١ (د - ٦٣) المؤرخ في ٤ آب/اغسطس ١٩٧٧ خصوصا الفقرتين ٩ (أ) و ١٠ .

Digitized by UNOG Library

٣ ـ الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣

١٩—٢٠٥ من المتوقع القيام بأنشطة هامة مشتركة مع دائرة الامم المتحدة لتسخير التعاون التقني لأغراض التنمية (مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل) ودائرة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، التابعيتين كلتاهما للأمانة . كما يتوقع القيام بعمل مشترك في اعداد الدراسات التي طلبها المجلس الاقتصادى والاجتماعي من الامين العام . كما ستستمر الدراسات المشتركة مع برنامج الامم المتحدة للبيئة حول استحداث مناهج سليمة بيئيا لادارة الموارد الطبيعية .

جيم ـ تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٩—٢٠٦ من المتوقع أن يكون الاتجاه في النسب المئوية لتخصيص الموارد للبرامج الفرعية قريبا مما هو مبين في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

(بالنسب المئوية)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨ – ١٩٧٩			١٩٨٠ – ١٩٨١			١٩٨٢ – ١٩٨٣		
	العادية	الميزانية عن الميزانية	المصادر الخارجة المجموع	العادية	الميزانية عن الميزانية	المصادر الخارجة المجموع	العادية	الميزانية عن الميزانية	المصادر الخارجة المجموع
١ ـ موارد المياه	٣٦	٣٩	٤٨	٤١	٤٢	٤١	٤٢	٤٢	٤٢
٢ ـ الطاقة	٤٠	١٥	١٣	٣٠	٣٦	٣٢	٣١	٣٦	٣٢
٣ ـ المعادن	١٨	–	١٣	٢١	١٦	١٩	٢٢	١٦	٢٠
٤ ـ الترابط الكهربائي	٦	٦	٦	٨	٦	٨	٥	٦	٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Digitized by UNOG Library

دال - سرد البرامج الفرعيـــــة

البرنامج الفرعي ١ - الموارد المائية

(أ) الهـــدف

١٩-٢٠٧ يهـدف البرنامج الفرعي الى مساعدة حكومات الاقليم في ادارة موارد المياه من خـلال تحسين رسم استراتيجيات استخدام المياه ووقايتها ، وتسهيل التعاون بين البلدان فى شؤون ادارة المياه ذات الاهتمام المشترك .

(ب) المشكلة المطروحة

١٩-٢٠٨ تضاعف استخدام المياه ، فى السنوات الاخيرة ، في أمريكا اللاتينية ككل ، وفى كل بلد تقريبا ومن الممكن أن تشكل المنازعات المتزايدة على استخدام أنواع خاصة من موارد المياه وتراكم الآثار الناجمة عن مشاريع التنمية ذات الصلة بالمياه تهديدا فعليا أو تهديدا محتملا للكفاية الانتاجية مع مايترتب على ذلك من تكاليف اجتماعية واقتصادية . ويوجد ثمة مجال واسع لتحسين نظـــم الادارة المختصة بمعالجة هذه الحالة وما يتصل بها من العمليات التخطيطية . وغالبا مايوجد نقص جسيـــم في المعلومات وفي الموظفين المدربين مما يمنع التحسين ويعوق التعاون بين البلدان .

(ج) السند التشريعي

١٩-٢٠٩ السنـد التشريعى لهذا البرنامج الفرعي مستمد الى حد كبير من قرارات اللجنـــة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٢٣ (د-١٥) ، ٣٣٧ (د-١٥) ، ٣٧٩ (د-١٧) المتعلقـــة بمختلف نواحي ومشاكل موارد المياه في الاقليم ، ومن قرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعـى ١٩٥٤ (د-٥٩) المؤرخ في ٢٥ تموز/ يوليه ١٩٧٥ و ٢١٢١ (د-٦٣) المؤرخ في ٤ آب/أغسطس ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والناتج

' ١ ' الحالة فى نهاية عام ١٩٧٩

١٩-٢١٠ سيتم فى نهاية عام ١٩٧٩ تشكيل اللجنة الحكومية المشتركة التابعة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والمعنية بموارد المياه . مع توزيع اليد العاملة والموارد المالية اللازمة على البرنامـــج الفرعي . كما سيتم استبدال العنصر ١-٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ الخاص بالاعلام بعنصر جديد يتناول الدراسات المتعلقة بالاستخدام الامثل والمتكامل لموارد المياه ، لا سيما الدراسات النموذجية المتعلقة بتقييم التأثير البيئي لمشاريع المياه . وسيتم كذلك اعـــداد اقتراح بوضع دراسة مشتركة مع شعبة النقل في اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية عن نهر ميتا ، فـى كولومبيا وفنزويلا .

Digitized by UNOG Library

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٩-٢١١ تسهيلا لتحسين تخطيط الموارد المائية في أمريكا اللاتينية ستجرى دراسات عن الاستخدام الأمثل والمتكامل للمياه ، وسيتم تحسين مناهج البحث في التنبؤ والتقييم الاقتصادي للمشاريع ، كما سيتم تدريب مديري المياه والفنيين الآخرين ذوى الصلة على هذه المهارات . وسيكون السبيل الى ذلك ايفاد البعثات الاستشارية واجراء الدراسات واتاحة المقررات الدراسية ، وستتمثل نتائج ذلك بالدراسات والمقررات الدراسية . وسوف يستمر تنفيذ برنامج الانشطة الهادف الى تدعيم ادخال دراسة العوامل البيئية في ادارة المياه من خلال التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة الأمريكية / منظمة الصحة العالمية والاشتراك في برامج التدريب ذات الصلة مع معهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى (ايلبس) . وستشمل النتائج اعداد كتيب وتقارير أخرى ومقررات دراسية . وسوف تبذل الجهود لتسهيل التعاون بين حكومات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في ادارة موارد المياه المتقاسمة ، خصوصا عن طريق اجراء دراسات عن الهياكل التأسيسية المناسبة لاتاحة الاستفادة القصوى من هذه الموارد ، من ذلك مثلا التنفيذ المشترك مع شعبة النقل في اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية للدراسة المقترحة عن استخدام نهر ميتا (في كولومبيا وفنزويلا) في الملاحة وانشاء الهياكل الادارية المناسبة . وسيكون الناتج من ذلك عبارة عن تقرير استشارى مع مايترتب على ذلك من الاجراءات التي سيتخذها البلدان المعنيان .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٩-٢١٢ سوف يستمر العمل في تحسين التخطيط المائى عن طريق البعثات الاستشارية ، ونشر المعلومات والتدريب . وسيجرى تنقيح الكتيب الخاص بالتقييم البيئى لمشاريع المياه ، وسيستمر تسهيل التعاون فى موارد المياه المتقاسمة من خلال الدراسات المناسبة .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩-٢١٣ لاتوجد أية أنشطة ذات فائدة حدية في مشروع هذا البرنامج الفرعي

(هـ) الأثر المتوقع

١٩-٢١٤ لايمكن تحديد المؤشرات الأولى للانجاز أو تطبيقها في كثير من مجالات هذا البرنامج الفرعي باعتبار أن أثر البرنامج الفرعي سيتوقف على التغيرات في جو التعاون الدولي في شؤون ادارة المياه حيث يعتبر نفوذ أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مقيدا . بيد أنه يمكن التوقع بأن يسمح تشكيل اللجنة الفرعية المقترحة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والمعنية بمصادر المياه بتوسيع نطاق تأثير العمل المنجز. وعلى وجه التحديد سيكون عدد من الفنيين ومديرى المياه قد أتموا في عام ١٩٨٣ المقررات الدراسية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ؛ كما سيكون قد تم في عام ١٩٨١ وضع الترتيبات المؤسسية اللازمة للعمل فيما يتعلق بنهر ميتا ، وسيكون نبأ هذا المثال قد انتشر في جميع أنحاء الاقليم في عام ١٩٨٣ .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ - الطاقة

(أ) الهدف

١٩-٢١٥ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تزويد الحكومات الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بالاحصاءات الاساسية اللازمة عن الطاقة على المستويين القطرى والاقليمى ؛ وبمعرفة تقنيات التنبؤ بالطاقة ؛ وبالمعلومات والتحليلات التي قد تعينها على رسم سياسة لقطاع الطاقة عندها .

(ب) المشكلة المعروضة

١٩-٢١٦ هناك حاجة مستمرة لدى واضعي سياسة قطاع الطاقة والفنيين في الاقليم الى بيانات احصائية عن موارد الطاقة ، وانتاجها واستهلاكها وتجارتها . وبالمثل هناك حاجة الى النهوض بمستوى خبرات التنبؤ في قطاع الطاقة وتأمين تدفق المعلومات عن التحليلات التقنية والسوقية التى ستكون ذات فائدة في تحسين مستوى صياغة السياسة التى ينبغى انتهاجها في قطاع الطاقة .

(ج) السند التشريعي

١٩-٢١٧ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ١٥٧٢ (د-٥٠) (١٢) ، و ١٩٥٤ (د-٥٩)ج ، وقرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا الجنوبية ٣٠٢ (د-١٤) (١٢) ، و ٣٣٧ (د-١٥) و ٣٧٩ (د-١٧) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٩-٢١٨ في نهاية هذا العام ستكون اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية قد وفت بمسؤوليتها فيما يتصل بنشر المعلومات الاحصائية الأساسية عن احتياطيات الطاقة وانتاجها واستهلاكها وتجارتها خلال هذه الفترة . وسيكون قد تم نشر تقرير عنوانه الطاقة في امريكا اللاتينية : استعراض تاريخي ومنظورات المستقبل . كما سيكون قد تم نشر تقرير آخر عنوانه : احتمالات تزايد استهلاك مصادر الطاقة غير التقليدية في أمريكا اللاتينية . كما سيكون قد تم نشر تقرير ثالث عنوانه استراتيجية لتوجيه بحوث اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في ميدان الطاقة والبيئة . كما ستكون قد تمت الاسهامات في الجزء الخاص بالطاقة من التقرير السنوى المعنون دراسة استقصائية اقتصادية لامريكا اللاتينية وفي التقييم السنوى لاستراتيجية التنمية الدولية . وستكون أخيرا قد تمت المشاركة والاسهامات في مؤتمر أمريكا اللاتينية لكهربة الريف (١٩٧٨ و ١٩٧٩) .

---

(١٢) مدة الولاية تناهز الخمس سنوات .

Digitized by UNOG Library

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٩-٢١٩ من المخطط الاضطلاع بدراسة رئيسية خلال فترة السنتين هذه ، وعنوانها تقنيات التنبؤ بالطاقة على الأمد القصير والمتوسط . وهي استجابة مباشرة للتركيز البالغ على تقنيات التنبؤ في قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ومؤخرا قرار اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣٧٩ (د - ١٧) المؤرخ في ٧ ايار/مايو ١٩٧٧ (انظر E/CEPAL/1030/Rev.1) . ومن المتوقع أن يؤدى العمل في هذا المشروع ، فضلا عن العمل المستمر في مشاريع اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في مجالات الاعلام الاحصائي والابلاغ التقني ، الى جعل وحدة الطاقة التابعة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، والقائمة في سنتياغو تعمل بكامل طاقتها خلال فترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ . كما سيمتد التعاون الى المقر الرئيسي للامم المتحدة ، بقدر ما تسمح به الموارد المتاحة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في مجال تحضير وعقد مؤتمر للأمم المتحدة لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة عام ١٩٨١ ، في حالة موافقة المجلس الاقتصادى والاجتماعي على ذلك في دورته الثانية العادية عام ١٩٧٨ .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٩-٢٢٠ تهدف الاستراتيجية الشاملة خلال فترة هاتين السنتين الى مواصلة تنفيذ مسؤوليات اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في ميدان توفير الاحصاءات والتقارير التقنية ، والاستمرار في الاضطلاع بمسؤولياتها عند تقديم تقرير عن الطاقة فيما يتعلق بالدراسة الاستقصائية الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، والتقييم الاقليمي لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، وسيجرى التشديد ، خلال فترة السنتين ، على مجالين من البحوث الموجهة نحو الطاقة وهما : الطاقة والبيئة ؛ والتنبؤ التطبيقي للطاقة .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون ذات فائدة حدية ، وموجبها التشريعي

١٩-٢٢١ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في مشروع هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩-٢٢٢ من المخطط وضع تقريرين عن الانتاج ينطويان على فائدة كامنة لمخططي قطاع الطاقة والبيئة ؛ يتيح أولهما سلسلة من التنبؤات عن مجموعات من الطاقة الرئيسية في مجموعة واسعة التنوع من بلدان الاقليم ؛ ويتضمن ثانيهما تحليلا للسياسة التي ينبغي اتباعها في حل بعض المشاكل المنتقاة في الميدان المشترك بين الطاقة والبيئة .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٣ - الموارد المعدنية

(أ) الهدف

١٩-٢٢٣ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في صياغة سياسة سليمة الأساس لتنمية الموارد المعدنية وتعزيز التعاون في قطاع التعدين بين بلدان الاقليم .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩-٢٢٤ نظرا لعدم كفاية المعرفة بالفرص التي تتيحها تطورات الأسواق الدولية أو التكنولوجية المتاحة في هذا القطاع ، أو تأخر وصول هذه المعرفة ، فان بعض بلدان الاقليم لا تستخدم مواردها المعدنية بصورة سليمة للتعجيل بتنميتها . ففي كثير من الحالات يوجد نقص في الموظفين التقنيين اللازمين للحصول على المعلومات الضرورية على المستويين القطرى والدولي ، لاستخلاص النتائج حول الاتجاهات المتوسطة والطويلة الأجل ، ولاعداد اسقاطات هادفة لصياغة السياسات التي ينبغي انتهاجها في هذا القطاع . زد على ذلك أن تبادل الخبرة بين البلدان ذات المستويات المختلفة في تنمية التعدين غير كاف أو معدوم بتاتا .

(ج) السند التشريعي

١٩-٢٢٥ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٥٧٢ (د - ٥٠) المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٧١ (١٢) و ١٩٥٤ جيم (د - ٥٩) المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، الفقرات ١ الى ٦ و ٨ (و) ؛ وقرارات اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ٣٠٢ (د - ١٤) (١٢) ؛ و ٣٣٧ (د - ١٥) ؛ و ٣٧٩ (د - ١٨) ، الفترة ١ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٩-٢٢٦ ستكون المساهمات المتصلة بهذا القطاع قد اتيحت للتقرير السنوى المعنون الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لامريكا اللاتينية ؛ للتقييم الاقليمي للاستراتيجية الانمائية الدولية (١٩٧٩) وللدراسات المنظورية الطويلة الأجل (التي تشمل الفترة ١٩٠٠ - ٢٠٠٠) والتي تقوم بها أمانة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ككل . وسيكون العمل جاريا في عنصر البرنامج ٣ - ٣ (تسهيل التعاون المتبادل بين مؤسسات التعدين الحكومية في الاقليم) وسيشتمل على العنصر ٣ - ٢ (دراسات تستهدف تحسين نظم الاعلام لتخطيط أنشطة التعدين) (١٢) .

Digitized by UNOG Library

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٩—٢٢٧ سيستمر العمل في البرنامج الفرعي المتواصل المتعلق بمسألة " جمع ونشر المعلومات التقنية والاقتصادية عن قطاع التعدين في بلدان الاقليم (استكشاف المنتجات المعدنية وانتاجها والاتجار بها واستهلاكها .. الخ) (١٣). وهكذا ، ستحدث اسهامات فيما يتصل بهذا القطاع في الدراسات التي تضطلع بها أمانة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ككل، مثل الدراسة الاستقصائية الاقتصادية السنوية ، أو الدراسات المنظورة الطويلة الأجل ، أو ، عند الاقتضاء، تقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية (١٩٨١) . وستكون هذه التقارير موجهة الى واضعي السياسة ، والتقنيين الحكوميين ، والجامعات .. الخ . وسيستمر العمل أيضا في عنصر البرنامج الفرعي المتعلق بتسهيل التعاون المتبادل بين مؤسسات التعدين الحكومية في الاقليم (المعونة التقنية بين البلدان النامية) . ومن المخطط عقد اجتماعات للخبراء لتبادل الخبرة في امور محددة متصلة بالتكنولوجيا ، والاحصاء ، والادارة ، والتشريع ، والأمن الصناعي ، وتدريب الموظفين .. الخ . ومن المخطط عقد اجتماع في عام ١٩٨٠ وآخر في عام ١٩٨١ ، وستضم هذه الاجتماعات الخبراء الحكوميين من البلدان ذات التقاليد في ميدان تنمية التعدين أو من البلدان ذات الصناعة التعدينية الناشئة على السواء (١٤).

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٩—٢٢٨ من المتوقع أن تكون الأنشطة التي سيتم الاضطلاع بها في فترة السنتين هذه مماثلة للأنشطة المرسومة لفترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ ، سواء فيما يتعلق باستمرار الأنشطة أو تسهيل التعاون بين مؤسسات التعدين التابعة للدولة ؛ وفي الحالة الأخيرة ، سوف تختلف المواضيع التي ستطرح للنقاش في الاجتماعات والمسائل التي ستشتمل عليها الوثائق باختلاف الأولويات التي تضعها المؤسسات المعنية .

---

(١٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 and Corr.1and 2) ، المجلد الأول ، الفقرة ٨ — ٤٢ .

(١٤) فيما يتعلق بالميزانية اللازمة لتمويل الاجتماعات ، من المخطط اشتراك ١٦ خبيرا لمدة ٥ أيام . وستتكفل الامم المتحدة بنفقات سفر واقامة عشرة أشخاص . اما نفقات المشتركين الباقين ، الذين يمثلون مؤسسات الدول الأكبر ، فستتحملها هذه الدول .

Digitized by UNOG Library

(٤) أنشطة الاستراتيجية التي يرجّح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩-٢٢٩ لا توجد أية أنشطة ذات فائدة حدية في مشروع البرنامج الفرعي هذا .

(د) الأثر المتوقع

١٩-٢٣٠ يجب ، بحلول عام ١٩٨٣ أن تكون نصف البلدان التي هي مرحلة انمائية ناشئة في ميدان التعدين قد عدلت كثيرا من سياساتها في هذا القطاع (وذلك مثلا باعداد تشريع جديد خاص بالتعدين ، ومضاعفة معدّل أنشطتها في ميدان البحوث الجيولوجية واستكشاف المعادن ، وعقد اتفاقات لتدريب بعض التقنيين سنويا على أنشطة التعدين في بلدان اخرى من الأقاليم .. الخ) . وهناك كذلك تفكيرا في انشاء وكالة امريكية لاتينية تضم مؤسسات التعدين التابعة للدولة بقصد تبادل المساعدة .

البرنامج الفرعي ٤ - التوصيل الكهربائي المشترك

(أ) الهدف

١٩-٢٣١ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى استكمال التقديرات الخاصة بالفوائد الاقتصادية والسياسة التي ستعود على بلدان امريكا الوسطى الست من الترابط المرحلي بين شبكاتها الكهربائية ، وتسهيل نقل الطاقة الكهربائية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩-٢٣٢ من أجل تخفيف أثر أزمة النفط على اقتصاديات البلدان دون الاقليمية ، تحاول هذه البلدان تطوير مواردها من الطاقة . وبايجاد ترابط بين شبكاتها الكهربائية ، يمكن جعل الاستفادة من الطاقة الكهربائية أكثر فعالية واقتصادا ، مع زيادة التركيز على توليد الطاقة من الموارد الأهلية مثل الطاقة المائية ، ومصادر الحرارة الأرضية ، والفحم ، والخشب وفضلات الخضروات . وتجرى الآن دراسات لوضع خطط بديلة للترابط ولتقدير فوائد هذه المشاريع . ولما كان القطاع الكهربائي بالغ الحيوية ، بطبيعته ، فستكون هناك حاجة الى مزيد من الدراسات في المستقبل لأخذ التطورات الجديدة بعين الاعتبار ولتحديث الفوائد الاقتصادية من الترابط .

(ج) السند التشريعي

١٩-٢٣٣ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من القرار ١٥٦ (الدورة العاشرة للجنة التعاون الاقتصادي لامريكا اللاتينية) . وقد أصدرت المجموعة الاقليمية الخاصة بالترابط الكهربائي - التي هي هيئة متفرعة عن لجنة التعاون الاقتصادي لامريكا اللاتينية - مزيدا من التفويضات فيما يتعلق بهذه الدراسة .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٣٤-١٩ سوف تستكمل اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في منتصف عام ١٩٧٩ التقرير النهائي الخاص بدراسة الترابط الكهربائي ،الذى سيضم جدولا بالمخططات الجزئية والشاملة للترابط. وسيقدم هذا التقرير الى جميع الأطراف المعنية خلال حلقة دراسية ستعقد أثناء الربع الثالث من العام المذكور. والى جانب ذلك ستكون الدراسات والتصاميم المتعلقة بكثير من مشروعات الترابطات الجزئية في الطاقة الكهربائية بين البلدان المتجاورة قد استكملت ، كما ستكون الترتيبات المالية لتشييدها شبه مكتملة.

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٣٥-١٩ ستساعد اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية الحكومات في تنفيذ مشاريع محددة للترابط تشكل جزءا من الخطة الشاملة . وستقوم كذلك باجراء دراسات مفصلة لتحديث نتائج تقرير عام ١٩٧٩ ، آخذة في اعتبارها مزيدا من المعلومات عن المطالب القطاعية ، والتكاليف ، والمشاريع الجديدة ، عندما تصبح متاحة . وسيتم تنسيق هذه الدراسات ، كما ينبغي ، مع الدراسات المقابلة لها في مجال اسقاطات الطاقة والمذكورة آنفا ، نظرا لأن الكهرباء قد تكون السبيل الرئيسي لزيادة الانتفاع بالطاقة من الموارد الأهلية . وسوف تعقد اجتماعات المجموعة الاقليمية المختصة بالترابط الكهربائي في كل عام لاستعراض سير العمل في الدراسة ولتخطط التفاصيل الدقيقة للأنشطة في المستقبل. وسوف يستمر مكتب اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في المكسيك في تزويد اللجنة بالتوجيه التقني وبالمساعدة اللازمة في أعمال السكرتارية ، فضلا عن تقديم المساعدة المباشرة الى الحكومات الأعضاء في مختلف نواحي التنمية الكهربائية .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٣٦-١٩ سوف تستمر الأنشطة المذكورة أعلاه خلال فترة السنتين هذه .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجّح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٣٧-١٩ ليست هناك أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٣٨-١٩ من المتوقع انجاز الترابط الفعلي بين الشبكات الكهربائية لكل زوج من البلدان المتجاورة التالية : نيكاراغوا - كوستاريكا (١٩٨١)، السلفادور - غواتيمالا (١٩٨٢) ، غواتيمالا - هندوراس (١٩٨٣) . زد على ذلك أنه سيكون قد اكتمل رسم سياسة اقليمية للترابط الكهربائي ، بما في ذلك تناقل الطاقة وتوزيع منافعها المستمدة من الترابط المذكور. كما أنه من المتوقع أن تنشئ بلدان الاقاليم في نهاية الأمر منظمة كهربائية اقليمية (يوسل) يكون من بين ما تتولاه من مهام تعزيز تنفيذ مزيد من الترابطات .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٦ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٩ - ٢٣٩ تقوم اللجنة ، التي تجتمع مرة كل سنة ، باستعراض اعمال الامانة في هذا البرنامج . وقد عقد آخر اجتماع لها في نيسان/ابريل ١٩٧٧ . ولم تقم هذه الهيئة بعد باقرار هذه الخطة ، ولكن تم تقديمها الى دورتها الخامسة في آيار/مايو ١٩٧٨ .

٢ - الأمانة

١٩ - ٢٤٠ ان الوحدة التي تضطلع بالمسؤولية عن هذا البرنامج بالأمانة هي شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا التي كان يعمل فيها تسعة موظفين من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ لم تدعم من المصادر الخارجة عن الميزانية وظيفة أي منهم . وقد تم تعيين سبعة من هؤلاء الموظفين في برنامج الموارد الطبيعية . ولا توجد بالشعبة وحدات تنظيمية .

٣ - الانجازات المتوقعة

١٩ - ٢٤١ من المتوقع ان يكون قد تم انجاز العناصر البرنامجية التالية الموصوفة في الفقرة ١٠-٢٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١٥) .

(أ) في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : ١ - ١ و ١ - ٤ و ١ - ٥ و ١ - ٦ و ١-٧ ، شريطة توفر موارد خارجة عن الميزانية ، ١ - ٢ و ١ - ٣ و ١ - ٨ ؛ و٢ - ٢ و ٢ - ٥ و ٢ - ٨ ، وشريطة توفر موارد خارجة عن الميزانية ٢ - ١ و ٢ - ٤ و ٢ - ٦ ؛ وسيكون قد تم انجاز ٣ - ١ و ٣ - ٢ و ٣ - ٣ و ٣ - ٤ و ٣ - ٦ أيضا ؛

(ب) في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ : ١ - ٩ و ٢- ٣ و ٢ - ٧ ، شريطة توفر موارد خارجة عن الميزانية ، ٣ - ٥ و ٣ - ٧ .

---

(١٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 and Corr.1 and 2) المجلد الاول .

Digitized by UNOG Library

٤ ـ مسائل تنظيمية أخرى

١٩ ـ ٢٤٢ كما كان الحال في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ، تم ادراج التوجيه التنفيذى والادارة لبرنامج الموارد الطبيعية بأكمله تحت البرنامج الفرعي لموارد الطاقة .

باء ـ التنسيـــــــق

١ ـ التنسيق الرسمي داخل الامانة

١٩ ـ ٢٤٣ من المنتوى انشاء " لجنة التنمية الريفية " التابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا قرب نهاية عام ١٩٧٩ وذلـــك لتنسيق جميع انشطة التنمية الريفية التي تضطلع بها اللجنة الاقتصاديـــــة لغربي آسيا . وسيجرى عن طريق لجنة التنمية الريفية تنسيق الانشطة المتصلة بتوفير طاقة متجـددة للتنمية الريفية بموجب البرنامج الفرعي ١ تأمين توريدات المياه والصحة العامة للمجتمع المحلي بموجب البرنامج الفرعي ٣ .

٢ ـ التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٩ ـ ٢٤٤ في اطار البرمجة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبرنامج الامم المتحدة للبيئة وبمقتضى مذكرة التفاهم التي ستوقع بين برنامج الامم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لغربـي آسيا ، سيجرى تنسيق الانشطة ، المتصلة باستحداث مصادر متجددة للطاقة (التنمية الريفيـــــة والصحراوية ، التكنولوجيات المنخفضة الفاقد والعديمة الفاقد ، الخيارات الشمسية النووية) في البرنامج الفرعي ١ والانشطـة المتصلة بالنواحي ذات الصلة من تنمية الموارد المائية في البرنامج الفرعي ٣ ، مـع برنامج الامم المتحدة للبيئة او الاشتراك معه في الاضطلاع بها .

٣ ـ الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركـة هامـة معها خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣

١٩ ـ ٢٤٥ بصرف النظر عن الانشطة المشتركة بين الوحدات المختصة والمتصلة بالموضوع داخـــل أمانة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، من المتوقع القيام بأنشطة هامة مشتركة مع : ادارة التعـــاون التقني من أجل التنمية (مركز الموارد الطبيعية والنقل والطاقة) وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية في مجال تأمين توريدات المياه والصحة العامة للمجتمع المحلـــي ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة في الانشطة المتصلة باستعمال المياه في الزراعة على نحو فعال والوكالة الدولية للطاقة الذرية في الانشطة المتصلة بالبعد النووى للاستراتيجية وبرنامج العمـــــل المتعلقين بالطاقة فيما بين البلدان العربية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا في الانشطة المناسبـــة

Digitized by UNOG Library

بموجب البرامج الفرعية الثلاثة جميعا لتغطية البلدان العربية الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا وليست اعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشأن تقيـــــيم موارد المياه .

جـــيم ــ تخصيص الموارد للـــبرامج الفرعية

١٩ــ٢٤٦ يتوقع ان يكون الاتجاه في تخصـــيص الموارد للبرامج الفرعية بالنسبة المئوية كما هو مبين في الجدول التالي على وجه التقريب :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

(بالنسب المئوية)

البرامج الفرعية	١٩٧٨ — ١٩٧٩ المصادر: الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانية	المجموع	١٩٨٠ — ١٩٨١ المصادر: الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانية	المجموع	١٩٨٢ — ١٩٨٣ المصادر: الميزانية العادية	الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ــ تنمية موارد الطاقة	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٥	٣٨	٣٨	٣٠	٣٧
٢ ــ تنمية الموارد المعدنية	٢٧	٢٧	٢٧	٢٥	٢٠	٢٣	٢٥	٢٠	٢٣
٣ ــ تنمية الموارد المائية وادارتها	٣٥	٣٥	٣٥	٣٧	٤٥	٣٩	٣٧	٥٠	٤٠
٤ ــ تنمية رسم الخرائط والتعاون في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (أ)	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(أ) أنظر الحاشية ٩ في البرنامج الفرعي ٤ أدناه .

Digitized by UNOG Library

دال ـ سرد البرامج الفرعيـــة

البرنامج الفرعي ١ ـ تنمية موارد الطاقـة

(أ) الهـدف

١٩ـ٢٤٧ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى توفير المعلومات والتنبؤات بشأن التزويد بموارد الطاقة والانتفاع بها ، والمساعدة في تنمية قطاع الطاقة على نحو متساوق وفي توفير تنويع مناسب لقاعدة الطاقة في غربي آسيا ، وذلك في اطار اهداف التنمية الوطنية والتعاون بين البلدان العربية ، مع ايـلاء اهتمام خاص للبلدان المستوردة للنفط ولأقل البلدان نموا في الاقليم .

(ب) المشكلة المطروحة

١٩ـ٢٤٨ لا يجرى استخدام الثروة الهائلة من النفط والغازات في غربي آسيا فيما يخدم المصالح الاقتصادية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ككل ،على افضل وجه ممكن . وما تزال اسـاءة الانتفاع بالموارد أو مجرد تبديدها قائما في البلدان الغنية بالنفط . وتعوق ثغرات الطاقـة التنمية ولا يتسنى سدها الا بكلفة عالية في البلدان المفتقرة الى النفط ، لا سيما في أقل البلـدان نموا فيها . وفي جميع بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا يعطل الاعتماد الكلي اوعلى الاقـل الاعتماد الشديد على النفط كمصدر للطاقة الجهود المبذولة لتسخير مصادر الطاقة الاخرى المتاحـة محليا ، للتنمية الريفية والصحراوية كعلى وجه الخصوص . ويوجد من الناحية الاخرى افتقار الـى معلومات موثوقـة وقابلة للمقارنة وموضوعية عن مختلف نواحي حالة الطاقة وما ينتظر ان تكون عليـه في غربي آسيا . ونظرا للاهمية الحيوية التي يتسم بها هذا القطاع بالنسبة الى منطقـة اللجنـة الاقتصادية لغربي آسيا (يمثل التعدين والمحاجر ثلثي الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة) وبالنسبة الى العالم (يزود الاقليم العالم بنصف احتياجاته من النفط) ،فان هذه المشكلة تستحق المعالجة العاجلة من اجل ايجاد اطار سليم للقرارات التي تتخذها الحكومات في ميدان السياسة العامة .

(ج) السند التشريعي

١٩ـ٢٤٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامـة ٣٣٣٧ (د ـ ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٤ ، الفقرات ٤ و ٦ و ٨ ؛ و ٣١/١١٩ المؤرخ في ١٦ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٦ ،الفقرة ٤ ؛ و ٣١/١٧٩ المؤرخ في ٢١ كانون الاول /ديسـمبر ١٩٧٦ ،الفقرة ١٣ ؛ وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٦٧٣ باء (د ـ ٥٢) المؤرخ فـي ٢ حزيران /يونيه ١٩٧٢ ،الفقرة ٢ ؛ و ١٧٦١ باء (د ـ ٥٤) ،المؤرخ في ١٨ أيار/مايـو ١٩٧٣ ، الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و (ج) ؛ و ١٩٥٤ ألف (د ـ ٥٩) ،الفقرات الفرعية (أ) و (ب) ، و ١٩٥٤ جيم (د ـ ٥٩) ، الفقرة ٨ ، الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و (ج) و (و) ، والقراران مؤرخان في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٥ ؛ و ٢٠١١ (د ـ ٦١) المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٧٦ ،الفقرة ٢ ، و ٢٠٣١ (د ـ ٦١) المؤرخ في ٤ آب/اغسـطس ١٩٧٦ ، الفقـرات ٥ و ٦ و ٧ و ٢٠٤٣ (د ـ ٦١) ، المؤرخ فـي آب/اغسـطس ١٩٧٦ ، الفقـرة ٦ ؛ والأجـزاء

Digitized by UNOG Library

المتصلة بالموضوع ، والمتعلقة بالموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وأقل البلدان نموا بين البلدان النامية من قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د — ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٠ و ٣٢٠٢ (د إ — ٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، و ٣٢٨١ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٣٣٦٢ (د إ — ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ .

(د) الاستراتيجية والتنفيذ

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٩—٢٥٠ ستشكل الدراسات المنجزة خلال الفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ الاساس للشروع قرب نهاية سنة ١٩٧٩ في اجراء مشاورات بشأن وضع " استراتيجية لتوسيع وتكثيف التعاون بين البلدان العربية في مجال الهيدروكربونات وغيرها من مصادر الطاقة " .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٩—٢٥١ ستتسم الاستراتيجية الخاصة بالفترة ١٩٨٠ — ١٩٨١ بعنصرين : أولهما ان كل نشاط رئيسي سيتألف من دراسة يعقبها عقد اجتماع لكبار واضعي السياسات في حكومة البلد المعني او حكومات البلدان المعنية . والهدف من عقد هذا الاجتماع هو مناقشة الخلاصات والتوصيات التي تخلص اليها الدراسة والاتفاق على التدابير الملائمة فيما يتصل بالسياسة العامة ، التي ينبغي أن تتخذها الحكومة او الحكومات المعنية وتحديد موعد لتنفيذها . وستعقد هذه الاجتماعات اما اثناء دورات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اجتماعات عامة او اجتماعات جهاز فرعي تابع للجنة ان وجد) واما تنظم بصورة مستقلة في اى موعد ومكان مناسبين . ومن المخطط ايضا، في احدى الحالات ، القيام بعملية متابعة ، فيما يتعلق باجراء تمرين استعراض وتقييم . وثانيهما أنه سيكرس المزيد من وقت الموظفين من فئة الفنيين بالامانة لاسداء مشورات مخصصة الى الحكومات حول شتى نواحي تنمية موارد الطاقة ، مما سيؤدي الى فائدة اكثر مباشرة لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والى صلات أوثق فيما بينها . وسيلتمس الحصول على رأى الخبراء بشأن دراسة " الاستراتيجية " التي سيوضع على أساسها ، فيما بعد ، " برنامج عمل لاقامة اقتصاد متكامل بين البلدان العربية في مجال الطاقة والهيدروكربونات " وذلك لمصلحة مقرري السياسة وقادة المؤسسات الاقليمية . وتدعى صياغة كل من " الاستراتيجية " و" برنامج العمل " فان التعاون بين المؤسسات الاقليمية العاملة في هذا الميدان هو امر الزامي . وجنبا الى جنب مع هذه الانشطة ، مع التشديد عليها ، ستتاح للباحثين والادارات التقنية ومقرري السياسة " احصاءات أساسية للطاقة في العالم العربي " و" اسقاطات للعرض والطلب على الطاقة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " محسنة وموسعة . وستجرى ، في اطار " الاستراتيجية " ، دراسات متعمقة حول " الطاقة المتجددة للتنمية الريفية " تركز بصفة خاصة على التكنولوجيات منخفضة الفاقد وعديمة الفاقد للاقليم . وهذه الدراسة مخصصة في المقام الاول للادارات الحكومية المعنية ومقرري السياسة .

Digitized by UNOG Library

١٩-٢٥٢ وسينشأ بعد ثاني لـ "الاستراتيجية" فيما يتصل بالمحروقات الواعدة مثل الغاز الطبيعي المسيل وسوائل الغاز الطبيعي . وسيتم خلال فترة السنتين استكمال عملية استقصاء حول حالة الغاز الطبيعي المسيل وما ينتظر ان تكون عليه الحال في الاقليم وستعرض التقارير المتصلة بهذه المسألة على الخبراء لاستطلاع آرائهم ، ويتوقع وضع مبادئ توجيهية محددة بشأن التوجيهات التي ينبغي اتخاذها في ميدان الطاقة المتجددة . وسيشرع بعد ذلك في وضع دراسة قطرية متعمقة ستجرى مناقشة نتائجها مع واضعي القرارات في ذلك البلد في وقت مبكر من فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ . وسيتسع نطاق التعاون ليشمل مقر الامم المتحدة ، حسبما تسمح بذلك الموارد المتاحة للجنة في تحضير وعقد مؤتمر للامم المتحدة في عام ١٩٨١ للبحث في مسألة ايجاد مصادر جديدة ومتجددة للطاقة ، اذا أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذلك في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٨ .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٩-٢٥٣ من المتوقع اعتماد "برنامج العمل" الخاص بهذه الفترة وسيبقى قيد التدقيق المستمر . وستوضع تقارير متابعة بشأن التقدم المحرز في تنفيذه مرة كل سنتين على ان تجرى مناقشتها على الصعيد المشترك بين الحكومات . وستكون المعلومات والاسقاطات بشأن العرض والطلب على الطاقة في الاقليم اكثر دقة بحلول نهاية فترة السنتين . وسيجرى استقصاء حول حالة سوائل الغاز الطبيعي ومستقبلها في الاقليم وذلك لفائدة الادارات التقنية كجزء من البعد الثاني لـ "الاستراتيجية" المذكورة اعلاه . وسيعمل على احداث بعد ثالث لـ "الاستراتيجية" المعتمدة ، يتعلق بالحالة الشمسية / النووية ومستقبلها في الاقليم في اطار الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية العالمية (لفائدة مقرري السياسة) وفي اطار متابعة التوصيات المعتمدة بشأن هذا النشاط ، ستجرى دراسة امكانات الطاقة الشمسية من أجل التنمية الصحراوية في الاقليم (لفائدة التقنيين الحكوميين المعنيين).

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩-٢٥٤ لا توجد انشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٩-٢٥٥ يتوقع ان يكون قد تم بحلول عام ١٩٨١ اعتماد استراتيجية بشأن التعاون بين البلدان العربية في مجال الهيدروكربونات والطاقة وان يكون قد تم بحلول عام ١٩٨٢ اعتماد برنامج عمل من اجل تنفيذ هذه الاستراتيجية ، جنبا الى جنب مع البرامج والتشريعات الوطنية المتصلة بالموضوع . بالاضافة الى ذلك ، ونتيجة لاسقاطات الطاقة وغيرها من الدراسات ، ستجرى بصورة دورية اعادة تقييم برامج انتاج الهيدروكربونات في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط ، والتابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وفي النهاية ينبغي بحلول عام ١٩٨٣ تفضيل اختيار الطاقة الشمسية ،

Digitized by UNOG Library

على صعيد الاقليم بأكمله ،على الاختيار النووى سينظر بلدان على الاقل من بلدان الاقليم في أمر وضع خطة ملموسةوقابلة للتنفيذ لتسخير مصادر الطاقة المتجددةالمتوفرة محليا من اجل التنمية الريفية وتنميةالمناطق القاحلة .

البرنامج الفرعي ٢ — تنمية الموارد المعدنية

(أ) الهدف

١٩—٢٥٦ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تعزيز التعاون الاقليمي في استكشاف وتنمية الموارد المعدنية وتوفير المعلومات الموثوقة المطلوبة .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩ — ٢٥٧ لا يكاد يوجد تعاون فيما بين البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصاديةلغربي آسيا في مجال تنمية الموارد المعدنية وهو مقصور على اجراء اتصالات عرضية ، ثنائية في الاغلب .ولذا فمن الضرورى قيام تعاون منظم على نطاق اوسع . كما أن المسائل ذات الاهمية الاولى في هذا الميدان تستلزم اجراء تبادل مباشر للاراء ومناقشات جماعية فيما بين مقررى السياسةالمعنيين . وليست المعلومات المتعلقة بتنمية الموارد المعدنية في بعض البلدان متاحة بيسر للبلدان الاخرى في الاقليم . ومن اجل ايجاد اساس للتعاون الاقليمي في هذا الميدان وتعزيزه ، فمن الضرورى جمع وتجهيز ونشر المعلومات ذات الصلة على اساس موضوعي وقابل للمقارنة . وبالمثل ، توجد ثمة حاجة — لفائدة مقررى السياسة — الى اجراء دراسات وعمليات تقييم اقليمية لمسألة توفر وتنمية السلع الاساسية المعدنية والصناعات المرتكزة على المعادن . ويعوق الافتقار الى هذه الدراسات والتحليلات تحديد امكانيات التعاون بين الاقطار والتعاون على الصعيد الاقليمي .

(ج) السند التشريعي

١٩—٢٥٨ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى المجلس الاقتصادىوالاجتماعي ٢٠١٤ (د — ٦١) المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٦ ،الفقرة ٢ و ٢٠٤٣ (د—٦١) المؤرخ في ٥ آب/اغسطس ١٩٧٦ ،الفقرة ٦ .

(د) الاستراتيجية والناتج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٩—٢٥٩ سيكون تنفيذ برنامج العمل للفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، الموجه نحو تقييم الجوانب الاقتصادية العامة لتنمية الموارد المعدنية في الاقليم والعرض والطلب على السلع الاساسية المعدنية والاحتياجات من اليد العاملة وتكامل وتنقيح سياسات وتشريعات تنمية المعادن ، قد وفر أساسا لاجراء دراسات متعمقة اكثر تفصيلا بشأن تنمية المعادن الاقتصادية الرئيسية المتوفرة في الاقليم .

Digitized by UNOG Library

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٦٠-١٩ ستجرى دراسة متعمقة حول مدى توفر المواد الخام اللازمة لصناعة الأسمنت والملاط المشتق من الجص وتنميتها في الاقليم وسيتم اعداد تقرير عنها بحلول نهاية عام ١٩٨٠. وستعقب ذلك دراسات مماثلة عن الرواسب الفوسفاتية وصناعة الاسمدة المرتكزة على الفوسفات والمواد الخام المعدنية اللازمة لصناعة الحديد والصلب، وستنشر التقارير التي توضع نتيجة لذلك، في عام ١٩٨١. وستستمر دراسة البيانات الاحصائية والاسقاطات بشأن العرض والطلب على السلع الاساسية من المعادن في الاقليم على اساس اجرائها مرة كل سنتين وسيتم استكمال التقرير التالي عن هذا الموضوع للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ بحلول نهاية عام ١٩٨١. وفي سياق متابعة الندوة التي ستعقدها اللجنة الاقتصادية لافريقيا عام ١٩٧٨ حول استكشاف موارد الشاطئ في البحر الاحمر وخليج عدن، سيجرى تعزيز اتخاذ المزيد من المبادرات لاثارة الاهتمام بتطوير الانشطة المتصلة بالعمليات الشاطئية. وقد تجرى دراسة جوانب معينة في هذا المضمار. وستقدم خدمات استشارية، لدى طلبها، الى الدول الاعضاء في صياغة وتنفيذ سياسات تنمية المعادن، وما يتصل بذلك من المقومات المؤسسية والجوانب الاقتصادية والتقنية.

٢٦١-١٩ وستتكون منتجات فترة السنتين هذه من عدد من الدراسات والتقارير حول مدى توافر المواد اللازمة لصناعة الملاط المشتق من الجص، وتنمية الرواسب الفوسفاتية وصناعة الحديد والصلب. الغرض من هذا الناتج هو وضعه، في الدرجة الاولى، تحت تصرف التقنيين والخبراء الحكوميين للاستفادة منه. وستقدم بيانات احصائية واسقاطات بشأن السلع الاساسية المعدنية الى الباحثين ومقررى السياسة والمنظمات الاقليمية وسيتم وضع تقرير عن جوانب التعاون الاقليمي في استكشاف المعادن في شواطئ البحر الاحمر وخليج عدن لمقررى السياسة والمنظمات الاقليمية. وستقدم خدمات استشارية بناء على طلب الدول الاعضاء الى الادارات التقنية الحكومية.

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٦٢-١٩ ستعرض الدراسات الخاصة بتنمية بعض الموارد المعدنية المحددة، مثل الاسمنت والجص والفوسفات، على الخبراء للنظر فيها. وستوضع اقتراحات لتنفيذ مشاريع للتعاون الاقليمي في هذا المضمار وسيجرى النظر في اتخاذ اجراءات متابعة لتنفيذ المشاريع، وسيشرع في اتخاذ هذه الاجراءات عن طريق الخدمات الاستشارية الاقليمية وتقديم التقارير وتوفير المساعدة اللازمة على الصعيد الوطني. وبالاضافة الى ذلك سيتم توسيع نطاق الدراسات المتعمقة لتشمل سلعا أساسية معدنية هامة اخرى وتنميتها في الاقليم على ان يوجه التركيز الرئيسي على المعادن غير الحديدية. وينبغي ان تصبح الانشطة المتصلة بعمليات استكشاف شطآن البحر الاحمر وخليج عدن، ملموسة اكثر، وقد توضع اقتراحات معينة بهذا الشأن. وستتألف نواتج هذه الفترة مما يلي: وضع اقتراحات بمشاريع بشأن تنمية بعض الموارد المعدنية المحددة واتاحتها لمقررى السياسة والادارات

Digitized by UNOG Library

التقنية الحكومية والمؤسسات المالية ، دراسات حول تنمية رواسب الفلزات غير الحديدية توضع تحت تصرف الادارات التقنية ، وتقارير عن نواحي تنمية الرواسب المعدنية الموجودة في شطآن البحر الاحمر وخليج عدن .

٤ ، أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩—٢٦٣ لا توجد انشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩—٢٦٤ من المتوقع ان تؤدى الدراسات ، التي ستجرى حول مدى توفر المعادن والتنمية الفعلية والمحتملة للصناعات المرتكزة على المعادن في الاقليم ، كما ورد تفصيل ذلك اعلاه ، الى تحديد امكانيات التعاون بين الاقطار على الصعيد الاقليمي في ميادين الاستكشاف والتعدين والتجهيز والتسويق . ورهنا بما تخلص اليه الدراسات من نتائج سيكون ثمة مشروعان اقليميان قيد النظر النشط بحلول عام ١٩٨٣ . ومن المتوقع علاوة على ذلك ، أن يفضي التحليل الاقليمي ، الذى يجرى مرة كل سنتين لحالة الاسواق بالنسبة الى السلع الاساسية المعدنية واسقاطات العرض والطلب ، الى مساعدة الدول الاعضاء في تكييف برامج التنمية المعدنية لديها حسب الاتجاهات الراهنة في قطاع المعادن . ويحتمل ، في هذا المضمار ، ان تكون بعض البلدان قد اتخذت الخطوات اللازمة لاضفاء الطابع المؤسسي على الدراسات الاستعراضية لتكييف المنتظم لقطاع الموارد المعدنية . ولا بد ، بالاضافة الى ذلك ، من ان تكون البلدان المحاذية للبحر الاحمر وخليج عدن قد بدأت في تنفيذ عملية لتنمية الموارد المعدنية الكامنة في الشاطئ .

البرنامج الفرعي ٣ — تنمية وادارة الموارد المائية

(أ) الهدف

١٩ — ٢٦٥ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تعزيز وتكثيف التعاون الاقليمي من اجل المحافظة على موارد المياه وتنميتها وزيادتها في الاقليم بأكثر الاساليب فعالية واقتصادا ، الى تعزيز التعاون دون الاقليمي في تنمية موارد البحار .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩—٢٦٦ لا تكفي الموارد المائية في البلدان الواقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا للتلبية الكاملة للطلب عليها من اجل الاستعمالات المنزلية والزراعية والصناعية وغيرها من الاستعمالات . وتؤدى اساءة استعمال هذه السلعة الاساسية الحيوية وتبديدها وتخلفها الى الحد بصورة خطيرة ،

Digitized by UNOG Library

من قدرة المنطقة على تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادى الأمثل . ولا تزال اغلبية السكان تفتقر الى ما يكفيها من امدادات المياه ومن خدمات الصحة العامة . علما بأن المياه هي أيضا العامل الحاسم في انتاج الاغذية . ومن الناحية الاخرى فان بلدان الاقليم تقتسم احواض أنهار هامة ومكامن مياه جوفية هامة . وقد كانت الجهود المشتركة بين الاقطار والجهود المبذولة على الصعيد الاقليمي لتنمية وادارة موارد المياه المشتركة ، محدودة ولم يتم انشاء اى جهاز اقليمي فعال لهذا الغرض . وقد شهدت السنوات الماضية جهودا ترمي الى تكثيف التعاون الاقليمي من اجل تنمية البحار الاقليمية التالية الواقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وهي : البحر المتوسط وخليج عدن والبحر الاحمر . ولا يزال يتعين ان تفضي هذه الجهود الى انشاء الآليات اللازمة لتنمية هذه البحار على أساس مشاريع عملية .

(ج) السند التشريعي

١٩—٢٦٧ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى الجمعية العامة ٣٢٠ (د ل — ٦) ، الفقرة ٤ ، و ٣٢٠٢ (د ل — ٦) ، الفقرتان ٧ و ٨ وكلاهما مؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ؛ وقرار الجمعية رقم ٢٦٢٦ (د — ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ؛ وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢١٢١ (د — ٦٣) المؤرخ في ٤ آب/أغسطس ١٩٧٧ ، الفقرة ٩ ، الفقرتان الفرعيتان (أ) و (ب) ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ٣٩ (د — ٤) ، الفقرة ٣ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٩ - ٢٦٨ ستكون في نهاية هذا العام قد تمت دراسة وتقييم مختلف مجالات التعاون الاقليمي في ميدان تنمية الموارد المائية وادارتها . ويتوقع ان يكون الجهاز الاقليمي لتنمية الموارد المائية قد بدأ يمارس اعماله . وسيوفر المؤتمر الاقليمي المعني بتنمية الموارد المائية الذى سيعقد في عام ١٩٧٨ المزيد من التوجيهات بالنسبة الى متابعة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه . وسيكون قد تم ، في المراحل الاولية ، الانتهاء من وضع الدراسات المتعلقة بتحضير البيانات ، وتقييم الموارد المائية ، واعداد اسقاطات الطلب على المياه ووضع برنامج للوفاء باحتياجات الاقليم من اليد العاملة والتدريب . وستكون اللجنة كذلك في وضع يسمح لها بالاسهام اسهاما نشطا وكبيرا فى تنفيذ برامج البحار الاقليمية القائمة .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٩ — ٢٦٩ ستوفر الدراسات الاولية المذكورة اعلاه واستكمالها وتنقيحها المنطلق للمبادئ التوجيهية اللازمة لصياغة المشاريع . وستظهر كذلك كثير من الدراسات الاضافية بوصفها متابعة لتوصيات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه والمؤتمر الاقليمي . وستشمل هذه الدراسات مجالات الترتيبات المؤسسية وتزيد المجتمع المحلي والزراعة بالمياه ، واعادة استعمال امدادات المياه ، وايجاد مصادر غير

Digitized by UNOG Library

تقليدية منها ، وتحسين الكفاءة في استعمال المياه ، والسياسات الوطنية المتعلقة بالمياه ، والبحوث وبرامج التدريب المعنية بالمياه ، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وستعرض على خبراء الاقليم اقتراحات بمشاريع للنظر فيها . وستوفر النتائج التي تخلص اليها أفرقة الخبراء الأساس اللازم لتنفيذ مشاريع ذات وجهة عملية عن طريق الجهاز الاقليمي المنشأ . وسيشمل ناتج هذه الفترة مايلي : تقارير عن امدادات المياه اللازمة للمجتمع المحلي ، وعن الصحة العامة في الاقليم (تزود بها الادارات التقنية) ؛ مبادئ توجيهية بشأن الانتفاع بالمياه للأغراض الزراعية في الاقليم (تزود بها الادارات التقنية) ؛ وتقييم الخبرة المكتسبة في تحسين جودة المياه واحتمالاتها بالاقليم ، ويزود بها الخبراء التقنيين الحكوميين ، وتقارير عن الجوانب التعاونية الاقليمية لشتى برامج البحار .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٩ — ٢٧٠ ستشهد هذه الفترة ، أيضا ، مواصلة تنفيذ البرامج اللازمة بوصف ذلك متابعة لبرنامج الامم المتحدة المعني بالمياه والمؤتمر الاقليمي . ومن المتوقع كذلك ، مع استمرار تزايد الحاجة الى الموارد المائية بسبب سرعة تدفق الناس على الاقليم وبسبب المطالب الصناعية وغيرها ، ظهور مشاكل جديدة واضافية ، غير متوقعة الآن . وفي حين ان الجهود المبذولة في فترة السنتين السابقتين ستكون قد تركزت على حفظ الموارد المائية وادارتها ، فستركز الجهود في فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ بصفة خاصة على احتمالات زيادة المياه بطرق غير تقليدية لتنميتها وادارتها . وسيشمل ناتج هذه الفترة مايلي : تقارير او دراسات عن احتمالات اعادة استعمال المياه المعالجة (يزود بها التقنيون الحكوميون) ، وعن ايجاد طرق غير تقليدية لتنمية الموارد المائية وادارتها في الاقليم (يزود بها التقنيون الحكوميون) ، وعن جوانب منتقاة من تنمية الشواطئ في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (تزود بها الحكومات الاعضاء) .

' ٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩—٢٧١ لا توجد اية انشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩— ٢٧٢ من المنتظر أن ينشأ ، قرب نهاية عام ١٩٨٣ مجلس اقليمي للمياه أو جهاز اقليمي آخر يمارس أعماله بصورة فعلية وبشكل محفلا لمناقشة وصياغة وتوجيه المشاريع الاقليمية . وينبغي أن يكون هناك مالا يقل عن مشروعين قيد النظر النشط من جانب هذا الجهاز في نهاية فترة التخطيط هذه . ويتوقع ان يتخذ عدد من الدول الأعضاء خطوات لتحسين حفظ الموارد المائية وادارتها الفعالة وأن تكون قد شرعت في انتهاج السياسات اللازمة في هذا المضمار . وبحلول عام ١٩٨٣ ستكون بضعة بلدان قد اتخذت التدابير اللازمة للبدء في استعمال تكنولوجيات غير تقليدية (على سبيل المثال اعادة

Digitized by UNOG Library

الدورة) لاستكمال مواردها المائية ، ومن المتوقع ايضا ان تتصف معالجة الجوانب الانمائية للمناطق الساحلية بمزيد من الطابع المؤسسي وأن تصبح اجهزة تنمية البحار الاقليمية جاهزة للتشغيل الكامل .

البرنامج الفرعي ٤ - التنمية والتعاون في رسم الخرائط في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (١٦)

(أ) الهدف

١٩ - ٢٧٣ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان الاعضاء على اقامة و/أو تعزيز القدرات الوطنية في المسح ووضع الخرائط اللازمة من اجل التخطيط الفعال لبرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لديها ، وتعزيز التعاون في هذا الميدان على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي .

(ب) المشاكل المطروقة

١٩ - ٢٧٤ تجرى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، في البلدان الاعضاء في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ولاسيما في البلدان المنتجة للنفط ، بدرجة لم يسبق لها مثيل . ويؤدى عدم كفاية الخرائط الموضوعية وغيرها من الخرائط اللازمة الى اعاقة التخطيط الفعال لمشاريع التنمية . والخرائط والرسوم البيانية اللازمة معدومة تقريبا في بعض البلدان في حين ان الخرائط المتوفرة في البلدان الاخرى لم تعد تلبي احتياجات التخطيط الراهنة . فلا بد اذن ، من تحديث هذه الخرائط ، التي تم اعدادها منذ عشرات السنين ، واعادة استنساخها بمقاييس مناسبة من أجل تخطيط شبكات النقل ، واستكشاف الموارد المعدنية واستغلالها ، والتنمية الحضرية والريفية ، والهيدروغرافيا الخ . ويجعل تسارع خطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم انشاء و/أو تعزيز القدرات الموجودة لرسم الخرائط أمرا ملحا على الاصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية . وقد ادى الافتقار الى مراكز رسم الخرائط والى الموافين التقنيين المؤهلين الى الاعتماد الشديد على خدمات مخصصة لرسم الخرائط باهظة الكلفة يقدمها خبراء استشاريون اجانب عند الاقتضاء . ولا يعتبر هذا الترتيب مرضيا ، اذ ينبغي توفير تسهيلات المسح ووضع الخرائط على اساس مستمر من اجل برامج التنمية . وهناك متطلب اساسي لانشاء وتعزيز قدرات رسم الخرائط يتمثل في تنمية المهارات اللازمة لتقنيات الجيود يسيا الجديدة ، وقراءة الصور ، والاستشعار من بعد من التوابع ، وعمليات المسح الجوى والتقنيات الحديثة لانتاج الخرائط .

---

(١٦) من المتوقع ان تتولى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي خلال فترة الخطة الحالية وحدة ملحقة بمكتب الامين التنفيذى .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

١٩ - ٢٧٥ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من اختصاصات اللجنة .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٩ - ٢٧٦ مالم تتسن تعبئة موارد خارجة عن الميزانية خلال فترة الميزانية البرنامجية ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، فلن تبدأ أنشطة رسم الخرائط الا اعتبارا من عام ١٩٨٠ فصاعدا بموجب الميزانية العادية .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٩ - ٢٧٧ ستركز الانشطة خلال فترة السنتين هذه على الاستعدادات للمؤتمر الاقليمي الاول لرسم خرائط العالم العربي ، الذى سيعقد في اوائل فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . وستتألف هذه الانشطة من مسح احتياجات الاقليم في ميدان رسم الخرائط مع ايلاء اهتمام خاص الى خدمات رسم الخرائط والاحتياجات من اليد العاملة . وسيجرى استقصاء حول التعاون الاقليمي والدولي في هذين المجالين . وبالاضافة الى الاستعدادات التي ستجرى لعقد المؤتمر الاقليمي الاول لرسم خرائط العالم العربي فسيكون قد تم اعداد الخرائط المطلوبة لاعمال اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وسيتألف الناتج خلال فترة السنتين هذه مما يلي : دراسة عن احتياجات منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من حيث رسم الخرائط ، وضع اقتراحات بشأن تنفيذ مشاريع تعاونية اقليمية ودون اقليمية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، تقديم المساعدة الى البلدان الاعضاء مع الاهتمام بصفة خاصة بتنمية وتعزيز خدمات وطنية لرسم خرائط ، ورسم خرائط اقليمية حسب الاقتضاء .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٩ - ٢٧٨ من المخطط عقد المؤتمر الاقليمي لرسم خرائط العالم العربي في عام ١٩٨٢ . وسيسعى هذا المؤتمر الاول الى تشجيع زيادة تفهم فن رسم الخرائط بوصفه اداة من ادوات التخطيط في المنطقة العربية ، وتقييم احتياجات المنطقة وتوفير المحفل الاول للنظر في التعاون الاقليمي . ومن المتوقع بحث الخطوات التي ينبغي اتخاذها لانشاء مشاريع تعاونية اقليمية في اعقاب المؤتمر في مجال مرافق التدريب الاقليمية وتوحيد الاسماء الجغرافية وسيعتبر المؤتمر بصفة خاصة المرجع الرئيسي لوضع المزيد من البرامج خلال مايتبقى من فترة السنتين وما يلي ذلك من الخطط المتوسطة الأجل .

Digitized by UNOG Library

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية، وموجبها التشريعي

١٩ — ٢٧٩ لا توجد أية أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩ — ٢٨٠ سيخلق المؤتمر الاقليمي الأول لرسم خرائط العالم العربي المزيد من الوعي والتقدير لفائدة وضع الخرائط في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا . ومن المتوقع أن تتخذ الحكومات الخطوات اللازمة لانشاء أو تعزيز قدرة وطنية في هذا الميدان . وسيتم وضع نهج اقليمي ودون اقليمي لتنفيذ البرامج ذات الاهتمام المتبادل .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٧ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

ألف ـ التنظيم

١ ـ الاستعراض الدولي الحكومي

١٩-٢٨١ يجرى استعراض اعمال الامانة في هذا البرنامج من قبل اللجنة التي تجتمع مرة كل سنة . وكان آخر اجتماع لها في آذار/مارس ١٩٧٨ . وقد اقرت تلك الهيئة هذه الخطة . وتقوم اللجنة المعنية بالموارد الطبيعية والتابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، والتي تجتمع مرة كل سنة ، باستعراض برنامج العمل في هذا المجال استعراضا موضوعيا مفصلا .

٢ ـ الامانة

١٩-٢٨٢ الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة الموارد الطبيعية التي كان يعمل بها في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، ٢٣ موظفا من الفئة الفنية ، تمول مرتبات اثنين منهم من المصادر الخارجة عن الميزانية . وكانت الشعبة في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ تشتمل على الوحدات التنظيمية التالية :

الوحدة التنظيمية	موظفو الفئة الفنية		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
مكتب رئيس الشعبة	٣	—	٣
شعبة موارد الطاقة	٦	—	٦
شعبة الموارد المعدنية	٦	١	٧
شعبة الموارد المائية	٦	—	٦
وحدة رسم الخرائط	—	١	١
المجموع	٢١	٢	٢٣

Digitized by UNOG Library

٣ - الانجازات المتوقعة

١٩-٢٨٣ من المتوقع استكمال عناصر البرنامج التالية الواردة في الفقرة ٧ - ٦١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١٧) :

(أ) في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : ١-١"٢" (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) ، ١-٢ اجتماع الفريق العامل المعني بتخطيط وبرمجة الطاقة (لا يرد في الفقرة ٧ - ٦١ من الوثيقة A/32/6) ؛ ١ - ٣ '١' و'٢' و'٣' و'٤' ؛ ٢ - ١ '١' و'٢' و'٣' و'٤' و'٨' و'٩' و'١٠' و'١١' ؛ ٢ - ٢ '٤' والحلقات والجولات الدراسية عن الاساليب الحديثة للتنقيب عن المعادن (لا ترد في الفقرة ٧ - ٦١ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩) ؛ ٣ - ١ و٣ - ٢ و٣ - ٣ و٣ - ٤ '٢' و'٣' و'٥' و٤ - ١ '٢' .

(ب) في ١٩٨٠ - ١٩٨١ : ١ - ٢ '١' (أ) و٢ - ١ '٦' و'٧' و٢-٢ '٣' وحلقة/وجولة دراسية عن أساليب حفر الآبار وأخذ العينات (لا ترد في الفقرة ٧ - ٦١ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩) و٢ - ٣ '٢' و٣ - ١ و٣ - ٢ و٣ - ٣ و٣ - ٤ '٣' (ج) ونشر وقائع الندوة الدراسية الاقليمية الثالثة عن تنمية مناطق الدلتا (لا ترد في الفقرة ٧ - ٦١ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩) .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة

١٩-٢٨٤ تقوم فرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية المتكاملة والتابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتنسيق الانشطة المحددة الموجهة نحو التنمية الريفية . بيد أن التنفيذ الفعلي للانشطة فتتولاه الشعب المعنية كل على التوالي .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٩-٢٨٥ هنالك تنسيق رسمي مع المنظمة العالمية للارصاد الجوية لتوفير الدعم الاداري والتقني للجنة الاعاصير الاستوائية ومع الفريق المشترك بين المنظمة العالمية للارصاد الجوية واللجنة

---

(١٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ، (A/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الاول .

Digitized by UNOG Library

الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، المعني بالاعاصير الحلزونية الاستوائية فيما تضطلع به هاتان الهيئتان من اعمال لتخفيف أثار الاضرار الناجمة عن الاعاصير الحلزونية والفيضانات. وتعتبر المنظمة العالمية للارصاد الجوية الوحدة الرئيسية التي تتولى خدمة لجنة الاعاصير الاستوائية. بيد ان المنظمة العالمية للارصاد الجوية تضطلع ، في كلتا الحالتين ، بالدور الرئيسي فيما يتعلق بمسائل الارصاد الجوية ، اما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فتضطلع بالدور الرئيسي ،عموما ، في المسائل الهيدرولوجية. وتعد المنظمة العالمية للارصاد الجوية ، بالتشاور مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، التقارير من اجل الحصول على دعم برنامج الامم المتحدة الانمائي لكلتا الهيئتين ، اما النهج المتعلقة بالدعم المالي الآخر فتوضح بالتشاور.

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

٢٨٦-١٩ من المتوقع القيام بأنشطة هامة مشتركة مع ادارة التعاون التقني من اجل التنمية (مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل) ، ومع ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، ومع منظمة الاغذية والزراعة ، واليونسكو ، ومنظمة الصحة العالمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة في تنفيذ اعمال المتابعة الاقليمية لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه ، وقد يتم ذلك عن طريق فرقة عمل مشتركة بين الوكالات ، وهي الفرقة المقترح تنظيمها لهذا الغرض. ومن المتوقع كذلك الاضطلاع بأنشطة مشتركة مع الهيئات نفسها ، فيما عدا منظمة العمل الدولية ، مجتمعة أو منفردة ، وذلك فيما يتعلق بعناصر البرنامج المحددة في البرامج الفرعية الثلاث الاخرى ، ومع شعبة الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤ .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٨٧-١٩ من المتوقع ان يكون اتجاه النسب المئوية لتخصيص الموارد للبرامج الفرعية تقريبا على النحو المبين في الجدول التالي :

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسب المئوية)

البرامج الفرعية	١٩٧٨–١٩٧٩			١٩٨٠–١٩٨١			١٩٨٢–١٩٨٣		
	الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ ــ موارد الطاقة	٣٣	٢٠	٢٤	٣٣	٢٧	٢٩	٣٠	١٧	٢٢
٢ ــ الموارد المعدنية	٣٣	٧٠	٥٨	٣٣	٦٣	٥٤	٣٠	٧٥	٥٩
٣ ــ الموارد المائية	٣٣	٦	١٥	٣٣	٦	١٤	٣١	٧	١٥
٤ ــ رسم الخرائط	١	٤	٣	١	٤	٣	٩	١	٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Digitized by UNOG Library

دال ـ سرد البرامج الفرعيـــــــة

البرنامج الفرعي ١ ـ موارد الطاقـة

(أ) الهـدف

١٩ـ٢٨٨ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان في اجراء تقييم منهجي لمواردهـا ومتطلباتها من الطاقة ولاستعمالها للطاقة ، وفي وضع وتنفيذ برامج متكاملة لتنمية واستخدام وادارة مواردها من الطاقة على نحو فعال ، باعتبار ذلك عنصرا جوهريا في التنمية الوطنية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩ـ٢٨٩ يتطلب تخطيط تنمية الموارد توفر معلومات كافية عن الموارد المتوفرة . غير ان البيانات الحالية هي ، في الاغلب ، اما ناقصة او غير كافية ، كما انها غير متوافرة دائما في شكل يسهـل استعماله . لذلك تدعو الحاجة الى اجراء تقييم منهجي للموارد المتاحة وللمتطلبات من الطاقـة لبلوغ الاهداف الانمائية الوطنية . وفي كثير من البلدان تتوزع المسؤولية عن انشطة الطاقة بين عدد من الوكالات دون وجود تنسيق كاف فيما بينها ، مما يؤدى في احيان كثيرة الى استخدام الموظفين الفنيين الذين يندر وجودهم وكذلك استخدام موارد الطاقة على نحو يتسم بالتبديد . ومما اكـد الحاجة الى وضع برامج متكاملة تراعي اعتبارات الكفاءة والمحافظة على الطاقة علاوة على تنميتهـا واستخدامها ، ذلك القلق المتصاعد من ناحية مدى توفر النفط وتكاليفه ، ومما ينجم عن البرامـج الخاصة بتقييم وتنمية واستخدام الطاقة ، وغير المعدة بعناية من آثار سيئة على البيئة البشرية . وتدعو الحاجة ، فضلا عن ذلك ، الى العمـل باسرع ما يمكن ، في اطار الخطط الاولية الشاملـة ، على تحديد المشاريع التي يمكن اعدادها دونما ابطاء من اجل تلبية الاحتياجات القصيرة الأمـد . وليست الحاجة هنا تكنولوجية ومالية فحسب ، اذ ان الامر يستدعي ، في حالات كثيرة ، وضـع ترتيبات مؤسسية جديدة تكفل فعالية التخطيط والادارة . وثمة كذلك اسئلة تثار حول الترابـط بين السياسات المالية وبين تخصيص الموارد واستخدامها . ومن الضرورى بصفة خاصة في المناطق الريفية ذات الاهمية الخاصة ، استخدام الموارد والمهارات والتكنولوجيات المحلية على افضل وجه كيمـا يتسنى توفير الطاقة باشكال مناسبة وبتكلفة منخفضة وبنظم يمكن للمجتمعات المحلية تشغيلها وصيانتها .

(ج) السند التشريعي

١٩ـ٢٩٠ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الدورة الرابعة والثلاثين للجنـة ، ١٩٧٨ .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٩-٢٩١ من المأمول ان يكون قد تم ، بفضل المساعدة المقدمة من الموارد الخارجة عن الميزانية ، مد يد العون لعدد من البلدان في تخطيط برنامج متكامل لتقييم وتنمية مواردها من الطاقة ، وان يكون قد شرع في توفير المساعدة التقنية بالاضافة الى دراسات اكثر تفصيلا لمشاريع مختارة ذات اولوية . ويتعين كذلك ان يكون قد تم التعجيل باستخدام التكنولوجيا المناسبة في تنمية المصادر غير التقليدية للطاقة ، وبصفة خاصة في المناطق الريفية ، عن طريق البرامج الاستشارية التقنية ، واستحداث التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ومن المتوقع ان تشمل اشكال الطاقة التي هي قيد النظر ، الطاقة الحرارية الارضية ، علما بان الناتج عن اجتماع للخبراء سيعقد بشأن هذا الموضوع في عام ١٩٧٩ يعتبر مصدرا هاما من المصادر التي يهتدى بها في هذا الصدد . ومن المتوقع كذلك ايلاء اهتمام متعاظم للكفاءة وعدم التبذير في انتاج واستخدام الطاقة ، لا بوصفه جزءا لا يتجزأ من انشطة المساعدة التقنية الاخرى فحسب بل بوصفه نشاطا محددا ، بما في ذلك انشاء فريق عامل يعنى بهذا الموضوع . وينبغي ان تشمل المنشورات الصادرة ابّان هذه الفترة تلك المنشورات المنبثقة عن برنامج الدراسات والحلقات الدراسية واجتماعات الافرقة العاملة وكذلك منشور " الطاقة الكهربائية في آسيا والمحيط الهادئ " الذي يصدر كل سنتين .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٩-٢٩٢ من المتوقع ان تكون الانشطة المضطلع بها ، الى حد بعيد ، امتدادا لانشطة فترة السنتين السابقة ، على نسق الاسس المتنبأ بها في الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨-١٩٨١ . ومن المأمول ان تكون اعمال البعثة الاستشارية المعنية بعمليات التخطيط والتنمية المتكاملين للطاقة قد أفضت الى اجراء دراسات حول امكانية تنفيذ مشاريع مختارة ذات أولوية وان يزداد ، في هذه المرحلة ، التأكيد على تنمية موارد الطاقة التي يمكن تقاسمها بين البلدان بما يعود بالنفع عليها وعلى البحوث والتنمية التعاونية بشأن المسائل ذات الاهمية المشتركة . وبالاضافة الى البرامج الاستشارية ، والدراسات ، واجتماعات الخبراء والحلقات الدراسية الرامية الى استحداث نقل التكنولوجيا المناسبة ، فمن المتوقع ان يزداد التأكيد على المسائل المؤسسية ، بما في ذلك التدابير التي تستهدف حفز زيادة الكفاءة في انتاج واستخدام الطاقة . كما سيستمر العمل في تجميع واصدار ونشر الاحصاءات والمعلومات ذات الاهمية بالنسبة لبلدان المنطقة .

١٩-٢٩٣ سوف يشتمل الناتج المتوقع على منشورات منبثقة عن الدراسات والاجتماعات وبرامج الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية ، بما في ذلك نقل التكنولوجيا بين البلدان النامية . اما المستفيدون المستهدفون فهم التقنيون الحكوميون على مختلف المستويات ، وفي حالة المسائل المؤسسية فالمستفيدون هم مقررو السياسية الحكوميون . وسيمتد نطاق التعاون ، اذا ما سمحت

Digitized by UNOG Library

الموارد المتاحة للجنة بذلك ، الى مقر الامم المتحدة ايضا وذلك للتحضير والدعوة لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والقابلة للتجديد عام ١٩٨١ وذلك اذا ما اقره المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٨ .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٩—٢٩٤ بينما من المتوقع ان يستمر الدفع العام الذى حظي به برنامج فترة السنتين السابقة ، فان التفاصيل ستتأثر بالتوصيات المقدمة في الدورة الثامنة عشرة للجنة المعنية بالموارد الطبيعية عام ١٩٨١ .

'٤' انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩—٢٩٥ لا توجد أية انشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩—٢٩٦ يتألف الاثر المتوقع لهذا البرنامج الفرعي من تحسين نظم البيانات المتعلقة بموارد الطاقة واستخدامها كأساس لزيادة الكفاءة في تنمية وادارة الطاقة ، وتحسين الخطط والترتيبات المؤسسية اللازمة لتنفيذ برامج الطاقة في اطار التنمية الوطنية ، وزيادة الكفاءة في استخدام التكنولوجيات والموارد المناسبة في توفير الطاقة للمناطق الريفية ، والشروع في وضع مشاريع مختارة ذات اولوية لتنمية الطاقة في اطار التخطيط المتكامل ، وزيادة الاهتمام بالكفاءة وعدم التبذير في انتاج واستخدام الطاقة ، وزيادة التعاون فيما بين البلدان في ميدان الطاقة .

البرنامج الفرعي ٢ — الموارد المعدنية

(أ) الهدف

١٩—٢٩٧ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في اجراء تقييم منهجي لمواردها المعدنية ، وفي وضع وتنفيذ البرامج اللازمة لتنمية تلك الموارد وادارتها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩—٢٩٨ تفتقر معظم البلدان الى وجود بيانات منتظمة تصدر في قالب يسهل استعماله ، عن امكاناتها المعدنية .ونظرا لان تنمية المعادن تتيح افضل الآفاق لتحسين الرفاهية الاقتصادية للبلدان بسرعة ، فان وضع برامج منتظمة لتقييم الموارد المعدنية ، تشمل رسم الخرائط الجيولوجية والجيوفيزيقية وتقييم الموارد المعدنية ، امر يتسم بالالحاح بصفة خاصة . بيد انه كثيرا ما يكون استكشاف المعادن من العمليات الباهظة التكاليف والتي تستنزف كثيرا من الوقت ، لذا ينبغي

Digitized by UNOG Library

الاهتمام بضمان وضع برامج الاستكشاف تدريجيا كيما يتسنى تفادي اهدار الجهود في مجالات غير مثمرة . وكثيرا ما تتجاوز التركيبات الجيولوجية الحدود الوطنية ، ومن الممكن ايضا العثور في عدة بلدان على المعادن التي تظهر في بيئات متماثلة . ولهذا السبب ولغيره من الاسباب يمكن جني فائدة كبيرة من التعاون فيما بين البلدان والتعاون الاقليمي في رسم الخرائط الجيولوجية والجيوفيزيقية ، وفي تبادل الخبرات والتكنولوجيات في ميدان استكشاف المعادن .

١٩—٢٩٩ تتطلب تنمية الموارد المعدنية ، بوجه عام ، وجود قدر كبير من رأس المال والتكنولوجيا المتقدمة ، مما يقتضي ، بالنسبة لكثير من البلدان النامية ، الاعتماد على الموارد الخارجية . وفي الوقت نفسه ، فان المشاريع الصناعية الضخمة في المجتمعات النامية تقترن بمشاكل اجتماعية وبيئية هامة عموما . وهذا الامر يستلزم وجود اطار قانوني ومؤسسي مناسب لاجتذاب ما يلزم من رأس المال والتكنولوجيا مع الاحتفاظ بدرجة مناسبة من السيطرة القومية ، والمشاركة في جني ثمار التنمية وتزايد الاعتماد الوطني على الذات في ادارة المشروع . ولهذا السبب فمن الضرورة بمكان مساعدة البلدان في وضع وتنفيذ برامج لاستكشاف وتنمية المعادن ، تحتل مكانة ملائمة في التنمية الوطنية ، والى استحداث حفز تبادل البيانات والمعلومات والخبرات في اطار برنامج للمساعدات المتبادلة .

(ج) السند التشريعي

١٩—٣٠٠ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الدورة الرابعة والثلاثين للجنة ، ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٩—٣٠١ استمرارا لما يضطلع به من أنشطة لانتاج وتنقيح الخرائط الاقليمية ، من المتوقع أن يكون العمل جاريا في تجميع الطبعة الثالثة من "خريطة توزيع المعادن" وأن يكون قد انتهى فيما يتعلق "بخريطة الجاذبية" الخاصة بالجزء الشرقي من المنطقة ، وان يكون قد أوشك على الانتهاء بالنسبة لتجميع الطبعة الثالثة من "خريطة النفط والغاز الطبيعي لآسيا والشرق الأقصى" . كما ستكون المجموعة الأولى من الاطلس الاستراتيغرافي الجديد قد غطت كذلك جنوب آسيا وشرقها . وسيكون قد تم أيضا ، مع انعقاد الدورة السادسة للجنة المعنية بالموارد الطبيعية في عام ١٩٧٩ ، تجميع النشرة التجريبية الاولى من سلسلة نشرات يحتمل أن تصدر كل ثلاث سنوات عن الموارد المعدنية في المنطقة . هذا وينبغي للمركز الاقليمي لتنمية الموارد المعدنية ولمركز جنوب شرقي آسيا لأبحاث وتنمية القصدير أن يكونا قد وطدا أقدامهما في اطار مشاريع برنامج الأمم المتحدة الانمائي الموافق عليها ، مع البرامج التي تقوم الهيئات الادارية الدولية الحكومية بتوجيهها . أما في حالة المركز الاقليمي لتنمية الموارد المعدنية ، فمن المتوقع ، بالاضافة الى وضع برنامج استشاري واسع النطاق

Digitized by UNOG Library

بشأن استغلال وتنمية المعادن ، توثيق الصلة مع هيئات التمويل ، وبصفة خاصة الصندوق الدائر ، ومصرف التنمية الاسيوى ، بغية حفز اجراء تقييم مفصل لمناطق التنقيب وتنميتها . ومن المتوقع كذلك ان تكون الترتيبات اللازمة لاستخدام التسهيلات المختبرية المتخصصة المشتركة بين الاقطار ، بصورة مبدئية من اجل تحديد العمر بالقياس الاشعاعي ، في بلدان مختارة من المنطقة ، قد وضعت في صورتها النهائية . هذا ولا بد أن يكون برنامج الاستكشاف الرئيسي للجنة تنسيق التنقيب المشترك عن الموارد المعدنية في المناطق القريبة من الشاطئ في جنوب المحيط الهادى قد أشرف ، بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي ومن عدد من الوكالات والبلدان الاخرى ، على بلوغ منتصف الطريق . كما لا بد من أن تكون الحلقات الدراسية واجتماعات افرقة الخبراء عن مختلف نواحي تكنولوجيا استكشاف المعادن قد عقدت ، ووقائعها قد نشرت او هي في سبيلها الى النشر .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٩—٣٠٢ سيستمر العمل في تجميع البيانات ورسم الخرائط على الصعيد الاقليمي . وسوف تنشر الطبعة الثالثة من " خريطة النفط والغاز الطبيعي و"خريطة الجاذبية" للجزء الشرقي من المنطقة في عام ١٩٨٠ ، ولا بد ان يكون تجميع الطبعة الثالثة من "خريطة توزيع المعادن" قد أشرف على الانتهاء . وينبغي ان يكون العمل قد انتهى في تجميع البيانات الجيولوجية عن الجزء الشرقي من اسيا القارية ، وبدأ بالنسبة للجزء الغربي من القارة ومنطقة القوس الجزرية . ومن المأمول انجاز المرحلة الاولى الحالية من الاعمال المتعلقة بالعلاقات الاستراتيغرافية المتبادلة في المنطقة ، وهي الاعمال التي تمول من موارد خارجة عن الميزانية . وينبغي كأحد الاهداف الهامة مواصلة وتعزيز العمل على مساعدة البلدان في عملية جرد الموارد المعدنية ، تلك العملية التي توجد للمركز الاقليمي لتنمية الموارد المعدنية وقسم الموارد المعدنية مصالح مشتركة فيها وذلك بتشجيع مختلف البلدان على انتهاج نظم متساوقة في هذا المضمار . وسيجرى كذلك ، بالتشاور مع مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل التابع لادارة التعاون التقني من اجل التنمية ايلاء مزيد من الاهتمام ، لتقييم اتجاهات العرض والطلب وما يترتب عليها من آثار . هذا وسينتهي العمل في المشروع الاولي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لدعم مركز جنوب شرقي اسيا لابحاث وتنمية القصدير ، الا انه من المتوقع ان يواصل المركز تنفيذ برنامجه بفضل الموارد التي توفر معظمها البلدان المشتركة فيه . وينبغي للمركز الاقليمي لتنمية الموارد المعدنية ان يتحرك تدريجيا نحو زيادة التحرر من الموارد الخارجية . بيد انه من المرجح ، في كلتا الحالتين ، ان تدعو الحاجة الى استمرار الحصول على شيء من الدعم التقني والادارى من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . اما في حالة لجنة تنسيق التنقيب المشترك عن الموارد المعدنية في المناطق القريبة من الشاطئ في جنوب المحيط الهادى فانه ينبغي للعمل في المشروع الرئيسي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي وهو المشروع المتعلق بالاستكشاف الاولي ، ان يكون قد اوشك كذلك على الانتهاء ، ومن المرجح ان تقضي الضرورة باجراء تقييم ، خلال عام ١٩٨١ ، للانشطة المقبلة . ومن المتوقع ، ايّان فترة السنتين ، ان يستمر تقديم المساعدة في مناطق مختارة ، في مجال التدريب ونقل التكنولوجيا عن طريق عقد الحلقات

Digitized by UNOG Library

الدراسية وانشاء الافرقة العاملة ودعم البرامج التدريبية ، أولا وقبل كل شيء ، داخل المنطقة . كما ان التدريب يشكل كذلك جزءا لا يتجزأ من انشطة المشاريع الثلاثة المشتركة بين البلدان ، والمشار اليها اعلاه .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

١٩—٣٠٣ ستسير الأنشطة المضطلع بها في فترة السنتين هذه ، الى حد بعيد ، على هدى توصيات اللجنة المعنية بالموارد الطبيعية في دورتها السادسة ، في عام ١٩٧٩ ، حيث ستمثل المعادن الموضوع الرئيسي ، وعلى هدى نتائج الاستعراضات التي ينبغي أن تكون قد أجريت اثناء فترة السنتين السابقة للمشاريع الثلاثة المشتركة بين البلدان .

'٤' انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩—٣٠٤ لا توجد اية انشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩—٣٠٥ من المتوقع ان يتمثل أثر هذا البرنامج في تحسين البيانات المتعلقة بالموارد المعدنية في ١٥ بلدا على الاقل ؛ والقيام ، في بعض البلدان ، بتنفيذ مشاريع لتنمية المعادن منبثقة عن برامج الاستكشاف ؛ واستخدام تكنولوجيات اكثر فعالية في استكشاف المعادن ، وفي تعدين وتجهيز المعادن وبصفة خاصة القصدير ، وزيادة الاهتمام باستكشاف وتنمية المعادن بالقرب من الشاطئ وغيرها من الموارد الموجودة في جنوب المحيط الهادي ، وزيادة فعالية برامج الاستكشاف المنبثقة عن برامج رسم الخرائط الجيولوجية وبرامج تبادل العلاقات على الصعيدين المشترك بين البلدان والاقليمي .

البرنامج الفرعي ٣ — الموارد المائية

(أ) الهدف

١٩—٣٠٦ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان في وضع وتنفيذ برامج منتظمة بقصد تقييم مواردها المائية تقييما يمكن الاعتماد عليه ، وتنميتها تنمية متكاملة ، والانتفاع بها وادارتها بشكل فعال ، وذلك بوصفها أحد المكونات الاساسية في التنمية الوطنية ، وتخفيف اثار الاضرار الناجمة عن الاعاصير الحلزونية والفيضانات وحالات الجفاف .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩—٣٠٧ تفتقر معظم البلدان النامية الى بيانات يمكن الاعتماد عليها عن كمية ونوعية مواردها

Digitized by UNOG Library

المائية . وتعتبر هذه البيانات امرا اساسيا لحسن ادارة الموارد . ومع تزايد الطلب على المياه ذات النوعية المناسبة للكثير من الاغراض ، تتزايد الحاجة الى الاقلال من التبديد ومما يمكن تفاديه من الاضرار التي تلحق بنوعية المياه ، ذلك التبديد وتلك الاضرار المقترنة عادة باستخدام المياه ، في الوقت الحاضر . وهذا الامر يستدعي التنسيق بين العديد من المرافق والخدمات المتعلقة بالانتفاع بالمياه ، وبصفة خاصة للزراعة . فبالاضافة الى التدابير التي ينبغي اتخاذها لتحسين الكفاءة في الانتفاع بالمياه في المشاريع القائمة ، ستقضي الضرورة بوضع مشاريع جديدة لتوفير الامدادات المائية اللازمة لتلبية الاحتياجات المتعاظمة للسكان الآخذين بالتزايد ابدا . وسيتعين ، في كثير من الحالات ، استحداث احواض للانهار الدولية مما يستدعي ايجاد حل للمشاكل المؤسسية والسياسية الخاصة . كما تمثل الفيضانات والجفاف حالتين متطرفتين تسببان آلاما انسانية وخسائر اقتصادية في كثير من بلدان المنطقة . ولذلك فان وجود برامج فعالة للتخفيف من وطأة هذه الاضرار امر بالغ الاهمية من الناحية الاجتماعية والنواحي التقنية والاقتصادية والمؤسسية ايضا . ولما كان توخي الحرص والكفاءة في الانتفاع بالمياه يتوقف ، الى حد بعيد على موقف المنتفع بالمياه ودرايته ، فثمة حاجة متواصلة الى توافر التعليم العام والخدمات الاستشارية التقنية ، وهذا أمر يستلزم وضع برامج قطرية ووطنية تكفل توفر المعلومات والانتفاع بها عن طريق برامج البحوث والتنمية والارشاد والتعليم .

(ج) السند التشريعي

١٩—٣٠٨ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من الدورة الرابعة والثلاثين للجنة ، ١٩٧٨ ومن الفقرات ١ ، ٩ (أ) و ١٠ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٢١ (د—٦٣) المؤرخ في ٤ آب/اغسطس ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٩—٣٠٩ من المتوقع ان يكون قد شرع في اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين النظم الوطنية لتقييم المياه ، وسيتوفر شكل متفق عليه لتقديم الاحصاءات على اساس متسق ، كما سيكون قد تم احراز تقدم في استقصاء احواض الانهار الدولية ، وطرأ تحسن على المرافق والخدمات اللازمة لتخفيف آثار الاضرار الناجمة عن الاعاصير الحلزونية والفيضانات ، وبدرجة أقل ، آثار حالات الجفاف وصدرت ثمانية اعداد ربع سنوية من " مجلة الموارد المائية " وعددان من " سلسلة موارد المياه ".

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٩—٣١٠ ستكون استراتيجية فترة السنتين هذه الى حد بعيد على النحو المحدد في الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ (١٨) المتسقة مع توصيات مؤتمر الأمم

(١٨) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/31/6/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

المتحدة المعني بالمياه (١٩) . وسيستمر العمل في مساعدة البلدان في انشاء و/أو تحسين النظم المتكاملة للبيانات المتعلقة بالموارد المائية والانتفاع بالمياه . والنواتج المتوقعة تتمثل في المادة الارشادية والمشورة المتصلة بتلك النظم لينتفع بها التقنيون الحكوميون . ومن المأمول ، عقب اجراء الاعمال التمهيدية خلال فترة السنتين السابقة ، ان يصبح بالوسع تحديد حوض أو حوضين للانهار الدولية التي تسوغ اجراء دراسات اكثر تفصيلا فيها وان يكون بالمستطاع اتخاذ الترتيبات المؤسسية اللازمة للبدء فيها . والغرض من هذه الانشطة هو التأثير على الحكومات ذات الشأن في احواض الانهار الدولية المعنية .

١٩-٣١١ وسيستمر ، بالتعاون مع المنظمة العالمية للارصاد الجوية ، ورابطة جمعيات الصليب الاحمر ، ومكتب الامم المتحدة لتنسيق الاغاثة في حالات الكوارث ، تقديم الدعم اللازم الى لجنة الاعاصير الاستوائية والى الفريق المشترك بين منظمة الارصاد العالمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمعني بالاعاصير الحلزونية الاستوائية . وسيتوقف ما سيضطلع به من اعمال بشأن تخفيض آثار الاضرار الناجمة عن حالات الجفاف ، على تفسير الفريق العامل ، الذى سيكون قد اجتمع في فترة السنتين السابقة للنتائج التي سيخلص اليها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر . والمستفيدون من هذه الانشطة هم مقررو السياسة الحكوميون والتقنيون . وستوضع كذلك دراسات عن نواحي منتقاه من تنمية الموارد المائية . ومن المنتوى عقد حلقات دراسية متجولة ، عن التخطيط المتعدد الاغراض وادارة مشاريع الموارد المائية وعن تحليل نظم تخطيط وادارة الموارد المائية ، كما هو شأن المنشورات المتعلقة بها . واذا ما توفرت اموال كافية للسفر ، فستقدم الى البلدان ، بناء على طلبها ، خدمات استشارية قصيرة الاجل بواسطة موظفي الامانة ، على ان يساعدهم ، اذا دعت الضرورة الى ذلك ، خبراء خارجيون . والمستفيدون المستهدفون من هذه الانشطة هم التقنيون الحكوميون .

١٩-٣١٢ وعند تنفيذ الاستراتيجية الملخصة اعلاه ، ستعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ايضا ، كما يدعو القرار الثامن لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه الى ذلك ، على مساعدة برنامج الامم المتحدة الانمائى والوكالات المتخصصة والمنظمات التابعة للأمم المتحدة ، بناء على طلب حكومات البلدان النامية المعنية ، في تحديد المشاريع المشتركة بين القطاعات ودون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية ، وفي اعداد البرامج . كما ستشاطر اللجنة جهودها في قطاع المياه ، وتعمل ، بمساعدة المنظمات المختصة الداخلة في منظومة الامم المتحدة وبناء على طلب الحكومات المعنية ، على توسيع نطاق التعاون في ميدان الموارد المائية فيما بين البلدان على الاصعدة دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية .

---

(١٩) تقرير مؤتمر الامم المتحدة للمياه (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.77.11.A.12) ، الفصل الأول .

Digitized by UNOG Library

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٩-٣١٣ ستسير الاستراتيجية الخاصة بفترة السنتين هذه على هدى القواعد العامة ذاتها التي كانت متبعة في فترة السنتين الماضية ، بما في ذلك اعمال المتابعة الاقليمية المطلوبة المتصلة بتوصيات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه . وستوجه الانشطة المحددة الخاصة بفترة السنتين نحو حل المشاكل الملحة التي ستحددها اللجنة المعنية بالموارد الطبيعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى في دورتها السابعة التي ستعقد عام ١٩٨٠ . والناتج المتوقع يتمثل في اجراء دراسات عن قضايا الساعة ، وعقد حلقات دراسية حول موضوع واحد أو اكثر من المواضيع المذكورة اعلاه ، واصدار منشورات لنشر المعلومات وربما تقديم الدعم ، في حال توصل البلدان المشاطئة الى اتفاق ، للاستقصاءات الميدانية لحوض من احواض الانهار الدولية .

٤ ' انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩-٣١٤ لا توجد اية انشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩-٣١٥ من المتوقع ان يتألف أثر هذا البرنامج من تحسين الشبكات والنظم الهيدرولوجية لانتاج بيانات عن الموارد المائية من أجل تخطيط المشاريع وتصميمها وادارتها ؛ وزيادة الاتساق بين نظم البيانات في مختلف البلدان لتيسير السبيل امام تبادل البيانات ؛ وتوفير معلومات أجدر بالثقة عن الانتفاع بالمياه وعن مركز تنمية الموارد المائية وادارتها ؛ وتحسين الترتيبات والممارسات المؤسسية اللازمة لادماج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في برامج الموارد المائية ؛ واتخاذ الخطوات الاولية اللازمة لوضع مشاريع مختارة بشأن الانهار الدولية ؛ وتحسين البرامج القطرية والبرامج المشتركة فيما بين البلدان من أجل منع وتخفيف آثار الاضرار الناجمة عن الاعاصير الحلزونية وما يقترن بها من فيضانات وعن حالات الجفاف ؛ وتحسين الأسس التكنولوجية اللازمة لمعالجة النواحي المختارة من برامج الموارد المائية . هذا وليس بالوسع تحديد الاهداف العديدة ، الا أنه من المتوقع ظهور آثار مرئية في معظم البلدان النامية في المنطقة .

البرنامج الفرعي ٤ - رسم الخرائط

(أ) الهدف

١٩-٣١٦ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة بلدان المنطقة في برامج المسح ورسم الخرائط وتطبيق تقنيات الاستشعار عن بعد في تقييم الموارد الطبيعية وتنميتها وادارتها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٩-٣١٧ يعتبر توفير الخرائط والرسوم البيانية الوافية أمرا حيويا لتخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية

Digitized by UNOG Library

الاقتصادية والاجتماعية بجميع أنواعها ، وبناء على ذلك فان أهمية رسم الخرائط بأوسع مافي هذا التعبير من معنى ، أمر مؤكد . وقد حدثت في السنوات الأخيرة تغييرات مذهلة في معدات وأساليب رسم الخرائط ، مما يوفر كثيرا من الوقت والجهد . بيد أن بلدانا كثيرة تواجه المصاعب في تكييف التكنولوجيات الجديدة الملائمة ، مع حالتها المحلية ، وفي الحفاظ على مجموعة كافية من الموظفين المدربين . ولذا فان بلدان المنطقة تحتاج الى المساعدة في اعتماد أنسب الممارسات في تنفيذ برامج فعالة لرسم الخرائط . وينبغي أن يكون هذا النشاط نشاطا مستمرا .

١٩ — ٣١٨ وتوحي الخبرة المكتسبة ، حتى الآن ، من " الأطلس الاقتصادى الاقليمي " ، الذى يصدر برعاية مؤتمرات الأمم المتحدة الاقليمية لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادى ، بأن الأمل في النجاح ضئيل مالم تتضافر الجهود من أجل وضع برنامج تعاوني منظم يهدف لا لتوفير البيانات اللازمة فحسب بل ولتجميع الخرائط أيضا . هذا ويثير التطور السريع في تكنولوجيا الاستشعار عن بعد بواسطة التوابع الأرضية مسائل عويصة في ضوء الظروف المتغيرة أمام كثير من البلدان النامية فيما يتعلق بتحديد الأدوار النسبية للتصوير من الجو ، وللاستشعار عن بعد من الطائرات والتوابع الأرضية . لذا فان الحاجة تقضي وضع برنامج تعاوني متواصل لتبادل المعلومات للبحوث والتنمية ، والتدريب والمساعدة التقنية بقصد مساعدة البلدان في التوصل الى حلول مناسبة .

(ج) السند التشريعي

١٩ — ٣١٩ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من الدورة الرابعة والثلاثين للجنة ، ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٩ — ٣٢٠ من المأمول ، بفضل الدعم الذى تتيحه الأموال الخارجة عن الميزانية ، أن يكون قد طرأ شيء من التحسن في مسألة توافر الموظفين المدربين اللازمين في البلدان التي هي بأمس الحاجة اليهم ، وذلك ، في الدرجة الاولى ، عن طريق ترتيب البرامج التدريبية في البلدان النامية الاخرى من المنطقة الاقليمية . ومن المتوقع ايضا كمتابعة مباشرة للاجتماع الدولي الحكومي المعني بالاستشعار عن بعد ، والذى عقد في حزيران / يونيه ١٩٧٧ ، وبفضل الدعم الناجم عن الأموال الخارجة عن الميزانية ، أن يكون قد حدث تحسن تدريجي في مسألة فعالية تبادل المعلومات عن استخدام الاستشعار عن بعد بواسطة التوابع الارضية في تقييم الموارد وادارتها ، وأن يكون قد شرع في تنفيذ برامج بحوث تعاونية فيما يتصل باستخدام صور التوابع الارضية في تطبيق ذى أهمية خاصة بالنسبة للبلدان .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

١٩ — ٣٢١ رهنا بما سيخلص اليه مؤتمر الأمم المتحدة الاقليمي التاسع لرسم الخرائط لآسيا

Digitized by UNOG Library

والمحيط الهادئ ، المقرر عقده في نيوزيلندا في شباط/فبراير ١٩٨٠ من المتوقع أن تكون الاستراتيجية الخاصة بفترة السنتين هذه ، الى حد بعيد ، استمرارا لخطة الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩. ومن المتوقع أن تتعلق الأنشطة ، بصورة رئيسية ، بتشجيع وتنظيم البرامج التدريبية المشتركة فيما بين البلدان ، وبالبحوث والتنمية التعاونيتين في استخدام التكنولوجيات والمعدات المتغيرة في الاستشعار عن بعد بواسطة التوابع الأرضية ونظرا لأن الاهتمام بمسألة الاستشعار عن بعد كبير في معظم البلدان ، فمن الممكن وضع الترتيبات لعقد حلقات دراسية عن بعض النواحي المختارة من هذه المسألة ، على الأفضل ، في مختلف البلدان آخذين بعين الاعتبار في ذلك الخبرة والمصالح المحلية . وقد تعقد اجتماعات لأفرقة خبراء عاملة في مناطق مختارة لدى استحداث تكنولوجيات جديدة في عدد من البلدان كيما يتسنى التعجيل بنقل التكنولوجيا الى بلدان المنطقة عموما . وسيجرى دعم رسم الخرائط حسب المواضيع على الأصعدة الوطنية والاقليمية عن طريق القيام ، في المقام الأول ، بحفز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل توفير وتجميع البيانات وعن طريق اجتماعات الخبراء .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٩-٣٢٢ من المتوقع أن تكون الاستراتيجية الخاصة بفترة السنتين هذه على غرار ما كانت عليه في فترة السنتين السابقة ، علما بأن هدفها الشامل هو تشجيع استخدام التكنولوجيا المناسبة بصفة خاصة ، عن طريق المساعدة المتبادلة .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٩-٣٢٣ لا توجد أية أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٩-٣٢٤ في حين أنه ليس بالمستطاع تحديد الأهداف العددية ، فمن المتوقع أن يطرأ ، خاصة في البلدان التي هي بمسيس الحاجة الى ذلك ، تحسّن ملحوظ في توافر الموظفين المدربين تدريبا مناسبا على أعمال رسم الخرائط ، وأن يحدث ، فيما يتعلق بالبرامج المكملة ، تسارع ملحوظ في انتاج الأطالس الوطنية في البلدان التي تجابه في الوقت الحاضر مصاعب في هذا العمل ، وفي انتاج أطالس اقليمي عن مواضيع مختارة ، وأن يطرأ تقدم كبير في كثير من البلدان النامية في استخدام بيانات التوابع بكفاءة في رسم الخرائط وتقييم الموارد وادارتها .

Digitized by UNOG Library

الفصل ٢٠*

اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات**

البرنامج ١ - ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٠ - ١ لا توجد هيئة متخصصة لتقرير السياسة بالنسبة لهذا البرنامج . بيد أنه منذ عام ١٩٦٦ عمدت كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بصورة متكررة ، الى توجيه أسئلة في ميدان الشؤون البحرية ، ومع ظهور اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات كبرنامج مستقل في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، قام المجلس ، تحت بند مستقل من بنود جدول أعماله ، باستعراض مكونات البرنامج الرئيسية ، وان لم يقم باستعراض البرنامج في مجموعه ، وذلك مرة كل سنتين . وكان آخر استعراض من هذا القبيل في دورة المجلس الثالثة والستين المعقودة فيما بين شهر حزيران / يونيه وشهر آب/أغسطس ١٩٧٧ . ولم يقم المجلس بتشكيله الحالي بعد باستعراض عرض هذه الخطة .

٢ - الأمانة

٢٠ - ٢ ان الوحدة التي تضطلع بالمسؤولية عن هذا البرنامج بالامانة هي مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات ، الذى كانت به تسع وظائف من الفئة الفنية في ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، لا تمول منها أية وظيفة من مصادر خارجة عن الميزانية . ولم يكن بالمكتب أى وحدات تنظيمية داخلية رسمية في ذلك التاريخ .

٣ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

(أ) الانجازات المتوقعة

٢٠ - ٣ من المتوقع أن تعود عناصر البرنامج المشروحة في الفقرة ٥ ألف - ٣١ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١) ، بالنواتج التالية :

---

* صدر من قبل تحت الرمز A/33/6(part 20) .

** للبرنامج الفرعي "موارد البحر" التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا علاقة موضوعية وثيقة مع برنامج اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات (أنظر الفصل ١٩ عن الموارد الطبيعية، البرنامج ٣ ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا) .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 and 2) ، المجلد الاول .

Digitized by UNOG Library

'١' في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٢)

١-١ الجوانب الادارية والتشريعية لتنمية المناطق الساحلية :

دليل القواعد (٣) ؛

١-٢ المعايير الاقتصادية والبيئية لتنمية المناطق الساحلية (بالنسبة الى ما تنفرد به المناطق الساحلية من مشاكل أو معالم) :

دليل ؛

١-٣ دراسات اساسية اقليمية (٤) :

من دراستين اقليميتين الى ثلاث دراسات اقليمية ؛

٢-١ خدمات المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا البحرية والساحلية :

أ - دليل مصادر المساعدة في منظومة الامم المتحدة ؛

ب - ملخصات التكنولوجيا البحرية والساحلية (شهرية ، ويجرى اعدادها بوصفها مدخلات في " ملخصات العلوم المائية ومصائد الاسماك " - المجلد الثاني) (٥) ؛

٢-٣ تطبيق وتكييف التكنولوجيا البحرية والساحلية :

مجلات تكنولوجية (مجلتان) ؛

٣-١ '١' الموارد المعدنية البحرية : القريبة من الساحل/البعيدة عن الساحل (غير الهيدروكربونية) :

---

(٢) سيقدم الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في عام ١٩٧٩ تقرير مرحلي عن تطور وتنفيذ الانشطة المضطلع بها بموجب برنامج اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات .

(٣) سيشمل الدليل التشريع النموذجي المشار اليه في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ تحت عنصر البرنامج ذاته .

(٤) هذه الدراسات ، التي يجرى اعدادها استجابة لطلبات خاصة تقدمها الحكومات ، تنفذ بوصفها نشاطا بحثيا وهي تتصل اساسا ببرنامج البحار الاقليمية التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة .

(٥) تصدرها منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة .

Digitized by UNOG Library

دراسة استقصائية عالمية (٦)

(٢) الموارد المعدنية البحرية : قاع البحار :

تحليلات اقتصادية (تحليلان) :

٣-٢ اوجه استخدام البحار :

دراسة (تقدم الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في عام ١٩٧٩) (٧) ؛

---

(٦) من المقرر البدء في تنفيذها في عام ١٩٧٩ . وقد تقرر ، خلال المشاورات التي اجريت مع مخططي البرامج باللجان الاقليمية في اجتماع عقدته ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالمقر في الفترة من ٢٥ أيار/مايو الى ١ حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، انه ينبغي دراسة العلاقة القائمة بين هذا النشاط وما هو جار أو مزمع من الانشطة المماثلة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا دراسة أكثر دقة لكفالة تحقيق التكامل فيما بينها . وقد اتفق على أن تستكمل هذه الدراسة في وقت يتيح ادراج نتائجها في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

(٧) سيجرى اعداد هذا التقرير عن أوجه استخدام البحار استجابة لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٧٠ (د - ٥٩) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، الذى يطلب فيه الى الامين العام ، في جملة أمور ، أن يقدم الى المجلس ، على أساس منتظم ومتواصل ، المعلومات اللازمة عن استخدامات البحار . وترى الامانة ان هذا الطلب يبطل طلب المجلس الوارد في الفقرة ١ (ب) من القرار ١٨٠٢ (د - ٥٥) المؤرخ في ٧ آب/اغسطس ١٩٧٣ بأن يعد الامين العام ، على اساس منتظم ، نسخة مستكملة من دراسته عن أوجه استخدام البحار ، على أن تشتمل هذه النسخة ايضا على ملخص للترتيبات المعمول بها في منظومة الامم المتحدة لتتيح للبلدان المهتمة بالأمر ، لا سيما البلدان النامية ، معلومات بشأن ما تحققه التكنولوجيا من تقدم ونقل هذه التكنولوجيا اليها وخلاصة وافية للاحصائيات ذات الصلة بالموضوع .

وقد صنف ملخص الترتيبات المعمول بها ، المشار اليها في هذا القرار ، تحت عنصر البرنامج ٢-١ وسيستأنف اعداد الخلاصة الوافية للاحصاءات ذات الصلة ، بشكل معدل ، تحت عنصر البرنامج ٣-٢ خلال فترة خطة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ .

كما ترى الامانة ان طلب المجلس الاقتصادى والاجتماعي الوارد في الفقرة ١ (د) من القرار ١٨٠٢ (د - ٥٥) ، بأن تحيل اليه ما تبديه مجالس ادارة هيئات منظومة الامم المتحدة من تعليقات بشأن الدراسة المعنية بأوجه استخدام البحار ، قد ثبت ان تنفيذه غير عملي وينبغي تقرير انه ذو فائدة محدودة وانهاؤه بناء على ذلك .

Digitized by UNOG Library

٣-٣ مواد المعلومات المتخصصة

بالاضافة الى ما ورد اعلاه ، ستقدم مواد تحت البرنامج الفرعي ١ ، التنمية المتكاملة للمناطق الساحلية ، تتعلق بمضمون ذلك البرنامج الفرعي ، للمساهمة في حلقة عمل معنية بادارة المناطق الساحلية في اقليم البحر الكاريبي ، من المنتظر ان تقوم بتنظيمها وعقدها في آذار/مارس-نيسان/ابريل ١٩٧٩ جمعية اقليم البحر الكاريبي والمناطق المتاخمة التابعة للجنة الاوقيانوغرافية الدولية الحكومية .

'٢' في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢-٢ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية :

تقرير عن دراسة القدرات في التكنولوجيا البحرية والساحلية (٨) ؛

٢-٣ تطبيق وتكييف التكنولوجيا البحرية والساحلية :

دليل المبادىء التوجيهية (٩) ؛

٤ - مسائل تنظيمية أخرى

(أ) الاعلام

٢٠ - ٤ سيستمر ، حسبما يلزم ، اعداد مواد اعلامية متفرقة (بيانات صحفية ، ومقالات وثبت بالمؤلفات المرجعية) لدعم جميع البرامج الفرعية الاربعة . وفضلا عن هذا يجرى ايلاء الاهتمام الى تجميع قائمة عناوين بريدية منتقاة وتتألف من الخبراء من مستخدمي هذه المواد ، في البلدان النامية اساسا ، الذين ينبغي ان ترسل اليهم هذه النواتج اثناء فترة الخطة . وقد يتم ايضا وضع قائمة تضم عددا محدودا اكثر من ذلك من " المراسلين " كأحد نهج ابتكار ترتيبات تغذية عكسية تتيح زيادة فعالية تقييم فائدة وتأثير نواتج البرنامج .

---

(٨) ادرج عنصر البرنامج هذا في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وقد احتفظ به هنا ريثما يتم توضيح انسب وسيلة ومستوى لتنفيذه .

(٩) في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، كان من المقرر انجاز هذا الناتج في عام ١٩٨٠ . بيد انه نظرا الى التخفيض المقرر اجراؤه في الموارد المخصصة لانشطة البرنامج المضطلع بها تحت التكنولوجيا البحرية والساحلية في الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، والى ما لهذا الناتج من اولوية نسبية بالمقارنة بنواتج اخرى ، لا يبدو ان هناك ما يسوغ البدء في اعداد الدليل في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ أو الابقاء عليه في خطة الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ . انظر ايضا الفقرة ٢٠-٦٨ أدناه .

Digitized by UNOG Library

(ب) الدعم الفني للتعاون التقني (١٠)

٢٠ - ٥ سيستمر ، بموجب البرنامج الفرعي ٣ ، التنمية المتكاملة للمناطق الساحلية ، تقديم الدعم الفني على اساس انتقائي الى عدد محدود من انشطة التعاون التقني . ومن المتوقع ان تتألف هذه الانشطة مما يلي (١١) :

(أ) معهد الشؤون البحرية في ترينيداد وتوباغو ؛

(ب) مشاريع معينة وفق ما قد يجرى تنفيذه متابعة لمؤتمر المفوضين الاقليمي المعقود بالكويت في الفترة من ١٥ الى ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ؛

(ج) مشاريع معينة وفق ما قد ينشأ ، في خليج غينيا والبحر الكاريبي خلال فترة الخطة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ،عن برنامج البحار الاقليمية التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة

٢٠ - ٦ تتألف ترتيبات التنسيق الرسمي ، داخل الامانة ، من فرقة عمل من داخل الادارة معنية بتنمية المناطق الساحلية ، التي أنشأت فيما يتصل بأنشطة مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات تحت برنامجه الفرعي الذى يحمل هذا العنوان وذلك من اجل كفالة وتنسيق مدخلات مناسبة من الوحدات الاخرى التي يعمل المكتب بمثابة وحدة طليعية بالنسبة لها ، ومن فرق عمل اخرى يشارك المكتب فيها حسبما يقتضي الامر .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

٢٠ - ٧ تعتبر اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون البحرية التابعة للجنة التنسيق الادارية ، والتي تجتمع مرة واحدة كل سنة ، الآلية المركزية للتعاون والتنسيق المشتركين بين الوكالات في الميدان

---

(١٠) سيتم القيام بهذا العمل مع ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية وذلك كما هو مبين في الفقرة ٢٠-٧٠ أدناه .

(١١) في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ كان سيتم تنفيذ عنصر البرنامج ١-٤ " رسم خرائط متكاملة تتضمن المعلومات عن البيئة البحرية والتنظيم الساحلي " ، بوصفه نشاطا من انشطة التعاون التقني ؛ بيد انه ليس من المتوقع الان ان يتحقق هذا النشاط .

Digitized by UNOG Library

البحرى داخل منظومة الامم المتحدة . وباب عضويتها مفتوح امام جميع منظمات الامم المتحدة . وقد كان من بين المشتركين المنتظمين فيها الامم المتحدة (ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية، مع مشاركة برنامج الامم المتحدة للبيئة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) واللجنة الاقتصادية لاوروبا فيها بصفة شبه مستقلة ذاتيا) ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة والمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واللجنة الاوقيانوغرافية الدولية الحكومية التابعة لها . ومن المتوقع ان تشارك منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) فيها على اساس اكثر انتظاما . وقد اعتمدت اللجنة الفرعية ، في دورتها السابعة عشرة المعقودة في الفترة من ١٠ الى ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ، مجالات اختصاص جديدة ونقحت اساليب عملها وشرعت في اجراء ترتيبات لاعداد سجل للانشطة بالحاسبات الالكترونية يغطي سبع فئات (١٢) ، مما سيوفر اطارا لتعيين مجالات محددة في البرنامج ينبغي تعزيز التنسيق فيها . وفي هذا الصدد ستقوم اللجنة الفرعية على اساس مستمر ، بموجب مجالات اختصاصها الجديدة ، بتحديد مجالات وأنشطة ومشاريع في البرنامج سيكون من شأن اتخاذ اجراءات منسقة فيها من جانب منظمتين او اكثر من المؤسسات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ان يساعد على تحسين النتائج أو التعجيل بالوصول اليها . وستوصي ، حسب الاقتضاء ، بتسمية " وكالات طليعية " قد تقبل ، بموافقة منظمات اخرى معنية ، الاضطلاع بمسؤولية التنسيق اليومي لهذه المجالات والانشطة والمشاريع في البرنامج .

٢٠ - ٨ كما يجرى التنسيق الرسمي عن طريق اللجنة المشتركة بين الامانات والمعنية بالبرامج العلمية المتعلقة بعلم المحيطات ، التي قام بتشكيلها في عام ١٩٦٩ الرؤساء التنفيذيون للأمم المتحدة واليونيسكو والمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ومنظمة الاغذية والزراعة والمنظمة العالمية للارصاد الجوية لدعم اعمال اللجنة الاوقيانوغرافية الدولية الحكومية والاستفادة منها . وتتسم كل من ولاية وعضوية اللجنة المشتركة بين الامانات والمعنية بالبرامج العلمية المتعلقة بعلم المحيطات بكونهما محدودتين اكثر من ولاية وعضوية اللجنة الفرعية المعنية بالشؤون البحرية كما أن اللجنة المشتركة بين الامانات تقع خارج اطار لجنة التنسيق الادارية على عكس اللجنة الفرعية .

٢٠ - ٩ وتتعدد اشكال ترتيبات التنسيق مع برنامج الامم المتحدة للبيئة خارج نطاق اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية واللجنة المشتركة بين الامانات والمعنية بالبرامج العلمية المتعلقة بعلم المحيطات ، اذ تتراوح بين اشتراك مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات في عمليات التخطيط المشتركة التي قام بها برنامج الامم المتحدة للبيئة (مثلا في شهر تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦) وفي اجتماعات اكثر تخصصا (مثلا في الاجتماعات المعنية ببرنامج البحار الاقليمية ، المعقودة في باريس في حزيران / يونيه ١٩٧٦ ، واجتماع فرقة العمل المعنية بالصكوك القانونية

---

(١٢) العلوم البحرية ، والبيئة البحرية ، وتنمية المناطق الساحلية ، والتدريب والتعليم ، ونظم المعلومات ، واوجه استخدام البحار ، والتكنولوجيا البحرية والساحلية .

Digitized by UNOG Library

للاقاليم البحرية ، المعقود في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦) ، والتمثيل في دورات مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة (بواسطة ممثل عن ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية) ، والمساهمات في عملية البرمجة التي يقوم بها برنامج الامم المتحدة للبيئة وذلك عن طريق جهة الوصل في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية وفي ارسال ردود كتابية على طلبات برنامج الامم المتحدة للبيئة للحصول على معلومات لدى اعداد وثائق .

٣ ـ الوحدات والبرامج التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

٢٠ ـ ١٠ سيتم الاضطلاع بأنشطة مشتركة هامة مع مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل في مجال اعداد وثائق للجنة الموارد الطبيعية متعلقة باسقاطات الامدادات المعدنية في العالم ، ومع اللجان الاقليمية (١٣) ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة وأمانة

---

(١٣) كما اشرنا في الحاشية ٨ أعلاه ، قد تصبح بعض الانشطة لا مركزية وتنقل الى اللجان الاقليمية . والى أن يصبح في امكان اللجان تنفيذ هذه الانشطة ، سيواصل مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات القيام بذلك بالتعاون الوثيق مع هذه اللجان . وبعد ذلك ستتولى اللجان القيام بدور " الوكالة الطليعية " . بيد أن الحاجة الى التعاون مع مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات ، سواء مباشرة أو في اطار اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية ، قائمة على حالها . وقد اصبح اشتراك اللجان الاقليمية في اجتماعات اللجنة الفرعية ، الذى اعاقته قيود تتعلق بالموارد ، ضروريا بصورة متزايدة من اجل التنسيق الفعال على نطاق المنظومة في الميدان البحرى . وبالنسبة الى انشطة الشؤون البحرية التي شرعت اللجان الاقليمية في الاضطلاع بها ، مثل وحدة موارد البحار ومراكز العلوم والتكنولوجيا البحرية التي تخطط اللجنة الاقتصادية لافريقيا لانشائها ، فان مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات على استعداد التعاون التام مع هذه اللجان وتقديم اية مساعدة لها في حدود موارده . وفي هذا الشأن تم اقامة علاقة عمل وثيقة مع اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية بواسطة امانة لجنة التنمية والتعاون في منطقة البحر الكاريبي التابعة لها ، التي أدرجت تنمية المناطق الساحلية في برنامج عملها .

Digitized by UNOG Library

جمعية اقليم البحر الكاريبي والاقاليم المتاخمة له التابعة للجنة الاوقيانوغرافية الدولية الحكومية وبرنامج الامم المتحدة للتجارة والتنمية(١٤) .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

٢٠ - ١١ ينتظر ان يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسب المئوية ، تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

---

(١٤) ينبع الفرق بين برنامج اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات في معادن قاع البحار وبرنامج الاونكتاد من أهداف كل منهما . بيد انه يمكن ان يستخدم ناتج البرنامج الاول كمدخل في البرنامج الثاني ومن ثم يصبح البرنامجان متكاملين . وعلى وجه التحديد يضطلع برنامج اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات بدراسة معادن قاع البحار من زاوية العمليات المنفردة لاستخراج المعادن من قاع البحار واسقاط الحجم المرتقب لانتاج المعادن في المستقبل من قاع البحار . وتستلزم هذه الدراسة تقدير تكاليف مشاريع تمثيلية وايرادات المشاريع المرتقبة وربحية المشاريع المحتملة . فاذا تعززت ببيانات اضافية عن الاستثمارات العالمية النطاق في المشاريع البرية القاعدة والتطورات الحاصلة في اسواق المعادن ذات الصلة الى جانب معلومات محددة عن اتحادات الشركات (الكونسرتيوم) ، مثل ما تمر به المعادن من طرق اثناء التجهيز واستراتيجية التسويق ، فانها تسمح ، في جملة امور ، بوضع اسقاطات عن حجم انتاج المعادن في المستقبل من قاع البحار ، تدمج بشكل أو آخر في اطار دراسات طويلة الاجل مناسبة تجريها ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية . ومن ناحية اخرى فان برنامج الاونكتاد هو اساسا برنامج لدراسة ما لانتاج معادن قاع البحار من اثر على مستويات اسعار السلع الاساسية في المستقبل وعلى حصائل صادرات البلدان النامية المنتجة لها وذلك عن طريق وضع نماذج اقتصادية احصائية رياضية . ويتألف هذا من تشكيل نماذج لاسواق كل سلعة اساسية على حدة ووضع اسقاطات لمسلك الاسواق وحساسيتها في اطار تراوح احجام انتاج المعادن من قاع البحار في المستقبل . ويستخدم جزء من ناتج برنامج اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات ، ألا وهو الناتج الخاص بأحجام انتاج المعادن المرتقبة ، كمدخل في عمل الاونكتاد .

Digitized by UNOG Library

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

(بالنسب المئوية)

البرنامج الفرعي	١٩٧٨ – ١٩٧٩			١٩٨٠ – ١٩٨١			١٩٨٢ – ١٩٨٣		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
١ – اوجه استخدام البحار (أ)	١٢	–	١٢	٣٠	–	٣٠	٣٠	–	٣٠
٢ – الموارد المعدنية لقاع البحار (أ)	٢٥	–	٢٥	٣٥	–	٣٥	٣٥	–	٣٥
٣ – التنمية المتكاملة للمناطق الساحلية	٣٤	–	٣٤	٢٠	–	٢٠	٢٠	–	٢٠
٤ – التكنولوجيا البحرية والساحلية	٢٩	–	٢٩	١٥	–	١٥	١٥	–	١٥
المجموع	١٠٠	–	١٠٠	١٠٠	–	١٠٠	١٠٠	–	١٠٠

(أ) في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ – ١٩٧٩ ، يجمع بين البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ في برنامج فرعي واحد .

Digitized by UNOG Library

٢٠ ــ ١٢ كما يتبين من الجدول أعلاه فان الخطة المتوسطة الاجل الحالية تولي مقاما من الاولوية اسمى مما أولته خطة الفترة ١٩٧٨ ــ ١٩٨١ لأنشطة البرنامج المتعلقة بأوجه استخدام البحار والموارد المعدنية لقاع البحار . ويبدو هذا الامر ملائما وضروريا في ضوء الاتجاه نحو بسط حدود الولاية على الموارد البحرية الى مسافة ٢٠٠ ميل والاهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على الموارد المعدنية لقاع البحار وشروط استغلالها . وفضلا عن هذا فان التشديد في الخطة الحالية على امكانات الموارد البحرية والمسائل المتعلقة بتنميتها وادارتها الرشيدتين ، تستجيب للحاجة الى تعزيز الجهود على الصعيدين الوطني والدولي لادماج البعد الذي تمثله الموارد والانشطة البحرية في عملية تخطيط التنمية .

دال ــ سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ : أوجه استخدام البحار

(أ) الهدف

٢٠ ــ ١٣ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى توفير معلومات اقتصادية وتقنية بشأن التطورات والاتجاهات المتصلة بأوجه الاستخدام الحالية والمحتملة للموارد البحرية وحيز المحيطات وبشأن الادارة الرشيدة لمثل اوجه الاستخدام هذه ، وذلك كي تستعملها الحكومات في ادماج البعد البحري في تخطيطها للتنمية الوطنية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٠ ــ ١٤ قليلة هي الحكومات التي تكون ، لدى تخطيطها اهداف واستراتيجيات تنميتها الوطنية ، في وضع يتيح لها ان تستبق على نحو ملائم أو ان تتنبأ ولذلك ، تضع في اعتبارها في الحسبان ، ما سيترتب عليها ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة (مثلا عن طريق مستويات الاسعار العالمية) ، من اثر من جراء فرص موجودة أو محتملة مرتبطة باوجه الاستخدام البحرية أو من جراء اتجاهات أو تطورات في استخدام موارد بحرية وحيز المحيطات . فقد تفتقر مثلا ، لدى تقييم احتياجاتها الحالية والطويلة الاجل لموارد من المعادن والطاقة ، الى جملة امور من بينها معلومات وتحليلات تتصل بالامدادات المحتملة من الموارد القريبة من الساحل (غير الهيدروكربونية) ، او مصادر غير تقليدية للطاقة تكون بحرية القاعدة ، مما سيمكنها من أن تسقط بصورة اكثر دقة احتياجاتها في مقابل امداداتها المحتملة في اطار مجموعات بديلة من الظروف الاقتصادية والتكنولوجية .

٢٠ ــ ١٥ وقد يكون للمعلومات الخاصة باتجاهات وتطورات اساليب التخزين في المناطق المغمورة ونقل البضائع وبشأن التقدم التكنولوجي المحرز في النقل البحري أو تصميم الموانئ اثره على القرارات التي تتخذ حول مجموعة كبيرة من الانشطة القطاعية البحرية الوجهة من انشاء موانئ (الموقع والتصميم) الى ادارة مصائد الاسماك .

Digitized by UNOG Library

٢٠ - ١٦ وبصفة خاصة فان من شأن الاتجاه نحو بسط الولايات على الموارد الوطنية الى مسافة ٢٠٠ ميل بشكل من الاشكال ان يواجه بلدانا كثيرة ، لا سيما من تتاخم منها بحارا اقليمية ، بمشاكل الموارد البحرية وادارة الحيز تتجاوز اثار التنمية المتكاملة للمناطق الساحلية الذى يتسم بمزيد من التقييد وينطوى على بعد اقليمي ودولي جلي .

٢٠ - ١٧ وستفرض الاحتياجات - من طبيعية واقتصادية وبشرية وتكنولوجية - المرتبطة باستخدام المناطق البحرية الموسعة مطالب اضافية على الموارد والقدرات الوطنية الموجودة . كما ان تلبية هذه الاحتياجات وجعل القدرات تؤثر على استغلال الموارد داخل المناطق البحرية الموسعة سيؤكد اهمية وضع ترتيبات أو آليات جديدة أو محسنة للتنسيق وتقرير السياسة سواء داخل البلدان أو فيما بينها ، وأهمية وضع أطر تشريعية متساوقة تيسر التخطيط والتنظيم الشاملين .

(ج) السند التشريعي

٢٠ - ١٨ يوجد السند لهذا البرنامج الفرعي في قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٣٨٠ (د - ٤٥) المؤرخ في ٢ آب / أغسطس ١٩٦٨ و ١٨٠٢ (د - ٥٥) المؤرخ في ٧ آب / أغسطس ١٩٧٣ و ١٩٥٤ ألف وجيم (د - ٥٩) المؤرخين في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٥ و ١٩٧٠ (د - ٥٩) المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٥ . وقد طلب المجلس من الامين العام ، في الجزء الاول من القرار ١٨٠٢ (د - ٥٥) ، أن يعزز قدرته على جمع معلومات اقتصادية وتقنية متعلقة بتنمية موارد وأوجه استخدام البحار وترتيب النشر المنتظم للمعلومات ذات الصلة بأنسب طريقة . وطلب المجلس من الامين العام ، في القرار ١٩٧٠ (د - ٥٩) ، أن يقدم الى المجلس ، على أساس منتظم ومتواصل ، المعلومات اللازمة عن أوجه استخدام البحار .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٢٠ - ١٩ بحلول نهاية عام ١٩٧٩ سيكون قد تم انجاز الدراسة الاستقصائية التحليلية العامة التي تتناول الاتجاه نحو اضفاء الطابع الاقليمي على الشؤون البحرية والاتجاه نحو توسيع نطاق الولاية على الموارد الوطنية بشكل من الاشكال ، مما سيمهد السبيل امام قيام أنشطة تتناول بتعمق ما سيتم تحديده في دراسة عام ١٩٧٩ من آثار ومن مشاكل ادارة الموارد .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٠ - ٢٠ تتألف الاستراتيجية الاساسية لتحقيق هدف هذا البرنامج الفرعي من عنصرين هما :

(أ) ادماج بعد التنمية الذى تمثله أوجه استخدام حيز المحيطات والموارد البحرية في اطار أية استراتيجية انمائية جديدة للامم المتحدة والنظام الاقتصادى الدولي الجديد .

Digitized by UNOG Library

ودعما لهذا النهج سيبذل جهد لتعزيز اطار السياسة العامة على نطاق المنظومة في الشؤون البحرية يجوز فيه لكل منظمة أن تتخذ في مجال اختصاصها اجراءات على نحو متضافر استجابة لاحتياجات البلدان النامية بصفة خاصة . وسيجسد اطار السياسة العامة هذا بوصفه " وسيلة للتنفيذ " في اية استراتيجية انمائية جديدة أو خطة عمل للأمم المتحدة ؛

(ب) اجراء بحث وتحليل داعمين لهدف هذا البرنامج الفرعي وذلك داخل اطار السياسة العامة المذكور أعلاه وفي مجال اختصاص الامم المتحدة ، وذلك كما هو مبين أدناه .

٢٠ — ٢١ وسيستمر اجراء دراسة استقصائية للموارد المعدنية القريبة من الساحل/البعيدة عن الساحل في العالم ، المقرر أن يبدأ في الفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، وذلك على أساس اقليمي (١٥). وستجرى ، على اساس دورى ، اتاحة النتائج التي يتم الخلوص اليها من هذا المشروع الطويل الاجل وذلك في شكل وثائق رسمية مطبوعة و/أو منشورات الامم المتحدة التي تعرض للبيع ، حسب الاقتضاء ، ومن المتوقع أن توفر المدخلات الاحصائية الهامة في التقييم الذى قد يجرى ، خلال فترة السنتين هذه ، للاثر المحتمل أن يترتب على الموارد والانشطة البحرية بالنسبة الى الناتج القومي الاجمالي . وسيجرى ، بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة الاحصائي ومنظمات الامم المتحدة المعنية ، النظر في جدوى هذا التقييم سواء في الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨١ أو في فترة السنتين التالية . وسيتم تحديد انواع الموارد والانشطة البحرية التي سيشملها ذلك في ضوء المعلومات المتاحة . واذا ثبتت قيمة هذه الممارسة امكن اجراء عمليات تقييم تالية على أساس دورى مع زيادة شمول التغطية باطراد .

٢٠ — ٢٢ وعلى أساس التقرير الذى سيقدم الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في عام ١٩٧٩ ، الذى سيتناول اضفاء الطابع الاقليمي على الشؤون البحرية وبسط الولايات على الموارد الوطنية ، سيطلب الى المجلس أن يوفر ارشادات لتعيين جوانب تلك الاتجاهات التي تتطلب ، في رأيه ، اجراء دراسة متعمقة في المستقبل القريب . وبعدها سيشرع في اجراء عدة دراسات (بحد أقصاه أربع دراسات) في فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ بشأن الجوانب التي يتم تعيينها على هذا النحو .

٢٠ — ٢٣ كما ستجرى خلال فترة السنتين دراسة لحالة الالمام بالمصادر غير التقليدية للطاقة من المحيطات (مثلا من الامواج وحركة المد والجزر والتيارات والتدرجات الحرارية) ، وتنمية تلك المصادر ولا سيما ما يتصل منها بسد احتياجات البلدان النامية . ومن المتوقع أن تكون نتائج هذه الأعمال صالحة لأن تنشرها الامم المتحدة ربما في اواخر فترة السنتين أو لأن تستخدم ، بدلا

---

(١٥) رهنا بمراعاة المشاورات المشار اليها في الحاشية ٩ أعلاه ، انظر ايضا الحاشية ١٣ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

عن ذلك ، في اجراء التحضيرات الفنية لمؤتمر معني بالمصادر الجديدة والمتجددة للطاقة اذا اتخذ قرار بالدعوة الى عقد مؤتمر من هذا القبيل .

٢٠ — ٢٤ وفي الوقت الذى ستستخدم فيه نتائج المشاريع كمدخلات مباشرة في البحث والتحليل المتعددى التخصصات اللذين تجريهما ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية دعما لأى استراتيجية انمائية جديدة وللنظام الاقتصادى الدولي الجديد ، فانها ستقدم أيضا ، حسبما يلزم ، الى هيئات دولية حكومية مثل لجنة الموارد الطبيعية والى هيئات خبراء مثل لجنة تخطيط التنمية . وسيجرى استعراض التقدم المحرز تحت هذا البرنامج الفرعي في تقرير مرحلي سيقدم الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في عام ١٩٨١ .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣

٢٠ — ٢٥ رهنا بما تقتضيه الاحوال فان عناصر البرنامج التي سيجرى الاضطلاع بها في الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨١ ، اما ان تستمر خلال فترة السنتين ١٩٨٢ — ١٩٨٣ واما أن تكيف أو تنقح أو تستبدل ، حسبما يلزم ،في ضوء الخبرة المكتسبة في تنفيذ الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، وفي ضوء الخبرة المكتسبة في الاشهر التسعة الاولى من تنفيذ الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠ — ١٩٨١ ، وفي ضوء احتياجات الحكومات وأولوياتها

'٤' انشطة الاستراتيجية التي يرجّح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٠ — ٢٦ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٠ — ٢٧ سيتمثل الاثر المتوقع لهذه الانشطة فيما يلي :

'١' زيادة القدرة عن طريق الوصول الى معلومات وتحليلات شاملة وحديثة بشأن الاتجاهات والتطورات في أوجه استخدام البحار والآثار المترتبة على ادارتها ، وعلى تجسيد اسهام موارد وأوجه استخدام البحار ، الحالية منها والمتوقعة على حد سواء ، باسلوب اكثر شمولا ودقة وتكاملا في خطط التنمية الوطنية لديها . وسيجرى البحث عن ادلة تثبت وجود هذا الاثر عن طريق دراسة وثائق تخطيط التنمية .

زيادة الوعي لدى الحكومات بالحاجة الى اجراءات أو ترتيبات لكفالة تجميع المعلومات ، المتعلقة بالموارد والاستخدامات البحرية الموجودة والمحتملة سواء داخل حدود الولاية الوطنية أو خارجها ، تجميعا منهجيا وتوجيهها الى عملية تخطيط التنمية ؛ وبما لترشيد تنظيم الموارد والاستخدامات البحرية من أهمية وبالنهج الممكن اتباعها في ذلك .

Digitized by UNOG Library

البرنامج الفرعي ٢ : الموارد المعدنية لقاع البحار (١٦)

(أ) الهدف

٢٠ - ٢٨ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى توفير معلومات ستساعد على ادماج جانب الموارد المعدنية لقاع البحار في ممارسات تخطيط التنمية ، المضطلع بها على الصعيد الوطني وفي داخل منظومة الامم المتحدة على حد سواء ، والتي تستخدم تقديرات او اسقاطات عن توفر الموارد المعدنية .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٠ - ٢٩ يشكل توفر معادن اولية معينة ، بما فيها النحاس والنيكل ، شرطا اساسيا من شروط النمو . بيد ان التقديرات الحالية للمخزونات العالمية من هذه الموارد ركزت على وجه الحصر تقريبا على الموارد البرية المنشأ ولم تأخذ في الحسبان بصفة عامة عقيدات المنغنيز الموجودة في قاع البحار ، والتي كانت تعتبر حتى سنوات قليلة مضت مصدرا غير مرجح للمعادن . بيد انه نظرا الى التطورات التكنولوجية الاخيرة التي طرأت على استغلال قاع البحار وانتاج النحاس والنيكل والكوبالت وربما المنغنيز في المستقبل القريب من عقيدات موجودة في قاع البحار ، فان حذف عقيدات قاع البحار من تقديرات المخزون المتاح ومن اسقاطات مخزون المستقبل من الموارد المعدنية سيصبح أمرا ذا أهمية متزايدة . ومن شأن ادراج هذه الموارد ان يحسن من دقة وموثوقية تقديرات الموارد ومن ثم الانتفاع من النماذج والاستراتيجيات وممارسات التخطيط التي تقوم على اساس هذه التقديرات، ويمكن توقع ان يؤثر انتاج احجام كبيرة من هذه المعادن المستخرجة من عقيدات قاع البحار في اسعار الاسواق وحصائل البلدان المصدرة للمعادن وتدفق الاستثمار على زيادة طاقة استخراج المعادن البرية القاعدة . وستترتب على هذا بدوره آثار بالنسبة الى سياسات تنمية المعادة طويلة الاجل في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وقد يتيح انتاج عقيدات قاع البحار فرصا امام الدول النامية للمساهمة بصورة مباشرة او غير مباشرة في مشروع تعدين من نوع جديد .

(ج) السند التشريعي

٢٠ - ٣٠ ان السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد اساسا من قرار الجمعية العامة ٢٧٥٠ ألف (د - ٢٥) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣٨٠ (د - ٦٥) و ١٩٥٤ ألف وجيم (د - ٥٩) .

---

(١٦) رغم أن هذا البرنامج الفرعي يتصل بالبرنامج الفرعي ١ ، الا أن اهمية المسائل المطروقة وطبيعتها الفريدة ، وكذلك تشعباتها المعقدة تسوغ معالجتها - برنامج فرعي مستقل وقائم بذاته نسبيا .

Digitized by UNOG Library

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٢٠ — ٣١ بحلول نهاية عام ١٩٧٩ ، سيكون هذا البرنامج الفرعي قد ركز على اعداد دراسات وتحليلات اقتصادية وتقنية بشأن تقديرات الموارد المعدنية لقاع البحار ، والمشاكل الاقتصادية والتقنية التي ينطوى عليها استغلالها (انتشالها ونقلها وتجهيزها) ولما لهذا الاستغلال ،في جملة امور ، من اثر متوقع على اسعار وامدادات المعادن في العالم وعلى المصدرين التقليديين والمستهلكين الرئيسيين للمعادن المعنية .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١

٢٠ — ٣٢ سيجرى اعداد دراسات اقتصادية وتقنية في اطار برنامج العمل طويل الاجل الذى يتألف مؤقتا وفي مرحلته الاولية من عدة مشاريع مترابطة . ومن المنتظر ان تبدأ في فترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ثلاثة مشاريع منها تعالج مايلي : (أ) مراقبة اساس المعلومات العامة عن أنشطة اتحادات الشركات (الكونسرتيوم) ، بما في ذلك اعمال البحث والاستحداث ؛ (ب) التكنولوجيا اللازمة لاستخراج وتجهيز العقيدات ؛ (ج) وضع " كشف حساب " مالي لمشروع لاستخراج العقيدات .

٢٠ — ٣٣ وفي الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨١ سيتألف مشروع رابع من تقييم هام لصحة مفهوم مواقع المناجم . ومن المنتظر ان يوفر مشروع خامس تحليلا لاساس البيانات الجيولوجية الاولية وان يوفر لمشروع سادس ما يترتب على استخراج المعادن من قاع البحار من أثر عالمي . وفي ضوء معدل التطور المحرز في ميدان استخراج المعادن من قاع البحار ، الذى لايزال من انشطة المستقبل ، ستعتبر نواتج كل مشروع بمثابة تقارير مرحلية . ولذا سيستمر النشاط في اطار كل مشروع وستصدر التقارير دوريا من أجل توفير احدث المعلومات والتحليلات .

٢٠ — ٣٤ ومن المتوقع أن يتمخض مشروعان من المشاريع التي سيشرع فيها خلال فترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ ، عن نتائج في فترة السنتين تلك وان يتمخض المشروع الثالث عن نواتج في فترة السنتين التي تليها . ومن المرجح ان تدعو الحاجة الى عقد اجتماع خبراء في عام ١٩٨٠ ، أو عام ١٩٨١ لاعادة دراسة مشاكل تقييم الموارد المعدنية لقاع البحار في ضوء احدث المعلومات .

٢٠ — ٣٥ ورغم أن نتائج المشاريع المزمع بلوغها ستستخدم كمدخلات مباشرة فيما تجريه الادارة من بحث وتحليل متعددى التخصصات يتصلان بأية استراتيجية انمائية جديدة وبالنظام الاقتصادى الدولي الجديد ، فان هذه النواتج ستقدم ايضا ، حسبما يلزم ، الى هيئات دولية حكومية مثل لجنة الموارد الطبيعية ومؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار أو أى هيكل يخلفه ، والى هيئات خبراء مثل لجنة تخطيط التنمية . وبالاضافة الى هذا ينتظر ان يكون العديد منها صالحا للاصدار كمنشورات تعرض للبيع . كما سيجرى استعراض التقدم المحرز تحت هذا البرنامج الفرعي في تقرير مرحلي سيقدم الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في عام ١٩٨١ .

Digitized by UNOG Library

(٣) فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٠ - ٣٦ رهنا بما تقتضيه الظروف ، فان عناصر البرنامج المضطلع بها في الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ اما ان تستمر خلال فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ واما أن تكيف او تنقح او تستبدل ، حسبما يلزم في ضوء الخبرة المكتسبة في تنفيذ الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، وفي ضوء الخبرة المكتسبة في الاشهر التسع الاولى من تنفيذ الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، وفي ضوء احتياجات الحكومات واولوياتها .

(٤) انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٠ - ٣٧ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية تحت خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

٢٠ - ٣٨ سيتمثل الاثر المتوقع لهذه الانشطة فيما يلي :

(١) زيادة طاقة الحكومات على اصدار أحكام تستند الى مزيد من المعلومات بشأن الاشتراك في مشاريع لاستخراج المعدنيات وفي تحديد مواقفها في اطار المفاوضات الرامية الى التوصل الى اتفاق دولي بشأن استغلال المعادن البحرية الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية ، وكذلك في صياغة سياسات عامة لتنمية المعادن .

(٢) وضع آليات دولية ، مثل اتفاقات سلع أساسية وترتيبات تعويضية ، لمعالجة ما لاستخراج معادن قاع البحار من اثر على اسعار المعادن وأسواقها وعلى مصدري المعادن البرية المنشأ المعنية .

البرنامج الفرعي ٣ ، التنمية المتكاملة للمناطق الساحلية

(أ) الهدف

٢٠ - ٣٩ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى استحداث ونشر اساليب ومنهجيات تقوم الحكومات باتباعها في تخطيط وتنفيذ نهج متكامل لتنمية وادارة مناطقها الساحلية وفي وضع الشروط المؤسسية والتشريعية لهذا النهج .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٠ - ٤٠ يمكن أن يؤدي التلوث الناجم عن استغلال البترول الى عرقلة الصيد بالقرب من الساحل ، في حين انه يمكن ان تتدخل الاستعمالات الصناعية للمناطق الساحلية في الترفيه والسياحة . وفي

Digitized by UNOG Library

حالة عدم وجود الآليات للتنسيق بين الانشطة القطاعية او لتحديد الاستعمالات المفضلة يصبح من المحتمل أن يكون نطاق التضارب في تنمية المناطق الساحلية كبيرا جدا . وقد اخذ العديد من البلدان المتقدمة النمو ، وكذلك عدد متزايد من البلدان النامية ، يشهد بالفعل شكلا حادا من هذا التضارب .

٢٠ - ٤١ ويقوم التنظيم الرأسي التقليدي للادارات الحكومية على اسس قطاعية ولكن الروابط الافقية بينها قليلة أو غير موجودة على الاطلاق . ويؤدي ذلك الى ظهور حالات من الغموض والتداخل في الاختصاص والسياسة بالنسبة الى الانشطة الساحلية ، والى استمرار وجود التناقضات في أوجه استخدام السواحل والى عجز عن استغلال اية علاقات يحتمل ان تكون مفيدة . هذا علاوة على أن التشريع الوطني بشأن المناطق الساحلية غالبا ما يكون محدودا في نطاقه ، وغير متناسق داخليا ، تقوم بتطبيقه مؤسسات متعددة تخدم مصالح قطاعية ، وبذلك يفضي ايضا الى ظهور تضارب وعدم القدرة على استغلال اى فرص . وبالاضافة الى هذه المشاكل المؤسسية والتشريعية هناك نقص على نطاق واسع في الوعي بالتقنيات المطلوبة لتنفيذ هذا النهج المتكامل ، او افتقار الى مايلزم من المهارات والمعرفة لتطبيق هذه التقنيات .

(ج) السند التشريعي

٢٠ - ٤٢ يرد التفويض العام في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٠٢ (د - ٥٥) . وقد طلب المجلس في قراره ١٩٧٠ (د-٥٩) من الأمين العام أن يواصل عملية تحديد مختلف المناطق الاقليمية او المناطق دون الاقليمية الصالحة بصورة خاصة لادارة المناطق الساحلية وتنميتها وأن يقدم في هذا الصدد ، بناء على طلب الحكومات المعنية ، المساعدة في وضع خطط عمل شاملة لهذا النهج . وفضلا عن هذا ، طلب المجلس في قراره ٢٠٩٩ (د-٦٣) المؤرخ في ٣ آب /أغسطس ١٩٧٧ من الأمين العام اتخاذ أو دعم ماقد يكون لازما من التدابير الاخرى لمساعدة الحكومات في تنمية المناطق الساحلية .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٢٠ - ٤٣ سيكون هذا البرنامج الفرعي قد بلغ ، بحلول نهاية عام ١٩٧٩ ، مرحلة توجّه فيها جميع النواتج المتعلقة بمضمونه نحو تلبية حاجات المستعملين من الخبراء داخل الحكومات . وسينصب تشديد النواتج بصورة متزايدة على أنواع محددة من الحاجات والمشاكل الادارية في حدود انواع فريدة من الاطر الطبيعية والجغرافية والانشائية .

Digitized by UNOG Library

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٠ - ٤٤ يوفر كتيب قيد الاعداد مبادئ توجيهية اقتصادية وبيئية لمعالجة مسألة بارزة متصلة بالسواحل وذلك في اطار التخطيط والتنمية المتكاملين للمناطق الساحلية . وقد يعقب ذلك ، في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ اصدار كتيب موجه نحو معالجة مسألة ثانية . وستتناول دراسات أخرى ادارة السواحل من زاوية الترتيبات التنظيمية - من تشريعية ومؤسسية على حد سواء - اللازمة لتنمية أنشطة اقتصادية يضطلع بها في الساحل و/أو لتطبيق نهج ادارى متكامل لمعالجة مشاكل محددة (مثل التآكل ومعالجة المسفوحات النفطية الناشئة في المنطقة الساحلية البحرية) . ومن المنتظر الانتهاء من دراسة من هذا القبيل في عام ١٩٨٠ (لتصدر بوصفها منشورا يعرض للبيع) ككتيب يتناول اساس الاعمال التي اضطلع بمعظمها في عام ١٩٧٩ ، وانجاز دراسة اخرى من هذا القبيل في عام ١٩٨١ .

٢٠ - ٤٥ ويتوقع أيضا ان تستلزم الطلبات المقدمة على اساس خاص الواردة من حكومات أو هيئات اقليمية اعداد ما لا يقل عن ورقة اساسية اقليمية واحدة كي تستخدمها الحكومات في وضع برنامج عمل لادارة وتنمية المناطق الساحلية (١٧) .

٢٠ - ٤٦ وعلى اساس البحوث التي تجرى تحت هذا البرنامج الفرعي ، ستقدم مساهمات فنية الى عدد من الجهات ، من بينها الدورات التدريبية الاقليمية أو الحلقات التدريبية التي تنظم برعاية اللجنة الاوقيانوغرافية الدولية الحكومية ، وحسب الاقتضاء ، الى الحلقات التدريبية التقنية الاقليمية وحلقات البحث التي ينظمها برنامج الامم المتحدة للبيئة في اطار برنامج البحار الاقليمية التابع له .

٢٠ - ٤٧ ومن الجائز أن يجرى تعديل في برنامج العمل الوارد أعلاه وهو ما ستتضح معالمه في ضوء النتائج التي سيتمخض عنها اجتماع فريق خبراء سينعقد في أواخر عام ١٩٧٨ لهذا الغرض .

٢٠ - ٤٨ سيكون الخبراء من المخططين والاقتصاديين والمهندسين والمديرين داخل الحكومات المستعملين الاساسيين لنتائج جميع الانشطة ، وسيتم اعلام المجلس الاقتصادى والاجتماعي بهذه الانشطة في تقرير مرحلي سيقدم اليه في عام ١٩٨١ مع رجاء توفير ما قد يراه مناسبا من ارشادات أو تعليقات .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٠ - ٤٩ رهنا بما تقتضيه الاحوال فان عناصر البرنامج المضطلع بها في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ اما ان تستمر خلال فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ واما ان تكيف او تنقح او تستبدل ، حسبما يلزم ، في ضوء الخبرة المكتسبة في تنفيذ الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، وفي ضوء الخبرة

---

(١٧) انظر الحاشية ٤ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

المكتسبة في الاشهر التسعة الاولى من تنفيذ الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، وفي ضوء احتياجات الحكومات وأولوياتها . ولا توجد نواتج متكررة تحت هذا البرنامج الفرعي .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٠ - ٥٠ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية تحت خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

٢٠ - ٥١ ينتظر أن يتمثل أثر هذه الانشطة فيما يلي :

'١' زيادة استخدام تقنيات متخصصة للتخطيط والادارة تناسب النهج المتكامل لتنمية المناطق الساحلية ؛

'٢' اقرار ترتيبات ، على الصعيد الوطني ، للتنسيق بين الادارات الحكومية التي تضطلع بتنمية السواحل ؛

'٣' سن تشريعات ، على الصعيد الوطني ، تيسر وضع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المتكاملة للمناطق الساحلية ؛ اذ يعتبر سن قوانين لادارة المنطقة الساحلية مثلا دلالة هامة على التقدم في الاتجاه الصحيح ؛

'٤' تحقيق قدر اكبر من التعاون فيما بين البلدان في ادارة المناطق الساحلية ؛ وذلك عن طريق التخطيط المشترك ، وتبادل الخبرة والمعلومات والموارد والخبرة الفنية ؛

'٥' ادخال دورات ومناهج دراسية ترمي الى ايجاد نهج يعالج ادارة تنمية المناطق الساحلية ، وذلك في اطار المقومات الهيكلية للتعليم الوطني.

٢٠ - ٥٢ ويمكن التحقق من صحة كل عنصر من العناصر الواردة في بيان الاثر هذا وسيتم بذل جهد ، مثلا ، عن طريق وضع ترتيبات للتغذية العكسية التي تشكل جزءا من نواتج البرنامج ، لجمع أدلة تتيح ذلك التحقق . وقد تؤلف أرقام المبيعات أو بالاحرى تداول الكتيبات المعدة تحت هذا البرنامج الفرعي بين المستعملين الاساسيين ، مؤشرا انجاز ثانوي لا سيما بالنسبة الى الفقرات الفرعية من '١' الى '٣' من الفقرة ٢٠ - ٥١ أعلاه .

البرنامج الفرعي ٤ : التكنولوجيا البحرية والساحلية

(أ) الهدف

٢٠ - ٥٣ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى ارساء اساس سليم يعوّل عليه من المعلومات واقرار مبادئ توجيهية تستخدم بصفة خاصة من جانب البلدان النامية في تعيين الانواع المحددة من

Digitized by UNOG Library

التكنولوجيات البحرية والساحلية الانسب لاحتياجاتها وفي تعزيز قدراتها ، منفردة ومجتمعة ، لاستحداث هذه التكنولوجيات أو حيازتها وتكييفها وتطبيقها .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٠ - ٥٤ ينطوي الامر على ناحيتي قصور اساسيتين هما : ما تشهده البلدان بدرجات متفاوتة من عدم كفاية القدرة على تحديد التكنولوجيات البحرية والساحلية الانسب لاحتياجاتها ؛ وعدم كفاية الطاقة اللازمة لحيازة او استحداث تقنيات بحرية وساحلية وتكييفها وتطبيقها على ما يتم تحديده من المشاكل .

٢٠ - ٥٥ وتتمثل المشاكل التي تنجم عما ورد أعلاه فيما يلي : اهمال انواع معينة من المشاكل المتصلة بالسواحل مثل التآكل والتلوث وتدمير ما حبتها به الطبيعة من الموارد الطبيعية (مثلا المستنقعات التي تنبت فيها اشجار استوائية) أو عدم معالجتها بطريقة ملائمة ؛ والعجز عن استغلال موارد المنطقة الساحلية أو عدم استغلالها استغلالا فعالا وذلك عن طريق استخدام تكنولوجيات غير مناسبة (من حيث الكلفة والانتاجية ، وعدم تحقيق وفورات خارجية ، والاحجام عن الاستفادة استفادة تامة من الموارد المحلية من العمالة والمواد) .

٢٠ - ٥٦ وفي اطار المجموعة الكبيرة من المشاكل الثانوية التي تنشأ عنها الحالة الواردة أعلاه ، مثل نقص رأس المال والخبرة الفنية والعوائق التي تعترض سبيل نقل التكنولوجيا ، سيوجه انتباه محدد الى مايلي :

'١' عدم وجود فهم كاف للحاجة الى مواجهة مشاكل معينة بتكنولوجيات بحرية محددة ومناسبة ، ولمجموعة من البدائل التكنولوجية المتاحة لذلك . وتعزى هذه الحالة الى حد بعيد الى انعدام او نقص المعلومات عن انواع وخصائص التكنولوجيات البحرية والساحلية المتاحة وعلى اساس عالمي والمعرفة بها . وفي هذا الصدد لا توجد دراية كافية بالموردين البديلين لتكنولوجيات معينة وبالمعايير الاقتصادية والتقنية للاختيار بين الموردين ؛

'٢' اعتماد البلدان النامية اعتمادا اكثر من اللازم على موردين من بلدان متقدمة النمو في تلبية احتياجاتها المحددة من التكنولوجيا المحددة ، ويقابل ذلك اعتماد أقل من اللازم على الموارد والقدرات المحلية ، وكذلك عدم وجود قدر كاف من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتشاطر الموارد والخبرات والخبراء .

Digitized by UNOG Library

(ج) السند التشريعي

٢٠ - ٥٧ يرد التفويض العام في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٠ (د-٥٩) الذي طلب فيه المجلس من الامين العام "أن يتخذ تدابير فعالة للنهوض بالتطبيق الأفضل والاوسع لتكنولوجيا البحرية المناسبة للبلدان النامية في جهودها التي تتصل بالمناطق الساحلية، بما في ذلك توفير المساعدة في موضوع ... الحصول على التكنولوجيات المناسبة ونقلها".

٢٠ - ٥٨ وقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠٩٩ (د - ٦٣) من الامين العام "التعاون ... في استحداث نظام معلومات للعلوم المائية ومصائد الاسماك، يأخذ بعين الاعتبار التام المطلب المتمثل في تلبية الحاجات المحددة من المعلومات التي لا تتناولها في الوقت الحالي أية خدمات معلومات اخرى داخل منظومة الامم المتحدة، ولاسيما الحاجة الى خدمات احالة للمعلومات المتعلقة بتنمية المناطق الساحلية". كما دعا الأمين العام، في جملة امور، الى القيام "بتشجيع التفاعل الاكثر فعالية بين منتجي ومستخدمي التكنولوجيات البحرية والساحلية وتشجيع قيام تعاون أوثق فيما بين البلدان النامية في هذا الميدان".

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٢٠ - ٥٩ بحلول عام ١٩٧٩، سيكون قد تم احراز تقدم كبير في توفير معلومات، على أساس منتظم ومنهجي، عن مصادر وأنواع المساعدة المتاحة على الصعيد العالمي في تكنولوجيا البحار والسواحل وعن كامل مجموعة التكنولوجيات البحرية والساحلية وخصائصها.

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٠ - ٦٠ ستجرى المحافظة على معدل النواتج الحالية في اطار خدمات المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا البحرية والساحلية واضافة نواتج جديدة اليها. وسيستمر، على أساس شهري، اعداد ملخصات لمقالات ذات صلة بالموضوع من منشورات منتقاة تتناول التكنولوجيا البحرية والساحلية وذلك كمدخلات في "ملخصات العلوم المائية ومصائد الاسماك الجزء الثاني"، وهو احد الوسائط الاعلامية لنظام المعلومات للعلوم المائية ومصائد الاسماك. وقد تتحقق أيضا مساهمات في وسائط أخرى لنظام المعلومات للعلوم المائية ومصائد الاسماك كلما اتسع نطاق هذا النظام. وسيعقب نشر دليل مصادر المساعدة داخل منظومة الامم المتحدة في ميدان التكنولوجيا البحرية والساحلية في عام ١٩٧٩، القيام في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١، باعداد ونشر دليل لمصادر المساعدة والمعلومات خارج منظومة الامم المتحدة، يتناول بصورة رئيسية المصادر المتاحة في الصناعات.

٢٠ - ٦١ وسيستفاد اقصى استفادة، لدى نشر النواتج في اطار خدمات المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا البحرية والساحلية، وكذلك المعلومات المولدة في اطار انشطة برنامجية اخرى، من

Digitized by UNOG Library

وحدة المعلومات التابعة للادارة التي سيكون قد تم انشاؤها في فترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ لتستخدم كمستودع مركزي لمواد المعلومات التي يحتفظ بها بصورة مستقلة في شتى الوحدات الفنية وكطريق للنشر نيابة عن تلك الوحدات .

٢٠ - ٦٢ اما بالنسبة الى المشاكل والاحتياجات المعرّفة التي تعاني منها بلدان نامية في مناطقها الساحلية ، مثل اعداد قوائم بالموارد الطبيعية الساحلية وتنمية المعادن في كل من المناطق القريبة من الساحل وعلى الشواطئ والتآكل الساحلي ونقل البضائع في مناطق لا موانئ بها ، فسيجرى اعداد دراسات استعراضية للتكنولوجيا (كما في فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩) ، تعرض لانواع التكنولوجيات المتاحة من اجل حل المشاكل او مواجهة حاجات واحتياجات تطبيقها .

٢٠ - ٦٣ وفي حين ان هذه الدراسات الاستعراضية ستتناول التكنولوجيات الموجودة والتطورات التكنولوجية والتكنولوجيات المقبلة التي يبدو انها ذات أهمية خاصة بالنسبة الى مشاكل واحتياجات البلدان النامية (مثل المحطات النهائية ومرافق التخزين البعيدة عن الشاطئ) فستدرس بغية امكانية اعداد دراسة تستكمل وتنشر في فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ .

٢٠ - ٦٤ كما قد يبدأ العمل في دراسة لجدوى ونطاق تطبيق او تكييف التكنولوجيات المحلية الموجودة في البلدان النامية ، أو لاستحداث تكنولوجيات جديدة على اساس موارد قطرية أو اقليمية محلية ، بالنسبة الى مشاكل واحتياجات ساحلية محددة . وستستكمل نواتج هذه الاعمال في فترات السنتين اللاحقة وذلك في شكل سلسلة من الدراسات الموجهة الى المشاكل او الاحتياجات ، معدة للنشر على الارجح ، تستكشف شتى الحلول التي توفرها التكنولوجيا المحلية في مختلف الاطر الجغرافية والمتعلقة بالموارد .

٢٠ - ٦٥ وفي ميدان التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ستكون الانشطة المقرر الاضطلاع بها ، متوقفة الى حد بعيد على توصيات مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية المنعقد في عام ١٩٧٨ (١٨) ، والنتائج التي يخلص اليها استقصاء التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المقرر الانتهاء منه ، ان نفذ ، في عام ١٩٨٠ ونشره كتقرير وتحليل في عام ١٩٨٠ أو عام ١٩٨١ (١٩) . بيد انه قد تجرى متابعة هذا الاستقصاء بتحليلات اقليمية مستقلة تسعى الى الوصل بين الامكانات الاقليمية للتعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والاحتياجات والمشاكل البارزة داخل المنطقة الاقليمية التي تعاني منها كل بلد على حدة أو يتشاطرها بلدان او اكثر .

٢٠ - ٦٦ وكما ذكر تحت البرنامج الفرعي ١ ، فان النواتج الواردة اعلاه موجهة في المقام الاول الى مستعملين تقنيين داخل الحكومات يضطلعون بمسؤوليات في مجالات يشملها هذا البرنامج الفرعي . وسيتضمن تقرير مرحلي يقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨١ ، استعراضا لهذه الانشطة .

---

(١٨) عقد المؤتمر في بوينس ايرس في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس الى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ .

(١٩) انظر الحاشية ٨ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٠ - ٦٧ رهنا بما تقتضيه الاحوال فان عناصر البرنامج المضطلع بها في الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ اما ان تستمر ، خلال فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ واما ان تكيف او تنقح او تستبدل ، حسبما يلزم ، في ضوء الخبرة المكتسبة في تنفيذ الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، وفي ضوء الخبرة المكتسبة في الاشهر التسعة الاولى من تنفيذ الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

'٤' انشطة الاستراتيجية التي يرجّح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٠ - ٦٨ ان الناتج المعنون " تطبيق وتكييف التكنولوجيا البحرية والساحلية - دليل المبادئ التوجيهية " قد برمج استجابة للفقرة ٢ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٩٩ (د-٦٣) الا انه سيحذف نظرا للأسباب الواردة في الحاشية ٩ أعلاه .

(هـ) الاثر المتوقع

٢٠ - ٦٩ ليس من المعطي في الوقت الحالي اعطاء اية مؤشرات كمية لما لهذا البرنامج الفرعي من أثر ؛ الا انه من المتوقع أن يصبح استخدام البلدان النامية لتكنولوجيات بحرية وساحلية مكيفة على وجه أفضل لاهدافها الانمائية وملاءمتها به الطبيعة من موارد ، ومشاكلها واحتياجاتها المحددة ، استخداما اكثر كثافة . وستسفر هذه الحالة عما يلي :

'١' توفر اساس للمعلومات اكثر شمولا وعولا لتعيين التكنولوجيات البحرية والساحلية الانسب لاحتياجات ولاجراء اختيار بين المورّدين البديلين لهذه التكنولوجيات ؛

'٢' زيادة الاعتماد (كما تبدى مثلا في البرامج الخاصة والحوافز الضريبية والجهود البحثية) من جانب البلدان النامية المنفردة على الموارد المحلية لتنمية وتطبيق تكنولوجيات بحرية وساحلية وزيادة درجة التعاون فيما بين البلدان النامية تحقيقا لهذه الغاية .

البرنامج ٢ : ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية

٢٠ - ٧٠ قبل اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة ، كان مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات يوفر الدعم الفني لانشطة التعاون التقني في هذا الميدان ، لاسيما في تطوير واستخدام موارد المناطق الساحلية . وتنفيذا للتوصيات الخاصة بعملية اعادة التشكيل سيصبح مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات جزءا من ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية. وبناء على ذلك ستواصل ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية الاعتماد على المكتب في توفير الدعم اللازم لبرنامجها المتعلق بالتعاون التقني في تنمية المناطق الساحلية.

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S. 20.00
(or equivalent in other currencies)
GA/OR/33, Suppl. 6 Vol. III

04549-April 1979-600

Digitized by UNOG Library